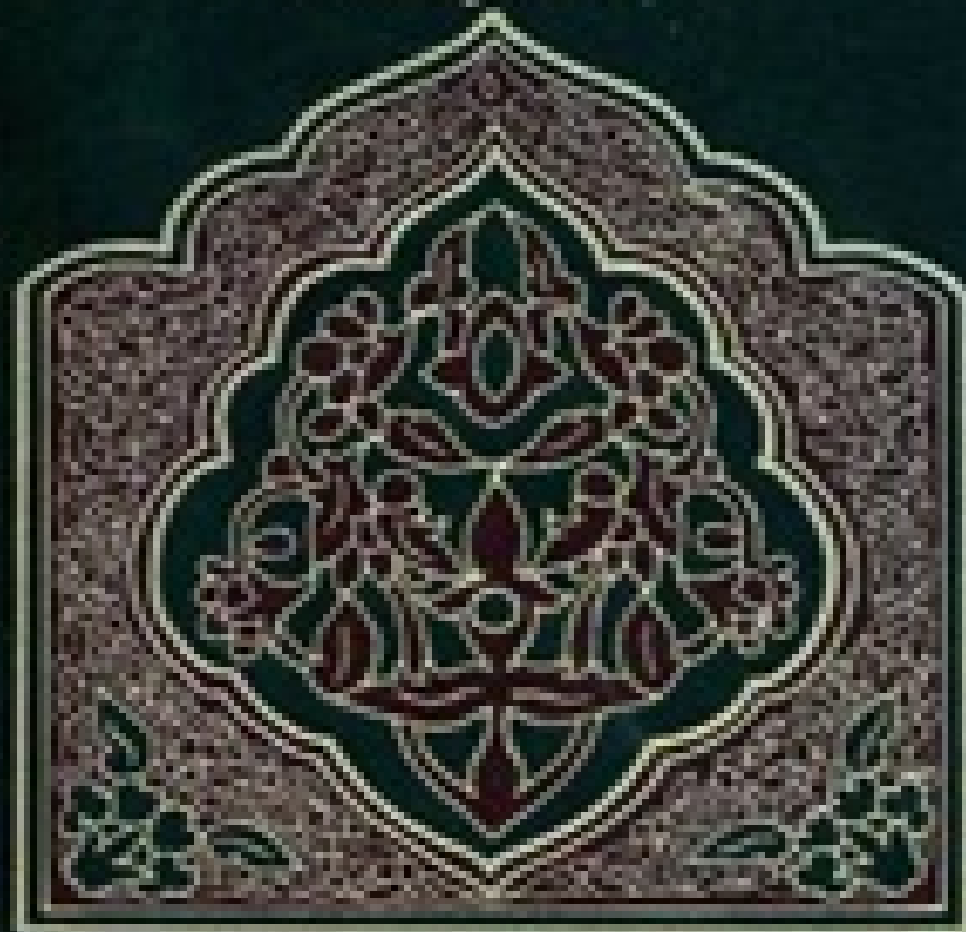


٧٨

جاء الأئمة

الجامعة لإدراج الأئمة الأعلام

تأليف
 الدكتور محمد عبد الله بن
 الشيخ محمد باقر المجلسي
 "موسسة"



دار الكتب والفتوى

سرشناسه: مجلسی محمد باقر بن محمد تقی 1037 - 1111 ق.

عنوان و نام پدیدآور: بحار الانوار: الجامعه لدرراخبار الائمه اطهار تالیف محمد باقر المجلسی.

مشخصات نشر: بیروت دار احیاء التراث العربی [13-].

مشخصات ظاهری: ج - نمونه.

یادداشت: عربی.

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد بیست و چهارم، 1403 ق. [1360].

یادداشت: جلد 24، 52، 65، 66، 67، 87، 91، 92، 94، 103، 108 (چاپ سوم: 1403 ق. = 1983 م. = [1361]).

یادداشت: کتابنامه.

مندرجات: ج. 24. کتاب الامامه. ج. 52. تاریخ الحجه. ج. 65، 66، 67. الايمان و الکفر. ج. 87. کتاب الصلاه. ج. 91، 92. الذکر و الدعاء. ج. 94. کتاب السوم. ج. 103. فهرست المصادر. ج. 108. الفهرست.

موضوع: احادیث شیعه — قرن 11 ق

رده بندی کنگره: BP135/م3ب31300 ی ح

رده بندی دیویی: 297/212

شماره کتابشناسی ملی: 1680946

ص: 1

تتمه كتاب الطهاره

أبواب الأغسال و أحكامها

باب 1 علل الأغسال و ثوابها و أقسامها و واجبها و مندوبها و جوامع أحكامها

«1»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِلَوَيْهِ عَنْ عَمِّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: جَاءَ تَقَرُّ مِنْ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَسَأَلَهُ أَعْلَمُهُمْ عَنْ مَسَائِلَ فَكَانَ فِيهَا سَأَلُهُ أَخْبَرَنِي لِأَيِّ شَيْءٍ أَمَرَ اللَّهُ بِالْأَغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ لَمْ يَأْمُرْ مِنَ الْبَوْلِ وَ الْعَائِطِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ دَبَّ ذَلِكَ فِي عُرْوِقِهِ وَ شَعْرِهِ وَ بَشَرِهِ فَإِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ خَرَجَ الْمَاءُ مِنْ كُلِّ عِرْقٍ وَ شَعْرَةٍ فَأَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ الْإِغْتِسَالَ مِنَ الْجَنَابَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ الْبَوْلُ يَخْرُجُ مِنْ فَضْلِهِ الشَّرَابُ الَّذِي يَشْرَبُهُ الْإِنْسَانُ وَ الْعَائِطُ يَخْرُجُ مِنْ فَضْلِهِ الطَّعَامُ الَّذِي يَأْكُلُهُ فَعَلَيْهِمْ مِنْهُمَا الْوُضُوءُ.

قَالَ الْيَهُودِيُّ صَدَقْتَ يَا مُحَمَّدٌ فَأَخْبِرْنِي مَا جَرَأُ مَنْ اغْتَسَلَ مِنَ الْحَلَالِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا جَامَعَ أَهْلَهُ بَسَطَ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ جَنَاحَهُ وَتَنَزَّلُ الرَّحْمَةُ فَإِذَا اغْتَسَلَ بَنَى اللَّهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَهُوَ بِسَرٍّ فِيمَا بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ يَعْنِي الْإِغْتِسَالَ مِنَ الْجَنَابَةِ قَالَ الْيَهُودِيُّ صَدَقْتَ يَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (1).

الْعِلَلُ، وَ الْخِصَالُ،: مِثْلُهُ إِلَى قَوْلِهِ مِنْهُمَا الْوُضُوءُ (2)

العلل، لمحمد بن علي بن إبراهيم مرسلًا: مثله.

بيان دب يدب دبيبا أى مشى على الأرض و المراد بالشعر لعله منابت الشعر إذ المشهور عدم وجوب غسله و البشر محركه ظاهر جلد الإنسان جمع بشره و لعل كونه سرا لأنه يقع غالبا خفيه و لا يطلع الناس عليه فإنما يوقعه لوجهه تعالى.

«2»- الْعِلَلُ (3)، وَ الْعُيُونُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَا جِيلَوِيهِ عَنْ عَمِّهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: عَلَيْهِ عُسْلُ الْجَنَابَةِ النَّظَاقَةُ وَ تَطْهِيرُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ مِمَّا أَصَابَهُ مِنْ آدَاهُ وَ تَطْهِيرُ سَائِرِ جَسَدِهِ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ خَارِجَةٌ مِنْ كُلِّ جَسَدٍ فَلِذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ تَطْهِيرُ جَسَدِهِ كُلِّهِ وَ عَلَيْهِ التَّخْفِيفُ فِي الْيَوَلِ وَ الْعَائِطِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ وَ أَدْوَمُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَرَضِيَ فِيهِ بِالْوُضُوءِ لِكَثْرَتِهِ وَ مَشَقَّتِهِ وَ مَجِيئِهِ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ مِنْهُ وَ لَا شَهْوَةٍ وَ الْجَنَابَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاسْتِلْدَازٍ مِنْهُمْ وَ الْإِكْرَاهِ لِأَنْفُسِهِمْ (4).

بيان: لعله مشتمل على ثلاث علل الأولى ما مر في الخبر السابق الثانيه أن كثره موجبات الوضوء يناسبها التخفيف و الثالثه أن الجنابه تحصل غالبا

ص: 2

-
- 1- 1. أمالي الصدوق ص 115.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 267، و لم نجده في الخصال.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 266.
 - 4- 4. عيون الأخبار ج 2 ص 88.

بالاستلذاذ فلا يصعب عليهم الغسل بخلاف الحديثين فإنه لا لذه فيهما و في أكثر النسخ و الإكراه لأنفسهم كناية عن أنها باختيارهم و يمكنهم تركها و في بعض النسخ و لا إكراه و هو أظهر و يمكن جعل هذا علـه رافعيه كما لا يخفى.

«3»- العِلَلُ، وَ الْعُيُونُ (1)، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: وَ عَلَيْهِ غُسْلُ الْعِيدِ وَ الْجُمُعَةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْسَالِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ الْعَبْدِ رَبَّهُ وَ اسْتِقْبَالِهِ الْكَرِيمِ الْجَلِيلِ وَ طَلِبِ الْمَغْفِرَةِ لِذُنُوبِهِ وَ لِيَكُونَ لَهُمْ يَوْمَ عِيدٍ مَعْرُوفٍ يَجْتَمِعُونَ فِيهِ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَجَعَلَ فِيهِ الْغُسْلَ تَعْظِيمًا لِذَلِكَ الْيَوْمِ وَ تَفْضِيلًا لَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ وَ زِيَادَةً فِي التَّوَاتُفِ وَ الْعِبَادَةِ وَ لِيَكُونَ تِلْكَ طَهَارَةً لَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ (2)

وَ عَلَيْهِ غُسْلُ الْمَيِّتِ أَنَّهُ يُغَسَّلُ لِأَنَّهُ يُطَهَّرُ وَ يُتَطَفُّ مِنْ أَدْنَى أَمْرَاضِهِ وَ مَا أَصَابَهُ مِنْ ضُيُوفٍ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَلْقَى الْمَلَائِكَةَ وَ يُبَاشِرُ أَهْلَ الْآخِرَةِ فَيُسْتَحَبُّ إِذَا وَرَدَ عَلَى اللَّهِ وَ لَقِيَ أَهْلَ الطَّهَارَةِ وَ يُمَاسُّونَهُ وَ يُمَاسُّهُمْ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا يُظِلُّهَا مُوجِّهًا بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ لِيُطَلَّبَ بِهِ (3) وَ يُشْفَعَ لَهُ وَ عَلَيْهِ أُخْرَى أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ الْأَدَى الَّذِي مِنْهُ خُلِقَ (4)

فَيُجَنَّبُ فَيَكُونُ غُسْلُهُ لَهُ وَ عَلَيْهِ اغْتِسَالُ مَنْ غَسَلَهُ أَوْ مَسَّهُ فَطَاهِرُهُ لِمَا أَصَابَهُ مِنْ نَجَسِ الْمَيِّتِ لِأَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا خَرَجَ الرُّوحُ مِنْهُ بَقِيَ أَكْثَرُ آفَتِهِ فَلِذَلِكَ يُطَهَّرُ مِنْهُ وَ يُطَهَّرُ (5).

بيان: قوله عليه السلام لما فيه أى فى اليوم قوله ليطلب به و يشفع له أى فى الصلاة عليه أى يكون فى حال الصلاة عليه و الشفاعة له و التوجه به إلى الله لتشيعه و دفنه طاهرا من الأدناس قوله بقى أكثر آفته أى نجاسته و قذارته.

ص: 3

1- 1. عيون الأخبار ج 2 ص 88 و 89.

2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 270.

3- 3. فى العلل « ليطلب وجهه ».

4- 4. و فى العيون « المنى الذى منه خلق ».

5- 5. علل الشرائع ج 1 ص 283.

«4»- الْعُيُونُ (1)، وَ الْعِلَلُ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْدُوسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ فِيمَا رَوَاهُ مِنَ الْعِلَلِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ لِمَ يُؤْمَرُوا بِالْغُسْلِ مِنَ الْخَلَاءِ وَ هُوَ أَنْجَسُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ أَقْدَرُ قِيلَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْجَنَابَةَ مِنْ نَفْسِ الْإِنْسَانِ وَ هُوَ شَيْءٌ يُخْرَجُ مِنْ جَمِيعِ جَسَدِهِ وَ الْخَلَاءُ لَيْسَ هُوَ مِنْ نَفْسِ الْإِنْسَانِ إِنَّمَا هُوَ غِذَاءٌ يَدْخُلُ مِنْ بَابٍ وَ يَخْرُجُ مِنْ بَابٍ (2) فَإِنْ قَالَ فَلِمَ أُمِرَ بِغُسْلِ الْمَيِّتِ قِيلَ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ كَانَ الْعَالِبُ عَلَيْهِ النَّجَاسَةُ وَ الْآفَةُ وَ الْأَذَى قَاحِبٌ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا إِذَا يَأْتِي أَهْلَ الطَّهَارَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَلُوتُهُ وَ يُمَاسُّونَهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ تَطْيِيفًا مُوجَّهًا بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ.

وَ قَدْ رَوَى عَنِ بَعْضِ الْأَيْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ إِلَّا خَرَجَتْ مِنْهُ الْجَنَابَةُ فَلِذَلِكَ وَجِبَ الْغُسْلُ (3) فَإِنْ قَالَ فَلِمَ أُمِرَ مَنْ يُغَسَّلُهُ بِالْغُسْلِ قِيلَ لِعَلِّهِ الطَّهَارَةُ مِمَّا أَصَابَهُ مِنْ نَجَسِ الْمَيِّتِ لِأَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ الرُّوحُ بَقِيَ أَكْثَرُ آفَتِهِ وَ لَيْلًا يَلْهَجُ النَّاسُ بِهِ وَ يُمَاسُّونَهُ إِذْ قَدْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ النَّجَاسَةُ وَ الْآفَةُ فَإِنْ قَالَ فَلِمَ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى مَنْ مَسَّ شَيْئًا مِنْ الْأَمْوَاتِ غَيْرِ الْإِنْسَانِ كَالطَّيُورِ وَ الْبَهَائِمِ وَ السَّبَاعِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ قِيلَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مُلَبَّسَةٌ رِيشًا وَ صُوفًا وَ شَعْرًا وَ وَبَرًا وَ هَذَا كُلُّهُ دَكِيٌّ لَا يَمُوتُ وَ إِنَّمَا يُمَاسُّ مِنْهُ الشَّيْءُ الَّذِي هُوَ دَكِيٌّ مِنَ الْحَيِّ وَ الْمَيِّتِ الَّذِي قَدْ أَلْبَسَهُ وَ عَلَاهُ (4).

بيان: اللهج بالشئ ء الولوع به و الحرص عليه أى لئلا يلمسه الناس كثيرا لا سيما أقاربه حبا له مع تلوته بالنجاسات قوله عليه السلام لأن هذه الأشياء لعل

ص: 4

-
- 1- 1. العيون ج 2 ص 105.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 245.
 - 3- 3. ما بين العلامتين أضفناه من المصدرين بقربنه ما نقل بعد ذلك « فان قال: فلم أمر من يغسله بغسله » يعنى من يغسل الميت.
 - 4- 4. العلل ج 1 ص 254، العيون ج 2 ص 114.

الغرض أنه لما كان غالب المماسه هكذا فلذا رفع الغسل مطلقا و إلا فيلزم وجوب الغسل بمس ما تحله الحياه منها و لم يقل به أحد.

«5»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصِيرٍ الْبَرْزَنْطِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْغُسْلَ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَوْطِنًا غُسْلُ الْمَيِّتِ وَ غُسْلُ الْجُنُبِ وَ غُسْلُ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ وَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَ الْعِيدَيْنِ وَ يَوْمِ عَرَفَةَ وَ غُسْلُ الْإِحْرَامِ وَ دُحُولِ الْكَعْبَةِ وَ دُحُولِ الْمَدِينَةِ وَ دُحُولِ الْحَرَمِ وَ الزِّيَارَةِ وَ لَيْلَةُ تِسْعِ عَشْرَةٍ وَ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ وَ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ (1).

بيان: لا خلاف في وجوب غسل الميت و غسل الجنب و غسل من غسل الميت و هو غسل المس و يحمل على من مسه لا مطلقا و فيه دلالة على أن المقلب غاسل بل هو الغاسل و المشهور أن الصاب غاسل و تظهر الفائدة في النية و في النذر و أشباهه و المشهور وجوبه و ذهب السيد إلى الاستحباب و الأشهر أقوى و غسل الجمعة و الإحرام قيل فيهما بالوجوب و المشهور الاستحباب و الباقيه مستحبه إجماعا.

«6»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْغُسْلُ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ مَوْطِنًا لَيْلَةُ سَبْعِ عَشْرَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ هِيَ لَيْلَةُ التِّقَاءِ الْجَمْعَيْنِ - لَيْلَةُ بَدْرِ وَ لَيْلَةُ تِسْعِ عَشْرَةٍ وَ فِيهَا يُكْتَبُ الْوَفْدُ وَفْدُ السَّنَةِ وَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ وَ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي مَاتَ فِيهَا أَوْصِيَاءُ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ فِيهَا رُفِعَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَ قُبِضَ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ تُرْجَى فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ.

وَ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِنْ غُسِلَ فِي لَيْلَةِ أَرْبَعَةٍ وَ عِشْرِينَ مَا عَلَيْكَ أَنْ تَعْمَلَ فِي اللَّيْلَتَيْنِ جَمِيعًا رَجَعَ الْحَدِيثُ إِلَى مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ فِي الْغُسْلِ وَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَ إِذَا دَخَلْتَ الْحَرَمَيْنِ

ص: 5

وَيَوْمَ يُحْرَمُ وَيَوْمَ الزَّيَّارَةِ وَيَوْمَ تَدْخُلُ الْبَيْتَ وَيَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَ
غُسْلَ الْمَيِّتِ وَإِذَا غَسَلْتَ مَيِّتًا أَوْ كَفَّنْتَهُ أَوْ مَسِسْتَهُ بَعْدَ مَا يَبْزُدُ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ
وَوُغُسْلَ الْكُشُوفِ إِذَا اخْتَرَقَ الْقُرْصُ كُلَّهُ فَاسْتَيْقَظْتَ وَلَمْ تَصِلْ فَأَغْتَسِلْ وَ
أَقْضِ الصَّلَاةَ (1).

توضيح: لعل الغرض عد أغسال الرجال فلذا لم يذكر أغسال الدماء الثلاثة و
ربما كان الاختصار على ذكر بعض الأغسال المسنونه لشده الاهتمام بشأنها
و إلا فهي تقرب من الستين كما ستعرف. ثم لا يخفى أن الأغسال التي
تضمنها تسعة عشر فلعله عليه السلام عد الغسل فى قوله يوم العيدين و
إذا دخلت الحرمين غسليين لا أربعة أو أن غرضه عليه السلام تعداد الأغسال
المسنونه فغسل الميت و غسل مسه غير داخلين فى العدد و إن دخلا فى
الذكر أو أن يكون غسل من غسل ميتا أو كفته أو مسه واحدا و لعله أظهر.
و المراد بالتقاء الجمعين تلاقى فئتي المسلمين و المشركين للقتال يوم بدر
و الوفد بفتح الواو و إسكان الفاء جمع وافد كصحب و صاحب و هم الجماعه
القادمون على الأعظم برسالة أو حاجه و نحوها و المراد بهم هاهنا من قدر
لهم أن يحجوا فى تلك السنه و المراد بالحرمين حرما مكه و المدينه و قيل
و يمكن أن يراد بهما نفس البلدين.

و يوم يحرم يعم إحرام الحج و العمره و الظاهر أن المراد بالزياره زياره
البيت لطواف الزياره و عمم الأصحاب ليشمل زياره النبى صلى الله عليه و
آله و الأئمه صلوات الله عليهم و لا حاجه إليه لورود أخبار كثيره لخصوصها و
قوله أو كفته قيل المراد إرادته التكفين أى يستحب إيقاع غسل المس قبل
التكفين و قيل باستحباب الغسل لتغسيل الميت و تكفينه قبلهما و إن لم
يمس و ظاهر الخبر لزوم الغسل بعد تكفين الميت و يمكن حمله على
الاستحباب كما يظهر من غيره أيضا استحباب الغسل للمس بعد الغسل أو
على ميت لم يغسل و إن تيمم فإن الظاهر وجوب الغسل لمسّه و لا يبعد
هذا الحمل كثيرا بل مقابلته للتغسيل ربما يومى إلى ذلك و فى بعض النسخ
بالواو

ص: 6

فيكون ذكر التكفين استطرادا و على أكثر التقادير ذكر المس بعد ذلك تعميم بعد التخصيص و يفهم من بعض الأصحاب حمله على ما بعد الغسل استحبابا و هو بعيد جدا و ربما يستأنس للسيد بأن عد غسل المس في سياق الأغسال المندوبه يدل على استحبابه و غسل الميت ليس من أغسال الأحياء و فيه نظر.

ثم قوله عليه السلام يوم العيدين يومى إلى استحباب الغسل فى تمام اليوم و يوم تحرم و أمثاله إلى أنه يكفى إيقاع الغسل فى ذلك اليوم و إن لم يقارنه بل و إن تخلل الحدث كما هو الغالب. و اختلف الأصحاب فى غسل قاضى صلاه الكسوف فقال الشيخ فى الجمل باستحبابه إذا احترق القرص كله و ترك الصلاه متعمدا و اختاره أكثر المتأخرين و اقتصر المفيد و علم الهدى على تركها متعمدا من غير اشتراط استيعاب الاحتراق و نقل عن السيد فى المسائل المصريه و أبى الصلاح و سلال القول بالوجوب و قال بعض المتأخرين باستحباب الغسل لأداء صلاه الكسوف مع احتراق القرص لأنه روى الشيخ فى التهذيب (1) هذه الروايه بسند صحيح و فى آخرها هكذا و غسل الكسوف إذا احترق القرص كله فاغتسل و لعل الزيادة سقطت من الرواه و فى الفقيه (2) و الهدايه (3)

أيضا رواه مرسلا موافقا لما هنا و زاد فى آخره و غسل الجنابه فريضه و لذا لم يذكر القدماء الغسل للأداء.

«7»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَسَّ مِثْرًا عَلَيْهِ الْغُسْلُ قَالَ إِنْ كَانَ الْمَيْتُ لَمْ يَبْرُدَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ بَرَدَ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ إِذَا مَسَّهُ (4).

«8»- الإِخْتِجَاجُ،: فِي حَدِيثِ الرَّزِّدِيِّ الَّذِي سَأَلَ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ مَسَائِلَ قَالَ

ص: 7

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 32 ط حجر.
 - 2- 2. الفقيه ج 1 ص 44 ط نجف.
 - 3- 3. الهدايه: 19 ط قم.
 - 4- 4. البحار ج 10 ص 290.

لَهُ أَخْبَرَنِي عَنْ الْمَجُوسِ كَانُوا أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ فِي دِينِهِمْ أَمِ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَالَ الْعَرَبُ كَانَتْ أَقْرَبَ إِلَى الدِّينِ الْحَنِيفِيِّ مِنَ الْمَجُوسِ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَجُوسَ كَفَرَتْ بِكُلِّ الْأَنْبِيَاءِ إِلَى أَنْ قَالَ وَ كَانَتْ الْمَجُوسُ لَا تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ الْعَرَبُ تَغْتَسِلُ وَ الْأَعْيَسَالُ مِنْ خَالِصِ شَرَائِعِ الْحَنِيفِيَّةِ وَ كَانَتْ الْمَجُوسُ لَا تَحْتَنِي وَ هُوَ مِنْ سُتُنِ الْأَنْبِيَاءِ وَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ وَ كَانَتْ الْمَجُوسُ لَا تُغَسِّلُ مَوْتَاهَا وَ لَا تُكْفِنُهَا وَ كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ وَ كَانَتْ الْمَجُوسُ تَرْمِي بِالْمَوْتَى فِي الصَّخَارِي وَ النَّوَابِيسِ وَ الْعَرَبُ يُوَارِيهَا فِي قُبُورِهَا وَ كَذَلِكَ الْهَيْئَةُ عَنِ الرَّسُلِ وَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ حُفِرَ لَهُ قَبْرٌ - آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ وَ كَانَتْ الْمَجُوسُ تَأْتِي الْأَمَّهَاتِ وَ تَنَكُّحُ الْأَخَوَاتِ وَ الْبَنَاتِ وَ حَرَّمَ ذَلِكَ الْعَرَبُ وَ أَنْكَرَتْ الْمَجُوسُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَ سَمَّوْهُ بَيْتَ الشَّيْطَانِ وَ الْعَرَبُ كَانَتْ تَحْجُّهُ وَ تُعَظِّمُهُ وَ يَقُولُ بَيْتُ رَبَّنَا وَ كَانَتْ الْعَرَبُ فِي كُلِّ الْأَشْيَاءِ أَقْرَبَ إِلَى الدِّينِ الْحَنِيفِيِّ مِنَ الْمَجُوسِ.

إِلَى أَنْ قَالَ فَمَا عَلَيْهِ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ إِنَّمَا أَتَى الْحَلَالَ وَ لَيْسَ مِنَ الْحَلَالِ تَدْنِيسُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ الْجَنَابَةَ يَمْنُزِلُهُ الْحَيْضُ وَ ذَلِكَ أَنَّ النُّطْفَةَ دَمٌ لَمْ يَسْتَحْكَمْ وَ لَا يَكُونُ الْجَمَاعُ إِلَّا بِحَرَكَهٍ شَدِيدَةٍ وَ شَهْوَةٍ غَالِبَةٍ فَإِذَا قَرَعَ تَنَفَّسَ الْبَدَنُ وَ وَجَدَ الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ رَائِحَةً كَرِيهَةً فَوَجَبَ الْغُسْلُ لِذَلِكَ وَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ مَعَ ذَلِكَ أَمَانَةٌ ائْتَمَنَ اللَّهُ عَلَيْهَا عِيْدَهُ لِيُخْتَبِرَهُمْ بِهَا (1).

بيان: لعل المراد بتنفس البدن العرق في القاموس تنفس الموج نضح الماء.

«9»- الْخِصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَيْثَمٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّنَانِيِّ وَ الْجُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْتَبِيِّ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّائِغِ وَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَرَّاقِ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

ص: 8

حَبِيبٌ عَنْ تَمِيمِ بْنِ بُهْلُولٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَبْرِ طَوِيلٍ قَالَ: الْأَغْسَالُ مِنْهَا غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَغُسْلُ الْمَيْتِ وَغُسْلُ مَنْ مَسَّ الْمَيْتَ بَعْدَ مَا يَبْرُدُ وَغُسْلُ مَنْ غَسَلَ الْمَيْتَ وَغُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ وَغُسْلُ دُخُولِ مَكَّةَ وَغُسْلُ دُخُولِ الْمَدِينَةِ وَغُسْلُ الزِّيَارَةِ وَغُسْلُ الْإِحْرَامِ وَغُسْلُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَغُسْلُ لَيْلَةِ سَبْعِ عَشْرَةَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَغُسْلُ لَيْلَةِ تِسْعِ عَشْرَةَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَغُسْلُ لَيْلَةِ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ مِنْهُ وَ لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ مِنْهُ أَمَّا الْفَرَضُ فَغُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ الْحَيْضِ وَاحِدٌ (1).

بيان: و غسل من غسل الميت تخصيص بعد التعميم إن حملناه على الغسل بعده و يحتمل أن يكون المراد استحباب الغسل لتغسيل الميت قبله كما عرفت بل هو الظاهر للمقابلته و المراد بالفرض ما ظهر وجوبه من القرآن قوله عليه السلام و غسل الجنابه و الحيض واحد أى مثله فى الكيفية أو يكفى غسل واحد لهما و على الأول ربما يستدل به على أنه لا يجب فى غسل الحيض الوضوء و فيه خفاء.

«10»- الْعُيُونُ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ التَّيْسَابُورِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِيمَا كَتَبَ لِلْمَأْمُونِ مِنْ شُرَائِعِ الدِّينِ قَالَ غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ وَ غُسْلُ الْعِيدَيْنِ وَ غُسْلُ دُخُولِ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ وَ غُسْلُ الزِّيَارَةِ وَ غُسْلُ الْإِحْرَامِ وَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ لَيْلَةِ سَبْعَةِ عَشَرَ وَ لَيْلَةِ تِسْعَةِ عَشَرَ وَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ وَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هَذِهِ الْأَغْسَالُ سُنَّةٌ وَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ قَرِيبَةٌ وَ غُسْلُ الْحَيْضِ مِثْلُهُ (2).

بيان: قوله عليه السلام مثله أى فى الكيفية لا فى كونه فرضاً (3) و الاستدلال

ص: 9

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 151.
 - 2- 2. عيون الأخبار ج 2 ص 123.
 - 3- 3. بل المعنى أنه مذكور فى القرآن العزيز مثله فى قوله تعالى « فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » و المراد بالتطهر الاغتسال للإطلاق كما فى قوله تعالى « قَاطَهُرُوا » حيث، لم يقيد بعضو دون عضو و اما أنه شرط للدخول فى الصلاة، فلان المفهوم من قوله تعالى « قَاطَهُرُوا » أن

الذى يجب عند الدخول فى الصلاه الطهاره الشامله لجميع الأعضاء، و انما أوجبت للجنابه، لخصوصيه المورد و هم الرجال المخاطبون، و الحائض غير طاهر أيضا، و الا لم تؤمر بالتطهر للمباشره فيجب عليها تحصيل الطهاره للصلاه أيضا بهذه القرينه.

بلفظ السنه الواقعه فى مقابله الفرض على استحباب تلك الأغسال مشكل.

«11»- البَصَائِرُ، لِلصَّقَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْخُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ كَرَّامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْوَزْعِ فَقَالَ هُوَ رَجْسٌ وَهُوَ مَسْحٌ فَإِذَا قَتَلْتَهُ قَاغْتَسِلَ (1).

الخرائج، عن عبد الله بن طلحه: مثله بيان قال الصدوق رحمه الله فى الفقيه (2) و الهدايه (3)

روى أن من قتل وزعا فعليه الغسل و قال بعض مشايخنا إن العله فى ذلك أنه يخرج عن ذنوبه فيغتسل منها و قال المحقق فى المعتبر و عندى أن ما ذكره ابن بابويه ليس حجه و ما ذكره المعلل ليس طائلا لأنه لو صحت علتة لما اختص الوزعه انتهى.

و أقول ما رواه الصدوق مع هذه الروايه المؤيده بعمل الأصحاب تكفيان لأدله السنن و العله نكته مناسبه لا يلزم اطرادها.

«12»- رَوْضَةُ الْوَاعِظِينَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّابَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنْ غُسْلِ يَوْمِ عَرَفَةَ فِي الْأُمُصَارِ فَقَالَ اغْتَسِلْ أَيْتَمَّا كُنْتَ (4).

«13»- الذِّكْرَى،: رَوَى بُكَيْرُ بْنُ أَعْيَنَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَصَاءَ غُسْلِ لِيَالِي

ص: 10

-
- 1- 1. بصائر الدرجات ص 353 ط تبريز ص 103 ط حجر، و تراه فى الكافى ج 8 ص 232، الاختصاص ص 301.
 - 2- 2. الفقيه ج 1 ص 44 ط نجف.
 - 3- 3. الهدايه ص 19 ط قم.
 - 4- 4. روضه الواعظين 296.

الْإِفْرَادِ الثَّلَاثِ بَعْدَ الْفَجْرِ إِنْ قَاتَهُ لَيْلًا.

بيان: ربما يتوهم أنه اشتبه عليه ما رواه الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ (1).

عَنْ بُكَيرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَيِّ اللَّيَالِي أَعْتَسِلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ فِي تِسْعَةِ عَشْرَةٍ وَ فِي إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ فِي ثَلَاثِ وَ عَشْرِينَ وَ الْعُسْلُ أَوَّلَ اللَّيْلِ قُلْتُ فَإِنْ تَامَ بَعْدَ الْعُسْلِ قَالَ هُوَ مِثْلُ عُسْلِ الْجُمُعَةِ إِذَا أَعْتَسَلْتَ بَعْدَ الْفَجْرِ أَجْزَأُكَ وَ هُوَ مِنْ مِثْلِهِ بَعِيدٌ.

«14»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَحَرَّكُ بَعْضُ أَسْنَانِهِ وَ هُوَ فِي الصَّلَاةِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا وَ يَطْرَحَهَا قَالَ إِنْ كَانَ لَا يَجِدُ دَمًا فَلْيَنْزِعْهُ وَ لِيَزِمْ بِهِ وَ إِنْ كَانَ دَمِيَّ فَلْيَنْصَرِفْ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ التُّوْلُولُ أَوْ يَنْتِفِ بِبَعْضِ لَحْمِهِ مِنْ ذَلِكَ الْجُرْحِ وَ يَطْرَحُهُ قَالَ إِنْ لَمْ يَتَخَوَّفْ أَنْ يَسِيلَ الدَّمُ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ تَخَوَّفَ أَنْ يَسِيلَ الدَّمُ فَلَا يَفْعَلْ وَ إِنْ فَعَلَ فَقَدْ تَقَصَّ مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةِ وَ لَا يَنْقُصُ الْوُضُوءَ (2).

«15»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَتَى مَسِسْتَ مِثْيًا قَبْلَ الْعُسْلِ يَحْرَارَتِهِ فَلَا عُسْلَ عَلَيْكَ فَإِنْ مَسِسْتَ بَعْدَ مَا بَرَدَ فَعَلَيْكَ الْعُسْلُ وَ إِنْ مَسِسْتَ شَيْئًا مِنْ جَسَدٍ مِنْ أَكْلِهِ السَّبُعُ فَعَلَيْكَ الْعُسْلُ إِنْ كَانَ فِيهَا مَسِسَتْ عَظْمٌ وَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَظْمٌ فَلَا عُسْلَ عَلَيْكَ فِي مَسِّهِ وَ إِنْ مَسِسْتَ مِثْيَةً فَأَعْسِلْ يَدَيْكَ وَ لَيْسَ عَلَيْكَ عُسْلٌ إِلَّا مَا يَجِبُ عَلَيْكَ ذَلِكَ فِي الْإِنْسَانِ وَحْدَهُ (3).

ص: 11

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 106.
2- 2. هاتان الروايتان مرتا في باب نجاسه الميتة الباب 13 تحت الرقم 2 ص 74 و تكرر الثانيه في باب ما ينقض الوضوء و ما لا ينقضه ص 212 و لا يناسبان الباب، فذكرهما في هذا الباب مقتحم و السهو ناش من طبعه الكمبائي حين جمع بين النسخ المختلفه.
3- 3. فقه الرضا ص 18.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اغْتَسَلْتَ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ فَتَوَضَّأْ ثُمَّ اغْتَسِلْ كَغُسْلِكَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَإِنْ تَسَيَّتِ الْغُسْلَ فَذَكَرْتَهُ بَعْدَ مَا صَلَّيْتَ فَأَغْتَسِلْ وَاعِدْ صَلَاتَكَ (1).

بيان: اشتراط البرد في وجوب الغسل مما لا خلاف فيه بين الأصحاب و أما القطعه ذات العظم فالمشهور بين الأصحاب وجوب الغسل بمسها سواء أئبنت من حى أو ميت و نقل الشيخ إجماع الفرقة عليه و يظهر من بعض عباراتهم اختصاص الحكم بالمبانه من الميت و يحكى عن ابن الجنيد القول بوجوبه ما بينه و بين سنه و توقف فيه المحقق فى المعتبر و أجاب عما استدلوا به من مرسله أيوب بن نوح (2) بأنها مقطوعه و العمل بها قليل و قال دعوى الشيخ الإجماع لم يثبت و غايته الاستحباب تفصيا من إطراح قول الشيخ و الروايه.

و يظهر من هذا أن ما ذكره الشيخ لم يكن فتوى مشهورا بين قدماء الأصحاب و الأحوط العمل بالمشهور و هل العظم المجرد بحكم ذات العظم فيه قولان أقربهما عدم بل مع الاتصال أيضا يشكل الحكم بالوجوب.

ثم إنه يدل على اشتراط الصلاه بغسل المس كما هو ظاهر بعض الإطلاقات من الأصحاب و صرح جماعه من المحققين من المتأخرين بعدم المستند و الأحوط رعايه الاشتراط و إن كان إثبات مثل هذا الحكم بمجرد هذه الروايه لا يخلو من إشكال.

«16»- فِقْهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ اغْتَسِلْ يَوْمَ عَرَفَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ (3).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَتَوَضَّأُ إِذَا أَدَخَلْتَ الْقَبْرَ الْمَيِّتَ وَ اغْتَسِلْ إِذَا غَسَلْتَ وَ لَا

ص: 12

1- 1. المصدر ص 19.

2- 2. رواه فى التهذيب عن أيوب بن نوح عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال اذا قطع من الرجل قطعه فهى ميتة، فإذا مسه إنسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل، فان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه، راجع التهذيب ج 1 ص 122 ط حجر.

3- 3. فقه الرضا:

تَغْتَسِلُ إِذَا حَمَلَتْهُ (1).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اَعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ غُسْلَ الْجَنَابَةِ قَرِيبَةٌ مِنْ قَرَائِصِ اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ وَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْغُسْلِ قَرْضٌ غَيْرُهُ وَ بَاقِيَ الْغُسْلِ سُتَّةٌ وَاجِبَةٌ وَ مِنْهَا سُتَّةٌ مَسْنُونَةٌ إِلَّا أَنَّ بَعْضَهَا أَلَزَمٌ مِنْ بَعْضٍ وَ أَوْجِبُ مِنْ بَعْضٍ (2).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ الْغُسْلُ ثَلَاثَةٌ وَ عَشْرُونَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ الْإِحْرَامِ وَ غُسْلُ الْمَيِّتِ وَ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ وَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَ غُسْلُ دُخُولِ الْمَدِينَةِ وَ غُسْلُ دُخُولِ الْحَرَمِ وَ غُسْلُ دُخُولِ مَكَّةَ وَ غُسْلُ زِيَارَةِ الْبَيْتِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ خَمْسَ لَيَالٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْهُ وَ لَيْلَةُ سَبْعَةِ عَشَرَ وَ لَيْلَةُ تِسْعَةِ عَشَرَ وَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ وَ دُخُولِ الْبَيْتِ وَ الْعِيدَيْنِ وَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَيْبَانَ وَ غُسْلُ الزِّيَارَاتِ وَ غُسْلُ الْإِسْتِخَارَةِ وَ غُسْلُ طَلَبِ الْخَوَائِجِ مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ غُسْلُ يَوْمِ عَدِيرِ حُمِّ الْقَرَضِ مِنْ ذَلِكَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ الْوَاجِبُ غُسْلُ الْمَيِّتِ وَ غُسْلُ الْإِحْرَامِ وَ الْبَاقِي سُتَّةٌ.

وَ قَدْ رُوِيَ: أَنَّ الْغُسْلَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَجْهًا ثَلَاثٌ مِنْهَا غُسْلٌ وَاجِبٌ مَفْرُوضٌ مَتَى مَا نَسِيَتْهُ ثُمَّ ذَكَرَتْهُ بَعْدَ الْوَقْتِ اغْتَسَلَ وَ إِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ تَيَمَّمْ ثُمَّ إِنْ وَجَدْتَ الْمَاءَ فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ وَ أَحَدَ عَشَرَ غُسْلًا سُتَّةٌ غُسْلُ الْعِيدَيْنِ وَ الْجُمُعَةِ وَ غُسْلُ الْإِحْرَامِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَ دُخُولِ مَكَّةَ وَ دُخُولِ الْمَدِينَةِ وَ زِيَارَةِ الْبَيْتِ وَ ثَلَاثَ لَيَالٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةُ تِسْعَةِ عَشْرَةٍ وَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ وَ مَتَى مَا نَسِيَ بَعْضَهَا أَوْ اضْطَرَّ أَوْ بِهِ عَلَيْهِ تَمَنُّعٌ مِنَ الْغُسْلِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَ أَدْنَى مَا يَكْفِيكَ وَ يُجْزِيكَ مِنَ الْمَاءِ مَاءٌ تَبَلُّ بِهِ جَسَدَكَ مِثْلَ الدُّهْنِ وَ قَدْ اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ بَعْضُ نِسَائِهِ بِصَاعٍ مِنْ مَاءٍ.

وَ رُوِيَ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ غُسْلُ لَيْلَةِ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ لِأَنَّهَا اللَّيْلَةُ الَّتِي رُفِعَ

ص: 13

1- 1. فقه الرضا ص 20.

2- 2. فقه الرضا ص 3.

فِيهَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ دُفِنَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هِيَ عِنْدَهُمْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يُرْجَى فِيهَا.

وَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِذَا صَامَ الرَّجُلُ ثَلَاثَةً وَ عِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ جَارَ لَهُ أَنْ يَذْهَبَ وَ يَجِيءَ فِي أَسْفَارِهِ وَ لَيْلَةُ تِسْعَةِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هِيَ الَّتِي ضُرِبَ فِيهَا جَدَّتَا- أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْغُسْلُ (1).

وَ قَالَ: إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ فَاغْتَسِلْ وَ هُوَ أَوَّلُ أَوْقَاتِ الْغُسْلِ ثُمَّ إِلَى وَقْتِ الزَّوَالِ (2).

بيان: قال الشهيد في الذكرى الظاهر أن غسل العيدين ممتد بامتداد اليوم عملاً بإطلاق اللفظ و يخرج من تعليل الجمع أنه إلى الصلاة أو إلى الزوال الذي هو وقت الصلاة العيد و هو ظاهر الأصحاب.

«17»- كِتَابُ سَلَامِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ مَعْنُوفِ بْنِ حَرْبُودَ الْمَكِّيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَأَنْشَأْتُ الْحَدِيثَ فَذَكَرْتُ بَابَ الْقَدْرِ فَقَالَ لَا أَرَاكَ إِلَّا هُنَاكَ اخْرُجْ عَنِّي قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أَتُوبُ مِنْهُ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى بَيْتِكَ وَ تَغْتَسِلَ وَ تَتُوبَ مِنْهُ إِلَى اللَّهِ كَمَا يَتُوبُ النَّصْرَانِيُّ مِنْ تَضَرَّائِهِ قَالَ فَقَعَلْتُ.

«18»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْغُسْلِ فِي رَمَضَانَ وَ أَيَّ اللَّيَالِي أَعْتَسِلُ قَالَ تِسْعَ عَشْرَةٍ وَ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ وَ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ (3).

«19»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْيَقْطِينِيِّ

ص: 14

1- 1. فقه الرضا ص 4.

2- 2. فقه الرضا ص 12.

3- 3. قرب الإسناد ص 102 ط نجف ص 78 ط حجر، و بعده: قال: فقلت لابي عبد الله عليه السلام: فان نام بعد الغسل؟ قال: فقال: أليس هو مثل

غسل يوم الجمعة ؟ اذا اغتسلت بعد الفجر كفاك.

عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ غَسَلَ مِنْكُمْ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ بَعْدَ مَا يُلْبِسُهُ أَكْفَاتُهُ (1).

بيان: يدل على خلاف ما هو المشهور من استحباب تقديم الغسل على التكفين و هو أنسب بتعجيل التجهيز.

«20»- تُحَفُّ الْعُقُولُ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ الْأَرْبَعَاءِ قَالَ: غُسِّلُ الْأَعْيَادَ طَهُورٌ لِمَنْ أَرَادَ طَلَبَ الْخَوَائِجِ وَ اتَّبَاعُ لِلَّهِ (2) وَ قَالَ مَنْ مَسَّ جَسَدَ مَيِّتٍ مَا يَبْرُدُ لَزِمَهُ الْغُسْلُ وَ مَنْ غَسَلَ مُؤْمِنًا فَلْيَغْتَسِلْ بَعْدَ مَا يُلْبِسُهُ أَكْفَاتُهُ وَ لَا يَمَسُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ (3).

بيان: لعل الغسل الأخير محمول على الاستحباب.

«21»- الْإِحْتِجَاجُ (4)، وَ عَيَّبَهُ الشَّيْخُ: فِيمَا كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَمِيرِيُّ إِلَى الْقَائِمِ حَيْثُ كَتَبَ رُويَ لَنَا عَنْ الْعَالِمِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ إِمَامٍ صَلَّى يَقُومُ بَعْضَ صَلَاتِهِمْ وَ حَدَّثَتْ عَلَيْهِ حَادِثَهُ كَيْفَ يَعْمَلُ مَنْ خَلَقَهُ فَقَالَ يُؤَخَّرُ وَ يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُمْ وَ يُتِمُّ صَلَاتَهُمْ وَ يَغْتَسِلُ مَنْ مَسَّهُ التَّوْقِيعُ لَيْسَ عَلَى مَنْ مَسَّهُ إِلَّا غَسْلُ الْيَدِ وَ إِذَا لَمْ تَحْدُثْ حَادِثَهُ تَقْطَعُ الصَّلَاةَ تَمَّ صَلَاتُهُ مَعَ الْقَوْمِ.

وَ عَنْهُ قَالَ: كَتَبْتُ وَ رُويَ عَنِ الْعَالِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ مَنْ مَسَّ مَيِّتًا بِحَرَارَتِهِ غَسَلَ يَدَهُ وَ مَنْ مَسَّهُ وَ قَدْ بَرَدَ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ وَ هَذِهِ [هَذَا] الْمَيِّتُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَرَارَتِهِ فَالْعَمَلُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا هُوَ وَ لَعَلَّهُ يُنَحِّيهِ بَيْنَاهُ وَ لَا يَمَسُّهُ فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ؟

ص: 15

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 159.
 - 2- 2. تحف العقول ص 95 ط الإسلاميه.
 - 3- 3. المصدر ص 102.
 - 4- 4. الاحتجاج ص 269.

التَّوَقُّعُ إِذَا مَسَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ يَدِهِ (1).

بيان: ظاهره وجوب غسل اليد بمس الميت يابسا كما ذهب إليه العلامة و قوله إذا لم تحدث حادثه أى على الإمام أو على من آخر الميت و على الأخير قوله تتم صلاته أى بعد غسل اليد أو قبله بأن يكون غسل اليد على الاستحباب.

«22»- إكمال الدين، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ قِصَالَةَ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ قِصَالَةَ مَعَا عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: لَمَّا مَاتَ إِسْمَاعِيلُ أَمَرْتُ بِهِ وَ هُوَ مُسَجَّى أَنْ يَكْشَفَ عَنْ وَجْهِهِ فَقَبَّلْتُ جَبْهَتَهُ وَ دَقَّتُهُ وَ تَحَرَّهْتُ ثُمَّ أَمَرْتُ بِهِ (2) فَعُطِيَ ثُمَّ قُلْتُ اكْشِفُوا عَنْهُ فَقَبَّلْتُ أَيْضاً جَبْهَتَهُ وَ دَقَّتُهُ وَ تَحَرَّهْتُ ثُمَّ أَمَرْتُهُمْ فَعَطَوْهُ ثُمَّ أَمَرْتُ بِهِ فَعُغِّلْتُ ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَ قَدْ كَفَّنَ فَقُلْتُ اكْشِفُوا عَنْ وَجْهِهِ فَقَبَّلْتُ جَبْهَتَهُ وَ دَقَّتُهُ وَ تَحَرَّهْتُ ثُمَّ قُلْتُ أَدْرِجُوهُ فَقِيلَ يَا أَيْ شَيْءٍ عَوَّذْتُهُ فَقَالَ بِالْقُرْآنِ (3).

بيان: حمل الشيخ رحمه الله التقبيل على ما قبل البرد و لا حجه إليه لأن جواز التقبيل لا ينافى وجوب الغسل بوجه و عدم الذكر لا يدل على العدم و قد أشار إليه الصدوق رحمه الله أيضا.

«23»- المصباح، لِلشَّيْخِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ اللَّيَالِي الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْغُسْلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ لَيْلَةُ تِسْعَ عَشْرَةٍ وَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ وَ قَالَ فِي لَيْلَةِ تِسْعَ عَشْرَةٍ يُكْتَبُ وَفْدُ الْحَاجِّ وَ فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ وَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ فِيهَا رُفِعَ عِيسَى وَ فِيهَا قُبِضَ وَصِيُّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام وَ فِيهَا قُبِضَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام وَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ هِيَ

ص: 16

-
- 1- 1. كتاب الغيبة ص 245.
 - 2- 2. ما بين العلامتين ساقط من الكمباني.
 - 3- 3. اكمال الدين و اتمام النعمة ج 1 ص 160.

لَيْلَهُ الْجَهَنِّيَّ وَ حَدِيثُهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّ مَنَزِلِي تَائٍ
عَنِ الْمَدِينَةِ فَمُرْنِي بِلَيْلِهِ أَدْخُلُ فِيهَا قَامَرَهُ بِ لَيْلِهِ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ.

«24»- الأقبال، مِنْ كِتَابِ الْمُخْتَصَرِ الْمُتَّخَذِ فِي عَمَلِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ قَالَ:
ثُمَّ تَتَأَهَّبُ لِلزِّيَارَةِ قَتَبْدًا وَ تَغْتَسِلُ الْخَبَرَ (1).

وَ ذَكَرَ لِيَوْمِ الْمَوْلِدِ غُسْلًا لِزِيَارَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ
السلام (2).

لَكِنَّ الرِّوَايَةَ غَيْرُ مُحْتَضَةٍ بِذَلِكَ الْيَوْمِ وَ كَذَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الْغُسْلَ
لِزِيَارَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ لَيْسَ فِي الرِّوَايَةِ التَّخْصِصُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ (3).

وَ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْإِخْتِصَاصُ.

وَ قَالَ وَجَدْنَا فِي كُتُبِ الْعِبَادَاتِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ
أَذْرَكَ شَهْرَ رَجَبٍ فَأَغْتَسَلَ فِي أَوَّلِهِ وَ أَوْسَطِهِ وَ آخِرِهِ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ
وَلَدَتْهُ أُمُّهُ- (4).

وَ ذَكَرَ زِيَارَةَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَ الْيَوْمِ الْخَامِسِ عَشَرَ وَ
يَسْتَحِبُّ الْغُسْلَ لِلزِّيَارَةِ وَ عَمَلُ أَمِ دَاوُدَ فِي الْوَسْطِ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْغُسْلِ
لِمَنْ عَمَلَ بِهِ (5).

وَ قَالَ عِنْدَ ذِكْرِ أَعْمَالِ الْيَوْمِ السَّابِعِ وَ الْعَشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ أَعْلَمُ أَنَّ الْغُسْلَ
فِي هَذَا الْيَوْمِ الشَّرِيفِ مِنْ شَرِيفِ التَّكْلِيفِ وَ لَمْ يَذْكُرْ رَوَايَهُ وَ ذَكَرَ الزِّيَارَةَ
لَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ غَيْرِ رَوَايَةٍ وَ ذَكَرَ الْغُسْلَ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ
شَعْبَانَ لِزِيَارَةِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ لِلرَوَايَةِ بِهَا وَ مِنْهُ قَالَ

رَوَى ابْنُ أَبِي قُرَّةٍ فِي كِتَابِ عَمَلِ شَهْرِ رَمَضَانَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ فِي أَوَّلِ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ لَيْلَةِ
النِّصْفِ مِنْهُ.

وَ قَالَ وَ قَدْ ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمَاضِينَ فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ أَسْمَاءِ
الْمُصَنِّفِينَ وَ وَقْتُ اغْتِسَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ قَبْلَ دُخُولِ الْعِشَاءِ وَ يَكْفِي ذَلِكَ
الغسل

-
- 1-1. الإقبال: 571، و تمام الخبر فى ج 101 ص 313 كتاب المزار.
 - 2-2. الإقبال: 604.
 - 3-3. الإقبال: 608.
 - 4-4. الإقبال ص 628.
 - 5-5. الإقبال ص 660، راجع ص 399 ج 98 من البحار.

لليله جميعها و روى أن الغسل فى أول الليل و روى بين العشاءين و رويانا ذلك عن الأئمة الطاهرين (1).

و منه قال: وَ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ أَعْتَقْدُ أَنَّهُ تَأْلِيْفُ أَبِي مُحَمَّدٍ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُمِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ اغْتَسَلَ أَوَّلَ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي نَهْرٍ جَارٍ وَ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثِينَ كَفًّا مِنَ الْمَاءِ طَهَّرَ إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ قَابِلٍ (2).

و مِنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ الْحِكَةُ فَلْيَغْتَسِلْ أَوَّلَ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ مَنْ اغْتَسَلَ أَوَّلَ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لَا تُصِيبُهُ حِكَةٌ وَ يَكُونُ سَالِمًا مِنْهَا إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ قَابِلٍ (3).

و مِنْهُ تَفْلًا مِنْ كِتَابِ الْأَغْسَالِ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيَّاشٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ أَوَّلُ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ قَالَ حَتَّى إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلِهِ مِنَ الْعَشْرِ قَامَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ وَ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ وَ شَمَّرَ وَ شَدَّ الْمِئْزَرَ وَ بَرَزَ مِنْ بَيْتِهِ وَ اغْتَكَفَ وَ أَحْيَا اللَّيْلَ كُلَّهُ وَ كَانَ يَغْتَسِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْهُ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ الْحَدِيثُ (4).

و مِنْهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ التَّوْقَلِيِّ عَنِ السَّيِّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ اغْتَسَلَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنَ السَّنَةِ فِي مَاءٍ جَارٍ وَ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثِينَ غُرْفَةً كَانَ دَوَاءً لِسَنَّتِهِ (5).

بيان: أول السنة يحتل أول المحرم و أول شهر رمضان لورود الروايه بأنه أول السنة.

«25»- الإقبال، قَالَ: فِي سِيَاقِ أَعْمَالِ اللَّيْلِ الثَّالِثَةِ وَ فِيهَا يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ عَلَى مُقْتَضَى الرِّوَايَةِ الَّتِي تَصَمَّتْ أَنَّ كُلَّ لَيْلَةٍ مُفْرَدَةٍ مِنْ جَمِيعِ الشَّهْرِ يُسْتَحَبُّ

ص: 18

- 2-2. الإقبال: 14.
- 3-3. الإقبال: 14.
- 4-4. الإقبال ص 21.
- 5-5. الإقبال ص 86.

فِيهَا الْغُسْلُ (1).

وَمِنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ التَّهْدِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ إِنَّ عِدَّةَ مِائَةِ أَصْحَابِنَا اجْتَمَعُوا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْهُمْ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصَالِحُ الْحَدَّاءِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِسْمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: وَسَأَلْتُ أَبَا إِلْحَسَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَأَخْبَرَنِي بِهِ قَالُوا هَؤُلَاءِ جَمِيعًا سَأَلْنَا عَنْ الصَّلَاةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كَيْفَ هِيَ وَكَيْفَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالُوا جَمِيعًا إِنَّهُ لَهَا دَجَلَتْ أَوَّلَ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَسَأَفُوا الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالُوا قَلَمًا كَانَ لَيْلُهُ تِسْعَ عَشْرَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ اغْتَسَلَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ وَصَلَّى الْمَغْرِبَ يَغُسُّ وَسَأَفُوا إِلَى أَنْ قَالُوا قَلَمًا كَانَ لَيْلُهُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ اغْتَسَلَ أَيْضًا كَمَا اغْتَسَلَ فِي لَيْلِهِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ (2).

وَمِنْهُ قَالَ وَرَوَيْنَا عَنْ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ فِي الْمُقْنِعَةِ فِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ (3).

وَمِنْهُ قَالَ وَرَوَيْنَا بِإِسْنَادٍ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ مِنْ كِتَابِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ التَّهْدِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَغْتَسِلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ (4).

وَمِنْهُ قَالَ وَقَدْ رَوَيْنَا بِإِسْنَادٍ إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: غُسْلُ لَيْلِهِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سُنَّةٌ (5).

وَمِنْهُ قَالَ وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ فِي كِتَابِهِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عِيسَى بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ كَانَ أَبِي يَغْتَسِلُ

ص: 19

- 2-2. الإقبال: 12.
- 3-3. الإقبال ص 150.
- 4-4. المصدر ص 195.
- 5-5. المصدر ص 195.

فِي لَيْلِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ وَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ ثَلَاثَ وَ عَشْرِينَ وَ خَمْسَ وَ عَشْرِينَ (1).

قَالَ وَ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَتَّانِ بْنِ سَدِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ اغْتَسِلْ لَيْلَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ ثَلَاثَ وَ عَشْرِينَ وَ سَبْعَ وَ عَشْرِينَ وَ تِسْعَ وَ عَشْرِينَ (2).

وَ مِنْهُ تَفْلًا مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الطُّرَايِ عَنْ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ يَزْدَادَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبَانَ الْبَصْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ جُمُهورٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ لِي يَا حَمَّادُ اغْتَسِلْتَ قُلْتُ نَعَمْ جُعِلَتْ فِدَاكَ الْحَدِيثَ (3).

وَ مِنْهُ قَالَ وَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ فِي لَيْلِهِ سَبْعَةَ عَشَرَ.

وَ مِنْهُ قَالَ رَوَيْنَا بِعَدِّهِ طُرُقٍ مِنْهَا بِإِسْنَادِنَا إِلَى هَارُونَ بْنِ مُوسَى التَّلْعُكَبَرِيِّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: رَأَيْتُهُ اغْتَسَلَ فِي لَيْلِهِ ثَلَاثَ وَ عَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَرَّةً فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَ مَرَّةً فِي آخِرِهِ (4).

وَ مِنْهُ رَوَيْنَا بِإِسْنَادِنَا إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ كِتَابِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ التَّهْدِيِّ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ اغْتَسِلْ فِي لَيْلِهِ أَرْبَعَ وَ عَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ (5).

وَ مِنْهُ قَالَ وَ رَوَى بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ إِنَّ الْمَغْفِرَةَ تَنْزِلُ عَلَى مَنْ صَامَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَقَالَ يَا حَسَنُ إِنَّ الْقَارِيحَارَ إِنَّمَا يُعْطَى أَجْرُهُ عَنْ قَرَاغِهِ مِنْ ذَلِكَ

ص: 20

- 2-2. الإقبال ص 226.
- 3-3. المصدر: 200.
- 4-4. المصدر ص 207.
- 5-5. المصدر ص 215.

لَيْلَهُ الْعِيدِ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَمَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ تَفْعَلَ فِيهَا قَالَ إِذَا عَرَبَتْ
الشَّمْسُ قَاعَتَسِيلَ الْحَدِيثِ (1).

العلل، عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد
بن محمد السيارى عن القاسم بن يحيى عن جده الحسن بن راشد: مثله
(2).

بيان: القاريجار معرب كارگر.

«26»- الإقبال، رَوَيْنَا بِإِسْنَادِنَا إِلَى الْخُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّصْرِ بْنِ سُؤْدٍ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْغُسْلُ يَوْمَ الْفِطْرِ
سُنَّةٌ (3).

وَمِنْهُ مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي قُرَّةٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عُبَيْسَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صَلَاةُ الْعِيدِ يَوْمَ الْفِطْرِ أَنْ تَغْتَسِلَ مِنْ تَهَرٍّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَهَرٌّ
قُلْ أَنْتَ بِنَفْسِكَ اسْتِيقَاءَ الْمَاءِ بِتَخَشُّعٍ وَ لِيَكُنْ غُسْلُكَ تَحْتَ الظَّلَالِ أَوْ تَحْتَ
حَائِطٍ وَ تَسْتَرْ بِجَهْدِكَ فَإِذَا هَمَمْتَ بِذَلِكَ فَقُلِ اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَ تَصَدِيقًا
بِكِتَابِكَ وَ اتِّبَاعَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ سَمَّ وَ اغْتَسَلَ فَإِذَا
فَرَعْتَ مِنَ الْغُسْلِ فَقُلِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ كَفَّارَةً لِدُثُوبِي وَ طَهِّرْ دِينِي اللَّهُمَّ أَذْهَبْ
عَنِّي الدَّائِسَ (4).

بيان: ل أمر من ولى يلى و يدل على استحباب تولى مقدمات العبادة
بنفسه و لا يلزم أن يكون خلافه داخلا فى الاستعانة المكروهه.

«27»- المصباح، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِ
النَّبَرِ قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ النَّبَرِ قَاعَتَسِيلُ وَ الْبَسُ أَنْظَفَ ثِيَابَكَ الْحَدِيثِ (5).

«28»- الإقبال، قَالَ: إِذَا كُنْتَ بِمَشْهَدِ الْخُسَيْنِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ قَاعَتَسِيلُ غُسْلَ
الرَّيَّارِ وَ قَالَ فِي عَمَلِ يَوْمِ عَرَفَةَ قَاعَتَسِيلُ الْغُسْلِ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي عَرَفَةَ
قَائِهِ مِنْ

ص: 21

-
- 1- 1. الإقبال ص 271.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 75.
 - 3- 3. الإقبال ص 279.

4-4. الإقبال ص 279 و فيه: ول أنت.
5-5. المصباح ص 591.

الْمُهَمَّاتِ إِلَى أَنْ قَالَ وَ لِيَكُنْ غُسْلُكَ قَبْلَ الظُّهْرِ يَنْقِلِيلٍ (1).

وَمِنْهُ مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الطَّرَازِيِّ قَالَ رَوَيْتَاهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ ذَكَرَ فِيهِ فَضْلَ يَوْمِ الْعَدِيرِ إِلَى أَنْ قَالَ فَإِذَا كَانَ صَبِيحَهُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَجَبَ الْغُسْلُ فِي صَدْرِ تَهَارِهِ الْحَدِيثُ (2).

وَمِنْهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي الْقَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي قُرَّةٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُمِيِّ رَفَعَهُ فِي خَبَرِ الْمُبَاهِلَةِ وَ هِيَ يَوْمُ أَرْبَعٍ وَ عِشْرِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَ قِيلَ يَوْمُ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ وَ قِيلَ يَوْمُ سَبْعَةٍ وَ عِشْرِينَ وَ أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ يَوْمُ أَرْبَعَةٍ وَ عِشْرِينَ وَ الزِّيَارَةُ فِيهِ قَالَ: إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ قَابِلاً بِصَوْمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى وَ اغْتَسِلْ وَ الْبَسْ أَنْظِفَ ثِيَابِكَ (3).

«29»- إِيْتِيَارُ ابْنِ الْبَاقِي، قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: غُسْلُ الْأَعْيَادِ طُهُورٌ لِمَنْ أَرَادَ طَلَبَ الْخَوَائِجِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ اتَّبَاعُ لِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

«30»- فَلَاخُ السَّائِلِ،: الْأَعْسَالُ الْمَذْذُوبَةُ غُسْلُ التَّوْبَةِ وَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَ غُسْلُ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ غُسْلُ كُلِّ لَيْلَةٍ مُفْرَدَةٍ مِنْهُ وَ أَفْضَلُ أَعْسَالِهِ غُسْلُ لَيْلَةِ التَّصْفِ مِنْهُ وَ غُسْلُ لَيْلَةِ سَبْعِ عَشْرَةٍ مِنْهُ وَ غُسْلُ لَيْلَةِ تِسْعِ عَشْرَةٍ مِنْهُ وَ غُسْلُ لَيْلَةِ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ مِنْهُ وَ غُسْلُ لَيْلَةِ ثَلَاثِ وَ عِشْرِينَ مِنْهُ.

وَ ذَكَرَ الشَّيْخُ ابْنُ أَبِي قُرَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ عَمَلِ شَهْرِ رَمَضَانَ: وَ غُسْلُ لَيْلَةِ أَرْبَعٍ وَ عِشْرِينَ مِنْهُ وَ لَيْلَةِ خَمْسٍ وَ عِشْرِينَ مِنْهُ وَ لَيْلَةِ سَبْعٍ وَ عِشْرِينَ مِنْهُ وَ لَيْلَةِ تِسْعٍ وَ عِشْرِينَ مِنْهُ وَ رَوَى فِي ذَلِكَ رَوَايَاتٍ وَ غُسْلُ لَيْلَةِ عِيدِ الْفِطْرِ وَ غُسْلُ يَوْمِ عِيدِ الْفِطْرِ وَ غُسْلُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَ هُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ وَ غُسْلُ عِيدِ الْأَصْحَى عَاشِرِ ذِي الْحِجَّةِ وَ غُسْلُ يَوْمِ الْعَدِيرِ ثَامِنِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَ غُسْلُ يَوْمِ الْمُبَاهِلَةِ وَ هُوَ الرَّابِعُ وَ الْعِشْرُونَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَ

ص: 22

1- 1. الإقبال: 337.

2- 2. الإقبال ص 474.

3- 3. الإقبال: 515.

غُسْلُ يَوْمِ مَوْلِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ يَوْمُ سَابِعِ عَشَرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ وَغُسْلُ صَلَاةِ الْكُشُوفِ إِذَا كَانَ قَدْ اخْتَرَقَ كَلَّهُ وَتَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا فَیَغْتَسِلُ وَ یَقْضِيهَا وَغُسْلُ صَلَاةِ الْحَاجَةِ وَغُسْلُ صَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ وَغُسْلُ الْإِحْرَامِ وَغُسْلُ دُخُولِ مَسْجِدِ الْحَرَامِ وَدُخُولِ الْكَعْبَةِ وَدُخُولِ الْمَدِينَةِ وَدُخُولِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ عِنْدَ زِيَارَتِهِ عَلَيْهِ أَكْمَلُ الصَّلَوَاتِ وَ عِنْدَ زِيَارَةِ الْأَيْمَةِ مِنْ عَشْرَتِهِ أَيْنَ كَانَتْ قُبُورُهُمْ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ التَّحِيَّاتِ وَغُسْلُ أَخَذِ التَّرَبِّهِ مِنْ صَرِيحِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ (1).

وَرَوَى ابْنُ يَابَوَيْهِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدِيثًا فِي الْأَغْسَالِ: وَ ذَكَرَ فِيهَا غُسْلَ الْإِسْتِخَارَةِ وَغُسْلَ صَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ وَغُسْلَ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ وَغُسْلَ الزِّيَارَةِ. وَ رَأَيْتُ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ: أَنَّ مَوْلَاتَنَا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَغْتَسِلُ فِي اللَّيَالِي الْبَارِدَةِ طَلَبًا لِلنَّشَاطِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ (2).

«31»- الْهَدَايَةُ لِلصَّدُوقِ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ الْحَيْضِ وَاحِدٌ.

وَرُوي: أَنَّ مَنْ قَصَدَ مَصْلُوبًا فَنَظَرَ إِلَيْهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ عُقُوبَةً (3).

بيان: قال أكثر الأصحاب باستحباب هذا الغسل و استندوا إلى هذه الرواية و رواها في الفقيه (4) أيضا هكذا مرسلا و ذهب أبو الصلاح إلى الوجوب و إثبات الوجوب بمثلها مشكل و الأصحاب قيدوه بكونه بعد ثلاثة أيام و قال الأكثر الحكم شامل لما كان بحق أم لا أو بالكيفية الشرعية أم لا لإطلاق النص و هو كذلك لكن لا بد من تقييده بما يسمى صلبا

ص: 23

-
- 1- 1. فلاح السائل ص 61 و 62.
 - 2- 2. لم نجده في المصدر المطبوع، و لعله في القسم المخطوط الذي لم يطبع بعد و قد أخرجه العلامة النوري في المستدرک ج 1 ص 151، أيضا.
 - 3- 3. الهداية ص 19 ط قم.
 - 4- 4. الفقيه ج 1 ص 45.

فى العرف. أقول سياتى أغسال الاستخاره و صلاه الحاجه و غيرها فى مواضعها و حصر بعض الأصحاب الأغسال المندوبه فذكر فيها غسل العيدين و المبعث و الغدير و النيروز و الدحو و الجمعه و المباهله و التوبه و الحاجه و الاستخاره و الترويه و عرفه و الطواف و الحلق و الذبح و رمى الجمار و إحرامى الحج و العمره و دخول الكعبه و مكه و المدينه و حرميهما و مسجديهما و الاستسقاء و المولود و من غسل ميتا أو كفنه أو مسه بعد تغسيله و ليلتى نصف رجب و شعبان و الكسوف مع الشرط و قتل الوزغه و السعى إلى رؤيه المصلوب بعد ثلاث و عند الشك فى الحدث الأكبر مع تيقن الطهاره و الحدث بعد غسل العضو و غسل الجنابه لمن مات جنبا و فرادى من شهر رمضان الخمس عشره(1) و ثانى الغسلتين ليله ثلاث و عشرين منه و زياره البيت و أحد المعصومين عليهم السلام و إثبات بعضها لا يخلو من إشكال.

ص: 24

1-1. يعنى لىالى الافراد تكون خمس عشره.

«1»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ هَلْ يُجْزِيهِ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَ هَلْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِ الْعِيدَيْنِ قَالَ إِنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْفِطْرِ وَ الْأَضْحَى قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَمْ يُجْزِهِ وَ إِنْ اغْتَسَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَجْرَاهُ (1).

بيان: فى بعض النسخ هل يجزيه فالظاهر أنه تأكيد لقوله هل يجزيه سابقا و فى بعضها و هل يجزيه مع الواو فالظاهر كون السؤال الأول عن إيقاع غسل الجنابه قبل الفجر و الثانى عن إجزائه عن غسل العيدين فيدل على تداخل الأغسال المسنونه و الواجبه.

«2»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُكَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْغُسْلِ فِي رَمَضَانَ وَ أَيَّ اللَّيْلِ اغْتَسِلُ قَالَ تِسْعَ عَشْرَةٍ وَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ ثَلَاثَ وَ عَشْرِينَ وَ فِي لَيْلِهِ تِسْعَ عَشْرَةٍ يُكْتَبُ وَ قُدِّ الْحَاجُّ وَ فِيهَا ضَرْبُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ قَضَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَهُ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ الْغُسْلُ أَوَّلَ اللَّيْلِ (2).

وَ يَهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنْ بَآءَ بَعْدَ الْغُسْلِ قَالَ فَقَالَ أَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ الْفَجْرِ كَفَاكَ (3).

«3»- الْعُيُونُ (4)، وَ الْعِلَلُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ رَحِمَهُ اللَّهُ

ص: 25

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 111 ط نجف و ص 87 ط حجر.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 82 ط حجر و ص 102 ط نجف.
 - 3- 3. قرب الإسناد ص 82 ط حجر و ص 102 ط نجف.
 - 4- 4. عيون الأخبار ج 2 ص 82.

عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ النَّضْرِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَوْمِ يَكُونُونَ فِي السَّفَرِ قِيَمُوثٌ مِنْهُمْ مَيِّتٌ وَ مَعَهُمْ جُنُبٌ وَ مَعَهُمْ مَاءٌ قَلِيلٌ قَدَرٌ مَا يَكْفِي أَحَدَهُمْ (1) أَيُّهُمْ يَبْدَأُ بِهِ قَالَ يَغْتَسِلُ الْجُنُبُ وَ يَتْرَكُ الْمَيِّتُ لِأَنَّهُ هَذَا قَرِيبَتُهُ وَ هَذَا سُنَّةُ (2).

بيان: اعلم أن الأصحاب فرضوا المسألة فيما إذا اجتمع ميت و محدث و جنب و معهم من الماء ما يكفي أحدهم كما ورد في روايه رواها

الصَّدُوقُ فِي الْفَقِيهِ (3)

بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ ثَلَاثِهِ تَقَرَّ كَانُوا فِي سَفَرٍ أَحَدُهُمْ جُنُبٌ وَ الثَّانِي مَيِّتٌ وَ الثَّلَاثُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَ مَعَهُمْ مِنَ الْمَاءِ قَدَرٌ مَا يَكْفِي أَحَدَهُمْ مَنْ يَأْخُذُ الْمَاءَ وَ كَيْفَ يَصْنَعُونَ فَقَالَ يَغْتَسِلُ الْجُنُبُ وَ يُدْفَنُ الْمَيِّتُ بَتِيمٍ وَ يَتِيمُ الَّذِي هُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ لِأَنَّ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ قَرِيبَةٌ وَ غُسْلَ الْمَيِّتِ سُنَّةٌ وَ التَّيْمُمُ لِأَخْرِ جَائِزٌ.

و ذكروا أنه إن كان الماء ملكا لأحدهم اختص به و لم يكن له بذله لغيره و لو كان مباحا وجب على كل من المحدث و الجنب المبادرة إلى حيازته فإن سبق إليه أحدهما و حازه اختص به و لو توافيا دفعه اشتراكا و لو تغلب أحدهما أثم و ملك و إن كان ملكا لهم جميعا أو لمالك يسمح ببذله فلا ريب أن لملاكه الخيره في تخصيص من شاءوا به و إنما الكلام في من الأولى.

فقال الشيخ في النهايه إنه الجنب و اختاره الأكثر و قيل الميت و قال الشيخ في الخلاف إن كان لأحدهم فهو أحق به و إن لم يكن لواحد بعينه تخيروا في التخصيص.

ص: 26

1- 1. في العيون قدر ما يكتفى أحدهما به: أيهما يبدأ به؟ و هو أظهر، و في العلل ما يكفي أحدهم أيهم؟ فلعل الجمع على المجاز، أو لان المراد أن بعضهم محدث و لم يذكر في السؤال و لا في الجواب لظهوره و ظهور حكمه، منه عفى عنه، كذا بخطه قدس سره في الهامش.

2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 288.

3- 3. الفقيه ج 1 ص 59.

و الروايتان معتبرتان مؤيدتان بالشهره و معللتان فلا معدل عنهما و وردت روايه مرسله بتقديم الميت فيمكن حملها على ما إذا كان الماء ملكا للميت و يمكن القول بأن الجنب مع كونه أولى يجوز له إيشار الميت بل يستحب له ذلك كما يظهر من الشيخ فى الخلاف و قد عرفت أن المراد بالفرض ما ظهر وجوبه من القرآن و بالسنة غيره.

«4»- الْخِصَالُ، فِى حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ الْحَيْضِ وَاحِدٌ(1).

المقنع (2)، و الأمالى (3)، و الهدايه، مرسلا: مثله (4).

«5»- تُحَفُّ الْعُقُولُ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: غُسْلُ الْأَعْيَادِ طَهُورٌ لِمَنْ أَرَادَ طَلَبَ الْحَوَائِجِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ اتَّبَاعَ لِلسُّنَّةِ(5).

«6»- فَقَهُ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْوُضُوءُ فِى كُلِّ غُسْلٍ مَا خَلَا غُسْلَ الْجَنَابَةِ لِأَنَّ غُسْلَ الْجَنَابَةِ قَرِيبَةٌ تُجْزِيهِ عَنِ الْقَرَضِ الثَّانِي وَ لَا تُجْزِيهِ سَائِرُ الْأَغْسَالِ عَنِ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْغُسْلَ سُنَّةٌ وَ الْوُضُوءُ قَرِيبَةٌ وَ لَا تُجْزِي سُنَّةٌ عَنِ قَرَضٍ وَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ الْوُضُوءُ قَرِيبَتَيْنِ فَإِذَا اجْتَمَعَا فَأكْبَرُهُمَا يُجْزِي عَنْ أَصْغَرِهِمَا وَ إِذَا اغْتَسَلْتَ لِغَيْرِ جَنَابَةٍ قَابِذًا بِالْوُضُوءِ ثُمَّ اغْتَسَلْتَ وَ لَا يُجْزِيكَ الْغُسْلُ عَنِ الْوُضُوءِ فَإِنْ اغْتَسَلْتَ وَ تَسَبَّحْتَ الْوُضُوءَ قَتَوَصًّا وَ أَعِدَّ الصَّلَاةَ(6).

بيان: نقل الصدوق هذه العبارة بعينها فى الفقيه (7) و أكثر ما يذكره هو

ص: 27

1- 1. الخصال ج 2 ص 151.

2- 2. المقنع ص 13 ط الإسلاميه.

3- 3. أمالى الصدوق ص 384.

4- 4. الهدايه ص 19.

5- 5. تحف العقول ص 95.

6- 6. فقه الرضا ص 3 و 4.

7- 7. الفقيه ج 1 ص 46.

و والده بلا سند مأخوذ من هذا الكتاب (1).

و أجمع علماؤنا على أن غسل الجنابه مجز عن الوضوء و اختلف فى غيره من الأغسال فالمشهور أنه لا يكفى بل يجب معه الوضوء للصلاه سواء كان فرضا أو نفلا و قال المرتضى رحمه الله لا يجب الوضوء مع الغسل سواء كان فرضا أو نفلا هو مختار ابن الجنيد و كثير من المتأخرين و عليه دلت الأخبار الكثيره.

و أكثر القائلين بالوجوب خيروا بين تقديم الوضوء على الغسل و تأخيره عنه مع أفضليه التقديم و نقل عن الشيخ فى الجمل القول بوجوب تقديم الوضوء للحائض و النفساء على الغسل و نقله المحقق عن الراوندى و تتخير بين نيه الرفع و الاستباحه فيهما على الحالين و عن ابن إدريس أنها تنوى نيه الاستباحه لا الرفع فى الوضوء و الأمر فى النيه هين و الأحوط تقديم الوضوء و مع التأخير النقض بالحدث الأصغر و الوضوء بعده و الله يعلم.

«7»- السَّرائِرُ، مِنْ كِتَابِ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفُضَيْلِ وَ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَا: قُلْنَا لَهُ أَيْجَزِي إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ الْفَجْرِ لِلْجُمُعَةِ قَالَ نَعَمْ (2).

وَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَجَزَاكَ غُسْلُكَ ذَلِكَ لِلْجَنَابَةِ وَ الْجُمُعَةِ وَ عَرَفَةِ وَ النَّحْرِ وَ الْحَلْقِ وَ الذَّبْحِ وَ الرِّيَّارَةِ فَإِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْكَ لِلَّهِ حُقُوقُ أَجَزَاكَ عَنْهَا غُسْلٌ وَاحِدٌ قَالَ زُرَّارَةُ قَالَ وَ كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ يُجْزِيهَا غُسْلٌ وَاحِدٌ لِجَنَابَتِهَا وَ إِحْرَامِهَا وَ جُمُعَتِهَا وَ غُسْلِهَا مِنْ حَيْضِهَا وَ عِيْدِهَا (3).

وَ مِنْهُ تَفْلًا مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السَّيِّدِي

ص: 28

1- 1. بل قد عرفت مرارا أنه كتاب التكليف لابن أبى العزاقر الشلمغانى عمله فى حال استقامته رساله عمليه ترجع إليه العوام كسائر ما عمل على طبقه فى ذاك العهد من الرسائل، و الشباهه فيها و فى سياق ألفاظها لا تدل على أن بعضها اخذ من بعض، كما هو المعهود اليوم بين الرسائل العمليه.

2-2. السرائر: 477.

3-3. السرائر: 477.

عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِثْلُهُ وَ زَادَ فِي آخِرِهِ
وَقَالَ زُرَّارَةُ حُرْمٌ أَجْتَمَعَتْ فِي حُرْمِهِ يُجْزِيكَ عَنْهَا غُسْلٌ وَاحِدٌ (1).

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا خَاصَتِ الْمَرْأَةُ
وَهِيَ جُنُبٌ أَجْزَأَهَا غُسْلٌ وَاحِدٌ (2).

وَمِنْهُ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ
الْحُسَيْنِ عَنْ زُرَّعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ الْمَرْأَةَ فَتَحِيضُ
قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ قَالَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ عَلَيْهَا وَاجِبٌ (3).

بيان: يستفاد من تلك الأخبار تداخل الأغسال مطلقا كما هو مختار كثير من
المحققين و نفاه جماعه مطلقا و قال بعضهم بالتفصيل.

و جملة القول فيه أنه إذا اجتمع على المكلف غسلان فصاعدا فإما أن يكون
الكل واجبا أو يكون الكل مستحبا أو بعضها واجبا و بعضها مستحبا فإن كان
الكل واجبا فإن قصد الجميع في النية فالظاهر إجزاءه عن الجميع و إن لم
يقصد تعيينا أصلا فالظاهر أيضا إجزاءه عن الجميع إن تحقق ما يعتبر في
صحته النية من القربة و غيرها إن قلنا باعتبار أمر زائد على القربة و إن
قصد حدثا معيناً فإن كان الجنابة فالمشهور بين الأصحاب إجزاءه عن غيره
بل قيل إنه متفق عليه و إن كان غيرها ففيه قولان و الأقوى أنه كالأول و
ظاهر القول بعدم التداخل عدم الإجزاء مطلقا و لو كان كلها مستحبا
فالظاهر التداخل أيضا سواء قصد الأسباب بأسرها أم لا.

و قال العلامة رحمه الله لو نوى بالواحد الجميع فالوجه الإجزاء و الأحوط
ذلك.

و لو كان بعضها واجبا و بعضها مستحبا فإن نوى الجميع فالظاهر الإجزاء و
إن نوى الواجب كالجنابة فالظاهر أيضا الإجزاء كما اختاره الشيخ في
الخلاف

ص: 29

1- 1. السرائر ص 477.

2- 2. السرائر ص 477.

3- 3. السرائر ص 477.

و المبسوط و إن منعه العلامة و استشكله المحقق و لو نوى المندوب كالجمعه دون الواجب كالجنابه فلا يبعد أيضا الإجزاء كما يدل عليه بعض الأخبار و الأحوط قصد الجميع.

تقريب قال الكراجكى رحمه الله فى كنز الفوائد ذكر شيخنا المفيد فى كتاب الأشراف رجل اجتمع عليه عشرون غسلا فرض و سنه و مستحب أجزاءه عن جميعها غسل واحد هذا رجل احتلم و أجنب نفسه بإنزال الماء و جامع فى الفرج و غسل ميتا و مس آخر بعد برده بالموت قبل تغسيله و دخل المدينة لزياره رسول الله صلى الله عليه و آله و أراد زياره الأئمه عليهم السلام هناك و أدرك فجر يوم العيد و كان يوم جمعه و أراد قضاء غسل يوم عرفه و عزم على صلاه الحاجه و أراد أن يقضى صلاه الكسوف و كان عليه فى يومه بعينه صلاه ركعتين بغسل و أراد التوبه من كبيره على ما جاء عن النبى صلى الله عليه و آله و أراد صلاه الاستخاره و حضرت صلاه الاستسقاء و نظر إلى مصلوب و قتل وزغه و قصد إلى المباهله و أهرق عليه ماء غالب النجاسه انتهى.

أقول: فى عد الأخير فى الأغسال تمحل و يظهر منه استحباب قضاء غسل عرفه و لم نقف له على مستند.

«8»- تَفْسِيرُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنِ الْمُنْقَرِيِّ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فِي وَصْفِ لُقْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ مِّنَ النَّاسِ عَلَى بَوْلٍ وَ لَا غَائِطٍ وَ لَا اغْتِسَالٍ لِشِدَّةِ تَسَتُّرِهِ وَ غُمُوقِ نَظَرِهِ وَ تَحَفُّظِهِ فِي أَمْرِهِ (1).

«9»- الْعُيُونُ (2)، وَ الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الِيقُطِينِيِّ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

ص: 30

1- 1. تفسير علي بن إبراهيم ص 506.

2- 2. عيون الأخبار ج 2 ص 82.

دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى عَائِشَةَ وَ قَدْ وَصَعَتْ قُمُومَتَهَا فِي الشَّمْسِ فَقَالَ يَا حُمَيْرَاءُ مَا هَذَا قَالَتْ أَعْسِلُ رَأْسِي وَ جَسَدِي قَالَ لَا تَعُودِي فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ (1).

المقنع، مرسلا: مثله (2).

بيان: قال الصدوق رحمه الله في العيون أبو الحسن صاحب هذا الحديث يجوز أن يكون الرضا عليه السلام و يجوز أن يكون موسى عليه السلام لأن إبراهيم بن عبد الحميد قد لقيهما جميعا و هذا الحديث من المراسيل انتهى.

ثم اعلم أنه يحتمل أن يكون مرادها من غسل الرأس و الجسد الغسل الشرعى أو معناه الظاهر و على التقديرين يفهم منه كراهه الغسل بالماء المسخن بالشمس على بعض الوجوه و قوله صلى الله عليه و آله لا تعودى إما من العود أو بمعنى التعود بمعنى العاده و الأول أظهر و أما قول الصدوق رحمه الله إن الخبر من المراسيل (3) فلا أعرف له معنى إلا أن يريد أن الإمام عليه السلام أرسله و هو من مثله بعيد و قد مضى فى أبواب الوضوء (4).

كراهه الاغتسال بالماء المسخن بالشمس فى روايه أخرى.

«10»- فَلَاخُ السَّائِلِ، تَقْلًا مِنْ كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ لِلصَّدُوقِ قَالَ رُوِيَ: أَنَّ عُسْلَ يَوْمِكَ يُجْزِيكَ لِلْيَلْتِكَ وَ عُسْلَ لَيْلَتِكَ يُجْزِيكَ لِيَوْمِكَ.

ص: 31

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 266.

2- 2. المقنع ص 8 ط الإسلاميه.

3- 3. إبراهيم بن عبد الحميد الكوفى، عنونه البرقى فى رجاله فيمن أدرك الرضا عليه السلام من أصحاب الصادق، فقال أدركه و لم يسمع منه فيما أعلم، و هكذا ذكره الشيخ فى رجاله و قال: «أدرك الرضا عليه السلام و لم يسمع منه على قول سعد بن عبد الله» و الظاهر أن صاحب الحديث هو الكاظم عليه السلام؛ و انما يحتمل ارساله إذا كان المراد به الرضا عليه السلام خصوصا و الصدوق يروى الحديث من طريق سعد بن عبد الله الذى نقل عنه أن إبراهيم هذا لم يسمع عن الرضا عليه السلام .

4- 4. راجع ج 80 ص 335.

بيان: الإجزاء فى الفضل فى الجملة لا ينافى استحباب إعادته بعض الأغسال بعد النوم أو سائر الأحداث أو لبس ما لا يجوز لبسه فى الإحرام أو انقضاء اليوم أو الليل كما يومى إليه بعض الأخبار.

«11- الهداية»: كُلُّ غُسْلٍ فِيهِ وُضُوءٌ إِلَّا غُسْلَ الْجَنَابَةِ لِأَنَّ كُلَّ غُسْلٍ سُنَّةٌ إِلَّا غُسْلَ الْجَنَابَةِ فَإِنَّهُ قَرِيبَةٌ وَغُسْلُ الْحَيْضِ قَرِيبَةٌ مِثْلُ غُسْلِ الْجَنَابَةِ (1) فَإِذَا اجْتَمَعَ قَرْصَانِ فَأَكْبَرُهُمَا يُجْزَى عَنْ أَصْغَرِهِمَا وَمَنْ اغْتَسَلَ لِعَيْرِ جَنَابَةٍ فَلَيْبَدًا بِالْوُضُوءِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَلَا يُجْزِيهِ الْغُسْلُ عَنِ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْغُسْلَ سُنَّةٌ وَالْوُضُوءَ قَرِيبَةً وَلَا يُجْزَى سُنَّةٌ عَنْ قَرْصٍ (2).

بيان: يحتمل أن يكون المراد بإجزاء الأكبر عن الأصغر أنه تعالى ذكرهما فى القرآن فى موضع واحد متقابلين فالظاهر كون الوضوء فى غير موضع الغسل و الأظهر أنه من الخطابيات لإلزام المخالفين أو بيان لما علموا من العلل الواقعية.

ص: 32

-
- 1-1. راجع شرح ذلك ذيل ص 9 و 10 فيما سبق.
2-2. الهداية ص 19.

الآيات:

النساء: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا(1)

المائدة: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطَّهُرُوا(2)

تفسير:

فى النهى عن الشىء بالنهى عن القرب منه مبالغه فى الاحتراز عنه كما قال سبحانه وَ لَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ (3) وَ لَا تَقْرُبُوا الزَّنى (4) و اختلف المفسرون فى تأويل الآية على وجه الأول أن المراد بالصلاه مواضعها أعنى المساجد كما روى عن أئمتنا عليهم السلام (5) فهو إما من قبيل تسميه المحل باسم الحال فإنه مجاز شائع فى

ص: 33

1- 1. النساء: 43.

2- 2. المائدة: 6.

3- 3. الأنعام: 152.

4- 4. أسرى: 32.

5- 5. المروى عن أئمتنا عليهم السلام الاستناد الى قوله تعالى: « وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا » كما ستعرف عن الروايات؛ و ليس فيها أن الصلاه هنا أطلق و أريد بها مواضعها اطلاقا للحال على المحل. و أمّا وجه استدلالهم عليهم السلام فهو مبنى على قراءة كتاب الله بكل وجه احتمله، لما صح عنه عليه الصلاه و السلام « نزل القرآن على سبعة أحرف فاقراءوا ما تيسر منه » و من الحروف المحتمله فى الآية قراءة الصلاه بضم الصاد و اللام أو بضم الصاد و فتح اللام مفردا أو جمعا و مطلع ذلك قوله تعالى فى سيوره الحج: 40 « لَهُدَّمتْ صَوَامِعُ وَ بَيْعُ وَ صَلَوَاتُ وَ مَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا »، فان المقطوع فيها أن المراد بالصلاه مواضع الصلاه حقيقه أو مجازا على الخلاف فيه. و لا يذهب عليك أن هذا الحرف لا يناقض الحرف المشهور عند العامه، بل كل الحروف السبعة كذلك لا ينقض بعضها بعضا،

الا أن بعضها مستور و بعضها مشهور، فالاحكام المذكوره للصلاه فى هذه الآيه ثابتة للصلاه بكلا الحرفين: الصلاه بمعنى الماهيه المجعوله عبادہ، و المصلی الذى تقام فيها تلك العبادہ و هى المساجد، و لذلك جى ء فى الاستثناء بلفظ يوافق كلا المعنيين، و لو قال بدل قوله «إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ»: «إِلَّا مَسَافِرِينَ» لم يوافق الصلاه بمعنى المساجد: كما هو ظاهر. و سيجى ء تتمه البحث فى باب التيمم عند تعرض المؤلف لذيل الآيه الشريفه ان شاء الله تعالى.

كلام البلغاء أو على حذف مضاف أى مواضع الصلاة و المعنى و الله أعلم لا تقربوا المساجد فى حالتين إحداهما حاله السكر فإن الأغلب أن الذى يأتى المسجد إنما يأتيه للصلاه و هى مشتمله على أذكار و أقوال يمنع السكر من الإتيان بها على وجهها و حاله الثانيه حاله الجنابه و استثنى من هذه الحاله ما إذا كنتم عابري سبيل أى مارين فى المسجد و مجتازين فيه و العبور الاجتياز و السبيل الطريق.

الثانى ما نقله بعض المفسرين عن ابن عباس و سعيد بن جبير و ربما رواه بعضهم عن أمير المؤمنين عليه السلام و هو أن المراد و الله أعلم لا تصلوا فى حالين حال السكر و حاله الجنابه و استثنى من حال الجنابه ما إذا كنتم عابري سبيل أى مسافرين غير واجدين الماء كما هو الغالب من حال المسافرين فيجوز لكم حينئذ الصلاه بالتيمم الذى لا يرتفع به الحدث و إنما يباح به الدخول فى الصلاه.

قال الشيخ البهائي قدس الله روحه عمل أصحابنا رضى الله عنهم على التفسير الأول فإنه هو المروي عن أصحاب العصمة صلوات الله عليهم و أما روايه التفسير الثاني عن أمير المؤمنين عليه السلام فلم تثبت عندنا و أيضا فهو غير سالم من شائبه التكرار فإنه سبحانه بين حكم الجنب العادم للماء فى آخر الآيه (1) حيث قال

ص: 35

1- 1. بل لا تكرار فى الحكم و لا شائبه، فان من المسلم أن التيمم لا يرفع الجنابه بل يبيح الصلاه فقط مع بقاء الجنابه، و انما تعرض لذلك فى صدر الآيه مبادره الى دفع ما قد يتوهم أن الجنابه كالحيض قذاره باطنيه لا يجوز معها الصلاه بوجه، الا بعد رفعها، و لا يرتفع الا بالغسل، كما توهمه عمر بن الخطاب على ما روى فى الصحيحين أن رجلا أتى عمر فقال: أجنبى فلم أجد الماء، فقال: لا تصل؛ فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين اذ أنا و أنت فى سريره فأجنبنا فلم نجد الماء فأما أنت فلم تصل و أمّا أنا فتمعكت فى التراب فصليت، فقال النبىّ صلى الله عليه و آله: انما كان يكفيك أن تضرب بيدك ثم تنفخ فيهما ثم تمسح بهما وجهك و كفيك؟ فقال عمر: اتق الله يا عمار، فقال ان شئت لم أحدث به. فصدر الآيه يفيد أن الجنب لا يقرب الصلاه حتى يغتسل و يطهر نفسه عن الجنابه، لكنه إذا كان عابر سبيل على جناح السفر، يجوز له الصلاه مع الجنابه. و ذيل الآيه يدرجه فى سائر من حكمه التيمم و يكلفه أن يتيمم ثم يصلى، و يبين لهم مجتمعا كيفيه التيمم و لذلك أخر». فالحكم لما كان ذا شطرين: جواز الصلاه مع الجنابه، و لزوم التيمم عند قيامه الى الصلاه؛ عنونه مره بعنوان الجنب فى صدر الكلام و حكم عليه بالحكم الأول؛ ثم عنونه فى ذيل الكلام بعنوان ملامس النساء، و حكم عليه بالحكم الثانى، فلا تكرار فى الحكم. الا أن تكرار العنوان و تجديده بلفظ آخر، يفيد بظاهره تعدّد الموضوع و الفرق بين الجنابه و اللمس، و هو اشكال عام يرد على الآيه الشريفه بكل الوجوه، حيث لم يقل به أحد من الفقهاء الا الشافعى فانه قال: المراد باللمس مطلق مس النساء و مالك فانه قال فانه المس بشهوه و جعله ناقضا للوضوء كالمجىء من الغائط. و عندى - كما هو الظاهر من الآيه الشريفه و الآيه التى وقعت فى سورة المائده: 6. الفرق بين الجنابه و الملامسه لغه و عرفا، و أن المراد باللامسه التقاء الختانين من دون جنابه بانزال المنى، و سنتعرض لبيان ذلك فى باب التيمم عند تعرض المؤلف قدّس سرّه للاشكال و جوابه، إنشاء الله.

جل شأنه وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَإِنْ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ كُنَايَهُ عَنِ الْجَمَاعِ كَمَا رَوَى عَنْ أُمِّتِنَا سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَطْلَقُ اللَّمَسِ كَمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ وَ لَا الَّذِي بِشَهْوِهِ كَمَا يَقُولُهُ مَالِكٌ.

الثالث ما ذكره بعض فضلاء فن العربيه من أصحابنا الإماميه رضى الله عنهم فى كتاب ألفه فى الصناعات البديعيه و هو أن تكون الصلاه فى قوله لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ على معناه الحقيقى و يراد بها عند قوله تعالى وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ مواضعها أعنى المساجد و هذا النوع من الاستخدام غير مشهور بين المتأخرين من علماء المعانى و إنما المشهور منه نوعان الأول أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بالضمير الراجع إليه معناه الآخر و الثانى أن يراد بأحد الضميرين الراجعين إلى لفظ أحد معنييه و بالآخر المعنى الآخر.

قال الشيخ البهائى رحمه الله عدم اشتهار هذا النوع بين المتأخرين غير ضار فإن صاحب هذا الكلام من أعلام علماء المعانى و لا مشاحه فى الاصطلاح (1).

ثم إن المفسرين اختلفوا فى السكر الذى اشتمل عليه الآيه فقال بعضهم:

ص: 36

1- 1. لكنه قد ذهب على هذا القائل أن فى الاستخدام نوع الغاز و تعميمه لا يعرفه الا الخواص من البيانين، و هو ينافى توجه الخطاب الى عموم المؤمنين فى حكم تكليفى عملى، فكيف بهذا النوع من الاستخدام الذى لم يذكر فيه اللفظ ثانيا و لا ضميره، فهو الغاز فى الغاز و تعميمه فى تعميمه. على أن صدر الآيه تتضمن حكم الصلاه نفسها و هو قوله تعالى « لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى » و هكذا ذيل الآيه « وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ » الخ كما فى آيه المائده: 6. بعينه فكيف يتضمن ما بينهما حكم مواضع الصلاه، من دون ذكر لها، و لا ضروره تلجئ الى ذلك.

المراد سكر النعاس فإن النعاس لا يعلم ما يقول و قد سمع من العرب سكر السنه و الظاهر أنه مجاز و قال الأكثرون إن المراد به سكر الخمر كما نقل أن عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما و شرابا لجماعه من الصحابه قبل نزول تحريم الخمر فأكلوا و شربوا فلما ثملوا دخل وقت المغرب فقدموا أحدهم ليصلى بهم فقرا أعبد ما تعبدون- و لا أنتم عابدون ما أعبد فزلت الآية فكانوا لا يشربون الخمر فى أوقات الصلاه فإذا صلوا العشاء شربوا فلا يصبحون إلا و قد ذهب عنهم السكر.

و الواو فى قوله تعالى و أنتم سُكارى واو الحال و الجملة حاله من فاعل تقربوا و المراد نهيمهم عن أن يكونوا فى وقت الاشتغال بالصلاه سكارى بأن لا يشربوا فى وقت يؤدى إلى تلبسهم بالصلاه حال سكرهم و ليس الخطاب متوجها إليهم حال سكرهم إذ السكران غير متأهل لهذا الخطاب و حتى فى قوله سبحانه حَتَّى تَعْلَمُوا يحتمل أن يكون تعليله كما فى أسلمت حتى أدخل الجنه و أن تكون بمعنى إلى أن كما فى أسير حتى تغيب الشمس و أما التى فى قوله جل شأنه حَتَّى تَغْتَسِلُوا فبمعنى إلى أن لا غير.

و قيل دلت الآية على بطلان صلاه السكران لاقتضاء النهى فى العباده الفساد و يمكن أن يستنبط منها منع السكران من دخول المسجد و لعل فى قوله جل شأنه تَعْلَمُوا ما تَقُولُونَ نوع إشعار بأنه ينبغى للمصلى أن يعلم ما يقوله فى الصلاه و يتدبر فى معانى ما يقرؤه و يأتى به من الأدعيه و الأذكار.

و الجنب يستوى فيه المفرد و الجمع و المذكر و المؤنث و هو لغه بمعنى البعيد و شرعا البعيد عن أحكام الطاهرين لغيوبه الحشفه فى الفرج أو لخروج المنى يقظه أو نوما و نصبه على العطف على الجملة حاله و الاستثناء من عامه أحوال المخاطبين و المعنى على التفسير الأول الذى عليه أصحابنا لا تدخلوا

المساجد و أنتم على جنبه فى حال من الأحوال إلا حال اجتيازكم فيها من باب إلى باب و على الثانى لا تصلوا و أنتم على جنبه فى حال من الأحوال إلا حال كونكم مسافرين.

و ما تضمنته الآية على التفسير الأول من إطلاق جواز اجتياز الجنب فى المساجد مقيد عند علمائنا بما عدا المسجدين كما سيأتى و عند بعض المخالفين غير مقيد بذلك و بعضهم كأبى حنيفة لا يجوز اجتيازهم فى شىء من المساجد أصلاً إلا إذا كان الماء فى المسجد.

و كما دلت الآية على جواز اجتياز الجنب فى المسجد فقد دلت على عدم جواز مكثه فيه و لا خلاف بين علمائنا إلا من سار فإنه جعل مكث الجنب فى المسجد مكروهاً.

و قد استنبط فخر المحققين قدس الله روحه من هذه الآية عدم جواز مكث الجنب فى المسجد إذا تيمم تيمماً مبيحاً للصلاة لأنه سبحانه علق دخول الجنب إلى المسجد على الإتيان بالغسل لا غير بخلاف صلاته فإنه جل شأنه علقها على الغسل مع وجود الماء و على التيمم مع عدمه و حمل المكث فى المسجد على الصلاة قياس و نحن لا نقول به.

و أجب بأن هذا قياس الأولوية فإن احترام المساجد لكونها مواضع الصلاة فإذا أباح التيمم الدخول فيها أباح الدخول فيها بطريق أولى و أيضاً قوله عليه السلام جعل الله التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً يقتضى أن يستباح بالتيمم كل ما يستباح بالغسل من الصلاة و غيرها لكن للبحث فيهما مجال.

قل و يمكن أن يستنبط من الآية عدم افتقار غسل الجنب لدخول المسجد إلى الوضوء على التفسير الأول و للصلاة على الثانى و إلا لكان بعض الغايه غايه.

و أما الآية الثانیه فالجمله الشرطيه فى قوله سبحانه وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا قَاطِعُونَ يجوز أن تكون معطوفه على جمله الشرط الواقعه فى صدرها و هى قوله

عز و علا إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فلا تكون مندرجه تحت القيام إلى الصلاة بل مستقلة برأسها و المراد يا أيها الذين آمنوا إن كنتم جنباً فاطهروا و يجوز أن تكون معطوفه على جزاء الشرط الأول أعنى قَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ فيندرج تحت الشرط و يكون تقدير الكلام إذا قمتم إلى الصلاة فإن كنتم محدثين فتوضئوا و إن كنتم جنباً فاطهروا و على الأول يستنبط منها وجوب غسل الجنابه لنفسه بخلاف الثانى.

و قد طال التشاجر بين علمائنا قدس الله أرواحهم فى هذه المسأله لتعارض الأخبار من الجانبين و احتمال الآيه الكريمة كلا من العطفين فالقائلون بوجوبه لنفسه عولوا على التفسير الأول و قالوا أيضا كون الواو فى الآيه للعطف غير متعين لجواز أن تكون للاستئناف و على تقدير كونها للعطف عليه فإنما يلزم الوجوب عند القيام إلى الصلاة لا عدم الوجوب فى غير ذلك الوقت.

و القائلون بوجوبه لغيره عولوا على التفسير الثانى لأن الظاهر اندراج الشرط الثانى تحت الأول كما أن الثالث مندرج تحته البتة و إلا لم يتناسق المتعاطفان فى الآيه الكريمة.

و ربما يقال العطف بأن دون إذا يأتى العطف على جملة إذا قمتم و أجيب بأنه يمكن أن يكون فى العطف بأن دون إذا إشعار بالمبالغه فى أمر الصلاة و التأكيد فيها حيث أتى فى القيام بها بكلمه إذا الداله على تيقن الوقوع يعنى أنه أمر متيقن الوقوع البتة و ليس مما يجوز العقل عدمه و فى الجنابه بكلمه إن الموضوعه للشك مع تحقق وقوعها و تيقنها تنبيها على أنها فى جنب القيام إلى الصلاة كأنه أمر مشكوك الوقوع.

و فائده الخلاف تظهر فى نيه الغسل للجنب عند خلو ذمته من مشروط بالطهاره فهل يوقعها إذا أراد إيقاعها بنيه الوجوب أو الندب مع اتفاق الفريقين ظاهرا على شرعيه الإيقاع و فى عصيانه بتركه لو ظن الموت قبل التكليف بمشروط بالطهاره.

و قد يناقش في الأول بأنه لا ينافي الوجوب بالغير كونه واجبا قبل وجوب الغير إذا علم أو ظن أنه سيصير واجبا و يمكن الإتيان به وجوبا موسعا يتضيق بتضيق الفرض.

و عندى أن لا جدوى فى هذا الخلاف كثيرا إذ الفائدة الثانية قلما يتفق موردها و معه يوقعه خروجا من الخلاف.

و أما الأولى فلا ريب فى أن الأئمة و أتباعهم عليهم السلام لم يكونوا يوجبون تأخير الطاهره إلى الوقت بل كانوا يواظبون عليها مع نقل الاتفاق على شرعيه إيقاعها قبل الوقت و أما النيه فلم يثبت وجوب نيه الوجه و على تقديره فإنما هو فيما كان معلوما فإيقاعها بنيه القربه كاف لا سيما إذا ضم إليها نيه الرفع و الاستباحه لصلاه ما فظهر أن تلك المشاجرات الطويله لا طائل تحتها.

ثم الظاهر أن القائلين بالوجوب النفسى قائلون بالوجوب الغيرى أيضا بعد دخول وقت مشروط به فلا تغفل.

«1»- جُتِّهَ الْأَمَانُ لِلْكَفَعَمِيِّ: يُسَبِّحُ أَنْ يَقُولَ فِي أَثْنَاءِ كُلِّ غُسْلٍ مَا ذَكَرَهُ الشَّهِيدُ فِي تَفْلِيَّتِهِ اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي وَ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَ أَجِرْ عَلَيَّ لِسَانِي مِذْحَتَكَ وَ النَّاءَ عَلَيْكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي طَهُورًا وَ شِقَاءً وَ نُورًا- إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَ يَقُولُ بَعْدَ الْفَرَاغِ اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي وَ رَكِّ عَمَلِي وَ تَقَبَّلْ سَعْيِي وَ اجْعَلْ مَا عِنْدَكَ خَيْرًا لِي اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ.

الْمُتَهَجِّدُ: يُسَبِّحُ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْغُسْلِ اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي وَ طَهِّرْ لِي قَلْبِي إِلَى آخِرِ الدُّعَاءِ الْأَوَّلِ.

بيان: روى الكليني (1)

بسند فيه إرسال قال تقول فى غسل الجنابه اللهم طهر قلبى إلى قوله خيرا لى

و روى الشيخ فى المَوْثِقِ عَنْ عَمَّارٍ (2) إِبْسَابَاطِيَّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اغْتَسَلْتَ مِنْ جَنَابِهِ فَقُلِ اللَّهُمَّ طَهِّرْ

-
- 1-1. الكافي ج 3 ص 43.
- 2-2. التهذيب ج 1 ص 104 ط حجر.

قَلْبِي وَ تَقَبَّلْ سَعْيِي وَ اجْعَلْ مَا عِنْدَكَ خَيْرًا لِي اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ.

قوله عليه السلام اللهم طهر قلبي أي من الشبهات المضله و العقائد الفاسده و الأخلاق الرديه أي كما طهرت ظاهري فطهر باطني و اشرح لي صدري أي وسعه لتحمل العلوم و المعارف و أعباء التكليف و زك عملي أي اجعله زاكيا ناميا بأن تضاعف أعمالي في الدنيا أو ثوابها في الآخرة أو اجعله طاهرا مما يدينسه من الرئاء و العجب و سائر ما يفسده أو ينقص ثوابه أو امدحه بأن تقبله و تثبيني عليه و اجعل ما عندك خيرا لي أي اجعل حالي في الآخرة خيرا من الدنيا و اجعلني بحيث أوتر الآخرة على الدنيا.

«2»- الْعَلِيُّ، لِمَحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: خُذُوهُ الْغُسْلَ غَسَلَ الْيَدَيْنِ وَ مَا أَصَابَ الْيَدَيْنِ مِنَ الْقَذَرِ وَ غَسَلَ الْقَرْجَ بَعْدَ الْبَوْلِ وَ الْمَرَافِقَ وَ هُوَ مَا يَدْوُرُ عَلَيْهَا الذَّكْرُ وَ الْمَضْمَصَةُ وَ الْإِسْتِنْشَاقُ وَ وَضَعُ ثَلَاثِ أَكْفٍ عَلَى الرَّأْسِ ثُمَّ عَلَى سَائِرِ الْجَسَدِ فَمَا أَصَابَهُ الْمَاءُ فَقَدْ طَهَّرَ (1).

«3»- كِتَابُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ النَّهْدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُمْ صَلَاةَ جَبَّارٍ كَفَّارٍ وَ جُنُبٌ تَامَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ وَ مُتَضَمِّحٌ بِخُلُوقٍ (2).

بيان: التضمخ التلطيخ بالطيب و غيره و الإكثار منه و لعله محمول على ما إذا كان مانعا من وصول الماء إلى البشرة.

«4»- قُرْبُ الْإِسْتِادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَخِي عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ الْمَاءُ فِي سَاقِيهِ مُسْتَنْقِعًا فَيَتَخَوَّفُ أَنْ تَكُونَ السَّبَاغُ قَدْ شَرِبَتْ مِنْهُ يَغْتَسِلُ مِنْهُ لِلْجَنَابَةِ وَ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ إِذَا كَانَ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ وَ الْمَاءُ لَا يَبْلُغُ صَاعًا لِلْجَنَابَةِ وَ لَا مُدًّا لِلْوُضُوءِ وَ هُوَ مُتَفَرِّقٌ وَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ إِذَا كَانَتْ كَفُّهُ نَظِيفَةً فَلْيَأْخُذْ كَفًّا مِنَ الْمَاءِ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ وَ لِيَنْصَحْهُ

ص: 41

1- 1. غير مطبوع.

2- 2. غير مطبوع.

خَلْفَهُ وَكَفًّا أَمَامَهُ وَكَفًّا عَنْ يَمِينِهِ وَكَفًّا عَنْ يَسَارِهِ فَإِنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَكْفِيَهُ
غَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ مَسَحَ جِلْدَهُ بِهِ فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَإِنْ
كَانَ لِلْوُضُوءِ غَسَلَ وَجْهَهُ وَ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى ذِرَاعَيْهِ وَ رَأْسِهِ وَ رِجْلَيْهِ وَإِنْ كَانَ
الْمَاءُ مُتَفَرِّقًا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَجْمَعَهُ جَمْعَهُ وَإِلَّا اغْتَسَلَ مِنْ هَذَا وَ هَذَا وَإِنْ
كَانَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ وَ هُوَ قَلِيلٌ لَا يَكْفِيهِ لِعُغْسِلِهِ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ وَ يُرْجَعَ
الْمَاءُ فِيهِ فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (1)

وَ سَأَلْتُهُ عَنْ نَجْلِ يُجْنِبُ هَلْ يُجْزِيهِ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ أَنْ يَقُومَ فِي الْمَطَرِ
حَتَّى يَغْسِلَ رَأْسَهُ وَ جَسَدَهُ وَ هُوَ يَقْدِرُ عَلَى مَاءٍ سِوَى ذَلِكَ قَالَ إِنْ كَانَ
يَغْسِلُهُ اغْتَسَالَ بِالْمَاءِ أَجْزَأَهُ (2).

بيان: الجواب عن السؤال الأول قد مر الكلام فيه (3).

مفصلاً و أن المسح محمول على حصول أقل الجريان و عمل ابن الجنيـد
بظاهره و أما الأخير فاعلم أنه قد أجرى الشيخ في المبسوط القعود تحت
المطر مجرى الارتماس في سقوط الترتيب و إليه ذهب العلامة في جملة
من كتبه و ذهب ابن إدريس إلى اختصاص الحكم بالارتماس.

و استدل الأولون بالجواب الأخير و هو يحتمل وجوهاً أحدها أن يكون المراد
بقوله عليه السلام اغتساله بالماء التشبيه في أصل الغسل بحصول الجريان.

الثاني أن يكون التشبيه في حصول الترتيب كأن ينوى أولاً غسل رأسه ثم
الأيمن ثم الأيسر.

الثالث أن يكون التشبيه في حصول الارتماس بأن يكون مطراً غزيراً يشمل
دفعه عرفيه.

ص: 42

1- 1. قرب الإسناد ص 110.

2- 2. قرب الإسناد ص 111.

3- 3. راجع ج 80 ص 137-146.

الرابع أن يكون المراد أعم من الوجهين فالمراد التشبيه بنوعى الغسل أى إذا حصل أحدهما فقد أجزأ.

و الأولون بنوا استدلالهم على الوجه الأول و لعله أظهر من الخبر فيدل على أن فى الارتماس لا يعتبر الدفعه العرفيه التى فهمها القوم و بناء الوجوه الآخر على أن ظاهر المساواه المطلقه التساوى فى كل ما يمكن التساوى فيه و هو فى محل المنع و على

الثانى و الرابع يدل على عدم لزوم صب الماء باليد و نحوه بل يكفى مجرد وصول الماء فما ورد فى كيفية الترتيب المشتمله على الصب محمول على التمثيل و على المتعارف الغالب و يرد على الثالث أن حصول الدفعه العرفيه فى المطر بعيد جدا.

و قال الشيخ البهائى قدس سره لفظه ما فى هذا الخبر يجوز أن يجعل كسرهما لفظيا و أن يكون محليا أى و هو يقدر على ماء غير ماء المطر أو على غسل سوى ذلك الغسل انتهى.

و أقول فى نسخ قرب الإسناد مضبوطة بالهمز و روى الخبر فى كتاب المسائل (1) و فيه تتمه لعلها تؤيد بعض الوجوه فإن فيه هكذا إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزأه ذلك إلا أنه ينبغى له أن يتمضمض و يستنشق و يمر يده على ما نالت من جسده.

«5»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْبَرْثُطِيِّ قَالَ قَالَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ تَغْيِيلُ يَدِكَ الْيُمْنَى مِنَ الْمَرْفِقِ إِلَى أَصَابِعِكَ ثُمَّ تُدْخِلُهَا فِي الْإِتَاءِ ثُمَّ اغْسِلْ مَا أَصَابَ مِنْكَ ثُمَّ أَفِضْ عَلَى رَأْسِكَ وَ سَائِرِ جَسَدِكَ (2).

بيان: يحتمل أن يكون الغسل من المرفق محمولا على الأفضليه و الأشهر أنه إلى الزند و قال الجعفى يغسلهما إلى المرفقين أو إلى نصفهما.

«6»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنْ

ص: 43

1- 1. راجع البحار ج 10 ص 284.

2- 2. قرب الإسناد ص 162 ط حجر ص 216 ط نجف.

جَعْفَرُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَتِهِ ثُمَّ يَسْتَدْفِي بِأَمْرَاتِهِ وَإِنَّهَا لَجُنُبٌ (1).

بيان: الاستدفاء طلب الدفء وهو نقيض حده البرد.

«7»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ قَالَ: وَ قُلْتُ لَهُ تَلَزُمْنِي الْمَرْأَةُ وَالْجَارِيَةُ مِنْ خَلْفِي وَ أَنَا مُتَّكِئٌ عَلَى جَنْبِ حَتَّى تَتَحَرَّكَ عَلَى ظَهْرِي فَتَأْتِيَهَا الشَّهْوَةُ وَ يُنْزِلُ الْمَاءُ أَوْ فَعَلَيْهَا غُسْلٌ أَمْ لَا قَالَ نَعَمْ إِذَا جَاءَتِ الشَّهْوَةُ وَ أُنْزِلَتِ الْمَاءُ وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ (2).

بيان: يفهم منه جواز مثل هذا الاستمناء من المرأة و يدل على وجوب الغسل عليها بالإنزال و لا خلاف بين المسلمين ظاهرا في أن إنزال المنى سبب للجنابة الموجهة للغسل سواء كان في النوم أو في اليقظة و سواء كن للرجل أو للمرأة إلا أنه اشترط بعض الجمهور مقارنه الشهوة و الدفق.

«8»- عِلَلُ الشَّرَائِعِ، عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ عَنْ حَدَّثَهُ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْجُنُبُ يَتَمَضَّمُ فَقَالَ لَا إِنَّمَا يُجْنِبُ الظَّاهِرُ وَ لَا يُجْنِبُ الْبَاطِنُ وَ الْقَمُ مِنَ الْبَاطِنِ (3).

وَ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ إِنْ شَبَّتَ أَنْ تَتَمَضَّمُ وَ تَسْتَشِيقَ فافْعَلْ وَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ لِأَنَّ الْغُسْلَ عَلَى مَا ظَهَرَ لَا عَلَى مَا بَطَنَ (4).

بيان: لا خلاف ظاهرا في استحباب المضمضة و الاستنشاق و لا في عدم وجوبهما.

«9»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ

ص: 44

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 85 ط نجف، 62 ط حجر.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 233 ط نجف ص 175 ط حجر.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 272.
 - 4- 4. علل الشرائع ج 1 ص 272.

عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَا: قُلْنَا لَهُ الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ يَدْخُلَانِ الْمَسْجِدَ أَمْ لَا قَالَ الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ لَا يَدْخُلَانِ الْمَسْجِدَ إِلَّا مُجْتَازَيْنِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يَقُولُ - وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ۖ يَأْخُذَانِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ لَا يَصْعَانِ فِيهِ شَيْئًا قَالَ زُرَّارَةُ قُلْتُ لَهُ فَمَا بِالْهُمَا يَأْخُذَانِ مِنْهُ وَ لَا يَصْعَانِ فِيهِ قَالَ لِأَنَّهُمَا لَا يَقْدِرَانِ عَلَى اخْتِذِ مَا فِيهِ إِلَّا مِنْهُ وَ يَقْدِرَانِ عَلَى وَضْعِ مَا بِيَدِهِمَا فِي غَيْرِهِ قُلْتُ فَهَلْ يَقْرَأَانِ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا قَالَ نَعَمْ مَا شَاءَ إِلَّا السَّجْدَةَ وَ يَذْكُرَانِ اللَّهَ عَلَى كُلِّ حَالٍ (1).

تفسير على بن إبراهيم، مرسلا: مثله (2).

بيان: يدل على عدم جواز لبث الجنب و الحائض في المساجد و هو مذهب الأصحاب عدا سلا ر فإنه كرهه و يظهر من الصدوق أنه يجوز أن ينام الجنب في المسجد و كذا تحريم وضع الجنب و الحائض شيئا في المسجدين لم يخالف فيه ظاهرا غير سلا ر فإنه حكم بالكراهه و خص بعض المتأخرين التحريم الوضع المستلزم للبث و عموم الخبر يدفعه و لا فرق بين أن يكون الوضع من داخل أو خارج لعموم الرواية و قد يخص الحكم بالأول لكونه الفرد الشائع.

«10»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّجُلُ يَرَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يُجَامِعُ وَ يَجِدُ الشَّهْوَةَ فَيَسْتَيْقِظُ وَ يَنْظُرُ فَلَا يَرَى شَيْئًا ثُمَّ يَمُكُثُ بَعْدُ فَيَخْرُجُ قَالَ إِنْ كَانَ مَرِيضًا فَلْيَغْتَسِلْ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ قُلْتُ فَمَا قَرَأَ مَا بَيْنَهُمَا قَالَ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ صَحِيحًا

ص: 45

1- 1. المصدر ج 1 ص 272-273.

2- 2. تفسير القمّي ص 127.

جَاءَ الْمَاءُ يَدْفُقُهُ قَوِيَّةً وَ إِذَا كَانَ مَرِيضًا لَمْ يَجِئْ إِلَّا بِضَعْفٍ (1).

«11»- عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كُنْتَ مَرِيضًا فَأَصَابَتْكَ شَهْوَةٌ فَإِنَّهُ رَبَّمَا كَانَ هُوَ الدَّافِقُ لَكِنَّهُ يَجِيءُ مَجِيئًا ضَعِيفًا لَيْسَتْ لَهُ قُوَّةٌ لِمَكَانٍ مَرَضِكَ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ قَلِيلًا قَلِيلًا فَاعْتَئِثْ مِنْهُ (2).

بيان: أجمع الأصحاب على أنه إذا تيقن أن الخارج مني يجب عليه الغسل سواء كان مع الصفات المذكورة في كلامهم من الدفق و فتور الجسد و الشهوة أم لا و أما إذا اشتبه الخارج فقد ذكر جمع من الأصحاب كالمحقق و العلامة أنه يعتبر في حال الصحة باللذة و الدفق و فتور الجسد و في المرض باللذة و فتور البدن و لا عبرة فيه بالدفق لأن قوه المريض ربما عجزت عن دفعه.

و زاد جماعه أخرى كالشهيد في الذكرى علامه أخرى و هو قرب رائحته من رائحه الطلع و العجين إذا كان رطبا و بياض البيض إذا كان جافا.

«12»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ التَّوْقَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: كُنْ نِسَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا اغْتَسَلَنَّ مِنَ الْجَنَابَةِ بَقِيْن (3) صُفْرَةَ الطَّيِّبِ عَلَى أَجْسَادِهِنَّ وَ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَمَرَهُنَّ أَنْ يَضُبْنَ الْمَاءَ صَبًّا عَلَى أَجْسَادِهِنَّ (4).

بيان: حمل على الأثر الذي لا يمنع الوصول و لا يصير الماء مضافا بالوصول إليه و قال بعض الأعلام لا يبعد القول بعدم الاعتداد ببقاء شيء يسير لا يخل عرفا بغسل جميع البدن لو لم يكن إجماع على خلافه.

«13»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ التَّوْقَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

ص: 46

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 273.

2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 273.

3-3. يقين خ ل يقين خ ل.
4-4. المصدر ج 1 ص 277.

آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الْمَاءُ الَّذِي تُسَخِّنُهُ الشَّمْسُ لَا تَتَوَضَّأُوا بِهِ وَلَا تَغْتَسِلُوا بِهِ وَلَا تَعْجِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ (1).

أربعين الشهيد، بإسناده عن الصدوق عن حمزه بن محمد عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسين بن الحسن الفارسي عن سليمان بن جعفر عن السكوني: مثله.

«14»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَبَرٍ طَوِيلٍ قَالَ: وَإِيَّاكَ أَنْ تَغْتَسِلَ مِنْ غُسَّالِهِ الْحَمَامِ فِيهَا تَجْتَمِعُ غُسَّالُهُ الْيَهُودِيُّ وَ النَّصْرَانِيُّ وَ الْمَجُوسِيُّ وَ النَّاصِبُ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ وَ هُوَ شَرُّهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ خَلْقًا أَنْجَسَ مِنَ الْكَلْبِ وَ إِنَّ النَّاصِبَ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْجَسُ مِنْهُ (2).

«15»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ (3)، وَ الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ الْجُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْفَرَشِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُسَيْنِ بْنِ رَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى كَرَهُ لَكُمْ أَيْتُهَا الْأُمَّةُ أَرْبَعًا وَ عِشْرِينَ خَصَلَةً وَ تَهَاكُمُ عَنْهَا وَ بَيَّاقَ الْحَدِيثِ إِلَى قَوْلِهِ وَ كَرَهُ الْغُسْلَ تَحْتَ السَّمَاءِ يَغْيِرُ مِنْزَرُ وَ كَرَهُ دُخُولَ الْأَنْهَارِ إِلَّا بِمَنْزَرٍ وَ قَالَ فِي الْأَنْهَارِ عُقَارٌ وَ سُكَّانٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَ كَرَهُ أَنْ يَغْسِيَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَ قَدْ اخْتَلَمَ حَتَّى يَغْتَسِلَ مِنْ اخْتِلَامِهِ الَّذِي رَأَى فَإِنْ فَعَلَ وَ خَرَجَ الْوَلَدُ مَجْنُونًا فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ (4).

«16»- وَ مِنْهُمَا، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَبْهَرِيِّ

ص: 47

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 264.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 276 فى حديث.
 - 3- 3. أمالى الصدوق ص 181.
 - 4- 4. الخصال ج 2 ص 102.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْجَوْهَرِيِّ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ وَاقِدٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ الْأَكْلِ عَلَى الْجَنَابَةِ وَ قَالَ إِنَّهُ يُورِثُ الْفَقِيرَ وَ قَالَ إِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فِي قَصَاءِ الْأَرْضِ فَلْيُحَازِرْ عَلَى عَوْرَتِهِ وَ تَهَى أَنْ يَقْعُدَ الرَّجُلُ فِي الْمَسْجِدِ وَ هُوَ جُنْبٌ (1).

«17»- وَ مِنَ الْمَجَالِسِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ حُجْرِ بْنِ زَائِدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ تَرَكَ شَعْرَةَ مِنَ الْجَنَابَةِ مُتَعَمِّدًا فَهُوَ فِي النَّارِ (2).

بيان: لعل المراد بالشعره قدرها أو تحتها.

«18»- وَ مِنَ الْمَجَالِسِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْبَغْدَادِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الرَّضَا عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُجَنِبَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنَا وَ عَلِيٌّ وَ فَاطِمَةُ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ وَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ قَائِهِ مِنِّي (3).

«19»- وَ مِنْهُ (4)، وَ مِنَ الْعُيُونِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ شَادَوْبِهِ وَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْرُورٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِلَّا إِنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ لَا يَجِلُّ لِجُنْبٍ إِلَّا لِمُحَمَّدٍ وَ آلِهِ (5).

بيان: نقل ابن زهره الإجماع على عدم جواز دخول الجنب و الحائض المسجد الحرام و مسجد الرسول صلى الله عليه و آله مطلقا و قال في التذكرة إليه ذهب علماؤنا و الصدوق و المفيد أطلاقا المنع من دخول المسجد إلا مجتازا من غير ذكر الفرق بين

ص: 48

-
- 1- 1. أمالي الصدوق ص 253 و لم يخرج الحديث في الخصال.
 - 2- 2. أمالي الصدوق ص 290.
 - 3- 3. المصدر ص 201، و تراه في العيون ج 2 ص 60.
 - 4- 4. أمالي الصدوق ص 314 في حديث طويل.
 - 5- 5. عيون الأخبار ج 1 ص 232.

المسجدين و غيرهما ثم إن هذين الخبرين و غيرهما من الأخبار المتواتره دلت على استثناء المعصومين عليهم السلام من هذا الحكم و لم يتعرض له الأصحاب.

«20»- الخِصَالُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْرُورٍ عَنِ الْخُيَّسِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ غَامِرٍ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ الْأَزْدِيِّ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ تَغْلِبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: حَمْسُ خِصَالٍ تُورِثُ الْبَرَصَ النَّوْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَ التَّوَضُّعِ وَ الْإِغْتِسَالِ بِالْمَاءِ الَّذِي تُسَخَّنُهُ الشَّمْسُ وَ الْأَكْلُ عَلَى الْجَنَابَةِ وَ غِسْيَانُ الْمَرْأَةِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا وَ الْأَكْلُ عَلَى الشَّيْبِ (1).

تبيين: المشهور بين الأصحاب كراهه الأكل و الشرب للجنب قبل المضمضه و الاستنشاق و ذهب المحقق فى المعتبر إلى أنه يكفيه غسل يده و المضمضه و ذهب العلامة فى المنتهى و النهايه إلى كراهتهما قبل المضمضه و الاستنشاق أو الوضوء و ظاهر الصدوق فى الفقيه التحريم حيث قال إذا أراد أن يأكل أو يشرب قبل الغسل لم يجز له إلا أن يغسل يديه و يتمضمض و يستنشق و لا

يبعد حمله على الكراهه و الذى يظهر من بعض الأخبار استحباب غسل اليد و أن الوضوء أفضل و من بعضها استحباب غسل اليد و المضمضه و غسل الوجه و من بعضها غسل اليدين مع المضمضه و كراهه الأكل و الشرب بدونهما و من بعضها كراهه الأكل و الشرب قبل الوضوء و الجمع بالتخير متجه و أما الاستنشاق فلم أره إلا فى الفقه الرضوى (2) و كأنه أخذ الصدوق منه و تبعه الأصحاب ثم اختلفوا فى أنه مع الإتيان بتلك الأمور ترتفع الكراهه أو تخف و لعل الأول أظهر.

«21»- الخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلَوِيٍّ عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْقُرَشِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ ثَوْرِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَمِيرٍ

ص: 49

الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ: الْأَكْلُ عَلَى الْجَنَابَةِ يُورِثُ الْفَقْرَ (1).

«22» وَ مِنْهُ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ السَّكُونِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ قَالَ: سَبْعَةٌ لَا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ الرَّائِعُ وَالسَّاجِدُ وَفِي الْكَئِيفِ وَفِي الْحَمَامِ وَالْجُنُبِ وَالنُّفْسَاءِ وَالْحَائِضِ (2).

الهدايه مرسلًا: مثله (3).

قال الصدوق ره هذا على الكراهه لا على النهى و ذلك أن الجنب و الحائض مطلق لهما قراءه القرآن إلا العزائم الأربع (4).

توضيح: اختلف الأصحاب فى جواز قراءه ما عدا العزائم فالمشهور جواز ذلك حتى نقل المرتضى و الشيخ و المحقق الإجماع عليه و المنقول عن سائر فى أحد قوليه تحريم القراءه مطلقا و عن ابن البراج تحريم ما زاد على سبع آيات و نسبه فى المختلف إلى الشيخ فى كتابى الحديث و إن لم تكن عبارته فى الإستبصار صريحه فى ذلك و نقل فى المنتهى و السرائر عن بعض الأصحاب تحريم ما زاد على سبعين و قال فى المبسوط الأحوط أن لا يزيد على سبع أو سبعين و الأقرب عدم الكراهه مطلقا لورود الأخبار الصحيحه الصريحه الكثيره بالجواز و أخبار المنع أكثرها ضعيفه عاميه و الحكم مشهور بين العامة فلا يبعد حملها على التقية.

«23» فَقُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَرَدْتَ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَاجْتَهِدْ أَنْ تَبُولَ حَتَّى يَخْرُجَ قُضْلُهُ الْمَنِيِّ فِي إِحْلِيلِكَ وَ إِنْ جَهَدْتَ وَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْبَوْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ وَ تُنْظَفَ مَوْضِعَ الْأَدَى مِنْكَ وَ تَغْسِلَ يَدَيْكَ إِلَى الْمَفْصِلِ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ تُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ وَ تُسَمِّيَ بِذِكْرِ اللَّهِ قَبْلَ إِدْخَالِ يَدِكَ إِلَى الْإِنَاءِ وَ تَضُبَّ عَلَى رَأْسِكَ

ص: 50

1- 1. الخصال ج 2 ص 94 فى حديث.

2- 2. المصدر ج 2 ص 10.

3- 3. الهدايه ص 40.

4- 4. ذكره فى الخصال ذيل الحديث.

ثَلَاثَ أَكُفٍّ وَ عَلَى جَانِبِكَ الْأَيْمَنِ مِثْلَ ذَلِكَ وَ عَلَى جَانِبِكَ الْأَيْسَرِ مِثْلَ ذَلِكَ وَ عَلَى صَدْرِكَ ثَلَاثَ أَكُفٍّ وَ عَلَى الظَّهْرِ مِثْلَ ذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ الصَّبُّ بِالْإِنَاءِ جَارَ الْاِكْتِفَاءِ بِهَذَا الْمِقْدَارِ وَ الْاِسْتِظْهَارُ فِيهِ إِذَا أُمِكنَ وَ قَدْ تَرَوَى تَصُبُّ عَلَى الصِّدْرِ مِنْ حَدِّ الْعُنُقِ ثُمَّ تَمَسُحُ سَائِرَ بَدَنِكَ بِيَدَيْكَ وَ تَذْكُرُ اللَّهَ فَإِنَّهُ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ عَلَى غُسْلِهِ وَ عِنْدَ وُضُوئِهِ طَهَّرَ جَسَدَهُ كُلَّهُ وَ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ طَهَّرَ مِنْ جَسَدِهِ مَا أَصَابَ الْمَاءُ وَ قَدْ تَرَوَى أَنْ يَتَمَصَّمَصَّ وَ يَسْتَنَشِقُ ثَلَاثًا وَ رَوَى مَرَّةً مَرَّةً يُجْزِيهِ وَ قَالَ الْأَفْضَلُ الثَّلَاثَةُ وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعُسْلُهُ تَامٌ وَ يُجْزَى مِنَ الْغُسْلِ عِنْدَ غُزْرِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ مَا يَجْزَى (1) مِنَ الدُّهْنِ وَ لَيْسَ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ وَضُوءٌ وَ الْوُضُوءُ فِي كُلِّ غُسْلٍ مَا خَلَا غُسْلَ الْجَنَابَةِ لِأَنَّ غُسْلَ الْجَنَابَةِ قَرِيبَةٌ تُجْزَى عَنْ الْقَرَضِ الثَّانِي وَ لَا يُجْزَى سَائِرُ الْغُسْلِ عَنْ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْغُسْلَ سُنَّةٌ وَ الْوُضُوءُ قَرِيبَةٌ وَ لَا يُجْزَى سُنَّةٌ عَنْ قَرَضٍ وَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ الْوُضُوءُ قَرِيبَتَانِ فَإِذَا اجْتَمَعَا فَأكْبَرُهُمَا يُجْزَى عَنْ أَصْغَرِهِمَا (2)

وَ أَدْنَى مَا يَكْفِيكَ وَ يُجْزِيكَ مِنَ الْمَاءِ مَا تَبُلُّ بِهِ جَسَدَكَ مِثْلَ الدُّهْنِ وَ قَدْ اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ بَعْضُ نِسَائِهِ بِصَاعٍ مِنْ مَاءٍ.

وَ مَيَّرَ شَعْرَكَ بِأَتَامِكَ عِنْدَ غُسْلِ الْجَنَابَةِ فَإِنَّهُ يَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَبَلِّغِ الْمَاءَ تَحْتَهَا فِي أَصُولِ الشَّعْرِ كُلِّهَا وَ خَلِّ أَدْنِيكَ بِإِصْبَعِكَ وَ انْظُرْ أَنْ لَا تَبْقَى شَعْرَةٌ مِنْ رَأْسِكَ وَ لِحْيَتِكَ إِلَّا وَ تُدْخِلُ تَحْتَهَا الْمَاءَ وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ ثَعْلٌ وَ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَاءَ قَدْ جَرَى تَحْتَ رِجْلَيْكَ فَلَا تَغْسِلُهُمَا وَ إِنْ لَمْ يَجْرِ الْمَاءُ تَحْتَهُمَا فَاعْسِلُهُمَا وَ إِنْ اغْتَسَلْتَ فِي حَفِيرِهِ وَ جَرَى الْمَاءُ تَحْتَ رِجْلَيْكَ فَلَا تَغْسِلُهُمَا وَ إِنْ كَانَتْ رِجْلَاكَ مُسْتَقْفَعَتَيْنِ فِي الْمَاءِ فَاعْسِلُهُمَا.

وَ إِنْ عَرِفْتَ فِي ثَوْبِكَ وَ أَنْتَ جُنُبٌ وَ كَانَتِ الْجَنَابَةُ مِنَ الْحَلَالِ فَتَجُوزُ

ص: 51

1- 1. يجزى خ.
2- 2. فقه الرضا ص 3.

الْمَصَلَاةُ فِيهِ وَ إِنْ كَانَتْ حَرَامًا فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَ وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ
 تَأْكُلَ عَلَى جَنَابَتِكَ فَأَغْسِلْ يَدَيْكَ وَ تَمَضَّمْ وَ اسْتَشِيقْ ثُمَّ كُلْ وَ اشْرَبْ إِلَى
 أَنْ تَغْتَسِلَ فَإِنْ أَكَلْتَ أَوْ شَرِبْتَ قَبْلَ ذَلِكَ أَخَافُ عَلَيْكَ الْبَرَصَ وَ لَا تَعُدْ إِلَى
 ذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ خَاتَمٌ فَحَوِّلْ عِنْدَ الْغُسْلِ وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ دُمْلَجٌ وَ عَلِمْتَ
 أَنَّ الْمَاءَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ فَأَنْزِعْهُ وَ لَا يَأْسَ أَنْ تَتِمَّ عَلَى جَنَابَتِكَ بَعْدَ أَنْ تَتَوَضَّأَ
 وَضُوءَ الصَّلَاةِ وَ إِنْ أَجَنَّبْتَ فِي يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ مَرَارًا أَجْزَأَكَ غُسْلٌ وَاحِدٌ إِلَّا أَنْ
 تَكُونَ أَجَنَّبْتَ بَعْدَ الْغُسْلِ أَوْ اخْتَلَمْتَ وَ إِنْ اخْتَلَمْتَ فَلَا تُجَامِعْ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ
 الْإِخْتِلَامِ وَ لَا يَأْسَ بِذِكْرِ اللَّهِ وَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَ أَنْتَ جُنُبٌ إِلَّا الْمَغْرَائِمَ الَّتِي
 تُسَجَّدُ فِيهَا وَ هِيَ الْمِ تَنْزِيلُ وَ حِمِ السَّجْدَةُ وَ النَّجْمُ وَ سُورَةُ أَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ
 وَ لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِذَا كُنْتَ جُنُبًا أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ وَ مَسَّ الْأُورَاقَ وَ إِنْ خَرَجَ
 مِنْ إَخْلِيلِكَ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ وَ قَدْ كُنْتَ بُلْتُ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ فَلَا تُعِدِ الْغُسْلَ
 وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بُلْتَ فَأَعِدِ الْغُسْلَ وَ لَا يَأْسَ بِتَبْعِيضِ الْغُسْلِ تَغْسِلُ يَدَيْكَ وَ
 قَرْجَكَ وَ رَأْسَكَ وَ تُؤَخِّرُ غُسْلَ جَسَدِكَ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ ثُمَّ تَغْسِلُ إِنْ أَرَدْتَ
 ذَاكَ فَإِنْ أَخَذْتَ حَدَثًا مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ بَعْدَ مَا غَسَلْتَ رَأْسَكَ مِنْ قَبْلِ
 أَنْ تَغْسِلَ جَسَدَكَ فَأَعِدِ الْغُسْلَ مِنْ أَوَّلِهِ فَإِذَا مَدَّاتِ يَغْسِلُ جَسَدَكَ قَبْلَ
 الرَّأْسِ فَأَعِدِ الْغُسْلَ عَلَى جَسَدِكَ بَعْدَ غَسْلِ الرَّأْسِ وَ لَا تَدْخُلِ الْمَسْجِدَ وَ
 أَنْتَ جُنُبٌ وَ لَا الْحَائِضُ إِلَّا مُجْتَازِينَ وَ لَهُمَا أَنْ يَأْخُذَا مِنْهُ وَ لَيْسَ لَهُمَا أَنْ يَصْعَا
 فِيهِ شَيْئًا لِأَنَّ مَا فِيهِ لَا يَقْدِرَانِ عَلَى أَخْذِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَ هُمَا قَادِرَانِ عَلَى وَضْعِ
 مَا مَعَهُمَا فِي غَيْرِهِ وَ إِذَا اخْتَلَمْتَ فِي مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ فَأَخْرُجْ مِنْهُ وَ
 اغْتَسِلْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ اخْتَلَمْتَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ
 فَإِنَّكَ إِذَا اخْتَلَمْتَ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَسْجِدَيْنِ فَتَيَمَّمْ ثُمَّ اخْرُجْ وَ لَا تَمُرَّ بِهِمَا
 مُجْتَازًا إِلَّا وَ أَنْتَ مُتَيَمِّمٌ وَ إِنْ اغْتَسَلْتَ فِي مَاءٍ فِي وَهْدَةٍ وَ خَشِيتَ أَنْ يَرْجِعَ
 مَا تَصُبُّ عَلَيْكَ أَخَذْتَ كَفًّا فَصَبَبْتَ عَلَى رَأْسِكَ وَ عَلَى جَانِبَيْكَ كَفًّا ثُمَّ
 امْسَحْ بِيَدِكَ وَ تَدْلُكُ بَدَنَكَ وَ إِنْ اغْتَسَلْتَ مِنْ مَاءِ الْحَمَامِ وَ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ مَا
 تَعْرِفُ بِهِ وَ يَدَاكَ قَذِرَتَانِ قَاضِرْبُ يَدَكَ فِي الْمَاءِ

وَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ هَذَا مِمَّا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَ إِنْ اجْتَمَعَ مُسْلِمٌ مَعَ ذِمِّيٍّ فِي الْحَمَّامِ اغْتَسَلَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْخَوْضِ قَبْلَ الذَّمِّيِّ (1).

إيضاح اعلم أنه ادعى الشيخ الإجماع على وجوب غسل الرأس ابتداء ثم الميامن ثم المياسر (2) و استدل في الذكرى بعد إثبات وجوب تقديم الرأس

ص: 53

1- 1. فقه الرضا ص 4، متفرقا.
2- 2. الظاهر من الاخبار في جميع موارد الغسل، سواء كان في الوضوء أو الغسل أو غير ذلك أن يبتدئ بالاعلى فالاعلى، و يمسح كذلك ليزول الغساله بالطبع عن الاسفل، و هذا أمر يوجب الفطره فلو أخل به لاخل بالغرض من الغسل و الاغتسال. و أمّا الابتداء بالاشرف فالاشرف و الابتداء بالميامن ثم المياسر، فهو السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله كما عرفت في الوضوء ج 80 ص 263 «لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَ الْيَوْمَ الْآخِرَ». و لكنه غير مخل بحقيقه الغسل، حتى في الوضوء، حيث جمع الله عز و جل بين غسل اليدين و مسح الرجلين بلفظ واحد و لم يقدم أحدهما على الآخر، خصوصا إذا جمع المتوضى بين غسل يديه معا في وقت واحد كما إذا كان مفلوجا فوضأه آخران: أحدهما يمينه و الآخر يساره في وقت واحد أو مسحاً رجله معا- أو هو بنفسه من دون تقديم و تأخير، أو بتقديم الميامن على المياسر أنا ما. أو قلنا بجواز الوضوء الارتماسى كما إذا كان الماء سائلا من فوق الى أسفل بقوه فوضا الرجل وجهه ثم مد يديه تحت الماء فسال الماء بقوه من اعلى مرفقيه الى أصابعه دفعه واحده، بحيث صدق الغسل من دون مسح و ذلك بمعنى أنه اكتفى بالسيلان القوى من المسح اللازم الذى كان من لوازم الغسل عرفا، ففى هاتين الصورتين لا يجب عليه أن يبدأ بالميامن لانه قد خرج عن مورد السنه راسا كما ورد مثل ذلك في مسح الرجلين معا. و أمّا الغسل فالامر فيه أسهل فان القرآن الكريم أوجب التطهر. و الاغتسال من دون ترتيب بين الأعضاء، فما وقع فى أوامر أهل البيت عليهم السلام و إرشاداتهم من تقديم الأعلى فالاعلى فهو اللازم الواجب بدليل الفطره كما عرفت، و أمّا تقديم الميامن على المياسر كما فى بعضها أو تقديم الصدر على الظهر كما فى بعضها الآخر، فهو السنه من باب تقديم الأشرف فالاشرف، حيث كان صلى الله عليه و آله لا يقدم المفضول على الفاضل فى شىء من الموارد، و من

كان يرجو ثواب الله و ما اعد للمؤمنين فى اليوم الآخر، يقتدى بسنته و من لا فلا. و الكلام فى الغسل الارتماسى كالوضوء الارتماسى على ما مر و هكذا ما أشبه الارتماس كما فى الحمامات المعموله اليوم تحت الرشاشات التى تستوعب البدن مجتمعاً مع جريان الماء من الاعالى الى الاسافل، فالمغتسل هكذا فقد أخذ بالفطره، و خرج عن مورد السنه و موضوعها، و لا ضير عليه. و أمّا غسل الميت أو المفلوج الحى، فلما كان المتعارف غسله مضطجعا و لعلّ غسله بالارتماس فى الحياض أو تحت الميزاب و المسيل اهانه له و عبث به- و جب غسل ميامنه قبل مياسره، لاجتماع الفطره و السنه فى مورده، فاللازم أن يضطجعه الغاسل على الايسر فيبدأ بصب الماء من طرف الرأس و يختتم الى رجليه، بحيث ينفصل الغساله من مياسره كذلك ثمّ يقلبه و يضطجعه على الايمن ليغسل من مياسره ما كان موضوعا على المغتسل و لم يصل إليه الماء، فيصب الماء كما صب فى المره الأولى، فقياس الحى بالميت قياس فى غير مورده.

على الجسد بالروايات بالإجماع المركب على وجوب الترتيب بين اليمين و الشمال و الصدوقان لم يصرحا بالترتيب بين الجانبين و لا بنفيه و ظاهرهما العدم كابين الجنيد و هذه الرواية إنما تدل على الترتيب فى الصب إن دل الترتيب الذكرى عليه و إلا فالواو لا يدل على الترتيب و سائر الروايات أيضا غير داله عليه.

نعم ورد الترتيب فى غسل الميت بين الجانبين و التشبيه بالجنازة و الاستدلال به أيضا مشكل للفرق الظاهر بين الميت و الحى فلا يبعد القول بعدم وجوب الترتيب بينهما.

ص: 54

ثم المشهور أن العنق يغسل مع الرأس و فيه أيضا إشكال و إن كان الظاهر من الأخبار ذلك و الأحوط الغسل مع الرأس و مع البدن معا.

قوله و إن كان عليك موافق لما رواه الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ (1) وَ الشَّيْخُ فِي الْحَسَنِ (2) عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ اغْتَسِلُ فِي الْكَنِيفِ الَّذِي يُبَالُ فِيهِ وَ عَلَيَّ نَعْلُ سِنْدِيَّةٍ فَأَغْتَسِلُ وَ عَلَيَّ النَّعْلُ كَمَا هِيَ فَقَالَ إِنْ كَانَ الْمَاءُ الَّذِي يَسِيلُ مِنْ جَسَدِكَ يُصِيبُ أَسْفَلَ قَدَمَيْكَ فَلَا تَغْسِلُ قَدَمَيْكَ.

و يدل على أن ذكر الكنيف في الرواية لبيان ضروره لبس النعل و إنما المقصود وصول ماء الغسل لا تطهير الرجل من نجاسه الكنيف كما توهم.

و قوله و إن اغتسلت في حفيه موافق لما رواه الكَلِينِيُّ (3) وَ الشَّيْخُ فِي الْمَجْهُولِ (4) عَنْ بَكْرِ بْنِ كَرَبٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ أَوْ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ بَعْدَ الْغُسْلِ فَقَالَ إِنْ كَانَ يَغْتَسِلُ فِي مَكَانٍ يَسِيلُ الْمَاءُ عَلَى رِجْلَيْهِ فَلَا عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَغْسِلْهُمَا وَ إِنْ كَانَ يَغْتَسِلُ فِي مَكَانٍ يَسْتَنْقِعُ رِجْلَاهُ فِي الْمَاءِ فَلْيَغْسِلْهُمَا (5).

ص: 55

-
- 1- 1. الفقيه ج 1 ص 19.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 37 ط حجر.
 - 3- 3. الكافي ج 3 ص 44.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 37.
 - 5- 5. الظاهر أن الرجلين إنما يغسلان لاجل قذاره الغساله، و لذلك قال عليه السلام في الصورة الأولى: «ان كان يغتسل في مكان يسيل الماء على رجليه بعد الغسل» و ذلك بأن يغتسل على صخره مثلا أو خشبه بحيث يسيل الماء على رجليه بعد تمام الغسل، فإذا قد تمَّ غسلهما من دون أن يتلطح بالغساله. و أمَّا إذا اغتسل في وهده أو حفيه أو قائما في طشت بحيث يجتمع فيها الماء الذي انفصل من جسده بعد تمام الغسل فقد تلطح قدماه بالغساله فيجب عليه غسلهما، و إنما قلنا بعد تمام الغسل؛ فإن متن السؤال تضمن ذلك بقوله «أ يغسل رجليه بعد الغسل»؟ و ذلك. بأن يرفع قدميه واحده بعد اخرى فيغسلهما غسل الجنابه أو الحيض ثم يضعهما في ذلك المحل الذي كان استنقع فيه قدماه.

و الخبر يحتمل وجوها الأول أن يكون المراد بالماء الطين مجازا و الأمر بالغسل لكون الطين مانعا من وصول الماء إلى البشرة و إن لم يكن كذلك بل يسيل الماء الذى يجرى على بدنه على رجليه فلا يجب الغسل بعد الغسل بالضم أو بعد الغسل بالفتح.

الثانى أنه يشترط فى صحة الغسل عدم كون رجلين فى الماء لعدم كفايه الغسل الاستمرارى كما قيل.

الثالث أن المراد إن كان يغتسل فى مكان يجرى ماء الغسل على رجليه و يذهب و لا يتجمع فلا يحتاج إلى غسل الرجلين بعد الغسل و إن كان يتجمع ماء الغسالة تحت رجليه فلا يكتفى فى غسل الرجلين بذلك بناء على عدم جواز التطهر بالغسالة بل يغسلهما بماء آخر.

الرابع أن المراد إن كان يغتسل فى الماء الجارى و الماء يسيل على قدميه فلا يجب غسلهما و إن كان فى الماء القليل الراكد فإنه يصير فى حكم الغسالة و لا يكفى لغسل الرجلين.

و كان الثالث أقرب الوجوه كما أن الرابع أبعدها.

و أما كراهه النوم للجنب و زوالها بعد الوضوء فقد نقل المحقق و غيره الإجماع عليهما و يظهر من روايه (1)

عدم الكراهه مع إرادته العود و لا خلاف فى عدم التحريم مطلقا و النهى عن جماع المحتلم محمول على الكراهه و تخف أو تزول بالوضوء.

و العزائم فى اللغة الفرائض و تسميتها بالعزائم باعتبار إيجاب السجده عند قراءتها و تحريم قراءتها على الجنب إجماعى كما نص عليه فى المعتبر و المنتهى و الظاهر أنه لا خلاف فى حرمة قراءه أبعاضها حتى البسملة بقصد أحدها لكن

ص: 56

غايه ما تدل عليه الروايات حرمة نفس السجده أما غيرها فلا.

و كذا تحريم مس كتابه القرآن على الجنب نقل عليه الإجماع جماعه كثيره من الفقهاء و نقل فى الذكرى عن ابن الجنيد القول بالكراهه و ذكر أنه كثيرا ما يطلق الكراهه و يريد التحريم فينبغى أن يحمل كلامه عليه و المراد بكتابه القرآن الذى ذكره الأصحاب صور الحروف و منه التشديد على الظاهر و فى الإعراب إشكال و يعرف كون المكتوب قرآنا بعدم احتمال غيره أو بالنيه و المراد بالمس الملاقاه بجزء من البشره و الظاهر أنه لا يحصل بالشعر و لا بالظفر و فى الأخير نظر.

و قوله و لا بأس بتبويض الغسل إلى قوله بعد غسل الرأس موافق فى العبارة رساله والد الصدوق و ذكر الشهيد الثانى و سبطه صاحب المدارك أن الصدوق روى هذه العبارة بعينها فى كتاب عرض المجالس عن الصادق عليه السلام و لم نجده فى النسخ التى عندنا و قال فى الذكرى و قد قيل إنه مروى عن الصادق عليه السلام فى كتاب عرض المجالس و لعلمهم أرادوا كتابا آخر غير الأمالى أو كان فى نسخهم و أسقط من نسخنا و هو بعيد جدا.

و عدم وجوب الموالاه فى الغسل هو المشهور بين الأصحاب بل الظاهر أنه إجماعى و عبارته التهذيب مشعره بالإجماع لكن قالوا باستحبابها و لا بأس به.

و أما إعادته الغسل بتخلل الحدث الأصغر بينه فاختره الشيخ فى النهايه و المبسوط و نقله الصدوق عن أبيه و به قال العلامة فى جملته من كتبه و الشهيد الثانى من المتأخرين و ذهب ابن البراج إلى أنه يتم الغسل و لا وضوء عليه و اختاره ابن إدريس و من المتأخرين الشيخ على ره و حكم السيد ره بالإتمام و الوضوء و اختاره المحقق فى المعتبر و من المتأخرين الفاضل الأردبيلي و صاحب المدارك.

و المسأله فى غايه الإشكال و إن كان هذا الخبر و الخبر الذى نسبه الشهيدان و السيد رحمهم الله إلى الصدوق مع تأيدهما بكلام رساله على بن بابويه الذى يعد

القوم كلامه فى عداد الأخبار لا يقصر عن خبر صحيح و الاحتياط فى الإتمام و الوضوء ثم الإعادة.

و قوله و إن اغتسلت من ماء يؤيد بعض المعانى التى ذكرناها فى شرح حديث على بن جعفر سابقا فلا تغفل و قد مر الكلام فى سائر أجزاء الخبر.

«24»- الْمُقْنَعُ، قَالَ: رُوِيَ أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَعْرَةَ مَنْ الْجَنَابَةِ مُتَعَمِّدًا لَمْ يَغْسِلْهَا فَهُوَ فِي النَّارِ (1).

«25»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ النَّوَادِرِ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصْبِرِ الْبَزْطِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ عَلَى الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ فَقَالَ إِذَا أَوْلَجَهُ أُوجِبَ الْغُسْلُ وَ الْمَهْرُ وَ الرَّجْمُ (2).

«26»- وَ مِنْهُ، مِنْ كِتَابِ النَّوَادِرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَدَّافٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَتَى يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ الْغُسْلُ فَقَالَ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ حِينَ يُدْخِلُهُ وَ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَيَغْسِلَانِ قَرْجَهُمَا (3).

بيان: ظاهره أن التقاء الختانيين لا يوجب الغسل و هو خلاف الروايات الكثيرة و الإجماع المنقول و يمكن عطف قوله و إذا التقى على قوله حين يدخله أى يجب عليهما الغسل إذا التقى الختانان و قوله فيغسلان حكم آخر و على التقديرين الغسل محمول على الاستحباب و لا خلاف فى وجوب الغسل عند مواره الحشفه مطلقا سواء حصل التقاء الختانيين أم لا و إن كان فى الصورة الأخيره بالنظر إلى الروايات لا يخلو من إشكال.

و فسر الأصحاب التقاءهما بمحاذاتهما لأن الملاقاه حقيقه غير متصوره فإن مدخل الذكر أسفل الفرج و هو مخرج الولد و الحيض و موضع الختان

ص: 58

1- 1. المقنع ص 12 ط الإسلاميه.

2- 2. السرائر ص 465.

3- 3. السرائر ص 477.

أعلاه و بينهما ثقبه البول فعلى هذا يمكن حمل التقاء الختانين على حقيقته بأن يضع ذكره على موضع الختان فلا يدخل الذكر الفرج بقريته أنه جعله مقابلا للإدخال.

«27»- الْمُقْنَعُ، قَالَ رُوِيَ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اخْتَلَمَتْ فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ إِذَا أَنْزَلَتْ فَإِنْ لَمْ تُنْزَلْ فَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ (1).

«28»- الْمُعْتَبَرُ: إِنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَتَجِدُ لَذَّةً فَقَالَتْ نَعَمْ فَقَالَ عَلَيْهَا مِثْلُ مَا عَلَى الرَّجُلِ (2).

«29»- الْخَرَائِجُ لِلرَّائِزِ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ رَيْنِ الْعَايِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَقْبَلَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمَّا كَانَ قُرْبَ الْمَدِينَةِ خَصَخَصَ وَدَخَلَ عَلَى الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ يَا أَعْرَابِيٌّ أَمَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَدْخُلَ إِلَيَّ إِمَامِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ ثُمَّ قَالَ أَنْتُمْ مَعَاشِرَ الْعَرَبِ إِذَا خَلَوْتُمْ خَصَخَصْتُمْ فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ قَدْ بَلَغْتُ حَاجَتِي فِيمَا جِئْتُ لَهُ فَخَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ وَاعْتَسَلَ وَرَجَعَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَمَّا كَانَ فِي قَلْبِهِ (3).

بيان: قال في النهايه في حديث ابن عباس سئل عن الخضخضه فقال هو خير من الزنا و نكاح الأمه خير منه الخضخضه الاستمناء و هو استئزال المنى فى غير الفرج و أصل الخضخضه التحريك.

«30»- السَّرَائِرُ، مِنْ نَوَادِرِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَرْنُطِيِّ عَنْ عَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَرَ فِي مَنَامِهِ شَيْئًا فَاسْتَيْقَظَ فَإِذَا هُوَ بِبَلَلٍ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ (4).

بيان: محمول على ما إذا علم أنه ليس بمنى أو اشتبه كما ستعرف.

ص: 59

1- 1. المقنع ص 13.

2- 2. المعتبر ص 47.

3- 3. الخرائج: 193.

4- 4. السرائر: 496.

«31»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يَعْصِ الكُوفِيِّينَ يَرْفَعُهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبْرَهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ قَالَ لَا يَنْقُضُ صَوْمَهَا وَلَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ (1).

بيان: المشهور بين الأصحاب وجوب الغسل بالجماع في دبر المرأة و ادعى عليه المرتضى الإجماع و اختار الشيخ في النهايه و الإستبصار عدم الوجوب و هو المحكي عن ظاهر سلا ر و كلام الشيخ في المبسوط مختلف و حمل هذا الخبر و أمثاله في المشهور على التقية أو على عدم غيبوبه الحشفه و المسأله محل إشكال إذ يمكن حمل أخبار الغسل على الاستحباب و كذا اختلفوا في وجوب الغسل بوطى الغلام و الأكثر على الوجوب و كذا في وطء البهيمة و الأشهر فيه عدم الوجوب و الاحتياط في الجميع أولى.

«32»- السَّرَائِرُ، ثَقَلَا مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَرْأَةِ يُجَامِعُهَا الرَّجُلُ فَتَحِيضُ وَ هِيَ فِي الْمُغْتَسَلِ فَتَغْتَسِلُ أَمْ لَا قَالَ قَدْ جَاءَهَا مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ فَلَا تَغْتَسِلُ (2).

بيان: النهى عن الاغتسال إما لأن الغسل للصلاه و قد جاءها ما يفسدها فلا فائده في الغسل لوجوبه لغيره كما فهمه القائلون به أو لأن الحدث الطارى مانع من رفع الحدث السابق فلا يجوز الغسل و الاحتمالان متكافئان فلا يمكن الاستدلال به على وجوب الغسل لغيره بل الثانى أرجح لإبقاء النهى على ظاهره بخلاف الأول.

«33»- الْعِلَلُ، عَنِ الْمُظَفَّرِ بْنِ جَعْفَرِ الْعَلَوِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ تَصْرِيفِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ عِيْسَى بْنِ مِهْرَانَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ وَ عَمِّهِ عَنْ أَبِيهِمَا أَبِي رَافِعٍ قَالَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ مُوسَى وَ هَارُونَ

ص: 60

1- 1. المصدر: 477.

2- 2. المصدر: 477.

أَنْ يَبْنِيَا لِقَوْمِهِمَا بِمَضَرَّ بُيُوتًا وَ أَمَرَهُمَا أَنْ لَا يَبْنِيَا فِي مَسْجِدِهِمَا جُنُبٌ وَلَا يَقْرَبَ فِيهِ النِّسَاءَ إِلَّا هَارُونَ وَ دُرَيْشَةُ وَ إِنَّ عَلِيًّا مَنَى بِمَنْزِلِهِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَبَ النِّسَاءَ فِي مَسْجِدِي وَ لَا يَبْنِيَا فِيهِ جُنُبٌ إِلَّا عَلِيٌّ وَ دُرَيْشَةُ فَمَنْ شَاءَهُ (1).

فَهَا هُنَا وَ صَرَبَ يَدِهِ تَحَوَّ الشَّامَ (2).

«34»- وَ مِنْهُ، بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ تَصْرِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانَ عَنْ سَلَامِ بْنِ أَبِي عَمِيرَةَ عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ حَرْبُودَ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مِثْلُهُ إِلَيَّ قَوْلُهُ ثُمَّ أَمَرَ مُوسَى أَنْ لَا يَسْكُنَ مَسْجِدَهُ وَ لَا يَتَكَبَّ فِيهِ وَ لَا يَدْخُلُهُ جُنُبٌ إِلَّا هَارُونَ وَ دُرَيْشَةُ وَ إِنَّ عَلِيًّا مَنَى بِمَنْزِلِهِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى وَ هُوَ أَخِي دُونَ أَهْلِي وَ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَبَّ فِيهِ النِّسَاءَ إِلَّا عَلِيٌّ وَ دُرَيْشَةُ فَمَنْ شَاءَ فَهَا هُنَا وَ أَشَارَ يَدِهِ تَحَوَّ الشَّامَ (3).

بيان: أى من شاء أن يعلم حقيقه ما قلت فليذهب إلى الشام و لينظر إلى علامه بيت هارون و اتصاله بالمسجد فإنها موجوده هاهنا و يدل على عدم جواز الجماع فى مسجده صلى الله عليه و آله و لا دخوله جنباً لغيرهم عليهم السلام.

«35»- مَجَالِسُ الصِّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى كَرِهَ لِي سِتَّ خِصَالٍ وَ كَرِهَتْهُنَّ لِلْأَوْصِيَاءِ مِنْ وَلَدِي وَ أَتْبَاعِهِمْ مِنْ بَعْدِي الْعَبَثُ فِي الصَّلَاةِ وَ الرِّقَّةُ فِي الصَّوْمِ وَ الْمَنُّ بَعْدَ الصَّدَقَةِ وَ إِتْيَانُ الْمَسَاجِدِ جُنُبًا وَ التَّطَلُّعُ فِي الدُّورِ وَ الصَّحْكُ بَيْنَ الْقُبُورِ (4).

«36»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

ص: 61

1- 1. فى المصدر: فمن ساءه ذلك، و هكذا فى الحديث الآتى.

2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 192.

3- 3. المصدر نفسه ج 1 ص 192 و 193.

4-4. أمالى الصدوق: 38.

أَبَى عَبْدَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: سَنَنْتُهُ
كَرْهًا اللَّهُ تَعَالَى لِي فَكَرِهْتُهَا لِلْأَئِمَّةِ مِنْ دُرَرِيَّتِي وَ لَتَكْرَهَهَا الْأَئِمَّةُ لِأَتْبَاعِهِمْ وَ
ذَكَرَ تَحْوَهُ (1).

بيان: الكراهه هنا أعم منها بالمعنى المصطلح و من الحرمة فالعبث ما لم
ينته إلى إبطال الصلاة مكروه و الرفث يكون بمعنى الجماع و بمعنى
الفحش من القول و على الأول فى الواجب حرام مبطل و على الثانى
مكروه أو حرام مبطل لكماله و المشهور فى المن الكراهه و يحتمل
الحرمة و على التقديرين مبطل لثوابها أو لكماله و إتيان المساجد فى
المسجدين مطلقا و فى غيرهما مع اللبث حرام و فى غيرهما لا معه مكروه
و التطلع بغير الإذن حرام على المشهور و الضحك بين القبور مكروه كراهه
مغلظه.

«37»- تَفْسِيرُ الْإِمَامِ، رَوَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ فِي حَدِيثٍ سَدَّ الْأَبْوَابَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ
يَبِيتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ جُنُبًا إِلَّا مُحَمَّدٌ وَ عَلِيٌّ وَ قَاطِمَةُ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ الْمُتَجَبُّونَ مِنْ آلِهِمُ الطَّيِّبُونَ مِنْ أَوْلَادِهِمْ (2).

«38»- الْبَصَائِرُ، لِلصَّفَّارِ عَنْ أَبِي طَالِبٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ بَكْرِ بْنِ
مُحَمَّدٍ قَالَ: خَرَجْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ نُرِيدُ مَنْزِلَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَجِئْنَا
أَبُو بَصِيرٍ خَارِجًا مِنْ رُقَاقٍ وَ هُوَ جُنُبٌ وَ نَحْنُ لَا نَعْلَمُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ أَبِي بَصِيرٍ فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا تَعْلَمُ أَنَّهُ
لَا يَتَّبِعُنِي لِجُنُبٍ أَنْ يَدْخُلَ بُيُوتَ الْأَنْبِيَاءِ قَالَ فَرَجَعَ أَبُو بَصِيرٍ وَ دَخَلْنَا (3).

قرب الإسناد، عن أحمد بن إسحاق عن بكر بن محمد الأزدي: مثله (4).

«39»- إِرْشَادُ الْمُفِيدِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَدِينَةَ وَ كَانَتْ مَعِيَ

ص: 62

-
- 1- 1. المحاسن ص 10.
 - 2- 2. تفسير الإمام: 7.
 - 3- 3. بصائر الدرجات: 241.
 - 4- 4. قرب الإسناد: 30.

جَوْبِرِيَّهٖ لِي فَأَصَبْتُ مِنْهَا ثُمَّ حَرَجْتُ إِلَى الْحَمَامِ فَلَقَيْتُ أَصْحَابَنَا الشَّيْعَةَ وَهُمْ مُتَوَجِّهُونَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَحَشَيْتُ أَنْ يَفُوتَنِي الدُّخُولُ عَلَيْهِ فَمَشَيْتُ مَعَهُمْ حَتَّى دَخَلْتُ الدَّارَ فَلَمَّا مَثَلْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ نَظَرَ إِلَيَّ ثُمَّ قَالَ يَا أَبَا بَصِيرٍ مَا عَلِمْتَ أَنَّ بُيُوتَ الْأَنْبِيَاءِ وَأَوْلَادَ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَدْخُلُهَا الْجُنُبُ فَاسْتَحْيَيْتُ فَقُلْتُ إِنِّي لَقَيْتُ أَصْحَابَنَا وَحَشَيْتُ أَنْ يَفُوتَنِي الدُّخُولُ مَعَهُمْ وَلَنْ أَعُودَ إِلَى مِثْلِهَا وَحَرَجْتُ (1).

كشف الغمه، نقلا من كتاب الدلائل للحميري عن أبي بصير: نحو ما مر (2).

«40»- مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ لِلْكَشَى، عَنْ حَمْدَوَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَكْشُوفِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ بُكَيْرٍ قَالَ: لَقَيْتُ أَبَا بَصِيرٍ الْمُرَادِيَّ فَقَالَ أَيْنَ تُرِيدُ قُلْتُ أُرِيدُ مَوْلَاكَ قَالَ أَنَا أَتَّبِعُكَ فَمَضَى فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ وَ أَحَدَ النَّظَرَ إِلَيْهِ وَ قَالَ هَكَذَا تَدْخُلُ بُيُوتَ الْأَنْبِيَاءِ وَ أَنْتَ جُنُبٌ فَقَالَ أَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَ غَضَبِكَ وَ قَالَ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَ لَا أَعُودُ.

قال و روى ذلك أبو عبد الله البرقى عن بكير (3).

بيان تدل هذه الأخبار على عدم جواز دخول بيوتهم عليهم السلام جنبا و كذا ضرائحهم المقدسه لما ورد أن حرمتهم أمواتا كحرمتهم أحياء.

«41»- الْمُعْتَبَرُ مِنْ جَامِعِ الْبَرْنَطِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ هَلْ يَمَسُّ الرَّجُلُ الدَّرْهَمَ الْأَبْيَضَ وَ هُوَ جُنُبٌ فَقَالَ إِي وَ اللَّهِ إِنِّي لَأَرَى الدَّرْهَمَ فَآخُذُهُ وَ أَنَا جُنُبٌ.

قَالَ وَ فِي كِتَابِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْجُنُبِ يَمَسُّ الدَّرَاهِمَ وَ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ وَ اسْمُ رَسُولِهِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: 63

-
- 1- 1. إرشاد المفيد: 256.
 - 2- 2. كشف الغمه ج 2 ص 417.
 - 3- 3. رجال الكشي: 152.

لَا بَأْسَ رَبِّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ (1).

بيان: المشهور بين الأصحاب أنه يحرم على الجنب مس شىء كتب فيه اسم الله تعالى و نقل العلامة و ابن زهره عليه الإجماع و استندوا إلى

رَوَايَةِ عَمَّارٍ (2)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَمَسُّ الْجُنُبُ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى.

و لو لا الإجماع المنقول و الشهره التامه بين الأصحاب لكان حمل الروايه على الكراهه متعينا لصحه روايه البزنطى و تأيدها بروايه أبى الربيع و قله الاعتماد على روايه عمار و كونها مخالفه للأصل و حمل الخبرين على عدم مس الاسم بعيد جدا لكن الأحوط العمل بالمشهور.

و اختلف فى مس أسماء الأنبياء و الأئمه عليهم السلام و الأشهر التحريم و لا مستند لهم ظاهرا سوى التعظيم و الكراهه أظهر كما اختاره فى المعتبر.

«42»- الْمُعْتَبَرُ، قَالَ: يَجُوزُ لِلْجُنُبِ وَالْحَائِضِ أَنْ يَقْرَأَ مَا شَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا سُورَةَ الْعَزَائِمِ الْأَرْبَعِ وَ هِيَ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ وَ النَّجْمِ وَ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ وَ حَمِ السَّجْدَةَ. روى ذلك البزنطى فى جامعه عن المثنى عن الحسن الصيقل عن أبى عبد الله عليه السلام (3).

«43»- مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ لِلْعَيَّاشِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامِ قَالَ: يُكْرَهُ أَنْ يَخْتَضِبَ الرَّجُلُ وَ هُوَ جُنُبٌ وَ قَالَ مَنْ اخْتَضَبَ وَ هُوَ جُنُبٌ أَوْ أَجَنَّبَ فِي خِصَائِهِ لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ أَنْ يُصِيبَهُ الشَّيْطَانُ بِسُوءٍ (4).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: لَا تَخْتَضِبُ وَ أَنْتَ جُنُبٌ وَ لَا تُجَنِّبُ وَ أَنْتَ مُخْتَضِبٌ وَ لَا الطَّامِثُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُهَا عِنْدَ ذَلِكَ وَ لَا بَأْسَ بِهِ لِلنَّفْسَاءِ (5).

بيان: يحتمل أن يكون حضور الشيطان، عندها ليوسوس زوجها لجماعها ثم إن كراهه الخضاب للجنب و الحائض و النفساء هو المشهور بين الأصحاب بل

-
- 1-1. المعتبر ص 50.
 - 2-2. التهذيب ج 1 ص 10 ط حجر.
 - 3-3. المعتبر: 49.
 - 4-4. مكارم الأخلاق: 93.
 - 5-5. مكارم الأخلاق: 93.

ادعى ابن زهره على الجنب الإجماع و يظهر من الصدوق نفى الكراهه و كذا المشهور كراهه جماع المختضب و ظاهر الصدوق و المفيد عدمها و يظهر من روايه أنه إذا أخذ الحناء مأخذه فلا بأس و ما دل عليه الخبر من كراهته للحائض و عدمها للنفساء مخالف للمشهور إذ لم يفرقوا بينهما فى تلك الأحكام.

«44»- العِلَلُ (1)، وَ الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَتَأَمُّ الْمُسْلِمُ وَ هُوَ جُنُبٌ وَ لَا يَتَأَمُّ إِلَّا عَلَى طَهْوَرٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ فَلْيَتَيَمَّمْ بِالصَّعِيدِ (2).

«45»- أَرْبَعِينَ الشَّهِيدِ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْمُفِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ابْنِ قُؤْلَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْجَوَّارِ عَنْ ابْنِ عُلوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ رَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنِ الْجُنُبِ وَ الْحَائِضِ يَغْرَقَانِ فِي التَّوْبِ حَتَّى يَلْصَقَ عَلَيْهِمَا فَقَالَ إِنَّ الْحَيْضَ وَ الْجَنَابَةَ حَيْثُ جَعَلَهُمَا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَيْسَ فِي الْعَرَقِ فَلَا يَغْسِلَانِ تَوْبَهُمَا (3).

«46»- الْمُفْنَعُ،: إِنْ اغْتَسَلْتَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ وَجَدْتَ بَلَلًا فَإِنْ كُنْتَ بُلْتَ قَبْلَ الْغُسْلِ فَلَا تُعِدِ الْغُسْلَ وَ إِنْ كُنْتَ لَمْ تَبُلْ قَبْلَ الْغُسْلِ فَأَعِدِ الْغُسْلَ.

وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: إِنْ لَمْ تَكُنْ بُلْتَ فَتَوَضَّأْ وَ لَا تَغْتَسِلْ إِلَّا مَا دَلَكَ مِنَ الْحَبَائِلِ (4).

«47»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْيَقُطِينِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي

ص: 65

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 279.

2- 2. الخصال ج 2 ص 156.

3- 3. و تراه فى التهذيب ج 1 ص 76.

4- 4. المقنع ص 13 ط الإسلاميه.

عَبْدُ اللَّهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْغُسْلَ فَلْيَبْدَأْ بِذِرَاعَيْهِ فَلْيَغْسِلْهُمَا (1).

«48»- الْبَصَائِرُ، لِلصَّفَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّقْفِيِّ عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنِ الْجَنْبِ فَلَمَّا صِرْتُ عِنْدَهُ أَنْسَيْتُ الْمَسْأَلَةَ فَنَظَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ يَا شِهَابُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَغْرِفَ الْجَنْبُ مِنَ الْحُبِّ (2).

«49»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَلْبَسُ ثَوْبًا وَ فِيهِ جَنَابَةٌ فَيَغْرُقُ فِيهِ قَالَ فَقَالَ إِنَّ الثَّوْبَ لَا يُجْنِبُ الرَّجُلَ (3).

«50»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الْخَائِمِ قَالَ إِذَا اغْتَسَلْتَ فَحَوَّلْهُ مِنْ مَكَانِهِ وَ إِنْ تَسَيَّتَ حَتَّى تَقُومَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا أَمْرَكَ أَنْ تُعِيدَ الصَّلَاةَ (4).

«51»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَخِي عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ فَيُصِيبُهُ الْمَطَرُ أَوْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ أَوْ عَلَيْهِ التَّيْمُمُ فَقَالَ إِنْ غَسَلَهُ أَجْزَأُهُ وَ إِلَّا تَيَمَّمَ (5).

«52»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الْجَنْبِ أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوْعٍ لَا يَكُونُ مَعَهُ مَاءٌ وَ هُوَ يُصِيبُ ثَلْجًا وَ صَعِيدًا أَيْهُمَا أَفْضَلُ التَّيْمُمُ أَوْ يَمْسَحُ بِالثَّلْجِ وَجْهَهُ وَ جَسَدَهُ وَ رَأْسَهُ قَالَ الثَّلْجُ إِنْ بَلَ رَأْسَهُ وَ جَسَدَهُ أَفْضَلُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَغْتَسِلَ بِالثَّلْجِ فَلْيَتَيَمَّمْ (6).

ص: 66

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 166.
 - 2- 2. بصائر الدرجات ص 236.
 - 3- 3. قرب الإسناد ص 80 ط حجر.
 - 4- 4. راجع بحار الأنوار ج 10 ص 265.
 - 5- 5. البحار ج 10 ص 265.

6-6. البحار ج 10 ص 265.

«53»- وَ مِنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْجُبِّ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي غَسْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ يَدَهُ مَا حَالُهُ قَالَ إِذَا لَمْ تُصَبِّ يَدُهُ شَيْئًا مِنْ جَنَابِهِ فَلَا بَأْسَ قَالَ وَ أَنْ يَغْسِلَ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي شَيْءٍ مِنْ غَسْلِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ (1).

بيان: قوله عليه السلام فليتيمم استدلال به سار على التيمم بالثلج و لا يخفى أن الظاهر (2) التيمم بالتراب كما فهمه غيره و على تقدير عدم ظهوره لا يمكن الاستدلال به.

ثم إنه ذهب الشيخ في النهايه إلى تقدم الثلج على التراب كما يظهر من الخبر و بعض الأخبار يدل على التيمم و التفصيل الذى يظهر من الخبر جامع بين الأخبار و قوله من غسله بضم الغين قال فى النهايه فيه وضعت له غسله من الجنابه الغسل بالضم الماء الذى يغتسل به كالأكل لما يؤكل و هو الاسم أيضا من غسلته و الغسل بالفتح المصدر و بالكسر ما يغسل به من خطمى و غيره.

«54»- نَوَادِرُ الرَّاَوْنَدِيِّ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَحْمَدَ الدِّيَّانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ جَنَابِهِ فَإِذَا لَمَعَهُ مِنْ جَسَدِهِ لَمْ يُصِبْهَا مَاءٌ فَآخَذَ مِنْ بَلَلِ شَعْرِهِ فَمَسَحَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ ثُمَّ صَلَّى بِالنَّاسِ (3).

وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: اجْتَمَعَتْ قُرَيْشٌ وَ الْأَنْصَارُ فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ وَ قَالَتِ قُرَيْشٌ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ فَتَرَفَعُوا إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ أَيْوَجِبُ الْحَدَّ قَالُوا نَعَمْ قَالَ أَيْوَجِبُ الْمَهْرَ قَالُوا نَعَمْ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا بَالُ مَا أَوْجَبَ الْحَدَّ وَ الْمَهْرَ لَا يَوْجِبُ الْمَاءَ

ص: 67

-
- 1- 1. البحار ج 10 ص 287.
 - 2- 2. فى مطبوعه الكمباني هاهنا اختلال.
 - 3- 3. نوادر الراوندى ص 39.

قَابُوا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَبِي عَلَيْهِمْ (1).

و رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يُوجِبُ الصَّدَاقُ وَ يَهْدِمُ الطَّلَاقُ وَ يُوجِبُ الْحَدَّ وَ الْعِدَّةَ وَ لَا يُوجِبُ صَاعًا مِنْ مَاءٍ فَهَذَا أَوْجِبُ (2).

وَ يَهْدِي الْإِسْنَادُ قَالَ قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ جَامَعَ وَ اغْتَسَلَ ثُمَّ حَرَجَ مِنْهُ بَقِيَّةُ الْمَنِيِّ مَعَ بَوْلِهِ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ (3).

بيان: المسح محمول على ما إذا تحقق الجريان على المشهور قوله عليه السلام فعلية إعادته الغسل يشمل ما إذا بال قبل الغسل أو لم يبل و إن كان الثاني أظهر من الخبر إذ مع العلم لا فرق بينهما كما ستعرف.

«55»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ الْمُفِيدِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ جُمْهُورٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْمُفِيدِ الْجَرْجَرِيِّ عَنْ أَبِي الدُّنْيَا الْمُعَمَّرِ الْمَغْرِبِيِّ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يَحْجُرُهُ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ إِلَّا الْجَنَابَةُ (4).

«56»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنْ الْمَرْأَةِ عَلَيْهَا السَّوَارُ وَ الدَّمْلُجُ يَعْصِدُهَا وَ فِي ذِرَاعَيْهَا- لَا تَدْرِي يَجْرِي الْمَاءُ تَحْتَهُ أَمْ لَا كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا تَوَضَّأَتْ أَوْ اغْتَسَلَتْ قَالَ تُحَرِّكُهُ حَتَّى يَجْرِيَ الْمَاءُ تَحْتَهُ أَوْ تَنْزِعُهُ (5) قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَلْعَبُ مَعَ الْمَرْأَةِ وَ يُقْبَلُهَا فَيَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ فَمَا عَلَيْهِ قَالَ إِذَا جَاءَتِ الشَّهْوَةُ وَ دَفَقَ وَ قَتَرَ جَوَارِحُهُ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ وَ إِنْ كَانَ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ لَمْ يَجِدْ لَهُ قَتْرَةً وَ لَا شَهْوَةً فَلَا بَأْسَ (6).

ص: 68

1- 1. المصدر ص 45.

2- 2. المصدر ص 46.

3- 3. المصدر ص 46.

4- 4. لا يوجد في المطبوع من المصدر.

5- 5. قرب الإسناد: 108 ط نجف ص 81 ط حجر.

6- 6. قرب الإسناد ص 111 ط نجف ص 85 ط حجر.

كِتَابُ الْمَسَائِلِ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْهُ إِلَّا أَنْ فِيهِ مَكَانٌ فَلَا بَأْسَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ وَ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ (1).

«57»- قُزْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْ أَكُلُ الْجُنُبُ وَ يَشْرَبُ وَ يَقْرَأُ قَالَ يَأْكُلُ وَ يَشْرَبُ وَ يَقْرَأُ وَ يَذْكُرُ اللَّهَ مَا شَاءَ (2).

«58»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ عَلِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: أَتَتْ نِسَاءً إِلَى بَعْضِ نِسَاءِ النَّبِيِّ فَقَدَّتْنَهَا فَقَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَؤُلَاءِ نِسْوَهُ جُنَّ لَيْسَالَتِكَ عَنْ شَيْءٍ يَسْتَحْيِينَ عَنْ ذِكْرِهِ قَالَ لَيْسَالَنَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ قَالَتْ يَقُلْنَ مَا تَرَى فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا تَرَى الرَّجُلُ هَلْ عَلَيْهَا الْغُسْلُ قَالَ نَعَمْ إِنَّ لَهَا مَاءً كَمَا الرَّجُلُ وَ لَكِنَّ اللَّهَ أَسْتَرَّ مَاءَهَا وَ أَظْهَرَ مَاءَ الرَّجُلِ فَإِذَا ظَهَرَ مَاؤُهَا عَلَى مَاءِ الرَّجُلِ دَهَبَ شَبَهُ الْوَلَدِ إِلَيْهَا وَ إِذَا ظَهَرَ مَاءُ الرَّجُلِ عَلَى مَائِهَا دَهَبَ شَبَهُ الْوَلَدِ إِلَيْهِ وَ إِذَا اعْتَدَلَ الْمَاءَانِ كَانَ الشَّبَهُ بَيْنَهُمَا وَاحِدًا فَإِذَا ظَهَرَ مِنْهَا مَا يَظْهَرُ مِنَ الرَّجُلِ فَلْتَعْتَسِلْ وَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي سِرَارِهَا (3).

«59»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَجْتَبَ قَاعْتَسَلَ قَبْلَ أَنْ يَبُولَ فَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ قَالَ يُعِيدُ الْغُسْلَ قُلْتُ قَامَرَاهُ يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ قَالَ لَا تُعِيدُ قُلْتُ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا قَالَ لِأَنَّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الرَّجُلِ (4).

بيان: يدل على أن البلل الخارج بعد الغسل و قبل البول موجب للغسل في الرجل دون المرأة و تفصيله أن البلل الخارج بعد الغسل لا يخلو إما أن يعلم

ص: 69

-
- 1- 1. البحار ج 10 ص 272.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 80 ط حجر.
 - 3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 115، و فيه شرارهن بدل سرارهن.
 - 4- 4. علل الشرائع ج 1 ص 272.

أنه منى أو بول أو غيرهما أو لا يعلم فإن علم أنه منى فلا خلاف فى وجوب الغسل و كذا إن علم أنه بول فى عدم وجوب الغسل و وجوب الوضوء و كذا إن علم أنه غيرهما فى عدم وجوب شىء منهما.

و أما إذا اشتبه ففیه أربع صور لأن الغسل إما أن يكون بعد البول و الاجتهاد بالعصرات معا أو بدونهما أو بدون البول فقط أو بدون الاجتهاد فقط أما الأول فقد ادعوا الإجماع على عدم وجوب شىء من الغسل و الوضوء.

و أما الثانى فالمشهور وجوب إعادته الغسل و ادعى ابن إدريس عليه الإجماع و إن كان مقتضى الجمع بين الأخبار القول بالاستحباب و يظهر من كلام الصدوق رحمه الله الاكتفاء بالوضوء فى هذه الصورة كما مر فى كلام المقنع.

و أما الثالث فهو إما مع تيسر البول أو لا أما الأول فالظاهر من كلامهم وجوب إعادته الغسل حينئذ أيضا و يفهم من ظاهر الشرائع و النافع عدم الوجوب و أما الثانى فظاهر المقنعه عدم وجوب شىء من الوضوء و الغسل حينئذ و هو الظاهر من كلام الأكثر و ظاهر أكثر الأخبار وجوب إعادته الغسل.

و أما الرابع فالمعروف بينهم إعادته الوضوء حينئذ خاصه و قد نقل ابن إدريس عليه الإجماع و إن كان من حيث المجموع بين الأخبار لا يبعد القول بالاستحباب.

هذا كله فى الرجل فأما المرأة فقال المفيد رحمه الله فى المقنعه ينبغى لها أن تستبرئ قبل الغسل بالبول فإن لم يتيسر لها ذلك لم يكن عليها شىء و توقف العلامة فى المنتهى فى استبرائها بناء على أن مخرج البول منها غير مخرج المنى فلا فائده فيه و ظاهر المبسوط أنه لا استبراء عليها و نسب هذا فى الذكرى إلى ظاهر الجمل و ابن البراج فى الكامل و قال أيضا و أطلق أبو الصلاح الاستبراء و ابنا بابويه و الجعفى لم يذكروا المرأة انتهى و الشيخ فى النهايه سوى بين الرجل و المرأة فى الاستبراء بالبول و الاجتهاد.

فالكلام فى مقامات ثلاثه الأول أنه هل عليها استبراء أم لا الثانى أن حكمها بعد وجود البلل ما ذا الثالث هل تستبرئ بعد البول أو لا أما الأول فالظاهر عدم وجوبه بل و لا استحبابه إذ أخبار الاستبراء مخصوصه بالرجال و يمكن القول باستحبابه للاستظهار و لذهاب بعض الأصحاب إليه و قالوا إن استبراء المرأه بالاجتهاد إنما يكون بالعرض.

و أما الثانى فإما أن يكون وجدان البلل بعد الاستبراء أو قبله و على التقديرين إما أن تعلم أنه منى أو يشتهه فإن كان بعد الاستبراء و يعلم أنه منى فلا يخلو إما أن يكون فى فرجها منى رجل أو لا فإن لم يكن فالظاهر وجوب الغسل.

و إن كان فى فرجها منى رجل فإما أن تعلم أن الخارج منى نفسها أو لا فعلى الأول الظاهر أنه أيضا كسابقه فى وجوب الغسل و على الثانى الظاهر عدم الوجوب لهذا الخبر الموثق و صحيحه(1)

منصور بن حازم موافقا له و للروايات الداله على عدم نقض اليقين بالشك و قطع ابن إدريس فى هذه الصورة أيضا بوجوب الغسل و طرح الخبرين لعموم الماء من الماء و لا يخفى ضعفه لمنع شموله ما نحن فيه لا سيما بعد ورود الروايتين و الأحوط الإعادته.

و إن لم تعلم أنه منى فلا يخلو أيضا إما أن يكون فى فرجها منى رجل أو لا فإن كان فلا خفاء فى عدم وجوب الغسل للأصل و الأخبار و إن لم يكن فالظاهر أيضا عدم الوجوب للأصل و الاستصحاب و الاحتياط فى هاتين الصورتين أيضا فى الإعادته و إن كان قبل الاستبراء فإما أن تعلم أنه منى أو لا فإن علمت فلا يخلو أيضا إما أن يكون فى فرجها منى رجل أو لا فإن لم يكن فالظاهر وجوب الغسل و إن كان فإما أن تعلم أنه منى نفسها أو لا فإن علمت فالظاهر أيضا الوجوب و

ص: 71

إن لم تعلم فالظاهر عدم الوجوب للأصل و الاستصحاب و الروايات و خلاف ابن إدريس هاهنا أيضا و الاحتياط فى الإعادة.

و إن لم تعلم أنه منى فلا يخلو أيضا من الوجهين فعلى الأول الظاهر عدم الوجوب إذ الروايات المتضمنه لوجوب الإعادة مع عدم البول مختصه بالرجل سوى روايه ضعيفه فيها إطلاق و الاحتياط أيضا فى الإعادة و تمام الاحتياط فى ضم الوضوء و على الثانى فالظاهر أيضا أنه مثل سابقه فى الحكم و الاحتياط.

و أما الثالث فالظاهر أيضا عدم لزوم الاستبراء لا وجوبا و لا استحبابا و ربما يقال بالاستحباب للاستظهار و لقول بعض الأصحاب فلو وجدت بللا مشتبها فإن كان بعد الاستبراء فالظاهر عدم الالتفات للأصل و الاستصحاب و الإجماع أيضا ظاهرا و إن كان قبله فالظاهر أيضا ذلك إذ الروايات مختصه بالرجل ظاهرا و الاحتياط ظاهرا.

و أما المجنب بالجماع بدون الإنزال فلا استبراء عليه و إذا رأى بللا مشتبها فالظاهر عدم الغسل سواء استبرا أم لا و ربما يحتمل وجوب الغسل مع عدم الاستبراء لإطلاق بعض الروايات و هو ضعيف و إن كان الأحوط الغسل مع ضم الوضوء و الله يعلم حقائق الأحكام و حجه الكرام عليهم السلام.

«60»- الَهْدَايَةُ: إِذَا أَرَدْتَ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَاجْهَدْ أَنْ تَبُولَ لِيَخْرُجَ مَا بَقِيَ فِي إِحْلِيلِكَ مِنَ الْمَنِيِّ ثُمَّ اغْسِلْ يَدَيْكَ ثَلَاثًا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ ثُمَّ ابْسِجْ وَ أَنْقِ قَرْجَكَ ثُمَّ صَعْ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ أَكْفٍ مِنَ الْمَاءِ وَ مَيِّزِ الشَّعْرَ كُلَّهُ بِأَنَامِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَاءُ أَصْلَ الشَّعْرِ كُلِّهِ وَ تَبْلُوِلِ الْإِنَاءَ بِيَدِكَ وَ صَبَّهُ عَلَى رَأْسِكَ وَ بَدْنِكَ مَرَّتَيْنِ وَ امْرُرْ يَدَكَ عَلَى بَدْنِكَ كُلِّهِ وَ خَلِّلْ أَلْيَتَيْكَ بِإِصْبَعَيْكَ وَ كُلِّ مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ فَقَدْ طَهَّرَ وَ اجْهَدْ أَنْ لَا تَبْقَى شَعْرَةٌ مِنْ رَأْسِكَ وَ لِحْيَتِكَ إِلَّا وَ تُدْخِلُ الْمَاءَ تَحْتَهَا فَإِنَّهُ رُويَ أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَعْرَةً مِنَ الْجَنَابَةِ فَلَمْ يَغْسِلْهَا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ فِي النَّارِ وَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَتَمَصَّمَصَّ وَ تَسْتَشِيقَ قَا فَعَلْ وَ لَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ لِأَنَّ الْغُسْلَ

عَلَى مَا ظَهَرَ لَا عَلَى مَا بَطَنَ غَيْرَ أُنْكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ أَوْ تَشْرَبَ قَبْلَ الْغُسْلِ لَمْ يُجْزَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَغْسِلَ يَدَيْكَ وَتَتَمَضَّمَصَ وَتَسْتَشِيقَ فَإِنَّكَ إِنْ أَكَلْتَ أَوْ شَرَبْتَ قَبْلَ ذَلِكَ خِيفَ عَلَيْكَ الْبَرَصُ وَ رُويَ إِذَا ارْتَمَسَ الْجُنُبُ فِي الْمَاءِ ارْتِمَاسَةً وَاحِدَةً أَجْزَأُهُ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِهِ وَ إِنْ أَجْتَبْتَ فِي يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ مَرَارًا أَجْزَأَكَ غُسْلُ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تُجْنِبُ بَعْدَ الْغُسْلِ أَوْ تَحْتَلِمُ فَإِنْ اخْتَلَمْتَ فَلَا تُجَامِعْ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْإِخْتِلَامِ وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ اللَّهِ وَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلْجُنُبِ وَ الْحَائِضِ إِلَّا الْعَرَائِمَ الَّتِي يُسَجَّدُ فِيهَا وَ هِيَ سَجْدَةُ لُقْمَانَ (1) وَ حَمِ السَّجْدَةُ وَ النَّجْمُ وَ سُورَةُ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ وَ لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِذَا كُنْتَ جُنُبًا أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ وَ مَسَّ الْوَرَقَ (2)

وَ مَنْ خَرَجَ مِنْ إِحْلِيلِهِ بَعْدَ الْغُسْلِ شَيْءٌ ؤَ قَدْ كَانَ بَالَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَالَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلْيُعِدِ الْغُسْلَ وَ لَا بَأْسَ بِتَبْعِيضِ الْغُسْلِ تَغْسِلُ يَدَيْكَ وَ قَرْجَكَ وَ رَأْسَكَ وَ تُؤَخِّرُ غَسْلَ جَسَدِكَ إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فَإِنْ أَخَذْتَ حَدَثًا مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ بَعْدَ مَا غَسَلْتَ رَأْسَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَغْسِلَ جَسَدَكَ فَأَعِدِ لِلْغُسْلِ مِنْ أَوَّلِهِ وَ لَا يَدْخُلُ الْحَائِضُ وَ الْجُنُبُ الْمَسْجِدَ إِلَّا مُجْتَازِينَ وَ لَهْمَا أَنْ يَأْخُذَا مِنْهُ وَ لَيْسَ لَهُمَا أَنْ يَصْعَا فِيهِ شَيْئًا لِأَنَّ مَا فِيهِ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَ إِنْ اخْتَلَمْتَ فِي مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ فَاخْرُجْ مِنْهُ وَ اغْتَسِلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اخْتِلَامُكَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَإِنَّكَ إِذَا اخْتَلَمْتَ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَسْجِدَيْنِ تَيَمَّمْتَ وَ جَرَجْتَ وَ لَمْ تَمْشِ فِيهِمَا إِلَّا مُتَيَمِّمًا وَ الْجُنُبُ إِذَا عَرِقَ فِي ثَوْبِهِ فَإِنْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ مِنْ حَلَالٍ فَحَلَالُ الصَّلَاةِ فِيهِ وَ إِنْ كَانَتْ مِنْ حَرَامٍ فَحَرَامُ الصَّلَاةِ فِيهِ (3)

ص: 73

-
- 1- 1. يعنى سورة الم تنزيل التى سطرت فى المصحف الشريف بعد سورة لقمان، و هذا اصطلاح لهم.
 2- 2. الهدايه: 20 و 21.
 3- 3. الهدايه: 20 و 21.

الآيات:

البقره: وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ - نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَ قَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ اعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ (1)

تفسير:

المحيض يكون مصدرا تقول حاضت المرأة محيضا و اسم زمان أى مده الحيض و اسم مكان أى محل الحيض و هو القبل (2)

و المحيض الأول فى الآيه بالمعنى الأول أى يسألونك عن الحيض و أحواله و السائل أبو الدحداح فى جمع من الصحابه كما قيل و قوله تعالى قُلْ هُوَ أَذًى أى هو أمر مستقذر مؤذ ينفر الطبع عنه و الاعتزال التنحى عن الشىء و أما المحيض الثانى فيحتمل كلا من المعانى الثلاثه السابقه.

و قوله تعالى وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ تأكيد للأمر بالاعتزال

ص: 74

-
- 1- 1. البقره: 223 و 222.
 - 2- 2. و قد يطلق على معنيين آخرين: أحدهما الحاصل بالمصدر، و هو حاله الحاصله من سيلان الدم كالحدث الحاصل من طرو الاحداث، و لعله أنسب فى المقام و الثانى دم الحيض، و هو بعيد و لعل مراد من قال بالمصدر: المعنى الأول أو الأعم منه و من المعنى المصدرى، فتأمل منه رحمه الله، كذا فى هامش نسخه الأصل بخط يده قدس سره.

و بيان لغايته و قد قرأه حمزه و الكسائي يطهرن بالتشديد أى يتطهرن و
ظاهره أن غايه الاعتزال هى الغسل و قرأ الباكون يَطْهَرْنَ بالتخفيف (1)

و ظاهره أن غايته انقطاع الدم و الخلاف بين الأمة فى ذلك مشهور.

و قوله سبحانه فَإِذَا تَطَهَّرْنَ يؤيد القراءة الأولى و الأمر بالإتيان للإباحه
كقوله تعالى وَ إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا (2) و أما وجوب الإتيان لو كان قد
اعتزلها أربعة أشهر مثلا فقد استفيد من خارج (3).

و اختلف المفسرون فى معنى قوله جل شأنه مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ فعن

ص: 75

1- 1. هذه القراءة هو الوجه من حيث سياق الكلام و طبعه، و لو كان
بالتشديد، لكان قوله تعالى بعده فَإِذَا تَطَهَّرْنَ حشوا زائدا، و الحكم المستفاد
من سياق الآية: اعتزال النساء و حرمة اتيانهن حتى يطهرن و تجوز اتيانهن
بعد التطهر- و هو الاغتسال كما عرفت من ورود قوله تعالى « وَ لَا جُنُبًا حَتَّى
تَغْتَسِلُوا » فى سورة النساء بدل قوله تعالى: « وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا »
فى المائدة أن المراد بالتطهر هو الاغتسال. و أمّا بعد الطهر و قبل
الاجتسال، فالآيه ساكتة من حكمه، من شاء أن يتزكى فعليه أن يأخذ بمورد
الامر، و هو الغسل ثم الإتيان، فان الله لا يأمر الا بالزكى، و من لم يشأ ذلك
فلا نهى عنه. و قوله تعالى: « مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » مع أن المراد باتيان
النساء هو الايلاج، كأنه يقسم الإتيان الى قسمين: قسم أمر الله به
بالفطره، و تعرض للبحث عن أحواله فى حاله الحيض فى صدر الآية و صرح
به بعد ذلك بقوله « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ » و هو الإتيان
فى القبل، و قسم لم يأمر الله به و لم ينه عنه، و لو أمر به أمر لكان هو
النفس و الشيطان لكونه خلافا للفطره، و هو الإتيان فى المحاش. فحال
الإتيان فى المحاش فى هذه الآية كحال الإتيان فى القبل بعد الطهر و قبل
التطهر كما عرفت، و من تزكى فانما يتزكى لنفسه، و إلى الله المصير.

2- 2. المائدة: 2.

3- 3. و هو آيه الايلاء: « لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ».

ابن عباس أن معناه من حيث أمركم الله بتجنبه حال الحيض و هو الفرج و
عن ابن الحنفية أن معناه من قبل النكاح دون السفاح و عن الزجاج معناه
من الجهات التي يحل فيها الوطء لا ما لا يحل كوطيهم و هن صائمات أو
محرمات أو معتكفات و الأول

مختار الطبرسي رحمه الله إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ أَيْ عَنِ الذُّنُوبِ وَ يُحِبُّ
الْمُتَطَهِّرِينَ أَيْ الْمُتَنَزِّهِينَ عَنِ الْأَقْدَارِ كَمَجَامِعِهِ الْحَائِضِ مَثَلًا وَ قِيلَ التَّوَّابِينَ
عَنِ الْكِبَائِرِ وَ الْمُتَطَهِّرِينَ عَنِ الصَّغَائِرِ وَ قَدْ مَرَّ تَأْوِيلُ آخِرِ فِي صَدْرِ كِتَابِ
الطَّهَارَةِ.

و الحرث قد يفسر بالزرع تشبيها لما يلقي في أرحامهن من النطف بالبذر و
قال أبو عبيده كنى سبحانه بالحرث عن الجماع أي محل حرث لكم و قد جاء
في اللغة الحرث بمعنى الكسب و من هنا قال بعض المفسرين معنى حرث
لكم أي ذوات حرث تحرثون منهن الولد و اللذه.

و قوله سبحانه أَنَّى شِئْتُمْ قد اختلف في تفسيره فقل معناه من أي موضع
شئتم ففيها دلالة على جواز إتيان المرأة في دبرها و عليه أكثر علمائنا و
وافقهم مالك و سيأتي تحقيق المسألة في كتاب النكاح إن شاء الله و قيل
معناه من أي جهة شئتم لما روى من أن اليهود كانوا يقولون من جامع
امرأته من دبرها في قبلها يكون ولدها أحول فذكر ذلك للنبي صلى الله
عليه و آله فنزلت.

و قيل معناه متى شئتم و استدل به على جواز الوطء بعد انقطاع الحيض و
قبل الغسل لشمول لفظه أنى جميع الأوقات إلا ما خرج بدليل كوقت
الحيض و الصوم و اعترض على هذا الوجه بأن القول بمجىء أنى بمعنى
متى يحتاج إلى شاهد و لم يثبت بل قال الطبرسي رحمه الله إنه خطأ عند
أهل اللغة.

وَ قَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ (1) أي قدموا الأعمال الصالحة التي أمرتم بها،

ص: 76

1- 1. يقال: قدم له كذا، إذا هياه نزلا و تسبب في تهيئته كما في قوله
تعالى ص 61 « قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ » و
المعنى بقرينه ما سبقه من. الإتيان في الحرث طلب الولد، بانزال الماء في

الحرث لا عزله ليتحقق معنى الحرث بكماله. و إنما عبر كذلك لان الولد ان سقط أو مات فى الصغر كان فرطا له على الحوض و أوجر بمصيبته الجنه، و ان بقى؛ فان كان طالجا كان وزره على نفسه، و ان كان صالحا نفعه صلاحه، و المال و البنون زينه الحياه الدنيا و الباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا و خير أملا.

و رغبتم فيها لتكون لكم ذخرا فى القيامه و قيل المراد بالتقديم طلب الولد الصالح و السعى فى حصوله و قيل المراد تقديم التسميه عند الجماع و قيل تقديم الدعاء عنده.

وَ اعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ أَى ملاقو ثوابه إن أطعتم و عقابه إن عصيتم.

و قال الشيخ البهائى رحمه الله قد استنبط بعض المتأخرين من الآيه الأولى أحكاما ثلاثة أولها أن دم الحيض نجس لأن الأذى بمعنى المستقذر و ثانيها أن نجاسته مغلظه لا يعفى عن قليلها أعنى ما دون الدرهم للمبالغه المفهومه من قوله سبحانه هو أذى و ثالثها أن من الأحداث الموجهه للغسل لإطلاق الطهاره المتعلقة به.

و فى دلاله الآيه على هذه الأحكام نظر أما الأولان فلعدم نجاسه كل مستقذر فإن القيح و القىء من المستقذرات و هما طاهران عندنا و أيضا فهذا المستنبط قائل كغيره من المفسرين بإرجاع الضمير فى قوله تعالى هُوَ أَذَى إِلَى المحيض بالمعنى المصدري لا إلى الدم و ارتكاب الاستخدام فيه مجرد احتمال لم ينقل عن المفسرين فكيف يستنبط منه حكم شرعى.

و أما الثالث فلان الآيه غير داله على الأمر بالغسل بشىء من الدلالات و لا سبيل إلى استفاده وجوبه عن كونه مقدمه للواجب أعنى تمكين الزوج من الوطاء لأن جمهور فقهاءنا رضوان الله عليهم على جوازه قبل الغسل بعد النقاء

فلا تغفل (1).

ثم اعلم أنه اختلفت الأمة في المراد بالاعتزال في الآية فقال فريق منهم المراد ترك الوطء لا غير لما روى من أن أهل الجاهلية كانوا يجتنبون مؤاكله الحيض و مشاربتهم و مساكنتهم كفعل اليهود و المجوس فلما نزلت الآية الكريمة عمل المسلمون بظاهر الاعتزال لهم و عديم القرب منهم فأخرجوهن من بيوتهم فَقَالَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْبَرْدُ شَدِيدٌ وَ الثِّيَابُ قَلِيلَةٌ فَإِنْ أَتَرْتَاهُنَّ بِالثِّيَابِ هَلَكَ سَائِرُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَ إِنْ اسْتَأْثَرْنَا بِهَا هَلَكَ الْحَيْضُ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ أَنْ تَعْتَزِلُوا مُجَامَعَتَهُنَّ إِذَا حَضْنَ وَ لَمْ يَأْمُرْكُم بِإِحْرَاجِهِنَّ مِنَ الْبُيُوتِ كَفَعْلِ الْأَعَاجِمِ.

و أكثر علمائنا قائلون بذلك و يخصون الوطء المحرم بالوطء في موضع الدم أعنى القبل لا غير و يجوزون الاستمتاع بما عداه و وافقهم أحمد بن حنبل و قال السيد المرتضى رضي الله عنه يحرم على زوجها الاستمتاع بما بين سرتها و ركبته و وافقه بقيه أصحاب المذاهب الأربعة.

و استدل العلامة طاب ثراه على ذلك في المنتهى بما حاصله أن المحيض في قوله تعالى قَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ إما أن يراد به المعنى المصدري أو زمان الحيض أو مكانه و على الأول يحتاج إلى الإضمار إذ لا معنى لكون المعنى المصدري ظرفاً للاعتزال فلا بد من إضمار زمانه أو مكانه لكن الإضمار خلاف الأصل و على تقديره إضمار المكان أولى إذ إضمار الزمان يقتضى بظاهرة

ص: 78

1- 1. لكنك عرفت في ج 80 ص 88 أن دم الحيض نجس لا يعفى عنه في الصلاة لكونه دماً مسفوحاً، و عرفت أنفاً أن المراد بالتطهر في آي القرآن هو الاغتسال و إذا كان التطهر للصلاة واجبه في مورد الجنابة بعنوان الشرط لقوله تعالى: «وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» أفاد أن خلاف التطهر أيما كان مانع عن الدخول في الصلاة، و إذا كانت الحائض غير متطهر بحكم الآية لزمها القعود عن الصلاة حتى يطهر و يطهر بالاغتسال، و مثلها المستحاضة و النفساء بحكم السنة.

وجوب اعتزال النساء مده الحيض بالكلية و هو خلاف الإجماع و بهذا يظهر ضعف الحمل على الثانى فتعين الثالث و هو المطلوب انتهى ملخص كلامه و للبحث فيه مجال (1).

ثم الاعتزال المأمور به فى الآيه الكريمه هل هو مغيا بانقطاع الحيض أو الغسل اختلف الأمه فى ذلك أما علماؤنا قدس الله أرواحهم فأكثرهم على الأول و قالوا بكراهه الوطء قبل الغسل فإن غلبته الشهوه أمرها بغسل فرجها استحبابا ثم يطؤها و ذهب الصدوق رحمه الله إلى الثانى فإنه قال بتحريم وطئها قبل الغسل إلا بشرطين أما الأول أن يكون الرجل شبقا و الثانى أن تغسل فرجها و يؤيده قول بعض المفسرين فى قوله تعالى فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَإِذَا غَسَلْنَ فَرْجَهُنَّ وَ ذَهَبَ الطَّبْرَسِي قدس سره إلى أن حل وطئها مشروط بأن تتوضأ أو تغتسل فرجها و أما أصحاب المذاهب الأربعة سوى أبى حنيفه فعلى تحريم الوطء قبل الغسل و أما هو فذهب إلى حل وطئها قبل الغسل إن انقطع الدم لأكثر الحيض و تحريمه إن انقطع لدون ذلك.

و احتج العلامة فى المختلف على ما عليه أكثر علمائنا بما تضمنته الآيه من تخصيص الأمر بالاعتزال بوقت الحيض أو موضع الحيض و إنما يكون موضعا له مع وجوده و التقدير عدمه فينتفى التحريم و بما تقتضيه قراءه التخفيف فى يَطْهَرْنَ و جوز أن يحمل الفعل فى قوله تعالى فَإِذَا تَطَهَّرْنَ على الفعل كما تقول تطعمت الطعام أى طعمته أو يكون المراد به غسل الفرج هذا ملخص كلامه.

و أورد على الاستدلال بالغايه بأن الطهاره اللغويه و إن حصلت بالخروج

ص: 79

1- 1. حيث ان قوله تعالى: « وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » عطف تفسيرى للاعتزال، لا أَنَّهُ حكم ثان، فان الاعتزال بالمعنى الذى ذكره إذا تحقق لم يتحقق الاقتراب حَتَّى ينهى عنه.

من الدم لكن حصول الطهارة الشرعية ممنوع إذ الحقيقة الشرعية و إن لم تثبت لكن لم يثبت نفيها أيضا و الاحتمال كاف فى مقام المنع.

سلمنا لكن لا ترجيح لقراءة التخفيف على قراءة التشديد و مقتضاها ثبوت التحريم قبل الاغتسال فيجب حمل الطهارة هاهنا على المعنى الشرعى جمعا بين القراءتين.

سلمنا أن الطهارة بمعناها اللغوى لكن وقع التعارض بين المفهوم و المنطوق فالترجيح للثانى مع أنه مؤيد بمفهوم الشرط فى قوله تعالى فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُتُوهُنَّ و هذا التأييد مبنى على أن الأمر الواقع بعد الحظر للجواز المطلق كما هو المشهور و أما إذا كان للرجحان فمفهومه انتفاء رجحان الإتيان عند عدم التطهر و هو كذلك عند القائلين بجوازه عند عدمه لكونه مكروها عندهم و كذلك الحال إذا كان الأمر للإباحة بمعنى تساوى الطرفين.

و احتج القائلون بالتحريم بقراءة التشديد و أورد عليه أنه لم يثبت أن التطهر حقيقة شرعية فى المعنى الشرعى فيجوز أن يكون المراد به انقطاع الدم أو زياده التنظيف الحاصل بسبب غسل الفرج سلمنا لكن الطهارة أعم من الوضوء.

و التحقيق أن دلالة الآية على شىء من التحريم و الجواز غير واضح فالأحسن العدول عنها إلى الروايات و مقتضاها نظرا إلى قضيه الجمع الجواز و الاحتياط طريق النجاه.

«1»- الْهَدَايَةُ: أَقَلُّ أَيَّامِ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَ أَكْثَرُهَا عَشْرَةُ أَيَّامٍ فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْحَيْضِ مَا لَمْ يَرَ الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ وَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ الصَّلَاةَ الَّتِي تَرَكَتْهَا فِي الْيَوْمِ أَوْ الْيَوْمَيْنِ فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَلْتَقْعُدْ عَنِ الصَّلَاةِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ تَغْتَسِلْ يَوْمَ حَادِي عَشْرَةٍ وَ تَحْتَشِي فَإِنْ لَمْ يَتَقَبَّ الدَّمُ الْكَرْسُفَ صَلَّتْ صَلَوَاتِهَا كُلَّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ وَ إِنْ تَقَبَّ الدَّمُ الْكَرْسُفَ وَ لَمْ يَسِلْ صَلَّتْ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ صَلَاةَ الْعَدَاةِ يَغْسِلُ وَ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ

يُؤْصُوهُ وَ إِنْ غَلَبَ الدَّمُ الْكَرْسُفَ وَ سَالَ صَلَّتْ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ صَلَاةَ الْعَدَاهِ
يُغْسِلُ وَ الظُّهْرَ وَ الْعَصْرَ يَغْسِلُ تُؤَخَّرُ الظُّهْرُ قَلِيلًا وَ تُعَجَّلُ الْعَصْرُ وَ يُصَلِّي
الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ يَغْسِلُ وَاحِدٍ تُؤَخَّرُ الْمَغْرِبُ قَلِيلًا وَ تُعَجَّلُ الْعِشَاءُ
الْآخِرَةَ إِلَى أَيَّامٍ حَيْضُهَا فَإِذَا دَخَلَتْ فِي أَيَّامٍ حَيْضُهَا تَرَكْتَ الصَّلَاةَ وَ مَنْ
اغْتَسَلَتْ عَلَى ذَلِكَ حَلَّ لِرَوْحِهَا أَنْ يَأْتِيَهَا (1) وَ إِذَا أَرَادَتْ الْحَائِضُ الْغُسْلَ مِنْ
الْحَيْضِ فَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَبَوِيَّ وَ الْإِسْتِبْرَاءُ أَنْ تُدْخَلَ قُطْنَةً فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ دَمٌ
خَرَجَ وَ لَوْ كَانَ مِثْلَ رَأْسِ الذُّبَابِ فَإِنْ خَرَجَ لَمْ تَغْتَسِلْ وَ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ
اغْتَسَلَتْ.

وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا خَاضَتْ أَنْ تَتَوَضَّأَ عِنْدَ كُلِّ
صَلَاةٍ وَ تَجْلِسَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَ تَذْكُرَ اللَّهَ مِقْدَارَ صَلَاتِهَا كُلِّ يَوْمٍ وَ الْصُّغْرُ
فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضٌ وَ فِي أَيَّامِ الطَّهْرِ طَهْرٌ وَ دَمُ الْعُذْرَةِ لَا يَجُوزُ الشُّفْرَيْنِ
وَ دَمُ الْحَيْضِ حَارٌّ يَخْرُجُ بِحَرَارِهِ شَدِيدَةٍ وَ دَمُ الْمُسْتَحَاضَةِ بَارِدٌ يَسِيلُ مِنْهَا وَ
هِيَ لَا تَعْلَمُ.

وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ الْخَثْعَمِيَّةَ تَفِسَتْ بِمُحَمَّدٍ
بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ تَقْعُدَ
ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَيُّمَا امْرَأَةٍ طَهَّرَتْ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلَ وَ لَتُصَلَّ.

وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ مَاتَتْ فِي
نِفَاسِهَا لَمْ يُنْشَرْ لَهَا دِيَوَانُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ (2).

«2»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى
عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ بَنَاتِ
الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَا يَطْمِئْنَ إِلَّا الطَّمْتُ عُقُوبَةُ وَ أَوَّلُ مَنْ طَمِئَتْ
سَارَةُ (3).

بيان: لعل المعنى أول من طمئت من بنات الأنبياء في كل شهر للخبر الآتي

ص: 81

1- 1. الهدايه ص 21.

2- 2. المصدر ص 22.

3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 274.

و لخبر حيض حواء.

«3»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّعْدِ أَبَا دِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخُدَّازِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْخَدَّاءِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْحَيْضُ مِنَ النِّسَاءِ تَجَاسَهُ رَمَاهُنَّ اللَّهُ بِهَا قَالَ وَ قَدْ كُنَّ النِّسَاءُ فِي زَمَنِ نُوحٍ إِنَّمَا تَحِيضُ الْمَرْأَةُ فِي كُلِّ سَنَةٍ حَيْضَةً حَتَّى حَرَجْنَ نِسْوَهُ مِنْ حِجَابِهِنَّ وَ هُنَّ سَبْعُمِائَةٍ امْرَأَةٍ فَأَنْطَلَقْنَ فَلَيْسْنَ الْمُعْصَفَرَاتِ مِنَ الثِّيَابِ وَ تَجَلِّينَ وَ تَعْطُرْنَ ثُمَّ حَرَجْنَ فَتَقَرَّرْنَ فِي الْبِلَادِ فَجَلَسْنَ مَعَ الرِّجَالِ وَ شَهِدْنَ الْأَعْيَادَ مَعَهُمْ وَ جَلَسْنَ فِي صُفُوفِهِمْ فَرَمَاهُنَّ اللَّهُ بِالْحَيْضِ عِنْدَ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَهْرٍ (1)

أُولَئِكَ النِّسْوَةُ بِأَعْيَانِهِنَّ فَسَالَتْ دِمَاؤُهُنَّ فَحَرَجْنَ مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ وَ كُنَّ يَحِضْنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةً قَالَ فَأَشْعَلَهُنَّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى بِالْحَيْضِ وَ كَسَرَ شَهْوَتَهُنَّ قَالَ وَ كَانَ غَيْرُهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ اللَّوَاتِي لَمْ يَفْعَلْنَ مِثْلَ فِعْلِهِنَّ يَحِضْنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ حَيْضَةً قَالَ فَتَزَوَّجَ بَنُو اللَّاتِي يَحِضْنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةً بَنَاتِ اللَّاتِي يَحِضْنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ حَيْضَةً قَالَ فَامْتَزَجَ الْقَوْمُ فَحِضْنَ بَنَاتُ هَؤُلَاءِ (2) فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةً وَ قَالَ وَ كَثُرَ أَوْلَادُ اللَّاتِي يَحِضْنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةً- لِاسْتِقَامَةِ الْحَيْضِ وَ قَلَّ أَوْلَادُ اللَّاتِي لَا يَحِضْنَ فِي السَّنَةِ إِلَّا حَيْضَةً لِفَسَادِ الدَّمِ قَالَ فَكَثُرَ نَسْلُ هَؤُلَاءِ وَ قَلَّ نَسْلُ أُولَئِكَ (3).

توضيح: قوله عليه السلام و كسر شهوتهن يظهر منه أن اشتداد شهوتهن كان بسبب احتباس الحيض و يحتمل أن يكون الكسر للاشتغال بالحيض قوله فامتزج القوم أي تزوج أولاد كل منهن بنات الصنف الآخر فحضن بنات هؤلاء أي بنات أولاد اللاتي يحضن في كل سنة حيضه بعد تزوجهم ببنات

ص: 82

-
- 1- 1. في الفقيه يعنى أولئك.
 - 2- 2. في الفقيه بنات هؤلاء و هؤلاء.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 274 و 275.

اللاتى يحضن فى كل شهر حيضه و فى الفقيه (1) بنات هؤلاء و هؤلاء أى البنات الحاصلة من امتزاج أولاد اللاتى يحضن فى كل سنه حيضه و بنات اللاتى يحضن فى كل شهر حيضه و الحاصل أن الغرض بيان سبب كثره من ترى فى الشهر مره بالنسبه إلى من ترى فى السنه مره بأنه لما كان تزوج أولاد السنه بنات الشهر سببا لحصول بنات الشهر و العكس سببا لتولد بنات السنه و كان أولاد بنات الشهر لاستقامه حيضهن أكثر فلذا صرن أكثر و يحتمل أن يكون الغرض بيان الحكمه لهذا الابتلاء و المعنى أن حدوث تلك العله فيهن صار سببا لكثره النسل إذ سبب الامتزاج كثر هذا القسم فى الناس و أولاد من تحيض فى الشهر أكثر فبذلك كثر النسل فى الناس.

فقوله فحضن بنات هؤلاء أى الممتزجين مطلقا سواء كان آبائهم من هذا القسم أو أمهاتهم قوله لاستقامه الحيض أى للاستقامه الحاصله فى المزاج بسبب كثره إدراج الحيض فيكون من إضافه المسبب إلى السبب أو لاستقامه نفس الحيض فإنه ماده و غذاء

للولد فإذا استقام و صفا لكثره الإدراج جاء الولد تاما صحيحا و كثر الولاد بخلاف ما لو كان الإدراج قليلا فإنه يوجب فساد الدم و المزاج و يقل الولد.

«4»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِّ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ مُقَرِّنٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلَ سَلْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رِزْقِ الْوَلَدِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى حَبَسَ عَلَيْهَا الْحَيْضَةَ فَجَعَلَهَا رِزْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ (2).

وَ مِنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلَوِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَصْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَائِضِ هَلْ تَحْتَضِبُ قَالَ:

ص: 83

لَا لِأَنَّهُ يُخَافُ عَلَيْهَا الشَّيْطَانُ (1).

بيان: المشهور كراهه الخضاب عليها كالجنب و قد مر في باب الجنابه.

«5»- الْعِلَلُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ عَمِّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ قَالَ لِأَنَّ الصَّوْمَ إِنَّمَا هُوَ فِي السَّنَةِ شَهْرٌ وَ الصَّلَاةُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ فَأَوْجَبَ اللَّهُ قِصَاءَ الصَّوْمِ وَ لَمْ يُوجِبْ عَلَيْهَا قِصَاءَ الصَّلَاةِ لِذَلِكَ (2).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ الْمَغِيرَةَ يَرْغُمُ أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّلَاةَ كَمَا تَقْضِي الصَّوْمَ فَقَالَ مَا لَهُ لَا وَفَقَهُ اللَّهُ إِنَّ امْرَأَةَ عِمْرَانَ قَالَتْ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا وَ الْمُحَرَّرُ لِلْمَسْجِدِ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ أَبَدًا فَلَمَّا وَضَعْتُ مَرْيَمَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى - ... وَ لَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى (3) فَلَمَّا وَضَعْتُهَا أَدْخَلْتُهَا الْمَسْجِدَ فَلَمَّا بَلَغَتْ مَبْلَغَ النِّسَاءِ أَخْرَجْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ (4) أَنِّي كَانَتْ تَجِدُ أَيَّامًا تَقْضِيهَا وَ هِيَ عَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ الدَّهْرَ فِي الْمَسْجِدِ (5).

ص: 84

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 275.

2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 277.

3- 3. آل عمران: 35.

4- 4. رواها في الكافي ج 3 ص 105، و فيه « فلما وضعتها أدخلتها المسجد فساهمت عليها الأنبياء فأصابت القرعة زكريا و كفلها زكريا، فلم تخرج من المسجد حتى بلغت فلما بلغت ما تبلغ النساء خرجت، فهل كانت تقدر على أن تقضى تلك الأيام التي خرجت و هي عليها أن تكون الدهر في المسجد.

5- 5. علل الشرائع ج 2 ص 266.

بيان: المغيرة هو ابن سعيد و قد روى الكشى روايات كثيرة داله على لعنه
و أنه كان يضع الأخبار و يحتمل أن يكون للمحرر فى شرعهم عبادات
مخصوصه تستوعب جميع أوقاته (1)

فلو كان عليها قضاء الصلوات التى فاتتها لكان تكليفا بما لا يطاق و الظاهر
أنه باعتبار أصل الكون فى المسجد فإنه عباده و لعله عليه السلام إنما ألزم
هذا على المخالفين موافقا لما كانوا يعتقدونه من أمثال تلك الاستحسانات
و قيل يحتمل أنه كان فى تلك الشريعة يجب على الحائض قضاء ما فاتها
من الصلاة فى محل الفوات فكان يلزمها مع وجوب القضاء أن تبقى بعد
الطهر خارجه من المسجد بقدر القضاء و قد كان عليها أن تكون الدهر فى

ص: 85

1- 1. و الذى يظهر من آيات القصة بمعاونه الاخبار الواردة فى ذلك، أن
المحرر هو الذى كان وقفا على عباده الله عز و جل، و لما كانت عباداتهم و
صلواتهم لا تصح الا فى البيوت المبنية لذلك كالبيعه أو البيت المقدس، كانوا
يبنون للمحرر بن غرفا يسكنون فيها، و كان على محرريهم أن ينفقوا
بالكسوه و الطعام و على المحررين أن يقوموا بعباده الله لا يخرجون منها،
الا لضروره و هذا التحرير بمعنى تعهد الانفاق على المحرر كان عباده
عندهم، و لذلك قالت: «فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ». و أمّا النساء
فلاجل طمئنتهم و عدم طهارتهم فى كل شهر خمسه أو سبعة أيام مثلا لا
يمكنهن القيام بالعباده، و لذلك لم يكونوا ليحرروا النساء، فلما وضعت امرأه
عمران ما فى بطنها أنثى تضرعت إلى الله عز و جل من خيبه المعاهده و
نقضها، و تحسرت من أن الله عز و جل لم يقبل تعهده للتحرير، فجعل ما
فى بطنها انثى لا تليق لذلك. و أمّا وجه استدلاله عليه السلام بذلك ردا على
المغيرة بن سعيد فهو أنه لو كانت النساء فى حكم الله تقضى الصلاة كما
تقضى الصوم لما كانت معاهده تحرير مريم عليها السلام منقوضه باطله
فانها كانت تخرج من البيعه و تترك العباده لضروره الطمث، ثم بعد التطهر
و التطهير ترجع الى غرفتها و تقضى ما كانت عليها من الصلوات و الصيام
أداء لعباده ربّه و تماما لصفقه المعاهده للتحرير، بما أنفق المحررون فى
تلك الأيام عليها اجراءاتهم من النفقه و الكسوه و السكنى فى بيت معده
لذلك.

المسجد و لا يخفى بعده.

ثم إنه يدل الخبر على أن مريم عليها السلام كانت تحيض و ربما ينافيه بعض الأخبار و يحتمل أن يكون هذا أيضا إلزاما عليهم و قد مر ذكر أحوالها عليها السلام في المجلد الخامس.

«6»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ عُدَّافِرِ الصَّيْرِفِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَرَى هَؤُلَاءِ الْمُشَيَّوْهِينَ فِي خَلْقِهِمْ قَالَ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ هُمُ الَّذِينَ يَأْتِي آبَاؤُهُمْ نِسَاءَهُمْ فِي الطَّمْثِ (1).

وَ مِنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حُمَلَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لَأَيِّ عَلَيْهِ أَغُطِّيَتِ النِّسَاءُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَ لَمْ تُعْطَ أَقْلٌ مِنْهَا وَ لَا أَكْثَرَ قَالَ لِأَنَّ الْحَيْضَ أَقْلُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَ أَوْسَطُهُ خَمْسَةُ أَيَّامٍ وَ أَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ فَأَعْطِيَتْ أَقْلَ الْحَيْضِ وَ أَوْسَطَهُ وَ أَكْثَرَهُ (2).

توضيح: اختلف الأصحاب في أكثر أيام النفاس فقال الشيخ في النهاية لا يجوز لها ترك الصلاة و لا الصوم إلا في الأيام التي كانت تعتاد فيها الحيض ثم قال بعد ذلك و لا يكون حكم نفاسها أكثر من عشرة أيام و نحوه قال في الجمل و المبسوط و قال المرتضى أكثرها ثمانية عشر يوما و هو مختار ابن الجنيد و الصدوق و سيأتي مختار ابن أبي عقيل و ذهب أكثر المتأخرين إلى أن ذات العادة في الحيض تعمل بعادتها تنفس إلى العشرة و اختار في المختلف أن ذات العادة ترجع إليها و المبتدئه تصبر ثمانية عشر يوما و القول بالتخير وجه جمع بين الأخبار و ربما تحمل أخبار الثمانية عشر على النسخ أو على التقيه.

«7»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَخِي عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَرَى الصُّفْرَةَ أَيَّامَ طَمْثِهَا كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ:

ص: 86

تَتْرِكُ لِذَلِكَ الصَّلَاةَ بَعْدَ أَيَّامِهَا الَّتِي كَانَتْ تَقْعُدُ فِي طَمَئِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّي فَإِنْ رَأَتْ صُفْرَةً بَعْدَ غُسْلِهَا فَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا يُجْزِيهَا الْوُضُوءُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ تُصَلِّي (1).

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ فِي غَيْرِ أَيَّامِ طَمَئِهَا فَتَرَاهُ الْيَوْمَ وَ الْيَوْمَيْنِ وَ السَّاعَةِ وَ السَّاعَتَيْنِ وَ يَذْهَبُ مِثْلُ ذَلِكَ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ تَتْرِكُ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَتْ تِلْكَ حَالَهَا مَا دَامَ الدَّمُ وَ تَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ الدَّمُ عَنْهَا قُلْتُ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ مَا دَامَتْ تَرَى الصُّفْرَةَ فَلْتَتَوَضَّأْ مِنَ الصُّفْرَةِ وَ تُصَلِّي وَ لَا غُسْلَ عَلَيْهَا مِنْ صُفْرَةٍ تَرَاهَا إِلَّا فِي أَيَّامِ طَمَئِهَا فَإِنْ رَأَتْ صُفْرَةً فِي أَيَّامِ طَمَئِهَا تَرَكْتَ الصَّلَاةَ كَتَرَكِهَا لِلدَّمِ (2).

بيان: يدل على أن الصفره في أيام الحيض حيض و أجزاء الوضوء في الصفره لأن الغالب فيها القله و أما قوله تترك الصلاة فيه إشكال لعدم تحقق أقل الحيض و يمكن حمله على أنه ابتداء تترك الصلاة لاحتمال الحيض لا سيما إذا كان بصفه الحيض كما يظهر من آخر الخبر ثم إذا رأت الدم قبل العشره و كملت الثلاثه فهي حيض بناء على عدم اشتراط التوالى و إلا تقضى ما تركتها من العباده أو أن هذا حكم المبتدئه إلى أن تستقر عاداتها أو يتبين دوام دمها فتعمل بالروايات أو بغيرها و يؤيده ما رواه

الشَّيْخُ فِي الْمُوثِقِ (3)

عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَرْأَةُ تَرَى الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةً قَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ قُلْتُ فَإِنَّهَا تَرَى الطُّهْرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةً قَالَ تُصَلِّي قُلْتُ فَإِنَّهَا تَرَى الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةً قَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ تَصْنَعُ مَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ شَهْرٍ فَإِنْ انْقَطَعَ عَنْهَا وَ إِلَّا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَخَاصَةِ.

و روى بسند آخر موثق (4) عن يونس بن يعقوب عن أبي بصير: مثله و عمل بهما الصدوق في الفقيه (5) و قال الشيخ في النهايه فإن كانت المرأه لها عادته إلا أنه اختلط عليها العاده

ص: 87

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 133 ط نجف.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 134.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 108 ط حجر، و هكذا الاستبصار ج 1 ص 65.

- 4-4. التهذيب ج 1 ص 108 ط حجر، و هكذا الاستبصار ج 1 ص 65.
- 5-5. الفقيه ج 1 ص 50.

و اضطربت و تغيرت عن أوقاتها و أزمانها فكلما رأت الدم تركت الصلاة و الصوم و كلما رأت الطهر صلت و صامت إلى أن ترجع إلى حال الصحة و قد روى أنها تفعل ذلك ما بينها و بين شهر ثم تفعل ما تفعله المستحاضه.

و قال فى الإستبصار و الوجه فى هذين الخبرين أن نحملهما على امرأه اختلطت عاداتها فى الحيض و تغيرت أوقاتها و كذلك أيام أقرائها و اشتبه عليها صفه الدم و لا يتميز لها دم الحيض من غيره فإنه إذا كان كذلك ففرضها إذا رأت الدم أن تترك الصلاة و إذا رأت الطهر صلت إلى أن تعرف عاداتها.

و يحتمل أن يكون هذا حكم امرأه مستحاضه اختلطت عليها أيام الحيض و تغيرت و استمرت بها الدم و تشبه صفه الدم فترى ما يشبه دم الحيض ثلاثة أيام أو أربعة أيام و ترى ما يشبه دم الاستحاضه مثل ذلك و لم يتحصل لها العلم بواحد منها فإن فرضها أن تترك الصلاة كلما رأت ما يشبه دم الحيض و تصلى كلما رأت ما يشبه دم الاستحاضه إلى شهر و تعمل بعد ذلك ما عمله المستحاضه و يكون قوله رأت الطهر ثلاثه أيام أو أربعة أيام عباره عما يشبه دم الاستحاضه لأن الاستحاضه بحكم الطهر و لأجل ذلك قال فى الخبر ثم تعمل ما عمله المستحاضه و ذلك لا يكون إلا مع استمرار الدم انتهى.

«8»- قُزْبُ الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ إِذَا مَضَى وَقْتُ طَهْرِهَا الَّذِي كَانَتْ تَطْهَرُ فِيهِ فَلْتَوَخَّرِ الطَّهْرَ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلْ ثُمَّ تُصَلِّ الطَّهْرَ وَ الْعَصْرَ فَإِنْ كَانَ الْمَغْرِبُ فَلْتَوَخَّرْهَا إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا ثُمَّ تُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ فَإِذَا كَانَتْ صَلَاةُ الْفَجْرِ فَلْتَغْتَسِلْ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ثُمَّ تُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَدَاةِ ثُمَّ تُصَلِّ الْعَدَاةَ فَقُلْتُ يُوَاقِعُهَا الرَّجُلُ قَالَ إِذَا طَالَ ذَلِكَ بِهَا فَلْتَغْتَسِلْ وَ لْتَتَوَضَّأْ ثُمَّ يُوَاقِعُهَا إِنْ أَرَادَ (1).

بيان: حمل على الكثيره أو على غير القليله و يدل على اشتراط حل الوطء بالغسل و الوضوء كما ذهب إليه جماعه و ذهب جماعه إلى اشتراط جميع الأعمال

ص: 88

و جماعه إلى اشتراط الغسل فقط و قيل لا يشترط شىء من ذلك فيه و الأحوط رعايه الجميع.

«9»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ رُشَيْدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَشِيَمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ لَنَا قِتَاءً وَ قَدْ اِرْتَفَعَ حَيْضُهَا فَقَالَ لِي اخْضُبْ رَأْسَهَا بِالْحِنَاءِ فَإِنَّهُ سَيَعُودُ حَيْضُهَا إِلَى مَا كَانَ قَالَ فَقَعَلْتُ فَقَادَ الْحَيْضُ إِلَى مَا كَانَ (1).

و مِنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَخْضُبِ الْحَائِضُ (2).

و مِنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْقَصْبِيِّ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْتُ الْمَرْأَةُ تَرَى الظُّهْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَ فَقَالَ إِذَا رَأَتْ الظُّهْرَ بَعْدَ مَا يَمُضِي مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ فَلَا تُصَلِّ إِلَّا الْعَصْرَ لِأَنَّ وَقْتَ الظُّهْرِ دَخَلَ عَلَيْهَا وَ هِيَ فِي الدَّمِّ وَ خَرَجَ عَنْهَا الْوَقْتُ وَ هِيَ فِي الدَّمِّ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا أَنْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَ مَا طَرَحَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَ هِيَ فِي الدَّمِّ أَكْثَرُ (3).

بيان: يدل على أن بناء القضاء على وقت الفضيله و اختاره الشيخ و جماعه و حملوا الأخبار الداله على وجوب قضاء الصلاتين مع بقاء مده يمكنها أدائها على الاستحباب و الأكثر عملوا بالأخبار الأخيره و الأول لا يخلو من قوه و كذا الخلاف فيما إذا رأت الدم فى أول الوقت بعد مضى مقدار الصلاتين.

«10»- الْخِصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْهَيْثَمِ وَ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّنَائِيِّ وَ الْحُسَيْنِ الْمُكْتَبِيِّ وَ عَبْدِ اللَّهِ الصَّائِغِ وَ عَلِيِّ الْوَرَّاقِ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ بُهْلُولٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْأَغْسَالُ مِنْهَا غُسْلُ الْجَنَابَةِ

ص: 89

1- 1. قرب الإسناد ص 167 ط نجف.

2- 2. قرب الإسناد ص 168.

3- 3. قرب الإسناد ص 176 طبع نجف.

وَالْحَيْضَ وَ قَالَ أَكْثَرُ أَيَّامِ الْحَيْضِ عَشْرُهُ أَيَّامٌ وَأَقَلُّهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَ الْمُسْتَحَاصَةُ تَغْتَسِلُ وَ تَحْتَشِي وَ تُصَلِّي وَ الْحَائِضُ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ وَ لَا تَقْضِيهَا وَ تَتْرُكُ الصَّوْمَ وَ تَقْضِيهِ وَ النَّفْسَاءُ لَا تَقْعُدُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَطْهَرَ قَبْلَ ذَلِكَ وَ إِنْ لَمْ تَطْهَرْ بَعْدَ الْعِشْرِينَ اغْتَسَلَتْ وَ اخْتَشَتْ وَ عَمِلَتْ عَمَلَ الْمُسْتَحَاصَةِ (1).

وَ مِنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ السُّكْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْبَصْرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ وَ لَا الْجُنُبِ الْحُضُورُ عِنْدَ تَلْقِيَنِ الْمَيِّتِ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَادَى بِهِمَا وَ لَا يَجُوزُ لَهُمَا إِدْخَالُ الْمَيِّتِ قَبْرَهُ وَ لَا تَخْصِبُ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا فِي حَيْضِهَا فَإِنَّهُ يُخَافُ عَلَيْهَا الشَّيْطَانُ الْخَبَرَ (2).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْفَرَسِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ كَرِهَ لَكُمْ أَيْتُهَا الْأُمَّةُ أَرْبَعًا وَ عِشْرِينَ خَضَلَةً وَ تَهَاكُمُ عَنْهَا وَ سَاقَ الْحَدِيثِ إِلَى أَنْ قَالَ وَ كَرِهَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَغْشَى امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حَائِضٌ فَإِنْ غَشِيَهَا فَخَرَجَ الْوَلَدُ مَجْدُومًا أَوْ أَبْرَصَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ (3).

المحاسن، عن إبراهيم بن الحسن الفارسي عن سليمان بن جعفر البصري عن أبي عبد الله عليه السلام. مثله (4).

«11»- الْعُيُونُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَرَّاقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْحَسَنِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

ص: 90

1- 1. الخصال ج 2 ص 152.

2- 2. الخصال ج 2 ص 142.

3- 3. الخصال ج 2 ص 102 و مثله بتمامه في الأمالي ص 181.

4- 4. المحاسن ص 321.

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَيْلَةٌ أُسْرِى بِي إِلَى السَّمَاءِ رَأَيْتُ نِسَاءً أُمَّتِي فِي عَذَابٍ شَدِيدٍ وَسَاقَ الْحَدِيثُ إِلَى أَنْ قَالَ وَرَأَيْتُ امْرَأَةً قَدْ شُدَّ رِجْلَاهَا إِلَى يَدَيْهَا وَ قَدْ سُلِّطَ عَلَيْهَا الْحَيَّاتُ وَ الْعَقَارِبُ لِأَنَّهَا كَانَتْ قَذِرَةً الْوُضُوءِ قَذِرَةَ الثِّيَابِ وَ كَانَتْ لَا تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ الْحَيْضِ وَ لَا تَتَنَطَّفُ وَ كَانَتْ تَسْتَهِينُ بِالصَّلَاةِ (1).

و مِنْهُ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ قَالَ: كَتَبَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلِمَأْمُونِ مِنْ مَحْضِ الْإِسْلَامِ وَ شَرَائِعِ الدِّينِ أَنْ يُغْسِلَ الْجَنَابَةَ قَرِيبَةً وَ يُغْسِلَ الْحَيْضَ مِثْلَهُ وَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ أَقْلَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ الْمُسْتَحَاضَةُ تَحْتَشِي وَ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّي وَ الْحَائِضُ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ وَ لَا تَقْضِي وَ تَتْرُكُ الصَّوْمَ وَ تَقْضِي وَ النِّفْسَاءُ لَا تَقْعُدُ عَنِ الصَّلَاةِ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنْ طَهَّرَتْ قَبْلَ ذَلِكَ صَلَّتْ وَ إِنْ لَمْ يَطْهَرْ حَتَّى تَجَاوِزَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا اغْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ وَ عَمِلَتْ مَا تَعْمَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ (2).

«12»- فَفُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اعْلَمْ أَنَّ أَقْلَ مَا يَكُونُ أَيَّامَ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ فَعَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَجْلِسَ عَنِ الصَّلَاةِ بِحَسَبِ عَادَتِهَا مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرِ لَا تَطْهَرُ فِي أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ وَ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ أَيَّامٍ وَ الصُّفْرَةَ قَبْلَ الْحَيْضِ.

حَيْضٌ وَ بَعْدَ أَيَّامِ الْحَيْضِ لَيْسَتْ مِنَ الْحَيْضِ فَإِذَا زَادَ عَلَيْهَا الدَّمُ عَلَى أَيَّامِهَا اغْتَسَلَتْ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَعَ الْفَجْرِ وَ اسْتَدْحَلَتْ الْكُرْسُفَ وَ بَشَدَتْ وَ صَلَّتْ ثُمَّ لَا تَزَالُ تُصَلِّي يَوْمَهَا مَا لَمْ تَطْهَرِ الدَّمُ فَوْقَ الْكُرْسُفِ وَ الْخِرْقَةِ فَإِذَا طَهَّرَتْ أَغَادَتِ الْغُسْلَ وَ هَذِهِ صِفَةُ مَا تَعْمَلُهُ الْمُسْتَحَاضَةُ بَعْدَ أَنْ تَجْلِسَ أَيَّامَ الْحَيْضِ عَلَى عَادَتِهَا وَ الْوَقْتُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ نِكَاحُ الْمُسْتَحَاضَةِ وَ قَدْ غُسِلَ وَ بَعْدَ أَنْ تَغْتَسِلَ وَ تُنَظَّفَ لِأَنَّ غُسْلَهَا يَقُومُ مَقَامَ الطَّهْرِ لِلْحَائِضِ وَ النِّفْسَاءِ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَكْثَرَ مِنْ أَيَّامِ حَيْضِهِ وَ هِيَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَ تَسْتَطْهَرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ تَغْتَسِلُ فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ عَمِلَتْ كَمَا تَعْمَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ وَ قَدْ رُوِيَ ثَمَانِيَةَ

ص: 91

-
- 1- 1. عيون الأخبار ج 2 ص 11.
2- 2. عيون الأخبار ج 2 ص 123 و 124.

عَشْرَ يَوْمًا وَ رُوي ثَلَاثَةً وَ عَشْرِينَ يَوْمًا وَ بَأَى هَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَخَذَ مِنْ جِهَةِ
التَّسْلِيمِ جَارَ وَ الْحَامِلُ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي الْحَمْلِ كَمَا كَانَتْ تَرَاهُ تَرَكَتِ الصَّلَاةَ
أَيَّامَ الدَّمِ فَإِنْ رَأَتْ صُفْرَةً لَمْ تَدَعْ الصَّلَاةَ وَ قَدْ رُوي أَنَّهَا تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُهُ
الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا صَحَّ لَهَا الْحَمْلُ فَلَا تَدْعُ الصَّلَاةَ وَ الْعَمَلُ مِنْ خَوَاصِّ الْفُقَهَاءِ
عَلَى ذَلِكَ وَ أَعْلَمُ أَنَّ أَوَّلَ مَا تَحِيضُ الْمَرْأَةُ دَمُهَا كَثِيرٌ وَ لِذَلِكَ صَارَ حَدُّهَا
عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَإِذَا دَخَلَتْ فِي السَّنِّ تَقْصُرُ دَمُهَا حَتَّى يَكُونَ قُعُودُهَا تِسْعَةً أَوْ
ثَمَانِيَةً أَوْ سَبْعَةً وَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى أَدْنَى الْحَدِّ وَ هُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ثُمَّ
يَنْقَطِعُ الدَّمُ عَلَيْهَا فَتَكُونُ مِمَّنْ قَدْ يَتَسَبَّ مِنْ الْحَيْضِ وَ تَفْسِيرُ الْمُسْتَحَاضَةِ
أَنَّ دَمَهَا يَكُونُ رَقِيقًا تَغْلُوهُ صُفْرَةٌ وَ دَمَ الْحَيْضِ إِلَى السَّوَادِ وَ لَهُ رَقَّةٌ [حُرْقَةٌ]
فَإِذَا دَخَلَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ فِي حَدِّ حَيْضَتِهَا الثَّانِيَةِ تَرَكَتِ الصَّلَاةَ حَتَّى تَخْرُجَ الْأَيَّامُ
الَّتِي تَقْعُدُ فِي حَيْضِهَا فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهَا الدَّمُ اغْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ وَ رُبَّمَا عَجَّلَ
الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ وَ الْحَدُّ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ الْقُرْءُ وَ هُوَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ بَيْضٍ
فَإِنْ رَأَى الدَّمُ بَعْدَ اغْتِسَالِهَا مِنَ الْحَيْضِ قَبْلَ اسْتِكْمَالِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ بَيْضٍ فَهُوَ
مَا بَقِيَ مِنَ الْحَيْضَةِ الْأُولَى وَ إِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْعَشْرِ الْبَيْضِ فَهُوَ مَا تَعَجَّلَ
مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ فَإِذَا دَامَ دَمُ الْمُسْتَحَاضَةِ وَ مَضَى عَلَيْهَا مِثْلُ أَيَّامِ حَيْضِهَا
أَتَاهَا رَوْجُهَا مَتَى مَا شَاءَ بَعْدَ الْغُسْلِ أَوْ قَبْلَهُ وَ لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَائِضُ إِلَّا
أَنْ تَكُونَ مُجْتَازَةً وَ يَجِبُ عَلَيْهَا عِيْدٌ خُضُورٌ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَ ضَوْءَ الصَّلَاةِ وَ
تَجْلِسَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَ تَذْكُرَ اللَّهَ بِمِقْدَارِ صَلَاتِهَا كُلِّ يَوْمٍ وَ إِنْ رَأَتْ يَوْمًا أَوْ
يَوْمَيْنِ فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْحَيْضِ مَا لَمْ تَرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ وَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ
الصَّلَاةَ الَّتِي تَرَكَتْهَا فِي الْيَوْمِ وَ الْيَوْمَيْنِ (1) وَ إِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ
أَيَّامٍ فَلْتَقْعُدْ عَنِ الصَّلَاةِ عَشْرَةَ ثُمَّ تَغْتَسِلْ يَوْمَ حَادِي عَشَرَ وَ تَحْتَشِي وَ
تَغْتَسِلُ فَإِنْ لَمْ يَنْقُبِ الدَّمُ الْقُطْنَ صَلَّتْ صَلَوَاتِهَا كُلَّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ

ص: 92

وَ إِنْ تَقَبَّ الدَّمُ الْكُرْسُفَ وَ لَمْ يَسِيلْ صَلَّتْ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ الْعَدَاهُ يُغْسَلُ وَاجِدٌ
 وَ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ يُؤْصِيهِ وَ إِنْ تَقَبَّ الدَّمُ الْكُرْسُفَ وَ سَالَ صَلَّتْ صَلَاةَ اللَّيْلِ
 وَ الْعَدَاهُ يُغْسَلُ وَ الظُّهْرَ وَ الْعَصْرَ يُغْسَلُ وَ تُؤَخَّرُ الظُّهْرُ قَلِيلًا وَ تُعَجَّلُ الْعَصْرُ
 وَ تُصَلَّى الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ يُغْسَلُ وَاجِدٌ وَ تُؤَخَّرُ الْمَغْرِبَ قَلِيلًا وَ تُعَجَّلُ
 الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَإِذَا دَخَلَتْ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا تَرَكْتَ الصَّلَاةَ وَ مَتَى مَا اغْتَسَلْتَ
 عَلَى مَا وَصَفْتُ حَلَّ لِرُؤُوسِهَا أَنْ يَغْسَاهَا وَ إِذَا رَأَتْ الصُّفْرَةَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا
 فَهُوَ حَيْضٌ وَ إِنْ رَأَتْ بَعْدَهَا فَلَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ وَ إِذَا أَرَادَتْ

الْحَائِضُ بَعْدَ الْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ فَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَبْرِئَ وَ الْإِسْتِبْرَاءُ أَنْ تُدْخَلَ
 قُطْنَةً فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ دَمٌ خَرَجَ وَ لَوْ مِنْ رَأْسِ الدُّبَابِ فَإِنْ خَرَجَ لَمْ تَغْتَسِلْ وَ
 إِنْ لَمْ يَخْرُجْ اغْتَسَلْتَ وَ إِذَا أَرَادَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ تَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَأَصَابَهَا
 الْحَيْضُ فَلْتَتْرِكِ الْغُسْلَ حَتَّى تَطْهَرَ فَإِذَا طَهَرَتْ اغْتَسَلْتَ غُسْلًا وَاجِدًا لِلْجَنَابَةِ
 وَ الْحَيْضِ وَ إِذَا رَأَتْ الصُّفْرَةَ أَوْ شَيْئًا مِنَ الدَّمِ فَعَلَيْهَا أَنْ تُلْصِقَ بَطْنَهَا بِالْحَائِطِ
 وَ تَرْفَعَ رِجْلَهَا الْيُسْرَى كَمَا تَرَى الْكَلْبَ إِذَا بَالَ وَ تُدْخِلُ قُطْنَةً فَإِنْ خَرَجَ فِيهَا
 دَمٌ فَهِيَ حَائِضٌ وَ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَلَيْسَتْ بِحَائِضٍ وَ إِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهَا الْحَيْضُ وَ دَمٌ
 قَرَحَهُ قَرَبًا كَانَ فِي قَرَحِهَا قَرَحُهُ فَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَلْقِيَ عَلَى قَفَاهَا وَ تُدْخَلَ
 أَصَابِعُهَا فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ فَهُوَ مِنَ الْقَرَحِ وَ إِنْ خَرَجَ مِنَ
 الْجَانِبِ الْيُسْرِيِّ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ إِنْ أَقْبَضَتْ رُؤُوسَهَا وَ لَمْ يَرْقَأْ دَمُهَا وَ لَا تَذْهَبِ
 دَمُ الْحَيْضِ هُوَ أَمْ دَمُ الْعُذْرَةِ فَعَلَيْهَا أَنْ تُدْخَلَ قُطْنَةً فَإِنْ خَرَجَتْ الْقُطْنَةُ
 مُطَوَّقَةً بِالدَّمِ فَهُوَ مِنَ الْعُذْرَةِ وَ إِنْ خَرَجَتْ مُنْعَمِسَةً فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ اعْلَمْ
 أَنَّ دَمَ الْعُذْرَةِ لَا يَجُوزُ الشُّفْرَتَيْنِ وَ دَمُ الْحَيْضِ حَارٌّ يَخْرُجُ بِحَرَارِهِ شَدِيدَةٍ وَ دَمُ
 الْمُسْتَحَاضَةِ بَارِدٌ يَسِيلُ وَ هِيَ لَا تَعْلَمُ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ (1).

ص: 93

بيان: كون أقل الحيض ثلاثة و أكثره عشرة مما أجمع عليه الأصحاب و قوله و الصفرة قبل الحيض هو مضمون خبر رواه الشيخ (1) بسند فيه ضعف عن الصادق عليه السلام و كونه قبل الحيض حيضا حمل على ما إذا كان قريبا منه كما ورد فى خبر آخر بيومين (2).

و ذلك لأن العاده قد تتقدم و أما بعد الحيض فمحمول على ما إذا رأت العاده و تجاوز عنها فإنه فى حكم الاستحاضه بعد الاستظهار مع التجاوز عن العشره بل أيام الاستظهار أيضا إذ يظهر من بعض الأخبار اشتراط الاستظهار بالتميز.

ثم اعلم أن المشهور فى المستحاضه المتوسطه أنها تغتسل للصبح و تتوضأ لسائر الصلوات كما هو ظاهر هذا الخبر أولا و أخيرا و نقل عن ابن الجنيد و ابن أبى عقيل أنهما سويا بين هذا القسم و بين الكثيره فى وجوب ثلاثة أغسال و به جزم فى المعتبر و رجه فى المنتهى و إليه ذهب جماعه من محققى المتأخرين و هو أظهر فى أكثر الأخبار و يظهر من بعضها أنها بحكم القليله و ذهب ابن أبى عقيل إلى وجوب غسل واحد فى اليوم و الليله فى القليله كما يفهم من أول هذا الخبر أيضا.

ثم إن الظاهر من كلام الأكثر أن المتوسطه هى التى ثقب دمها الكرسف و لم يسئل منه إلى الخرقه و الكثيره هى التى تعدى دمها إلى الخرقه و إنما ذكروا تغيير الخرقه فى المتوسطه لوصول رطوبه الدم إليها بالمجاوره و كلام المفيد فى المقنعه يدل على وصول الدم إلى الخرقه فى المتوسطه و سيلانه عن الخرقه فى الكثيره و كذا ذكره المحقق الشيخ على فى بعض حواشيه كما يظهر من بعض الروايات و ما ذكر فى هذا الخبر أخيرا يدل على الأول و ما ذكر أولا يدل على الأخير و يدل على اشتراط الوطء بالغسل فقط.

ثم إن الأصحاب اختلفوا فى أنه هل يجتمع الحيض مع الحمل أم لا بل

ص: 94

1- 1. التهذيب ج 1 ص 44.
2- 2. التهذيب ج 1 ص 113.

ما تراه مع الحمل استحاضه فذهب الصدوق و السيد و العلامه و جماعه إلى الاجتماع مطلقا و قال الشيخ فى النهايه و كتابى الأخبار ما تجده فى أيام عاداتها يحكم بكونه حيضا و ما تراه بعد عاداتها بعشرين يوما فليس بحيض و استحسنه المحقق فى المعبر.

و نقل عن الشيخ فى الخلاف أنه قال إجماع الفرقه على أن الحامل المستبين حملها لا تحيض و إنما اختلفوا فى حيضها قبل أن يستبين حملها و نحوه قال فى المبسوط و قال ابن الجنيد و المفيد لا يجتمع حيض مع حمل و يظهر من هذا الخبر أن أخبار الاجتماع محموله على التقيه لكن أكثر العامه على عدم الاجتماع و القول بالتفصيل لا يخلو من قوه و لا خلاف فى أن أقل الطهر عشره أيام و يدل على أن القرء هو الطهر.

قوله أو قبله مناف لما مر و سيأتى و لعله كان لا قبله فصحف و إن أمكن حمل ما مر و سيأتى على الاستحباب أو على مستحاضه لم تدم الدم عليها و هذا عليها.

و عدم جواز لبث الحائض فى المساجد هو المشهور و المعتمد و ذهب سلال إلى الكراهه و كذا جواز الاجتياز هو المشهور بينهم مع عدم نجاسه فى الظاهر و أما معها فلا يجوز من لا يجوز إدخال النجاسه التى لا تتعدى إليه و الأظهر الجواز.

و أما وضوؤها و جلوسها فى مصلاتها مستقبله ذاكره فالمشهور استحبابه و ظاهر الخبر الوجوب كما نسب إلى الصدوق و قال المفيد تجلس ناحيه من مصلاتها.

و اختلف الأصحاب فى اشتراط التوالى فى الأيام الثلاثه التى هى أقل الحيض فذهب الأكثر إلى التوالى و قال الشيخ فى النهايه إن رأت يوما أو يومين ثم رأت قبل انقضاء العشره ما يتم به ثلاثه فهو حيض و إن لم تر حتى تمضى عشره فليس بحيض و اتفق الفريقان على اشتراط كون الثلاثه فى جملة العشره.

و اختلفوا فى معنى التوالى و ظاهر الأكثر الاكتفاء بحصول مسمى الدم فى

كل واحد من الأيام الثلاثة و إن لم يستوعبه و لعل ذلك ظاهر عموم الروايات و اعتبر مع ذلك بعض المتأخرين رؤيته فى أولى ليله من الشهر مثلا و فى آخر يوم من اليوم الثالث بحيث يكون عند غروبه موجودا و فى اليوم الوسط أى جزء كان منه و بعضهم اعتبر الاتصال فى الثلاثة بحيث متى وضعت الكرسف تلوث و ظاهر الأصحاب أن الليالى معتبره فى الثلاثة و به صرح ابن الجنيد و لعله يظهر من الأخبار أيضا.

ثم الظاهر من كلام بعض الأصحاب أنه على القول بعدم اشتراط التوالى لو رأت الأول و الخامس و العاشر فالثلاثة حيض لا غير و مقتضاه أن أيام النقاء طهر و هو مشكل لما مر من الإجماع على أقل الطهر و أيضا فقد صرح المحقق فى المعتبر و علامه فى المنتهى و غيرهما من الأصحاب بأنها لو رأت ثلاثة ثم رأت العاشر كانت الأيام الأربعة و ما بينها من أيام النقاء حيضا و الحكم فيهما واحد.

و قوله صلت صلاه الليل يدل على ما ذكره الأصحاب أن المتنفله تضم صلاه الليل إلى صلاه الغداه بل لا خلاف بينهم فيه و اعترف أكثر المتأخرين بعدم المستند فيه.

قوله عليه السلام و تعجل العصر لما كان الظاهر أن التعجيل و التأخير لإيقاع كل منهما فى وقت الفضيله مع الجمع فالمراد بالتعجيل عدم التأخير عن أول الوقت كما يكون غالبا لا إيقاعها قبل الوقت و إن كان يحتمله.

قوله و إذا أرادت الحائض بعد أى بعد انقطاع الدم و هذا الكلام أورده فى الفقيه (1) إلى قوله و هى لا تعلم و ذكر أنه كتبه والده فى رسالته إليه. قوله أو شيئا من الدم أى مما يحصل من الدم من الرطوبات و لم تعلم أنه دم و فى الفقيه (2) إذا رأت الصفرة و النتن و فى بعض النسخ الشىء و هو أظهر و

ص: 96

1- 1. راجع الفقيه ج 1 ص 50.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 54.

رواه الشيخ فى الموثق عن أبى عبد الله عليه السلام (1) و فيها و ترفع رجلها على حائط.

و أما كون الخروج من الجانب الأيسر علامه للحيض فاختلف فيه كلام الأصحاب فذهب الأكثر منهم الصدوق و الشيخ فى النهايه و المبسوط و ابن إدريس و العلامه إلى أن الخارج من الأيسر حيض كما هنا و المنقول عن ابن الجنيد أن الحيض يعتبر من الجانب الأيمن و كلام الشهيد فى كتبه مختلف و منشأ هذا الاختلاف اختلاف الروايه

فَقَدْ رَوَى الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ (2)

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى مَرْفُوعاً عَنْ أَبَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَّاهُ مِنَّا قَرْحَهُ فِي جَوْفِهَا وَ الدَّمُ سَائِلٌ - لَا تَذَرِي مِنْ دَمِ الْحَيْضِ أَوْ مِنْ دَمِ الْقَرْحِ فَقَالَ مُرَّهَا فَلْتَسْتَلِقِ عَلَى طَهْرِهَا وَ تَرْقُعْ رِجْلَيْهَا وَ تَسْتَدْخِلُ إصْبَعَهَا الْوُسْطَى فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ وَ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ فَهُوَ مِنَ الْقَرْحِ.

هكذا وجدنا فى النسخ المعتبره و نقله المحقق فى المعتبر عن التهذيب و روى الكلينى هذا الحديث بعينه (3)

إلى قوله فإن خرج من الجانب الأيمن فهو من الحيض و إن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة و به أفتى ابن الجنيد.

و فى نسخ التهذيب التى كانت عند ابن طاوس ره كما فى الكافى و لذا طرح بعض الأصحاب هذه الروايه و لم يعملوا بها لضعفها و اختلافها و مخالفتها للاعتبار لاحتمال كون القرحة فى كل من الجانبين و لا يخلو من قوه.

قوله و لم يرق دمها قال الجوهري رقى الدم يرقى سكن و الحكم المذكور مشهور بين الأصحاب و المحقق فى المعتبر قال لا ريب فى أنها إذا خرجت مطوقه كانت من العذره فإن خرجت مستنقعها فهو محتمل و لم يجزم بالحكم الثانى و لا وجه له إذ كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض و

ص: 97

- 2-2. التهذيب ج 1 ص 110 ط حجر.
- 3-3. الكافي ج 3 ص 94.

الكلام فى مثله كما هو الظاهر و وجه دلاله تطوق الدم على كونه دم عذره
أن الاقتضاى ليس إلا خرق الجلده الرقيقه المنتسجه على الرحم فإذا
خرقت خرج الدم من جوانبها بخلاف دم الحيض.

و قوله و دم العذره لعله علامه أخرى للفرق بينهما و الشفر بالضم حرف
الفرج ذكره الجوهري.

«13»- كِتَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، قَالَ سَمِعْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ يَقُولُ: فِي الْحَائِضِ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ ثُمَّ رَأَتْ صُفْرَةً فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَ
تَغْتَسِلُ ثُمَّ تُصَلِّي.

«14»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ الْكُوفِيِّ قَالَ: تَرَوُّجَ بَعْضِ
أَصْحَابِنَا جَارِيَةٍ مُعْصِرًا لَمْ تَطْمَئِنَّ قَلَمًا اقْتَضَاهَا سَالَ الدَّمُ فَمَكَتْ سَائِلًا لَا
يَنْقَطِعُ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ قَالَ قَارُوها الْقَوَائِلَ وَ مَنْ طَنَّ أَنَّهُ يُبْصِرُ ذَلِكَ مِنَ
النِّسَاءِ قَاخْتَلَفْنَ فَقَالَ بَعْضُهُنَّ هَذَا دَمُ الْحَيْضِ وَ قَالَ بَعْضُهُنَّ هُوَ دَمُ الْعُذْرَةِ
فَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ فَقَهَاءَهُمْ أَبَا حَنِيفَةَ وَ غَيْرَهُ مِنْ فَقَهَايَهُمْ فَقَالُوا هَذَا شَيْءٌ قَدْ
أَشْكَلَ عَلَيْنَا وَ الصَّلَاةُ قَرِيبَةٌ وَاجِبَةٌ فَلْتَتَوَضَّأْ وَ لْتُصَلِّ وَ لِيَمْسِكْ عَنْهَا رُؤُوسُهَا
حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ فَإِنْ كَانَ دَمُ الْحَيْضِ لَمْ تَضُرَّهَا الصَّلَاةُ وَ إِنْ كَانَ دَمُ الْعُذْرَةِ
كَانَتْ قَدْ أَذَتْ الْقَرِيبَةَ فَقَعَلَتِ الْجَارِيَةُ ذَلِكَ وَ حَجَّجْتُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ قَلَمًا
صَرِيًّا بِمَنَى بَعَثْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ لَنَا
مَسْأَلَةٌ قَدْ ضَعَفْنَا بِهَا دَرْعًا فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَأْدِنَ لِي قَاتِيكِ فَاسْأَلِكِ عَنْهَا فَبَعَثَتْ
إِلَيَّ إِذَا هَدَأَتِ الرَّجُلُ وَ انْقَطَعَ الطَّرِيقُ فَأَقْبِلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَالَ خَلْفٌ قَرَعْنِي
الَّيْلَ حَتَّى إِذَا رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ قَلَّ اخْتِلَافُهُمْ بِمَنَى تَوَجَّهْتُ إِلَى مِصْرَ بِهِ قَلَمًا
كُنْتُ قَرِيبًا إِذَا أَنَا بِأَسْوَدَ قَاعِدٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَقَالَ مَنْ الرَّجُلُ فَقُلْتُ رَجُلٌ مِنَ
الْحَاجِّ قَالَ مَا اسْمُكَ قُلْتُ خَلْفُ بْنُ حَمَّادٍ فَقَالَ ادْخُلْ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَقَدْ أَمَرَنِي
أَنْ أَفْعُدَ هَاهُنَا فَإِذَا أَتَيْتَ أَذِنْتُ لَكَ فَدَخَلْتُ

فَسَلَّمْتُ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَيَّ فِرَاشِهِ وَخَذَهُ مَا فِي الْفُسْطَاطِ
 غَيْرُهُ فَلَمَّا صِرْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ سَأَلَنِي عَنْ خَالِي فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ
 يَرُوجُ جَارِيَةً مُعْصِرًا لَمْ تَطْمَئِنَّ قَافِئَتُهَا فَعَلَبَ الدَّمُ سَيِّئًا تَخَوًّا مِنْ عَشْرَةِ
 أَيَّامٍ وَإِنَّ الْقَوَائِلَ اخْتَلَفْنَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُنَّ دَمُ الْحَيْضِ وَقَالَ بَعْضُهُنَّ
 دَمُ الْعُذْرَةِ فَمَا يَتَّبَعِي لَهَا أَنْ تَصْنَعَ قَالَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فَإِنْ كَانَ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ
 فَلْيُمْسِكِ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَرَى الطَّهَرَ وَ لِيُمْسِكِ عَنْهَا بَعْضُهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ
 الْعُذْرَةِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَ لَتَتَوَضَّأْ وَ لَتُصَلِّ وَ لِيَأْتِهَا بَعْضُهَا إِنْ أَحَبَّ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ وَ
 كَيْفَ لَهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا مَا هُوَ حَتَّى يَفْعَلُوا مَا يَتَّبَعِي قَالَ قَالَتِ يَمِينًا وَ شِمَالًا
 فِي الْفُسْطَاطِ مَخَافَهُ أَنْ يَسْمَعَ كَلَامَهُ أَحَدٌ قَالَ ثُمَّ تَهَدَّ إِلَى فَقَالَ يَا خَلْفُ سِرِّ
 اللَّهِ فَلَا تُذِيعُوهُ وَ لَا تُعْلَمُوا هَذَا الْخَلْقَ أَصُولَ دِينِ اللَّهِ بَلِ ارْضَوْا لَهُمْ بِمَا
 رَضِيَ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ ضَلَالٍ قَالَ ثُمَّ عَقَدَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى تِسْعِينَ ثُمَّ قَالَ تَسْتَدْخِلُ
 الْقُطْبَةَ ثُمَّ تَدْعُهَا مَلِيًّا ثُمَّ تُخْرِجُهَا إِخْرَاجًا رَفِيقًا فَإِنْ كَانَ الدَّمُ مُطَوَّقًا فِي
 الْقُطْبَةِ فَهُوَ مِنَ الْعُذْرَةِ وَ إِنْ كَانَ مُسْتَفِقًا فِي الْقُطْبَةِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ قَالَ
 خَلْفُ فَاسْتَحَقْنِي الْفَرْخُ فَبَكَيْتُ فَقَالَ مَا أَبْكََاكَ بَعْدَ مَا سَكَنَ بُكَائِي

فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَنْ كَانَ يُحْسِنُ هَذَا غَيْرُكَ قَالَ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ
 وَ قَالَ إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخْبِرُكَ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ
 جَبْرِئِيلَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ (1).

تبيين: قال الجوهرى المعصره الجارية أول ما أدركت و حاضت يقال قد
 أعصرت كأنها دخلت عصر شبابها أو بلغته و يقال هى التى قاربت الحيض
 لأن الإعصار فى الجارية كالمراهقه فى الغلام و فى النهايه المعصر الجارية
 أول ما تحيض لإعصار رحمها انتهى و الاقتضاض إزاله البكاره.

قوله و يبصر ذلك قال الشيخ البهائى رحمه الله أى له بصاره فيه و العذره
 بالضم البكاره و يراد بالبياض الطهر و يقال ضاق الأمر ذرعا أى ضعفت
 طاقته عنه و فى النهايه فيه إياكم و السمر بعد هداه الرجل الهداه و الهدء:

ص: 99

السكون عن الحركات أى بعد ما يسكن الناس عن المشى و الاختلاف فى الطرق و المضرب بكسر الميم الفسطاط العظيم و الفسطاط بيت من شعر و فى الكافى سألنى و سألته عن حاله ففى كلتا النسختين سقط و الافتراع اقتضاض البكر.

قوله عليه السلام و لتتوضأ أى للأحداث الآخر أو أراد به غسل الفرج و نهد إلى أى نهض قوله عليه السلام و لا تعلموا يدل بظاهره على أن تعليم أمثال هذه المسائل غير واجب و يمكن أن يكون عليه السلام أراد بالأصول مأخذ الأحكام أى لا تعرفوهم من أين أخذتم دلائلها.

و قوله عليه السلام ارضوا لهم ما رضى الله لهم أى أقروهم على ما أقرهم الله عليه و ليس المراد حقيقه الرضا كما ذكره الشيخ البهائى قدس الله روحه.

و قال فى قول الراوى و عقد بيده اليسرى تسعين أراد به أنه عليه السلام وضع رأس ظفر مسبحة يسراه على المفصل الأسفل من إبهامه و لعله عليه السلام إنما أثر العقد باليسرى مع أن العقد باليمنى أخف و أسهل تنبيهها على أنه ينبغى لتلك المرأة إدخال القطنه بيسراها صونا لليد اليمنى عن مزاوله أمثال هذه الأمور كما كره الاستنجاء بها و فيه أيضا دلالة على أن إدخالها يكون بالإبهام صونا للمسبحة عن ذلك.

بقى هاهنا شىء لا بد من التنبيه عليه و هو أن هذا العقد الذى ذكره الراوى إنما هو عقد تسعمائه لا عقد تسعين فإن أهل الحساب وضعوا عقود أصابع اليد اليمنى للآحاد و العشرات و أصابع اليسرى للمئات و الألوف و جعلوا عقود المئات فيها على صور عقود العشرات فى اليمنى من غير فرق كما تضمنته رسائلهم المشهورة فلعل الراوى وهم فى التعبير أو أن ما ذكره اصطلاح فى العقود غير مشهور و قد وقع مثله فى حديث العامه

روى مسلم فى صحيحه أن النبى صلى الله عليه و آله وضع يده اليمنى فى التشهد على ركبته اليمنى و عقد ثلاثه و خمسين (1).

ص: 100

1- 1. عقد الثلاثه باصطلاحهم أن تثنى الخنصر و البنصر و الوسطى من اليمنى لكن تضع رءوس الانامل قريبه من اصولها و فى التسعه تقعد تلك

الأصابع أيضا لكن تبسط. الأصابع على الكف مائله أنا ملها إلى جهة الرسغ،
و للخمسين تجعل السبابه منتصبه و تضع الإبهام على الكف محاذيا للسبابه،
فيحصل من ثلاثه و خمسين هيئه من يشير بيده للشهاده و بسط الانامل
الثلاثه على الكف أنسب بها، فلهذا حملوا الخبر عليه. هذا هو الموافق لما
وجدناه فى كتب الحساب، و قال الآبى: و اعلم أن قوله « عقد ثلاثه و
خمسين » شرطه عند أهل الحساب أن يضع طرف الخنصر على البنصر، و
ليس ذلك مرادا هنا، بل المراد أن يضع الخنصر على الراحه، و يكون على
صوره يسميها أهل الحساب تسعه، منه، كذا بخطه قدّس سرّه فى نسخه
الأصل.

و قال شراح ذلك الكتاب إن هذا غير منطبق على ما اصطلح عليه أهل الحساب و إن الموافق لذلك الاصطلاح أن يقال و عقد تسعه و خمسين انتهى.

و قال فى النهايه فيه فتح اليوم من ردم يأجوج مثل هذه و عقد بيده تسعين عقد التسعين من موضوعات الحساب و هو أن يجعل رأس الأصابع السبابه فى أصل الإبهام و يضمها حتى لا يتبين بينهما إلا خلل يسير انتهى قوله عليه السلام مليا أى وقتا طويلا.

«15»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوْقَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ اقْتَضَى امْرَأَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ فَرَأَتْ دَمًا كَثِيرًا لَا يَنْقَطِعُ عَنْهَا يَوْمَهَا قَالَ تُمْسِكُ الْكُرْسِفَ مَعَهَا فَإِنْ خَرَجَتْ الْقُطْنَةُ مُطَوَّقَةً بِالدَّمِ فَإِنَّهُ مِنَ الْعُذْرَةِ فَتَغْتَسِلُ وَ تُمْسِكُ مَعَهَا قُطْنَةً وَ تُصَلِّي وَ إِنْ خَرَجَتْ الْقُطْنَةُ مُنْعَمِسَةً فِي الدَّمِ فَهُوَ مِنَ الطُّمْتِ فَتَقْعُدُ عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ الْحَيْضِ (1).

بيان: المراد بالغسل غسل الجنابه و إمساك القطنه للتحفظ من تعدى الدم إلى ظاهر الفرج فى أثناء الصلاه و قال الشيخ البهائى قدس سره يمكن أن يستنبط وجوب عصب الجروح و منع دمها من التعدى حال الصلاه إذا لم تكن فيه مشقه.

«16»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

ص: 101

عَلَى بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: سَأَلْتَنِي أَمْرًا مِمَّا أَنْ أَسْتَأْذِنَ لَهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاسْتَأْذَنْتُ لَهَا فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ وَمَعَهَا مَوْلَاهُ لَهَا فَقَالَتْ أَصْلَحَكَ اللَّهُ مَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضُ فَيَجُوزُ أَيَّامَ حَيْضِهَا قَالَ إِنْ كَانَ أَيَّامُ حَيْضِهَا دُونَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ اسْتَظْهَرْتُ يَوْمَ وَاحِدٍ ثُمَّ هِيَ اسْتَخَاصَهُ قَالَتْ فَإِنْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ الشَّهْرَ وَ الشَّهْرَيْنِ وَ الثَّلَاثَةَ كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَ تَجْلِسُ أَيَّامَ حَيْضِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ قَالَ فَإِنْ كَانَ أَيَّامُ حَيْضِهَا تَخْتَلِفُ عَلَيْهَا فَيَتَقَدَّمُ الْحَيْضُ الْيَوْمَ وَ الْيَوْمَيْنِ وَ الثَّلَاثَةَ وَ يَتَأَخَّرُ مِثْلَ ذَلِكَ فَمَا عَلَّمَهَا

بِهِ قَالَ إِنْ دَمَ الْحَيْضُ لَيْسَ بِهِ حَقَاءٌ هُوَ دَمٌ حَارٌّ لَهُ خُرْقَةٌ وَ دَمٌ الْإِسْتِخَاصِ دَمٌ قَاسِدٌ بَارِدٌ قَالَ فَالْتَقَتُ إِلَى مَوْلَاتِهَا أَتَرَيْتُهُ كَانَ أَمْرًا مَرَّةً (1).

توضيح: يدل على الاستظهار و هو طلب ظهور الحال في كون الدم حيضاً أو طهراً بترك العبادة بعد العادة يوماً أو أكثر ثم الغسل بعده و اختلف في أنه على الوجوب أو على الاستحباب و الأخير أشهر و الأول أحوط و اختلف أيضاً في قدر زمانه فقال الشيخ في النهاية تستظهر بعد العادة بيوم أو يومين و هو قول الصدوق و المفيد و قال في الجمل إن خرجت ملوثة بالدم فهي بعد حائض تصبر حتى تنقى و قال المرتضى في المصباح تستظهر إلى عشرة أيام و الأحوط عدم التعدى عن الثلاثة و يدل على أن المضطربة ترجع إلى العادة ثم إلى التميز كما ذكره الأصحاب.

«17»- الْمَبْسُوطُ، رُوي عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّ الصُّفْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضٌ وَ فِي أَيَّامِ الطَّهْرِ طَهْرٌ (2).

«18»- الْمُعْتَبَرُ، مِنْ كِتَابِ الْمَشِيخَةِ لِلْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الْحَائِضِ إِذَا رَأَتْ دَمًا بَعْدَ أَيَّامِهَا الَّتِي كَانَتْ تَرَى الدَّمَ فِيهَا فَلْتَقْعُدْ عَنِ الصَّلَاةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ تُمْسِكُ قُطْنَةً فَإِنْ صَبَغَ

ص: 102

إِلْقُطْنَتَهُ دَمٍ لَا يَنْقَطِعُ فَلْتَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ يَغُسِّلُ وَ يُصِيبُ مِنْهَا رَوْجَهَا إِنَّ أَحَبَّ وَ حَلَّتْ لَهَا الصَّلَاةُ(1).

بيان: ظاهر الأخبار عدم الفرق بين التجاوز عن العشرة و عدمه و المشهور أنه إن انقطع على العشرة أو قبلها تعد الجميع حيضا و لا يظهر ذلك من الأخبار و إن كان الأحوط قضاء الصوم و إن لم ينقطع بل تجاوزها تعد العادة حيضا و ما بعدها استحاضه و ظاهر الأكثر كون أيام الاستظهار أيضا كذلك و الأظهر أنها بحكم الحيض و لا تقضى عبادتها كما اختاره جماعه من المحققين.

ثم إن المعتاده لا تخلو إما أن تكون ذات تميز أم لا و على الثاني فلا ريب في أن التعويل على العادة و على الأول فلا يخلو أن تكون العادة و التميز متوافقين في الوقت و العدد أم لا فإن توافقا فلا خفاء في المسألة أيضا و إن تخالفا فلا يخلو إما أن يكون بينهما أقل الطهر أم لا فإن كان بينهما أقل الطهر فالذي قطع به جماعه من الأصحاب أنها تجعلها حيضا و لا يخلو من إشكال بحسب النصوص فإن مقتضاها جعل العادة حيضا و الباقي استحاضه و يظهر من العلامة في النهاية التردد بين جعلها حيضا و بين التعويل على التميز و بين التعويل على العادة و إن لم يكن بينهما أقل الطهر فإن أمكن الجمع بينهما بأن لا يتجاوز المجموع عن العشرة فالذي صرح به غير واحد من المتأخرين هو أنها تجمع بينهما و للشيخ فيه قولان أحدهما ترجيح التميز و الآخر ترجيح العادة و لعله أرجح و إن كان الجمع لا يخلو من قوة و إن لم يمكن الجمع بينهما كما إذا رأت في العادة صفرة و قبلها أو بعدها بصفه الحيض و تجاوز المجموع العشرة فالأشهر الرجوع إلى العادة و لعله أقرب و قيل ترجع إلى التميز و قيل بالتخير و قيل غير ذلك.

و لو لم تكن للمرأة عادة و كان لها تميز رجعت إلى التميز و عند الأصحاب أنه لا فرق في ذلك بين أن تكون مبتدئه أو مضطربه لكن المستفاد

ص: 103

من روايه يونس اختصاص الرجوع إلى التميز بالمضطربه و رجوع المبتدئه إلى العمل بالسبع أو الست و الأول هو المشهور بل قال المحقق و العلامة إنه مذهب علمائنا.

«19»- الْعِلَلُ، عَنْ ابْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْفَرَسِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ يَسْمَعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ لِعَلِّيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُبْغِضُكُمْ إِلَّا ثَلَاثَةٌ وَلَدُ زَيْنًا وَ مُنَافِقٌ وَ مَنْ حَمَلَتْ بِهِ أُمُّهُ وَ هِيَ حَائِضٌ (1).

وَ مِنْهُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ قَالَ لِعَلِّيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُجِبُكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَ لَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ أَوْ وَلَدُ زَيْنَةٍ أَوْ مَنْ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَ هِيَ طَائِمَةٌ (2).

«20»- الْخِصَالُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَمْ يُحِبَّ عِزَّتِي فَهُوَ لِأَحَدِي ثَلَاثٌ إِمَّا مُنَافِقٌ وَ إِمَّا لَزِينٍ وَ إِمَّا امْرُؤٌ حَمَلَتْ بِهِ أُمُّهُ فِي غَيْرِ طَهْرٍ (3).

أقول: قد مضت هذه الأخبار مع أخبار آخر بأسانيدھا فی المجلد التاسع (4).

«21»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى التَّلُعْكَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ زُرَيْقِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْخَرَقَانِيِّ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ امْرَأَةٍ حَامِلٍ رَأَتْ الدَّمَ فَقَالَ تَدْعُ الصَّلَاةَ قَالَ فَإِنَّهَا رَأَتْ الدَّمَ وَ قَدْ أَصَابَهَا الطَّلُقُ فَرَأَتْهُ وَ هِيَ تَمْخُضُ قَالَ تُصَلِّي حَتَّى يَخْرُجَ رَأْسُ الصَّبِيِّ فَإِذَا

ص: 104

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 135.

2- 2. المصدر ج 1 ص 138.

3- 3. الخصال ج 1 ص 54.

4- 4. راجع ج 39 الباب 87 من هذه الطبعة.

خَرَجَ رَأْسُهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَ كُلُّ مَا تَرَكَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْحَالِ
لَوْجَعٍ أَوْ لِمَا هِيَ فِيهِ مِنَ الشَّدَّةِ وَ الْجَهْدِ قَصَبُهُ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ نِقَاسِهَا قَالَ
جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا الْقَرْقُ بَيْنَ دَمِ الْحَامِلِ وَ دَمِ الْمَخَاضِ قَالَ إِنَّ الْحَامِلَ قَدَقَتْ
بِدَمِ الْحَيْضِ وَ هَذِهِ قَدَقَتْ بِدَمِ الْمَخَاضِ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ بَعْضُ الْوَلَدِ فَعِنْدَ ذَلِكَ
يَصِيرُ دَمُ النَّقَاسِ فَيَجِبُ أَنْ تَدَعَ فِي النَّقَاسِ وَ الْحَيْضِ قَائِمًا مَا لَمْ يَكُنْ حَيْضًا
أَوْ نِقَاسًا قَائِمًا ذَلِكَ مِنْ قَنَى فِي الرَّحِمِ (1).

إيضاح يدل على اجتماع الحيض مع الحمل و قد سبق الكلام فيه و على أن
ما تراه عند المخاض لا يكون حيضا و المشهور بين القائلين بالاجتماع أنه
حيض و فى اشتراط أقل الطهر بينه و بين النفاس قولان أشهرهما العدم و
هو مختار العلامة فى التذكرة و المنتهى و لا يبعد أن يكون بناء الرواية على
الفاصله إذ الغالب عدمها و يدل على عدم كونه حيضا موثق (2).

عمار أيضا و يدل على كونه حيضا روايه السكونى (3).

و لا يبعد حملها على التقية و لعل النفسى أقوى.

و يدل على أن ما تراه مع الولادة نفاس كما اختاره جماعه من المحققين و
ظاهر الشيخ فى الخلاف و المبسوط و الجمل و المرتضى فى المصباح أنه
ليس بنفاس إلا بعد أن يخرج الولد و أول كلامهما بعض الأصحاب و المعتمد
الأول.

«22»- الْمُعْتَبَرُ، مِنْ كِتَابِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ الْبَرْطُيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ قَالَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَرْأَةُ الَّتِي قَدْ يَتَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ حَدَّهَا خَمْسُونَ
سَنَةً (4).

«23»- الْمَبْسُوطُ: تَيَأَسُ الْمَرْأَةُ إِذَا بَلَغَتْ خَمْسِينَ سَنَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً

ص: 105

-
- 1- 1. أمالى الصدوق ص 77.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 124.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 110.
 - 4- 4. المعتمد ص 53.

مِنْ قُرَيْشٍ فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّهَا تَرَى دَمَ الْحَيْضِ إِلَى سِتِّينَ سَنَةً (1).

بيان: لا خلاف بين الأصحاب في أن ما تراه المرأة بعد سن اليأس ليس بحيض وإنما اختلفوا فيما يتحقق به اليأس فذهب الشيخ في النهاية إلى أنه خمسون مطلقاً وقيل باعتبار الستين وهو قول المحقق في بعض المواضع والمشهور بين الأصحاب اعتبار الخمسين في غير القرشية والستين فيها ومن أصحاب هذا القول من ألحق النبطية بالقرشية ومع عدم وضوح معناها اعترفوا بعدم النص فيها وبالمشهور يجمع بين الروايات وإن كان الأول أقوى سنداً والأحوط في القرشية بعد الخمسين إلى الستين الجمع بين العاملين والقرشية من انتسبت بابيها إلى النضر بن كنانة على المشهور أو بأمرها على قول قوي.

«24»- الْعِلَلُ (2)، وَ الْعُيُونُ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنِ الرَّصَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فَإِنْ قَالَ فَلِمَ إِذَا خَاصَّتِ الْمَرْأَةُ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي قِيلَ لِأَنَّهَا فِي حَدِّ النَّجَاسَةِ فَأَحَبُّ أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا طَاهِرًا وَلَا أَنَّهُ لَا صَوْمَ لِمَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ فَإِنْ قَالَ وَلِمَ صَارَتْ تَقْضِي الصِّيَامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ قِيلَ لِأَنَّ شَيْءَ قَمِيَّتِهَا أَنَّ الصِّيَامَ لَا يَمْتَنِعُهَا مِنْ خِدْمَةِ نَفْسِهَا وَ خِدْمَةِ رَوْحِهَا وَ إِصْلَاحِ بَيْتِهَا وَ الْقِيَامِ بِأُمُورِهَا وَ الْإِسْتِعَالَ بِمَرْمَمِهِ مَعِيشَتِهَا وَ الصَّلَاةَ تَمْتَنِعُهَا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ تَكُونُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَرَارًا فَلَا تَقْوَى عَلَى ذَلِكَ وَ الصَّوْمُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَ مِنْهَا أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا عَنَاءٌ وَ تَعَبٌ وَ اسْتِعَالُ الْأَرْكَانِ وَ لَيْسَ فِي الصَّوْمِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَ إِنَّمَا هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الطَّعَامِ وَ الشَّرَابِ وَ لَيْسَ فِيهِ اسْتِعَالُ الْأَرْكَانِ.

وَ مِنْهَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ وَقْتٍ يَجِيءُ إِلَّا تَجِبُ عَلَيْهَا فِيهِ صَلَاةٌ جَدِيدَةٌ فِي يَوْمِهَا

ص: 106

-
- 1- 1. المبسوط ج 1 ص 42.
2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 257.

وَلَيْلَتِهَا وَ لَيْسَ الصَّوْمُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلَّمَا حَدَّثَ يَوْمٌ وَجَبَ عَلَيْهَا الصَّوْمُ وَ كُلَّمَا حَدَّثَ وَقُتُ الصَّلَاةِ وَجَبَ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ (1).

«25»- نَهَجُ الْبَلَاغَةِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَعَاشِرَ النَّاسِ إِنَّ النِّسَاءَ تَوَاقِصُ الْإِيمَانَ تَوَاقِصُ الْعُقُولِ تَوَاقِصُ الْخُطُوطِ قَامًا نُقْصَانُ إِيْمَانِهِنَّ فَعُودُهُنَّ عَنِ الصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهِنَّ وَ أَمَّا نُقْصَانُ عُقُولِهِنَّ فَشَهَادَةُ الْإِمْرَأَتَيْنِ كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ وَ أَمَّا نُقْصَانُ خُطُوطِهِنَّ فَمَوَارِيثُهُنَّ عَلَى الْأَنْصَافِ مِنْ مَوَارِيثِ الرِّجَالِ (2).

«26»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبَانَ بْنِ بَغْلَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ السُّنَّةَ لَا تُقَاسُ إِلَّا بِتَرَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تَقْضِي صَوْمَهَا وَ لَا تَقْضِي صَلَاتَهَا الْحَدِيثَ (3).

«27»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَقِيلِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَشِيِّ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي حَنِيفَةَ أَيُّهُمَا أَعْظَمُ الصَّلَاةُ أَمْ الصَّوْمُ قَالَ الصَّلَاةُ قَالَ فَمَا بَالُ الْخَائِضِ تَقْضِي الصِّيَامَ وَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ فَاتَّقِ اللَّهَ وَ لَا تَقْسُ (4).

و عن أبيه و محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن أبي عبد الله عن شبيب بن أنس عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام. مثله (5) و عن أحمد بن الحسن القطان عن عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبي زرعه عن هشام بن عمار عن محمد بن عبد الله القرشي عن ابن شبرمه عن

ص: 107

-
- 1- 1. عيون الأخبار ج 2 ص 117.
 - 2- 2. نهج البلاغة تحت الرقم 78 من قسم الخطب.
 - 3- 3. المحاسن ص 214.
 - 4- 4. علل الشرائع ج 1 ص 81 فليراجع.
 - 5- 5. علل الشرائع ج 1 ص 85.

أبى عبد الله عليه السلام: مثله (1).

«28»- العُيُونُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي يُوسُفَ فِي حَدِيثِ تَطْلِيلِ الْمُحْرِمِ مَا تَقُولُ فِي الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّلَاةَ قَالَ لَا قَالَ تَقْضِي الصَّيَّامَ قَالَ نَعَمْ قَالَ وَ لِمَ قَالَ هَكَذَا جَاءَ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هَكَذَا جَاءَ هَذَا (2).

«29»- رَجَالُ الْكَشِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ لَمْ يَزَلْ فِيهِمْ كَذَابٌ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُغِيرَةَ فَقَالَ إِنَّهُ كَانَ يَكْذِبُ عَلَى أَبِي حَدِيثًا إِنَّ نِسَاءَ آلِ مُحَمَّدٍ حِصْنَ فَقَصَّيْنَ الصَّلَاةَ وَ كَذَبَ لَعَنَهُ اللَّهُ مَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَ لَا حَدَّثَهُ (3).

«30»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ حَازِمٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ كِبْعُ نِسَائِهِ أَوْ لِجَارِيَتِهِ لَهُ تَأْوِيلَيْنِ الْخُمْرَةُ (4) أَسْجُدْ عَلَيْهَا قَالَتْ إِنِّي حَائِضٌ قَالَ أَحْيُضُكَ فِي يَدِكَ (5).

بيان: قال فى المنتهى بدن الحائض و الجنب ليس بنجس فلو أصاب أحدهم بيده ثوبا رطبا لم ينجس و حكى عن أبى سعيد أنه قال بدن الحائض و الجنب نجس حتى لو أدخل الجنب رجله فى ماء قليل صار نجسا و ليس بشىء لقوله صلى الله عليه و آلِهِ لعائشه ليست حيضتك فى يدك.

«31»- الْمُفْنِغَةُ، قَالَ: جَاءَتْ أَخْبَارُ مُعْتَمَدَةٍ فِي أَنَّ أَقْصَى مُدَّةِ النَّفَاسِ مُدَّةُ

ص: 108

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 81.

2- 2. عيون الأخبار ج 1 ص 79.

3- 3. رجال الكشي ص 198.

4- 4. الخمره: سجاده تعمل من سعف النخل و ترمل بالخيوط، قاله الجوهري.

5- 5. المحاسن ص 317.

الْحَيْضُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ (1).

«32»- مُنْتَقَى الْجُمَانِ، مِنْ كِتَابِ الْأَعْسَالِ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيَّاشِ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيبَةَ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغَيْنَ قَالَ: قَالَتْ أَمْرَأَةُ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ وَكَانَتْ وَلَوْ دَأَّ أَفْرِيءُ أَبَا جَعْفَرٍ السَّلَامَ وَ أَخْبِرُهُ أَنِّي كُنْتُ أَفْعُدُ فِي نِقَاسِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَ أَنَّ أَصْحَابَنَا ضَيَّقُوا عَلَيَّ فَجَعَلُوهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ أَفْتَاهَا بِثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا قَالَ قُلْتُ الرَّوَابِئَةُ الَّتِي رَوَوْهَا فِي أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أَنَّهَا تَفَسَّتْ بِمُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِذِي الْخُلَيْفَةِ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَيْفَ أَصْنَعُ فَقَالَ اغْتَسِلِي وَ اخْتَشِي وَ أَهْلِي بِالْحَجِّ فَاعْتَسَلْتُ وَ اخْتَشَيْتُ وَ دَخَلْتُ مَكَّةَ وَ لَمْ تَطُفْ وَ لَمْ تَسْجُ حَتَّى انْقَضَى الْحَجُّ فَرَجَعْتُ إِلَى مَكَّةَ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَحْرَمْتُ وَ لَمْ أَطُفْ وَ لَمْ أَسْجُ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ وَ كَمْ لَكَ الْيَوْمَ فَقَالَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَقَالَ أَمَّا الْآنَ فَاخْرُجِي السَّيَّاعَةَ فَاعْتَسِلِي وَ اخْتَشِي وَ طُوفِي وَ اسْعِي فَاعْتَسَلْتُ وَ طَافْتُ وَ سَعْتُ وَ أَحَلْتُ.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّهَا لَوْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَ أَخْبَرْتُهُ لِأَمْرَهَا بِمَا أَمَرَهَا بِهِ قُلْتُ قَمَا حَدَّثَ النَّبِيَّ فَقَالَ تَفْعُدُ أَيَّامَهَا الَّتِي كَانَتْ تَطْمُتُ فِيهِنَّ أَيَّامَ قُرَيْشٍ فَإِنْ هِيَ طَهَّرَتْ وَ إِلَّا اسْتَظْهَرَتْ بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اغْتَسَلْتُ وَ اخْتَشَيْتُ فَإِنْ كَانَ انْقِطَاعَ الدَّمِّ فَقَدْ طَهَّرْتُ وَ إِنْ لَمْ يَنْقُطْ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَخَاصَةِ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ وَ تُصَلِّي (2).

بيان: قال المؤلف المحقق قدس سره بعد إيراد أخبار هذا الباب و اعلم أن المعتمد من هذه الأخبار ما دل على الرجوع إلى العادة في الحيض لبعده عن التأويل و اشتراك سائر الأخبار في صلاحه للحمل على التقية و

ص: 109

- 1- 1. المقنعه ص 7.
- 2- 2. المنتقى ج 1 ص 191.

هو أقرب الوجوه التي ذكرها الشيخ للجمع فقال إن كل من يخالفنا يذهب إلى أن أيام النفاس أكثر مما نقوله قال و لهذا اختلفت ألفاظ الأحاديث كاختلاف العامه فى مذاهبهم.

و ذكر جماعه من الأصحاب أولهم الشيخ رحمه الله فى تأويل ما تضمن قصه أسماء أنها محموله على تأخر سؤالها النبى صلى الله عليه و آله حتى انقضت المده المذكوره فيكون أمرها بعد الثمانيه عشر وقع اتفاقا لا تقديرا و استشهدوا له بهذا الخبر و غيره و الحق أن هذا التأويل بعيد عن أكثر الأخبار المتضمنه لقضيه أسماء فاعتماد الحمل على التقيه أولى.

و ربما يعترض بعدم ظهور القائل بمضمونها من العامه فيجاب بأن القضيه لما كانت متقررره مضبوطه معروفه و ليس للإنكار فيها مجال كان التمسك بها فى محل الحاجه مناسبا إذ فيه عدول عن إظهار المذهب و تقليل لمخالفته فلذلك تكررت حكايتها فى الأخبار.

و قد اختار العلامه فى المختلف العمل بمضمونها فى المبتدئه نظرا إلى أن المعارض لها مخصوص بالمعتاده و نوقش فى ذلك بأن أسماء تزوجت بأبى بكر بعد موت جعفر بن أبى طالب رضى الله عنه و كان قد ولدت منه عده أولاد و يبعد جدا أن لا يكون لها فى تلك المده كلها عاده فى الحيض و هو متجه.

و عليه أيضا مناقشه أخرى و هى أن الحكم بالرجوع إلى العاده يدل على ارتباط النفاس بالحيض و اختلاف عادات الحيض لا يقتضى أكثر من احتمال كون مده حيض المبتدئه أقصى العادات و هى لا تزيد على العشره فالقدر المذكور من التفاوت بين المبتدئه و ذات العاده لا يساعد عليه الاعتبار الذى هو للجمع معيار و لو استبعد كون التفصيل المذكور فى قضيه أسماء بكماله منزلا على التقيه لأمكن المصير إلى أن القدر الذى يستبعد ذلك فيه منسوخ لأنه متقدم و الحكم بالرجوع إلى العاده متأخر و إذا تعذر الجمع تعين النسخ و يكون تقرير الحكم بعد نسخه محمولا على التقيه لما قلناه من أن فى ذلك قليلا

للمخالفة و مع تأدى التقية بالأدنى لا يتخطى إلى الأعلى انتهى كلامه رفع الله مقامه و هو متين.

و لعل القول بالتخير و الاستظهار إلى ثمانية عشر أظهر و الحمل على غير ذات العادة أيضا غير بعيد و الله يعلم.

«33»- الْمُقْنَعُ: وَ لَوْ رَأَتْ الْخُبْلَى الدَّمَ فَعَلَيْهَا أَنْ تَقْعُدَ أَيَّامَهَا لِلْحَيْضِ فَإِذَا زَادَ عَلَى الْأَيَّامِ الدَّمُ اسْتَظْهَرَتْ يَتْلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ هِيَ مُسْتَخَاصَةٌ وَ إِنْ وَلَدَتْ الْمَرْأَةُ قَعَدَتْ عَنِ الصَّلَاةِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ إِلَّا أَنْ تَطْهَرَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ تَرَكَتِ الصَّلَاةَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَإِذَا كَانَ الْيَوْمَ الْحَادِي عَشَرَ اغْتَسَلَتْ وَ اخْتَشَشَتْ وَ اسْتَقْفَرَتْ وَ عَمِلَتْ بِمَا تَعْمَلُ الْمُسْتَخَاصَةُ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهَا تَقْعُدُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ إِنْ نِسَاءَكُمْ لَسْنَ كَالنِّسَاءِ الْأَوَّلِ إِنْ نِسَاءَكُمْ أَكْثَرُ لَحْمًا وَ أَكْثَرُ دَمًا فَلْتَقْعُدْ حَتَّى تَطْهَرَ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهَا تَقْعُدُ مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَى خَمْسِينَ يَوْمًا (1).

بيان: لا ريب في أن الأخبار المشتملة على ما زاد على أحد و عشرين يوما محمولة على التقية.

«34»- تَوَادِرُ الرَّائِدِيَّ، بِاسْتِدَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: أَكْثَرُ الْحَيْضِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَ أَكْثَرُ النَّقَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا (2).

وَ يَهَذَا الْإِسْنَادُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَا كَانَ اللَّهُ لِيَجْعَلَ مَعَ حَمْلٍ حَيْضًا فَإِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ وَ هِيَ خُبْلَى لَمْ تَدْعِ الصَّلَاةَ (3).

بيان: في بعض النسخ تدع الصلاة فهو استفهام على الإنكار أو المراد بصدر الحديث أنه لم يكن فيما مضى يرين الدم فأما إذا رأين تركن الصلاة.

«35»- الْمُعْتَبَرُ، قَالَ ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ فِي كِتَابِهِ الْمُتَمَسِّكِ: أَيَّامُهَا عِنْدَ آلِ

ص: 111

1- 1. المقنع: 16.

2- 2. نوادر الراوندي ص 50.

3- 3. نوادر الراوندي ص 50.

الرَّسُولِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَيَّامُ حَيْضِهَا وَ أَكْثَرُهُ أَحَدُ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا فِي تَمَامِ حَيْضِهَا صَلَّتْ وَ صَامَتْ وَ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ صَبَرَتْ تَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ثُمَّ اسْتَظْهَرَتْ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ وَ إِنْ كَانَتْ كَثِيرَةَ الدَّمِ صَبَرَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ اغْتَسَلَتْ وَ اخْتَشَتْ وَ اسْتَقْفَرَتْ وَ صَلَّتْ- ثُمَّ قَالَ الْمُحَقِّقُ وَ قَدْ رَوَى ذَلِكَ الْبَرْزَنْطِيُّ فِي كِتَابِهِ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

«36»- مَضْبَاخُ الْأَنْوَارِ، لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ سُئِلَ مَا الْبُتُولُ فَأَنَّا سَمِعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَقُولُ إِنَّ مَرْيَمَ بُتُولٌ وَ إِنَّ قَاطِمَةَ بُتُولٌ فَقَالَ الْبُتُولُ الَّتِي لَمْ تَرَ حُمْرَةً أَيْ لَمْ تَحِضْ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ فِي بَنَاتِ الْأَنْبِيَاءِ (1).

«14»- 37- كِتَابُ دَلَائِلِ الْإِمَامَةِ لِلطَّبْرِيِّ الْإِمَامِيِّ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُمِّيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيِّ عَنْ صِغْصَعَةَ بْنِ تَاجِيَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمِّهِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُكَيْتَةَ وَ زَيْنَبِ ابْنَتِي عَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ قَاطِمَةَ خُلِقَتْ حُورِيَّةً فِي صُورِهِ إِنْسِيَّةً وَ إِنْ بَنَاتِ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَحِضْنَ (2).

وَ مِنْهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ قَدْ كُنْتُ شَهِدْتُ قَاطِمَةَ وَ قَدْ وَلَدْتُ بَعْضَ وَلَدِهَا فَلَمْ تَرَ لَهَا دَمًا فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَاطِمَةَ وَلَدْتُ فَلَمْ تَرَ لَهَا دَمًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَا أَسْمَاءُ إِنَّ قَاطِمَةَ خُلِقَتْ حُورِيَّةً إِنْسِيَّةً (3).

«38»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مَهْزَبَارٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَمْرًا

ص: 112

1- 1. رواه الصدوق أيضا في العلل ج 1 ص 173.

2- 2. دلائل الإمامة للطبري: 52.

3- 3. دلائل الإمامة للطبري: 53.

طَهَرْتُ مِنْ حَيْضِهَا أَوْ مِنْ دَمٍ نَقَاسِهَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ اسْتَحَاضَتْ فَصَلَّتْ وَصَامَتْ شَهْرَ رَمَضَانَ كُلَّهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْمَلَ كَمَا تَعْمَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ مِنَ الْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ هَلْ يَجُوزُ صَوْمُهَا وَصَلَاتُهَا أَمْ لَا فَكُتِبَ تَقْضِي صَوْمَهَا وَ لَا تَقْضِي صَلَاتَهَا لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤْمِنَاتِ مِنْ نِسَائِهِ بِذَلِكَ (1).

رفع إشكال و تبیین إجمال

اعلم أن هذا الخبر من مشكلات الأخبار و قد تحير في حله العلماء الأخيار و إن بنى عليه الأصحاب الحكم بقضاء الصوم بترك الأغسال و اشتراط صوم المستحاضة بها كما هو المعروف من مذهبهم و أشكل عليهم الحكم بعدم قضاء الصلاة مع الحكم بقضاء الصوم مع أن العكس كان أنسب و أوفق بالأصول إذ الصلاة مشروطة بالطهارة بخلاف الصوم فإنه قد يجتمع مع الحدث في الجملة.

و يظهر من الشيخ رحمه الله في المبسوط التوقف في هذا الحكم حيث أسنده إلى روايه الأصحاب و هو في محله لكن جل الأصحاب عملوا بالحكم الأول و تركوا الثاني و في نسخ الكافي (2)

كان يأمر فاطمه صلوات الله عليها و المؤمنات من نسائه بذلك فزید فيه إشكال آخر لأنه قد ورد في الأخبار الكثيره كما سيأتى أنها عليها السلام لم تر حمرة قط و ربما يؤول بأنه كان يأمرها أن تأمر المؤمنات بذلك و ربما يقال المراد بفاطمه بنت أبي حبيش فإنها كانت مشتهره بكثرة الاستحاضه و السؤال عن مسائلها فيكون قوله صلوات الله عليها زيد من النساخ أو الرواه بتوهم أنها الزهراء عليها السلام.

و اختلفوا في دفع الإشكال الأول على وجوه الأول ما ذكره الشيخ في التهذيب (3) حيث قال لم يأمرها بقضاء

ص: 113

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 277.

2- 2. الكافي ج 4 ص 136.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 440 ط حجر.

الصلاه إذا لم تعلم أن عليها لكل صلاتين غسلا أو لا تعلم ما يلزم المستحاضه فأما مع العلم بذلك و التترك له على العمد يلزمها القضاء و أورد عليه أنه إن بقى الفرق بين الصوم و الصلاه فالإشكال بحاله و إن حكم بالمساواه بينهما و نزل قضاء الصوم على حاله العلم و عدم قضاء الصلاه على حاله الجهل فتعسف ظاهر.

الثانى ما ذكره المحقق الأردبيلى قدس الله روحه حيث قال الفرق بين الصلاه و الصوم مع شدة العناية بحالها مشكل و لا يبعد أن يكون المقصود تقضى صوم الشهر كله و لا تقضى الصلاه كذلك إذ تعد بعض أيامه أيام الحيض و لا تقضى صلاه تلك الأيام و المؤيد أنه موجود فى بعض الروايات الأمر بقضاء صوم أيام الحيض بدون الصلاه و قال فيه إن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يأمر بذلك فاطمه عليها السلام و كانت تأمر بذلك المؤمنات.

الثالث ما ذكره المحقق المذكور أيضا حيث قال و يمكن تأويل آخر و هو أن يكون المراد لا تقضى صلاه أيام الحيض و تقضى صوم أيامها و هذا هو الموافق لأخبار آخر و أصل المذهب من أمر فاطمه عليها السلام فإنها لا تترك عمل أيام المستحاضه و لا تقضى صومها إلا أن يكون المراد أمرها بأن تأمر غيرها من المؤمنات و يأمر أيضا المؤمنات بنفسه من نسائه و غيرهن أو يكون ذلك منه صلى الله عليه و آله لها فى أول الأحكام و الإسلام.

و قال الفاضل الأسترآبادى السائل سأل عن حكم المستحاضه التى صلت و صامت فى شهر رمضان و لم تعمل أعمال المستحاضه و الإمام ذكر حكم الحائض و عدل عن جواب السائل من باب التقية لأن المستحاضه من باب الحدث الأصغر عند العامه فلا توجب غسلا عندهم و أما ما أفاده الشيخ فلم يظهر له وجه بل أقول لو كان الجهل عذرا لكان عذرا فى الصوم أيضا مع أن سياق كلامهم عليهم السلام الوارد فى حكم الأحداث يقتضى أن لا يكون فرق بين الجاهل بحكمها و بين العالم به.

الرابع أن يكون عليه السلام كتب تحت قول السائل صومها لا تقضى و تحت قوله صلاتها تقضى فاشتبه على الراوى و عكس أو كان حكم الحائض أيضا مذكورا فى السؤال و كان هذا الجواب متعلقا به فاشتبه على الراوى.

قال أفضل المدققين فى المنتقى الذى يختلج بخاطرى أن الجواب الواقع فى الحديث غير متعلق بالسؤال المذكور فيه و الانتقال إلى ذلك من وجهين أحدهما قوله فيه إن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يأمر فاطمه إلى آخره فإن مثل هذه العبارة إنما تستعمل فيما يكثر وقوعه و يتكرر و كيف يعقل كون تركهن لما تعمله المستحاضة فى شهر رمضان جهلا كما ذكره الشيخ أو مطلقا مما يكثر وقوعه.

و الثانى أن هذه العبارة بعينها مضت فى حديث من أخبار الحيض فى كتاب الطهارة مرادا بها قضاء الحائض للصوم دون الصلاة إلى أن قال و لا يخفى أن للعبارة بذلك الحكم مناسبه ظاهره تشهد به السليقة لكثرة وقوع الحيض و تكرره و الرجوع إليه صلى الله عليه و آله فى حكمه.

و بالجملة فارتباطها بهذا الحكم و منافرتها لقضيه الاستحاضه مما لا يرتاب فيه أهل الذوق السليم و ليس بمستبعد أن يبلغ الوهم إلى موضوع الجواب مع غير سؤاله فإن من شأن الكتابه فى الغالب أن تجمع الأسئلة المتعدده فإذا لم ينعم الناقل نظره فيها يقع له نحو هذا الوهم.

الخامس ما ذكره بعض الأفاضل حيث قال خطر لى احتمال لعله قريب لمن تأمله بنظر صائب و هو أنه لما كان السؤال مكاتبه وقع عليه السلام تحت قول السائل فصلت تقضى صلاتها و تحت قوله صامت تقضى صومها ولاء أى متواليا و القول بالتوالى و لو على وجه الاستحباب موجود و دليله كذلك و هذا من جملة و ذلك كما هو متعارف فى التوقيع من الكتابه تحت كل مسأله ما يكون جوابا لها حتى أنه قد يكتفى بنحو لا و نعم بين السطور.

أو أنه عليه السلام كتب ذلك تحت قوله هل يجوز صومها و صلاتها و هذا

أنسب بكتابه التوقيع و بالترتيب من غير تقديم و تأخير و الراوى نقل ما كتبه عليه السلام و لم يكن فيه واو لعطف تقضى صلاتها.

أو أنه كان تقضى صومها ولاء و تقضى صلاتها بواو العطف من غير إثبات همزه فتوهمت زياده الهمزه التى التبت الواو بها و أنه و لا تقضى صلاتها على معنى النهى فتركت الواو لذلك و إذا كان التوقيع تحت كل مسأله كان ترك الهمزه أو المد فى خطه عليه السلام وجهه ظاهر لو كان فإن قوله تقضى صومها ولاء مع انفصاله لا يحتاج فيه إلى ذلك فليفهم.

و وجه ذكر توجيه الواو احتمال أن يكون عليه السلام جمع فى التوقيع بالعطف أو أن الراوى ذكر كلامه عليه السلام و عطف الثانى على الأول.

السادس أن يحمل على الاستفهام الإنكارى و لا يخفى بعده فى المكاتبه لا سيما مع التعليل المذكور بعده.

السابع أن يحمل على أنها كانت اغتسلت للفجر و تركت الغسل لسائر الصلوات بقريته قوله من الغسل لكل صلاتين فإنها تقضى صومها للإخلال بسائر الأغسال النهاريه و لا تقضى صلاه الفجر و المراد بصلاتها صلاه الفجر أو المراد نفى قضاء جميع الصلوات و لا يخفى بعده أيضا.

الثامن أن يقرأ تقضى فى الموضعين بتشديد الضاد من باب التفعّل أى انقضى حكم صومها و ليس عليها القضاء إما لعدم اشتراط الصوم بالطهاره مطلقا أو لأن الجاهل معذور فيه بخلاف الصلاه للاشتراط مطلقا.

«39»- الْمُقْنَعُ: إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَ هِيَ حَائِضٌ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى مِسْكِينٍ بِقَدْرِ شَبَعِهِ وَ رُوِيَ أَنَّهُ إِذَا جَامَعَهَا فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ وَ إِنْ كَانَ فِي نِصْفِهِ فَنِصْفُ دِينَارٍ وَ إِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ قَرُبُعُ دِينَارٍ وَ إِنْ جَامَعَتْ أَمَتَكَ وَ هِيَ حَائِضٌ تَصَدَّقَتْ بِثَلَاثَةِ أَمْدَادٍ مِنْ طَعَامٍ (1).

توضيح: لا خلاف بين الأصحاب فى رجحان الكفاره على الواطئ و إنما

ص: 116

الخلافاً في وجوبها و استحبابها و أكثر القدماء على الأول و أكثر المتأخرين على الثاني و لعله أقرب جمعا بين الأدلة على أن الأخبار الواردة بالكفاره مختلفه و فيه تأييد للاستحباب ففي بعضها أنه يتصدق بدينار و في بعضها أن عليه نصف دينار و في بعضها أنه يتصدق على مسكين بقدر شبعه و اختاره الصدوق و المشهور ما جعله الصدوق روايه و هي ما رواه

الشَّيْخُ (1)

بَسَدٍ فِيهِ صَعْفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَرْقَدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كَفَّارِهِ الطَّمْثِ أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ وَ إِذَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ بِدِينَارٍ وَ فِي أَوْسَطِهِ نِصْفُ دِينَارٍ وَ فِي آخِرِهِ رُبْعُ دِينَارٍ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُكَفِّرُ قَالَ فَلْيَتَصَدَّقْ عَلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ وَ إِلَّا اسْتَغْفَرَ اللَّهَ وَ لَا يَعُودُ فَإِنَّ الْإِسْتِغْفَارَ تَوْبَةٌ وَ كَفَّارُهُ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَجِدِ السَّبِيلَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْكَفَّارَةِ.

و على هذه الروايه حملوا الأخبار الواردة مطلقا بالتصدق بدينار و نصف دينار و يمكن الجمع بالتخيير و الحمل على اختلاف مراتب الفضل.

و عندى أنه يمكن حمل أخبار الكفاره على التقية لاشتهار الكفاره بينهم و إن اختلفوا في الوجوب و الاستحباب و بعض التفاصيل المذكوره في أخبارنا موجوده في أخبارهم و يؤيده ما رواه الشَّيْخُ فِي الْمُؤْتَقِ (2) عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَتَى جَارِيَّتَهُ وَ هِيَ طَامِثٌ قَالَ يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فَإِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ عَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ أَوْ دِينَارٌ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلْيَتَصَدَّقْ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ.

ثم المشهور أن الأول و الوسط و الآخر يختلف بحسب العاده و ذهب الراوندى إلى أنها تعتبر بالنسبه إلى العشره فعنده قد يخلو بعض العادات من الوسط و الآخر و نسب إليه أيضا أنه جمع بين الأخبار بالحمل على المضطر و غيره و الشاب و غيره و أيضا المشهور أنه لا فرق في الزوجه بين الدائمه و المنقطعه و الحره و الأمه

ص: 117

1- 1. التهذيب ج 1 ص 46.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 45.

و فى لزوم الكفاره فى الأجنيه المشتبهه و المزنى بها خلاف و الإلحاق لا يخلو من قوه و اختار الصدوق أن فى وطء الأمه المملوكه ثلاثه أمداد من طعام و اختاره الشيخ أيضا استنادا إلى بعض الروايات و اختلفوا فى تكرر الكفاره بتكرر الموجب على أقوال التكرر مطلقا عدمه مطلقا تكررها إن اختلف الزمان كما إذا كان بعضه فى أول الحيض و بعضه فى وسطه أو تخلل التكفير و هو مختار أكثر المحققين و لعله أقرب و إن كان الأول أحوط.

«40»- السرائر، تَفْلًا مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ وَ لَا تَسْجُدُ إِذَا سَمِعَتْ السَّجْدَةَ (1).

توضيح: يدل على عدم وجوب السجده على الحائض إذا سمعت السجده بناء على اشتراط الطهاره فيه كما اختاره الشيخ فى التهذيب و نقل عليه الإجماع و المشهور عدم الاشتراط كما يدل عليه الأخبار الصحيحه و ربما يحمل الخبر على السماع الذى لا يكون معه استماع بناء على ما ذهب إليه بعض الأصحاب من اشتراط الإصغاء فى الوجوب أو على السجده المستحبه و أظهر حمله على التقية لأن الراوى عامى و لأن المنع مختار أكثر العامه كالشافعى و أبى حنيفه و أحمد و الأظهر الوجوب.

«41»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ،: رَوَيْنَا عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا خَاصَتْ أَوْ تَفَسَّتْ حَرَّمَ عَلَيْهَا أَنْ تُصَلِّيَ وَ تَصُومَ وَ حَرَّمَ عَلَى رَوْحِهَا وَ طَوُّهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنَ الدَّمِ وَ تَغْتَسِلَ بِالمَاءِ أَوْ تَتَيَمَّمُ إِنْ لَمْ تَجِدِ المَاءَ فَإِذَا طَهَرَتْ كَذَلِكَ قَضَتْ الصَّوْمَ وَ لَمْ تَقْضِ الصَّلَاةَ وَ خَلَتْ لِرَوْحِهَا.

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ رَخَّصَ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ وَ قَالَ تَنَزُّرُ بِإِرَارٍ مِنْ دُونِ السَّرِّهِ إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ وَ لِرَوْحِهَا مِنْهَا مَا فَوْقَ الْإِرَارِ.

ص: 118

وَرُويَا عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّ مَنْ أَتَى حَائِضًا فَقَدْ أَتَى مَا لَا يَجِلُّ لَهُ وَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ مِنْ خَطِيئَتِهِ وَ إِنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَ إِذَا اسْتَمَرَ الدَّمُ بِالْمَرْأَةِ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَ دَمُ الْحَيْضِ كَدِرٌ غَلِيظٌ مُنْتِنٌ وَ دَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ دَمٌ رَفِيقٌ فَإِذَا جَاءَ دَمُ الْحَيْضِ صَنَعَتْ مَا تَصْنَعُ الْحَائِضُ وَ إِذَا ذَهَبَ تَطَهَّرَتْ ثُمَّ اخْتَشَتْ بِخَرْقٍ أَوْ قُطْنٍ وَ تَوَضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَ حَلَّتْ لِرَوْحِهَا (1)

وَ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ (2)

تَغْتَسِلُ لِلظُّهْرِ قُتُصَلَّى الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ وَ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَ تَغْتَسِلُ وَ تُصَلِّي الْفَجْرَ وَ قَالُوا مَا فَعَلْتَ هَذَا أَمْرًا مُؤَمِّيًا مُسْتَحَاضَةً اخْتِسَابًا إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهَا ذَلِكَ الدَّاءَ وَ كَذَلِكَ قَالُوا فِي الْمَرْأَةِ تَبْرَى الدَّمَ أَيَّامَ طَهْرِهَا إِنْ كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَهِيَ يَمْنُزِلُهُ الْحَائِضُ وَ عَلَيْهَا مِنْهُ الْمَغْسِلُ وَ إِنْ كَانَ دَمًا رَفِيقًا فَتِلْكَ رُكُوعُهُ مِنَ الشَّيْطَانِ تَتَوَضَّأُ مِنْهُ وَ تُصَلِّي وَ يَأْتِيهَا رَوْحُهَا وَ كَذَلِكَ الْحَامِلُ تَبْرَى الدَّمَ.

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّا نَأْمُرُ نِسَاءَنَا الْحَيْضَ أَنْ يَتَوَضَّأْنَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ فَيَسْبِغْنَ الْوُضُوءَ وَ يَخْتَشِينَ بِخَرْقٍ ثُمَّ يَسْتَقْبِلْنَ الْقِبْلَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْرُضْنَ صَلَاةً فَيَسْبِغْنَ وَ يُكَبِّرْنَ وَ يُهْلَلْنَ وَ لَا يَقْرُبْنَ مَسْجِدًا وَ لَا يَقْرَأْنَ قُرْآنًا.

فَقِيلَ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّ الْمُغْيِرَةَ رَعِمَ أَتَكَ قُلْتَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ فَقَالَ كَذَبَ الْمُغْيِرَةُ مَا صَلَّتْ أَمْرًا مِنْ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ لَا مِنْ نِسَائِنَا وَ هِيَ حَائِضٌ وَ إِنَّمَا يُؤْمَرْنَ بِذِكْرِ اللَّهِ كَمَا ذَكَرْنَا تَرْغِيًا فِي الْفَصْلِ وَ اسْتِحْبَابًا لَهُ.

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَقْرَأِ الْحَائِضُ قُرْآنًا وَ لَا تَدْخُلْ مَسْجِدًا وَ

ص: 119

1- 1. دعائم الإسلام ص 127.

2- 2. في المصدر المطبوع: هذا أثبت ما روينا عن أهل البيت صلوات الله عليهم و استحباؤها أن تغتسل لكل صلاتين إلخ؛ و هو أشبه.

لَا تَقْرَبِ الصَّلَاةَ وَلَا تُجَامِعْ حَتَّى تَطْهَرَ.

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا خَاصَتِ الْمُعْتَكِفَةُ خَرَجَتْ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى تَطْهَرَ.

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا طَهَرَتِ الْمَرْأَةُ لَوَقَّتِ صَلَاةً فَصَيَّغَتِ الْغُسْلَ كَأَنَّ عَلَيْهَا قِصَاءَ تِلْكَ الصَّلَاةِ وَمَا صَيَّغَتْ بَعْدَهَا وَعَلَّامَةُ الطُّهْرِ أَنْ تَسْتَدْخِلَ قُطْنَةً فَلَا يَغْلِقَ بِهَا شَيْءٌ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَقَدْ طَهَرَتْ وَعَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ حِينَئِذٍ وَتُصَلِّيَ.

وَعَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْغُسْلُ مِنَ الْحَيْضِ كَالْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَإِذَا خَاصَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ جُنُبٌ اكْتَفَتْ بِغُسْلِ وَاحِدٍ (1).

بيان: قال في النهايه في حديث المستحاضه إنما هي ركضه من الشيطان، أصله الضرب بالرجل و الإصابه بها كما تركض الدابه و تصاب بالرجل أراد الإضرار بها و الأذى يعنى أن الشيطان، قد وجد به طريقا إلى التلبيس عليها في أمر دينها و طهرها و صلاتها حتى أنساها ذلك عاداتها و صار في التقدير بآله من ركضاته انتهى (2).

و قال في المغرب في الاستحاضه إنما هي ركضه من ركضات الشيطان، فإنما جعلها كذلك لأنه آفه عارض و الضرب و الإيلام من أسباب ذلك و إنما أضيفت إلى الشيطان، و إن كانت من فعل الله لأنها ضرر و سببه من نفسك أى بفعلك و مثل هذا يكون بوسوسه الشيطان،.

«42»- الْعِلَلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: الْعِلَّةُ فِي قَسَادِ مَوَالِيدِ

ص: 120

1- 1. دعائم الإسلام ص 128.

2- 2. قال السيّد الرضیّ قدّس سرّه: قد ذكر له صلى الله عليه و آله امرأه استحيضت: فقال: هذه ليست بالحیضه و لكنها ركضه من الرحم ثم قال السيّد: و هذه استعاره و المراد بقوله ركضه من الرحم أن الرحم نفحت بهذا الدم من غير حیضه و لكن من حادث عله فأشبهت رمحه الفرس أو ركضه البعير، منه. كذا بخطه قدّس سرّه في الهامش.

الْحَلْقُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ (1) أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا سَكْرَانٌ وَلَا إِذَا كَانَتْ
امْرَأَتُهُ حَائِضًا وَالْعِلَّةُ فِي قَصَاءِ الْمَرْأَةِ الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ إِنِ الصَّلَاةَ
فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَمْسُ مَرَّاتٍ وَالصَّوْمَ فِي السَّنَةِ شَهْرٌ وَاحِدٌ.

أقول: قد مر من العلل في باب أحكام الجنب ما يدل على حكم اللبث في
المسجد والقراءة وأن غشيان المرأة في أيام حيضها يوجب البرص و منعها
عن غسل الجنابه في أيام حيضها.

ص: 121

1- 1. لا يحب خ ل.

«1»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ فِي أَغْسَالِي لَيَالِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنْ تَامَ بَعْدَ الْغُسْلِ قَالَ فَقَالَ أَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ غُسْلِ الْجُمُعَةِ إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ الْفَجْرِ كَقَاكَ (1).

بيان: قال في المنتهى غسل الجمعة مستحب لليوم خلافا لأبي يوسف فلو أحدث بعد الغسل لم يبطل غسله و كفاه الوضوء ثم نسب إلى بعض العامة القول بإعادة الغسل بعد الحدث و استدل على نفيها بهذا الخبر.

«2»- الْخِصَالُ، عَنِ ابْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي تَجْرَانَ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْغُسْلُ فِي الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ تَمَامَ الْخَبَرِ (2).

بيان: المشهور بين الأصحاب استحباب غسل الجمعة و ذهب الصدوقان إلى الوجوب فمن قال بالاستحباب يحمل الوجوب على تأكده لعدم العلم بكون الوجوب حقيقه في المعنى المصطلح بل الظاهر من الأخبار عدمه و من قال بالوجوب يحمل السنه على ما يقابل الفرض أى ما ثبت وجوبه بالسنه لا بالقرآن و هذا أيضا يستفاد من الأخبار و الاحتياط عدم الترك.

«3»- الْخِصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَسْكَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْبَصْرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ غُسْلُ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ وَ يَجُوزُ لَهَا تَرْكُهُ

فِي الْخَصْرِ (1).

«4»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ صَارَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا قَالَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَتَمَّ صَلَاةَ الْقَرِيبَةِ بِصَلَاةِ النَّافِلَةِ وَ أَتَمَّ صِيَامَ الْقَرِيبَةِ بِصِيَامِ النَّافِلَةِ وَ أَتَمَّ وُضُوءَ الْقَرِيبَةِ بِغُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِيمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ سَهْوٍ أَوْ تَقْصِيرٍ أَوْ نِسْيَانٍ (2).

المحاسن، عن أبي سمينه عن محمد بن أسلم عن الحسين بن خالد: مثله (3). بيان ربما يجعل الخبر مؤيدا للاستحباب لكون نظائره كذلك و في الكافي (4) ما كان في ذلك و في التهذيب (5).

ما كان من ذلك.

«5»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ صَبَّاحِ الْمُرَنْيِّ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَبِّحَ الرَّجُلَ يَقُولُ لَهُ أَنْتَبَّ أَعْجَزَ مِنَ التَّارِكِ الْغُسْلِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ فِي هَمٍّ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى (6). الْمُقْنَعَةُ، مُرْسَلًا: مِثْلُهُ وَ فِيهِ لَا يَزَالُ فِي طَهْرٍ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى (7).

بيان: في الكافي (8).

و التهذيب (9) كما في المقنعة فالضمير راجع إلى المغتسل

ص: 123

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 142 في حديث.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 270.
 - 3- 3. المحاسن ص 313.
 - 4- 4. الكافي ج 3 ص 42.
 - 5- 5. التهذيب ج 1 ص 31.
 - 6- 6. علل الشرائع ج 1 ص 270.
 - 7- 7. المقنعة ص 26.

8-8. الكافي ج 3 ص 42.
9-9. التهذيب ج 1 ص 248.

و على ما فى العلل إلى التارك.

«7»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَتْ الْأَيْصَارُ تَعْمَلُ فِي تَوَاضُحِهَا وَ أُمُودِهَا فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ جَاءُوا قَتَادَى النَّاسِ بِأَرْوَاحِ آبَائِهِمْ وَ أَجْسَادِهِمْ فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَجَرَتْ بِذَلِكَ السَّنَّةُ (1).

الهدايه، مرسلا: مثله (2).

«8»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى رَفَعَهُ قَالَ: غُسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ فِي السَّفَرِ وَ الْحَضَرِ إِلَّا أَنَّهُ رُخِّصَ لِلنِّسَاءِ فِي السَّفَرِ لِقُلِّهِ الْمَاءُ (3).

بيان: يحتمل كونه عله للسقوط رأسا فى السفر عنهن أو تقييدا للسقوط بقله الماء قال فى المنتهى غسل الجمعة مستحب للرجال و النساء الحاضرين و المسافرين و العبيد و الأحرار سواء فى ذلك و قال أحمد لا يستحب لمن لا يأتى الجمعة فليس على النساء غسل و على قياسهن الصبيان و المسافرين و المريض كذلك ثم استدل بما رواه

الشيخ فى الحسن (4) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَفْطِينٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النِّسَاءِ عَلَيْهِنَّ غُسْلُ الْجُمُعَةِ قَالَ نَعَمْ.

«9»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْمُفِيدِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مَخْلَدٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ تَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ (5).

ص: 124

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 270.
2- 2. الهدايه ص 23، و فيه كما فى التهذيب ج 1 ص 104، و الفقيه ج 1 ص 62 «حضرُوا المسجد».
3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 270 و 271.
4- 4. التهذيب ج 1 ص 31.

5- 5. أُمالى الطوسىّ ج 1 ص 392.

و بالإسناد عن ابن مخلد عن عمر بن الحسن الشيباني عن موسى بن سهل الوشاء عن إسماعيل بن عليه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله: مثله (1).

«10»- ففقه الرضا، قال: وَ اعْلَمْ أَنَّ غُسْلَ الْجُمُعَةِ بِيُنْهٍ وَاجِبَةٌ- لَا تَدْعُهَا فِي السَّقَرِ وَ لَا فِي الْحَضَرِ وَ يُجْزِيكَ إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَ كَلَّمَا قَرَّبَ مِنَ الزَّوَالِ فَهُوَ أَفْضَلُ فَإِذَا قَرَعْتَ مِنْهُ فَقُلِ اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي وَ طَهِّرْ قَلْبِي وَ أَنْقِ غُسْلِي وَ أَجِرْ عَلَيَّ لِسَانِي ذَكَرَكَ وَ ذَكَرَ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ وَ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَ الْمُتَطَهِّرِينَ (2) وَ إِنْ تَسَيَّتِ الْغُسْلَ ثُمَّ ذَكَرْتَ وَفَتِ الْعَصْرَ أَوْ مِنَ الْعَدِ قَاغْتَسِلَ (3).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ عَلَيَّكُمْ بِالسُّنَنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ هِيَ سَبْعَةُ إِيَّانِ النِّسَاءِ وَ غَسْلُ الرَّأْسِ وَ اللِّحْيَةِ بِالْخِطْمِيِّ وَ اخْذُ الشَّارِبِ وَ تَقْلِيمُ الْأَظْفِيرِ وَ تَغْيِيرُ الثِّيَابِ وَ مَسُّ الطَّيِّبِ فَمَنْ أَتَى بِوَاحِدِهِ مِنْ هَذِهِ السُّنَنِ تَابَتْ عَنْهُ وَ هِيَ الْغُسْلُ وَ أَفْضَلُ أَوْقَاتِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَ لَا تَدْعُ فِي سَقَرٍ وَ لَا حَضَرٍ وَ إِنْ كُنْتَ مُسَافِرًا وَ تَخَوَّفْتَ عَدَمَ الْمَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اغْتَسِلْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنْ قَاتَكَ الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَصَيِّتْ يَوْمَ السَّبْتِ أَوْ بَعْدَهُ مِنْ أَيَّامِ الْجُمُعَةِ وَ إِنَّمَا سُنُّ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَمِيمًا لِمَا يَلْحَقُ الطُّهُورُ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ مِنَ النُّقْصَانِ (4).

بيان: يدل على أن أول وقت الأداء طلوع الفجر و لا خلاف فيه و آخره الزوال على المشهور بل نقل المحقق الإجماع على اختصاص الاستحباب بما قبل الزوال و قال الشيخ في موضع من الخلاف وقته إلى أن يصلى الجمعة و يظهر من بعض الأخبار امتداد وقته إلى آخر اليوم و لو لم ينو بعد الزوال الأداء و القضاء كان أحسن.

ص: 125

-
- 1- 1. أمالي الطوسي ج 1 ص 392.
 - 2- 2. قال الصدوق- ره- في الفقيه: يقول المغتسل للجمعة: «اللهم طهرني و طهر قلبي و أنق غسلي [على] و أجر على لساني محبه منك» منه، كذا بخطه رحمه الله في هامش الأصل.
 - 3- 3. فقه الرضا ص.
 - 4- 4. المصدر ص 11.

و قوله كلما قرب من الزوال كان أفضل ذكره الصدوق فى الفقيه (1) أيضا و حكم به أكثر الأصحاب و توقف فيه بعض المتأخرين لعدم النص و لعل هذا الخبر مع الشهره بين القدماء يكفى لذلك.

و أما القضاء بعد الزوال و يوم السبت فهو المشهور بين الأصحاب و ظاهر الأكثر عدم الفرق بين كون الفوات عمدا أو نسيانا لعذر أو غيره و ظاهر الصدوق فى الفقيه اشتراطه بالنسيان أو العذر و ظاهر صدر هذه الروايه اشتراطه بالنسيان كمرسله حريز (2)

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ وَ الْحَضَرِ وَ مَنْ نَسِيَ فَلْيُعِدْ مِنَ الْعَدِّ.

و قال الكلينى بعد إيراد تلك الروايه و روى فيه رخصه للعليل فظاهره اختيار مذهب الصدوق و عدم الاشتراط لعله أقوى لإطلاق سائر الروايات المعتبره ثم إن ظاهر الأكثر استحباب القضاء ليله السبت أيضا و الأخبار خاليه عنه و إن أمكن أن يراد بيوم السبت ما يشمل الليل لكن لا يمكن الاستدلال به و الأولويه ممنوعه لاحتمال اشتراط المماثله و ما ورد فى هذا الخبر من القضاء فى سائر أيام الأسبوع فلم أر به قائلا و لا روايه غيرها.

و أما التقديم يوم الخميس لمن خاف عوز الماء يوم الجمعة فهو المشهور بين الأصحاب و وردت به روايتان أخريان (3)

و الشيخ عمم الحكم لخائف فوت الأداء مطلقا و تبعه بعض المتأخرين و مستنده غير واضح و الوجه عدم التعدى عن المنصوص و قيل الظاهر أن ليله الجمعة كيوم الخميس و به قطع الشيخ فى الخلاف مدعيا عليه الإجماع و فيه إشكال إذ المذكور فى الروايه يوم الخميس فالتعدى منه إلى غيره يحتاج إلى دليل و الأولويه ممنوعه كما عرفت و لو تمكن من قدم غسله يوم الخميس من الغسل يوم الجمعة استحباب له ذلك لعموم الأدله

ص: 126

-
- 1- 1. الفقيه ج 1 ص 61.
 - 2- 2. الكافى ج 3 ص 43.
 - 3- 3. راجع التهذيب ج 1 ص 104.

و به صرح الصدوق و غيره.

«11»- الْمُفْنِيعَةُ، قَالَ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَالْفِطْرِ سُنَّةٌ فِي السَّقَرِ وَالْحَضَرِ (1).

وَعَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَجِبُ غُسْلُ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ وَ أُنْثَى مِنْ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ (2).

«12»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصْرِ عَنْ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ أَبِي يَغْتَسِلُ لِلْجُمُعَةِ عِنْدَ الرَّوَّاحِ (3).

بيان: الرواح العشى أو من الزوال إلى الليل ذكره الفيروزآبادي.

«13»- رِسَالَةُ أَعْمَالِ الْجُمُعَةِ، لِلشَّهِيدِ الثَّانِي قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ مَسَّ مِنْ طَيِّبٍ أَمْرَاتِهِ إِنْ كَانَ لَهَا وَ لَيْسَ مِنْ صَالِحِ بَنَاتِهِ ثُمَّ لَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ وَ لَمْ يَلُغْ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا الْخَبَرِ.

و رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ.

و قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُحِيتَ دُؤُوبُهُ وَ حَطَايَاهُ.

و قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ.

و قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ يَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَ يَتَذَهَّنُ بِدُهْنٍ مِنْ دُهْنِهِ وَ يَمَسُّ مِنْ طَيِّبٍ بَيْنَهُ وَ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى.

و قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً الْخَبَرِ.

و قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ بَكَرَ وَ ابْتَكَرَ وَ مَشَى وَ لَمْ يَزَكُبْ وَ دَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَ اسْتَمَعَ وَ لَمْ يَلُغْ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَ قِيَامِهَا.

«14»- الْهَدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ عَلَى الرِّجَالِ

ص: 127

1-1. المقنعه ص 26.

2-2. المقنعه ص 26.

3-3. قرب الإسناد ص 158 ط حجر.

وَالنِّسَاءُ فِي السَّقَرِ وَالْحَصْرِ.

وَرُوي: أَنَّهُ رُحِّصَ فِي تَرْكِهِ لِلنِّسَاءِ فِي السَّقَرِ لِقَلِّهِ الْمَاءِ وَالْوُضُوءَ فِيهِ قَبْلَ الْغُسْلِ.

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ تَسَيَّتَ الْغُسْلَ أَوْ قَاتَكَ لِعَلِّهِ فَأَغْتَسِلْ بَعْدَ الْعَصْرِ أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيُقِلِّ - اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ.

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ طَهُورٌ وَكَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الذُّنُوبِ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ (1).

«15»- الْبَلَدُ الْأَمِينُ، قَالَ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ الْأَغْسَالِ لِأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ سَبْعَةَ أَحَادِيثَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ غُسْلَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَذَكَرَ فِي رِوَايَاتٍ مِنْهَا وَجُوبُهُ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي السَّقَرِ وَالْحَصْرِ وَ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا وَبَّحَ الرَّجُلَ قَالَ لَهُ وَاللَّهِ لَأَنْتَ أَعْجَزُ مِنْ تَارِكِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ فِي طَهْرٍ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَيَقُولُ بَعْدَ غُسْلِهِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَاجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَهُوَ طَهُرٌ لَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ (2).

مُصْبَحُ الشَّيْخِ: إِذَا أَرَادَ الْغُسْلَ فَلْيُقِلِّ وَ ذَكَرَ الدُّعَاءَ.

أَقُولُ رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ (3) بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي وَلَّادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ إِلَى قَوْلِهِ مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ كَانَ طَهُرًا لَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ.

ص: 128

1- 1. الهدايه ص 22 و 23.

2- 2. البلد الأمين ص.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 248.

«16»- الْعَلَلُ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِلرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ صَارَ يُغْسَلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ وَذَكَرٍ وَأُنْثَى قَالَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَمَّمَ صَلَوَاتِ الْفَرَايِضِ بِصَلَوَاتِ التَّوَافِلِ وَتَمَّمَ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ بِصِيَامِ التَّوَافِلِ وَتَمَّمَ الْحَجَّ بِالْعُمْرَةِ وَتَمَّمَ الزَّكَاةَ بِالصَّدَقَةِ وَتَمَّمَ الْوُضُوءَ بِغُسْلٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

«17»- كِتَابُ الْعَرُوسِ، لِلشَّيْخِ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُمِّيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: اغْتَسِلْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَرِيضًا تَخَافُ عَلَى نَفْسِكَ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتْرُكُ غُسْلَ الْجُمُعَةِ إِلَّا فَاسِقٌ وَمَنْ قَاتَهُ غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَلْيَقْضِهِ يَوْمَ السَّبْتِ.

«18»- جَمَالُ الْأُسْبُوعِ، ثَقَلْنَا مِنْ خَطِّ أَبِي الْفَرَجِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَنْدِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ السَّمَكَانِيِّ عَنْ أَبِي تَصْرِ السَّمَرْقَنْدِيِّ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ جَمِيدٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وَصِيَّتِهِ لَهُ يَا عَلِيُّ عَلَى النَّاسِ كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ الْغُسْلُ فَاغْتَسِلْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ وَ لَوْ أَنْكَ تَشْتَرِي الْمَاءَ بِقُوتِ يَوْمِكَ وَ تَطْوِيهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ النَّطَوُعِ أَعْظَمَ مِنْهُ (1).

وَيَأْتِيهِ الصَّحِيحُ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِيَتَرَبَّنَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَغْتَسِلُ وَ يَتَطَيَّبُ الْخَبَرَ (2).

«19»- غُرَرُ الدُّرَرِ، لِلسَّيِّدِ حَيْدَرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ.

«20»- كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ دَرِيحِ الْمُخَارِبِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْقُضِي الرَّجُلُ غُسْلَ الْجُمُعَةِ قَالَ لَا.

بيان: لعله محمول على عدم تأكد الاستحباب أو على أنه لا يؤخر حتى

ص: 129

2- 2. جمال الأسبوع ص.

يصير قضاء.

«21»- كِتَابُ النَّوَادِر، لِعَلِيِّ بْنِ بَابَوَيْهِ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ.

«22»- الْكَافِي، عَنْ الْعِدَّةِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ: تَقُولُ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ- اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنْ كُلِّ آفَةٍ تَمَحَقُّ بِهَا دِينِي وَتُبْطِلُ بِهَا عَمَلِي (1).

ص: 130

الآيات:

النساء: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا [\(1\)](#)

المائدة: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَأَطْهَرُوا وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ [\(2\)](#)

تفسير:

قد تقدم الكلام فى صدرى الآيتين الكريمتين فى مبحثى الوضوء و الغسل و لنذكر هنا ما يتعلق منهما بالتيمم.

اعلم أنه سبحانه قدم فى الآيتين حكم الواجدين للماء القادرين على استعماله ثم أتبع ذلك بأصحاب الأعذار فقال تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى وَ حمله الأصحاب على المرض الذى يضر معه استعمال الماء و الذى يوجب العجز عن السعى إليه أَوْ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ وَ ظاهر الآية يشمل كل ما يصدق عليه اسم المرض [\(3\)](#)

لكن علماؤنا رضى الله عنهم مختلفون فى اليسير و مثلوه بالصداع و وجع الضرس و لعله للشك

ص: 131

1- 1. النساء: 43.

2- 2. المائدة: 6.

3- 3. بل الظاهر لا ينعقد بملاحظه لفظ المرض فقط و انما ينعقد بعد ملاحظه القرائن، و القرينه هنا قائمه على أن المراد المرض الذى يضر به

استعمال الماء لتناسب الحكم و الموضوع، حتى أن فى المحدث بالحدث الأصفر يراد بمرضه ما يضر به استعمال الماء لغسل الوجه و اليدين فقط سواء كان هو الصداع أو وجع الضرس أو الحمى أو كان هو شين الوجه و اليدين و تشويه خلقها و جلدها بالكزه و نحوها، و فى المحدث بالحدث الأكبر يراد بمرضه ما يضر به استعمال الماء لغسل جسده أى عضو كان. ألا ترى أن المريض فى قوله تعالى فى آيه الصوم- البقره: 184 و 185- «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ» ليس يراد به كل مرض، فان من به قرحه الاثنا عشر مريض يضر به الصوم، و لا يضر به استعمال الماء لا للوضوء و لا للاغتسال؛ و هكذا المريض فى آيه الكفار- البقره: 196- «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ» فالمريض انما هو بالنسبه الى من لا يتحمل و فره الشعر لقرحه فى رأسه يسيل منه اللعاب و يتلبد به الشعر أو صداع أو غير ذلك. كيف و قد كلف بالصوم كفاره لحلق الرأس، و المريض لا يصح منه الصوم؟ فالمريض فى كل باب انما يعرف المراد به بعد ملاحظه القرائن لا مطلقا.

فى تسميه مثل ذلك مرضا عرفا فذهب المحقق و العلامة إلى أنه غير مبيح للتييم و بعض المتأخرين على إيجابه له و لعله أقوى فإنه أشد من الشين (1) و قد أطبقوا على إيجابه التيمم أو على سَقَرِ أى متلبسين به (2) إذ الغالب عدم وجود الماء فى أكثر الصحارى أو جاء أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ هو كناية عن الحدث إذ الغائط المكان المنخفض من الأرض و كانوا يقصدونه للحدث لتغيب فيه أشخاصهم عن الرائيين

ص: 132

1-1. يعنى شين الجلد و تشويه خلقه الأصابع باصابه البرد أو الكزه.
2-2. يستظهر من لفظ «على» أن المراد به من كان على جناح السفر سواء كان على ظهر مركوبه أو طريقه يضرب و يسعى مع القافله، أو كان فى المنزل لكن القافله (كالقطار) مستعجله للركوب، فلا يمكنه استعمال الماء لغسل الجنابه، و الحال هذه و ينطبق على هذا المعنى قوله تعالى «إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ» حيث عبر عن ذلك بالعبور فى السبيل، فالتلبس بالمسير هو الذى يجوز التيمم للجنب.

فكنى عن الحدث بالمجىء من مكانه و تسميه الفقهاء العذره بالغائط من تسميه الحال باسم المحل و قيل إن لفظه أو هاهنا بمعنى الواو(1) و المراد و الله أعلم أو كنتم مسافرين و جاء أحد منكم من الغائط.

أَوْ لَمْ يَسْتُمْ النِّسَاءَ الْمُرَادُ جَمَاعَهُنَّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَ اللَّمَسُ وَ الْمَسُ بِمَعْنَى كَمَا قَالَه اللَّغَوِيُّونَ وَ سَيَأْتِي الْأَخْبَارُ فِي تَفْسِيرِ اللَّمَسِ بِالْوُطْءِ وَ قَدْ نَقَلَ الْخَاصُّ وَ الْعَامُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنْ اللَّهُ سَبَحَانَهُ حَيَّ كَرِيمٌ يَعْبُرُ عَنْ مَبَاشَرَةِ النِّسَاءِ بِمَلَامَسَتِهِنَّ وَ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَطْلَقَ اللَّمَسِ لِغَيْرِ مُحْرَمٍ وَ خَصَّهُ مَالِكٌ بِمَا كَانَ عَنْ شَهْوِهِ وَ أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ الْمُرَادُ الْوُطْءُ لَا الْمَسَ.

و قوله تعالى قَلَمْ تَجِدُوا مَاءً يشمل ما لو وجد ماء لا يكفيه للغسل و هو جنب أو للوضوء و هو محدث حدثاً أصغر فعند علمائنا يترك الماء و ينتقل فرضه إلى التيمم و قول بعض العامة يجب عليه أن يستعمله في بعض أعضائه ثم يتيمم لأنه واجد للماء ضعيف إذ وجوده على هذا التقدير كعدمه و لو صدق عليه أنه واجد للماء لما جاز له التيمم كذا قيل.

و قال الشيخ البهائي قدس الله سره للبحث فيه مجال فقوله سبحانه قَلَمْ تَجِدُوا مَاءً يراد به و الله أعلم ما يكفي الطهارة و مما يؤيد ذلك قوله تعالى في كفاره اليمين قَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (2) أى فمن لم يجد إطعام عشرة مساكين ففرضه الصيام و قد حكم الكل بأنه لو وجد إطعام أقل من عشرة لم يجب عليه ذلك و انتقل فرضه إلى الصوم انتهى.

و قال الشهيد الثانى ربما حكى عن الشيخ فى بعض أقواله التبعض و احتمل العلامة فى النهايه وجوب صرف الماء إلى بعض أعضاء الجنب لجواز وجود ما يكمل طهارته

ص: 133

1- 1. سيجىء الكلام فيه.

2- 2. المائدة: 89.

و سقوط الموالاه بخلاف المحدث (1) و المعتمد ما ذكره فى التذكرة و المنتهى من عدم الفرق مسندا ذلك إلى الأصحاب لعدم التمكن من الطهارة المائيه فتكون ساقطه.

و لا يخفى أن البحث إنما هو فيمن هو مكلف بطهاره واحده أعنى الجنب و ذا الحدث الأصغر المذكورين فى الآيه أما الحائض مثلا فإنها لو وجدت ما لا يكفى لغسلها و وضوئها معا فإنها تستعمله فيما يكفيه و تتيمم عن الآخر.

ثم لا يخفى أن المتبادر من قوله سبحانه قَلَمْ تَجِدُوا مَاءً كون المكلف غير واجد للماء بأن يكون فى موضع لا ماء فيه فيكون ترخيص من وجد الماء و لم يتمكن من استعماله فى التيمم لمرض و نحوه مستفادا من السنه المطهره و يكون المرضى غير داخلين فى خطاب قَلَمْ تَجِدُوا لأنهم يتيممون و إن وجدوا الماء (2) كذا فى كلام بعض المفسرين و يمكن أن يراد بعدم وجدان الماء عدم التمكن من استعماله و إن كان موجودا فيدخل المرضى فى خطاب لم تجدوا و يسرى الحكم إلى كل من لا يتمكن من استعماله كفاقد الثمن أو الآله و الخائف من لص أو سبع و نحوه و هذا التفسير و إن كان فيه تجوز إلا أنه هو المستفاد من كلام محققى المفسرين من الخاصه و العامه كالشيخ الطبرسى و صاحب الكشاف و أيضا فهو غير مستلزم لما هو خلاف الظاهر من تخصيص خطاب قَلَمْ تَجِدُوا بغير المرضى مع ذكر الأربعة على نسق واحد.

و اعلم أن الفقهاء اختلفوا فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه للطهاره إلا

ص: 134

-
- 1- 1. و هذا هو الصحيح، فان الوضوء أمر واحد ذى أجزاء بحيث لو أخل بأحد أجزائه بطل، فالذى يغسل وجهه و إحدى يديه، يكون كالعابث، مع أنه قد أسرف باهراق هذا الماء، بخلاف الجنب، فانه يتطهر منه ما غسله من الأعضاء بالشرائط و هو الغسل: الأعلى فالأعلى، و هو ظاهر.
 - 2- 2. بل قد عرفت أن المرض: و الاشتغال بالسفر كل واحد منهما عذر فى حدّ نفسه، كما أن اعواز الماء عذر بنفسه.

بمزجه بالمضاف بحيث لا يخرج من الإطلاق هل يجب عليه المزج و الطهارة به أم يجوز له ترك المزج و اختيار التيمم فجماعه من المتأخرين كالعلامه و أتباعه على الأول و جمع من المتقدمين كالشيخ و أتباعه على الثانى و لعل ابتناء القولين على التفسيرين السابقين فالأول على الثانى و الثانى على الأول إذ يصدق على من هذا حاله أنه غير واجد لما يكفيه للطهارة على الأول فيندرج تحت قوله سبحانه فلم تجدوا ماء بخلاف الثانى فإنه متمكن منه.

و بعض المحققين بنى القول الأول على كون الطهارة بالماء واجبا مطلقا فيجب المزج إذ ما لا يتم الواجب المطلق إلا به و هو مقدور واجب و الثانى على أنها واجب مشروط بوجود الماء و تحصيل مقدمه الواجب المشروط غير واجب.

و اعلم أن هاهنا إشكالا مشهورا و هو أنه سبحانه جمع بين هذه الأشياء فى الشرط المرتب عليه جزاء واحد هو الأمر بالتيمم مع أن سببيه الأولين للترخص بالتيمم و الثالث و الرابع لوجوب الطهارة عاطفا بينها بأو المقتضيه لاستقلال كل واحد منها فى ترتب الجزاء مع أنه ليس كذلك إذ متى لم يجتمع أحد الآخرين مع واحد من الأولين لم يترتب الجزاء و هو وجوب التيمم (1).

ص: 135

1- 1. هذا الاشكال- و هكذا سائر الاشكالات التى تورد على الآيات الكريمة و بالخصوص آيات الاحكام- انما ينشأ من حمل ألفاظ القرآن على عرف الشرع مع أن عرف الشرع انما تحقق بعد نزول الآيات و استنباط الحكم منها. فالقرآن الكريم نزل بلسان عربى مبين: يبين بنفسه ما تضمنه من الاحكام و غيرها و اللازم أن تحمل ألفاظها على حقيقه معانيها من دون تصرف فيها. فكما أشرنا قبل ذلك، المريض فى باب الطهارة هو الذى يضر به الماء و عابر السبيل و من كان على سفر: هو الذى تلبس بالضرب فى الأرض و هو بعد على ظهر الطريق و الجنابه هى الحاله التى تتعقب انزال المنى- سواء كان بالاحتلام أو الاستمناء أو الجماع، و الذى جاء من الغائط هو الذى راح الى البراز فبال أو خرب أو أخرج الفسوه من معائه، و اللامس للنساء هو الذى باشر زوجته فى القبل بالجماع أنزل أو لم ينزل، بمعنى أن الانزال خارج عن مفهوم الملامسه. فمعنى آيه النساء: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ (و لا الصلوات بمعنى المساجد على ما عرفت فيما سبق) وَ

أَنْتُمْ سُكَارَى، وَ لَا جُنْبًا ... حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَ تطهروا- الا حالكونكم عابري سبيل على ظهر الطريق لا يمكنكم التخلف عن القافلة لاستعمال الماء (و مثله من يسافر في السكك الحديدية) فيجوز لكم الدخول في الصلوات (يكلا المعنيين) الا أنه يجب عليكم حينئذ التيمم كما سنبينه بعدئذ. « وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى» أى هذا الذى ذكرنا من حكم الاغتسال و التطهر مخصوص بحال الاختيار، و اما ان كنتم حين الجنابه مرضى يضر بكم استعمال الماء» أَوْ عَلَى سَفَرٍ» لا يمهلكم الاستعجال لتخلون و تغتسلون. « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» أَوْ هنا يفيد بقرينه المقام الإضراب، حيث ان المجىء من الغائط و هو الحدث الأصغر يقابل الجنابه و هى الحدث الأكبر، فكأنه أضرب و استأنف عنوان المحدث بالحدث الأصغر و قال: أَوْ لم تكونوا جنبا، بل جاء أحد منكم من الغائط» أَوْ لَمْ يَسْتُمْ النَّسَاءُ» بالمباشره و التقاء الختانين فلم تجدوا ماء للتطهير و الوضوء فتيمموا صعيدا طيبا. و مثلها آيه المائدة لكنها أوضح من آيه النساء، و المعنى: يا ايها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاه فتوضئوا و ان كنتم جنبا فاطهروا، فيفيد بالمقابله أن الوضوء انما يجب على من لم يكن جنبا، بل كان محدثا بالحدث الأصغر، كما يفهم من ذيل الآيه الكريمه مع ما تقدم من نزول آيه النساء. ثم ان كنتم حين الجنابه مرضى أو على سفر إلى آخر ما مر فى ذيل آيه النساء. و أمّا أن الجنابه غير الملامسه بمعنى التقاء الختانين فكما هو ظاهر مفهوم من اللفظ، فهو مسلم من السياق حيث ان الجنابه عدت منفرده كما عدت الملامسه، فلو كانت الملامسه بمعنى التقاء الختانين داخله فى مفهوم الجنابه و عنوانها، لكان مستغنى عنها، كيف و قد ذكرت فى سياق الحدث الأصغر و هو المجىء من الغائط، معطوفه عليه بأو المقتضيه لاستقلالها؟. على أن الجنب كما يظهر من الاخبار كان يطلق فى عرف العرب و لسانهم على من أنزل و صار قذرا بعيدا من الطهاره، و لذلك كانوا يغتسلون منها اتباعا لسنة إبراهيم الخليل عليه السلام و أمّا المباشره من دون انزال و أقله بالتقاء الختانين و غيبوبه الحشفه فلا يعدونها موجب للقداره، و لذلك كانوا يختصمون و يقولون « انما الماء من الماء»، فعلى هذا لا تكون الملامسه داخله فى مفهوم الجنابه لا لغه و منطوقا، و لا عرفا و اطلاقا فوجب الفرق بينهما. فحكم الملامسه فى حال الاضطرار كالمجىء من الغائط، اذا لم يجد ماء يجب عليهما التيمم، و اما فى حال الاختيار، فالآيه الكريمه ساكته عن ذلك غير أنها ملحقه بالجنابه بدليل السنه، و سيجىء أخباره فى الباب.

و أجيب عنه بوجه الأول ما أومأنا إليه سابقا من أن أو فى قوله تعالى

ص: 136

أَوْ جَاءَ بِمَعْنَى الْوَاوِ (1)

كما قيل في قوله تعالى وَ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ (2) الثاني قال البيضاوي وجه هذا التقسيم أن المترخص بالتيمم إما محدث أو جنب و الحال المقتضيه له في غالب الأمر إما مرض أو سفر و الجنب لما سبق

ص: 137

1- 1. و فيه أن مجىء «أو» بمعنى الواو لم يثبت، و ما استدلل به الكوفيون و الاخفيش و الجرمي مدخول فيه، على أن مجيئها بمعنى الواو في قوله تعالى «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ» يدفعه السياق، حيث ان لفظه «أو» تكررت في جملة واحده ثلاث مرّات، و الأولى منها و الثالثه بمعنى التردد و التقسيم و هو المعنى الاصلى، فكيف تكون الثانيه بينهما بمعنى الجمع، و هل يكون ذلك الا الغازا و تعميمه في حكم تكليفى توجه الى عامه المؤمنين؟

2- 2. الصاقّات: 147، قال الطبرسى: و قيل في معنى قوله «أَوْ يَزِيدُونَ» وجوه: أحدها أنّه على طريق الإبهام على المخاطبين، و ثانيها أن أو للتخير كأنّ الرأى خير بين أن يقول هم مائه ألف أو يزيدون، عن سيبويه؛ و المعنى أنهم كانوا عددا لو نظر اليهم الناظر لقال هم مائه ألف أو يزيدون، و ثالثها أن «أو» بمعنى الواو كأنّه قال: «و يزيدون» عن بعض الكوفيين، و قال بعضهم بل يزيدون. و هذا القولان الأخيران غير مرضيين عند المحققين، و أجود الأقوال الثاني، انتهى.

ذكره اقتصر على بيان حاله و الحدث لما لم يجر ذكره ذكر من أسبابه ما يحدث بالذات و ما يحدث بالعرض و استغنى عن تفصيل أحواله بتفصيل حال الجنب و بيان العذر مجملا و كأنه قيل و إن كنتم جنبا مرضى أو على سفر أو محدثين جئتم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء و هذا الوجه لا يوافق ما ثبت عندنا من أن المراد بالملامسه الجماع (1).

الثالث قال فى الكشف جوابا عن هذا الإشكال قلت أراد سبحانه أن يرخص للذين وجب عليهم التطهر و هم عادمون للماء فى التيمم بالتراب فخص أولا من بينهم مرضاهم و سفرهم لأنهم المتقدمون فى استحقاق بيان الرخصة لهم لكثرة السفر و المرض و غلبتهما على سائر الأسباب الموجبه للرخصة ثم عم كل من وجب عليه التطهر و أعوزه الماء لخوف عدو أو سبع أو عدم آله استقاء أو إزهاق فى مكان لا ماء فيه أو غير ذلك مما لا يكتر كثره المرض و السفر انتهى.

و قيل فى توضيح كلامه إن القصد إلى الترخيص فى التيمم لكل من وجب عليه التطهر و لم يجد الماء فقيد عدم الوجدان راجع إلى الكل و قيد وجوب التطهر المكنى عنه بالمجىء من الغائط أو الملامسه للذين هما من أغلب أسباب وجوب التطهر معتبر فى الكل حتى المرضى و المسافرين و ذكرهما تخصيص بعد التعميم بناء على زياده استحقاقهما للتخصيص و غلبه المرض و السفر على سائر أسباب الرخصة فكأنه قيل إن جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء خصوصا المرضى و المسافرين فتييمموا و وجه سببيه مضمون الشرط لمضمون الجزاء ظاهر.

هذا و لكن ينبغى أن يعتبر عدم وجدان الماء بعدم قدره على استعماله ليفيد ترخيص المريض الواجد للماء العاجز عن الاستعمال و يصح أن المرض سبب من الأسباب الغالبه و إلا فهو باعتبار العجز عن الحركة و الوصول إلى الماء

ص: 138

1- 1. لكنك قد عرفت أن هذا البيان هو الوجه فى الآيه و لا ينافى كون الملامسه بمعنى الجماع.

من الأسباب النادرة لا الغالبة.

و قيل جعل عدم الوجدان قيذا للجميع لا يخلو من شىء لأنه إذا جمع بين الأشياء فى سلك واحد و يكون شىء واحد و هو عدم الوجدان قيذا للجميع كان المناسب أن يكون لكل واحد منها مع قطع النظر عن القيد مناسبه ظاهره مع الترخيص بالتيمم و ذلك منتف فى الآخرين إلا عند جعل عدم الوجدان قيذا مختصا و كلام صاحب الكشف غير آب عن ذلك فالأحسن أن يقال قوله سبحانه فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً قيد للآخرين مختص بهما لكنه فى الأولين مراد بمعاونه المقام فإنه سبحانه لما أمر بالوضوء و الغسل كان هاهنا مظنه سؤال يخطر بالبال فكأن سائلا يقول إذا كان الإنسان مسافرا لا يجد الماء أو مريضا يخاف من استعماله الضرر فما حكمه فأجاب جل شأنه ببيان حكمه و ضم سائر المعذورين فكأنه قال و إن كنتم فى حال الحدث و الجنابه مرضى تستنضون باستعمال الماء أو مسافرين غير واجدين للماء أو كنتم جنبا أو محدثين غير واجدين للماء و إن لم تكونوا مرضى أو على سفر فتيمموا صعيدا.

و التصريح بالجنابه و الحدث ثانيا مع اعتبارهما فى المريض و المسافر أيضا لئلا يتوهم اختصاص الحكم المذكور بالجانب لكونه بعده.

و قد يقال فى قوله سبحانه أو لامستم النساء فى موقع كنتم جنبا مع التفتن و الخروج عن التكرار تنبيه على أن الأمر هاهنا ليس مبنيا على استيفاء الموجب فى ظاهر اللفظ فلا يتوهم أيضا حصر موجب الوضوء فى المجىء من الغائط و على كل حال فيه تنبيه على أن كونهم محدثين ملحوظ فى إيجاب الوضوء.

قوله جل و علا فَيَتِيمَمُوا صَعِيداً طَيِّباً أى اقصدوا صعيدا و اختلف كلام أهل اللغة فى الصعيد(1)

ص: 139

1- 1. الصعيد صفة مشبیهة و هو فعيل بمعنى فاعل و معناه الغبار و قد سمى العرب الطريق صعيدا لصعود الغبار منه حين مشى القوافل، و هو المراد بقول بعضهم التراب كالجوهري و ابن فارس، كما قد عبر عنه بالمرتفع من الأرض و قيده بعضهم كأبى عبيده بما لم يخالطه رمل و لا سبخه لكنه مفاد الطيب كما يأتى وجهه. و قد يعبر عنه بما ارتفع من الأرض،

فيشتبه على من لا درايه له فى اللغة أن المراد به الموضع المرتفع كالربوه والاكمه، مع أن المراد به الغبار المرتفع من الأرض. و اما قول ثعلب و من حذا حذوه بأن المراد بالصعيد مطلق وجه الأرض لكونه نهايه ما يصعد من باطن الأرض، فهو مدخول كدليله، فان باطن الأرض لا يصعد الى ظاهره و هو ظاهر، و نقل الجوهرى عنه استدلاله بقوله تعالى « قَتُصِّحْ صَعِيداً رَلَقاً » الكهف: 40 و فيه أن المراد به الرماد الحاصل بعد احتراق الجنه بالصاعقه و ظاهر أن الرماد صعيد كالتراب الا أن التراب صعيد طيب و الرماد صعيد زلق أى غير طيب، و مثله قوله تعالى « وَ إِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيداً جُرُزاً » الكهف: 8، حيث ان المراد بما عليها الاشجار و النباتات و سائر ما اتخذ منها من الجنان، و ان الله جاعلها قبل يوم القيامة كالسبخه التى لا تنبت الا الحشيش و الاشواك، و لا يرى عليها الا أثر النباتات و أصول الاشجار المجروزه عن وجهها. و لما قال تعالى « قَتَيَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً » و كان معنى التيمم القصد و الطلب للاخذ، و الصعيد هو التراب بعد ارتفاعه من الأرض، لم يكن يقدر المكلف على طلب الغبار الا بأن يضرب باطن يديه على الصعيد و هو التراب المنتفش ليصعد الغبار منه، فحينئذ ما يصعد من تحت يديه يعلق بباطن كفيه، و ما صعد من جوانب كفيه يصعد الى الهواء، و لذلك أمر أهل البيت عليهم الصلاه و السلام بأن يضرب المتيمم بباطن كفيه على الأرض، دون أن يمسح أو يأخذ منه بوجه آخر، فافهم ذلك.

فبعضهم كالجوهري قال هو التراب و وافقه ابن فارس فى المجل و نقل
ابن دريد فى الجمهرة عن أبى عبيده أنه التراب الخالص الذى لا يخالطه
سبخ و لا رمل و نقل الطبرسى عن الزجاج أن الصعيد ليس هو التراب إنما
هو وجه الأرض ترابا كان أو غيره سمي صعيدا لأنه نهايه ما يصعد من باطن
الأرض و قريب منه ما نقله الجوهري عن ثعلب و كذا ما نقل المحقق فى
المعتبر عن الخليل عن ابن الأعرابي و لاختلاف أهل اللغة فى الصعيد
اختلف فقهاؤنا فى التيمم بالحجر لمن تمكن من التراب فمنعه المفيد و
أتباعه لعدم دخوله فى اسم الصعيد و جوز

ص: 140

الشيخ فى المبسوط و المحقق و العلامة التيمم بالحجر نظرا إلى دخوله تحت الصعيد المذكور فى الآيه.

و اختلف المفسرون فى المراد بالطيب فيها فبعضهم على أنه الطاهر و بعضهم على أنه الحلال و آخرون على أنه المنبت دون ما لا ينبت كالسبخه و أيدوه بقوله تعالى وَ الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ تَبَاتُهُ يَادِّنِ رَبِّهِ (1) و الأول هو مختار مفسرى أصحابنا قدس الله أرواحهم.

و قوله قَامَسَحُوا يُوْجُوْهُكُمْ قد يدعى أن فيه دلالة على أن أول أفعال التيمم مسح الوجه لعطفه بالفاء التعقيبيه على قصد الصعيد من دون توسط الضرب على الأرض فيتأيد به ما ذهب إليه العلامة فى النهايه من جواز مقارنة نيه التيمم لمسح الوجه و أن ضرب اليدين على الأرض بمنزله اغتراف الماء فى الوضوء و فيه كلام.

و الباء فى قوله سبحانه يُوْجُوْهُكُمْ للتبويض كما مر فى حديث زراره و قد تقدم الكلام فى كون الباء للتبويض فى باب كيفية الوضوء (2)

فالواجب فى التيمم مسح بعض الوجه و بعض اليدين كما ذهب إليه جمهور علمائنا و أكثر الروايات ناطقه به و ذهب على بن بابويه رحمه الله إلى وجوب استيعاب الوجه و اليدين إلى المرفقين كالوضوء عملا ببعض الأخبار و مال المحقق فى المعتبر إلى التخيير بين استيعاب الوجه و اليدين و بين الاكتفاء ببعض كل منهما كالمشهور و مال العلامة فى المنتهى إلى استحباب الاستيعاب و أما العامه فمختلفون أيضا فالشافعى يقول بمقاله على بن بابويه و ابن حنبل باستيعاب الوجه فقط و الاكتفاء بظاهر

الكفين و لأبى حنيفة قولان أحدهما كالشافعى و الآخر الاكتفاء بأكثر أجزاء الوجه و اليدين و ذهب الزهرى منهم إلى وجوب مسح اليدين إلى الإبطين لأنهما حدا فى الوضوء إلى المرفقين

ص: 141

1- 1. الأعراف: 58.

2- 2. راجع ج 80 ص 244 و قد تقدم فى الذيل أبحاث لا بأس بمراجعتها.

و لم يحدا فى التيمم بشىء فوجب استيعاب ما يصدق عليه اليد و هذا القول مما انعقد إجماع الأمة على خلافه.

و كلمه من فى قوله سبحانه منه فى الآية الثانية تحتل أربعة أوجه الأول أنها لايتداء الغايه و الضمير عائد إلى الصعيد فالمعنى أن المسح يبتدئ من الصعيد أو من الضرب عليه.

الثانى للسببيه و ضمير منه للحدث المفهوم من الكلام السابق كما يقال تيممت من الجنابه و كقوله تعالى مِمَّا حَاطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا(1) و قول الشاعر و ذلك من نبأ جأنى و قول الفرزدق: يغضى حياء و يغضى من مهابته و يحتمل إرجاع الضمير إلى عدم وجدان الماء و إلى المجموع.

و يرد عليه أنه خلاف الظاهر و متضمن لإرجاع الضمير إلى الأبعد مع إمكان الإرجاع إلى الأقرب مع استلزامه أن يجعل لفظه منه تأكيدا لا تأسيسا إذ السببيه تفهم من الفاء و من جعل المسح فى معرض الجزاء و تعليقه بالوصف المناسب المشعر بالعليه.

الثالث أنها للتبويض و ضمير منه للصعيد كما تقول أخذت من الدراهم و أكلت من الطعام.

الرابع أن تكون للبديه كما فى قوله تعالى أَرْضِيئُكُمْ بِالْحَيَاهِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ(2) و قوله سبحانه لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ(3) و قوله جل شأنه لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَ لَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً(4) أى بدل طاعته أو رحمته و حينئذ يرجع الضمير إلى الماء و المعنى فلم تجدوا ماء فتيمموا الصعيد بدل الماء و هذا أيضا لا يخلو من بعد مع أن قوما من النحاه أنكروا

ص: 142

-
- 1- 1. نوح: 25.
 - 2- 2. براءه: 38.
 - 3- 3. الزخرف: 60.
 - 4- 4. آل عمران 10 و 116.

مجى ء من للبديله فقالوا التقدير أ رضيتم بالحياء الدنيا بدلا من الآخره
فالمفيد للبديله متعلقها المحذوف و كذا الأخيران و إن كان هذا أيضا يجرى
هاهنا لكنه خلاف الظاهر.

و الظاهر أن حملها على التبعية أقرب من الجميع مع موافقته للأخبار
الصحيحة و لذا اختاره صاحب الكشف الذى هو المقتدى فى العرييه و
خالف الحنفية القائلين بعدم اشتراط العلوق مع توغله فى متابعه أقوالهم و
تهالكه فى نصره مذاهبهم قال فى الكشف فإن قلت قولهم إنها لا ابتداء
الغايه قول متعسف فلا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسه
من الدهن و من الماء و من التراب إلا معنى التبعية قلت هو كما تقول و
الإذعان للحق أحق من المراء.

و قد يقال عدم فهم العرب من هذه الأمثله إلا ما ذكره قد يكون للغرض
المعروف عندهم من التدهين و التنظيف و نحو ذلك مع إمكان المنع عند
الإطلاق فى قوله من التراب على أنه يمكن أن يقال إنها فى الأمثله كلها
لا ابتداء كما هو الأصل فيها و أما التبعية فإنما جاء من لزوم تعلق شىء
من الدهن و الماء باليد فيقع المسح به و نحوه التراب إن فهم فلا يلزم مثله
فى الصعيد الأعم من التراب و الصخر.

قليل و الإنصاف أنها إن استعملت فيما يصلح للعلوق و إن كان باعتبار غالب
أفراده كان المتبادر منها التبعية و إن استعملت فيما لا يصلح لذلك كان
المفهوم منها الابتدائية و عدم صلاحية المقام لغيرها قرينه عليها.

و ما يقال من أن حملها على التبعية غير مستقيم لأن الصعيد يتناول الحجر
كما صرح به أئمة اللغة و التفسير و حملها على الابتداء تعسف و ليس ببعيد
حملها على السببيه و قد جعل التعليل من معانى من صاحب مغنى اللبيب و
على تقدير أن لا يكون حقيقه فلا أقل من أن يكون مجازا و لا بد من ارتكاب
المجاز هنا إما فى الصعيد أو فى من و لا ريب أن التوسع فى حروف

الجر أكثر.

فمندفع لبعد هذا الاحتمال كما عرفت و قرب الحمل على التبعض و تبادره إلى الذهن و إن سلمنا استلزامه حمل الصعيد على المعنى المجازى فارتكاب هذا المجاز أولى لما عرفت.

فظهر أن ظاهر الآيه موافق لما ذهب إليه ابن الجنيد من اشتراط علوق شىء من التراب بالكفين ليمسح به و يتأيد بذلك ما ذهب إليه المفيد و أتباعه من عدم جواز التيمم بالحجر.

و قد ختم سبحانه الآيه الأولى بقوله إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا و يفهم منه التعليل لما سبقه من ترخيص ذوى الأعذار فى التيمم فهو واقع موقع قوله جل شأنه فى الآيه الثانيه ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ يعنى أن من عادته العفو عنكم و المغفره لكم فهو حقيق بالتسهيل عليكم و التخفيف عنكم.

و قد اختلف المفسرون فى المراد من التطهير فى قوله وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ قيل المراد به التطهير من الحدث بالتراب عند تعذر استعمال الماء و قيل تنظيف الأبدان بالماء فهو راجع إلى الوضوء و الغسل و قيل المراد التطهير من الذنوب بما فرض من الوضوء و الغسل و التيمم و يؤيده

ما روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال: إن الوضوء يكفر ما قبله.

و قيل المراد تطهير القلب عن التمرد من طاعه الله سبحانه لأن إمساس هذه الأعضاء بالماء و التراب لا يعقل له فائده إلا محض الانقياد و الطاعه.

و قوله تعالى وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ أى بما شرعه لكم مما يتضمن تطهير أجسادكم أو قلوبكم أو تكفير ذنوبكم و اللامات فى الأفعال الثلاثه للتعليل و مفعول يريد محذوف فى الموضعين و قوله تعالى لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ أى على نعمائه المتكاثره التى من جملتها ما يترتب على ما شرعه فى هذه الآيه الكريمه أو لعلكم تؤدون شكره بالقيام بما كلفكم به فيها و الله يعلم.

ثم اعلم أنه يمكن أن يكون الحكمه فى تكرار حكم التيمم فى الكتاب

العزير في آيتين متشابهتين و اشتمالهما على أنواع التأكيد علمه سبحانه
بانكار عمر و أتباعه هذا الحكم بمحض الاستبعاد بل معانده لله و لرسوله
كما سيأتى و بيناه مفصلا في كتاب الفتن فى باب بدعه لعنه الله.

«1»- الْعِلَلُ، لِمَحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ
التَّيْمُمِ قَوْضَعِ يَدَيْهِ عَلَى التُّرَابِ ثُمَّ تَقْضُهُمَا وَ مَسَحَ وَجْهَهُ وَ يَدَيْهِ قَوْقُ الْكِفِّ
وَ الْعِلَّةُ فِي تَرْكِ مَسْحِ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ فِي التَّيْمُمِ أَنَّ اللَّهَ قَرَضَ الطُّهُورَ
بِالْمَاءِ فَجَعَلَ غَسْلَ الْوَجْهِ وَ الْيَدَيْنِ وَ مَسْحَ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ وَ قَرَضَ الصَّلَاةَ
أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ جَعَلَ لِلْمُسَافِرِ رَكَعَتَيْنِ وَ كَذَلِكَ لِلَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ مَسَحَ
الْوَجْهِ وَ الْيَدَيْنِ وَ تَرَكَ مَسْحَ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ كَمَا تَرَكَ لِلْمُسَافِرِ رَكَعَتَيْنِ.

«2»- الْهِدَايَةُ: مَنْ كَانَ جُنُبًا أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوئٍ وَ وَجَبَ الصَّلَاةُ وَ لَمْ يَجِدِ
الْمَاءَ فَلْيَتَيَمَّمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ فَيَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا وَ الصَّعِيدُ الْمَوْضِعُ الْمُرْتَفِعُ وَ
الطَّيِّبُ الَّذِي يَنْحَدِرُ عَنْهُ الْمَاءُ وَ التَّيْمُمُ هُوَ أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ عَلَى
الْأَرْضِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَ يَنْفُضَهُمَا وَ يَمْسَحُ بِهِمَا جَبِيئَةً وَ حَاجِبِيَّةً وَ يَمْسَحُ عَلَى
ظَهْرِ كَفِّهِ- وَ النَّظَرُ إِلَى الْمَاءِ يَنْقُضُ التَّيْمُمَ (1) وَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ
بِتَيْمُمٍ وَاحِدٍ صَلَوَاتِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ كُلِّهَا مَا لَمْ يُحِثْ أَوْ يُصِيبَ مَاءً وَ مَنْ تَيَمَّمَ
وَ صَلَّى ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ فَقَدْ مَضَتْ صَلَاتُهُ فَلْيَتَوَضَّأْ لِصَلَاةٍ أُخْرَى وَ مَنْ كَانَ فِي
مَقَارِهِ وَ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التُّرَابِ وَ كَانَ مَعَهُ لِبْدٌ جَافٌ تَيَمَّمَ مِنْهُ
أَوْ مِنْ عُرْفِ دَابَّتِهِ وَ مَنْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ إِنْ اغْتَسَلَ
فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ جَامِعًا فَلْيَغْتَسِلْ وَ إِنْ أَصَابَتْهُ مَا أَصَابَتْهُ وَ إِنْ اخْتَلَمَ فَلْيَتَيَمَّمْ وَ
الْمَجْدُورُ إِذَا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ يَوْمَهُمْ لِأَنَّ مَجْدُورًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَغُسِلَ فَمَاتَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ أَخْطَأْتُمْ أَوْ لَا يَتَيَمَّمُوهُ (2).

ص: 145

1- 1. الهدايه ص 18.

2- 2. الهدايه: 19.

«3»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ وَ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَاءٍ فَيُصِيبُهُ الْمَطَرُ هَلْ يُخْزِيهِ ذَلِكَ أَمْ هَلْ يَتَيَمَّمُ قَالَ إِنْ غَسَلَهُ أَجْرَاهُ وَ إِلَّا عَلَيْهِ التَّيَمُّمُ قَالَ قُلْتُ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ أ يَتَيَمَّمُ أَوْ يَمْسَحُ بِتَلَجٍ وَجْهَهُ وَ جَسَدَهُ وَ رَأْسَهُ قَالَ التَّلَجُ إِنْ بَلَ رَأْسَهُ وَ جَسَدَهُ أَفْضَلُ وَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَغْتَسِلَ يَتَيَمَّمُ (1).

وَ مِنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أُجْتَبَ فَلَمْ يُصِپِ الْمَاءَ أ يَتَيَمَّمُ وَ يُصَلِّي قَالَ لَا حَتَّى آخِرِ الْوَقْتِ إِنَّهُ إِنْ قَاتَهُ الْمَاءُ لَمْ تَفْتُهُ الْأَرْضُ (2).

بيان: يدل على رجحان التأخير إلى آخر الوقت لكن فيه إشعار برجاء زوال العذر و لا خلاف ظاهرا فى عدم جواز التيمم قبل دخول وقت الغايه و نقلوا الإجماع عليه و اختلفوا فى جواز التيمم فى سعه الوقت على أقوال ثلاثة الأول وجوب التأخير إلى آخر الوقت و إليه ذهب الأكثر بل نقلوا عليه الإجماع.

الثانى الجواز فى أول الوقت مطلقا و هو المنسوب إلى الصدوق و الجعفى و قواه العلامة فى المنتهى و التحرير و الشهيد فى البيان و قال البزنطى فى الجامع على ما نقل عنه الشهيد لا ينبغي لأحد أن يتيمم إلا فى آخر وقت الصلاه و فيه إشعار بالاستحباب.

الثالث ما اختاره ابن الجنيد و هو جواز التقديم عند العلم أو الظن الغالب بفوت الماء أو امتداد العذر إلى آخر الوقت و اختاره العلامة فى عده من كتبه لكن إنما قيد بالعلم و لم يذكر الظن و إليه يومى كلام ابن أبى عقيل و الثانى لا يخلو من قوه و بعده الثالث.

«4»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْبُنْدَارِ عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي بُكَيْرٍ

ص: 146

1- 1. قرب الإسناد ص 110 ط نجف ص 85 ط حجر.
2- 2. قرب الإسناد ص 103 ط نجف ص 79 ط حجر.

بْنِ أَبِي الْعَوَّامِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ سَيَّارٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: فَضَّلْتُ بِأَرْبَعٍ جُعِلَتْ لِأُمَّتِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا وَ أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَرَادَ الصَّلَاةَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَ وَجَدَ الْأَرْضَ فَقَدْ جُعِلَتْ لَهُ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا الْحَدِيثُ (1).

«5»- وَ مِنْهُ، وَ مِنَ الْعَلِيلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَاهٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ السُّحْتِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْوَرَّاقِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ جَعَلْتُ لَكَ وَ لِأُمَّتِكَ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدًا وَ تَرَابَهَا طَهُورًا تَمَامَ الْخَبَرِ (2).

إيضاح احتج المرتضى رضى الله عنه على أن الصعيد هو التراب بقول النبي صلى الله عليه وآله جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا و لو كانت أجزاء الأرض طهورا و إن لم تكن ترابا لكان ذكر التراب واقعا فى غير محله و أجاب عنه فى المعتبر بأنه تمسك بدلاله الخطاب و هى متروكه و أجاب عنه الشيخ البهائى قدس سره بأن مراده أن النبي فى معرض التسهيل و التخفيف و بيان امتنان الله سبحانه عليه و على هذه الأمة المرحومه فلو كان مطلق وجه الأرض من الحجر و نحوه طهورا لكان ذكر التراب مخلا بانطباق الكلام على الغرض المسوق له و كان المناسب لمقتضى الحال أن يقول جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا انتهى.

و يرد عليه أن ما ذكره لا يخرج عن كونه استدلالا بالمفهوم بل ما ذكره لو تم لكان دليلا على حجية المفهوم فى هذا المقام مع أنه يحتمل أن يكون الفائدة فى ذكر التراب التصريح بشموله لكل تراب و إن كان منفصلا عن الأرض و رفع توهم حذف مضاف غير المدعى.

ص: 147

-
- 1- 1. الخصال ج 1 ص 96.
2- 2. الخصال ج 2 ص 48، علل الشرائع ج 1 ص 112، و تراه فى معانى الاخبار ص 51.

و الحق أن ما ذكره السيد متين لكن لا بد من التأويل مع وجود المعارض القوى.

«6»- العَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ مَضَى فِي بَابِ الْوُضُوءِ حَيْثُ قَالَ: ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ فَلَمَّا وَضَعَ عَمَّنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ أَتَيْتَ مَكَانَ الْغُسْلِ مَسَحًا لِأَنَّهُ قَالَ بِوُجُوْهِكُمْ ثُمَّ وَصَلَ بِهَا وَ أَيْدِيَكُمْ ثُمَّ قَالَ مِنْهُ أَيْ مِنْ ذَلِكَ التَّيَمُّمِ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ لَمْ يَجْرَ عَلَى الْوُجْهِ لِأَنَّهُ يَغْلُقُ مِنْ ذَلِكَ الصَّعِيدِ بِنَعْضِ الْكَفِّ وَ لَا يَغْلُقُ بِنَعْضِهَا ثُمَّ قَالَ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَ الْحَرَجُ الصَّيْقُ (1).

«7»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اَعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ التَّيَمُّمَ غُسْلُ الْمُضْطَرِّ وَ وُضُوْؤُهُ وَ هُوَ يَنْصِفُ الْوُضُوْءَ فِي غَيْرِ ضَرُوْرِهِ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ الْمَاءُ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ حَتَّى يَأْتِيَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ أَوْ إِلَى أَنْ يَتَجَوَّفَ خُرُوجَ وَقْتِ الصَّلَاةِ (2) وَ صِفَةُ التَّيَمُّمِ لِلْوُضُوْءِ وَ الْجَنَابَةِ وَ سَائِرِ أَبْوَابِ الْغُسْلِ وَاحِدٌ وَ هُوَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ عَلَى الْأَرْضِ صَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ مِنْ حَذِّ الْحَاجِبَيْنِ إِلَى الذَّقْنِ وَ رُوْيَ مِنْ مَوْضِعِ السُّجُودِ مِنْ مَقَامِ الشَّعْرِ إِلَى طَرَفِ الْأَنْفِ ثُمَّ تَضْرِبُ بِهِمَا أُخْرَى فَتَمْسَحُ بِهِمَا الْكَفَّيْنِ مِنْ حَذِّ الرَّئِدِ وَ رُوْيَ مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ تَمْسَحُ بِالْيُسْرَى الْيُمْنَى وَ بِالْيُمْنَى الْيُسْرَى عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ وَ أَرُوْيَ إِذَا أَرَدْتَ التَّيَمَّمَ اضْرِبْ كَفَّيْكَ عَلَى الْأَرْضِ صَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ تَضَعْ إِحْدَى يَدَيْكَ عَلَى الْأُخْرَى ثُمَّ تَمْسَحُ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِكَ وَجْهَكَ مِنْ فَوْقِ حَاجِبَيْكَ وَ بَقِيَ مَا بَقِيَ ثُمَّ تَضَعْ أَصَابِعَكَ الْيُسْرَى عَلَى أَصَابِعِكَ الْيُمْنَى مِنْ أَصْلِ الْأَصَابِعِ مِنْ فَوْقِ الْكَفِّ ثُمَّ تُمَرُّهَا عَلَى مُقَدِّمِهَا عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ ثُمَّ تَضَعْ أَصَابِعَكَ

ص: 148

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 265.

2- 2. فقه الرضا: 4.

الْيُمْنَى عَلَى أَصَابِعِكَ الْيُسْرَى فَتَصْنَعُ بِيَدِكَ الْيُمْنَى مَا صَنَعْتَ بِيَدِكَ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى مَرَّةً وَاحِدَةً فَهَذَا هُوَ التَّيَمُّمُ وَهُوَ الْوُضُوءُ التَّامُّ الْكَامِلُ فِي وَقْتِ الضَّرُورَةِ فَإِذَا قَدَرْتَ عَلَى الْمَاءِ انْتَقِضَ التَّيَمُّمُ وَعَلَيْكَ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلُ بِالْمَاءِ لِمَا تَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَقْدِرَ عَلَى الْمَاءِ وَأَنْتَ فِي وَقْتٍ مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّيْتَهَا بِالتَّيَمُّمِ فَتَطَهَّرَ وَتُعِيدُ الصَّلَاةَ وَتَرَوِي أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَزَلَ إِلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْوُضُوءِ يَغْسِلُنِي وَمَسْحُنِي غَسْلَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَمَسَحَ الرَّأْسَ وَالرِّجْلَيْنِ ثُمَّ نَزَلَ فِي التَّيَمُّمِ بِإِسْقَاطِ الْمَسْحَيْنِ وَجَعَلَ مَكَانَ مَوْضِعِ الْغَسْلِ مَسْحًا.

و تَرَوِي عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ رَبُّ الْمَاءِ وَ رَبُّ الصَّعِيدِ وَاحِدٌ.

و لَيْسَ لِلْمُتَيَمِّمِ أَنْ يَتَيَمَّمَ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَ إِنْ تَيَمَّمَ وَ صَلَّى قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ثُمَّ أَدْرَكَ الْمَاءَ وَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ وَ الْوُضُوءَ وَ إِنْ مَرَّ بِمَاءٍ فَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَ قَدْ كَانَ تَيَمَّمَ وَ صَلَّى فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَ هُوَ يُرِيدُ مَاءً آخَرَ فَلَمْ يَبْلُغِ الْمَاءَ حَتَّى حَضَرَتِ الصَّلَاةُ الْآخَرَى فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ التَّيَمَّمَ لِأَنَّ مَمَرَهُ بِالْمَاءِ نَقَضَ تَيَمُّمَهُ وَ قَدْ يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ خَمْسَ صَلَوَاتٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ حَدَثًا يُنْقِضُ بِهِ الْوُضُوءَ وَ تَتَيَمَّمُ لِلْجَنَابَةِ وَ الْحَائِضِ تَتَيَمَّمُ مِثْلَ تَيَمُّمِ الصَّلَاةِ إِنْ لَمْ يَلَهُ عَزَّ وَ جَلَّ قَرَضَ الطَّهَرَ فَجَعَلَ غَسْلَ الْوَجْهِ وَ الْيَدَيْنِ وَ مَسَحَ الرَّأْسَ وَ الرِّجْلَيْنِ وَ قَرَضَ الصَّلَاةَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَجَعَلَ لِلْمُسَافِرِ رَكَعَتَيْنِ وَ وَضَعَ عَنْهُ الرِّكَعَتَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا الْقِرَاءَةُ وَ جَعَلَ لِلَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ التَّيَمَّمَ مَسَحَ الْوَجْهِ وَ الْيَدَيْنِ وَ رَفَعَ عَنْهُ مَسَحَ الرَّأْسَ وَ الرِّجْلَيْنِ وَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا وَ الصَّعِيدُ الْمَوْضِعُ الْمُرْتَفِعُ عَنِ الْأَرْضِ وَ الطَّيِّبُ الَّذِي يَنْحَدِرُ عَنْهُ الْمَاءُ وَ قَدْ رَوَى أَنَّهُ يَمْسَحُ الرَّجُلُ عَلَى جَبِينِهِ وَ حَاجِبِيهِ وَ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ فَإِذَا كَثُرَتْ فِي صَلَاتِكَ تَكْبِيرَةٌ

الإِفْتِتَاحِ وَ أُتِيَتْ بِالْمَاءِ فَلَا تَقْطَعِ الصَّلَاةَ وَ لَا تَقْضُ تَيَمُّمَكَ وَ امْضِ فِي صَلَاتِكَ (1).

تبيين: اعلم أن الأصحاب قد اختلفوا في عدد الضربات في التيمم فقال الشيخان في النهايه و المبسوط و المقنعه ضربه للوضوء و ضربتان للغسل و هو اختيار الصدوق و سائر و أبي الصلاح و ابن إدريس و أكثر المتأخرين و قال المرتضى في شرح الرسالة الواجب ضربه واحده في الجميع و هو اختيار ابن الجنيد و ابن أبي عقيل و المفيد في المسائل العزیه.

و نقل عن المفيد في الأركان اعتبار الضربتين في الجميع و حكاها العلامة في المنتهى و المختلف و المحقق في المعتبر عن علي بن بابويه و ظاهر كلامه في الرسالة اعتبار ثلاث ضربات ضربه باليدين للوجه و ضربه باليسار لليمين و ضربه باليمين للييسار و لم يفرق بين الوضوء و الغسل و حكى في المعتبر القول بالضربات الثلاث عن قوم منا.

و منشأ الخلاف اختلاف الأخبار فعلى المشهور جمعوا بينها بحمل أخبار الضربه على بدل الوضوء و الضربتين على بدل الغسل للمناسبة و لروايه غير داله على الفرق و منهم من جمع بينها بحمل الضربتين على الاستحباب (2).

و هو أظهر في الجمع.

و الأصوب عندى حمل أخبار الضربتين على التقية لأنه قال الطيبي في

ص: 150

1- 1. فقه الرضا ص 5.

2- 2. بل الظاهر بقريته ما مر في معنى الصعيد أن التراب إذا كان منتفشا يابساً تكفى الضربه الواحدة، فانه في هذه الصورة تعلق غبار التراب باليد بقدر كفايه المسحين، و أمّا إذا كان ذا نداوه قليله أو كان غير منتفش وجب التكرار، و لاجل ذلك نفسه يجب النفص أو النفخ و ذلك إذا علق التراب بالكفين كثيراً بحيث إذا مسح وجهه حال التراب بين الماسح و الممسوح، و قد كان عليه أن يمسح بغبار التراب و هو الصعيد، لا التراب نفسه.

شرح المشكاه فى شرح حديث عمار إن فى الخبر فوائد منها أن فى التيمم تكفى ضربه واحده للوجه و الكفين و هو مذهب على و ابن عباس و عمار و جمع من التابعين و ذهب عبد الله بن عمر و جابر من التابعين و الأكثرون من فقهاء الأمصار إلى أن التيمم ضربتان انتهى.

فظهر من هذا أن القول المشهور بين المخالفين ضربتان و أن الضربه مشهور عندهم من مذهب أمير المؤمنين عليه السلام و عمار التابع له فى جميع الأحكام و ابن عباس الموافق له فى أكثرها فتبين أن أخبار الضربه أقوى و أخبار الضربتين حملها على التقية أولى و إن كان الأحوط الجمع بينهما فيهما و لعل اختلاف أجزاء هذا الخبر أيضا للتقيه.

ثم اعلم أن معظم الأصحاب عبروا بلفظ الضرب و هو الوضع المشتمل على اعتماد يحصل به مسماه عرفا فلا يكفى الوضع المجرد عنه و بعضهم عبر بلفظ الوضع كالشيخ فى النهايه و المبسوط و اختاره الشهيد و جماعه و التعبير فى الأخبار مختلف و الضرب أحوط بل أقوى.

و استحباب نفى اليدين بعد الضرب مذهب الأصحاب و أجمعوا على عدم وجوبه و استحباب الشيخ مسح إحدى اليدين بالأخرى بعد النفى و ذكر فى هذا الخبر مكان النفى.

و اعتبر أكثر الأصحاب كون مسح الوجه بباطن الكفين معا و نقل عن ابن الجنيد أنه اجتزأ باليد اليمنى لصدق المسح و هو كذلك بالنظر إلى الآيه لكن ظاهر الأخبار المبينه لها الأول.

و قالوا يعتبر فى المسح كونه بباطن الكف اختيارا لأنه المعهود فلو مسح بالظهر اختيارا أو بآله لم يجز نعم لو تعذر المسح بالباطن أجزأ الظاهر و الأحوط ضم التولية معه.

و ظاهر الأصحاب أنه يشترط فى ضرب اليدين أن يكونا دفعه فلو ضرب إحدى يديه ثم أتبعه بالأخرى لم يجز و مسح الجبهه من قصاص شعر الرأس

إلى طرف الأنف الأعلى كأنه متفق عليه بين الأصحاب (1) و أوجب بعضهم الجبين أيضا و الصدوق مسح الحاجبين أيضا و قد عرفت أن أباه قال بمسح جميع الوجه قال فى الذكرى و فى كلام الجعفى إشعار به و المشهور فى اليدين أن حدهما الزند و نقل ابن إدريس عن بعض الأصحاب أن المسح على اليدين من أصول الأصابع إلى رءوسها.

و قال على بن بابويه امسح يديك من المرفقين إلى الأصابع و قال الصدوق فى بيان التيمم للجناحه و مسح يده فوق الكف قليلا و يحتمل أن يكون مراده الابتداء من فوق الكف من باب المقدمه أو أراد عدم وجوب الاستيعاب.

و أما أنه إذا تمكن من استعمال الماء فى غير الصلاه ينتقض تيممه و لو فقد الماء بعد ذلك يجب عليه إعادته التيمم فقد قال فى المعتبر إنه إجماع أهل العلم و من تيمم تيمما صحيحا و صلى ثم خرج الوقت لم يجب عليه القضاء و قال فى المنتهى و عليه إجماع أهل العلم.

و نقل عن السيد المرتضى أن الحاضر إذا تيمم لفقد الماء وجب عليه الإعادة إذا وجده و الأقوى سقوط القضاء مطلقا و لو تيمم و صلى مع سعه الوقت ثم وجد الماء فى الوقت فإن قلنا باختصاص التيمم بآخر الوقت بطلت صلاته مطلقا و إن قلنا بجوازه مع السعه فالأقوى عدم الإعادة كما اختاره المحقق فى المعتبر و الشهيد فى الذكرى و نقل عن ابن الجنيد و ابن أبى عقيل القول بوجوب الإعادة لأخبار حملها على الاستحباب طريق الجمع و أما أنه يكفيه تيمم واحد لصلوات متعددة فلا خلاف فيه ظاهرا بين الأصحاب.

و لو وجد الماء بعد الدخول فى الصلاه فقد اختلف فيه كلام الأصحاب على أقوال الأول أنه يمضى فى صلاته و لو تلبس بتكبيره الإحرام كما دل عليه هذا الخبر و هو مختار الأكثر الثانى أنه يرجع ما لم يركع و إليه ذهب الصدوق و الشيخ فى النهايه و جماعه الثالث أنه يرجع ما لم يقرأ ذهب إليه سائر الرابع وجوب القطع مطلقا إذا غلب على ظنه سعه الوقت بقدر الطهاره

ص: 152

1- 1. الا ما مر عن الفقه فى ص 148 س 15 و لذلك قال: «كأنه متفق عليه».

و الصلاة و عدم وجوب القطع إذا لم يمكنه ذلك و استحباب القطع ما لم يركع نقله الشيخ عن ابن حمزه الخامس ما نقله الشهيد أيضا عن ابن الجنيد حيث قال و إذا وجد المتيمم الماء بعد دخوله فى الصلاة قطع ما لم يركع الركعة الثانية فإن ركعها مضى فى صلاته فإن وجده بعد الركعة الأولى و خاف ضيق الوقت أن يخرج إن قطع رجوت أن يجزيه أن لا يقطع صلاته و أما قبله فلا بد من قطعها مع وجود الماء.

و منشأ الخلاف اختلاف الروايات و يمكن الجمع بينها بحمل أخبار المضى على الجواز و أخبار القطع قبل الركوع على الاستحباب بل القطع بعده أيضا و المسألة قليلة الجدوى إذ الفرض نادر.

«8»- الْعَلَلُ (1)، وَ الْخَصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْيَقْطِينِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَتَأَمُّ الْمُسْلِمُ وَ هُوَ جُنُبٌ وَ لَا يَتَأَمُّ إِلَّا عَلَى طَهْوَرٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ فَلْيَتَيَمَّمْ بِالصَّعِيدِ فَإِنْ رُوحَ الْمُؤْمِنِ تَرَوَّحَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَيَلْقَاهَا وَ يُبَارِكُ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ أَجْلَهَا قَدْ حَصَرَ جَعَلَهَا فِي مَكْنُونٍ رَحْمَتِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَجْلَهَا قَدْ حَصَرَ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَمَنَاتِهِ مِنْ مَلَائِكَتِهِ فَيَرُدُّوَهَا فِي جَسَدِهِ (2).

«9»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْخَلْبِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِالرَّكِيَّةِ وَ لَيْسَ مَعَهُ دَلْوٌ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ الرَّكِيَّةَ لِأَنَّ رَبَّ الْمَاءِ هُوَ رَبُّ الْأَرْضِ فَلْيَتَيَمَّمْ (3).

بيان: الركبة البئر و حمل على ما إذا كان فى النزول إليها مشقه كثيره أو كان مستلزما لإفساد الماء و المراد بعدم الدلو عدم مطلق الآله و ذكر الدلو

ص: 153

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 279.

2- 2. الخصال ج 2 ص 156.

3- 3. المحاسن ص 372.

لأنه الفرد الشائع فلو أمكنه بل طرف عمامته مثلاً ثم عصرها و الوضوء بمائها لوجب عليه و فيه إشارة إلى جواز التيمم بغير التراب.

«10»- السَّرَائِرُ، تَقْلًا مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُكَيْنٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّ قُلَانًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَ هُوَ مَجْدُورٌ فَغَسَلُوهُ فَمَاتَ فَقَالَ قَتَلُوهُ أَلَا سَأَلُوا أَلَا يَمُومُوهُ إِنَّ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ (1).

إيضاح فى القاموس الجدر خروج الجدرى بضم الجيم و فتحها لقروح فى البدن تنفط و تقيح و قد جدر و جدر كعنى و يشدد فهو مجدور و مجرد قوله فغسلوه أى أمره بالغسل أى أفتوه به أو ولوا غسله و على الثانى يدل على أن المفتى ضامن إذا أخطأ و لعله فى الآخره مع التقصير أو عدم الصلاحيه و العى بالكسر يحتمل أن يكون صفه مشبهه عن عى إذا عجز و لم يهتد إلى العلم بالشىء و أن يكون مصدرا و فى بعض نسخ الحديث أن آفه العى السؤال فعلى الأول المعنى أن الجاهل ربما يتأبى عن السؤال و يترفع عنه و يعده آفه و على الثانى المعنى أن السؤال آفه العى فكما أن الآفه تفنى الشىء و تذهب كذا السؤال يذهب العى و ما هنا أظهر موافقا للفقيه (2) و لروايات العامه.

قال فى النهايه فى الحديث شفاء العى السؤال العى الجهل و قد عى به يعيا عياء.

«11»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الثَّقَفِيِّ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ جَمِيعاً عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سَبْرًا نَجِيحًا وَ نُوحًا وَ إِيرَاهِيمَ وَ مُوسَى وَ عِيسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِلَى أَنْ قَالَ وَ جَعَلَ لَهُ الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا الْحَدِيثُ (3).

ص: 154

1- 1. السرائر ص 478.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 59.

3- 3. المحاسن ص 287.

«12»- يَفْسِيرُ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ يَصْنَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَ الْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ (1) قَالَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ قَدْ فَرَضَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ الْغُسْلَ وَ الْوُضُوءَ وَ لَمْ يُحِلَّ لَهُمُ التَّيْمُمَ وَ لَمْ يُحِلَّ لَهُمُ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي الْبَيْعِ وَ الْكُنَائِسِ وَ الْمَحَارِيبِ وَ كَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَذْتَبَ خَرَجَ نَفْسُهُ مُتَيْنًا فَيَعْلَمُ أَنَّه أَذْتَبَ وَ إِذَا أَصَابَ أَحَدَهُمْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ الْبَوْلُ قَطَعُوهُ وَ لَمْ يُحِلَّ لَهُمُ الْمَغْتَمَ فَرَفَعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ أُمَّتِهِ (2).

«13»- السِّرَائِرُ، تَقْلًا مِنْ كِتَابِ حَرِيرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَأَيْتَ الْمَوَاقِفَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَضُوءٍ كَيْفَ يَصْنَعُ وَ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّزْوِيلِ قَالَ يَتَيَمَّمُ مِنْ لَبَدٍ دَابَّتِهِ أَوْ سَرْجِهِ أَوْ مَعْرَفِهِ دَابَّتِهِ فَإِنَّ فِيهَا غُبَارًا (3).

بيان: المواقف كمقاتل لفظاً و معنى و اللبد بكسر اللام و إسكان الباء الموحده ما يوضع تحت السرج و المعرفه كمرحله موضع العرف من الفرس و هو بالضم شعر عنقه و ذكر الأصحاب أن مع فقد التراب و ما فى معناه يجب التيمم بغبار الثوب أو عرف الدابة أو لبد السرج أو غير ذلك مما فيه غبار قال فى المعتبر و هو مذهب علمائنا و أكثر العامة و إنما يجوز التيمم بالغبار مع فقد التراب كما نص عليه الأكثر و ربما ظهر من عبارته المرتضى فى الجمل جوازه مع وجوده و هو بعيد.

ثم المشهور التخيير بين كل ما فيه غبار كما هو ظاهر الخبر و قال الشيخ فى النهايه للتيمم مراتب فأولها التراب فإن فقدته فالحجر فإن فقد تيمم بغبار عرف دابته أو لبد سرجه فإن لم يكن معه دابه تيمم بغبار ثوبه فإن لم يكن معه شئ ء من ذلك تيمم بالوحل و قال ابن إدريس التراب ثم الحجر ثم غبار

ص: 155

-
- 1- 1. الأعراف: 157.
 - 2- 2. تفسير القمّي ص 225.
 - 3- 3. السرائر ص 472.

الثوب ثم غبار العرف و اللبد ثم الوحل و أطلق الشيخ التيمم بغبار الثوب و ظاهر المفيد و سلا ر وجوب النفس و التيمم بالغبار الخارج منه و ربما يشترط الإحساس بالغبار و ظاهر الخبر وجود الغبار فيها كما هو ظاهر الأكثر أما إخراجة أو ظهوره للحس فلا و إن كان الأحوط السعى فى إخراجة.

«14- السرائر، تَفْلًا مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعُبَيْدِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ فِي السَّفَرِ فَلَا يَجِدُ إِلَّا التَّلَجَّ أَوْ مَاءً جَامِداً قَالَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الصَّرُورَةِ يَتَيَمَّمُ وَ لَا أَرَى أَنْ يَعُودَ إِلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي تُوبِقُ دِبْنَهُ (1).»

المحاسن، عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيد الله بن على الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام. مثله (2).

بيان: قال المفيد لو لم يوجد إلا الثلج فليكسره و ليتوضأ بمائه و إن خاف على نفسه من ذلك يضع بطن راحته اليمنى على الثلج و يحركه عليه باعتماد ثم يرفعها بما فيها من نداوه يمسح بها وجهه ثم يضع راحته اليسرى على الثلج و يصنع بها كما صنع باليمنى و يمسح بها يده اليمنى من مرفقه إلى أطراف الأصابع كالدهن إلى آخر ما ذكره ثم قال و إن كان محتاجا إلى التطهر بالغسل صنع بالثلج كما صنع به عند وضوئه و قال الشيخ ما يقاربه.

و المنقول عن علم الهدى أنه يتيمم بنداوته و هو المنسوب إلى ابن الجنيد و سلا ر و قال آخرون بسقوط الطهارة و اختار العلامة مذهب الشيخ.

و قال المحقق فى المعتبر و التحقيق عندى أنه إن أمكن الطهارة بالثلج بحيث يكون به غاسلا فإنه يكون مقدما على التراب بل مساويا للماء فى التخيير عند الاستعمال و إن قصر عن ذلك لم يكف فى حصول الطهارة و كان التراب معتبرا دونه و لا عبره بالدهن لأنه لا يسمى غسلا فلا يحصل به الطهارة

ص: 156

1- 1. السرائر: 478.

2- 2. المحاسن ص 372.

الشرعيه إلا أن يراد بالدهن ما يجرى على العضو و إن كان قليلا انتهى و لا يخفى متانته.

ثم إنه ينقل عن السيد رحمه الله أنه استدل بهذه الروايه على مذهبه و لا يخفى ما فيه إذ الظاهر أن المراد بها التيمم بالتراب و قوله فلا يجد إلا الثلج أى مما يصح الاغتسال به قوله عليه السلام توبق دينه أى تذهب من قولهم أوبقت الشىء أى أهلكته و يدل على أن من صلى بتيمم و إن كان مضطرا فصلاته ناقصه و أنه يجب عليه إزاله هذا النقص عن صلاته المستقبله بالخروج عن ذلك المحل إلى محل لا يضطر فيه إلى ذلك.

و ربما يستنبط منه وجوب المهاجره عن بلاد التقيه إلى بلاد يمكنه فيها تركها بل عن البلاد التى لا يتمكن من أقام فيها من القيام التام بوظائف الطاعات و إعطاء الصلاه بل سائر العبادات حقها من الخشوع و الإقبال على الحق جل شأنه فضلا عن البلاد التى لا يسلم المقيم فيها يوما من الأعمال السيئه و الأقوال الشنيعه و لا يكاد ينفك عن الصفات الذميمة المهلكه من الغل و الحسد و التكبر و حب الجاه و الرئاسة وفقنا الله و سائر المؤمنين لإقامه شرائع الدين فى مقام أمين لا يستولى فيه الشياطين على المؤمنين.

«15»- الْمَحَاسِنُ، فِي رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَدَّكَرَ اللَّهُ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ وَ تَيَمَّمَ مِنْ دِتَارِهِ وَ تَبَايَهَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا دَكَرَ اللَّهُ (1).

بيان: رواه فى التهذيب (2) مرسلا عن الصادق عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: مَنْ تَطَهَّرَ ثُمَّ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ يَاتٍ وَ فِرَاشُهُ كَمَسْجِدِهِ فَإِنْ دَكَرَ اللَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَضُوءٌ فَيَتَيَمَّمُ مِنْ دِتَارِهِ كَأَنَّ مَا كَانَ لَمْ يَرَلْ فِي صَلَاةٍ مَا دَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ. و فى الفقيه (3)

ص: 157

-
- 1- 1. المحاسن ص 47.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 167.
 - 3- 3. الفقيه ج 1 ص 296.

فليتيمم من دثاره كائنا ما كان و رواه في ثواب الأعمال (1) عن محمد بن كردوس عنه عليه السلام مثل الفقيه.

فعلى ما فى التهذيب لعل المعنى كائنا ما كان الدثار سواء كان فيه غبار أم لا أو كائنا ما كان النائم سواء قدر على القيام و الوضوء أم لا و على ما فى الفقيه فالظاهر أن المراد سواء كان متوضئاً أو متيمماً أو المراد أنه إذا ذكر الله فسواء توضأ أو تيمم أم لا فهو فى صلاه و يمكن أن يعمم أيضاً بحيث يشمل غير حاله النوم أيضاً و الظاهر هو الأول فالمراد أنه إذا تطهر و لم يذكر يكتب له ثواب الكون فى المسجد و إن ذكر يكتب له ثواب الصلاه.

و على الاحتمالين الآخرين الظاهر أن كون فراشه كمسجده كناية عن أنه يكتب له ثواب الصلاه و على ما هنا الظاهر اشتراط الطهاره و الذكر معا فى الثواب المذكور و ظاهر الخبر اشتراط التيمم بالذكر فى الدثار لا مطلقاً و هو خلاف المشهور.

«16»- السَّرَائِرُ، تَقْلًا مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْلُوبٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَمَّا عِنْدَهُ فَقَالَ يُصِيبُنَا الدَّمَقُ (2) وَ التَّلُجُ وَ تُرِيدُ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَ لَا تَجِدُ إِلَّا مَاءً جَامِداً فَكَيْفَ اتَّوَضَّأَ ذَلِكَ بِهِ جِلْدِي قَالَ نَعَمْ (3).

«17»- وَ مِنْهُ، عَنِ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنْ الْعَمْرَكِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ الْجُنْبِ أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ لَا يَكُونُ مَعَهُ مَاءٌ وَ هُوَ يُصِيبُ تَلْجاً وَ صَعِيداً أَبْهَمًا أَفْضَلُ أَمْ يَتَيَمَّمُ أَمْ يَمْسَحُ بِالتَّلْجِ وَجْهَهُ قَالَ التَّلْجُ إِذَا بَلَ رَأْسَهُ وَ جَسَدَهُ أَفْضَلُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَغْتَسِلَ بِهِ فَلْيَتَيَمَّمْ (4).

ص: 158

-
- 1- 1. ثواب الأعمال: 18.
 - 2- 2. الدمق- محركه- ريج و تلج، معرب دمه بالفارسيه.
 - 3- 3. السرائر: 478.
 - 4- 4. السرائر: 478.

بيان: دلالة الخبرين على ما ذهب إليه المفيد ظاهر و يمكن حملهما على الجريان ليوافق المشهور.

«18»- السرائر، تَفْلًا مِنْ كِتَابِ نَوَادِرِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَتَى عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنِّي أَجْتَبْتُ اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ مَاءٌ قَالَ كَيْفَ صَنَعْتَ قَالَ طَرَحْتُ ثِيَابِي وَ قُمْتُ عَلَى الصَّعِيدِ فَتَمَعَّكْتُ فِيهِ فَقَالَ هَكَذَا يَصْنَعُ الْحَمَارُ إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ ضَرَبَ إِجْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ثُمَّ مَسَحَ بِجَبِينَيْهِ ثُمَّ مَسَحَ كُلَّ وَاحِدِهِ عَلَى الْأُخْرَى مَسَحَ بِالْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى وَ بِالْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى (1).

توضيح: يدل على الاكتفاء في بدل الجنابه بالضربه الواحده و تمعك الدابه تقلبها في التراب و هذا منه صلى الله عليه و آله إما مطاييه أو تأديب على ترك القياس فإنه قاس التيمم بالغسل (2) و عدم التقصير في طلب علم ما تكثر الحاجه إليه و على الأول يدل على جواز جريان أمثاله بين الأصدقاء.

«19»- المَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا أَجْتَبَ وَ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ قَالَ يَتَيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَغْتَسِلْ وَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ (3).

ص: 159

-
- 1- 1. السرائر ص 465.
 - 2- 2. الظاهر أن عمارا استند و عمل في ذلك بقوله صلى الله عليه و آله « جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا » فلما لم يجد الماء تمعك في التراب ليوصل التراب الى ظاهر جسده، و أمّا آيه التيمم فلعله كان غافلا عنها أو غير قارئ لها، أو كان ابتلاؤه بذلك قبل نزول آيه التيمم و سؤاله بعد ذلك، و الا فآيه التيمم ظاهره المراد ليس يخفى على مثل عمار و قد مر حديثه ذلك عن الصحيحين ص 35 فى الذيل و سيأتى أيضا عن الدعائم و غيره.
 - 3- 3. المحاسن ص 372.

«20»- السِّرَائِرُ، ثَقْلًا مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّوْلُؤِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ وَ قَامَ فِي الصَّلَاةِ فَأَتَى بِمَاءٍ قَالَ إِنْ كَانَ رَكَعٌ فَلْيَمْضِ فِي صَلَاتِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَكَعٌ فَلْيَنْصَرِفْ وَ لِيَتَوَضَّأْ (1).

«21»- وَ مِنْهُ، عَنِ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنْ جَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى رَكَعَةً عَلَى تَيَمُّمٍ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ وَ مَعَهُ قِرْبَتَانِ مِنْ مَاءٍ فَقَالَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَتَنَبَّهَ عَلَى وَاحِدِهِ (2).

«22»- وَ مِنْهُ، عَنِ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَ أَهْلِهِ فِي السَّفَرِ فَلَا يَجِدُ الْمَاءَ يَأْتِي أَهْلَهُ فَقَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَبِيحًا أَوْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ قُلْتُ يَطْلُبُ بِذَلِكَ اللَّذَّةَ قَالَ هُوَ حَلَالٌ قُلْتُ فَإِنَّهُ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ سَأَلَهُ عَنْ هَذَا فَقَالَ أَنْتَ أَهْلَكَ تُؤَجِّرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ أَوْجِرُ فَقَالَ كَمَا أَنْتَ إِذَا أَتَيْتَ الْحَرَامَ أُرِيتَ فَكَذَلِكَ إِذَا أَتَيْتَ الْحَلَالَ أُجِرْتَ فَقَالَ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ فَأَتَى الْحَلَالَ أُجِرَ (3).

بيان: قوله عليه السلام أُرِيتَ كذا في النسخ و القياس وُزِرَتْ أو أُوْزِرَتْ و على تقدير عدم التصحيف لعله أتى به كذلك لمزاوجه أُجِرَتْ قال الجزري الوزر الحمل و الثقل و أكثر ما يطلق في الحديث على الذنب و الإثم و منه الحديث ارجعن مأجورات غير مأزورات أى غير آثمات و قياسه موزورات يقال وزر فهو موزور و إنما قال مأزورات للازدواج بمأجورات و نحوه قال الجوهري.

و يدل الحديث على جواز إحداث الجنابه عند عدم الماء أو عدم التمكن من استعماله كمرض و نحوه و نقل المحقق في المعتبر عليه الإجماع

ص: 160

- 1- 1. السرائر ص 478.
- 2- 2. السرائر ص 478.
- 3- 3. السرائر ص 478.

و ربما يوهم الخبر تقييد الجواز بالشبق أو الخوف على النفس من الوقوع فى الحرام لكن ظاهره الجواز و إن كان لمحض الالتذاذ.

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب عدم الفرق بين متعمد الجنابه و غيره فى تسويغ التيمم له عند الضرر بالماء و قال المفيد إن أجنب نفسه مختاراً و جب عليه الغسل و إن خاف منه على نفسه و لم يجزه التيمم و أسند فى المعتبر إلى الشيخين القول بعدم جواز التيمم و إن خاف التلف أو زياده المرض و أسند فى المنتهى إلى الشيخ القول بأن المتعمد و جب عليه الغسل و إن لحقه برد إلا أن يخاف على نفسه التلف.

و قال فى المبسوط و النهايه يتيمم عند خوف البرد على نفسه و يعيد الصلاه عند الاغتسال إذا كانت الجنابه عمداً و المنقول عن ظاهر ابن الجنيـد عدم إجزاء التيمم للمتعمد و الأشهر جواز التيمم مطلقاً و عدم الإعادة و هو أقوى.

«23»- السرائر، نقلًا من كتاب مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُقِيمُ بِالْبِلَادِ الْأَشْهَرِ لَيْسَ فِيهَا مَاءٌ مِنْ أَجْلِ الْمَرَاعَى وَ صَلَاحِ الْإِبِلِ قَالَ لَا(1).

و منه نقلًا من كتاب المشيخه للحسن بن محبوب عن العلا و أبى أيوب و ابن بكير كلهم عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: مثله (2).

بيان: قوله من أجل المراعى يمكن تعلقه بقوله ليس فيها ماء أى لا ماء فيها لصلاح الإبل و مرعاه فيكون النهى للإضرار بالإبل و إتلاف المال و يحتمل تعلقه بيقيم فالمراد أنه يسكن البلده أو القرية لرعى الإبل فى نواحيها و الماء فى البلد قليل قد لا يفى بالوضوء و الغسل و الاستنجاء و تنظيف الثوب و الجسد فالنهي لعدم التمكن من هذه الأمور الضرورية فيكون مثل قوله و لا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التى توبق دينه و لعل الشيخ فهم هذا المعنى حيث أورده فى التهذيب (3).

ص: 161

1- 1. السرائر: 478.

2- 2. لا يوجد فى المصدر المطبوع.

3-3. التهذيب ج 1 ص 115.

فى باب التيمم.

«24»- كِتَابُ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي صَدْرِ الْكِتَابِ عَنْهُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ يَدَعُ غُمَيْرٌ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْعَجَبُ لَجَهْلِهِ وَجَهْلِ الْأَمَّةِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى جَمِيعِ عُمَّالِهِ أَنَّ الْجُنُبَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ فَلْيَسْ لَهٗ أَنْ يُصَلِّيَ وَ لَيْسَ لَهٗ أَنْ يَتَيَمَّمَ بِالصَّعِيدِ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ وَ إِنْ لَمْ يَجِدْهُ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى وَ إِنْ لَمْ يَجِدْهُ سَنَةً ثُمَّ قَبِلَ النَّاسُ ذَلِكَ مِنْهُ وَ رَضُوا بِهِ وَ قَدْ عَلِمَ وَ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله قَدْ أَمَرَ عَمَّارًا وَ أَمَرَ أَبَا ذَرٍّ أَنْ يَتَيَمَّمَا مِنَ الْجَنَابَةِ وَ يُصَلِّيَا وَ شَهِدَا بِهِ عِنْدَهُ وَ غَيْرَهُمَا فَلَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ وَ لَمْ يَرْفَعْ بِهِ رَأْسًا(1).

«25»- تَوَادِرُ الرَّائِدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الرَّوْيَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّبَّاجِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: تَمَسَّحُوا بِالْأَرْضِ فَإِنَّهَا أُمُّكُمْ وَ هِيَ بِكُمْ بَرَّةٌ(2).

بيان: لعل المراد بالتمسح التيمم عند الضرورة و يحتمل أن يكون المراد التمسح على وجه البركة أو يكون كناية عن الجلوس عليها و يؤيد الأخيرين ما

رَوَاهُ الرَّائِدِيُّ أَيْضًا: أَنَّهُ أَقْبَلَ رَجُلَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اجْلِسْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَ الْبَرَكَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله اجْلِسْ عَلَى اسْتِكَ فَأَقْبَلَ يَضْرِبُ الْأَرْضَ بَعْضًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله لَا تَضْرِبْهَا فَإِنَّهَا أُمُّكُمْ وَ هِيَ بِكُمْ بَرَّةٌ(3).

و الخبر مذكور فى روايات العامه أيضا قال فى النهايه فيه تمسحوا بالأرض فإنها بكم بره أراد به التيمم و قيل أراد مباشرة تراها بالجباه فى السجود من غير حائل و يكون هذا أمر تأديب و استحباب لا وجوب و قوله فإنها بكم بره أى مشفقكم عليكم كالوالده البره بأولادها يعنى أن منها خلقكم و

ص: 162

1- 1. كتاب سليم ص 122، و قوله لم يرفع به رأسا: أى لم يلتفت به.

- 2-2. نوادر الراونديّ ص 9 و في هامش الأصل؛ ستأتي بسند آخر في باب ما يصح السجود عليه، منه.
- 3-3. نوادر الراونديّ ص 9 و في هامش الأصل؛ ستأتي بسند آخر في باب ما يصح السجود عليه، منه.

فيها معاشكم و إليها بعد الموت معادكم.

«26»- نَوَادِرُ الرَّاَوْنَدِيِّ، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَخَذَتْهُ سَمَاءٌ شَدِيدَةٌ وَ الْأَرْضُ مُبْتَلَةٌ فَلْيَتَيَّمْ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ مِنْ غُبَارِ تَوْبِهِ أَوْ غُبَارِ سَرَجِهِ أَوْ أَكْفَافِهِ (1).

بيان: كفه كل شىء بالضم طرته و حاشيته.

«27»- النَّوَادِرُ، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْهُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ فِي زَحَامٍ فِي صَلَاةِ جُمُعَةٍ أَخَذَتْ وَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ فَقَالَ يَتَيَّمْ وَ يُصَلِّ مَعَهُمْ وَ يُعِيدُ (2).

تأييد و توجيه ذهب الشيخ فى النهايه و المبسوط إلى أن من منعه زحام الجمعة عن الخروج يتيمم و يصلى و يعيد إذا وجد الماء و مستنده ما رواه

فى التَّهْذِيبِ (3)

بِسَنَدٍ فِيهِ صَعْفٌ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ وَسْطَ الزَّحَامِ- يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَ عَرَفَةَ- لَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْ كَثَرَةِ النَّاسِ قَالَ يَتَيَّمْ وَ يُصَلِّ مَعَهُمْ وَ يُعِيدُ إِذَا انْصَرَفَ. و بسند موثق (4) عن سماعه عنه عليه السلام: مثله.

و المشهور عدم الإعادة و حملها بعضهم على الاستحباب و لا يبعد حملها على ما إذا كانت الصلاة مع المخالفين و لم يمكنه الخروج و لا ترك الصلاة تقيه فلذا يعيد بقريته ذكر عرفه فى الروايتين و الوقت فيه غير مضيق و حملها على ما إذا لم يمكنه الخروج إلى آخر الوقت بعيد و لذا خص الشيخ الحكم بالجمعه مع اشتغال الروايتين على عرفه

ص: 163

-
- 1- 1. نوادر الراوندى ص 53.
 - 2- 2. نوادر الراوندى ص 50.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 52.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 324.

أيضا و إن لم يبعد تجويز التيمم و الصلاه لإدراك فضل الجماعه لا سيما الجماعه المشتمله على تلك الكثره العظيمه الواقعه فى مثل هذا اليوم الشريف لكن لم أر قائلا به و هذا الإشكال عن خبر النوادر مندفع و الأحوط الفعل و الإعاده فى الجمع.

«28»- النَّوَادِرُ، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْهُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِالْجَصِّ وَ النُّورِ وَ لَا يَجُوزُ بِالرَّمَادِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْأَرْضِ فَقِيلَ لَهُ أَيْتَيَمُّمُ بِالصَّغَا الْبَالِيَةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ قَالَ نَعَمْ (1).

توضيح: أما عدم جواز التيمم بالرماد فلا خلاف فيه إذا كان مأخوذا من الشجر و النبات و هو الظاهر من الروايه للتعليل بأنه لم يخرج من الأرض أى لم يحصل منها و يؤيده أنه روى الشيخ (2).

مثل هذه الروايه عن السكونى عنه عليه السلام و زاد فى آخره إنما يخرج من الشجره.

و أما النوره و الجص قبل الإحراق فيجوز التيمم بهما من يجوز التيمم بالحجر و منع منه ابن إدريس لكونهما معدنا و هو ضعيف و شرط الشيخ فى النهايه فى جواز التيمم بهما فقد التراب و أما النوره و الجص بعد الإحراق فالمشهور المنع من التيمم بهما لعدم صدق اسم الأرض عليهما و المنقول عن المرتضى و سلال الجواز و هو الظاهر من الروايه بل الظاهر منها جواز التيمم بكل ما يحصل من الأرض كالخزف و اختلفوا فيه و لعل الجواز أقوى و الترك اختيارا أولى و كذا الرماد الحاصل من التراب و إن كان الحكم فيه أخفى و الأكثر فيه على عدم الجواز مع الخروج عن اسم الأرض (3).

ص: 164

1- 1. نوادر الراوندى ص 50.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 53.

3- 3. قد عرفت أن آية الشريفه أمر بتيمم الصعيد، و أن المراد بالصعيد ليس هو الا الغبار المرتفع من الأرض، و انما أمروا عليهم السلام بضرب الكفين على الأرض ليتحقق مفهوم التيمم، و هو طلب الصعيد فانه لا يحصل على الكفين الا بضربهما على الأرض ليثور الغبار و يلصق بهما، و لو صح التيمم بالخزف المطبوخ أو الصفاه قبل أن تبلى أو الصخره الملساء، لما

كان لضرب اليد عليها وجه، الا أن يكون عليها غبار تعلو بضرب اليد عليها كما فى الصفا الباليه و هو الطين المتحجر من صفوه الأرض ينجمد بعد انحسار الماء عن وجهها. و لو كانت الصفاه بمعنى الصخره كما توهم لما وصفت فى الحديث بالباليه، فان الصخره لا تبلى، و لما وصفها الفيروز آبادى بقوله: « الصفاه الحجر الصلد الضخم لا ينبت » فان الصلد هو الأرض المتحجره التى لا تنبت، و لذلك قالوا رأس صلد أى لا ينبت، و جبين صلد أى صلب، و فرس صلد أى لا يعرق. و منه قولهم « فلان لا تندى صفاته » أى بخيل لا يسمح بشىء، و المراد بالصفاه هذه الراوق المتخذ من الطين الحرّ الصلب كالخزف و لذلك و صفت بعدم النداهه و الرش، و لو كانت بمعنى الصخره لما كان ينتظر منه الرش و الندى. و أمّا الجص و النوره و الرماد فكلها يمكن أن يكون صعيدا ثائرا هائجا، و هو ظاهر، الا أن قوله تعالى: « صَعِيدًا طَيِّبًا » يخص التيمم بالتراب الخالص الذى يخرج نباته باذن الله دون النوره و الجص و السبخه و الرمل و الرماد لأنها لا تنبت، و قد وصف الرماد فى قوله تعالى « فَنُصِصَ صَعِيدًا رَلَقًا » و « إِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا » بكونه زلقا جزا خرج عن كونه طيبا نابتا. و على ذلك فتوى الاصحاب و روايات الباب، أمّا الرماد فظاهر، و أمّا النوره و الجص و السبخه و الرمل و أمثالها فهى معادن فلا يجوز التيمم بها إجماعا، و ما ورود من روايه السكونى و هى أصل هذا الخبر المروى فى النوادر فلا يعبأ بها لضعفها و معارضتها الإجماع. و أمّا استناد بعض الفقهاء بقوله صلى الله عليه و آله : « جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا » و أن اسم الأرض يقع على الحجر و المدر و التراب كلها ففيه أن الحجر ان كان بمعنى الأرض الصلب الصلد، فلا بأس به؛ من حيث اطلاق اسم الأرض عليه، الا أنه يقيد اطلاقها بقرينه لفظ الصعيد فى القرآن العزيز، و لذلك ورد التصريح بالتراب فى بعض الأحاديث و لفظه: جعلت لى. الأرض مسجدا و ترابها طهورا. و أمّا إذا كان بمعنى الصخره و ما هو من جنسها كالحصا و الرمل، فليس بصحيح، فان الأرض فى أصل اللغه هو ما نسّميه بالفارسيه خاك- زمين، فلا يطلق على الجبل و ما أزيل منه كالصخره و الجندل و الحصا و الرمل، كما أنها لا تطلق على المياه و قد استوعب ثلاثه أرباع الأرض فقولهم: الأرض ما قابل السماء ليس الا على التسامح العرفى، و الا فثلاثه أرباع السماء لا يقابلها الا الماء. على أن القرآن العزيز استعمل كلمه الأرض فى أكثر من 460 موضعا و كلها تنادى بأن الأرض يقابل الحجر، فقد و صفت الأرض فى بعضها بالاحياء و الاماته و الاثاره و الانبات و التمديد و الرحب و السعه و الاهتزاز و الربا و التفجير و نقص أطرافها و خسفها بالناس، و كونها مهادا و مهذا و سطحا و فراشا و بساطا و كفاتا و ذلولا فامشوا فى مناكبها و كلوا من رزقه و إليه النشور، و لا يليق شىء منها بالحجر. و اما فى بعضها الآخر، فقد جعلت الأرض فى مقابل الجبل و الصخره صريحا كما فى قوله تعالى: « وَ لَوْ

أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ» الرعد: 31 «تَكَادُ
السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا» مريم: 90 «وَجُمِلَتِ
الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً» الحاقة: 14 «يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ
وَكَاثَتِ الْجِبَالُ كَثِيْبًا مَّهِيلًا» المزمل: 14 «وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا
رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا» الرعد: 3 و مثله فى الحجر: 19، ق: 7، النحل 15، الأنبياء: 31، لقمان: 10. و هكذا قوله تعالى: «إِنَّكَ لَنْ تَخِرَّقَ الْأَرْضَ وَ
لَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا» أسرى: 37 «يَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً»
الكهف: 47 «أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا» النمل: 61 «يَا
بُنَيَّ إِنِّي أَخَذْتُكِ مِنَ الْثِقَالِ خَبْرًا» هود: 16 «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا» الأحزاب: 72. ففى كلها قابلت الأرض الجبال كما
قابلت المياه، و عد كل منها شيئاً على حدته.

«29»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ
السَّلَام أَنَّهُ

ص: 166

قَالَ: لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَتَيَمَّمَ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ تَيَمَّمَ صَلَّى بِتَيَمُّمِهِ ذَلِكَ مَا شَاءَ مِنَ الصَّلَوَاتِ مَا لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يَجِدِ الْمَاءَ فَإِنَّهُ إِذَا مَرَّ بِالْمَاءِ أَوْ وَجَدَهُ انْتَقَضَ تَيَمُّمُهُ فَإِنْ عَدِمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَيَمَّمَ وَ إِنْ هُوَ يَتَيَمَّمُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَ صَلَّى ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ وَ فِي الْوَقْتِ بَقِيَهِ يُمْكِنُهُ مَعَهَا أَنْ يَتَوَضَّأَ وَ يُصَلِّيَ تَوَضُّأً وَ صَلَّى وَ لَمْ يُجْزِهِ صَلَاتُهُ بِالتَّيَمُّمِ إِذَا هُوَ وَجَدَ الْمَاءَ وَ هُوَ فِي وَقْتٍ مِنَ الصَّلَاةِ (2) قَالَ وَ كَذَلِكَ إِنْ تَيَمَّمَ وَ لَمْ يُصَلِّ فَوَجَدَ الْمَاءَ وَ هُوَ فِي وَقْتٍ مِنَ الصَّلَاةِ انْتَقَضَ تَيَمُّمُهُ وَ عَلَيْهِ إِنْ يَتَوَضَّأُ وَ يُصَلِّي وَ إِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِتَيَمُّمٍ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَنْصَرِفْ فَيَتَوَضَّأَ وَ يُصَلِّي إِنْ لَمْ يَكُنْ رَكَعَ فَإِنْ رَكَعَ مَضَى فِي صَلَاتِهِ فَإِنْ انْصَرَفَ مِنْهَا وَ هُوَ فِي وَقْتٍ تَوَضَّأَ وَ أَعَادَهَا فَإِنْ مَضَى الْوَقْتُ أَجْزَأُهُ (3).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ عَمَّارَ بْنِ يَاسِرٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَتَجَرَّدَ مِنْ ثِيَابِهِ وَ أَتَى صَعِيداً فَتَمَعَّكَ عَلَيْهِ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَ لَهُ يَا عَمَّارُ تَمَعَّكَتَ تَمَعَكِي الْجَمَارِ قَدْ كَانَ يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَمْسَحَ بِيَدَيْكَ وَجْهَكَ وَ كَفَيْكَ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ (4).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَ الْأَرْضُ مُبْتَلَةٌ فَلْيَنْفُضْ لِبَدَهُ وَ لِيَتَيَمَّمَ بِعُبَارِهِ وَ كَذَلِكَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لِيَنْفُضَ ثَوْبَهُ أَوْ لِبَدَهُ أَوْ إِكَافَهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ تُرَاباً طَيِّباً (5).

وَ قَالُوا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ: الْمُتَيَمِّمُ يُجْزِيهِ صَرْبُهُ وَاحِدُهُ بِصَرْبِ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ وَ يَدَيْهِ وَ قَالُوا لَا يُجْزِي التَّيَمُّمُ بِالْحَصِّ وَ لَا بِالرَّمَادِ وَ لَا بِالنُّورِ وَ يُجْزِي الصَّغَا الثَّابِتِ فِي الْأَرْضِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ عُبَارٌ وَ لَمْ يَكُنْ مَبْلُولاً وَ لَا يَتَيَمَّمُ فِي الْحَصْرِ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ أَوْ يَكُونُ فِي زَحَامٍ وَ لَا يَخْلُصُ مِنْهُ وَ حَصَرَتِ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَ يُصَلِّي وَ يُعِيدُ تِلْكَ الصَّلَاةَ (6).

ص: 167

- 1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 120.
- 2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 120.
- 3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 120.
- 4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 120.
- 5- 5. المصدر ج 1 ص 121.
- 6- 6. المصدر ج 1 ص 121.

وَقَالُوا: فِي الْجُنُبِ يَمُرُّ بِالْبِرِّ وَ لَا يَجِدُ مَا يَسْتَقِي بِهِ يَتَيَّمَّمُ وَ مَنْ كَانَتْ بِهِ قُرُوحٌ أَوْ عَلَيْهِ يَخَافُ مِنْهَا عَلَى نَفْسِهِ يَتَيَّمَّمُ وَ كَذَلِكَ إِنْ خَافَ أَنْ يَقْتُلَهُ الْبَرْدُ إِنْ اغْتَسَلَ يَتَيَّمَّمُ وَ إِنْ لَمْ يَخَفْ اغْتَسَلَ فَإِنْ مَاتَ فَهُوَ شَهِيدٌ وَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ يَسِيرٌ يَخَافُ إِنْ هُوَ تَوَضَّأَ بِهِ أَوْ تَطَهَّرَ أَنْ يَمُوتَ غَطَشًا قَالُوا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَتَيَّمَّمُ وَ يُبْقِي الْمَاءَ لِنَفْسِهِ وَ لَا يُعِينُ عَلَى هَلَاكِهَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ (1) وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (2).

وَقَالُوا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ: فِي الْمُسَافِرِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ إِلَّا بِمَوْضِعٍ يَخَافُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ مَهَضَى فِي طَلَبِهِ مِنْ لُصُوصٍ أَوْ سِبَاعٍ أَوْ يَخَافُ مِنْهُ التَّلَفَ وَ الْهَلَكَ يَتَيَّمَّمُ وَ يُصَلِّي (3).

وَقَالُوا: فِي الْمُسَافِرِ يَجِدُ الْمَاءَ يَتَمَيَّنُ عَالٍ أَنْ يَشْتَرِيهِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا لَتَمَنِيهِ فَقَدْ وَجَدَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي دَفْعِهِ التَّمَنَّى مَا يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ إِنْ عَدِمَهُ وَ الْعَطَبَ فَلَا يَشْتَرِيهِ وَ يَتَيَّمَّمُ بِالصَّعِيدِ وَ يُصَلِّي (4).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُجَامِعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي السَّقَرِ وَ لَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ وَ يَتَيَّمَّمُ وَ يُصَلِّي وَ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ مِثْلِ هَذَا فَقَالَ نَعَمْ أَتَيْتَ أَهْلَكَ وَ تَتَيَّمَّمُ وَ تُؤَجِّرُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ أَوْجُرُ قَالَ نَعَمْ إِذَا أَتَيْتَ الْحَلَالَ أَجِزْتَ كَمَا أَتَيْتَ الْحَرَامَ أَتَيْتَ (5).

بيان: إكاف الحمار ككتاب و غراب برذعته و هى ما يلقي تحت الرجل.

«14»- 30- أَرْبَعِينَ الشَّهِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَعِيَةَ الْحَسَنِىِّ الدِّيَّاجِىِّ عَنِ السَّيِّدِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ قَحَّارِ الْمُوسَوِّىِّ عَنِ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ السَّيِّدِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ النَّفِىِّ الْحَسَنِىِّ عَنِ السَّيِّدِ فَضْلِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّائِزِ عَنِ السَّيِّدِ ذِي الْقَعَّارِ بْنِ مَعَدٍ [مَعْبُدٍ] الْحَسَنِىِّ عَنِ الشَّيْخِ الصَّدُوقِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ النَّجَاشِىِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِوَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَرْزُوقِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ

ص: 168

1- 1. النساء: 39.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 121.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 121.

4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 121.

5- 5. دعائم الإسلام ج 1 ص 121.

مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ عَزْرَوَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ السَّكُونِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ: أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ جَامِعْتُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ قَالَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَحْمِلٍ فَاسْتَتَرْتُ بِهِ وَبِمَاءٍ فَاعْتَسَلْتُ أَتَا وَهِيَ ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَا أَبَا ذَرٍّ يَكْفِيكَ الصَّعِيدُ عَشْرَ سِنِينَ.

وَمِنْهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ شَيْخِ الطَّائِفَةِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنِ الصَّدُوقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَابَوَيْهِ عَنْ وَالِدِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ عَمَّارًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَتَمَعَّكَ فِي الْبَرَابِ كَمَا تَتَمَعَّكَ الدَّابَّةُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ يَهْرَأُ بِهِ يَا عَمَّارُ تَمَعَّكَتْ كَمَا تَتَمَعَّكَ الدَّابَّةُ فَقُلْنَا لَهُ فَكَيْفَ التَّيْمُمُ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ فَوْقَ الْكَفِّ قَلِيلًا.

بيان: الظاهر أن قائل فقلنا داود و المقول له الصادق عليه السلام و يحتمل أن يكون القائل الصحابه الذين كانوا حاضرين و المقول له هو الرسول صلى الله عليه و آله و الإمام حكى كلامهم بلفظه و يؤيده بعض الروايات و إن كان بعيدا هنا.

و ظاهره الاكتفاء بالوضع بدون اعتماد و مسح جميع الوجه و قد مر الكلام فيهما و قوله فوق الكف قليلا يحتمل وجهين الأول مسح قليل من ظهر الكف فيدل على عدم وجوب الاستيعاب كما ذهب إليه الصدوق و الثانى أنه ابتداء فى المسح بما فوق الكف من باب المقدمة.

«1»- الْخِصَالُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: نِعْمَتَانِ مَكْفُورَتَانِ الْأَمْنُ وَ الْعَافِيَةُ(1).

بيان: مكفورتان أى مستورتان عن الناس لا يعرفون قدرهما أو لا يشكرهما الناس لغفلتهم عن عظم شأنهما.

«2»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنْ السَّكُونِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: خَصْلَتَانِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مَفْتُونٌ فِيهِمَا الصَّحَّةُ وَ الْفَرَاغُ(2).

«3»- وَ مِنْهُ، عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُعَاذٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَرْزُوقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَ الْقُضَلِيِّ بْنِ مُوسَى مَعَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ

ص: 170

1- 1. الخصال ج 1 ص 19.

2- 2. الخصال ج 1 ص 19.

أَبَى هُنْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: نِعَمَتَانِ مَفْتُونٌ [مَغْبُوتٌ] فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْفَرَاغُ وَ الصَّحَّةُ (1).

توضيح: مغبون في بعض النسخ بالغين المعجمه و الباء الموحده قال في القاموس غبن الشىء و فيه كفرح غبنا و غبنا نسيه أو أغفله أو غلط فيه و رأيه بالنصب غبانه و غبنا محركة ضعف فهو غبين و مغبون و غبته في البيع يغبنه غبنا و يحرك أو بالتسكين في البيع و بالتحريك في الرأى خدعه و قد غبن كعنى فهو مغبون انتهى فالمعنى أنهم مخدوعون من الشيطان، فى ترك شكرهما و يحتمل بعض المعانى الأخر.

و فى أكثر النسخ بالفاء و التاء أى مختبرون امتحنهم الله بهما و ابتلاهم ليرى كيف شكرهم فيهما أو افتتنوا و وقعوا فى الضلال و الإثم بهما و الفراغ التخلّى من الشغل و العمل أو فراغ القلب من الخوف و الحزن و الأخير أنسب بالخبر الأول.

«4»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ الْجَامُورَانِيِّ عَنْ سِجَادَةَ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ السَّجِسْتَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: خَمْسُ خِصَالٍ مَنْ فَقَدَ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً لَمْ يَزَلْ تَاقِصَ الْعَيْشَ زَائِلَ الْعَقْلِ مَشْغُولَ الْقَلْبِ قَافِلًا صَحَّةَ الْبَدَنِ وَ الثَّانِيَةُ الْأَمْنُ وَ الثَّلَاثَةُ السَّعَةُ فِي الرِّزْقِ وَ الرَّابِعَةُ الْأَيْسُ الْمُوَافِقُ قُلْتُ وَ مَا الْأَيْسُ الْمُوَافِقُ قَالَ الرَّوْجَةُ الصَّالِحَةُ وَ الْوَلَدُ الصَّالِحُ وَ الْخَلِيطُ الصَّالِحُ وَ الْخَامِسَةُ وَ هِيَ تَجْمَعُ هَذِهِ الْخِصَالَ الدَّعَةُ (2).

بيان: الدعه السكون و قله الأشغال قال فى النهايه ودع بالضم وداعه و دعه أى سكن و ترفه و فى الصحاح الدعه الخفض و الهاء عوض من الواو تقول منه ودع الرجل فهو وديع أى ساكن و رجل متدع أى صاحب دعه

ص: 171

-
- 1- 1. الخصال ج 1 ص 19.
2- 2. الخصال ج 1 ص 137.

و راحه و المودعه المصالحه انتهى و يحتمل أن يكون المراد عدم المنازعه و المخاصمه.

«5»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْمُكْتَبِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقِ عَنْ يَشْرِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ قَلْبَوَيْهِ عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ حَرْبٍ الْهَلَالِيَّ أَمِيرَ الْمَدِينَةِ يَقُولُ سَمِعْتُ الصَّادِقَ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: الْعَافِيَةُ نِعْمَةٌ خَفِيَّةٌ إِذَا وَجِدَتْ نُسِيَتْ وَإِذَا فُقِدَتْ ذُكِرَتْ (1).

قَالَ وَ سَمِعْتُ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: الْعَافِيَةُ نِعْمَةٌ يَعْجِزُ الشُّكْرُ عَنْهَا (2).

«6»- وَ مِنْهُ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: خَمِيسٌ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَمْ يَتَهَنَّ بِالْعَيْشِ الصَّحَّةُ وَ الْأَمْنُ وَ الْغِنَى وَ الْقَنَاعَةُ وَ الْأَنْبَسُ الْمُوَافِقُ (3).

«7»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُهَاجِرٍ عَنْ الْجَرِيرِيِّ عَنْ أَبِي الْوَرْدِ بْنِ تَمَّامٍ عَنِ اللَّجْلَاجِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَمَرَّ بِرَجُلٍ يَدْعُوهُ هُوَ يَقُولُ أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ الصَّبْرَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سَأَلْتَ الْبَلَاءَ فَاسْأَلِ اللَّهَ الْعَافِيَةَ الْخَبَرَ (4).

«8»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْحَكَمِ الْحَبَّاطِ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: النَّعِيمُ فِي الدُّنْيَا الْأَمْنُ وَ صِحَّةُ الْجِسْمِ وَ تَمَامُ النِّعَمَةِ فِي الْآخِرَةِ دُخُولُ الْجَنَّةِ وَ مَا تَمَّتِ النِّعَمَةُ عَلَى عَبْدِ قَطْ مَا لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ (5).

«9»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ قَصَّالٍ

ص: 172

1- 1. أمالي الصدوق ص 138.

2- 2. أمالي الصدوق ص 138.

- 3-3. أمانى الصدوق ص 175 فى حديث.
- 4-4. معانى الأخبار ص 230.
- 5-5. معانى الأخبار: 408.

عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْعَقْرِقُوفِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَيْءٌ يُرَوَى عَنْ أَبِي دَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ ثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهَا النَّاسُ وَ أَنَا أَحِبُّهَا أَحِبُّ الْمَوْتَ وَ أَحِبُّ الْفَقْرَ وَ أَحِبُّ الْبَلَاءَ فَقَالَ هَذَا لَيْسَ عَلَى مَا يَرَوُونَ إِنَّمَا عَنِيَ الْمَوْتُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْحَيَاةِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَ الْفَقْرُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْغِنَى فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَ الْبَلَاءُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الصَّحَّةِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ (1).

«10»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْخَارِثِ بْنِ الْحَسَنِ الطَّحَّانِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَبْلُغُ أَحَدُكُمْ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ حَتَّى يَكُونَ الْمَوْتُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ وَ الْفَقْرُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْغِنَى وَ الْمَرَضُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الصَّحَّةِ فَلَنَا وَ مَنْ يَكُونُ كَذَا قَالَ كَلِمَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ أَيْمَانًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَحَدُكُمْ يَمُوتُ فِي حُبِّنا أَوْ يَعِيشُ فِي بُغْضِنَا فَقُلْتُ تَمُوتُ وَ اللَّهُ فِي حُبِّكُمْ أَحَبُّ إِلَيْنَا قَالَ وَ كَذَلِكَ الْفَقْرُ وَ الْغِنَى وَ الْمَرَضُ وَ الصَّحَّةُ قُلْتُ إِي وَ اللَّهُ (2).

«11»- دَعَاؤُ الرَّاوِدِيِّ، قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الصَّحَّةُ بِضَاعَةٌ وَ النَّوَانِي إِضَاعَةٌ أَلَا إِنَّ مِنَ النَّعْمِ سَعَةَ الْمَالِ وَ أَفْضَلُ مِنْ سَعَةِ الْمَالِ صِحَّةُ الْبَدَنِ وَ أَفْضَلُ مِنْ صِحَّةِ الْبَدَنِ تَقْوَى الْقَلْبِ.

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: السَّلَامَةُ مَعَ الْإِسْتِقَامَةِ.

وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: اغْتَنِمْ خَمْسًا قَبْلَ خَمْسٍ شَبَابَكَ قَبْلَ هَرَمِكَ وَ صِحَّتَكَ قَبْلَ سُقْمِكَ وَ غِنَاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ وَ فَرَاغَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ وَ حَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ.

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: خَيْرُ مَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدُ الْعَافِيَةَ.

وَ قَالَ عِيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّاسُ رَجُلَانِ مُعَافَى وَ مُبْتَلَى فَأَرْحَمُوا الْمُبْتَلَى وَ أَحْمَدُوا اللَّهَ عَلَى الْعَافِيَةِ. وَ فِي حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ: الْعَافِيَةُ الْمُلْكُ الْحَفِيُّ.

ص: 173

1- 1. معاني الأخبار ص 165.

2- 2. معاني الأخبار ص 189.

وُروى: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ فَقَالَ مَا شَأْنُكَ قَالَ صَلَّيْتُ بِنَا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فَقَرَأْتُ الْقَارِعَةَ فَقُلْتُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ لِي عِنْدَكَ ذَنْبٌ تُرِيدُ أَنْ تُعَذِّبَنِي بِهِ فِي الْآخِرَةِ فَعَجِّلْ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا فَصِرْتُ كَمَا تَرَى فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُنْسَمَا قُلْتَ أَلَا قُلْتَ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَفِي عَذَابِ النَّارِ قَدَعًا لَهُ حَتَّى أَفَاقَ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الْحَسَنَةُ فِي الدُّنْيَا الصَّحَّةُ وَالْعَافِيَةُ وَفِي الْآخِرَةِ الْمَغْفِرَةُ وَالرَّحْمَةُ.

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام: كَفَى بِالسَّلَامَةِ دَاءً.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا يَذْهَبُ حَبِيبَتَا عَبْدٍ قَيْصِرٌ وَ يَحْتَسِبُ إِلَّا أَدْخَلَ الْجَنَّةَ.

وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْعِفْرِيَةَ النَّفْرِيَةَ الَّتِي لَمْ يُزْرَأْ فِي جِسْمِهِ وَ لَا مَالِهِ.

وَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ لَهُ الدَّرَجَةُ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَبْلُغُهَا بِعَمَلِهِ يُبْتَلَى بِبَلَاءٍ فِي جِسْمِهِ فَيَبْلُغُهَا بِذَلِكَ (1).

بيان: البضاعة بالكسر رأس المال أى الصحة رأس مال الإنسان فى اقتناء الصالحات و اكتساب السعادات.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَام: السَّلَامَةُ مَعَ الْإِسْتِقَامَةِ. أى لا تكون سلامه الجسم و القلب إلا مع الاستقامه فى الدين و ما يبتلى به الناس إنما هو لتركهم الاستقامه كما قال سبحانه وَ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ (2) و قال تعالى وَ أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا (3) أو المعنى أن السلامه إنما تنفع إذا كانت مع الاستقامه و أما السلامه التى غايتها عذاب الآخرة فليست بسلامه و بعباره أخرى السلامه مع الاستقامه و إن كانت مع بلاء الدنيا و مصائبها.

و الحاصل أنه لما كانت السلامه غالبا تصير سببا للتوغل فى الشرور و المعاصى

ص: 174

2-2. الشورى: 30.

3-3. الجن: 16.

بين عليه السلام أن مثل تلك السلامه عين الابتلاء و يؤيده قوله عليه السلام كفى بالسلامه داء أى تصير غالبا سببا للأدواء النفسانيه و الأمراض الروحانيه أو المعنى أن السلامه عن معارضه الناس و المسالمه معهم إنما تجوز إذا كانت مع الانقياد للحق و موافقه رضى الله لا كما اختاره جماعه من الأشقياء فى زمانه صلوات الله عليه و خالفوا إمامهم و كفروا و ارتدوا و الأوسط أظهر و الحبيبتان العينان.

و قال الجوهرى العفر الرجل الخبيث الداهى و المرأه عفره قال أبو عبيده العفريت من كل شىء المبالغ يقال فلان عفريت نفريت و عفرية نفريه

و فى الحديث: إن الله يبغض العفريه النفريه الذى لا يرزأ فى أهل و لا مال.

و العفريه المصحح و النفريه إتباع و قال فى نفر النفريت إتباع للعفريت و توكيد.

و قال فى النهايه بعد ذكر الحديث هو الداهى الخبيث الشرير و منه العفريت و قيل هو الجموع المتنوع و قيل الظلوم و قال الجوهرى فى تفسيره العفريه المصحح و النفريه إتباع له و كأنه أشبه لأنه قال فى تمامه الذى لا يرزأ فى أهل و لا مال.

و قال الزمخشري العفر و العفريه و العفريت و العفاريه القوى المتشيطن الذى يعفر قرنه و الياء فى عفرية و عفاريه للإلحاق بشرذمه و عذافره و الهاء فيهما للمبالغه و التاء فى عفريت للإلحاق بقنديل و قال فى حديث سراقه فلم يرزأني شيئا أى لم يأخذ منى شيئا يقال رزأته أرزؤه و أصله النقص و منه ما رزأنا من مالك شيئا أى ما نقصنا منه شيئا و لا أخذنا.

«12»- تَهْجُ الْبَلَاءِ، قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَلَا وَ إِنَّ مِنَ الْبَلَاءِ الْفَاقَةَ وَ أَشَدُّ مِنَ الْفَاقَةِ مَرَضُ الْبَدَنِ وَ أَشَدُّ مِنْ مَرَضِ الْبَدَنِ مَرَضُ الْقَلْبِ أَلَا وَ إِنَّ مِنَ النَّعْمِ سَعَةَ الْمَالِ وَ أَفْضَلُ مِنْ سَعَةِ الْمَالِ صِحَّةُ الْبَدَنِ وَ أَفْضَلُ مِنْ صِحَّةِ الْبَدَنِ تَقْوَى الْقَلْبِ (1).

ص: 175

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتَّبِعِي لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَّقَ يَخْصَلَتَيْنِ الْعَافِيَةِ وَالْغَنَى بَيْنَا تَرَاهُ مُعَافَى إِذْ سَقِمَ وَ بَيْنَا تَرَاهُ غَنِيًّا إِذْ افْتَقَرَ (1).

«13»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنِ الصَّادِقِ عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَادَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا يَلْقَى مِنَ الْحُمَى فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّ الْحُمَى طَهُورٌ مِنْ رَبِّ عَفُورٍ قَالَ الرَّجُلُ بَلِ الْحُمَى يَفُورُ بِالشَّيْخِ الْكَبِيرِ حَتَّى تَجْلُهُ فِي الْقُبُورِ فَعَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ لِيَكُنْ بِكَ مَا قُلْتَ فَمَاتَ مِنْهُ (2).

وَعَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: حُمَى يَوْمَ كَفَّارِهِ سَنَةٍ. وَ سَمِعْنَا بَعْضَ الْأَطْبَاءِ وَ قَدْ حَكَى لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ هَذَا يَصْدُقُ قَوْلَ أَهْلِ الطَّبِّ إِنْ حُمِيَ يَوْمَ تَوْلَمَ الْبَدَنُ سَنَةً (3).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا ابْتَلَى اللَّهُ عَبْدًا أَسْقَطَ عَنْهُ مِنَ الذُّنُوبِ بِقَدْرِ عَلَيْهِ (4).

«14»- كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ دَرِيحِ الْمُخَارِبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَرَّ أَغْرَابِيٌّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ لَهُ أَتَعْرِفُ أَمَ مِلْدَمَ قَالَ وَ مَا أَمَ مِلْدَمَ قَالَ صُدِيعُ يَأْخُذُ الرَّأْسَ وَ سُخُوتُهُ فِي الْجَسَدِ فَقَالَ الْأَغْرَابِيُّ مَا أَصَابَنِي هَذَا قَطُّ فَلَمَّا مَضَى قَالَ مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا.

قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: إِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ يُعَافَى الرَّجُلُ فِي الدُّنْيَا وَ لَا يُصِيبَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَصَائِبِ وَ نَحْوِ هَذَا.

بيان: فى القاموس أم ملدم الحمى.

«15»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَطَّارِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْهَيْثَمِ النَّهْدِيِّ عَنْ أَبِي مَحْبُوبٍ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَثُرَتْ ذُنُوبُهُ وَ لَمْ يَجِدْ مَا يُكْفِّرُهَا بِهِ ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِالْحُزْنِ فِي الدُّنْيَا لِيُكْفِّرَهَا بِهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ وَ إِلَّا أَسْقَمَ بَدَنُهُ لِيُكْفِّرَهَا بِهِ

ص: 176

- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 217.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 217.
- 4-4. المصدر ج 1 ص 218.

فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ وَإِلَّا شَدَّدَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ لِيُكَفِّرَهَا بِهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ وَإِلَّا عَذَّبَهُ فِي قَبْرِهِ لِيَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ يَلْقَاهُ وَلَيْسَ شَيْءٌ يُشْهَدُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ دُنُوهِ (1).

«16»- عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ تَائِتَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَهْوُلُ عَلَيْهِ فِي مَنَامِهِ فَتُعَقَّرُ لَهُ دُنُوهُ وَإِنَّهُ لَيُمْتَنُّ فِي بَدَنِهِ فَتُعَقَّرُ لَهُ دُنُوهُ (2).

إيضاح قال الجوهري المهنة بالفتح الخدمة و قد مهن القوم يمهّنهم مهنة أى خدمهم و امتهنت الشىء ابتذلت و أمهنته أضعفته انتهى و لعل المراد هنا الابتذال بالأمراض و يحتمل أن يراد به الخدمة للناس و العمل لهم.

«17»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ حَمْرَةَ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَبْهَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْجَوْهَرِيِّ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ وَاقِدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ مَرَضَ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَلَمْ يَشْكُ إِلَى عَوَادِهِ يَغْتَنُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ حَتَّى يَجُوزَ الصِّرَاطَ كَالْبَرْقِ اللَّامِعِ (3).

«18»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ السَّرِيِّ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا عَجَّلَ عُقُوبَتَهُ فِي الدُّنْيَا وَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ سُوءًا أَمْسَكَ عَلَيْهِ دُنُوهُ حَتَّى يُوَافِيَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ (4).

«19»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْيَقُطِينِيِّ عَنْ

ص: 177

1- 1. أمالى الصدوق ص 177.

2- 2. المصدر ص 299.

3- 3. أمالى الصدوق ص 259.

4- 4. الخصال ج 1 ص 13.

الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: تَوَقَّؤُوا الذُّنُوبَ فَمَا مِنْ بَلِيَّةٍ وَلَا تَقْصِرْ رِزْقِي إِلَّا يَدْنِبُ حَتَّى الْخَدَشِ وَالْكَبُوهِ وَالْمُصِيبَةِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَ يَغْفُوا عَنْ كَثِيرٍ (1).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ مِنْ دَاءٍ إِلَّا وَ هُوَ مِنْ دَاخِلِ الْجَوْفِ إِلَّا الْجِرَاحَهُ وَ الْحُمَى فَإِنَّهُمَا يَرِدَانِ وَرُوداً (2).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا مِنَ الشَّيْءِ عَبْدٌ يُقَارِفُ أَمْرًا تَهْتِكُهُ عَنْهُ فَيَمُوتُ حَتَّى يَبْتَلَى بِبَلِيَّةٍ تُمَحِّصُ بِهَا ذُنُوبُهُ إِمَّا فِي مَالٍ أَوْ فِي وَلَدٍ وَ إِمَّا فِي نَفْسِهِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَا لَهُ ذَنْبٌ وَ إِنَّهُ لَيَبْقَى عَلَيْهِ الشَّيْءُ مِنْ ذُنُوبِهِ فَيَشَدُّ بِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ (3).

بيان: قوله عليه السلام فإنهما يردان لعل المعنى أن في طريان سائر الأمراض يشترط وجود ماله في البدن سابقا تنجر إليها بخلاف الحمى فإنه قد يكون بسبب الأمور الخارجة كتصرف الهواء البارد أو الحار و الأمر في الجراحة ظاهر.

«20»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّصْرِ الْخَزَّازِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَظَرَ إِلَيْهِ فَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ أَتَّخَفَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ بَوَاجِدِهِ إِمَّا صُدَاعٍ وَ إِمَّا حُمَى وَ إِمَّا رَمَدٍ (4).

«21»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا تَكْرَهُوا أَرْبَعَةً فَإِنَّهَا لِأَرْبَعَةٍ، لَا تَكْرَهُوا الرُّكَّامَ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْجُدَامِ وَ لَا تَكْرَهُوا الدَّمَامِيلَ فَإِنَّهَا أَمَانٌ مِنَ الْبَرَصِ وَ لَا

ص: 178

1- 1. الخصال ج 2 ص 158، و الآيه فى الشورى: 30.

2- 2. الخصال ج 2 ص 160.

3- 3. الخصال ج 2 ص 169.

4-4. الخصال ج 1 ص 10.

تَكَرَّهُوا الرَّمَدَ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْعَمَى وَ لَا تَكَرَّهُوا السُّعَالَ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْقَالِحِ (1).

دعوات الراوندى، مرسلا: مثله.

«22»- الخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعِطَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَرْبَعُ خِصَالٍ لَا تَكُونُ فِي مُؤْمِنٍ لَا يَكُونُ مَجْنُونًا وَ لَا يَسْأَلُ عَلَى أَبْوَابِ النَّاسِ وَ لَا يُؤَلِّدُ مِنَ الزَّوْءِ وَ لَا يُنْكَحُ فِي دُبْرِهِ (2).

«23»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعِطَّارِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ السَّيَّارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَرَّازِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَعْفَى شَيْعَتَنَا مِنْ سِتٍّ مِنَ الْجُنُونِ وَ الْجَدَامِ وَ الْبَرَصِ وَ الْأَبْتَةِ وَ أَنْ يُؤَلِّدَ لَهُ مِنْ زَنَّا وَ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ بِكَفِّهِ (3).

«24»- وَ مِنْهُ، فِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ مَوْقُوفٍ قَالَ: أَرْبَعَةٌ قَلِيلٌ مِنْهَا كَثِيرُ الْمَرَضِ الْقَلِيلُ مِنْهُ كَثِيرُ الْخَبَرِ (4).

«25»- تَفْسِيرُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنِّي أَحَدْتُكُمْ بِحَدِيثٍ يَتَّبَعِي لِكُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَبْعِيَهُ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ مَا عَاقَبَ اللَّهُ عَبْدًا مُؤْمِنًا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا إِلَّا كَانَ اللَّهُ أَجْلَمَ وَ أَمْجَدَ وَ أَجْوَدَ وَ أَكْرَمَ مِنْ أَنْ يَعُودَ فِي عِقَابِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ مَا سَتَرَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ مُؤْمِنٍ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا وَ عَفَا عَنْهُ إِلَّا كَانَ اللَّهُ أَمْجَدَ وَ أَجْوَدَ وَ أَكْرَمَ مِنْ أَنْ يَعُودَ فِي عُقُوبَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ قَالَ وَ قَدْ يَبْتَلِي اللَّهُ الْمُؤْمِنَ بِالْبَلِيَّةِ فِي بَدَنِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ أَهْلِهِ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ وَ مَا

ص: 179

- 1- 1. الخِصَالُ ج 1 ص 99.
- 2- 2. الخِصَالُ ج 1 ص 109.
- 3- 3. الخِصَالُ ج 1 ص 163.
- 4- 4. الخِصَالُ ج 1 ص 113.

أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَ يَغْفُوا عَنْ كَثِيرٍ وَ حَتَّىٰ يَدِهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (1).

بيان: حثيه عليه السلام بيده ثلاث مرات كما يحثى التراب لبيان كثره ما يعفو الله عنه.

«26»- التَّفْسِيرُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ- وَ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَ يَغْفُوا عَنْ كَثِيرٍ قَالَ أَرَأَيْتَ مَا أَصَابَ عَلِيًّا وَ أَهْلَ بَيْتِهِ هُوَ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَ هُمْ أَهْلُ طَهَارَةٍ مَعْصُومِينَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانُوا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَ يَسْتَغْفِرُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ مِائَةً مَرَّةٍ مِنْ غَيْرِ دَنْبٍ إِنَّ اللَّهَ يَخُصُّ أَوْلِيَائَهُ بِالْمَصَائِبِ لِأَجْرِهِمْ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ دَنْبٍ (2).

معاني الأخبار، عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب: مثله (3).

توضيح: أى كما أن استغفاره صلى الله عليه و آله لم يكن لحط الذنوب بل لرفع الدرجات فكذا ابتلاؤهم و الحاصل أن المخاطب فى الآية غيرهم كما سيأتى.

«27»- التَّفْسِيرُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمَّا أُدْخِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى يَزِيدَ لَعَنَهُ اللَّهُ نَظَرَ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ يَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ- وَ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَلَّا مَا هَذِهِ فِينَا تَزَلَّتْ وَ إِنَّمَا تَزَلَّتْ فِينَا مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَ لَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَ لَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ فَتَحُنُّ الَّذِينَ لَا تَأْسَى عَلَى مَا فَاتَنَا مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَ لَا تَفْرَحُ بِمَا أُوتِينَا (4).

ص: 180

1- 1. تفسير القمّي: 603، و الآية فى سورة الشورى: 30.

2- 2. تفسير القمّي: 603، و الآية فى سورة الشورى: 30.

3- 3. معاني الأخبار: 383 و 384.

4- 4. تفسير القمّي ص 603 و الآية فى سورة الحديد: 22.

بيان: لعل المعنى أن الآيه الأولى مخصوصه بغيرهم و الثانيه و إن كانت عامه لكن المنتفع بها هم عليهم السلام و ظهرت الفائدة فيهم و لا يبعد اختصاص الخطاب فيها بهم و بأمثالهم من الكاملين لاطلاعهم على حكم الأشياء و تدبرهم فيها بل بهم عليهم السلام خاصه لما مر في حديث (1)

تفسيره إنا أنزلناه في ليله القدر أن الآيه نزلت في غضب الخلافه و خطاب لِكَيْلَا تَأْسَوْا إِلَى عَلَى عَلَيْهِ السَّلام و المراد بما فاتكم الخلافه و لا تَفْرَحُوا خطاب إلى الغاصبين.

و قال في مجمع البيان ما أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ مِثْلَ قَحْطِ الْمَطَرِ وَ قَلْعِ النَّبَاتِ وَ نَقْصِ الثَّمَارِ وَ لَا فِي أَنْفُسِكُمْ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَ الثَّكَلِ بِالْأَوْلَادِ إِلَّا فِي كِتَابِ أَى إِلَّا وَ هُوَ مَثْبُتٌ مَذْكُورٌ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ قَبْلَ أَنْ تَخْلُقَ الْأَنْفُسَ (2).

«28»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلام: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ لِأَصْحَابِهِ يَوْمًا مَلْعُونٌ كُلُّ مَالٍ لَا يُرَكَّى مَلْعُونٌ كُلُّ جَسَدٍ لَا يُرَكَّى وَ لَوْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مَرَّةً فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَمَّا رَكَاةُ الْمَالِ فَقَدْ عَرَفْنَاهَا فَمَا رَكَاةُ الْأَجْسَادِ قَالَ لَهُمْ أَنْ تُصَابَ بِآفَةٍ قَالَ فَتَغَيَّرَتْ وَجُوهُ الْقَوْمِ الَّذِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْهُ فَلَمَّا رَأَوْهُمْ قَدْ تَغَيَّرَتْ أَلْوَانُهُمْ قَالَ لَهُمْ هَلْ تَذَرُونَ مَا عَنَيْتُ بِقَوْلِي قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَلَى الرَّجُلُ يُخَدِّشُ الْحَدِيثَ وَ يُنْكِبُ النَّكْبَةَ وَ يَغْتُرُّ الْعُتْرَةَ وَ يُمَرِّضُ الْمَرَضَةَ وَ يُشَاكُّ الشُّوْكَهَ وَ مَا أَشَبَّهُ هَذَا حَتَّى ذَكَرَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ اخْتِلَاجَ الْعَيْنِ (3).

«29»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ

ص: 181

-
- 1- 1. راجع الكافي ج 1 ص 242، البحار ج 25 ص 88.
2- 2. مجمع البيان ج 9 ص 240.
3- 3. قرب الإسناد ص 46، ط نجف و قد أخرج مثله في ج 67 ص 219 من الكافي و له شرح واف من شاء فليراجع.

عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيْ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى صَنَائِنَ مِنْ خَلْقِهِ يَغْذُوهُمْ بِنِعْمَتِهِ وَيَحْبُوهُمْ بِعَافِيَتِهِ وَ يُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ تَمُرُّ بِهِمُ الْبَلَايَا وَ الْفِتَنُ مِثْلُ الرِّيَّاحِ مَا تَضُرُّهُمْ شَيْئًا (1).

بيان: قال في النهايه فيه إن لله صنائن من خلقه يحييهم في عافيه الصنائن الخصائص واحدهم ضنينه فعيله بمعنى مفعوله من الضن و هو ما تختصه و تضمن به أى تبخل لمكانه منك و موقعه عندك يقال فلان ضنى من بين إخوانى و ضنتى أى اختص به و أضن بمودته انتهى و ربما يقال سموا صنائن لأنهم ضن بالبلاء عنهم.

«30»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ قَصَّالٍ قَالَ سَمِعْتُ الرَّصَا عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ: مَا سَلِبَ أَحَدٌ كَرِيمَتَهُ إِلَّا عَوَّضَهُ اللَّهُ مِنْهُ الْجَنَّةَ (2).

«31»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَتِ الْعَاهَاتُ فِي أَهْلِ الْحَاجَةِ لِنَلَا يَسْتُرُوا وَ لَوْ جُعِلَتْ فِي الْأَغْنِيَاءِ لَسْتَرَتْ (3).

«32»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ يَقُولُ: حُمِيَ لَيْلَهُ كَفَّارُهُ سَنَةٍ وَ ذَلِكَ أَنَّ أَلَمَهَا يَبْقَى فِي الْجَسَدِ سَنَةً (4).

ثواب الأعمال، عن محمد بن الحسن عن سعد: مثله إلا أنه رواه عن علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام (5).

ص: 182

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 19.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 230.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 77.
 - 4- 4. علل الشرائع ج 1 ص 280.
 - 5- 5. ثواب الأعمال ص 175.

«33»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُبْتَلى فِي جَسَدِهِ إِلَّا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ اكْتُبُوا لِعَبْدِي أَفْضَلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي صَحَّتِهِ (1).

«34»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي هَيْرَةَ عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الْحُمَّى رَائِدُ الْمَوْتِ وَ سَجْنُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ وَ قَوْزُهَا وَ حَرْهَا مِنْ جَهَنَّمَ وَ هِيَ حَظٌ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ (2).

توضيح: قال في النهاية الرائد الذي يتقدم القوم يبصر لهم الكلاء و مساقط الغيث و منه الحديث الحمى رائد الموت أى رسوله الذى يتقدمه كما يتقدم الرائد قومه.

«35»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاشَانِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ سَيْفِيَّانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: نِعَمَ الْوَجَعُ الْحُمَّى تُعْطَى كُلُّ عُضْوٍ قِسْطَهُ مِنَ الْبَلَاءِ وَ لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يُبْتَلى (3).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْحَمِيرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: حُمَّى لَيْلَةٍ كَفَّارَةٌ لِمَا قَبْلَهَا وَ لِمَا بَعْدَهَا (4).

وَ مِنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْمَرَضُ لِلْمُؤْمِنِ تَطْهِيرٌ وَ رَحْمَةٌ وَ لِلْكَافِرِ تَغْذِيبٌ وَ لَعْنَةٌ وَ إِنَّ الْمَرَضَ لَا يَزَالُ بِالْمُؤْمِنِ حَتَّى لَا يَكُونَ عَلَيْهِ دَنْبٌ (5).

ص: 183

1- 1. أمالى الطوسى ج 1 ص 394.

2- 2. ثواب الأعمال: 174.

3- 3. ثواب الأعمال: 174.

4- 4. ثواب الأعمال: 175.

5- 5. ثواب الأعمال: 175.

وَمِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَصْبَغِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صَدَأُ لَيْلَهُ تَخُطُّ كُلُّ حَاطِيَّتِهِ إِلَّا الْكَبَائِرَ (1).

وَمِنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لِلْمَرِيضِ أَرْبَعُ خَصَالٍ يُزْفَعُ عَنْهُ الْقَلَمُ وَيَأْمُرُ اللَّهُ الْمَلَكَ يَكْتُبُ لَهُ كُلَّ فَضْلٍ كَانَ يَعْمَلُهُ فِي صِحَّتِهِ وَيَتَّبِعُ مَرَضُهُ كُلَّ عُضْوٍ فِي جِسَدِهِ فَيَسْتَخْرِجُ ذُنُوبَهُ مِنْهُ فَإِنْ مَاتَ مَغْفُورًا لَهُ وَإِنْ عَاشَ عَاشَ مَغْفُورًا لَهُ (2).

وَمِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ عَنْ أَخِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ الْحُسَيْنِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا مَرَضَ الْمُسْلِمُ كُتِبَ لَهُ كَأَحْسَنِ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ فِي صِحَّتِهِ وَتَسَاقَطَتْ ذُنُوبُهُ كَمَا يَتَسَاقَطُ وَرَقُ الشَّجَرِ (3).

وَمِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَّافِرِ الصَّيْرَفِيِّ وَ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: مَنْ لَقِيَ اللَّهَ مَكْفُوفًا مُحْتَسِبًا مُوَالِيًا لَالَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ (4).

وَرُوي: لَا يَسْلُبُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدًا مُؤْمِنًا كَرِيمَتِيهِ أَوْ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَنْبٍ (5).

«36»- طِبُّ الْأَيْمَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

ص: 184

1- 1. ثواب الأعمال ص 175.

2- 2. ثواب الأعمال: 176.

3- 3. ثواب الأعمال: 176.

4-4. ثواب الأعمال ص 179.

5-5. ثواب الأعمال ص 179.

سَيِّانٍ عَنْ أَخِيهِ عَنْ مُقْصَلِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (1).

يَقُولُ: إِذَا مَرَضَ الْمُؤْمِنُ أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى صَاحِبِ الشِّمَالِ - لَا تَكْتُبْ عَلَى عَبْدِي مَا دَامَ فِي حَبْسِي وَوَتَاقِي وَبُوحِي إِلَى صَاحِبِ الْيَمِينِ أَنْ أَكْتُبَ لِعَبْدِي مَا كُنْتُ تَكْتُبُ لَهُ فِي صِحَّتِهِ مِنَ الْحَسَنَاتِ (2).

«37»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْرُورٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ غَامِرٍ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: عَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَلْمَانَ الْقَارِسِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي عِلَّتِهِ فَقَالَ يَا سَلْمَانُ إِنَّ لَكَ فِي عِلَّتِكَ إِذَا اغْتَلَلْتَ ثَلَاثَ خِصَالٍ أَنْتَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَذْكُرُ وَدُعَاؤُكَ فِيهَا مُسْتَجَابٌ وَ لَا تَدْعُ الْعِلَّةَ عَلَيْكَ ذَنْبًا إِلَّا حَطَّنُهُ مَنَّكَ اللَّهُ بِالْعَافِيَةِ إِلَى انْقِصَاءِ أَجَلِكَ (3).

38 الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الشَّاهِ عَنْ أَبِي حَامِدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: مِثْلُهُ (4).

«39»- طِبُّ الْأَيْمَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّهُ عَادَ سَلْمَانَ الْقَارِسِيَّ فَقَالَ لَهُ يَا سَلْمَانُ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ شِيعَتِنَا يُصِيبُهُ وَجَعٌ إِلَّا يَذْنُبُ قَدْ سَبَقَ مِنْهُ وَ ذَلِكَ الْوَجَعُ تَطْهِيرٌ لَهُ قَالَ سَلْمَانُ فَلَيْسَ لَنَا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَجْرٌ خَلَا التَّطْهِيرَ قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا سَلْمَانُ لَكُمْ الْأَجْرُ بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ وَ النَّصْرُ إِلَى اللَّهِ وَ الدُّعَاءُ لَهُ بِهِمَا تُكْتُبُ لَكُمْ الْحَسَنَاتُ وَ تُرْفَعُ لَكُمْ الدَّرَجَاتُ فَأَمَّا

ص: 185

1- 1. في المصدر قال: سمعت الصادق عليه السلام يحدث عن الباقر أبي جعفر عليه السلام قال: ان المؤمن إلخ.

2- 2. طِبُّ الْأَيْمَةِ ص 16، ط نجف.

3- 3. أمالي الصدوق ص 279.

4- 4. الخصال ج 1 ص 81.

الْوَجُعَ خَاصَّةً فَهُوَ تَطْهِيرٌ وَ كَفَّارَةٌ (1).

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: سَهَرُ لَيْلِهِ فِي الْعِلَّةِ الَّتِي تُصِيبُ الْمُؤْمِنَ عِبَادَةُ سَنَةِ (2).

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: حُمَى لَيْلِهِ كَفَّارَةٌ سَنَةِ (3).

«40»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ النَّوْفَلِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الْمَرَضِ يُصِيبُ الصَّبِيَّ قَالَ كَفَّارَةٌ لِوَالِدَيْهِ (4).

«41»- مَجَالِسُ الْمُفِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْجَعَابِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَسَنِيِّ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ زَيْنَ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَا اخْتَلَجَ عِرْقٌ وَ لَا صَدِغَ مُؤْمِنٌ قَطُّ إِلَّا بِدَنِيٍّ وَ مَا يَغْفُو اللَّهُ عَنْهُ أَكْثَرُ وَ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَرِيضَ قَدْ بَرِيءَ قَالَ لَهُ لِيَهْنِكَ الطَّهْرُ أَيْ مِنَ الذُّنُوبِ فَاسْتَأْنَفِ الْعَمَلَ (5).

42 مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ الْقَاسِمِ: مِثْلُهُ (6).

«43»- تَوَادُّرُ الرَّاَوْنِدِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَرْبَعَةٌ يَسْتَأْنِفُونَ الْعَمَلَ الْمَرِيضُ إِذَا بَرِيءَ وَ الْمُشْرِكُ

ص: 186

1- 1. طَبُّ الْأُئْمَةِ ص 15.

2- 2. طَبُّ الْأُئْمَةِ ص 16.

3- 3. طَبُّ الْأُئْمَةِ ص 16.

4- 4. ثَوَابُ الْأَعْمَالِ ص 176.

5- 5. أُمَالِي الْمَفِيدِ ص 29.

6-6. أمالي الطوسي ج 2 ص 244 و مثله فی ج 2 ص 183 الی قوله:
أكثر، بسند آخر.

إِذَا أَسْلَمَ وَ الْحَاجُّ إِذَا قَرَعَ وَ الْمُنْصَرِفُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِيْمَانًا وَ اخْتِسَابًا(1).

«44»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ جَمَاعِهِ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْحَسَنِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْجَوَادِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَرْضُ لَا أَجْرَ فِيهِ وَ لَكِنَّهُ لَا يَدْعُ عَلَى الْعَبْدِ دَنِبًا إِلَّا حَطَهُ وَ إِنَّمَا الْأَجْرُ فِي الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ وَ الْعَمَلِ بِالْجَوَارِحِ وَ إِنَّ اللَّهَ بِكَرَمِهِ وَ فَضْلِهِ يُدْخِلُ الْعَبْدَ بِصِدْقِ النَّبِيِّ وَ السَّرِيرَةِ الصَّالِحَةِ الْجَنَّةَ(2).

وَ مِنْهُ عَنْ جَمَاعِهِ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الرَّضَا عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ إِذَا عُوفِيَ مِنْ مَرَضِهِ مَثَلُ الْبُرْدَةِ الْبَيْضَاءِ تُثْرَلُ مِنَ السَّمَاءِ فِي حُسْنِهَا وَ صِفَاتِهَا(3).

وَ مِنْهُ عَنْ جَمَاعِهِ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ حَمْدَانَ بْنِ الْمُعَاذِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ يَسْمَعُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: الْمُؤْمِنُ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَمُرَّ بِهِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا- لَا يُمَحِّصُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا مِنْ دُنُوبِهِ وَ إِنَّ الْخَدَشَ وَ الْعَتَرَةَ وَ انْقِطَاعَ الشَّسْعِ وَ اخْتِلَاجَ الْعَيْنِ وَ أَشْبَاهَ ذَلِكَ لِيُمَحِّصُ بِهِ وَلِيُّنَا مِنْ دُنُوبِهِ وَ أَنْ يَغْتَمَّ لَا يَدْرِي مَا وَجْهُهُ فَأَمَّا الْحُمَّى فَإِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ آبَائِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ قَالَ حُمَّى لَيْلَهُ كَفَّارَةٌ سَنَةً(4).

«45»- دَعَوَاتُ الرَّائِدِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا ضَعُفَ مِنَ الْكِبَرِ يَأْمُرُ اللَّهُ الْمَلَكَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ فِي حَالِهِ تِلْكَ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَ هُوَ شَابٌ تَشِيْطُ مُجْتَمِعٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ إِذَا مَرِضَ وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا يَكْتُبُ لَهُ فِي سُقْمِهِ مَا كَانَ يَعْمَلُ مِنَ الْخَيْرِ فِي صِحَّتِهِ.

ص: 187

-
- 1- 1. نوادر الراوندي ص 24.
 - 2- 2. أمالي الطوسي ج 2 ص 215.
 - 3- 3. أمالي الطوسي ج 2 ص 243.
 - 4- 4. أمالي الطوسي ج 2 ص 243.

وَقَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَ النَّاسُ يَغْتَبِطُونَ اغْتِبَاطًا فَلَمَّا كَانَ رَمَنْ
إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ يَا رَبِّ اجْعَلْ لِلْمَوْتِ عِلَّةً يُوجِرُ بِهَا الْمَيِّتُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمَّا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ لَا تَفِي بِذُنُوبِهِمْ خَلَقَ لَهُمُ
الْأَمْرَاضَ لِيُكَفِّرَ عَنْهُمْ بِهَا السَّيِّئَاتِ.

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً قَالَ الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الصَّالِحُونَ ثُمَّ
الْأَمَثَلُ قَالِ الْأَمَثَلُ.

وَقَالَ: إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا ابْتَلَاهُ فَإِذَا أَحَبَّهُ اللَّهُ الْحُبُّ الْبَالِغُ افْتَنَاهُ قَالُوا وَ مَا
افْتِنَاؤُهُ قَالَ لَا يَتْرُكُ لَهُ مَالًا وَ وَلَدًا.

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ
وَ جَلَّ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ص - وَ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ (1)
وَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُنْتَبَى عَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ فِي الْآخِرَةِ وَ مَا عُفِيَ عَنْهُ
فِي الدُّنْيَا قَالَهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَحْلَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ فِي عَفْوِهِ.

وَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: وَعِكَ أَبُو دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَتَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا دَرٍّ قَدْ وَعِكَ
فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ امْضِ بِنَا إِلَيْهِ تَعُوذُهُ فَمَضَيْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا فَلَمَّا
جَلَسْنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَا أَبَا دَرٍّ قَالَ
أَصْبَحْتُ وَعِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَصْبَحْتَ فِي رَوْضَةٍ
مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ قَدْ انْعَمَسَتْ فِي مَاءِ الْحَيَوَانِ وَ قَدْ عَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا يَفْدَحُ
مِنْ دِينِكَ قَابَشِيرُ يَا أَبَا دَرٍّ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: الْحُمَّى حَظٌّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ الْحُمَّى
مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ الْحُمَّى رَائِدُ الْمَوْتِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَوْ لَا ثَلَاثَةٌ فِي ابْنِ آدَمَ مَا طَاطَأَ رَأْسَهُ
شَيْءٌ مِنَ الْمَرَضِ وَ الْمَوْتِ وَ الْفَقْرِ وَ كُلُّهُمْ فِيهِ وَ إِنَّهُ مَعَهُنَّ لَوَنَابُ.

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ وَصَبٍ وَ لَا تَصَبٍ وَ لَا
سَقَمٍ وَ لَا أَدَى وَ لَا حُزْنٍ وَ لَا هَمٍّ حَتَّى الْهَمُّ يُهْمُهُ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهِ خَطَايَاهُ وَ مَا
يَنْتَظِرُ أَحَدُكُمْ مِنْ

1-1. الشوری: 30.

الدُّنْيَا إِلَّا غَنَى مُطْعِيًّا أَوْ فَقْرًا مُنْسِيًّا أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا أَوْ هَرَمًا مُنْفِداً أَوْ مَوْتًا مُجْهَرًا.

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا اشْتَكَى الْمُؤْمِنُ أَخْلَصَهُ اللَّهُ مِنَ الذُّنُوبِ كَمَا يُخْلِصُ الْكَبِيرُ الْخَبَثَ مِنَ الْحَدِيدِ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا عَلِيُّ أَيْنُ الْمَرِيضِ تَسْبِيحُ وَ صِيَاخُهُ تَهْلِيلُ وَ تَوَمُّهُ عَلَى الْفِرَاشِ عِبَادَةٌ وَ تَقَلُّبُهُ جَنَابًا إِلَى جَنْبٍ فَكَأَنَّمَا يُجَاهِدُ عَدُوَّ اللَّهِ وَ يَمْشِي فِي النَّاسِ وَ مَا عَلَيْهِ ذَنْبٌ.

توضيح: قوله عليه السلام يعتبطون رواه في الكافي (1) بسندين عن سعد بن طريف عن أبي جعفر عليه السلام قال: كَانَ النَّاسُ يَعْتَبِطُونَ اغْتِبَاطًا فَلَمَّا كَانَ رَمَازُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ يَا رَبِّ اجْعَلْ لِلْمَوْتِ عَلَيْهِ يُوجِزُ بِهَا الْمَيِّتُ وَ يُسَيِّلُ بِهَا عَنِ الْمُصَابِ قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ الْمَوْمَ وَ هُوَ الْبِرْسَامُ ثُمَّ أَنْزَلَ بَعْدَهُ الدَّاءَ.

قال في النهاية فيه من اعتبط مؤمنا أي قتله بلا جنايه و كل من مات بغير عله فقد اعتبط و مات فلان عبطه أي شابا صحيحا و عبطت الناقه و اعتبطتها إذا ذبحتها من غير مرض و قال الموم هو البرسام مع الحمى و قيل هو بشر أصغر من الجدري و في القاموس البرسام بالكسر عله يهذى فيها و في النهاية فيه أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل أي الأشرف فالأشرف و الأعلى فالأعلى في الرتبة و المنزل ثم يقال هذا أمثل من هذا أي أفضل و أدنى إلى الخير و أمثل الناس خيارهم.

و قال الوعك الحمى و قيل ألمها و قد وعكه المرض وعكا و وعك فهو موعوك و قال أجهز على الجريح أسرع قتله.

«46»- كِتَابُ الصَّقِيِّينَ، لَبِصْرُ بْنُ مُزَاحِمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: لَمَّا أَقْبَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ صِفِّينَ وَ رَأَيْنَا بُيُوتَ الْكُوفَةِ قَائِدًا تَحْنُ بِشَيْخٍ جَالِسٍ فِي ظِلِّ بَيْتٍ عَلَى وَجْهِهِ أَثَرُ الْمَرَضِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ مَا لِي

ص: 189

أَرَى وَجْهَكَ مُتَكَفِّئًا أَمِنْ مَرَضٍ قَالَ تَعَمْ قَالَ فَلَعَلَّكَ كَرِهْتَهُ فَقَالَ مَا أَحِبُّ أَنَّهُ
يَغْتَرِبَنِي قَالَ أَلَيْسَ اخْتِسَابٌ بِالْخَيْرِ فِيمَا أَصَابَكَ مِنْهُ قَالَ بَلَى قَالَ أَبَشِّرْ
بِرَحْمَةِ رَبِّكَ وَغُفْرَانِ ذَنْبِكَ ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ أَشْيَاءَ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْهُ قَالَ
لَهُ جَعَلَ اللَّهُ مَا كَانَ مِنْ شَكْوَاكَ خَطًا لِسَيِّئَاتِكَ فَإِنَّ الْمَرَضَ لَا أَجْرَ فِيهِ وَ لَكِنْ
لَا يَدْعُ لِلْعَبْدِ ذَنْبًا إِلَّا خَطِيئَةً إِنَّمَا الْأَجْرُ فِي الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ وَالْعَمَلِ بِالْيَدِ وَ
الرَّجْلِ وَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَدْخُلُ بِصَدَقِ النَّبِيِّ وَ السَّرِيرَةِ الصَّالِحَةِ مَنْ يَشَاءُ
مِنْ عِبَادِهِ الْجَنَّةَ ثُمَّ مَضَى عَلَيْهِ السَّلَامُ (1).

بيان: قال في النهايه فيه أنه انكفاً لونه عام الرماده أى تغير عن حاله و منه
حديث الأنصارى ما لى أرى لونك متكفناً قال من الجوع.

«47»- تَهْجُ الْبِلَاغَةِ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ فِي عِلِّهِ
اعْتَلَّهَا جَعَلَ اللَّهُ مَا كَانَ مِنْ شَكْوَاكَ خَطًا لِسَيِّئَاتِكَ فَإِنَّ الْمَرَضَ لَا أَجْرَ فِيهِ وَ
لَكِنَّهُ يَخْطِ السَّيِّئَاتِ وَ يَحْتُهَا حَتَّى الْأَوْرَاقِ وَ إِنَّمَا الْأَجْرُ فِي الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ وَ
الْعَمَلِ بِالْأَيْدِي وَ الْأَقْدَامِ وَ إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَدْخُلُ بِصَدَقِ النَّبِيِّ وَ السَّرِيرَةِ
الصَّالِحَةِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ الْجَنَّةَ.

قال السيد رضى الله عنه و أقول صدق عليه السلام أن المرض لا أجر فيه
لأنه من قبيل ما يستحق عليه العوض لأن العوض يستحق على ما كان في
مقابله فعل الله تعالى بالعبد من الآلام و الأمراض و ما يجرى مجرى ذلك و
الأجر و الثواب يستحقان على ما كان في مقابله فعل العبد فيبينهما فرق قد
بينه عليه السلام كما يقضيه علمه الثاقب و رأيه الصائب (2).

ص: 190

-
- 1- 1. كتاب صفين ص.
2- 2. نهج البلاغه تحت الرقم 42 من قسم الحكم و فى الباب شرح
مستوفى للمؤلف قدس سره على مبنى المتكلمين، راجع ج 72 ص 17-
24 و هكذا ج 67 ص 254-259.

توضيح: قال الفيروزآبادي حته فركه و قشره فانحت و تحات و الورق سقطت كانحت و تحات و الشىء حطه.

«48»- تَهْجُ الْبَلَاغَةِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ قَصَرَ فِي الْعَمَلِ ابْتُلِيَ بِالْهَمِّ وَ لَا حَاجَةَ لِلَّهِ فَيَمُنْ لَيْسَ لِلَّهِ فِي نَفْسِهِ وَ مَالِهِ تَصِيبٌ (1).

بيان: قيل المقصر فى العمل لله يكون غالب أحواله متوفرا على الدنيا مفرطا فى طلبها و جمعها و بقدر التوفر عليها يكون شده الهم فى جمعها و تحصيلها ثم فى ضبطها و الخوف على فواتها.

أقول: الأظهر أن المعنى أن الهموم و الأجزان فى الدنيا إنما تعرض لمن قصر فيها فى العمل كما قال سبحانه ما أصابكم من مصيبةٍ فيما كسبتُ أيديكم و إنما لا تعرض تلك لمن لم يكن لله فيه حجة أى لم يكن مستحقا للطفه تعالى و رحمته.

«49»- كَثُرَ الْكَرَاجُكِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ شَادَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ الْمُقْصَلِ بْنِ عُمَرَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ كُلُّ بَدَنٍ لَا يُصَابُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا قُلْتُ مَلْعُونٌ قَالَ مَلْعُونٌ فَلَمَّا رَأَى عِظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ قَالَ لِي يَا يُونُسُ إِنَّ مِنَ الْبَلِيَّةِ الْخَذَشَةَ وَ اللَّطِمَةَ وَ الْعِثْرَةَ وَ النَّكْبَةَ وَ الْقَفْرَةَ وَ انْقِطَاعَ الشَّعْرِ وَ أَشْبَاهَ ذَلِكَ يَا يُونُسُ إِنَّ الْمُؤْمِنَ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ لَا يُمَحِّصُ فِيهَا دُئُوبَهُ وَ لَوْ بَعَثَ يُصِيبُهُ لَا يَذَرِي مَا وَجْهُهُ وَ اللَّهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَصْغُ الدَّرَاهِمَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَزِيئُهَا فَيَجِدُهَا تَاقِصَةً فَيَعْتَمُّ بِذَلِكَ ثُمَّ يَزِيئُهَا فَيَجِدُهَا سَوَاءً فَيَكُونُ ذَلِكَ خَطَا لِبَعْضِ دُئُوبِهِ.

وَ مِنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: الْخُمَى تُذْهِبُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ كَمَا يُذْهِبُ الْكَيْرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ.

وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سَاعَاتُ الْأَوْجَاعِ يَذْهَبْنَ بِسَاعَاتِ الْخَطَايَا.

ص: 191

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا مَرَضَ فَإِنَّ فِي مَرَضِهِ أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى كَاتِبِ الشِّمَالِ لَا تَكْتُبْ عَلَيَّ عَبْدِي خَطِيئَةً مَا دَامَ فِي حَبْسِي وَوَتَاقِي إِلَيَّ أَنْ أَطْلِقَهُ وَ أَوْحَى إِلَى كَاتِبِ الْيَمِينِ أَنْ اجْعَلَ أَيْنَ عَبْدِي حَسَنَاتٍ.

وَرُوي: أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَرَّ بِرَجُلٍ قَدْ جَهَدَهُ الْبَلَاءُ فَقَالَ يَا رَبِّ أَمَا تَرْحَمُ هَذَا مِمَّا بِهِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ كَيْفَ أَرْحَمُهُ مِمَّا بِهِ أَرْحَمُهُ.

وَرُوي: أَنَّهُ لَمَّا تَرَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَ لَا أَمَانِيَّ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ (1) فَقَالَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ جَاءَتْ قَاصِمَةُ الظُّهْرِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَلَّا أَمَا تَخْرُنُ أَمَا تَمْرَضُ أَمَا يُصِيبُكَ الْأَوَاءُ وَ الْهُمُومُ قَالَ بَلَى قَالَ فَذَلِكَ مِمَّا يُجْزَى بِهِ.

إيضاح قال في النهاية الكبير بالكسر كبر الحداد و هو المبنى على الطين و قيل الزق الذي ينفخ به النار و المبنى الكور و قال القصم كسر الشى ء و إبانته و قال الأواء الشده و ضيق المعيشه.

«50»- عُدَّة الدَّاعِي،: فِيمَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رُبَّمَا أَمْرَضْتُ الْعَبْدَ فَقَلْتُ صَلَاتُهُ وَ خِدْمَتُهُ وَ لَصُوثُهُ إِذَا دَعَانِي فِي كُرْبَتِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ صَلَاةِ الْمُصَلِّينَ.

وَمِنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا لَهُ فِي الْمَصَائِبِ مِنَ الْأَجْرِ لَتَمَنَّى أَنَّهُ يُفَرِّضُ بِالْمَقَارِضِ.

وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: إِذَا كَانَ الْعَبْدُ عَلَى طَرِيقِهِ مِنَ الْخَيْرِ فَمَرِضَ أَوْ سَاقَرَ أَوْ عَجَرَ عَنِ الْعَمَلِ يَكْبُرُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِثْلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ ثُمَّ قَرَأَ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ (2).

بيان: المشهور بين المفسرين أن المراد بغير ممنون غير المقطوع في الآخره أو لا يمن عليهم بالثواب و يظهر من الخبر أن المراد به أنه لا يقطع أجرهم و

ص: 192

1- 1. النساء 123.

2- 2. التين: 6.

كتابته بعد ترك العمل لعذر من الأعذار

العهده، [عده الداعي] عَنْ جَابِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ أَصَمُّ أَحْرَسٌ حَتَّى وَقَفَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَأَشَارَ بِيَدِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَعْطُوهُ صَحِيفَةً حَتَّى يَكْتُبَ فِيهَا مَا يُرِيدُ فَكَتَبَ إِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اكْتُبُوا لَهُ كِتَابًا تُبَشِّرُوهُ بِالْجَنَّةِ فَإِنَّهُ لَيَسَّيَ مِنْ مُسْلِمٍ يُفْجَعُ بِكَرِيمَتِهِ أَوْ بِلِسَانِهِ أَوْ بِسَمْعِهِ أَوْ بِرِجْلِهِ أَوْ بِيَدِهِ فَيَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى مَا أَصَابَهُ وَ يَحْتَسِبُ عِنْدَ اللَّهِ ذَلِكَ إِلَّا تَجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ وَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ.

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّ لِأَهْلِ الْبَلَايَا فِي الدُّنْيَا لَدَرَجَاتٍ فِي الْآخِرَةِ مَا تُثَالُ بِالْأَعْمَالِ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَمَيَّيَ أَنْ جَسَدُهُ فِي الدُّنْيَا كَانَ يُفَرِّضُ بِالْمَقَارِضِ مِمَّا يَرَى مِنْ حَسَنٍ تَوَابِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْبَلَاءِ مِنَ الْمُؤَحِّدِينَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ الْعَمَلَ فِي غَيْرِ الْإِسْلَامِ.

وَ رَوَى أَبُو الصَّبَّاحِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَصَابَ الْمُؤْمِنَ مِنْ بَلَاءٍ أَ قَبِذَتْ قَالَ لَا وَ لَكِنْ لَيَسْمَعَ اللَّهُ أَيْنَهُ وَ شَكْوَاهُ وَ دُعَاؤُهُ لِيَكْتُبَ لَهُ الْجَسَنَاتِ وَ يَحُطَّ عَنْهُ السَّيِّئَاتِ وَ إِنَّ اللَّهَ لَيَعْتَذِرُ إِلَى عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ كَمَا يَعْتَذِرُ الْأَخُ إِلَى أَخِيهِ فَيَقُولُ لَا وَ عِزَّتِي مَا أَفْقَرْتُكَ لِهَوَانِكَ عَلَى قَارِعِ هَذَا الْغَطَاءِ فَيَكْشِفُ فَيَنْظُرُ فِي عَوْضِهِ فَيَقُولُ مَا صَرَّرَنِي يَا رَبِّ مَا رَوَيْتَ عَنِّي وَ مَا أَحَبَّ اللَّهُ قَوْمًا إِلَّا ابْتَلَاهُمْ وَ إِنَّ عَظِيمَ الْأَجْرِ لَمَعَ عَظِيمِ الْبَلَاءِ وَ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ إِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ لَمَنْ لَا يَصْلُحُ لَهُمْ أَمْرٌ دِينَهُمْ إِلَّا بِالْعَنَى وَ الصَّحَّةِ فِي الْبَدَنِ قَابِلُوهُمْ بِهِ وَ إِنَّ مِنْ الْعِبَادِ لَمَنْ لَا يَصْلُحُ لَهُمْ أَمْرٌ دِينَهُمْ إِلَّا بِالْقَاقَةِ وَ الْمَسْكَةِ وَ السَّقَمِ فِي أَيْدَانِهِمْ قَابِلُوهُمْ بِهِ فَيَصْلُحُ لَهُمْ أَمْرٌ دِينَهُمْ وَ إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ مِيثَاقَ الْمُؤْمِنِ عَلَى أَنْ لَا يُصَدِّقَ فِي مَقَالَتِهِ وَ لَا يُنْتَصِرَ مِنْ عَدُوِّهِ وَ إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا عَنَّهُ بِالْبَلَاءِ فَإِذَا دَعَا قَالَ لَهُ لَبَّيْكَ عَبْدِي إِنِّي عَلَى مَا سَأَلْتَ لَقَادِرٌ وَ إِنَّ مَا أَدَّخَرْتُ لَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ.

وَإِنَّ حَوَارِيَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامَ شَكَّوْا إِلَيْهِ مَا يَلْقَوْنَ مِنَ النَّاسِ فَقَالَ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَرَالُونَ فِي الدُّنْيَا مُتَّعِينَ.

وَعَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّ فِي الْجَنَّةِ مَنَازِلَ - لَا يَتَأَلَّهَا الْعِبَادُ بِأَعْمَالِهِمْ لَيْسَ لَهَا عِلَاقَةٌ مِنْ فَوْقِهَا وَ لَا عِمَادٌ مِنْ تَحْتِهَا قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَهْلُهَا فَقَالَ أَهْلُ الْبَلَايَا وَ الْهُمُومِ.

توضيح: قال في النهايه فى حديث الدعاء و ما زويت عنى أى صرفته عنى و قبضته و الانتصار الانتقام و فى النهايه فى الحديث يغتهم الله فى العذاب غتا أى يغمسهم فيه غمسا متتابعاً و فى القاموس أنقص الله عليه العيش و نغصه عليه فتنغصت معيشته تكدرت.

«51»- مُسَبِّحُ الْقَوَادِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الْأَوْلِيَاءُ ثُمَّ الْأَمْثَلُ قَالِ الْأَمْثَلُ وَ قَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَ جَنَّةُ الْكَافِرِ.

«52»- أَعْلَامُ الدِّينِ، لِلدَّيْلَمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي دَرٍّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَا اخْتَلَجَ عِرْقٌ وَ لَا عَثَرَتْ قَدَمٌ إِلَّا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَ مَا يَغْفُو اللَّهُ عَنْهُ أَكْثَرُ.

وَ رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ قَالَ: شَكَّوْتُ إِلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَلْقَى مِنَ الصَّبَقِ وَ إِلَهُمْ فَقَالَ مَا دَنَيْتُمْ أَحْتَرْتُمْ هَذَا إِنَّهُ لَمَّا عَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِيثَاقَ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ اخْتَرْتُمْ الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا وَ اخْتَارَ الْكَافِرُ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ فَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَأْكُلُونَ مَعَهُمْ وَ تَشْرَبُونَ وَ تَنْكِحُونَ مَعَهُمْ وَ هُمْ عَدَاؤُكُمْ إِذَا اسْتَسْقَوْكُمْ الْمَاءَ وَ اسْتَطَعَمُوكُمُ الطَّعَامَ قُلْتُمْ لَهُمْ- إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ.

وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: هَبَطَ إِلَيَّ جَبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَحْسَنِ صُورِهِ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ الْحَقُّ يُفَرِّكُ السَّلَامَ وَ يَقُولُ لَكَ إِنِّي أَوْحَيْتُ إِلَى الدُّنْيَا أَنْ تَمَرَّرِي وَ تَكْدَرِي وَ تَصَيِّقِي وَ تَشْدِدِي عَلَى أَوْلِيَائِي حَتَّى يُجِبُوا لِقَائِي وَ تَيْسَّرِي وَ تَسْهَلِي وَ تَطْيِي لِعَدَائِي حَتَّى يُبْغِضُوا لِقَائِي فَإِنِّي جَعَلْتُ الدُّنْيَا سِجْنًا لِأَوْلِيَائِي وَ جَنَّةً لِأَعْدَائِي.

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ بِالْبَلَاءِ كَمَا تُعَذِّبُ الْوَالِدَةُ وَلَدَهَا بِاللَّبَنِ وَ إِنَّ الْبَلَاءَ إِلَى الْمُؤْمِنِ أَسْرَعُ مِنَ السَّيْلِ إِلَى الْوَهَادِ وَ مِنْ رَكْضِ الْبَرَّادِينَ وَ إِنَّهُ إِذَا تَزَلَّ بَلَاءٌ مِنَ السَّمَاءِ بَدَأَ بِالْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ بِالْأَوْصِيَاءِ ثُمَّ الْأَمْثَلُ قَالِ الْأَمْثَلُ وَ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُعْطِي الدُّنْيَا لِمَنْ يُحِبُّ وَ يُبْغِضُ وَ لَا يُعْطِي الْآخِرَةَ إِلَّا أَهْلَ صَفْوَتِهِ وَ مَحَبَّتِهِ وَ إِنَّهُ يَقُولُ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى لِيُحَذِّرَ عَبْدِي الَّذِي يَسْتَبْطِئُ رِزْقِي أَنْ أَغْصَبَ فَأَفْتَحَ عَلَيْهِ بَاباً مِنَ الدُّنْيَا.

وَرُوي: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْعَبْدِ حَاجَةٌ فَتَحَ عَلَيْهِ الدُّنْيَا.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ عِزَّتِي وَ جَلَالِي وَ عَظَمَتِي وَ ارْتِفَاعِي لَوْ لَا حَيَاتِي مِنْ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ لَمَا جَعَلْتُ لَهُ خِرْقَةً لِيُوَارِيَ بِهَا جَسَدَهُ وَ إِنِّي إِذَا أَكْمَلْتُ لَهُ إِيْمَانَهُ ابْتَلَيْتُهُ بِفَقْرٍ فِي مَالِهِ وَ مَرَضٍ فِي بَدَنِهِ فَإِنْ هُوَ جَرَحَ أَضْعَفْتُ عَلَيْهِ وَ إِنْ هُوَ صَبَرَ بَاهَيْتُ بِهِ مَلَائِكَتِي وَ إِنِّي جَعَلْتُ عَلِيًّا عَلِيًّا عِلْمًا لِلْإِيْمَانِ فَمَنْ أَحَبَّهُ وَ اتَّبَعَهُ كَانَ هَادِيًا مَهْدِيًّا وَ مَنْ أَبْغَضَهُ وَ تَرَكَهُ كَانَ ضَالًّا مُضِلًّا وَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ وَ لَا يُبْغِضُهُ إِلَّا مُنَافِقٌ شَقِيٌّ.

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرْبَعَةٌ لَمْ تَحُلْ مِنْهَا الْأَنْبِيَاءُ وَ لَا الْأَوْصِيَاءُ وَ لَا أَتْبَاعُهُمْ الْفَقْرُ فِي الْمَالِ وَ الْمَرَضُ فِي الْجِسْمِ وَ كَافِرٌ يَطْلُبُ قَتْلَهُمْ وَ مُنَافِقٌ يَفْقُو أَثَرَهُمْ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَصْحَابِهِ لَا تَتَمَنَّوْا الْمُسْتَحِيلَ قَالُوا وَ مَنْ يَتَمَنَّى الْمُسْتَحِيلَ فَقَالَ أَنْتُمْ أَلَسْتُمْ تَمَنُّونَ الرَّاحَةَ فِي الدُّنْيَا قَالُوا بَلَى فَقَالَ الرَّاحَةُ لِلْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا مُسْتَحِيلَةٌ.

«53»- مُسَكَّنُ الْفُؤَادِ، رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبَلَاءُ وَ مَا يَخْتَصُّ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ سَيَّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَنْ أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً فِي الدُّنْيَا فَقَالَ النَّبِيُّونَ ثُمَّ الْأَمْثَلُ قَالِ الْأَمْثَلُ

و يُبْتَلَى الْمُؤْمِنُ بَعْدُ عَلَى قَدْرِ إِيْمَانِهِ وَ حُسْنِ أَعْمَالِهِ فَمِنْ صَحِّ إِيْمَانِهِ وَ حُسْنِ عَمَلِهِ اشْتَدَّ بَلَاؤُهُ وَ مَنْ سَخُفَ إِيْمَانُهُ وَ ضَعُفَ عَمَلُهُ قَلَّ بَلَاؤُهُ (1).

وَ رَوَى زَيْدُ الشَّحَّامُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ عَظِيمَ الْأَجْرِ مَعَ عَظِيمِ الْبَلَاءِ وَ مَا أَحَبَّ اللَّهُ قَوْمًا إِلَّا ابْتَلَاهُمْ.

وَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عِبَادًا فِي الْأَرْضِ مِنْ خَالِصِ عِبَادِهِ مَا يُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ تُخْفَةً إِلَى الْأَرْضِ إِلَّا صَرَفَهَا عَنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ وَ لَا بَلِيَّةَ إِلَّا صَرَفَهَا إِلَيْهِمْ.

وَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا عَنَّهُ بِالْبَلَاءِ عَنَّا وَ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَنُصِيبُ بِهِ وَ نُمِيسِي.

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا عَنَّهُ بِالْبَلَاءِ عَنَّا وَ نَجَّاهُ بِالْبَلَاءِ نَجًّا فَإِذَا دَعَاهُ قَالَ لَبَّيْكَ عَبْدِي لَبَّيْ عَجَلْتُ لَكَ مَا سَأَلْتَ إِنِّي عَلَى ذَلِكَ لَقَادِرٌ وَ لَكِنْ ادَّخَرْتُ لَكَ فَمَا ادَّخَرْتُ لَكَ خَيْرٌ لَكَ.

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يُبْتَلَى الْمُؤْمِنُ فِي الدُّنْيَا عَلَى قَدْرِ دِينِهِ أَوْ قَالَ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ.

وَ عَنْ تَاجِيَهٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُبْتَلَى الْمُؤْمِنَ بِالْجُدَامِ وَ لَا بِالْبَرَصِ وَ لَا بِكَدَا وَ لَا بِكَدَا فَقَالَ إِنْ كَانَ لِعَافِلًا عَنْ مُؤْمِنٍ آلِ يَسٍ إِنَّهُ كَانَ مُكْتَنَعًا ثُمَّ رَدَّ أَصَابِعُهُ فَقَالَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى تَكْنِيْعِهِ أَتَاهُمْ فَأَنْذَرَهُمْ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْعِدِّ فَقَتَلُوهُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْمُؤْمِنَ يُبْتَلَى بِكُلِّ بَلِيَّةٍ وَ يَمُوتُ بِكُلِّ مِيتَةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ.

وَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ: شَكَوْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَلْقَى مِنَ الْأَوْجَاعِ وَ كَانَ مُسْقَمًا فَقَالَ لِي يَا عَبْدَ اللَّهِ لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي الْمَصَائِبِ لَتَمَنَّى أَنْ يُفْرَضَ بِالْمَقَارِيضِ.

ص: 196

1- 1. أخرج هذه الأحاديث مسندا عن الكافي تراها في ج 67 باب شده ابتلاء المؤمن و علته و فضل البلاء، مع شرح مستوفى، من أرادها فليراجع.

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ اللَّهِ لَمْ يَرَالُوا فِي شِدَّةٍ أَمَا إِنَّ ذَلِكَ إِلَى مُدَّةٍ قَلِيلَةٍ وَغَافِيَةٍ طَوِيلَةٍ.

وَعَنْ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَتَعَاهَدُ الْمُؤْمِنَ بِالْبَلَاءِ كَمَا يَتَعَاهَدُ الرَّجُلُ أَهْلَهُ بِالْهَدْيَةِ وَيَحْمِيهِ الدُّنْيَا كَمَا يَحْمِيهِ الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ.

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: دُعِيَ النَّبِيُّ إِلَى طَعَامٍ فَلَمَّا دَخَلَ إِلَى مَنْزِلِ الرَّجُلِ نَظَرَ إِلَى دَجَاجَةٍ قَوْقٍ حَائِطٍ قَدْ بَاصَتْ قَوَقَعَتِ الْبَيْضَةَ عَلَى وَتِدٍ فِي حَائِطٍ فَتَبَسَّتْ عَلَيْهِ وَ لَمْ تَسْقُطْ وَ لَمْ تَنْكَسِرْ فَتَعَجَّبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْهَا فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ أَعْجَبْتَ مِنْ هَذِهِ الْبَيْضَةِ قَوْ الَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا رُزِنْتُ شَيْئًا قَطُّ فَتَهَضَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ طَعَامِهِ شَيْئًا وَ قَالَ مَنْ لَمْ يُزَرَ قَمًا لِلَّهِ فِيهِ مِنْ حَاجَةٍ.

توضيح: قال فى القاموس السخف رقه العقل وغيره و سخف ككرم و ثوب سخيف قليل الغزل قوله عليه السلام و ثجه قال فى القاموس ثج الماء سال و أثجه أساله.

أقول: يحتمل أن يكون فيه حذف و إيصال و الباء زائده أى ثج عليه بالبلاء أو يكون تسييله كناية عن شدة ألمه و حزنه كأنه يذوب من البلاء و يسيل أو عن توجهه إلى جناب الحق تعالى للدعاء و التضرع لدفعه.

و فى القاموس كنع كمنع كنوعا تقبض و انضم و أصابعه ضربها فأيبسها و كفرح يبس و تشنج و كمعظم و محمل المقفع اليد أو المقطوعها و كنع يده أشلها و المسقام بالكسر الكثير السقم و فى القاموس تعهده و تعاوده تفقده و أحدث العهد به و قال حمى المريض ما يضره منعه إياه.

«54»- أَعْلَامُ الدِّينِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ الْمَرَضَ يُتَّقَى الْجَسَدَ مِنَ الدُّنُوبِ كَمَا يُذْهَبُ الْكَبِيرُ حَبَّتِ الْحَدِيدِ وَ إِذَا مَرِضَ الصَّبِيُّ كَانَ مَرَضُهُ كَقَارَةِ لَوَالِدِيهِ.

وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ قِصَالٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: فِي قِصَاءِ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ كُلِّ خَيْرٍ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَقْضَى اللَّهُ تَعَالَى قِصَاءً لِلْمُسْلِمِ إِلَّا كَانَ

خَيْرًا لَهُ وَ لَوْ قُطِعَ قِطْعَةً قِطْعَةً كَانَ خَيْرًا لَهُ وَ إِنْ مَلَكَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَ مَغَارِبَهَا كَانَ خَيْرًا لَهُ.

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا لَهُ فِي الْمَصَائِبِ مِنَ الْأَجْرِ لَتَمَنَّى أَنْ يُفْرَضَ بِالْمَقَارِيطِ.

وَ قَالَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ اللَّهُ لِلْبَلَاءِ وَ الْفَقْرِ وَ الْقَتْلِ أَسْرَعُ إِلَى مَنْ أَحَبَّنَا مِنْ رَكْضِ الْبَرَادِينِ وَ مِنَ السَّيْلِ إِلَى صَمِيرِهِ وَ هُوَ مُنْتَهَاهُ.

وَ قَالَ أَبُو عَبدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ فِيمَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ فَإِنِّي إِنَّمَا ابْتَلَيْتُهُ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ وَ أَعْطَيْتُهُ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ وَ أَعَاقِبُهُ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ وَ أَرْوَعُهُ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ وَ أَنَا أَعْلَمُ بِمَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ عَبْدِي فَلْيَصْبِرْ عَلَى بَلَائِي وَ لِيَرْضَ بِقَضَائِي وَ لِيَشْكُرْ نِعْمَائِي أَكْتُبُهُ فِي الصَّدِيقِينَ عِنْدِي إِذَا عَمِلَ بِرِضَائِي وَ أَطَاعَنِي.

وَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ يُكْرِمَ عَبْدًا وَ لَهُ عِنْدَهُ ذَنْبٌ ابْتَلَاهُ بِالسُّقْمِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ قِبَالْحَاجَةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ شَدَّدَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ يُهَيِّنَ عَبْدًا وَ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةٌ أَصَحَّ بَدَنُهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَسَّعَ عَلَيْهِ فِي مَعِيشَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ هَوَّنَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ.

«55»- جَامِعُ الْأَخْبَارِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْبَلَاءَ لِلطَّالِمِ أَدَبٌ وَ لِلْمُؤْمِنِ امْتِحَانٌ وَ لِلْأَنْبِيَاءِ دَرَجَةٌ وَ لِلْأَوْلِيَاءِ كَرَامَةٌ(1).

وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَيَتَعَاهَدُ الْمُؤْمِنَ بِالْبَلَاءِ إِمَّا بِمَرَضٍ فِي جَسَدِهِ أَوْ بِمُصِيبَةٍ فِي أَهْلٍ أَوْ مَالٍ أَوْ مُصِيبَةٍ مِنْ مَصَائِبِ الدُّنْيَا لِيَأْجِرَهُ عَلَيْهَا(2).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَ هُوَ يُذَكَّرُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا بِبَلَاءٍ إِمَّا

ص: 198

1- 1. جامع الأخبار ص 132.

2- 2. جامع الأخبار ص 133.

فِي مَالِهِ أَوْ فِي وَلَدِهِ أَوْ فِي نَفْسِهِ فَيُؤْجَرُ عَلَيْهِ أَوْ هُمْ لَا يَدْرِي مِنْ أَيْنَ هُوَ (1).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهُ لَيَكُونُ لِلْعَبْدِ مَنْزِلَةٌ عِنْدَ اللَّهِ قَمَا يَتَأَلَّهَا إِلَّا بِأَحَدَى حَصَلَتَيْنِ إِمَّا بِذَهَابِ مَالِهِ أَوْ بِلِيَّةٍ فِي جَسَدِهِ (2).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ فِي الْجَنَّةِ لَمَنْزِلَةٌ لَا يَبْلُغُهَا الْعَبْدُ إِلَّا بِبَلَاءٍ فِي جَسَدِهِ (3).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: خَرَجَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَمَرَّ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَدَّهَبَ بِهِ حَتَّى خَرَجَ إِلَى الظُّهْرِ فَقَالَ لَهُ اجْلِسْ حَتَّى أَجِيبَكَ وَحَطَّ عَلَيْهِ خَطَةً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَ صَاحِبِي وَأَنْتَ خَيْرٌ مُسْتَوْدَعٍ ثُمَّ مَضَى فَتَاجَاهُ اللَّهُ بِمَا أَحَبَّ أَنْ يُتَاجِيَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ بِخَوِصَّاجِهِ فَإِذَا أَسَدٌ قَدْ وَتَبَ عَلَيْهِ فَشَقَّ بَطْنَهُ وَفَرَّتْ لَحْمُهُ وَشَرِبَ دَمَهُ فُلْتُ وَ مَا فَرَّتْ اللَّحْمُ قَالَ قَطَعُ أَوْصَالِهِ فَرَفَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأْسَهُ فَقَالَ يَا رَبِّ اسْتَوْدِعْكَ وَأَنْتَ خَيْرٌ مُسْتَوْدَعٍ فَسَلَطْتَ عَلَيْهِ شَرَّ كِلَابِكَ فَشَقَّ بَطْنَهُ وَفَرَّتْ لَحْمُهُ وَشَرِبَ دَمَهُ فَقِيلَ يَا مُوسَى إِنَّ صَاحِبَكَ كَانَتْ لَهُ مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَمْ يَكُنْ يَبْلُغُهَا إِلَّا بِمَا صَنَعْتَ بِهِ أَنْظِرْ وَ كَشَفَ لَهُ الْغِطَاءَ فَنَظَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِذَا مَنْزِلٌ شَرِيفٌ فَقَالَ رَبِّ رَضِيتُ (4).

بيان: قال الجوهري فرثت كبده أفرثها فرثا و فرثتها تفرثا إذا ضربته و هو حى فانفرثت كبده أى انتثرت و أفرثت الكرش إذا شققته و ألقيت ما فيها.

«56»- الْجَامِعُ، عَنْ الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَنْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ حَتَّى تَعُدُّوا الْبَلَاءَ نِعْمَةً وَ الرَّخَاءَ مُصِيبَةً وَ ذَلِكَ أَنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ الْبَلَاءِ أَكْبَرُ مِنَ الْعَقْلِ عِنْدَ الرَّخَاءِ.

وَعَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا قَارَفَ الذُّنُوبَ ابْتُلِيَ بِهَا بِالْفَقْرِ فَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِدُّنُوبِهِ وَ إِلَّا ابْتُلِيَ بِالْمَرَضِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِدُّنُوبِهِ وَ إِلَّا ابْتُلِيَ بِالْخَوْفِ مِنَ السُّلْطَانِ يَطْلُبُهُ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِدُّنُوبِهِ وَ إِلَّا صَبَقَ عَلَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِ نَفْسِهِ حَتَّى يَلْقَى

- 1-1. جامع الأخبار ص 133.
- 2-2. جامع الأخبار ص 133.
- 3-3. جامع الأخبار ص 134.
- 4-4. جامع الأخبار ص 134.

اللَّهُ حِينَ يَلْقَاهُ وَ مَا لَهُ مِنْ ذَنْبٍ يَدَّعِيهِ عَلَيْهِ فَيَأْمُرُ بِهِ إِلَى الْجَنَّةِ وَ إِنَّ الْكَافِرَ وَ الْمُتَافِقَ لَيَهْوَنُ عَلَيْهِمَا خُرُوجُ أَنْفُسِهِمَا حَتَّى يَلْقَيَانِ اللَّهَ حِينَ يَلْقَيَانِهِ وَ مَا لَهُمَا عِنْدَهُ مِنْ حَسَنَةٍ يَدَّعِيَانِهَا عَلَيْهِ فَيَأْمُرُ بِهِمَا إِلَى النَّارِ (1).

«57»- مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عِزِّ يَضْرِبُ وَ لَا تَكْبِهِ وَ لَا صُدَاعٍ وَ لَا مَرَضٍ إِلَّا يَدَّيْنِ وَ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي كِتَابِهِ- وَ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَ يَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ (2) ثُمَّ قَالَ وَ مَا يَعْفُو اللَّهُ أَكْثَرَ مِمَّا يُؤَاخِذُ بِهِ (3).

وَ عَنْ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَهْرٌ لَيْلَةٍ مِنْ مَرَضٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةٍ سَنَةٍ (4).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: حُمَّى لَيْلَةٍ مِنْ مَرَضٍ تَعْدِلُ عِبَادَةَ سَنَةٍ وَ حُمَّى لَيْلَتَيْنِ تَعْدِلُ عِبَادَةَ سَنَتَيْنِ وَ حُمَّى ثَلَاثٍ تَعْدِلُ عِبَادَةَ سَبْعِينَ سَنَةً قَالَ أَبُو حَمْرَةَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ سَبْعِينَ سَنَةً قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا يَبْلُغُ وَ أُمِّهِ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ قَالَ لِقَرَابَتِهِ قَالَ قُلْتُ وَ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ قَرَابَتُهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَجِيرَانِهِ (5).

بيان: يمكن أن يقال إن العبادات لما كان أثرها رفع الدرجات و تكفير السيئات فإذا لم يكن له سيئه بقدر سبعين سنة يكفر به ذنوب أبويه أو يكون المراد بقوله يعدل عبادته سبعين سنة قبول عباداته في تلك المدة أو المراد عبادته سبعين سنة من عمره و قيل لما كانت العبادات مختلفه بالنظر إلى الأشخاص في الفضل فالمراد أنه إذا لم يكن له سبعون سنة فبم تقاس عباداته فالجواب أنه تقاس البقية بعبادات والديه و لا يخفى بعده.

«58»- الْمَكَارِمُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صُدَاعٌ لَيْلَةٍ يَخْطُ كُلَّ حَظِيئَةٍ إِلَّا الْكَبَائِرَ.

ص: 200

- 1- 1. جامع الأخبار ص 134.
- 2- 2. الشورى: 30.
- 3- 3. مكارم الأخلاق ص 411.
- 4- 4. مكارم الأخلاق ص 412.
- 5- 5. مكارم الأخلاق ص 412.

«59»- كِتَابُ دَلَائِلِ الْإِمَامَةِ لِلطَّبَرِيِّ الْإِمَامِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُتَنَّى الْحَنَاطِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقُلْتُ لَهُ أَنْتُمْ وَرَثَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَارِثُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيَّ مَا عَلِمُوا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَأَنْتُمْ تَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ تُحْيُوا الْمَوْتَى وَ تُبْرِءُوا الْأَكْمَةَ وَ الْأَبْرَصَ قَالَ نَعَمْ بِإِذْنِ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ اذْنُ مِنِّي يَا مُحَمَّدُ فَمَسَحَ يَدَهُ عَلَى عَيْنِي وَ وَجْهِي فَأَبْصَرْتُ الشَّمْسَ وَ السَّمَاءَ وَ الْأَرْضَ وَ الْبُيُوتَ وَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الدَّارِ قَالَ فَقَالَ تُحِبُّ أَنْ تَكُونَ عَلَى هَذَا وَ لَكَ مَا لِلنَّاسِ وَ عَلَيْكَ مَا عَلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ تَعُودَ كَمَا كُنْتَ وَ لَكَ الْجَنَّةُ خَالِصَةً قَالَ قُلْتُ أَعُودُ كَمَا كُنْتُ قَالَ فَمَسَحَ يَدَهُ عَلَى عَيْنِي فَعُدْتُ كَمَا كُنْتُ (1).

ص: 201

«1»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْرُورٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَمِّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّمَا الشُّكْوَى أَنْ تَقُولَ قَدْ ابْتُلَيْتُ بِمَا لَمْ يُبْتَلِ بِهِ أَحَدٌ أَوْ تَقُولَ لَقَدْ أَصَابَنِي مَا لَمْ يُصِبْ أَحَدًا وَ لَيْسَ الشُّكْوَى أَنْ تَقُولَ سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ وَ حُمِمْتُ الْيَوْمَ وَ تَخَوْ هَذَا(1).

«2»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَيْسَتْ الشُّكَايَةُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ مَرِضْتُ الْبَارِحَةَ أَوْ وُعِكْتُ الْبَارِحَةَ وَ لَكِنَّ الشُّكَايَةَ أَنْ يَقُولَ بُلِيتُ بِمَا لَمْ يُبْتَلِ بِهِ أَحَدٌ(2).

بيان: يحتمل أن يكون هذا تفسيراً للشكاية التي تحبط الأجر أو يحمل على الإخبار لغرض كإخبار الطبيب إذ الظاهر من بعض الأخبار أن الأفضل أن لا يخبر به أحداً.

«3»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى الْخُزَاعِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى بَعْضِ مَوَالِيهِ يَعُودُهُ فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يُكْثِرُ مِنْ قَوْلِ أَهٍ فَقُلْتُ لَهُ يَا أَخِي اذْكُرْ رَبَّكَ وَ اسْتَغِثْ بِهِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهٍ اسْمُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ فَمَنْ قَالَ أَهٍ اسْتَغَاثَ بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ(3).

ص: 202

1- 1. معاني الأخبار ص 142.

2- 2. معاني الأخبار ص 253.

3- 3. معاني الأخبار ص 354.

توحيد الصدوق، عن غير واحد عن محمد بن همام: مثله (1).

بيان: يمكن أن يقال لما كان آه إظهارا للعله و الحاجه إلى الشفاء و الافتقار إلى رب الأرض و السماء فكأنه يسمى الله عنده مع أنه لا استبعاد في ظاهره.

«4»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ حَمْرَةَ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَبْهَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْجَوْهَرِيِّ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ وَاقِدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ مَرَضَ يَوْمًا وَ لَيْلَةً فَلَمْ يَشْكُ إِلَى عَوَادِهِ يَعْتَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ حَتَّى يَجُوزَ الصَّرَاطَ كَالْبَرْقِ اللَّامِعِ (2).

«5»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ الْيَقْطِينِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: اكْسِرُوا حَرَّ الْحُمَى بِالْبَتْفَسِجِ وَ الْمَاءِ الْبَارِدِ فَإِنَّ حَرَّهَا مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ (3).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتَدَاوَى الْمُسْلِمُ حَتَّى يَغْلِبَ مَرَضُهُ صِحَّتَهُ (4).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ وَ ادْفَعُوا أَمْوَاجَ الْبَلَاءِ عَنْكُمْ بِالذُّعَاءِ قَبْلَ وُجُودِ الْبَلَاءِ قَوْ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ يَرَى النَّسَمَةَ لِلْبَلَاءِ أَسْمَعُ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ انْجِدَارِ السَّيْلِ مِنْ أَعْلَى الثَّلْغَةِ إِلَى أَسْفَلِهَا وَ مِنْ رَكُضِ الْبَرَادِ (5).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ذَكُرْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ شِفَاءً مِنَ الْوَعَكِ وَ الْأَسْقَامِ وَ وَسْوَاسِ الرَّيْبِ (6).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ كَتَمَ وَجَعًا أَصَابَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنَ النَّاسِ وَ شَكَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعَافِيَهُ مِنْهُ (7).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا رَأَيْتُ نِعْمَةً وَ لَا تَصَارَةً عَيْشٍ إِلَّا يَذُتُوبٍ اجْتَرَحُوا إِنَّ اللَّهَ

ص: 203

- 2-2. أمانى الصدوق ص 258.
- 3-3. الخصال ج 2 ص 160.
- 4-4. الخصال ج 2 ص 160.
- 5-5. الخصال ج 2 ص 161.
- 6-6. الخصال ج 2 ص 164.
- 7-7. الخصال ج 2 ص 166.

لَيْسَ بظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ وَ لَوْ أَنَّهُمْ اسْتَقْبَلُوا ذَلِكَ بِالْدُّعَاءِ وَ الْإِتَابَةِ لَمْ تَنْزِلْ وَ لَوْ أَنَّهُمْ إِذَا تَزَلَّتْ بِهِمُ النَّعْمُ وَ زَالَتْ عَنْهُمْ النِّعْمُ قَزَعُوا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ بِصِدْقٍ مِنْ نِيَّاتِهِمْ وَ لَمْ يَتَمَتَّوْا وَ لَمْ يُسْرِفُوا لِأَصْلَحَ لَهُمْ كُلَّ قَاسِدٍ وَ لَرَدَّ عَلَيْهِمْ كُلَّ صَالِحٍ (1).

بيان: التلعه ما ارتفع من الأرض و ركض الفرس عدوه و وسواس الريب الوسواس الشيطانيه التى تصير سببا للريب فى الدين و النصاره الحسن و الرونق.

«6»- الْخِصَالُ، وَ الْمَحَاسِنُ، بِإِسْنَادِهِمَا إِلَى أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ عَمَّنْ ذَكَرَهُ: أَنَّهُ قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أ تَرَى هَذَا الْخَلْقَ كُلَّهُمْ مِنَ النَّاسِ فَقَلِيلٌ أَلْقَى مِنْهُمْ التَّارِكَ لِلسَّوَاكِ وَ سَاقِ الْحَدِيثِ إِلَى قَوْلِهِ وَ الْمُتَمَرِّضَ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ وَ الْمُتَشَبِّهَ مِنْ غَيْرِ مُصِيبَةٍ إِلَى أَنْ قَالَ وَ هُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ- إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَصْلٌ سَبِيلًا (2).

«7»- تَهْجُ الْبَلَاغَةِ، قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: امْشِ بِدَائِكَ مَا مَشَى بِكَ (3).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَصْطَجِعْ مَا اسْتَطَعْتَ الْقِيَامَ مَعَ الْعِلَّةِ (4).

بيان: امش بدائك قال ابن ميثم أى مهما وجدت سبيلا إلى الصبر على أمر من الأمور النازله بك و فيها مشقه عليك فاصبر و مثال ذلك من يعرض له مرض ما يمكن أن يحتمله و يدافع الوقت فينبغى أن لا يطرح جانبه إلى الأرض و يخلد إلى النوم على الفراش بل لا يراجع الأطباء ما لم يضطر كما ورد فى الخبر و لعل من ذلك كتمان المرض بل مطلق المصائب مهما أمكن.

«8»- النِّهَجُ، [نَهْجُ الْبَلَاغَةِ] قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي مَدْحِ رَجُلٍ وَ كَانَ لَا يَشْكُو وَجَعًا إِلَّا

ص: 204

1- 1. الخصال ج 2 ص 162.
2- 2. الخصال ج 2 ص 39، المحاسن ص 11، و الآيه فى سورة الأعراف: 179.

- 3-3. نهج البلاغه تحت الرقم 26 من قسم الحكم.
- 4-4. نهج البلاغه لم نجده.

عِنْدَ بُرْئِهِ (1).

بيان: قيل كان يكتمه لئلا يتكلف الناس زيارته و الأظهر أنه بعد البرء شكر لا شكايه أو يحمل على ما إذا كان على سبيل الشكر.

«9»- أَمَالِي ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُقْصِلِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ بَهْرَامَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا اشْتَكَى الْعَبْدُ ثُمَّ غُوفِيَ فَلَمْ يُحْدِثْ خَيْرًا وَ لَمْ يَكُفَّ عَنْ سُوءِ لَقِيَتِ الْمَلَائِكَةُ بَعْضُهَا بَعْضًا يَغْنَى حَقَظَّتْهُ فَقَالَتْ إِنَّ فُلَانًا دَاوَبْتَاهُ فَلَمْ يَنْقَعُ الدَّوَاءُ (2).

«10»- تَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يُونُسَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بِإِسْنَادِهِ لَهُ قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حُمَّ حُمَّى وَاحِدَةً تَنَازَلَتْ الدُّنُوبُ مِنْهُ كَوَرَقِ الشَّجَرِ فَإِنْ صَارَ عَلَى فِرَاشِهِ فَأَيُّهُ تَنَبَّيْحُ وَ صِيَاحُهُ تَهْلِيلٌ وَ تَقْلُبُهُ عَلَى فِرَاشِهِ كَمَنْ يَضْرِبُ يَسِيفَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ أَقْبَلَ يَعْبُدُ اللَّهَ بَيْنَ إِخْوَانِهِ وَ أَصْحَابِهِ كَانَ مَغْفُورًا لَهُ فَطُوبَى لَهُ إِنْ تَابَ وَ وَبِلَ لَهُ إِنْ عَادَ وَ الْعَافِيَةُ أَحَبُّ إِلَيْنَا (3).

«11»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ اشْتَكَى لَيْلَةً فَقَبِلَهَا بِقَبُولِهَا وَ أَدَّى إِلَى اللَّهِ شُكْرَهَا كَانَتْ لَهُ كَفَّارَةٌ سِتِّينَ سَنَةً قَالَ قُلْتُ وَ مَا قَبِلَهَا بِقَبُولِهَا قَالَ صَبَرَ عَلَى مَا كَانَ فِيهَا (4).

ص: 205

1- 1. نهج البلاغه تحت الرقم 289 من قسم الحكم و صدره؛ كان لى فيما مضى أخ فى الله إلخ.

2- 2. أمالى الطوسى ج 2 ص 131.

3- 3. ثواب الأعمال: 174.

4- 4. ثواب الأعمال ص 175.

«12»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ قَالَ: مَرِضَ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَأَتَيْتُهُ أَعُوذُهُ فَقَالَ أَوْفَا أَدْتُكَ بِحَدِيثٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قُلْتُ بَلَى قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذْ تَبَسَّمْ فَقُلْتُ لَهُ مَا لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَبَسَّمتَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَجِيتُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَجَزَعِهِ مِنَ السُّقْمِ وَ لَوْ يَعْلَمُ مَا لَهُ فِي السُّقْمِ مِنَ الثَّوَابِ لَأَحَبَّ أَنْ لَا يَرَأَى سَقِيمًا حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (1).

«13»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ يَعْرِفِ الْبَلَاءَ يَصْبِرْ عَلَيْهِ وَ مَنْ لَا يَعْرِفُ يُنْكَرُهُ (2).

«14»- طِبُّ الْأَيْمَةِ، عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ اشْتَكَى فَصَبَرَ وَ اخْتَسَبَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ أَجْرَ أَلْفِ شَهِيدٍ (3).

«15»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيِّ عَنْ حُرَيْبِ الْعَرَّالِ عَنْ صَدَقَةِ الْقَنَاتِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَوْ لَا أُخْبِرُكُمْ بِخَمْسِ خِصَالٍ هِيَ مِنَ الْبِرِّ وَ الْبِرُّ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ قُلْتُ بَلَى قَالَ إِحْفَاءُ الْمُصِيبَةِ وَ كَيْتْمَانُهَا الْحَدِيثُ (4).

«16»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الثَّوْقَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ ظَهَرَتْ صِحَّتُهُ عَلَى سُقْمِهِ

ص: 206

1- 1. أمالي الصدوق ص 300.

2- 2. أمالي الصدوق ص 292.

3- 3. طِبُّ الْأَيْمَةِ: 17.

4- 4. المحاسن ص 9.

فَيُعَالِجُ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فَمَاتَ قَاتًا إِلَى اللَّهِ مِنْهُ بَرَى (1).

«17»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحِ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: ادْفَعُوا مُعَالَجَةَ الْأَطِبَّاءِ مَا انْدَفَعَ الدَّاءُ عَنْكُمْ فَإِنَّهُ يَمْنُزِلُهُ الْبِتَاءُ قَلِيلُهُ يَجُرُّ إِلَى كَثِيرِهِ (2).

«18»- كِتَابُ الْإِخْوَانِ، لِلصَّدُوقِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا حَسَنُ إِذَا تَرَلَّتْ بِكَ تَارِلُهُ فَلَا تَشْكُهَا إِلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ وَ لَكِنْ اذْكُرْهَا لِبَعْضِ إِخْوَانِكَ فَإِنَّكَ لَنْ تُغْدَمَ خَصْلُهُ مِنْ خِصَالٍ أَرْبَعٍ إِمَّا كِفَايَةً وَ إِمَّا مَعُونَةً بِجَاهٍ أَوْ دَعْوَةً تُسْتَجَابُ أَوْ مَشُورَةً يَرَأَى (3).

«19»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ شَكَاَ إِلَى مُؤْمِنٍ فَقَدْ شَكَاَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَنْ شَكَاَ إِلَى مُخَالِفٍ فَقَدْ شَكَاَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ (4).

«20»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صِدِّقَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ شَكَاَ إِلَى أَخِيهِ فَقَدْ شَكَاَ إِلَى اللَّهِ وَ مَنْ شَكَاَ إِلَى غَيْرِ أَخِيهِ فَقَدْ شَكَاَ إِلَى اللَّهِ قَالَ وَ مَعْنَى ذَلِكَ أَخُوهُ فِي دِينِهِ (5).

«21»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّوْلُؤِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ عَظِيمَ الْبَلَاءِ يُكَافَأُ بِهِ عَظِيمُ الْجَزَاءِ

ص: 207

-
- 1- 1. الخصال ج 1 ص 15.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 151 و 150.
 - 3- 3. كتاب الاخوان ص 34.
 - 4- 4. معاني الأخبار ص 507.
 - 5- 5. قرب الإسناد ص 52.

فَإِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا ابْتَلَاهُ بِعَظِيمِ الْبَلَاءِ فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ الرِّضَا وَ مَنْ سَخِطَ الْبَلَاءُ فَلَهُ السَّخَطُ(1).

بيان: قوله عليه السلام فله عند الله الرضا أى ثوابه أو رضى الله عنه و كذا السخط.

«22»- مَجَالِسُ الْمُفِيدِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حَمَزَةَ الْعَلَوِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَام عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَرْبَعَةٌ مِنْ كُنُوزِ الْبِرِّ كِتْمَانُ الْحَاجَةِ وَ كِتْمَانُ الصَّدَقَةِ وَ كِتْمَانُ الْمَرَضِ وَ كِتْمَانُ الْمُصِيبَةِ(2).

«23»- دَعَوَاتُ الرَّاَوْنِدِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَرْبَعٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ كِتْمَانُ الْقَاقَةِ وَ كِتْمَانُ الصَّدَقَةِ وَ كِتْمَانُ الْمُصِيبَةِ وَ كِتْمَانُ الْوَجَعِ.

وَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مِنْ كُنُوزِ الْبِرِّ كِتْمَانُ الْمَصَائِبِ وَ الْأَمْرَاضِ وَ الصَّدَقَةِ.

وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبِيدِي مُؤْمِنٍ ابْتَلَيْتُهُ بِبَلَاءٍ عَلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ يَشْكُ إِلَى عُوَادِهِ أَبَدَلْتُهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ وَ دَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ فَإِنْ قَبَضْتُهُ فَإِلَى رَحْمَتِي وَ إِنْ عَاقَبْتُهُ عَاقِبَتُهُ وَ لَيْسَ لَهُ دَنْبٌ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَحْمٌ خَيْرٌ مِنْ لَحْمِهِ قَالَ لَحْمٌ لَمْ يُذْنِبْ وَ دَمٌ خَيْرٌ مِنْ دَمِهِ دَمٌ لَمْ يُذْنِبْ.

بيان: لعل المعنى أنه تعالى يرفع حكم الذنب و استحقاق العقوبة عنه كما ورد فى الأخبار كيوم ولدته أمه.

«24»- دَعَوَاتُ الرَّاَوْنِدِيِّ، عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَام: مَرَضْتُ مَرَضًا شَدِيدًا فَقَالَ لِي أَبِي عَلَيْهِ السَّلَام مَا تَشْتَهَى فَقُلْتُ أَشْتَهَى أَنْ أَكُونَ مِثْلَ مَا أَفْتَرِحُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي مَا يُدَبِّرُهُ لِي فَقَالَ لِي أَحْسَنْتَ صَاهَيْتَ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ صَلَوَاتُ

ص: 208

2- 2. أمانى المفيد ص 12.

اللَّهُ عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ مِنْ حَاجَةٍ فَقَالَ لَا أَقْتَرِحُ عَلَى رَبِّي بَلْ حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

بيان: يحتتمل اختصاصه بهم و يحتتمل التخيير بينه و بين الدعاء مطلقا و يمكن اختلاف الحكم باختلاف الأحوال و بالجمله لا بد من جمع بينه و بين أخبار الحث على الدعاء و هى أكثر و أشهر و فى الخبر ما يؤيد الأول.

«25»- الدَّعَوَاتُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَرَضَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَادَهُ قَوْمٌ فَقَالُوا لَهُ كَيْفَ أَصَبَحْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ أَصَبَحْتُ بِشَرٍّ فَقَالُوا لَهُ سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا كَلَامٌ مِثْلَكَ فَقَالَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى وَ تَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَ الْخَيْرِ فَنَنْتَ وَ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ (1) فَالْخَيْرُ الصَّحَّةُ وَ الْغِنَى وَ الشَّرُّ الْمَرَضُ وَ الْفَقْرُ ابْتِلَاءٌ وَ اخْتِبَارٌ.

و دخل بعض علماء الإسلام على الفضل بن يحيى و قد حم و عنده بختيشوع المتطبب فقال له ينبغى لمن حم يوما أو ليلة أن يحتمى سنه فقال العالم صدق الرجل فيما يقول فقال له الفضل سرعان ما صدقته قال إني لا أصدقك و لكن سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: حُمَى يَوْمَ كَفَّارَةٍ سَنَةٍ قَلَوْ لَا أَنَّهُ يَبْقَى تَأْثِيرُهَا فِي الْبَدَنِ سَنَةً لَمَا صَارَتْ كَفَّارَةً دُنُوبٍ بَيْنَهُ وَ إِنَّمَا قَالَ الْفَضْلُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ فِي ذَلِكَ كَانُوا يَلُومُونَ الْخُلَفَاءَ وَ الْوُزَرَاءَ فِي تَعْظِيمِهِمُ النَّصَارَى لِلتَّطَبُّبِ.

وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِذَا وَجَّهْتُ إِلَى عَبْدٍ مِنْ عِبِيدِي مُصِيبَةً فِي بَدَنِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ وَلَدِهِ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ ذَلِكَ بِصَبْرٍ جَمِيلٍ اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ أَنْصِبَ لَهُ مِيزَانًا أَوْ أَنْشُرَ لَهُ دِيْوَانًا.

وَ مِنْ دُعَاءِ الْعَلِيلِ: اللَّهُمَّ اجْعَلِ الْمَوْتَ خَيْرَ غَائِبٍ تَنْتَظِرُهُ وَ الْقَبْرَ خَيْرَ مَنْزِلٍ تَعْمُرُهُ وَ اجْعَلْ مَا بَعْدَهُ خَيْرًا لَنَا مِنْهُ اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي قَبْلَ الْمَوْتِ وَ اَرْحَمْنِي عِنْدَ الْمَوْتِ وَ اغْفِرْ لِي بَعْدَ الْمَوْتِ.

وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُسْتَحَبُّ لِلْمَرِيضِ أَنْ يُعْطِيَ السَّائِلَ بِيَدِهِ وَ يَأْمَرَ السَّائِلَ أَنْ يَدْعُوَ لَهُ.

ص: 209

و قيل لأبي الدرداء فى عله ما تشتكى قال ذنوبى قيل فما تشتهى قال الجنة قيل أ ندعو لك طبيباً قال الطبيب أمرضى.

و عن ابن عباس أن امرأه أيوب قالت له يوماً لو دعوت الله أن يشفيك فقال ويحك كنا فى النعماء سبعين عاماً فهل نصبر فى الضراء مثلها فلم يمكث بعد ذلك إلا يسيراً حتى عوفى.

و قال ابن المبارك قلت لمجوسى أ لا تؤمن قال إن فى المؤمنين أربع خصال لا أحبهن يقولون بالقول و لا يأتون بالعمل قلت و ما هى قال يقولون جميعاً إن فقراء أمه محمد يدخلون الجنة قبل الأغنياء بخمسائة عام و ما أرى أحداً منهم يطلب الفقر و لكن يفر منه و يقولون إن المريض يكفر عنه الخطايا و ما أرى أحداً يطلب المرض و لكن يشكو و يفر منه و يزعمون أن الله رازق العباد و لا يستريحون بالليل و النهار من طلب الرزق و يزعمون أن الموت حق و عدل و إن مات أحد منهم يبلغ صياحهم السماء.

و روى أن مناظره هذا المجوسى كانت مع أبى عبد الله عليه السلام و أنه توفى على الإسلام على يديه.

و قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: عَجَبْتُ لِلْمُؤْمِنِ وَ جَزَعِهِ مِنَ السُّقْمِ وَ لَوْ عَلِمَ مَا لَهُ فِي السُّقْمِ لَأَحَبَّ أَنْ لَا يَزَالَ سَقِيمًا حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ.

و قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: وَجَدْنَا خَيْرَ عَيْشِنَا الصَّبْرَ.

26 مُسَكِّنُ الْفُؤَادِ، رُوِيَ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ أَنَّ عَابِدًا عَبْدَ اللَّهِ تَعَالَى دَهْرًا طَوِيلًا فَرَأَى فِي الْمَنَامِ فُلَاتَهُ رَفِيقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ فَسَأَلَ عَنْهَا وَ اسْتَصَاقَهَا ثَلَاثًا لِيَنْظُرَ إِلَى عَمَلِهَا فَكَانَ يَبِيتُ قَائِمًا وَ يَبِيتُ نَائِمَةً وَ يَطْلُبُ صَائِمًا وَ يَطْلُبُ مُفْطِرَةً فَقَالَ لَهَا أ مَا لَكَ عَمَلٌ غَيْرُ مَا رَأَيْتُ قَالَتْ مَا هُوَ وَ اللَّهُ غَيْرُ مَا رَأَيْتُ وَ لَا أَعْرِفُ غَيْرَهُ فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ تَذَكَّرِي حَتَّى قَالَتْ خُصِيلُهُ وَاجِدَةٌ هِيَ إِنْ كُنْتُ فِي شِدَّةٍ لَمْ أَتَمَنَّ أَنْ أَكُونَ فِي رَخَاءٍ وَ إِنْ كُنْتُ فِي مَرَضٍ لَمْ أَتَمَنَّ أَنْ أَكُونَ فِي صِحَّةٍ وَ إِنْ كُنْتُ فِي الشَّمْسِ لَمْ أَتَمَنَّ أَنْ أَكُونَ فِي الظِّلِّ

فَوَضَعَ الْعَايِدُ يَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ وَ قَالَ هَذِهِ حُصِيلَةُ هَذِهِ وَ اللَّهُ حَصْلَةُ عَجَبِهِ
تَعَجَّرُ عَنْهَا الْعِبَادُ.

«27»- أَعْلَامُ الدِّينِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الشَّيَاطِينَ أَكْثَرُ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الزَّبَابِ عَلَى اللَّحْمِ وَ مَا مِنْكُمْ مِنْ عَبْدٍ ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِمَكْرُوهِ
فَصَبَرَ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ أَلْفِ شَهِيدٍ.

«28»- جَامِعُ الْأَخْبَارِ، قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا بُنَيَّ مَنْ كَتَمَ بَلَاءً ابْتُلِيَ بِهِ
مِنَ النَّاسِ وَ شَكَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعَافِيَهُ مِنْ ذَلِكَ
الْبَلَاءِ.

«29»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: يُكْتَبُ أَيْنُ
الْمَرِيضِ حَسَنَاتٍ مَا صَبَرَ فَإِنْ جَزِعَ كُتِبَ هُلُوعًا لَا أَجْرَ لَهُ (1).

وَ عَنْ عَلِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: الْمَرِيضُ فِي سِجْنِ اللَّهِ مَا لَمْ يَشْكُ إِلَى
عُوزِهِ يُمَحَى سَيِّئَاتُهُ وَ أَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا وَ كُلُّ مُؤْمِنٍ شَهِيدٍ
وَ كُلُّ مُؤْمِنَةٍ حَوْرَاءٍ وَ أَيُّ مَيِّتٍ مَاتَ بِهَا الْمُؤْمِنُ فَهُوَ شَهِيدٌ وَ يَلَا قَوْلَ اللَّهِ جَلَّ
ذِكْرُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَ رُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَ الشَّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ
(2).

«30»- مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ،: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا رَأَى مِنْ
جَسَمِهِ بَثْرَةً غَادَ بِاللَّهِ وَ اسْتَكَانَ لَهُ وَ جَاءَ إِلَيْهِ فَيَقَالُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا هُوَ بِئَاسٍ فَيَقُولُ إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُعْظِمَ صَغِيرًا عَظَّمَ وَ
إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَغِّرَ عَظِيمًا صَغَّرَ (3).

وَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: اثْنَانِ عَلِيلَانِ صَحِيحٌ مُحْتَمٍ وَ عَلِيلٌ
مُخْلَطٌ (4).

وَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: تَجَنَّبِ الدَّوَاءَ مَا اخْتَمَلَ بَدُنُكَ الدَّاءَ فَإِذَا لَمْ
يَخْتَمِلِ الدَّاءُ فَالدَّوَاءُ (5).

وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَرِضَ فَقَالَ لَا
أَتَدَاوِي

- 1-1. دعائم الإسلام ص 217.
- 2-2. المصدر نفسه و الآية فى سورة الحديد: 19.
- 3-3. مكارم الأخلاق ص 411.
- 4-4. مكارم الأخلاق ص 416.
- 5-5. مكارم الأخلاق ص 416.

حَتَّى يَكُونَ الَّذِي أَمْرَضَنِي هُوَ يَشْفِينِي فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَا أَشْفِيكَ حَتَّى تَتَدَاوَى فَإِنَّ الشِّفَاءَ مِنِّي (1).

وَعَنْ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ قَصَّروا فِي الطَّعَامِ لَأَسْتَقَامَتْ أَبْدَانُهُمْ (2).

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَيْسَ الْجِمِيعُ مِنَ الشَّيْءِ تَرْكُهُ إِنَّمَا الْجِمِيعُ مِنَ الشَّيْءِ الْإِقْلَالُ مِنْهُ (3).

وَعَنْ الْعَالِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْجِمِيعُ رَأْسُ الدَّوَاءِ وَالْمَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ وَ عَوْدُ بَدَنًا مَا تَعَوَّدَ (4).

وَرُويَ عَنِ الْعَالِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِكُلِّ دَاءٍ دُعَاءٌ فَإِذَا أَلْهَمَ الْمَرِيضُ الدُّعَاءَ فَقَدْ أَدِنَ اللَّهُ فِي شِفَائِهِ (5) دُعَاءُ الْمَرِيضِ لِنَفْسِهِ يَسْتَحِبُّ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَقُولَهُ وَ يُكْرِّرَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُخَيِّ وَ يُمِيتُ وَ هُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعِبَادِ وَ الْيَلَادِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا كَبِيرَاءَ رَبَّنَا وَ جَلَالَهُ وَ قُدْرَتَهُ بِكُلِّ مَكَانٍ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ أَمْرَضْتَنِي لِقَبْضِ رُوحِي فِي مَرَضِي هَذَا فَاجْعَلْ رُوحِي فِي أَرْوَاحِ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ مِنْكَ الْحُسْنَى وَ بَاعِدْنِي مِنَ النَّارِ كَمَا بَاعَدْتَ أَوْلِيَاءَكَ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنْكَ الْحُسْنَى (6).

أقول: سيأتي أخبار الأدعية في كتاب الدعاء و مضت أخبار الأدوية في كتاب السماء و العالم.

ص: 212

1- 1. مكارم الأخلاق ص 417: و بعده: و الدواء منى فجعل يتداوى فأتى الشفاء.

2- 2. مكارم الأخلاق ص 417.

3- 3. مكارم الأخلاق ص 417.

4- 4. مكارم الأخلاق ص 417.

5- 5. مكارم الأخلاق ص 446.

6- 6. مكارم الأخلاق ص 447.

«1»- دَعَاوَاتُ الرَّاَوْنَدِيِّ: سُئِلَ رَبُّنُ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الطَّاعُونِ أَ تَبْرَأُ مِمَّنْ يَلْحَقُهُ فَإِنَّهُ مُعَذَّبٌ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ كَانَ عَاصِيًا فَابْرَأَ مِنْهُ طَعِنَ أَمْ لَمْ يُطْعَنْ وَ إِنْ كَانَ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مُطِيعًا فَإِنَّ الطَّاعُونَ مِمَّا يُمَحَّصُ بِهِ ذُنُوبُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ عَذَّبَ بِهِ قَوْمًا وَ يَرْحَمُ بِهِ آخَرِينَ وَاسِعَهُ قُدْرَتُهُ لِمَا يَشَاءُ أَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُ جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً لِعِبَادِهِ وَ مُنْضِجًا لِيَثْمَارِهِمْ وَ مُبَلِّغًا لَأَقْوَاتِهِمْ وَ قَدْ يُعَذَّبُ بِهَا قَوْمًا يَنْتَلِيهِمْ بِحَرِّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِذُنُوبِهِمْ وَ فِي الدُّنْيَا بِسُوءِ أَعْمَالِهِمْ.

وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَوْتُ الْفَجْأَةِ رَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ عَذَابٌ لِلْكَافِرِينَ.

أقول: قد مرت أخبار الفرار من الطاعون فى كتاب العدل و المعاد(1).

ص: 213

1- 1. راجع ج 6 ص 120-124 من هذه الطبعة الحديثه و فيها 20 حديثا و آيه.

«1»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ أَعْظَمَ الْعُودِ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ لَمَنْ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ خَفَّفَ الْجُلُوسَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرِيضُ يُحِبُّ ذَلِكَ وَ يُرِيدُهُ وَ يَسْأَلُهُ ذَلِكَ وَ قَالَ إِنَّ مِنْ تَمَامِ الْعِيَادَةِ أَنْ يَصَعَ الْعَائِدُ إِخْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى أَوْ عَلَى جَنْبَيْهِ:

وَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا تَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ بِاسْمِهِ يَا فُلَانُ طِبْتُ وَ طَابَ مَمَشَاكَ تَبَوَّاتٍ مِنَ الْجَنَّةِ مَنْزِلًا (1).

بيان: يحتمل أن يكون وضع اليد على اليد و على الجبهة لإظهار الحزن و التأسف على مرضه كما هو الشائع فلا يبعد أن يكون ذكرهما على المثال و الممشى مصدر ميمى بمعنى المشى.

«2»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِسَبْعِ أَمْرِهِمْ بِعِيَادَةِ الْمَرَضَى وَ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَ إِبْرَارِ الْقَسَمِ وَ تَسْمِيَةِ الْعَاطِسِ وَ نَصْرِ الْمَظْلُومِ وَ إِفْشَاءِ السَّلَامِ وَ إِجَابَةِ الدَّاعِي (2).

ص: 214

1-1. قرب الإسناد ص 10 و 11 ط نجف.
2-2. قرب الإسناد ص 48 ط نجف و 34 ط حجر.

«3- الخِصَالُ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْخَبَرُ (1).

«4- وَ مِنْهُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَحْمَدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي وَصِيَّتِهِ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا عَلِيُّ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جُمُعَةٌ وَلَا جَمَاعَةٌ وَلَا أَدَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ وَلَا عِيَادَةٌ مَرِيضٍ وَلَا اتِّبَاعُ جَنَازِهِ وَلَا تُقِيمُ عِنْدَ قَبْرِ الْخَبَرِ (2).

«5- وَ مِنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ السُّكْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكْرِيَّا الْبَصْرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ الْجَوْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَدَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ وَلَا جُمُعَةٌ وَلَا جَمَاعَةٌ وَلَا عِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَلَا اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ (3).

«6- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْحَلَالِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ زُفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَشْرَسَ الْخَرَّاسَانِيِّ عَنْ أَيُّوبَ السَّجِسْتَانِيِّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا فَإِنَّهُ يَخُوضُ فِي الرَّحْمَةِ وَأَوْمَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى حَقْوِيهِ فَإِذَا جَلَسَ عِنْدَ الْمَرِيضِ عَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ (4).

«7- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّوَيْهِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَصْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ حُبَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَافِعٍ: أَنَّ أَبَا مُوسَى عَادَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَقَالَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ عَائِدًا جِئْتَ أَوْ زَائِرًا فَقَالَ عَائِدًا فَقَالَ مَا مِنْ رَجُلٍ يَعُودُ مَرِيضًا مُمَسِيًّا إِلَّا خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ

ص: 215

-
- 1- 1. الخِصَالُ ج 2 ص 1.
 - 2- 2. الخِصَالُ ج 2 ص 97.
 - 3- 3. الخِصَالُ ج 2 ص 141.
 - 4- 4. أُمَالِي الطُّوسِيِّ ج 1 ص 185.

مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يُصْبِحَ وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ (1).

بيان: رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْفَرَّاءُ فِي شَرْحِ السُّنَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ثَوْبَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخَذَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدِي فَقَالَ أَنْطَلِقْ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ تَعُوذُهُ فَوَجَدْتَاهُ عِنْدَهُ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ يَغْنَى عَلِيًّا لِأَبِي مُوسَى عَائِدًا جِئْتُ أُمَّ زَائِرًا فَقَالَ عَائِدًا فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُوذُ مُسْلِمًا عُذْوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمِيسَ وَ لَا يَعُوذُهُ مَسَاءً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ وَ كَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ ثُمَّ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

و قد روى عن على عليه السلام من غير وجه.

و قال فى النهايه فى الحديث عائد المريض على مخارف الجنة حتى يرجع المخارف جمع مخرف بالفتح و هو الحائط من النخل أى إن العائد فيما يحوزه من الثواب كأنه على نخل الجنة يخترف ثمارها و قيل المخارف جمع مخرفه و هى سكه بين صفيين من نخل يخترف من أيهما شاء أى يجتنى و قيل المخرفه الطريق أى إنه على طريق يؤديه إلى الجنة و فى حديث آخر عائد المريض فى خرافه الجنة أى فى اجتناء ثمرها يقال خرفت النخله أخرفها خرافا و خرافا و فى حديث آخر عائد المريض على خرفه الجنة (2) الخرفه بالضم اسم ما يخترف من النخل حين يدرك و فى حديث آخر عائد المريض له خريف فى الجنة أى مخترف من ثمرها فعيل بمعنى مفعول انتهى.

و فسر الخريف فى أخبارنا بمعنى آخر و هو مَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ (3) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ قَصَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَيُّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ مُؤْمِنًا حَاضِرَ الرَّحْمَةِ حَوْضًا فَإِذَا جَلَسَ عَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ فَإِذَا انْصَرَفَ وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ وَ يَتَرَحَّمُونَ

ص: 216

1- 1. أمالى الطوسى ج 2 ص 17.

2- 2. زياده من النهايه.

3- 3. الكافى ج 3 ص 120.

عَلَيْهِ وَ يَقُولُونَ طِبْتُ وَ طَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ إِلَى تِلْكَ السَّاعَةِ مِنْ عَدِّ وَ كَانَ لَهُ يَا
أَبَا حَمْرَةَ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ قُلْتُ مَا الْخَرِيفُ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ رَاوِيَهُ فِي
الْجَنَّةِ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِيهَا أَرْبَعِينَ عَامًا.

«8»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ الشَّيْبَانِيِّ
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بُهْلُولٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي
إِسْحَاقَ عَنِ الْخَارِثِ الهمداني عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ لِلْمُسْلِمِ عَلَى
أَخِيهِ الْمُسْلِمِ مِنَ الْمَعْرُوفِ سِتًّا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ وَ يَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ وَ
يَشْهَدُهُ إِذَا مَاتَ الْخَبَرُ (1).

«9»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ حَمْرَةَ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَبْهَرِيِّ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْجَوْهَرِيِّ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ وَاقِدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ
الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ:
مَنْ سَعَى لِمَرِيضٍ فِي حَاجَةٍ قَضَاهَا أَوْ لَمْ يَقْضِهَا خَرَجَ مِنْ دُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ
أُمُّهُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَا أَبِي أَنَيْتَ وَ أُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ كَانَ الْمَرِيضُ
مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَوْ لَيْسَ ذَاكَ أَعْظَمَ أَجْرًا إِذَا سَعَى فِي حَاجَةِ أَهْلِ بَيْتِهِ قَالَ نَعَمْ
(2).

«10»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ فَضِيلِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا فِي اللَّهِ لَمْ يَسْأَلِ الْمَرِيضُ لِلْعَائِدِ شَيْئًا إِلَّا
اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ (3).

«11»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي
جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ فِيمَا تَأَجَّى بِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رِيَّةٌ أَنْ قَالَ
يَا رَبِّ أَعْلِمْنِي مَا بَلَغَ مِنْ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ مِنَ الْأَجْرِ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ أَوْكُلُ بِهِ
مَلَكًا يَعُودُهُ فِي قَبْرِهِ

ص: 217

-
- 1- 1. أمالي الطوسي ج 2 ص 248.
2- 2. أمالي الصدوق ص 259 في حديث المناهي.
3- 3. ثواب الأعمال: 176.

إِلَى مَحْشَرِهِ الْحَدِيثَ (1).

«12»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ الْمَشِيخَةِ لِلْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَلَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَنْبَغِي لِلْمَرِيضِ مِنْكُمْ أَنْ يُؤَدِّنَ لِإِخْوَانِهِ بِمَرَضِهِ فَيَعُوذَهُ فَيُوجِرَ فِيهِمْ وَ يُوجِرُونَ فِيهِ قَالَ فَقِيلَ لَهُ تَعَمُّ هُمْ يُوجِرُونَ لِمَشِيهِمْ إِلَيْهِ فَهُوَ كَيْفَ يُوجِرُ فِيهِمْ قَالَ فَقَالَ بِاِكْتِسَابِهِ لَهُمُ الْحَسَنَاتِ فَيُوجِرُ فِيهِمْ فَيَكْتَسِبُ لَهُ بِذَلِكَ حَسَنَةً وَ تَرْفَعُ لَهُ بِذَلِكَ عَشْرَ دَرَجَاتٍ وَ تُمَحَى عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ.

قَالَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ يَنْبَغِي لِأَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ مِنْكُمْ أَنْ يُؤَدِّنُوا إِخْوَانَ الْمَيِّتِ بِمَوْتِهِ فَيَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ وَ يُصَلُّوا عَلَيْهِ وَ يَسْتَغْفِرُوا لَهُ وَ يَكْتَسِبَ لَهُمُ الْأَجْرَ وَ يَكْتَسِبَ لِمَيِّتِهِ الْإِسْتِغْفَارَ وَ يَكْتَسِبَ هُوَ الْأَجْرَ فِيهِمْ وَ فِيمَا اِكْتَسَبَ لِمَيِّتِهِ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ (2).

بيان: لفظه في في المواضع للسببيه و في الكافي (3) فيكتب له بذلك عشر حسنات.

«13»- طِبُّ الْأَيْمَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا مَرَضَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْدِنِ لِلنَّاسِ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَ لَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَ تَدْرِي مَنِ النَّاسُ قُلْتُ أُمُّهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ النَّاسُ هُمْ شِيعَتُنَا (4).

«14»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا فَلَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ خَطَاَهَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ سَبْعُونَ أَلْفَ أَلْفِ

ص: 218

1- 1. ثواب الأعمال ص 176.

2- 2. السرائر: 474.

3- 3. الكافي ج 3 ص 117.

4- 4. طِبُّ الْأَيْمَةِ ص 16.

حَسَنَهُ وَ يُهَيِّحِي عَنْهُ سَبْعُونَ أَلْفَ أَلْفٍ سَيِّئِهِ وَ يُرْفَعُ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ أَلْفٍ دَرَجَةٍ وَ يُكَلِّ بِه سَبْعُونَ أَلْفَ أَلْفٍ مَلَكٍ يَعُودُونَهُ فِي قَبْرِه وَ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ (1).

أعلام الدين، عنه صلى الله عليه و آله مرسلًا: مثله.

«15»- مُنْتَهَى الْمَطْلَبِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: عُودُوا مَرْضَاكُمْ وَ سَلَوْهُمْ الدُّعَاءَ فَإِنَّهُ يَغْدِلُ دُعَاءَ الْمَلَائِكَةِ (2).

«16»- أَعْلَامُ الدِّينِ لِلدَّيْلَمِيِّ، عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ لِحَيِّمَةَ أُبَلِغْ مَوَالِيَنَا السَّلَامَ وَ أَوْصِهِمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ وَ أَنْ يَعُودَ صَحْبَهُمْ مَرِيضَهُمْ وَ لِيَعُدَّ عَنْيَهُمْ عَلَى فَقِيرِهِمْ وَ لِيَحْضُرَ حَيْثُ حَنَارَهُ مَيِّتَهُمْ وَ أَنْ يَتَأَلَّفُوا فِي الْبُيُوتِ وَ يَتَذَكَّرُوا عِلْمَ الدِّينِ فِي ذَلِكَ حَيَاةً أَمْرًا رَحِمَ اللَّهُ مَنْ أَحْيَا أَمْرًا وَ أَعْلَمَهُمْ يَا حَيِّمَةُ أَنَا لَا نُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِلَّا بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ وَ أَنْ وَلَا يَتَنَا لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْوَرَعِ وَ الاجْتِهَادِ وَ أَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَذْلًا ثُمَّ خَالَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ (3).

«17»- تَوَادِرُ الرَّاَوْدِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ زَارَ أَخًا فِي اللَّهِ أَوْ عَادَ مَرِيضًا نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ طُبْتُ وَ طَابَ مَمْشَاكَ تَبَوَّأتُ مِنَ الْجَنَّةِ مَنْزِلَكَ (4).

«18»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَلَوِيِّ عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ إِسْحَاقَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: يُغَيِّرُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ عَبْدِي مَا مَنَعَكَ إِذَا مَرِضْتُ أَنْ تَعُودَنِي فَيَقُولُ:

ص: 219

-
- 1- 1. ثواب الأعمال ص 260.
 - 2- 2. المنتهى للعلامة ص 425.
 - 3- 3. أعلام الدين مخطوط، و الحديث في الكافي ج 2 ص 175.
 - 4- 4. نوادر الراوندي ص 11.

سُبْحَانَكَ سُبْحَانَكَ أَنْتَ رَبُّ الْعِبَادِ لَا تَأْلَمُ وَ لَا تَمْرَضُ فَيَقُولُ مَرَضَ أَخُوكَ
الْمُؤْمِنُ فَلَمْ تَعُدَّهُ وَ عِزَّتِي وَ جَلَالِي لَوْ عُذَّتْهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ ثُمَّ لَتَكَفَّلْتُ
بِحَوَائِجِكَ فَقَضَيْتُهَا لَكَ وَ ذَلِكَ مِنْ كَرَامَةِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ وَ أَنَا الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ
(1).

«19»- وَ مِنْهُ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى بْنِ خَلْفٍ
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ
أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى
يَقُولُ ابْنَ آدَمَ مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدَّنِي قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَ أَنْتَ رَبُّ
الْعَالَمِينَ قَالَ مَرَضَ فُلَانٌ عَبْدِي فَلَوْ عُذَّتْهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ وَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ
تَسْقِنِي قَالَ كَيْفَ وَ أَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ وَ لَوْ
سَقَيْتُهُ لَوَجَدْتُ ذَلِكَ عِنْدِي وَ اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي قَالَ كَيْفَ وَ أَنْتَ رَبُّ
الْعَالَمِينَ قَالَ اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي وَ لَمْ تُطْعِمْهُ وَ لَوْ أَطْعَمْتُهُ لَوَجَدْتُ ذَلِكَ عِنْدِي
(2).

«20»- وَ مِنْهُ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَادَانَ
عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ
عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَانِيِّ عَنْ رَآدَانَ عَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَعُودُنِي وَ أَنَا مَرِيضٌ فَقَالَ كَشَفَ اللَّهُ
صُرَّكَ وَ عَظَمَ أَجْرَكَ وَ عَافَاكَ فِي دِينِكَ وَ جَسَدِكَ إِلَى مُدَّةِ أَجَلِكَ (3).

غرر الدرر، للسيد حيدر عن سلمان: مثله.

«21»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
عَنِ حُسَيْنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِنَا وَ كَانَ مَرِيضًا فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ اللَّهُ أَنْسَاكَ
اللَّهُ الْعَافِيَةَ وَ لَا أَنْسَاكَ الشُّكْرَ عَلَيْهَا فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الرَّجُلِ قُلْتُ لَهُ يَا
سَيِّدِي مَا هَذَا الدُّعَاءُ

ص: 220

-
- 1- 1. أمالي الطوسي ج 2 ص 242.
 - 2- 2. أمالي الطوسي ج 2 ص 243.
 - 3- 3. أمالي الطوسي ج 2 ص 244.

الَّذِي دَعَوْتُ بِهِ لِلرَّجُلِ فَقَالَ يَا حُسَيْنُ الْعَافِيَةُ مُلْكُ حَفِيٍّ يَا حُسَيْنُ إِنَّ الْعَافِيَةَ نِعْمَةٌ إِذَا فُقِدَتْ ذُكِرَتْ وَ إِذَا وُجِدَتْ نُسِيَتْ فَقُلْتُ لَهُ أَنْسَاكَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ بِخُصُولِهَا وَلَا أَنْسَاكَ الشُّكْرَ عَلَيْهَا لِتَدَمَّ لَهُ يَا حُسَيْنُ إِنَّ أَبِي خَبَّرَنِي عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ يَا صَاحِبَ الْعَافِيَةِ إِلَيْكَ انْتَهَتِ الْأَمَانِيُّ (1).

بيان: أى يتمنى الناس حالك أو حصل لك أمانيك أو نهايتها و الأول أظهر.

«22»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ مُسَدِّدِ بْنِ أَبِي يُونُسَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سَيَّارٍ عَنْ الْقُضَلِيِّ عَنْ دُكَيْنَ عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَيْثَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا عُذْوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ وَ إِذَا عَادَهُ مَسَاءً صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ وَ كَانَ لَهُ خِرَافٌ فِي الْجَنَّةِ (2).

بيان: فى القاموس خرف الثمار خرفا و مخرفا و خرافا و يكسر جناه و كسحاب و بكسر وقت اختراف الثمار و الخرائف النخل اللاتى تخرص انتهى و يدل على أن عياده المريض فى صدر النهار و آخره سواء فى الأجر و ربما يستفاد منه أن ما شاع من أنه لا ينبغى أن يعاد المريض فى المساء لا عبره به.

«23»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ شَرِيحِ بْنِ يُونُسَ عَنْ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَافِعٍ: أَنَّ أَبَا مُوسَى عَادَ الْحَيْسَنَ بْنَ عَلِيٍّ فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنَا مَا فِي أَنْفُسِنَا عَلَيْكَ أَنْ تُحَدِّثَكَ بِمَا سَمِعْنَا أَنَّهُ مَنْ عَادَ مَرِيضًا شَبَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ كُلُّهُمْ يَسْتَغْفِرُ لَهُ إِنْ كَانَ مُصْبِحًا حَتَّى يُمْسِيَ وَ إِنْ كَانَ مَسَاءً حَتَّى يُصْبِحَ وَ كَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ (3).

ص: 221

- 1- 1. أمالى الطوسى ج 2 ص 245.
- 2- 2. أمالى الطوسى ج 2 ص 248.
- 3- 3. أمالى الطوسى ج 2 ص 249.

«24»- وَ مِنْهُ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ
الْعَزِيزِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْحَارِثِ
عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا دَخَلَ
عَلَى مَرِيضٍ قَالَ أَذْهَبَ الْبَاسَ رَبِّ النَّاسِ وَ أَشْفَى أَنْتَ الشَّافِي وَ لَا شَافِيَ
إِلَّا أَنْتَ (1).

بيان: روى العامه هذا الدعاء عن النبي صلى الله عليه و آله و زادوا فى
آخره اشف شفاء لا يغادر سقما.

«25»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ
عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْعَبْدِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ بِشْرِ عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنِ
الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَجِيبُوا الدَّاعِيَ وَ عُودُوا الْمَرِيضَ وَ اقْبَلُوا الْهَدِيَّةَ وَ لَا
تَظْلِمُوا الْمُسْلِمِينَ (2).

«26»- وَ مِنْهُ، عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُصَاعِدٍ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَشَجِّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ جَالِدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ
أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَغْبُوا
فِي الْعِيَادَةِ وَ أَرْبِعُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَغْلُوبًا (3).

بيان: قال الجوهري الغب أن ترد الإبل الماء يوما و تدعه يوما تقول غبت
الإبل تغب غبا قال الكسائي أغبت القوم و غبت عنهم أيضا إذ جئت يوما و
تركت يوما و الغب فى الزياره قال الحسن فى كل أسبوع يقال زر غبا تزدد
حبا و أغبنا فلان أتانا غبا و فى حديث أغبوا فى عياده المريض و أربعوا يقول
عد يوما و دع يوما أو دع يومين و عد اليوم الثالث.

و قال فى النهايه الغب من أورد الإبل أن ترد الماء يوما و تدعه يوما ثم
تعود فنقله إلى الزياره و إن جاء بعد أيام يقال غب الرجل إذا جاء زائرا بعد
أيام و قال الحسن فى كل أسبوع و منه الحديث أغبوا فى عياده المريض
أى لا تعودوه

ص: 222

1- 1. أمالى الطوسى ج 2 ص 252.

2- 2. أمالى الطوسى ج 2 ص 252.

3-3. أُمَالِي الطُوسِيَّ ج 2 ص 253.

فى كل يوم لما يجد من ثقل العواد انتهى.

أقول: ظاهر أن المراد فى هذا الخبر يوم و يوم لا و قوله إلا أن يكون مغلوبا أى يغلبه المرض بأن يكون شديد المرض أو مغمى عليه فإنه ينبغى حينئذ أن يؤخر عيادته و يترك مع أهله.

«27»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ جَمَاعِهِ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَمْرٍو الصَّبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي أَمَامَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَنَّ مَنْ تَمَامَ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ أَنْ يَدَّغَ أَحَدُكُمْ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ أَوْ يَدِهِ فَيَسْأَلَهُ كَيْفَ هُوَ وَ تَحِيَّاتُكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْمُصَافَحَةِ (1).

«28»- وَ مِنْهُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْبَغَوِيِّ عَنْ صَبِيحِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَفِيفِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ تَمَامَ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَنْ تَضَعَ يَدَكَ عَلَى رَأْسِهِ وَ تَقُولَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ أَوْ كَيْفَ أَمْسَيْتَ فَإِذَا جَلَسْتَ عِنْدَهُ عَمَرَتْكَ الرَّحْمَةُ وَ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ عِنْدِهِ خُصَّتْهَا مُقْبِلًا وَ مُدْبِرًا وَ أَوْمًا يَدِهِ إِلَى حَقْوَيْهِ (2).

بيان: الظاهر من الحديث الأول أيضا إرجاع ضمير جبهته و يده إلى المريض لا العائد كما هو صريح هذا الخبر و هو مخالف لما مر فى الرواية الأولى من الباب و كانت أقوى سندا و هذا أظهر معنى و يمكن استحبابهما معا لكن هذان الخبران عاميان و الحقو مشد الإزار و الإيماء إليهما كناية عن كثرة الرحمة فكانه شبه الرحمة بماء يخوض فيه فيصل إلى حقويه.

«29»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ جَمَاعِهِ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي تَابِتٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قَالَ بِخَيْرٍ مِنْ قَوْمٍ لَمْ يَشْهَدُوا جَنَازَةَ وَ لَمْ يَعُودُوا مَرِيضًا (3).

ص: 223

1- 1. أمالى الطوسى ج 2 ص 253.

2- 2. أمالى الطوسى ج 2 ص 253.

3-3. أُمَالِي الطُوسِيَّ ج 2 ص 253.

«30»- الْجَوَاهِرُ لِلْكَرَّاجِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا يَغَادُونَ صَاحِبَ الدَّمَلِ وَ الصُّرْسِ وَ الرَّمَدِ.

«31»- دَعَوَاتُ الرَّاَوْنِدِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَزَلْ فِي حُرْقِهِ الْجَنَّةِ.

بيان: رواه في شرح السنه عن ثوبان: و زاد في آخره قالوا يا رسول الله صلى الله عليه و آله و ما خرفه الجنة قال جناها.

«32»- دَعَوَاتُ الرَّاَوْنِدِيِّ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ فِي مَرَضِهِ حِينَ يُصْبِحُ شَبَّعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ فَإِذَا قَعَدَ عِنْدَهُ عَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ وَ اسْتَغْفَرُوا لَهُ فَإِنْ عَادَهُ مَسَاءً كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ.

وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ فَقَالَ- أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ شُفِيَ مَا لَمْ يَخْضُرْ أَجَلُهُ.

وَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا عَلِيُّ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جُمُعَةٌ وَ لَا عِيَادَةٌ مَرِيضٍ وَ لَا اتِّبَاعُ جَنَازَةٍ.

وَ قَالَ: سِرٌّ مِيلًا غُدُّ مَرِيضًا سِرٌّ مِيلَيْنِ شَبَّعَ جَنَازَةً.

وَ قَالَ فِي أَهْلِ الدِّمَّةِ: لَا تُسَاوُوهُمْ فِي الْمَجَالِسِ وَ لَا تَعُودُوا مَرِيضَهُمْ وَ لَا تُشَبِّعُوا جَنَائِزَهُمْ.

وَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا رَأَى الْمَرِيضَ قَدْ بَرَأَ قَالَ يَهْنُكَ الطُّهُرُ مِنَ الذُّنُوبِ.

وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: عُودُوا الْمَرَضَى وَ اتَّبِعُوا الْجَنَائِزَ يُذَكِّرْكُمْ الْآخِرَةَ وَ تَدْعُو لِلْمَرِيضِ فَتَقُولُ اللَّهُمَّ اشْفِهِ بِشِفَائِكَ وَ دَاوِهِ بِدَوَائِكَ وَ عَافِهِ مِنْ بَلَائِكَ.

وَ قَالَ: مَنْ أَطْعَمَ مَرِيضًا شَهْوَتَهُ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ.

«33»- كَنْزُ الْكَرَّاجِيِّ، عَنْ جَابِرِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: عَائِدُ الْمَرِيضِ يَخُوضُ فِي الْبَرَكَهِ فَإِذَا جَلَسَ انْعَمَسَ فِيهَا.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ فَتَقَسُّوْا لَهُ فِي الْأَجْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ شَيْئًا وَهُوَ يُطَيِّبُ النَّفْسَ وَ أَنْشَدَ لِبَعْضِهِمْ:

حَقُّ الْعِيَادَةِ يَوْمٌ بَيْنَ يَوْمَيْنِ *** وَ جَلْسَتُهُ لَكَ مِثْلُ الطَّرْفِ بِالْعَيْنِ

لَا تُبْرِمَنَّ مَرِيضًا فِي مُسَاءَلِهِ *** يَكْفِيكَ مِنْ ذَاكَ تَسْأَلُ يَحْرَقَيْنِ

بيان: فنفسوا له أى وسعوا له فى الأجل و أملوه فى الصحة كأن يقولوا لا بأس عليك و سيذهب عنك الداء عن قريب و أمثال ذلك من النفس بالتحريك بمعنى السعه و الفسحه فى الأمر يقال أنت فى نفس من أمرك أى فى سعه.

«34»- عُدَّةُ الدَّاعِي، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام يَقُولُ: ثَلَاثَةٌ دَعَوْتُهُمْ مُسْتَجَابَةٌ الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ قَانِظُرُوا كَيْفَ تَخْلُقُوهُمْ وَ الْغَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَانِظُرُوا كَيْفَ تَخْلُقُوهُمْ وَ الْمَرِيضُ فَلَا تَغِيظُوهُ وَ لَا تُضْجِرُوهُ (1).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَيُّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ مَرِيضًا خَاصًّا فِي الرَّحْمَةِ فَإِذَا قَعَدَ عِنْدَهُ اسْتَنْقَعَ فِيهَا فَإِذَا عَادَهُ عُذْوَةٌ صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِلَى أَنْ يُمِيسَ وَ إِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ (2).

«35»- أَعْلَامُ الدِّينِ،: يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لِلْمَرِيضِ يَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ مَا تَحْتُهُنَّ وَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ اشْفِهِ بِشِفَائِكَ وَ دَاوِهِ بِدَوَائِكَ وَ عَافِهِ مِنْ بَلَائِكَ وَ اجْعَلْ شِكَايَتَهُ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ وَ مَا بَقِيَ.

وَعَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: مَنْ قَامَ عَلَى مَرِيضٍ يَوْمًا وَ لَيْلَةً بَعَثَهُ اللَّهُ مَعَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ فَجَارَ عَلَى الصِّرَاطِ كَالْبَرْقِ اللَّامِعِ.

«36»- تَفْسِيرُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، فِي رَوَايَةِ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَام: فِي قَوْلِهِ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَ لَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَ لَا عَلَى الْمَرِيضِ

- 1-1. و تراہ فی الکافی ج 2 ص 509.
- 2-2. رواہ فی الکافی ج 3 ص 120.

حَبَّ (1) وَ ذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا كَانُوا يَعْتَزُّونَ الْأَعْمَى وَ الْأَعْرَجَ وَ الْمَرِيضَ كَانُوا لَا يَأْكُلُونَ مَعَهُمْ وَ كَانَتْ الْأَنْصَارُ فِيهِمْ تَبَهُ وَ تَكْرُمٌ فَقَالُوا إِنَّ الْأَعْمَى لَا يُبْصِرُ الطَّعَامَ وَ الْأَعْرَجَ لَا يَسْتَطِيعُ الرَّحَامَ عَلَى الطَّعَامِ وَ الْمَرِيضَ لَا يَأْكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الصَّحِيحُ فَعَزَّلُوا لَهُمْ طَعَامَهُمْ عَلَى تَاجِيهِ وَ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ عَلَيْهِمْ فِي مُوَالِكَتِهِمْ جُنَاحًا فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا (2).

«37»- مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: تَمَامُ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ أَنْ يَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَهُ عَلَيْهِ وَ يَسْأَلَهُ كَيْفَ هُوَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ وَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ وَ تَمَامُ تَحِيَّتِكُمُ الْمُصَافَحَةُ (3).

وَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: عَادَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَعْصَعَةَ بْنِ صُوحَانَ فَقَالَ يَا صَعْصَعَةُ لَا تَفْخَرْ عَلَى إِخْوَانِكَ بِعِيَادَتِي إِيَّاكَ وَ انْظُرْ لِنَفْسِكَ فَكَانَ الْأَمْرُ قَدْ وَصَلَ إِلَيْكَ وَ لَا يُلْهِيتُكَ الْأَمَلُ (4).

وَ مِنْ كِتَابِ زُهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا عِيَادَةَ فِي وَجَعِ الْعَيْنِ وَ لَا تَكُونُ عِيَادَةُ أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا وَجَبَتْ قِيَوْمٌ وَ يَوْمٌ لَا أَوْ يَوْمٌ وَ يَوْمَيْنِ [يَوْمَانِ] لَا وَ إِذَا طَالَتِ الْعِلَّةُ تُرِكَ الْمَرِيضُ وَ عِيَالُهُ (5).

بيان: قوله عليه السلام أقل من ثلاثة أيام الظاهر أن المراد به أنه لا ينبغي أن يعاد المريض في أول ما يمرض إلى ثلاثة أيام فإن برأ قبل مضيها و إلا فيوما تعود و يوما لا تعود و يحتمل أن يكون المراد أن أقل العياده أن يراه ثلاثة أيام متواليات و بعد ذلك غبا أو أن أقل العياده أن يراه في كل ثلاثة أيام فلما ظهر منه أن عيادته في كل يوم أفضل استثنى من ذلك حاله وجوب المرض و لا يخفى بعد الوجهين الأخيرين و ظهور الأول.

ص: 226

- 1- 1. النور: 61.
- 2- 2. تفسير القمّي: 460.
- 3- 3. مكارم الأخلاق: 414.
- 4- 4. مكارم الأخلاق: 414.
- 5- 5. مكارم الأخلاق: 414.

«38»- الْمَكَارِمُ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: تَمَامُ الْعِيَادَةِ لِلْمَرِيضِ أَنْ تَضَعَ يَدَكَ عَلَى ذِرَاعِهِ وَتُعَجِّلَ الْقِيَامَ مِنْ عِنْدِهِ فَإِنَّ عِيَادَةَ النَّوْكَى أَشَدُّ عَلَى الْمَرِيضِ مِنْ وَجَعِهِ (1).

توضيح: لعل وضع يده على ذراعه عند الدعاء كما فهمه الشهيد ره قال فى الدروس و يضع العائد يده على ذراع المريض و يدعو له و فى القاموس النوك بالضم و الفتح الحمق و هو أنوك و الجمع نوكى كسكرى.

«39»- الْمَكَارِمُ، رُويَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ تُؤَدَّى الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ فَيَحَاسِبُهُ حِسَابًا يَسِيرًا وَ يَقُولُ يَا مُؤْمِنُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَعُوذَنِي حِينَ مَرَضْتُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ أَنْتَ رَبِّي وَ أَنَا عَبْدُكَ أَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الَّذِي لَا يُصِيبُكَ أَلَمٌ وَ لَا تَصَبُّ فَيَقُولُ عَزَّ وَ جَلَّ مَنْ عَادَ مُؤْمِنًا فَيَقْدُ عَادَنِي ثُمَّ يَقُولُ لَهُ أ تَعْرِفُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ فَيَقُولُ نَعَمْ يَا رَبِّ فَيَقُولُ لَهُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَعُوذَهُ حِينَ مَرَضَ أَمَا إِنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَعُدْتَنِي ثُمَّ لَوْجَدْتَنِي بِهِ وَ عِنْدَهُ ثُمَّ لَوْ سَأَلْتَنِي حَاجَةً لَقَضَيْتُهَا لَكَ وَ لَمْ أُرَدِّكَ عَنْهَا (2).

وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: وَ قَدْ عَادَ سَلَمَانَ رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ يَا سَلَمَانُ كَشَفَ اللَّهُ صُرَّكَ وَ عَفَرَ دَنْبَكَ وَ حَفِظَكَ فِي دِينِكَ وَ بَدَنِكَ إِلَى مُنْتَهَى أَجَلِكَ (3).

وَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: الْعِيَادَةُ ثَلَاثَةٌ وَ النَّعْرَِةُ مَرَّةً (4).

وَ عَنْ مَوْلَى لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: مَرَضَ بَعْضُ مَوَالِيهِ فَخَرَجْنَا نَعُوذُهُ وَ نَحْنُ عِدَّةٌ مِنْ مَوَالِيهِ فَاسْتَقْبَلَنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَقَالَ أَيْنَ تُرِيدُونَ فَقُلْنَا نُرِيدُ فُلَانًا نَعُوذُهُ قَالَ قِفُوا فَوَقَفْنَا قَالَ مَعَ أَحَدِكُمْ تُفَاحُهُ أَوْ سَفَرَجَلُهُ أَوْ أُتْرَجُهُ أَوْ لَعَقُهُ مِنْ طَيِّبٍ أَوْ قِطْعَةٍ مِنْ عُودٍ يَخُورُ فَقُلْنَا مَا مَعَنَا مِنْ هَذَا شَيْءٍ قَالَ أ مَا عَلِمْتُمْ أَنَّ الْمَرِيضَ يَسْتَرِيحُ إِلَى كُلِّ مَا أَدْخَلَ بِهِ عَلَيْهِ (5).

ص: 227

- 1- 1. مكارم الأخلاق ص 415.
- 2- 2. مكارم الأخلاق ص 415.
- 3- 3. مكارم الأخلاق ص 415.
- 4- 4. مكارم الأخلاق ص 415.

5- 5. مكارم الأخلاق ص 416.

إيضاح فى القاموس لعقه كسمعه لعقه و يضم لحسه و اللعقه المره
الواحد و بالضم ما تأخذه فى الملعقه.

«40»- الْمَكَارِمُ، عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَام قَالَ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى
مَرِيضٍ فَقُلْ- أَعِيدُكَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ مِنْ كُلِّ عِزٍّ نَعَّارٍ وَ
مِنْ شَرِّ حَرِّ النَّارِ سَبْعَ مَرَّاتٍ (1).

بيان: قال الجوهري نعر العرق ينعر بالفتح فيهما نعرا أى فار منه الدم فهو
عرق نعار و نعور.

«41»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: الْإِعْيَادَةُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ وَ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ عِيَادَةُ (2).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَام أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ يَأْكُلَ
الْعَائِدُ عِنْدَ الْعَلِيلِ فَيُخَبِّطُ اللَّهُ أَجَرَ عِيَادَتِهِ (3).

وَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَام: أَنَّهُ اعْتَلَّ فَعَادَهُ عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ
فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَام فَقَالَ يَا عَمْرُو تَعُودُ الْحَسَنَ وَ فِي النَّفْسِ مَا
فِيهَا وَ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَانِعٍ مِنْ أَنْ أَوْدَى إِلَيْكَ نَصِيحَةً سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَعُودُ مَرِيضًا إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ
سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ مِنْ سَاعَتِهِ الَّتِي يَعُودُهُ فِيهَا إِنْ كَانَتْ نَهَارًا حَتَّى تَعُزَّبَ
الشَّمْسُ أَوْ لَيْلًا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ (4).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَام: أَنَّهُ عَادَ رَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ زَيْدُ مَرْحَبًا
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَائِدًا وَ هُوَ عَلَيْهِ غَاتِبٌ قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَام إِنَّ ذَلِكَ لَمْ
يَكُنْ يَمْنَعُنِي عَنْ عِيَادَتِكَ إِنَّهُ مِنْ عَادٍ مَرِيضًا التَّمَّاسَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ تَتَجَزَّى
مَوْعُودِهِ كَانَ فِي حَرِيفِ الْجَنَّةِ مَا كَانَ جَالِسًا عِنْدَ الْمَرِيضِ حَتَّى إِذَا خَرَجَ مِنْ
عِنْدِهِ بَعَثَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى
اللَّيْلِ وَ إِنَّ عَادَ مُمَسِيًّا كَانَ فِي حَرِيفِ الْجَنَّةِ مَا كَانَ جَالِسًا عِنْدَ الْمَرِيضِ فَإِذَا
خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ بَعَثَ اللَّهُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ

ص: 228

3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 218.
4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 218.

يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى الصَّبَاحِ فَأُحْبِبْتُ أَنْ أَتَعَجَّلَ ذَلِكَ (1).

«42- الْمَجَازَاتُ النَّبَوِيَّةُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَزَلْ يَخُوضُ الرَّحْمَةَ حَتَّى يَجْلِسَ فَإِذَا جَلَسَ اغْتَمَسَ فِيهَا.

قال السيد ره هذه استعاره و المراد العبارة عن كثره ما يختص به عائد المريض من الأجر الوافر و الثواب الغامر فشبهه صلى الله عليه و آله لهذه الحال بخائض الغمر فى مشيته و المغمس فيه عند جلسته (2).

ص: 229

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 218.
2- 2. المجازات النبوية ص 245 و قال السيد الرضوي فى ص 71 من المجازات: و من ذلك قوله صلى الله عليه و آله « عائد المريض على مخارف الجنة». و فى هذا الكلام مجاز على التأويلين جميعا، فان كان المراد المخارف جمع مخرف و هو جنى النخل، فكأنه عليه السلام شهد لعائد المريض بدخول الجنة، و حقق له ذلك حتى عبر عنه و هو بعد فى دار التكليف بعبارة من صار الى دار الخلود، ثقه له بالوصول الى الجنة و النزول فى دار الامنه، و هذا موضع المجاز. و ان كان المراد بالمخارف جمع مخرفه و هى الطريق كما روى عن بعض الصحابه أنه قال فى كلام له، « و تركتكم على مثل مخرفه النعم» أى طريق النعم الواضح الذى أعلمته بأخفافها و اعتدته بكثرة غدوها و رواحها فموضع المجاز أنه عليه السلام جعل عائد المريض كالماشى فى طريق يفضى به الى الجنة و يوصله الى دار المقامه.

«1»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْتُ الْمَرْأَةُ تَقْعُدُ عِنْدَ رَأْسِ الْمَرِيضِ وَ هِيَ حَائِضٌ وَ هُوَ فِي حَدِّ الْمَيِّتِ قَالَ فَقَالَ لَا بَأْسَ أَنْ تُمَرِّصَهُ فَإِذَا خَافُوا عَلَيْهِ وَ قُرْبَ مِنْ ذَلِكَ فَتَنَحَّتَ عَنْهُ وَ تَجَنَّبَ قُرْبَهُ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذَى بِذَلِكَ (1).

بيان: كراهه حضور الحائض و الجنب عند الاحتضار هو المشهور بين الأصحاب بل نسبها في المعتبر إلى أهل العلم و الظاهر اختصاص الكراهه بزمان الاحتضار إلى أن يتحقق الموت و احتمل استمرارها و هل تزول بانقطاع الدم قبل الغسل أو بالتيمم بدل الغسل فيهما إشكال.

«2»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ يَرْفَعُهُ إِلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَخْضِرِ الْحَائِضُ وَ الْجُنُبُ عِنْدَ التَّلْقِينِ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى بِهِمَا (2).

بيان: الظاهر أن المراد بالتلقين هو الذي يستحب عند الاحتضار فهو كناية عن الاحتضار و يحتمل أن يكون حال التلقين أشد كراهه و يحتمل شمول الكراهه حاله كل تلقين لظاهر اللفظ و لعل الأول أظهر بقرينه سائر الأخبار نعم يكره لهما إدخاله قبره كما سيأتى و إن لم يذكره الأكثر.

«3»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ مَا جِيلَوْنِي عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْجَوَّارِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ

ص: 230

1- 1. قرب الإسناد ص 175، و التمریض حسن القيام على المريض برفع حوائجه و التكفل بمداواته، قال في اللسان: جاءت فعلت هنا للسلب، و ان كانت في أكثر الامر انما تكون للاثبات.
2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 282.

عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى رَجُلٍ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِذَا هُوَ فِي السَّوْقِ (1) وَقَدْ وُجِّهَ إِلَى غَيْرِ الْقَبْلَةِ فَقَالَ وَجَّهْهُ إِلَى الْقَبْلَةِ فَأَتَكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ أَقْبَلْتُ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ وَأَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى يُقْبَضَ (2).

دعائم الإسلام، عن علي عليه السلام: مثله (3) ثواب الأعمال، عن محمد بن موسى عن عبد الله بن جعفر عن أحمد بن أبي عبد الله: مثله (4)

بيان: في النهاية فيه دخل سعيد على عثمان و هو في السوق أى في النزع كان روحه تساق لتخرج من بدنه و يقال له السياق أيضا انتهى و إقبال الملائكة عبارته عن استغفارهم له أو قبض روحه بسهولة و إقبال الله كناية عن الرحمة و الفضل و المغفرة و المشهور بين الأصحاب وجوب الاستقبال بالميت حال الاحتضار و ذهب جماعه من الأصحاب منهم الشيخ في الخلاف و المبسوط و المفيد و المحقق في الاعتبار و السيد إلى الاستحباب و اختلف في أنه هل يسقط بالموت أو يجب دوام الاستقبال به حيث يمكن الأحوط ذلك.

«4»- الْخِصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُصْعَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: حَرَّتْ فِي الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ الْأَنْصَارِيُّ ثَلَاثٌ مِنَ السُّنَنِ مِنْهَا أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ كَانَ غَائِبًا عَنِ الْمَدِينَةِ فَأَمَرَ أَنْ يُحَوَّلَ وَجْهُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ أَوْصَى بِالثَّلَاثِ مِنْ مَالِهِ

ص: 231

1- 1. يعنى الاحتضار، يقال: ساق المريض نفسه عند الموت سوقا و سياقاً؛ شرع في نزع الروح.

2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 280 و 281.

3- 3. دعائم الإسلام ص 219.

4- 4. ثواب الأعمال ص 177.

فَتَرَلَ الْكِتَابُ بِالْقَبْلَةِ وَ جَرَتْ السُّنَّةُ بِالثَّلَاثِ تَمَامَ الْحَبْرِ (1).

«5»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ السُّكَّرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْبَصْرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ وَلَا الْجُنُبِ الْحُضُورُ عِنْدَ تَلْقِينِ الْمَيِّتِ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى بِهِمَا وَلَا يَجُوزُ لَهُمَا إِدْخَالُ الْمَيِّتِ قَبْرَهُ (2).

«6»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ وَ مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَا جِيلَوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْحَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كُلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّ مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ (3).

«7»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمُفَرِّجِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤْمِنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حَضَرَ شَايَا عِنْدَ وَقَاتِهِ فَقَالَ لَهُ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ فَأَعْيَقَلَ لِسَانُهُ مَرَارًا فَقَالَ لِمَرَأَةٍ عِنْدَ رَأْسِهِ هَلْ لِهَذَا أُمَّ قَالَتْ نَعَمْ أَنَا أُمُّهُ قَالَ أَفَسَاخِطُهُ أَنْتِ عَلَيْهِ قَالَتْ نَعَمْ مَا كَلِمَتُهُ مُيِّدُ سَيْتٍ حَجَّجٍ قَالَ لَهَا ارْضِي عَنْهُ قَالَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرِضَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ فَقَالَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا تَرَى فَقَالَ أَرَى رَجُلًا أَسْوَدَ قَبِيحَ الْمَنْظَرِ وَسِجَ الثِّيَابِ مُتْنِنَ الرِّيحِ قَدْ وَلَّيْنِي

ص: 232

1- 1. الخصال ج 1 ص 90، و رواه في الفقيه ج 4 ص 137، و فيه: كان البراء بن معرور الأنصاري بالمدينة و كان رسول الله صلى الله عليه و آلِهِ بمكة و أنه حضره الموت و كان رسول الله صلى الله عليه و آلِهِ و المسلمون يصلون الى بيت المقدس فأوصى البراء بن معرور اذا دفن أن يجعل وجهه تلقاء النبي صلى الله عليه و آلِهِ الى القبلة» الخ، و رواه في العلل ج 1 ص 284، و هكذا في ج 2 ص 253 مع سقط في المتن.

- 2-2. الخصال ج 2 ص 142 في حديث.
- 3-3. ثواب الأعمال ص 177، أمالي الصدوق ص 323.

السَّاعَةَ يَأْخُذُ بِكَظْمِي (1) فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قُلْ يَا مَنْ يَقْبَلُ الْيَسِيرَ وَيَعْفُو عَنِ الْكَثِيرِ أَقْبَلَ مِنِّي الْيَسِيرَ وَاعْفُ عَنِّي الْكَثِيرَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ فَقَالَهَا الشَّابُّ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْظِرْ مَا تَرَى قَالَ أَرَى رَجُلًا أَبْيَضَ اللَّوْنِ حَسَنَ الْوَجْهِ طَيِّبَ الرَّيْحِ حَسَنَ الثِّيَابِ قَدْ وَلَّيْنِي وَ أَرَى الْأَسْوَدَ قَدْ تَوَلَّى عَنِّي قَالَ أَعِدْ فَأَعَادَ قَالَ مَا تَرَى قَالَ لَسْتُ أَرَى الْأَسْوَدَ وَ أَرَى الْأَبْيَضَ قَدْ وَلَّيْنِي ثُمَّ طَفَا عَلَى تِلْكَ الْحَالِ (2).

مجالس المفيد، عن محمد بن الحسين المقرئ: مثله (3).

توضيح: في القاموس طفا الرجل مات.

«8»- مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ قَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ مَكَتَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سِتِينَ يَوْمًا ثُمَّ مَرَضَتْ فَأَبْشَدَتْ عَلَيْهَا فَكَانَ مِنْ دُعَائِهَا فِي شِكْوَاهَا يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ فَأَعْنِنِي اللَّهُمَّ رَحِّزْنِي عَنِ النَّارِ وَ ادْخِلْنِي الْجَنَّةَ وَ الْحَقْنِي بِأَبِي مُحَمَّدٍ فَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ يُعَافِيكَ اللَّهُ وَ يُبْقِيكَ فَتَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا أَسْرَعَ الْحَاقِقُ بِاللَّهِ وَ أَوْصَتْ بِصَدَقَتِهَا وَ مَتَاعِ الْبَيْتِ وَ أَوْصَتْهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَامَةَ بِنْتِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ وَ دَفِنَهَا لَيْلًا.

«9»- فَقِيهُ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا حَصَرْتَ الْمَيِّتَ الْوَفَاءُ فَلَقْنَهُ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَ الْإِفْرَارَ بِالْوَلَايَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْأَيْمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَاحِدًا وَاحِدًا وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُلْقَنَ كَلِمَاتِ الْفَرَجِ وَ هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ- لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ- وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ لَا تَحْضُرُ الْحَائِضُ وَ لَا الْجُنُبُ عِنْدَ التَّلْقِينِ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى بِهِمَا وَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَلِيَا غُسْلَهُ وَ يُصَلِّيَا عَلَيْهِ وَ لَا يَنْزِلَا قَبْرَهُ فَإِنْ حَصَرَا وَ لَمْ يَجِدَا مِنْ ذَلِكَ

ص: 233

-
- 1- 1. الكظم- محركه و كقفل- الحلق و مخرج النفس.
 - 2- 2. أمالي الطوسي ج 1 ص 62 و ما بين العلامتين ساقط من الكمباني.
 - 3- 3. أمالي المفيد ص 176.

بُدَأَ فَلْيُخْرِجَا إِذَا قَرَّبَ خُرُوجُ نَفْسِهِ.

وَ إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ تَرَعُ رُوحِهِ فَحَوَّلُهُ إِلَى الْمُصَلَّى الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ أَوْ عَلَيْهِ
وَ أَيَّاكَ أَنْ تَمَسَّهُ وَ إِنْ وَجَدْتَهُ يُحَرِّكُ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ أَوْ رَأْسَهُ فَلَا تَمْنَعُهُ مِنْ
ذَلِكَ كَمَا يَفْعَلُ جُهَّالُ النَّاسِ. وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْوَقَاهُ
فَاخْضُرُوا عِنْدَهُ بِالْقُرْآنِ وَ ذَكَرِ اللَّهَ وَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَ آلِهِ (1).

بيان: التلقين عند الاحتضار بالعقائد و كلمات الفرج مما ذكره الأصحاب و
دلت عليه الأخبار الكثيرة قوله كان يصلى فيه أى البيت الذى كان يصلى فيه
و نحوه أو عليه أى المصلى الذى كان يصلى عليه و هذا أيضا ذكره الأصحاب
و حكم الأكثر باستحبابه مطلقا و الأخبار مقيدة بما إذا اشتد عليه النزع و
ظاهر الرواية التخيير بين النقل إلى البيت أو الثوب و ابن حمزة جمع بينهما
و ظاهر الأكثر البيت.

و النهى عن المس ورد فى الخبر و ذكره الشهيد فى الذكرى و كذا النهى
عن المنع من تحريك يديه أو رجليه أو رأسه ذكره الصدوق و الشهيد و كذا
ذكر الأصحاب استحباب قراءه القرآن و الدعاء عنده قبل خروج روحه و
بعده.

«10»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّصْرِ الْخَزَّازِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرِ
عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ غُلَامٌ مِنَ الْيَهُودِ يَأْتِي النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَثِيرًا حَتَّى اسْتَحَقَّهُ وَ رُبَّمَا أُرْسِلَهُ فِي حَاجَةٍ وَ رُبَّمَا كَتَبَ
لَهُ الْكِتَابَ إِلَى قَوْمٍ فَافْتَقَدَهُ أَيَّامًا فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ تَرَكْتُهُ فِي آخِرِ
يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَ
كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَرَكَةً لَا يَكَادُ يُكَلِّمُ أَحَدًا إِلَّا أَجَابَهُ فَقَالَ يَا فُلَانُ فَفَتَحَ عَيْنَيْهِ وَ
قَالَ لَبَّيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ قَالَ اشْهَدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّنِي رَسُولُ اللَّهِ فَتَنَظَّرَ
الْغُلَامُ إِلَى أَبِيهِ فَلَمْ يَقُلْ لَهُ شَيْئًا ثُمَّ تَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ
الثَّانِيَةَ وَ قَالَ لَهُ مِثْلَ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ فَالْتَفَتَ الْغُلَامُ إِلَى أَبِيهِ فَلَمْ يَقُلْ لَهُ شَيْئًا ثُمَّ
تَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الثَّلَاثَةَ

ص: 234

قَالَتْقَتِ الْعُلَامُ إِلَى أَبِيهِ فَقَالَ أَبُوهُ إِنَّ شَيْئًا قَعْلُ وَ إِنَّ شَيْئًا قَلَا فَقَالَ الْعُلَامُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّكَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَ مَاتَ مَكَاتَهُ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِأَبِيهِ أَخْرُجْ عَنَّا ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَصْحَابِهِ غَسِّلُوهُ وَ كَفِّنُوهُ وَ أَتُونِي بِهِ أَصْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ خَرَجَ وَ هُوَ يَقُولُ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْجَى بَنِي الْيَوْمِ نَسَمَةً مِنَ النَّارِ (1).

بيان: حتى استخفه أى وجهه خفيفا سريعا فى الأعمال.

«11»- الْعُيُونُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْمُفَسِّرِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَسْكَرِيِّ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ مَجْلِسِهِ فَقِيلَ عَلِيلٌ فَقَصَدَهُ عَائِدًا وَ جَلَسَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَوَجَدَهُ دَنِفًا فَقَالَ أَحْسِنَ ظَنِّكَ بِاللَّهِ فَقَالَ أَمَّا ظَنِّي بِاللَّهِ فَحَسَنُ الْحَدِيثِ (2).

بيان: دنف المريض بالكسر أى ثقل و قال فى الذكرى يستحب حسن الظن بالله فى كل وقت و أكدده عند الموت و يستحب لمن حضره أمره بحسن ظنه و طمعه فى رحمه الله.

«12»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَلَالِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَقَّارِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ الدَّعْبَلِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي نَوَاسٍ الْحَسَنِ بْنِ هَانِي عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحْسِنَ ظَنَّهُ بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَمَنُّ الْجَنَّةِ (3).

«13»- تَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَيْفٍ عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّهَا تَهْدِمُ الذُّنُوبَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَنْ قَالَ فى صِحَّتِهِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ذَلِكَ أَهْدَمُ وَ أَهْدَمُ

ص: 235

1- 1. أُمَالَى الصَّدُوقِ ص 239.

2- 2. عِيُونُ الْأَخْبَارِ ج 2 ص 3.

3-3. أمالى الطوسى ج 2 ص 389.

إِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنَسُ لِلْمُؤْمِنِ فِي حَيَاتِهِ وَ عِنْدَ مَوْتِهِ وَ حِينَ يُبْعَثُ وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالِ جَبْرِئِيلُ يَا مُحَمَّدُ لَوْ تَرَاهُمْ حِينَ يُبْعَثُونَ هَذَا مُبَيَّضٌ وَجْهُهُ وَ يُتَادَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَ هَذَا مُسْوَدٌ وَجْهُهُ يُتَادَى يَا وَيلَاهُ يَا بُرَّاهُ (1).

«14»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عُثْمَانَ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ مَوْتِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَقِّنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّهَا تَهْدِمُ الْخَطَايَا قِيلَ كَيْفَ مَنْ قَالَهَا فِي حَيَاتِهِ قَالَ هِيَ أَهْدَمُ وَ أَهْدَمُ (2).

«15»- وَ مِنْهُ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْقَطَائِيَّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ الْبَائِيَّ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَقِّنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّهَا أَنَسُ لِلْمُؤْمِنِ حِينَ يُمَرَّقُ قَبْرُهُ قَالَ لِي جَبْرِئِيلُ يَا مُحَمَّدُ لَوْ تَرَاهُمْ حِينَ يَخْرُجُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ

يَنْفُضُونَ التُّرَابَ عَنْ رُءُوسِهِمْ هَذَا يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَيَّضَ وَجْهُهُ وَ هَذَا يَقُولُ يَا حَسْرَتَاهُ عَلَى مَا قَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ (3).

بيان: حين يمزق قبره على بناء المفعول مخففا و مشددا أى يخرق ليخرج منه عند البعث.

«16»- مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ لِلْكَشِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزْدَادَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ أَدْرَكْتُ عِكْرَمَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ لَتَفَعَّلْتُه قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا دَا كَانَ يَتَفَعَّلُهُ قَالَ يَلْفَنُهُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ فَلَمْ يُدْرِكْهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَمْ يَتَفَعَّلْهُ (4).

«17»- وَ مِنْهُ، عَنْ حَمْدَوَيْهِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ دَرِيحٍ

ص: 236

-
- 1- 1. ثواب الأعمال ص 3.
 - 2- 2. المحاسن ص 34.
 - 3- 3. المحاسن ص 34.
 - 4- 4. رجال الكشي ص 188، الرقم 94.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ذَكَرَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ فَقَالَ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَكَانَ مُسْتَقِيمًا قَالَ فَتَرَعَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَعَسَلَهُ أَهْلُهُ ثُمَّ حَمَلُوهُ إِلَى مُصَلَاةٍ فَمَاتَ فِيهِ (1).

كتاب محمد بن المثنى، عن جعفر بن محمد بن شريح عن ذريح: مثله.

«18»- الْكَشِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِشْكِيَّابٍ عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ كَانَ قَدْ رُزِقَ هَذَا الْأَمْرَ وَإِنَّهُ اشْتَدَّ تَرْعُهُ فَأَمَرَ أَهْلُهُ أَنْ يَحْمِلُوهُ إِلَى مُصَلَاةٍ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ فَفَعَلُوا فَمَا لَيْتَ أَنْ هَلَكَ (2).

«19»- وَ مِنْهُ، عَنْ حَمْدَوَيْهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ ذَرِيحٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ كَانَ عَلَى بَنِي الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ: إِنِّي لَأَكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعَاقَى فِي الدُّنْيَا وَلَا يُصِيبَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَصَائِبِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَكَانَ مُسْتَقِيمًا تَرَعَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَعَسَلَهُ أَهْلُهُ ثُمَّ حَمَلُوهُ إِلَى مُصَلَاةٍ فَمَاتَ فِيهِ (3).

«20»- طَبُّ الْأَيْمَةِ، عَنْ الْحَضِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ إِنَّ أَخِي مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي التَّرْعِ وَ قَدْ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَادْعُ لَهُ فَقَالَ اللَّهُمَّ سَهِّلْ عَلَيْهِ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ ثُمَّ أَمَرَهُ وَ قَالَ حَوَّلُوا

فَرَأَاهُ إِلَى مُصَلَاةٍ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ فَإِنَّهُ يُخَفِّفُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فِي أَجَلِهِ تَأْخِيرٌ وَ إِنْ كَانَتْ مَنِيَّتُهُ قَدْ حَصَرَتْ فَإِنَّهُ يُسَهِّلُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (4).

«21»- وَ مِنْهُ، عَنْ الْأَخْوَصِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي تَجْرَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا دَخَلْتَ

ص: 237

1- 1. رجال الكشي ص 41، الرقم 10.

2- 2. رجال الكشي ص 41، الرقم 10.

3- 3. رجال الكشي ص 42.

4-4. طَبِّ الْأَئِمَّةِ ص 79.

عَلَى مَرِيضٍ وَ هُوَ فِي التَّرْعِ الشَّدِيدِ فَقُلْ لَهُ ادْعُ بِهِذَا الدُّعَاءَ يُخَفِّفِ اللَّهُ عَنْكَ- وَ أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ رَبِّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ مِنْ كُلِّ عِرْقٍ تَعَارٍ وَمِنْ شَرِّ حَرِّ النَّارِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ثُمَّ لَقْنَهُ كَلِمَاتِ الْفَرَجِ ثُمَّ حَوْلَ وَجْهَهُ إِلَى مُصَلَاهُ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ فَإِنَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُ وَ يُسَهِّلُ أَمْرَهُ بِإِذْنِ اللَّهِ (1).

بيان: قوله ثم حول وجهه أقول ظاهره مناف لأخبار الاستقبال و أخبار التحويل إلا أن يقال أريد بالوجه البدن مجازاً و لعله كان ثم حول وجهه إلى القبله و حوله إلى مصلاه و يمكن تقدير ذلك بأن يقال المراد به حول وجهه إلى القبله منتقلاً إلى مصلاه.

«22»- دَعَاؤُ الرَّاوُنْدِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ لِابْنِهِ الْقَاسِمِ قُمْ يَا بُنَيَّ قَافِرًا عِنْدَ رَأْسِ أَخِيكَ وَ الصَّافَّاتِ صَفًّا تَسْتَمِعُهَا فَقَرَأَ فَلَمَّا بَلَغَ أَهْمُ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا قَضَى الْقَتَى فَلَمَّا سُجِّيَ وَ حَرِّجُوا أَقْبَلَ عَلَيْهِ يَعْقُوبُ بْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ لَهُ كُنَّا نَعْهَدُ الْمَيِّتَ إِذَا تَرَلَّ بِهِ الْمَوْتُ يُقْرَأَ عِنْدَهُ يَسُ وَ الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ فَصَرْتُ تَأْمُرُنَا بِالصَّافَّاتِ فَقَالَ يَا بُنَيَّ لَمْ تُقْرَأَ عِنْدَ مَكْرُوبٍ مِنَ الْمَوْتِ قَطُّ إِلَّا عَجَّلَ اللَّهُ رَاحَتَهُ.

توضيح: فى القاموس قضى مات و قال الجوهرى سجت الميت تسجيه إذا مددت عليه ثوبا و قوله عليه السلام يا بنى على سبيل اللطف إن كان المخاطب يعقوب و إن كان القاسم ففى الحقيقة و الأول أظهر.

«23»- إِكْمَالُ الدِّينِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ قَالَ: حَضَرْتُ مَوْتَ إِسْمَاعِيلَ وَ أَبُو عَظِيدٍ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَالِسٌ عِنْدَهُ فَلَمَّا حَضِرَهُ الْمَوْتُ شَدَّ لَحْيَيْهِ وَ عَمَّصَهُ وَ عَطَاهُ بِالْمِلْحَقَةِ ثُمَّ أَمَرَ بِتَهْنِئَتِهِ فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ أَمْرِهِ دَعَا

ص: 238

يَكْفِيهِ فَكَتَبَ فِي حَاشِيَةِ الْكَفَنِ إِسْمَاعِيلُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (1).

بيان: استحباب شد اللحين و تغميض العينين و التغطية بثوب مقطوع به في كلام الأصحاب و سيأتي مثل هذا الخبر بسند آخر في باب التكفين.

«24»- مَجَالِسُ الْمُفِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الْمَرْزُبَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَكِيمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّاعِنِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَرِضَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَغُودُهُ فَوَاقَقَهُ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ فَقَالَ كَيْفَ تَجِدُكَ قَالَ أَجِدُنِي أَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّي وَ أَتَخَوَّفُ مِنْ دُثُوبِي فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا اجْتَمَعَتْ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ رَجَاءَهُ وَ أَمَنَهُ مِمَّا يَخَافُهُ (2).

«25»- إِيْهِدِيَّتُهُ، يُلَقَّنُ عِنْدَ مَوْتِهِ كَلِمَاتُ الْفَرَجِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ- لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ- وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْضَرَ الْحَائِضُ وَ الْجُنُبُ عِنْدَ التَّلْفِينِ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَادَى بِهِمَا فَإِنْ حَضَرَ وَ لَمْ يَجِدَا مِنْ ذَلِكَ بُدًّا فَلْيُخْرِجَا إِذَا قُرِبَ خُرُوجُ نَفْسِهِ.

وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ تَوْجِيهِ الْمَيِّتِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَام يَسْتَقْبِلُ بِبَاطِنِ قَدَمَيْهِ الْقِبْلَةَ (3).

«26»- دَعَاؤُ الرَّاوُذِيِّ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَام: مَنْ قَرَأَ يَسَ وَ مَاتَ فِي يَوْمِهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ وَ حَضَرَ غُسْلَهُ ثَلَاثُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ وَ يُشَيِّعُونَهُ إِلَى قَبْرِهِ بِالاسْتِغْفَارِ لَهُ فَإِذَا أُدْخِلَ إِلَى اللَّحْدِ كَانُوا فِي جَوْفِ قَبْرِهِ يَعْْبُدُونَ اللَّهَ وَ ثَوَابُ عِبَادَتِهِمْ لَهُ وَ فُسِّحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ وَ أَوْمِنَ صَعُطَةُ الْقَبْرِ.

ص: 239

1- 1. اكمال الدين ج 1 ص 161.

2- 2. أمالي المفيد ص 89.

3- 3. الهدايه ص 23 ط الإسلاميه.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا عَلِيُّ أَقْرَأُ يَسَّ قَائِنٍ فِي قِرَاءَةِ يَسِي
عَشْرَ بَرَكَاتٍ مَا قَرَأَهَا جَائِعٌ إِلَّا أَشْبِعَ وَ لَا ظَامِي [ظَامِيٌّ] إِلَّا رَوَى وَ لَا غَارٍ إِلَّا
كَسَبِي وَ لَا غَرْبٌ إِلَّا تَرَوَّجَ وَ لَا خَائِفٌ إِلَّا أَمِنَ وَ لَا مَرِيضٌ إِلَّا بَرِيءٌ وَ لَا مَحْشُوسٌ
إِلَّا أَخْرِجَ وَ لَا مُسَافِرٌ إِلَّا أَعِينَ عَلَى سَفَرِهِ وَ لَا قَرِيبٌ إِلَّا رَجُلٌ صَلَّى لَهُ صَلَاتُهُ إِلَّا
رَدَّهَا إِلَهُ عَلَيْهِ وَ لَا مَسْجُونٌ إِلَّا أَخْرِجَ وَ لَا مَدِينٌ إِلَّا أَدَى دَيْتُهُ وَ لَا قُرْنَتٌ عِنْدَ
مَيِّتٍ إِلَّا خُفَّفَ عَنْهُ تِلْكَ السَّاعَةَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ فَبَشِّرُوهُ يَلْقَى رَبَّهُ وَ هُوَ حَسَنُ
الظَّنِّ بِاللَّهِ وَ إِذَا كَانَ فِي صِحِّهِ فَخَوِّفُوهُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ مَا لَمْ يُعْرِغْ ثُوبُوا
إِلَى رَبِّكُمْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا وَ يَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ الرَّاِكِيَةِ قَبْلَ أَنْ تُشْعَلُوا وَ صَلُوا
الَّذِي بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُ بِكَثْرَةِ ذِكْرِكُمْ إِيَّاهُ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ أَحَدٍ يَمُوتُ عَطْشَانًا إِلَّا دَاكِرَ اللَّهِ.

وَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا حَضَرَ
مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَحَدًا الْمَوْتُ قَالَ لَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْخَلِيمُ الْكَرِيمُ - لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا
فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَإِذَا قَالَهَا
الْمَرِيضُ قَالَ أَذْهَبَ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ.

و عن أبي بكر الحضرمي قال مرض رجل من أهل بيتي فأتيته عائدا له
فقلت له يا ابن أخ إن لك عندي نصيحة أ تقبلها قال نعم فقلت قل أشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له فشهد بذلك فقلت قل و أن محمدا رسول
الله فشهد بذلك فقلت له إن هذا لا تنتفع به إلا أن يكون منك على يقين
فذكر أنه منه على يقين فقلت قل أشهد أن عليا وصيه و هو الخليفة من
بعده و الإمام المفترض الطاعة من بعده فشهد بذلك فقلت له إنك لن تنتفع
بذلك حتى يكون منك على يقين ثم سميت الأئمة واحدا بعد واحد فأقر
بذلك و ذكر أنه منه على يقين فلم يلبث الرجل

أَنْ تَوْفَى فَجَزَعَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ جَزَعًا شَدِيدًا قَالَ فَغَبَت عَنْهُمْ ثُمَّ أَتَيْتَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَأَيْتُ عِزَاءً حَسَنًا فَقُلْتُ كَيْفَ تَجِدُونَكُمْ كَيْفَ عِزَاؤُكَ أَيُّهَا الْمَرْأَةُ فَقَالَتْ وَاللَّهِ لَقَدْ أَصَبْنَا بِمَصِيبِهِ عَظِيمَهُ يَوْفَاهُ فَلَانُ وَكَانَ مِمَّا طِيبَ نَفْسِي لِرُؤْيَا رَأَيْتُهَا اللَّيْلَةَ فَقُلْتُ كَيْفَ قَالَتْ رَأَيْتُهُ وَقُلْتُ لَهُ مَا كُنْتَ مَيِّتًا قَالَ بَلَى وَلَكِنْ نَجُوتُ بِكَلِمَاتٍ لِقَنْيَنِهِنَّ أَبُو بَكْرٍ الْحَضْرَمِيُّ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ كَدْتُ أَهْلَكَ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: تَأَيَّدُوا عِنْدَ الْمَوْتِ فَقِيلَ كَيْفَ تُتَأَيَّدُ قَالَ قُولُوا قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ- لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ.

وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ عِنْدَ الْوَفَاةِ تَعَاوُنُوا عَلَيَّ الْبِرِّ وَ التَّقْوَى وَ لَا تَعَاوُنُوا عَلَيَّ الْإِثْمِ وَ الْعُدْوَانِ (1) ثُمَّ كَانَ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَتَّى تُتَوَفَّى.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّ مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّ شِدَائِدَ الْمَوْتِ وَ سَكَرَاتِهِ تَشْغَلُنَا عَنْ ذَلِكَ فَتَنَزَّلْ فِي الْحَالِ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَالَ يَا مُحَمَّدُ قُلْ لَهُمْ حَتَّى يَقُولُوا الْآنَ فِي الصَّحَّةِ- لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عُذَّةٌ لِلْمَوْتِ أَوْ كَمَا قَالَ.

وَكَانَ رَيْنُ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ عِنْدَ الْمَوْتِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي فَإِنَّكَ كَرِيمٌ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي فَإِنَّكَ رَحِيمٌ فَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُهَا حَتَّى تُتَوَفَّى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ قَدْحٌ فِيهِ مَاءٌ وَ هُوَ فِي الْمَوْتِ وَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْقَدْحِ وَ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالمَاءِ وَ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى سَكَرَاتِ الْمَوْتِ.

وَ رُوِيَ: أَنَّهُ تَقَرَّأَ عِنْدَ الْمَرِيضِيِّ وَ الْمَيِّتِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَخْرِجْهُ إِلَيَّ رَضَى مِنْكَ وَ رِضْوَانِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ جَلَّ ثَنَاءُ وَجْهَكَ ثُمَّ تَقَرَّأَ آيَةَ السَّجْدَةِ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ (2) إِلْحَ ثُمَّ تَقَرَّأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ الْبَقَرَةِ- لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ.

ص: 241

1- 1. المائدة: 2.

2- 2. الأعراف ص 54.

إيضاح قوله عليه السلام عشر بركات أقول ما ذكره اثنا عشر و لعل تكرار المحبوس و المسجون للتأكيد فهما يعدان بواحد إن لم يكن التكرار من النساخ أو الرواه و القراءه عند الميت ليست من تلك العشر فإنه صلى الله عليه و آله كان يعد فوائدها للقارئ و يمكن عد الشيع و الارتواء واحدا.

و الغرغره تردد الروح فى الحلق ذكره الجوهري و ضمير بينه فى قوله بينكم و بينه راجع إلى الموت و يحتمل إرجاعه إلى الله.

قولها مما طيب نفسى فى الكافى مما سخرى بنفسى لرؤيا رأيته الليلة فقلت و ما تلك الرؤيا قالت رأيت فلانا تعنى الميت حيا سليما فقلت فلان قال نعم فقلت ما كنت مت فقال بلى إلى آخر الخبر فقولها مما سخرى على بناء المجهول لمكان الباء أو على المعلوم بأن تكون الباء زائده.

قوله صلى الله عليه و آله نابذوا المنابذه المكاشفه و المقاتله و لعل المراد المكاشفه مع الشيطان، أو مع الكافرين بإظهار العقائد الحقه و التبرى منهم و من عقائدهم.

«27»- عُدَّةُ الدَّاعِي، رُوِيَ عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: يَتَّبِعِي فِي حَالِهِ الْمَرَضِ خُصُوصًا مَرَضَ الْمَوْتِ أَنْ يَزِيدَ الرَّجَاءَ عَلَى الْخَوْفِ.

«28»- مُصْبَاحُ الشَّيْخِ، رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَمْ يُحْسِنِ الْوَصِيَّةَ عِنْدَ مَوْتِهِ كَانَ ذَلِكَ تَقْصًا فِي عَقْلِهِ وَ مُرُوتًا قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ كَيْفَ الْوَصِيَّةُ قَالَ إِذَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاةُ وَ اجْتَمَعَ النَّاسُ عِنْدَهُ قَالَ- اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ إِنِّي أَعْهَدُ إِلَيْكَ أَنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَ حَدَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَ رَسُولُكَ- وَ أَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَ أَنَّكَ تَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ وَ أَنَّ الْحِسَابَ حَقٌّ وَ أَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَ مَا وَعَدَ فِيهَا مِنَ النَّعِيمِ مِنَ الْمَاكِلِ وَ الْمَشْرَبِ وَ النَّكَاحِ حَقٌّ وَ أَنَّ النَّارَ حَقٌّ

وَأَنَّ الْإِيمَانَ حَقٌّ وَأَنَّ الدِّينَ كَمَا وَصَفْتَ وَأَنَّ الْإِسْلَامَ كَمَا شَرَعْتَ وَأَنَّ الْقَوْلَ كَمَا قُلْتَ وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَمَا أَنْزَلْتَ وَأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ وَإِنِّي أَعْهَدُ إِلَيْكَ فِي دَارِ الدُّنْيَا أَنِّي رَضِيتُ بِكَ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَبِيًّا وَبِعَلِيِّ وَلِيًّا وَبِالْقُرْآنِ كِتَابًا وَأَنَّ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَيْمَنِي اللَّهُمَّ أَنْتَ ثِقَتِي عِنْدَ شِدَّتِي وَرَجَائِي عِنْدَ كُرْبَتِي وَغُدَّتِي عِنْدَ الْأُمُورِ الَّتِي تَنْزِلُ بِي وَأَنْتَ وَلِيُّ نِعْمَتِي وَإِلَهِي وَإِلَهُ آبَائِي صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَ لَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ أَبَدًا وَ أَنْسِفْ فِي قَبْرِي وَخَشَتِي وَاجْعَلْ لِي عَهْدًا عِنْدَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْشُورًا فَهَذَا عَهْدُ الْمَيِّتِ يَوْمَ يُوصَى بِحَاجَتِهِ وَ الْوَصِيَّةُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ تَصَدِّيقُ هَذَا فِي سُورَةِ مَرْيَمَ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا وَ هَذَا هُوَ الْعَهْدُ وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَلَّمْهَا أَنْتَ وَ عَلَّمْهَا أَهْلَ بَيْتِكَ وَ شِيعَتَكَ قَالَ وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَّمْنِيهَا جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (1).

«29»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ الْفِطْرَةِ أَنْ يُسْتَقْبَلَ بِالْعَلِيلِ الْقَبْلَةَ إِذَا اخْتُصِرَ (2).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا حَضَرَتِ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ فَلَقْنَاهُ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ (3).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَضَرَ النَّازِعَ أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَ رَأْسِهِ آيَةَ الْكَرْسِيِّ وَ آيَتَيْنِ بَعْدَهَا وَ يَقْرَأَ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ

ص: 243

-
- 1- 1. المصباح ص 11 و رواه القمّي في تفسيره ص 415 و لم يخرج له و رواه السيّد في فلاح السائل ص 60، و قد أخرجه في كتاب الوصايا ج 103.
 - 2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 219.
 - 3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 219.

فِي سِتِّهِ أَيَّامٍ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (1) ثُمَّ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَخْرِجْهَا مِنْهُ إِلَى رِضَى مِنْكَ وَرِضْوَانٍ اللَّهُمَّ لَقِهِ الْبُشْرَى اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ وَارْحَمْهُ (2).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ أَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَجَلَسَ عَنْ يَمِينِهِ وَيَأْتِي عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَجَلَسَ عَنْ يَسَارِهِ فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمَّا مَا كُنْتَ تَرْجُو فَهُوَ أَمَامَكَ وَ أَمَّا مَا كُنْتَ تَخَافُ فَقَدْ أَمِنْتَهُ ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنَ الْجَنَّةِ فَيَقَالُ لَهُ هَذَا مَنْرُكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَإِنْ شِئْتَ رُدِدْتَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَكَ دَهْبُهَا وَفِضَّتُهَا فَيَقُولُ لَا حَاجَةَ لِي فِي الدُّنْيَا فَعِنْدَ ذَلِكَ يَبْيَضُ وَجْهُهُ وَيَرْشَحُ جَبِينُهُ وَتَقْلُصُ شَفَتَاهُ وَيَنْشِيرُ مَنَجْرَاهُ وَتَدْمَعُ عَيْنُهُ الْبُشْرَى فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَارْتَفَعُوا بِهِ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (3).

بيان: فارتفعوا به أى فى الشروع فى الأعمال المتعلقة بالاحتضار أو فى العلم بأنه قد حضره النبى و الأئمة صلوات الله عليهم إن مات بعد ذلك لا العلم بالموت فإنها قد تتخلف عن الموت كثيرا.

«30»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ ثَقِيلٌ لِمَا بِهِ فَقَامَ صَلِيَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَفُتِمَا مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ فَأَصَابَهُ مُعَمَّى عَلَيْهِ لَا يَعْقِلُ شَيْئًا وَ النِّسَاءُ يَبْكِينَ وَ يَصْرُخْنَ وَ يَصْخَنَ قَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يُجِبْهُ فَقَالَ اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ إِنْ كَانَ قَدْ انْقَضَى أَجَلُهُ وَ رَزُقُهُ وَ أَثَرُهُ قَالِي جَنَّتِكَ وَ رَحْمَتِكَ وَ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ أَجَلُهُ وَ رَزُقُهُ وَ أَثَرُهُ فَعَجَّلْ شِفَاءَهُ وَ عَافِيَتَهُ.

ص: 244

1- 1. الأعراف: 54.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 219.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 220 و فيه: « فإذا رأيتها فاكتف بها، و ذكر باقى الحديث و قال هو قول الله عزَّ و جلَّ: لَهُمُ الْبُشْرَى*، الخ، و الحديث بتمامه فى الكافى ج 3 ص 129 و 130.

فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَجَبًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَتَعَرُّضِهِ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ لِلشَّهَادَةِ فَلَمْ يُزِرْفَهَا حَتَّى يُقْبَضَ عَلَى فَرَّاشِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمَنْ الشَّهِيدُ مِنْ أُمَّتِي فَقَالُوا لَا يَسَ هُوَ الَّذِي يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَا لَقِيَ الشَّهِيدَ الَّذِي ذَكَرْتُمْ وَالطَّعِينُ وَالْمَبْطُونُ وَصَاحِبُ الْهَذْمِ وَالْعَرَقِ وَالْمَرَأَةُ تَمُوتُ جُمْعًا قَالُوا وَكَيْفَ تَمُوتُ جُمْعًا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ يَغْتَرِضُ وَلَدَهَا فِي بَطْنِهَا ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَوَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ خِفَّةً فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَوَقَفَ فَقَالَ يَا عَبْدُ اللَّهِ حَدِّثْ بِمَا رَأَيْتَ فَقَدْ رَأَيْتَ عَجَبًا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِيَدِهِ مِقْمَعُهُ مِنْ حَدِيدٍ يَأْجُجُ تَارًا كُلَّمَا صَرَخَتْ صَارِخَةً يَا جَبَلَاهُ أَهْوَى بِهَا لِهَامَتِي وَ قَالَ أَيْتَ جَبَلَهَا فَأَقُولُ لَا بَلَّ لِلَّهِ فَيَكْفُ بَعْدَ أَهْوَائِهَا وَ إِذَا صَرَخَتْ صَارِخَةً يَا عِرَّاهُ أَهْوَى بِهَا لِهَامَتِي وَ قَالَ أَنْتَ عِرَّاهُ فَأَقُولُ لَا بَلَّ لِلَّهِ فَيَكْفُ بَعْدَ أَهْوَائِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَدَقَ عَبْدُ اللَّهِ فَمَا بَالُ مَوْتَاكُمْ يُبْتَلَوْنَ يَقُولُ أَحْيَاءُكُمْ (1).

بيان: عجز هذا الحديث يخالف بعض أصولنا و سيأتى عدم تعذيب الميت ببكاء الحى و لعل الخبر على تقدير صحته محمول على أن الميت كان مستحقا ببعض أعماله لنوع من العذاب فعذب بهذا الوجه أو فعل ذلك به لتخفيف سيئاته أو لأنه كان أمرا أو راضيا به و لعل الخبر عامى.

و قال فى النهايه فى حديث الشهداء و المرأه تموت بجمع أى تموت و فى بطنها ولد و قيل التى تموت بكرا و الجمع بالضم بمعنى المجموع كالذخر بمعنى المذخور و يكسر الكسائى الجيم و المعنى أنها ماتت مع شى ء مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكاره.

«31»- مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، عَنِ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّهِ سَلَمَى قَالَ: اسْتَكْتَفَتْ قَاطِمَةً عَلَيْهَا السَّلَامُ بَعْدَ مَا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِسَيْتِهِ أَشْهُرٌ قَالَتْ فَكُنْتُ أَمْرَضُهَا

ص: 245

فَقَالَتْ لِي ذَاتَ يَوْمٍ اسْكُبِي غُسْلًا قَالَتْ فَسَكَبْتُ لَهَا غُسْلًا فَقَامَتْ فَأَغْتَسَلَتْ
كَأَحْسَنِ مَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ ثُمَّ قَالَتْ يَا سَلَمَى هَلُمَّ نِيَابِي الْجُدَّدَ فَأَتَيْتُهَا بِهَا
فَلَبِسْتُهَا ثُمَّ جَاءَتْ إِلَيَّ مَكَانَهَا الَّذِي كَانَتْ تُصَلِّي فِيهِ فَقَالَتْ قَرِّبِي فِرَاشِي
إِلَى وَسْطِ الْبَيْتِ فَقَعَلْتُ فَاصْطَجَعْتُ عَلَيْهِ وَوَضَعْتُ يَدَهَا الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهَا
وَاسْتَقْبَلْتُ الْقِبْلَةَ وَقَالَتْ يَا سَلَمَى إِنِّي مَقْبُوضَةٌ الْآنَ قَالَتْ وَكَأَنِّي عَلَى عَلَيْهِ
الْسَّلَامِ يَرَى ذَلِكَ مِنْ صَنِيعِهَا فَلَمَّا سَمِعَهَا تَقُولُ إِنِّي مَقْبُوضَةٌ الْآنَ اسْتَبَقْتُ
عَيْنَاهُ بِالِدَّمُوعِ فَقَالَتْ يَا أَبَا الْحَسَنِ اصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ اللَّهُ خَلِيقَتِي
عَلَيْكَ وَصِمَّتْ حَسَنًا وَحُسَيْنًا إِلَيْهَا قَالَتْ سَلَمَى فَكَانَتْهَا كَانَتْ نَائِمَةً فَبِصَّتْ
صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا فَأَخَذَ عَلِيُّ فِي شَانِهَا وَأَخْرَجَهَا فَدَفَنَهَا لَيْلًا.

«1»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَطَوَّلَ عَلَى عِبَادِهِ بِثَلَاثِ أَلْفَيْ عَلَيْهِمُ الرِّيحَ بَعْدَ الرُّوحِ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ مَا دَفَنَ حَمِيمٌ حَمِيمًا وَ أَلْفَيْ عَلَيْهِمُ السَّلَوةَ بَعْدَ الْمُصِيبَةِ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَانْقَطَعَ النَّسْلُ وَ أَلْفَيْ عَلَى هَذِهِ الْحَبَّةِ الدَّابَّةِ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَكَثَرَتْهَا مُلُوكُهُمْ كَمَا يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِصَّةَ (1).

2 الْخِصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ: مِثْلُهُ (2).

بيان: فى القاموس سلاه و عنه كدعاه و رضىه سلوا و سلوا نسيه و أسلاه عنه فتسلى و الاسم السلوه و يضم.

«3»- الْعِلَلُ،: قَالَ أَبِي فِي رِسَالَتِهِ إِلَيَّ لَا يُتْرَكِ الْمَيِّتُ وَحْدَهُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَعْثُبُ بِهِ فِي جَوْفِهِ (3).

فقه الرضا، عليه السلام: مثله (4) الفقيه، عن الصادق عليه السلام: مثله (5).

بيان لا يبعد أن يكون المراد به حال الاحتضار فالمراد بعث الشيطان، وسوسته و إضلاله و الأصحاب حملوه على ظاهره و لذا أوردناه فى هذا الباب.

ص: 247

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 282.

2- 2. الخصال ج 1 ص 54.

3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 290.

4- 4. فقه الرضا ص 17.

5- 5. فقيه من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 86.

«4»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدٍ عَنِ الْيَقْطِينِيِّ عَنْ يُونُسَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: خُمْسُهُ يُنْتَظَرُ بِهِمْ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرُوا الْغَرِيقُ وَالْمَصْعُوقُ وَالْمَبْطُونُ وَالْمَهْدُومُ وَالْمُدْحَنُ (1).

الهدايه، مرسلا: مثله (2).

بيان: لا خلاف في استحباب تعجيل تجهيز الميت و دفنه إلا مع الاشتباه فينظر به إلى أن يتحقق موته و ما ورد في بعض الأخبار من تحديد التربص باليومين و الثلاثه فهو مبنى على الغالب من حصول العلم بعد ذلك و كذا التغيير الوارد في هذا الخبر إذ يمكن حصول العلم بدون هذه الأمور و إن كان الأحوط عدم الدفن قبل التغيير و حكم في الذكرى بوجوب التربص ثلاثا إلا أن يعلم حاله قبل ذلك.

«5»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَادِيٍّ وَ ابْنِ سَيَانَ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَنْبَغِي لِأَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ مِنْكُمْ أَنْ يُؤْذِبُوا إِخْوَانَ الْمَيِّتِ بِمَوْتِهِ فَيَشْهَدُونَ جَنَازَتَهُ وَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ وَ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ فَيَكْسِبُ لَهُمُ الْأَجْرَ وَ يَكْسِبُ لِمَيِّتِهِ الْإِسْتِغْفَارَ وَ يَكْسِبُ هُوَ الْأَجْرَ فِيهِمْ وَ فِيمَا اكْتَسَبَ لِمَيِّتِهِ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ (3).

السرائر، نقلا من كتاب ابن محبوب: مثله (4) دعوات الراوندى، عنه عليه السلام: مثله بيان المشهور استحباب إيذان إخوانه بموته و قال الشيخ في الخلاف لا نص في النداء و في المعتبر و التذكرة لا بأس به و قال الجعفى يكره النعى إلا

ص: 248

1- 1. الخصال ج 1 ص 144.

2- 2. الهدايه: 25.

3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 284.

4- 4. السرائر: 474.

أن يرسل صاحب المصيبة إلى من يختص به.

«6»- الْعِلَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّعْدِ أَبَايٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ سَيَّابَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا تَكْتُمُوا مَوْتَ مَيِّتٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَاتَ فِي عَيْبَتِهِ لَتَعْتَدَ زَوْجَتُهُ وَ يُقَسِّمَ مِيرَاثُهُ (1).

«7»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مَصْعُوقًا أَوْ غَرِيقًا أَوْ مُدْخَنًا صَبَرَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنْ تَغَيَّرَ عَسَلَتْ وَ حَتَّطَتْ وَ دَقَنْتَ (2).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اَعْلَمْ يَرْحَمَكَ اللَّهُ أَنَّ تَجْهِيْرَ الْمَيِّتِ قَرْضٌ وَاجِبٌ عَلَى الْحَيِّ غُودُوا مَرَضَاكُمْ وَ شَبَّعُوا جَنَازَةَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهَا مِنْ خِصَالِ الْإِيمَانِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكُمْ تُوجَرُونَ عَلَى ذَلِكَ ثَوَابًا وَ عَظِيمًا (3).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَوَّلُ مَنْ جُعِلَ لَهُ النَّعْشُ فَاطِمَةُ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهَا وَ عَلَى آبِهَا وَ بَعْلِهَا وَ بَنِيهَا (4).

بيان: المشهور بين الأصحاب وجوب الأحكام المتعلقة بالميت من توجيهه إلى القبلة و تغسيله و تكفينه و الصلاة عليه و دفنه على كل من علم بموته على الكفاية و هل المعتبر في السقوط عن المكلفين العلم بوقوع الفعل على الوجه الشرعى أم يكفى الظن الغالب بذلك فيه قولان أحوطهما الأول و إن كان القول بسقوطه إذا علم توجه جماعه من المسلمين إلى الإتيان بها لا سيما مع الوثوق ببعضهم لا يخلو من قوه و اكتفى بعض المتأخرين بشهاده العدلين فى السقوط إذا شهدا بأن الأفعال قد وقعت.

ص: 249

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 291.

2- 2. فقه الرضا ص 18.

3- 3. فقه الرضا ص 20.

4- 4. فقه الرضا: 21.

«8-» الْعَلَلُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ عَمِّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَأَيِّ عِلَّةٍ دُفِنْتُ فَاطِمَةُ بِاللَّيْلِ وَ لَمْ تُدْفَنْ بِالنَّهَارِ قَالَ لِأَنَّهَا أَوْصَتْ أَنْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهَا رَجُلٌ (1).

بيان: المراد بالرجال أبو بكر و عمر و أتباعهما لكونهم قاتليها صلوات الله عليها و لعنه الله على من ظلمها كما مر مفصلاً في كتاب الفتن و في بعض النسخ مكان الرجال الرجال الأعرابيان و في بعضها الأعرابيان فقط.

«9-» كَشَفُ الْعُمِّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَضَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ مَرَضاً شَدِيداً فَقَالَتْ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أَلَا تَرَيْنَ إِلَى مَا بَلَغْتُ (2).

فَلَا تَحْمِلِينِي عَلَى سَرِيرٍ ظَاهِرٍ فَقَالَتْ لَا لَعَمْرِي وَ لَكِنْ أَصْنَعُ نَعْشاً كَمَا رَأَيْتُ يُصْنَعُ بِالْحَبَشَةِ فَقَالَتْ أَرَيْتَهُ قَارِئْتُ إِلَى جَرَائِدَ رَطْبِهِ فَقُطِعَتْ مِنَ الْأَسْوَاقِ ثُمَّ جَعَلْتُ عَلَى السَّرِيرِ نَعْشاً وَ هُوَ أَوَّلُ مَا كَانَ النَّعْشُ قَتَبَسَمْتُ وَ مَا رَأَيْتُهَا مُتَبَسِّمَةً إِلَّا يَوْمَئِذٍ حَمَلَتَاهَا قَدَقْنَاهَا لَيْلاً (3).

«10-» وَ مِنْهُ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ (4) أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَالَتْ: إِنِّي قَدِ

ص: 250

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 176.
 - 2- 2. ظاهره: ألا ترين إلى ما بلغت من الهزال فلا تحمليني على سرير ظاهر يرانى الناس بهذه الحالة فيشمتوا بي؛ و هذا المعنى خلاف ما ذكر فى الحديث الآتى، مع أنه لا يليق بالسيّده الصديقه سلام الله عليها.
 - 3- 3. كشف الغمّه ج 2 ص 67 ط الإسلاميه.
 - 4- 4. قد عرفت فى ذيل تاريخ الزهراء سيده نساء العالمين ج 43 ص 182 من هذه الطبعه الحديثه أن أسماء بنت عميس كانت حين وفاه السيّده فاطمه، زوجه لابي بكر و فى حجرها ولدها المرضع محمد بن أبى بكر، فلم تكن فى امكانها أن تخدم فى بيت فاطمه و على تمرضها عامه الليالى و الايام، ثم تغسلها ليلاً بنفسها وحدها كما فى بعض الروايات أو مع على عليه السّلام كما فى بعض آخر، و لا لان تقوم نصحا لها فى وجه عائشه بل و فى وجه أبى بكر زوجها يمنعهما أن يدخلّا على السيّده فاطمه، كما وقع فى ذيل هذا الحديث نفسه و قد أخرجه المؤلّف العلامه فى ج 43 ص 189 من

تاريخها صلى الله عليه وآله . بل لم تكن ليأذن عليّ عليه السلام أن تحضر أسماء في بيته و هي أجنبية منه، لحرمة الاجتماع معها في بيت واحد، كيف بالخلوه معها لتعاونه في غسل السيّده فاطمه عليها السلام. بل و لو لم يكن أسماء أجنبية منه عليه السلام لكان يحرم عليها الخروج من بيت زوجها أبي بكر و الدخول الى بيت فاطمه و المبيت فيه الا باذن منه. و لو كان أبو بكر هو الذى أمر أسماء أو أذن لها بذلك لكفى به فخرا و شرفا و مكانه له من آل الرسول صلى الله عليه وآله بل و منه عليهم حديث أخدمهم زوجته المرضعه فأجاز لها أن تدع بيته و تدع ولده الرضيع فتدخل الى بيت فاطمه تمرضها و تخدمها و تؤنسها و تصنع لها النعش سترا لجسدها من شامتيتها و شائئيتها!! و لكان اذن أبي بكر لزوجته بذلك كالاستعتاب من السيّده فاطمه و قبولها خدمه أسماء و الاستيناس بها بحيث توصى لها أن تلى غسلها و كفنها و دفنها كالعتبي و الرضا من زوجها أبي بكر حيث قبل هذه المنه منه، و لم تكن لترضى منه أبدا. و كيف أذنت فاطمه البتول أن تخدمها أسماء و يتوهم الناس أنّها قد رضيت من أبي بكر و طابت نفسها منه، و هي التى أوصت بأن تدفن سرا لتؤذن بذلك أنّها كانت باغضه عليهما. و هكذا ما ورد فى تاريخ تزويجها بعلى عليهما السلام من ذكر أسماء بنت عميس و مبيتها ليله الزفاف فى بيت عليّ عليه السلام لتلى من فاطمه ما تلى الام الشفيقه من بنتها كما وقعت فى ج 43 ص 138 نقلا من كتاب كشف الغمّه هذا ج 1 ص 494 ط الإسلاميه و فيه: أنها كانت أسماء عاهدت خديجه أم السيّده فاطمه عند وفاتها فى مكّه ان بقيت الى وقت زفاف الزهراء أن تقوم مقام خديجه فى هذا الامر، مع أن أسماء بنت عميس كانت من المهاجرات الى الحبشه مع زوجها جعفر بن أبى طالب قبل وفاه خديجه عليها السلام بسنين؛ و لم تعد منها حتّى عادت مع زوجها جعفر سنه ست من الهجره بعد. غزوه خيبر، فلم تكن فى مكّه لتعاهد خديجه عليها السلام عند رحلتها و لا فى المدينه حتّى تلى زفاف الزهراء سلام الله عليها. و قد كثر ذكر أسماء بنت عميس هذه فى الروايات التى تتعلق بحياه السيّده فاطمه، تاره عند زفافها، و أخرى عند نفاسها بأولادها، و أخرى عند تمريضها و تغسيلها و تعبيه نعش لها يسترها عن الرائيين و كلها مدعومه مزعومه من روايات القصاصين و أساطيرهم، كيف و اجماع علماء أهل البيت و شيعتهم قائم على أنّها دفنت ليلا فى بيتها خفيه، بوصيه منها عليها السلام أوصت الى على بذلك و عهدت إليه. و إذا كانت السيّده المظلومه المضطهده غسلت فى بيتها ليلا اختفاء من الناس و أمرائهم) و قد كانت بيتها بيت على عليهما السلام متصلا بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ليس لهم باب يمرون منه الا من داخل المسجد) ثم دفنت هناك، لئلا يتمكن الامراء من الصلاه على قبرها فلم تكن حاجه الى النعش و لا السرير لتحمل عليها، و لا أن تشيع جنازتها بنار و مشعل أو مجمره و غير ذلك ممّا نطقت به السنه

القصاصين. راجع في ذلك كتاب المزار ج 100 ص 191- 197 باب زياره فاطمه عليها السلام و موضع قبرها، و ان شئت راجع التهذيب ج 6 ص 9 ط نجف، عيون الأخبار ج 1 ص 311 ط الإسلاميه، قرب الإسناد ص 161 ط حجر، معاني الأخبار ص 267، الكافي ج 4 ص 556، الفقيه ج 2 ص 341 ط نجف، و قد صرح الصدوق في كتبه و الشيخ في التهذيب و هكذا استظهر المؤلف العلامة المجلسي في البحار الباب المذكور أنفاً أن السيده فاطمه مدفونه في بيتها.

اسْتَفْبَحْتُ مَا يُصْنَعُ بِالنِّسَاءِ أَنَّهُ يُطْرَحُ عَلَى الْمِرْأَةِ التَّوْبُ فَيَصِفُهَا لِمَنْ رَأَى
فَقُلْتُ يَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَا أَصْنَعُ لَكَ شَيْئًا رَأَيْتُهُ بِأَرْضِ
الْحَبَشَةِ قَالَتْ فَدَعَوْتُ بِجَرِيدَةٍ

ص: 251

فَحَبَّيْهَا ثُمَّ طَرَحْتُ عَلَيْهَا تَوْبًا فَقَالَتْ فَاطِمَةُ مَا أَحْسَنَ هَذَا وَ أَجْمَلَهُ - لَا تَعْرِفُ
الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ فَإِذَا مِتُّ فَأَغْسِلِينِي أَنْتِ فَلَمَّا مَاتَتْ غَسَّلَهَا عَلِيٌّ وَ
أَسَمَاءُ(1).

بيان: قال فى الذكرى يستحب حمل النساء فى النعش للستر و قال النعش
لغه السرير عليه الميت أو السرير و هنا يراد المظلل عليه.

«11»- الْعِلُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِي الْعَاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى
عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ وَ زِيَادِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَا: أَتَى رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ

ص: 252

1- 1. كشف الغمّه ج 2 ص 67.

لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هَلْ شَيَّعَتِ الْجَنَازَةَ بِنَارٍ وَ يُمَشِّي مَعَهَا بِمَجْمَرِهِ وَ قِنْدِيلٍ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُضَاءُ بِهِ قَالَ فَتَغَيَّرَ لَوْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ فِيمَا جَرَى بَيْنَ قَاطِمَةَ وَ الظَّالِمِينَ الْمَلْعُونِينَ إِلَى أَنْ قَالَ فَلَمَّا نُعِيَتْ إِلَى قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَفُسَّهَا أُرْسِلَتْ إِلَى أُمِّ أَيْمَنَ وَ كَانَتْ أَوْثَقَ نِسَائِهَا عِنْدَهَا وَ فِي تَفْسِهَا فَقَالَتْ يَا أُمَّ أَيْمَنَ إِنَّ تَفْسِي تُعِيَتْ إِلَيَّ فَادْعِي لِي عَلِيًّا فَدَعْنَهُ لَهَا فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا قَالَتْ لَهُ يَا ابْنَ الْعَمِّ أَرِيدُ أَنْ أَوْصِيكَ بِأَشْيَاءَ فَاحْفَظْهَا عَلَيَّ فَقَالَ لَهَا قُولِي مَا أَحْبَبْتَ قَالَتْ لَهُ تَزَوُّجُ فَلَانَهُ تَكُونُ لِوَلَدِي مِنْ بَعْدِي مِثْلِي وَ أَعْمَلُ تَعْمَلِي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ قَدْ صَوَّرْتُهُ لِي (1).

فَقَالَ لِي عَلِيُّ أَرِينِي كَيْفَ صَوَّرْتُهُ فَأَرَتْهُ ذَلِكَ كَمَا وَصَفَ لَهَا وَ كَمَا أُمِرْتُ بِهِ ثُمَّ قَالَتْ فَإِذَا أَنَا قَصَيْتُ نَحْيِي فَأَخْرِجْنِي مِنْ سَاعَتِكَ أَيَّ سَاعَةٍ كَانَتْ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ وَ لَا يَخْضُرَنَّ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَ أَعْدَاءِ رَسُولِهِ لِلصَّلَاةِ عَلَيَّ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْعَلْ.

فَلَمَّا قَصَتْ نَحْبَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهَا وَ هُمْ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ أَخَذَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي جَهَازِهَا مِنْ سَاعَتِهِ كَمَا أَوْصَتْهُ فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ جَهَازِهَا أَخْرَجَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْجَنَازَةَ وَ أَشْعَلَ النَّارَ فِي جَرِيدِ النَّخْلِ وَ مَشَى مَعَ الْجَنَازَةِ بِالنَّارِ حَتَّى صَلَّى عَلَيْهَا وَ دَفَنَهَا لَيْلًا إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي أَبْوَابِ أَحْوَالِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ (2).

تبيين: يدل على استحباب اتباع الجنائز بالسراج إذا كان بالليل و ربما يوهم جواز استحباب المجرمه أيضا لكنه ليس إلا في كلام السائل و جوابه عليه السلام مقصور على السراج قال في الذكرى يكره الاتباع بنار إجماعا و لو كان ليلا جاز المصباح، لقول الصادق عليه السلام: إن ابنه رسول الله أخرجت ليلا و معها مصابيح.

و يدل على نفى ما ذهب إليه الحسن من العامه من عدم جواز الدفن ليلا

ص: 253

1- 1. قد مر آنفا أن التي وصفت النعش لها عليه السلام هي أسماء بنت أبي عميس، و بعد ما عرفت أنها دفنت في بيتها، لم يكن لهذا المقال مجال.
2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 177-180، و قد مر تمامها في ج 43 ص 201-206.

و على أن ما اشتهر بين الناس من استحباب دفن النساء ليلا لدفن فاطمه عليها السلام ليلا لا أصل له إذ دفنها ليلا كان لفوتها ليلا مع أنها صلوات الله عليها قالت فأخرجني من ساعتك أي ساعه كانت من ليل أو نهار و يظهر من سائر الأخبار أن دفنها ليلا كان لئلا يحضر الملعونان جنازتها كما أن دفن أمير المؤمنين عليه السلام ليلا كان لإخفاء القبر عن الخوارج لعنهم الله مع أن أخبار تعجيل التجهيز شامله للنساء أيضا.

و يدل على استحباب النعش الذي يسترجسده الميت للنساء أو مطلقا و في النساء أكد و يدل على أن عمل النعش كان بتعليم الملائكة و الأخبار السابقه عاميه لكن ورد موافقا لها من طريق الخاصه فيمكن أن يكون أسماء أيضا وافقت الملائكة في ذلك و يدل على استحباب تعجيل التجهيز.

«12»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَحْبِسُوا الْغَرِيقَ يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً ثُمَّ اذْفُنُوهُ (1).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ تُصِيبُهُ الصَّاعِقَةُ قَالَ لَا يُدْفَنُ دُونَ ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ مَوْتُهُ وَ يَسْتَيَقِنَ (2).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَلَا يَقِيلَنَّ إِلَّا فِي قَبْرِهِ وَ إِذَا مَاتَ فِي آخِرِ النَّهَارِ فَلَا يَبَيِّنَنَّ إِلَّا فِي قَبْرِهِ (3).

«13»- مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: مَكَّنَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ خَمْسَةَ وَ سِتْعِينَ يَوْمًا ثُمَّ مَرَضَتْ فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ فَلَمْ تَأْذَنْ لَهُمَا فَأَتَيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَلَّمَاهُ فِي ذَلِكَ فَكَلَّمَهَا وَ كَانَتْ لَا تَعْصِيهِ فَأَزِنَتْ لَهُمَا فَدَخَلَا وَ كَلَّمَاهَا فَلَمْ تَرُدَّ عَلَيْهِمَا جَوَابًا وَ حَوَّلَتْ وَجْهَهَا الْكَرِيمَ عَنْهُمَا فَخَرَجَا وَ هُمَا يَقُولَانِ لِعَلِيٍّ إِنْ حَدَّثَ بِهَا حَدَّثٌ فَلَا تَفُوتُنَا فَقَالَتْ عِنْدَ خُرُوجِهِمَا لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً فَأَجِبْ أَنْ لَا تَمْنَعَنِيهَا فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

ص: 254

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 229.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 229.

3- 3. المصدر ج 1 ص 230.

وَمَا دَاكِ فَقَالَتْ أَسْأَلُكَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمرُ وَلَا مَاتَتْ مِنْ لَيْلَتِهَا
فَدَفَنَتْهَا قَبْلَ الصَّبَاحِ فَجَاءَ لِحِينَ أَصْبَحًا فَقَالَا لَا تَبْرُكِي عِدَاوَتَكَ يَا ابْنُ أَبِي طَالِبٍ
أَبَدًا مَاتَتْ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ فَلَمْ تُعْلَمْنَا فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلًا
لَمْ تَرْجِعَا لِأَفْصَحْتُمَا قَالَهَا ثَلَاثًا فَلَمَّا قَالَ انْصَرَفُوا.

«14»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ
قَاطِمَةُ الْوَفَاةُ كَانَتْ قَدْ دَابَتْ مِنَ الْحُزْنِ وَ دَهَبَ لَحْمُهَا فَدَعَتْ أَسْمَاءَ بِنْتَ
عُمَيْسٍ وَ قَالَ أَبُو يَصِيرٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهَا دَعَتْ أُمَّ
أَيْمَنَ فَقَالَتْ يَا أُمَّ أَيْمَنَ اصْنَعِي لِي نَعْشًا يُوَارِي جَسَدِي فَإِنِّي قَدْ دَهَبَ لَحْمِي
فَقَالَتْ لَهَا يَا بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا أَرِيكِ شَيْئًا يُصْنَعُ فِي
أَرْضِ الْحَبَشَةِ قَالَتْ قَاطِمَةُ بَلَى فَصَنَعَتْ لَهَا مِقْدَارَ ذِرَاعٍ مِنْ جَرَايدِ النَّحْلِ وَ
طَرَحَتْ فَوْقَ النَّعْشِ ثَوْبًا فَعَطَاهُ فَقَالَتْ قَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ سَتَرْتَنِي
سَتَرَكَ اللَّهُ مِنَ النَّارِ.

قَالَ الْفَرَاتُ بْنُ أَحْتَفٍ فِي حَدِيثِهِ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ ذَلِكَ النَّعْشُ
أَوَّلُ نَعْشٍ عَمِلَ عَلَى جَنَازِهِ امْرَأَةٌ فِي الْإِسْلَامِ.

«15»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: دَفَنَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ قَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِالتَّقِيعِ وَ رَشَّ مَاءً حَوْلَ تِلْكَ
الْقُبُورِ لَيْلًا يُعْرِفُ الْقَبْرُ وَ بَلَغَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمرُ أَنَّ عَلِيًّا دَفَنَتْهَا لَيْلًا فَقَالَا لَهُ فَلِمَ لَمْ
تُعْلَمْنَا قَالَ كَانَ اللَّيْلُ وَ كَرِهْتُ أَنْ أَشْخِصَكُمْ فَقَالَ لَهُ عُمرُ مَا هَذَا وَ لَكِنْ
شَحْنَاءُ فِي صَدْرِي فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَّا إِذَا أَبَيْتُمَا فَإِنَّهَا
اسْتَحْلَفْتَنِي بِحَقِّ اللَّهِ وَ حُرْمَةِ رَسُولِهِ وَ بِحَقِّهَا عَلَيَّ أَنْ لَا تَشْهَدَا جَنَازَتَهَا.

«16»- وَ مِنْهُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَتْ: أَوْصَتْ
قَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ وَ لَا عُمرُ فَلَمَّا تُوفِّيَتْ أَتَاهُ
الْعَبَّاسُ فَقَالَ مَا تُرِيدُ أَنْ تَصْنَعَ قَالَ أَخْرِجْهَا لَيْلًا قَالَ فَذَكَرَ كَلِمَةً خَوَّفَهُ بِهَا
الْعَبَّاسُ مِنْهُمَا قَالَ فَأَخْرَجَهَا لَيْلًا فَدَفَنَتْهَا وَ رَشَّ الْمَاءَ عَلَى قَبْرِهَا قَالَ فَلَمَّا
صَلَّى أَبُو بَكْرٍ الْفَجْرَ التَّقَتْ

إِلَى النَّاسِ فَقَالَ اخْضُرُوا بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَدْ تُوقِفْتُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ قَالَ فَذَهَبَ لِيَخْضُرَهَا فَإِذَا عَلَيُّ قَدْ خَرَجَ بِهَا وَدَقَّتْهَا وَ مَصِي فَاسْتَقْبَلَ عَلِيًّا رَاجِعًا فَقَالَ لَهُ هَذَا مِثْلُ اسْتِيتَارِكَ عَلَيْنَا يَغُسلُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَحَذَكَ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هِيَ وَ اللَّهُ أَوْصَنِي أَنْ لَا تُصَلِّيَا عَلَيْهَا.

«17»- وَ مِنْهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّ قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ قَالَتْ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ يَا أُمَّ إِنِّي أَرَى النَّسَاءَ عَلَى جَنَائِزِهِنَّ إِذَا حُمِلْنَ عَلَيْهَا تَشِفُّ أَكْفَانُهُنَّ وَ إِنِّي أَكْرَهُ ذَلِكَ فَذَكَرْتُ لَهَا أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ النَّعْشَ فَقَالَتْ اصْنَعِيهِ عَلَى جَنَائِزِي فَقَعَلْتُ ذَلِكَ.

«18»- كِتَابُ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْهُ عَنْ سَلْمَانَ وَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قَالَا: فَبَقِيَتْ قَاطِمَةُ بَعْدَ إِيَّيْهَا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَلَمَّا اشْتَدَّ بِهَا الْأَمْرُ دَعَتْ عَلِيًّا وَ قَالَتْ يَا ابْنَ عَمِّ مَا أَرَانِي إِلَّا لِمَا بِي وَ أَنَا أَوْصِيكَ بِأَنْ تَتَرَوَّجَ بِأَمَامَةِ بِنْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ

تَكُونُ لِوَلَدِي مِثْلِي وَ أَنْ تَتَّخِذَ لِي نَعْشًا فَإِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ يَصِفُونَهُ لِي وَ أَنْ لَا يَشْهَدَ أَحَدٌ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ جَنَائِزِي وَ لَا دَفْنِي وَ لَا الصَّلَاةَ عَلَيَّ فَدَفَنَهَا عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلًا الْخَبَرُ (1).

«19»- كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ دَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الْجِنَّازَةِ أَوْ يُوَدَّنَ بِهَا قَالَ نَعَمْ.

ص: 256

«1»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْهَيْثَمِ التَّهْدِيِّ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ شَيَّعَ حَتَّارَةَ مُؤْمِنٍ حَتَّى يُدْفَنَ فِي قَبْرِهِ وَكَلَّ اللَّهُ عَرَّ وَجَلَ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ مِنَ الْمُشَيَّعِينَ يُشَيِّعُونَهُ وَ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ (1).

«2»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُيَسَّرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ شَيَّعَ حَتَّارَةَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أُعْطِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَرْبَعَ شَفَاعَاتٍ وَ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ وَ لَكَ مِنْهُ ذَلِكَ (2).

بيان: قوله عليه السلام أربع شفاعات أى تقبل شفاعته فى أربعة من المذنبين أو فى أربع حوائج من حوائجه قوله عليه السلام و لم يقل شيئا أى من الدعاء للميت بالمغفرة و غيرها إلا دعا له الملك بمثله و دعاؤه لا يرد.

«3»- الْمَجَالِسُ، عَنْ حَمْرَةَ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَبْهَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْجَوْهَرِيِّ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ وَاقِدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنِ الرَّثِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ وَ تَهَى عَنِ النَّبَاحَةِ وَ الْإِسْتِمَاعِ إِلَيْهَا وَ تَهَى عَنِ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ (3) وَ قَالَ وَ مَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ وَ عَفَّرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ فَإِنْ أَقَامَ حَتَّى يُدْفَنَ وَ يُحْتَى عَلَيْهِ التُّرَابُ كَانَ لَهُ يَكُلُّ قَدَمٍ تَقْلَهَا

ص: 257

- 1- 1. أمالى الصدوق ص 131.
- 2- 2. أمالى الصدوق ص 131.
- 3- 3. أمالى الصدوق ص 254.

قِرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ وَالْقِرَاطُ مِثْلُ جَبَلٍ أُحْدٍ (1).

بيان: المشهور بين الأصحاب كراهه اتباع النساء الجنائز و الأخبار الداله عليها لا تخلو من ضعف و وردت أخبار كثيره بجواز صلاتهن على الجنازه فإن فاطمه صلوات الله عليها صلت على أختها و القيراط نصف عشر الدينار و المراد هنا قدر من الثواب و التشبيه بجبل أحد من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس أى كان ذلك الثواب عظيما ممتازا بالنسبه إلى سائر المثوبات الأخرويه كما أن جبل أحد مشهور ممتاز فى العظمه بين الأجسام المحسوسه فى الدنيا و يحتمل أن يكون المراد أن هذا العمل له هذا الثقل فى ميزان عمله إما بناء على تجسم الأعمال كما ذهب إليه بعض أو تثقيل الدفتر المكتوب فيه العمل بقدر ما يستحقه ذلك العمل من الثواب كما ذهب إليه آخرون و قد سبق الكلام فيه.

«4»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى الْعُرْسَاتِ فَأَبْطِئُوا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الدُّنْيَا وَ إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى الْجَنَائِزِ فَأَسْرِعُوا (2).

بيان: يحتمل أن يكون الإبطاء و الإسراع محمولين على الحقيقه أو على التجوز كناية عن الاهتمام به و عدمه قال فى الذكرى لو دعى إلى وليمه و جنازه قدم الجنازه لخبر إسماعيل بن أبى زياد عن الصادق عن أبيه عن النبى صلوات الله عليهم: معللا بأن الجنازه تذكر الآخره و الوليمه تذكر الدنيا.

«5»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّعْدِ أَبَادِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ وَ ابْنِ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ مَا أَوَّلُ مَا يُتَحَفُّ بِهِ الْمُؤْمِنُ قَالَ يُغْفَرُ لِمَنْ تَبِعَ جَنَازَتَهُ (3).

ص: 258

-
- 1- 1. أمالى الصدوق ص 259.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 42 ط حجر ص 57 ط نجف.
 - 3- 3. الخصال ج 1 ص 15.

الهدايه، مرسلا عنه عليه السلام: مثله (1).

«6»- وَ قَالَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ شَبَّعَ جَنَارَهُ مُؤْمِنٍ حُطَّ عَنْهُ خَمْسٌ وَ عَشْرُونَ كَبِيرَةً فَإِنْ رَبَّعَهَا حَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ (2).

وَ رُوِيَ: أَنَّ الْمُؤْمِنَ يُتَادَى أَلَا إِنَّ أَوَّلَ جَنَائِكَ الْجَنَّةُ وَ أَوَّلَ جَبَاءٍ مَنْ تَبِعَكَ الْمَغْفِرَةُ (3).

دعوات الراوندى،: مثل الخبرين الأخيرين.

«7»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُلُوبِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ عَنِ الْقَاضِي بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَوَّلُ عُثْوَانٍ صَحِيفَةٍ الْمُؤْمِنِ بَعْدَ مَوْتِهِ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا وَ إِنْ شَرًّا فَشَرًّا وَ أَوَّلُ تُحْقَةِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَغْفَرَ اللَّهُ لَهُ وَ لِمَنْ تَبِعَ جَنَارَتَهُ (4).

«8»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُلُوبِهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ لِحَيِّتَمَا يَا حَيِّتَمَا أَفَرَأَى مَوَالِيَنَا السَّلَامَ وَ أَوْصِيَهُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ الْعَظِيمِ وَ أَنْ يَشْهَدَ أَحْيَاؤُهُمْ جَنَائِرَ مَوْتَاهُمْ وَ أَنْ يَتَلَقَّوْا فِي بُيُوتِهِمُ الْخَبَرَ (5).

«9»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ سَهْلٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُثَيْبٍ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرُّوا بِجَنَارِهِ تُمَخَّضُ كَمَا يُمَخَّضُ الرَّقُّ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ عَلَيْكُمْ

ص: 259

1- 1. الهدايه: 25.

2- 2. الهدايه: 25.

3- 3. الهدايه: 25.

4- 4. أمالى الطوسى ج 1 ص 45 فى حديث.

5- 5. أُمَالِي الطُوسِيِّ ج 1 ص 135 و مثله في قرب الإسناد ص 16 ط
نجف، الكافي ج 2 ص 175 و قد مر في ج 74 ص 343 مع شرح.

بِالْقَصْدِ فِي الْمَشْيِ بِجَنَائِزِكُمْ (1).

بيان: قال في الذكرى نقل الشيخ الإجماع على كراهيه الإسراع بالجناره لقول النبي صلى الله عليه وآله عليكم بالقصد في جنائزكم لما رأى جنازه تمخض مخضا و قال ابن عباس في جنازه ميمونه ارفقوا فإنها أمكم و لو خيف على الميت فالإسراع أولى قال المحقق أراد الشيخ كراهيه ما زاد على المعتاد و قال الجعفي السعى بها أفضل و قال ابن الجنيد يمشى بها خبا ثم قال السعى العدو و الخبب ضرب منه فهما دالان على السرعة و

رَوَى الصَّدُوقُ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الْإِمِّيَّةَ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ تَأَدَّى عَجَلُوا بِي وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ تَأَدَّى رُدُّونِي.

«10»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِي الْبَحْرِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا لَقِيتَ جَنَازَةَ مُشْرِكٍ فَلَا تَسْتَقْبِلْهَا خُذْ عَنْ يَمِينِهَا وَ عَنْ شِمَالِهَا (2).

بيان: يدل على كراهه استقبال جنازه المشرک للعله التي بها يكره المشى أمام جنازه المخالف و لم أر من تعرض له.

«11»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَمِيرَانِ وَ لَيْسَا بِأَمِيرَيْنِ لَيْسَ لِمَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ أَنْ يَرْجِعَ حَتَّى تُدْفَنَ أَوْ يُودَنَ لَهُ وَ رَجُلٌ يَحُجُّ مَعَ امْرَأَةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ حَتَّى تَقْضِيَ نُسُكَهَا (3).

المقنع، مرسلا: مثله (4).

بيان: أميران أى يلزم إطاعتهما و قبول ما يأمران به و ليسا بأمرين منصوبين من قبل الإمام على الخصوص أو ليسا بأمرين عامين

ص: 260

-
- 1- 1. أمالى الطوسى ج 1 ص 392.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 65 ط حجر، 86 ط نجف.
 - 3- 3. الخصال ج 1 ص 26.
 - 4- 4. المقنع ص 6 ط حجر.

يلزم إطاعتها في أكثر الأمور و هذا الخبر يدل على زوال الكراهه مع الإذن
و لا يدل على عدم استحباب إتمام التشييع بعد الإذن بل يستحب لما سيأتى
و لما رواه

الكليني (1)

عَنِ الْعِدَّةِ عَنْ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ
أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي جَنَازِهِ لَبِغُضٍ قَرَابَتِهِ فَلَمَّا أُنْ صَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ
قَالَ وَلِيُّهُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ارْجِعْ يَا أَبَا جَعْفَرٍ مَا جُورًا وَ لَا تَعْنَى لِأَنَّكَ
تَصْغُفُ عَنْ الْمَشْيِ فَقُلْتُ يَا لَأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي الرَّجُوعِ
فَارْجِعْ وَ لِيَ حَاجَةٌ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهَا فَقَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا
هُوَ قَصْلٌ وَ أَجْرٌ فَيَقْدَرُ مَا يَمْشِي مَعَ الْجَنَازَةِ يُوجَرُ الَّذِي يَتَّبِعُهَا قَامًا بِأَذْنِهِ
فَلَيْسَ بِأَذْنِهِ جِنًا وَ لَا بِأَذْنِهِ تَرْجِعُ.

«12»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّنَانِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا
عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ بُهْلُولٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْقَاضِي الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا يُدْرَى أَلَيْسَ
أَعْظَمُ جُزْأًا الَّذِي يَمْشِي خَلْفَ جَنَازِهِ فِي مُصِيبَةٍ غَيْرِهِ يَغْيِرُ رَدَاءً أَوْ الَّذِي
يَضْرِبُ يَدَهُ عَلَى قَدْحِهِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ أَوْ الَّذِي يَقُولُ ارْفُقُوا بِهِ وَ تَرَحَّمُوا عَلَيْهِ
يَرْحَمَكُمُ اللَّهُ (2).

«13»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّوْقَلِيِّ عَنْ
السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: ثَلَاثَةٌ مَا أَدْرِي أَلَيْسَ أَعْظَمُ جُزْأً الَّذِي
يَمْشِي مَعَ الْجَنَازَةِ يَغْيِرُ رَدَاءً أَوْ الَّذِي يَقُولُ ارْفُقُوا بِهِ أَوْ الَّذِي يَقُولُ
اسْتَغْفِرُوا لَهُ عَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ (3).

بيان: قوله مع الجنازه أى مع عدم كونه صاحب المصيبة كما مر في الخبر
الأول و هو إما مكروه أو حرام كما سيأتى و أما قوله ارفقوا به فلتضمنه
تحقير الميت و إهانتته و فى التهذيب (4) أو الذى يقول قفوا و لعله

ص: 261

1- 1. الكافي ج 3 ص 171.

2- 2. الخصال ج 1 ص 90.

3-3. الخصال ج 1 ص 90.
4-4. التهذيب ج 1 ص 131.

تصنيف و على تقديره الذم لمنافاته لتعجيل التجهيز أو يكون الوقوف لإنشاد المراثى و ذكر أحوال الميت كما هو الشائع و هو مناف للتعزى و الصبر و الفقره الثالثه أيضا لإشعارها بكونه مذنباً و ينبغى أن يذكر الموتى بخير و يمكن أن تحمل الفقرتان معا على ما إذا كان غرض القائل التحقير و الإشعار بالذنب و يحتمل أن يكون الضميران فى الأخيرتين راجعين إلى الذى يمشى بغير رداء أى هو بسبب هذا التصنع لا يستحق أن يؤمر بالرفق به و لا الاستغفار له.

و قال العلامة قدس سره فى المنتهى كره أن يقال قفوا و استغفروا له غفر الله لكم لأنه خلاف المنقول بل ينبغى أن يقال ما نقل من أهل البيت عليهم السلام و قال فى المعتبر قال على بن بابويه إياك أن تقول ارفقوا به و ترحموا عليه أو تضرب يدك على فخذك فيحبط أجرك فقال المحقق و به روايه نادره و لا بأس بمتابعته تفصيا عن المكروه انتهى.

«14»- فقه الرضا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ قَامَشٍ خَلَفَهَا وَ لَا تَمْشِ أَمَامَهَا وَ إِنَّمَا يُؤَجَّرُ مَنْ تَبِعَهَا لَا مَنْ تَبِعْتَهُ.

و قَدْ رَوَى أَبِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أُدْخِلَ قَبْرَهُ يُبَادَى أَلَا إِنَّ أَوَّلَ جَنَائِكَ الْجَنَّةَ وَ أَوَّلَ جَبَاءٍ مَنْ تَبِعَكَ الْمَغْفِرَةَ وَ قَالَ اتَّبِعُوا الْجَنَازَةَ وَ لَا تَتَّبِعُكُمْ فَإِنَّهُ مِنْ عَمَلِ الْمَجُوسِ وَ أَفْضَلُ الْمَشْيِ فِي اتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ مَا بَيْنَ جَنْبَيْ الْجَنَازَةِ وَ هُوَ مَشْيُ الْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ (1).

و قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ثُمَّ أَحْمِلْهُ عَلَى سَرِيرِهِ وَ إِيَّاكَ أَنْ تَقُولَ ارْفُقُوا بِهِ وَ تَرَحَّمُوا عَلَيْهِ (2).

و قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا رَأَيْتَ الْجَنَازَةَ فَقُلِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ- هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ صَدَقَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ- كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ هَذَا سَبِيلُ لَا بُدَّ مِنْهُ- إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ تَسْلِيمًا لِأَمْرِهِ وَ رِضًا بِقَضَائِهِ وَ اخْتِسَابًا لِحُكْمِهِ

ص: 262

1- 1. فقه الرضا ص 18.

2- 2. فقه الرضا ص 17.

وَصَبْرًا لِمَا قَدْ جَرَى عَلَيْنَا مِنْ حُكْمِهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا خَيْرَ غَائِبٍ تَنْظِرُهُ (1).

بيان: الحياء بكسر الحاء المهملة ممدودا العطاء بلا جزاء و لا من قوله عليه السلام ما بين جنبى الجنازه أى عن يمينها و شمالها كما رواه فى الكافى (2).

عَنْ سَدِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْشِيَ مَمْشَى الْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ فَلْيَمْشِ جَنبَى السَّرِيرِ وَ الْكَرَامُ الْكَاتِبُونَ الْمَلَائِكَةُ الْكَاتِبُونَ لِلْأَعْمَالِ فَإِنَّهُمْ فِي تِلْكَ الْحَالِ أَيْضًا مُلَازِمُونَ لِجَنبَى الْمَيِّتِ كَمَا كَانُوا كَذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ وَ يَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِ الْمَشْيِ جَنبَى السَّرِيرِ.

«15»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ أَخَذَ بِقَائِمَةِ السَّرِيرِ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ خَمْسًا وَ عَشْرِينَ كَبِيرَةً فَإِذَا رُبَّعَ خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ (3).

«16»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الصَّقَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فِيمَا تَأَجَّى بِهِ مُوسَى رَبَّهُ أَنْ قَالَ يَا رَبِّ مَا لِمَنْ شَبَّعَ جَنَازَةً قَالَ أَوْكَلُ بِهِ مَلَائِكَتِي مَعَهُمْ رَايَاتٌ يُشَيِّعُونَهُمْ مِنْ قُبُورِهِمْ إِلَى مَحْشَرِهِمْ (4).

«17»- الْمُفْنَعُ،: إِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ فَأَمَشَ خَلْفَهَا وَ لَا تَمْشِ أَمَامَهَا فَإِنَّهَا يُوجَرُ مِنْ يَتْبَعُهَا لَا مَنْ يَتَّبِعُهُ فَإِنَّهُ رُويَ اتَّبِعُوا الْجَنَازَةَ وَ لَا تَتَّبِعُكُمْ فَإِنَّهُ مِنْ عَمَلِ الْمَجُوسِ.

وَ رُويَ: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مُؤْمِنًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَمْشِيَ قُدَّامَ جَنَازَتِهِ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَسْتَقْبِلُهُ وَ الْكَافِرُ لَا يَتَقَدَّمُ جَنَازَتَهُ فَإِنَّ اللَّعْنَةَ تَسْتَقْبِلُهُ (5).

ص: 263

-
- 1- 1. فقه الرضا ص 19.
 - 2- 2. الكافى ج 3 ص 170.
 - 3- 3. ثواب الأعمال: 176.
 - 4- 4. ثواب الأعمال: 178.
 - 5- 5. المقنع ص 6.

«18»- تَنْبِيهُ الْخَاطِرِ، لِلْوَرَامِ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ ضَحَكَ عَلَى جَنَازِهِ أَهَانَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ وَلَا يُسْتَجَابُ دُعَاؤُهُ وَ مَنْ ضَحَكَ فِي الْمَقْبَرَةِ رَجَعَ وَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَزْرِ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ وَ مَنْ تَرَحَّمَ عَلَيْهِمْ نَجَا مِنَ النَّارِ(1).

«19»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَالِكٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ فِي الْمَشْيِ بِجَنَازَتِكُمْ(2).

«20»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ الْحَكِيمِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنِ الصَّادِقِ عَنِ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ ابْنِ الْجَنَفِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَرَجَ فَرَأَى نِسْوَةً فُعُودًا فَقَالَ مَا أَفْعَدَكُنَّ هَاهُنَا قُلْنَ لِحَبَرَةٍ قَالَ أَ فَتَحْمِلْنَ مَعَ مَنْ يَحْمِلُ قُلْنَ لَا قَالَ أَ تُعَسِّلْنَ مَعَ مَنْ يُعَسِّلُ قُلْنَ لَا قَالَ أَ فَتُذَلِّلْنَ فِيمَنْ يُذَلِّي قُلْنَ لَا قَالَ فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ(3).

غرر الدرر، للسيد حيدر مرسلًا: مثله توضيح قال الجزري ارجعن مأجورات غير مأزورات أى غير آثامات و قياسه موزورات يقال وزر فهو موزور و إنما قال مأزورات للازدواج بمأجورات.

«21»- مَجَالِسُ الْمُفِيدِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ مُرَازِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَعَفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ: عَلَيْكُمْ

ص: 264

-
- 1- 1. تنبيه الخاطر:
 - 2- 2. هكذا أخرجه في الوسائل الباب 64 من أبواب الدفن، و لا يوجد الحديث في المصدر نعم قد مر تحت الرقم 9 مثله بتفاوت.
 - 3- 3. أمالي الطوسي ج 2 ص 261.

بِالصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ وَ حُسْنِ الْجَوَارِ لِلنَّاسِ وَ إِقَامَةِ الشَّهَادَةِ وَ حُضُورِ
الْجَنَائِزِ إِنَّهُ لَا بُدَّ لَكُمْ مِنَ النَّاسِ إِنْ أَجِدَا لَا يَسْتَعْنِي عَنِ النَّاسِ بِجَنَائِزِهِ قَامًا
تَحْنُ تَأْتِي جَنَائِزُهُمْ وَ إِنَّمَا يَتَّبَعِي لَكُمْ أَنْ تَصْنَعُوا مِثْلَ مَا يَصْنَعُ مَنْ تَأْتَمُونَ بِهِ
وَ النَّاسُ لَا بُدَّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مَا دَامُوا عَلَى هَذِهِ الْحَالِ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ ثُمَّ
يَنْقُطُ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى أَهْلِ أَهْوَائِهِمْ ثُمَّ قَالَ عَلَيْكُمْ بِحُسْنِ الصَّلَاةِ وَ اعْمَلُوا
لَاخِرَتَكُمْ وَ اخْتَارُوا لِأَنْفُسِكُمْ فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ كَيْسًا فِي أَمْرِ الدُّنْيَا فَيُقَالُ
مَا أَكَيْسَ فُلَانًا إِنَّمَا الْكَيْسُ كَيْسُ الْآخِرَةِ (1).

بيان: حتى يكون ذلك أى ظهور دوله الحق و قيام القائم عليه السلام.

«22»- تَوَادِرُ الرَّائِدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ
الْبَكْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَحْمَدَ الدِّيَابِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ
مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: سِرٌّ سَتَيْنِ بَرٌّ وَالِدَيْكَ سِرٌّ سَنَةٌ صَلُّ
رَحِمَكَ سِرٌّ مِيلًا عُدُّ مَرِيضًا سِرٌّ مِيلَيْنِ شَيْعٌ جَنَازَةٌ الْخَبَرُ (2).

«23»- دَعَوَاتُ الرَّائِدِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: خِصَالُ سِتٍّ مَا
مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ إِلَّا كَانَ صَامِنًا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ
رَجُلٌ خَرَجَ مُجَاهِدًا فَإِنْ مَاتَ فِي وَجْهِهِ ذَلِكَ كَانَ صَامِنًا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ
رَجُلٌ تَبِعَ جَنَازَةً فَإِنْ مَاتَ فِي وَجْهِهِ كَانَ صَامِنًا عَلَى اللَّهِ وَ رَجُلٌ تَوَصَّاهُ
فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَسْجِدٍ لِلصَّلَاةِ فَإِنْ مَاتَ فِي وَجْهِهِ كَانَ صَامِنًا
عَلَى اللَّهِ وَ رَجُلٌ نَبَّهَهُ أَنْ لَا يَغْتَابَ مُسْلِمًا فَإِنْ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ كَانَ صَامِنًا
عَلَى اللَّهِ.

بيان: سقط من الخبر اثنان و لعل أحدهما من عاد مريضا لأنه أوردته فى
سياق أخباره و الضمير فى كان راجع إلى النبي صلى الله عليه و آلِهِ و لعله
صلى الله عليه و آلِهِ قال كنت فغير الراوندى أو غيره.

ص: 265

1- 1. أمالى المفيد ص 118.

2- 2. نوادر الراوندى ص 5.

«24»- الدَّعَوَاتُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: عُودُوا الْمَرْصَى وَاتَّبِعُوا الْجَنَائِزَ يُذَكِّرُكُمُ الْآخِرَةَ.

وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا تَبِعَ جَنَازَةً غَلَبَتْهُ كَأَبُهُ وَ أَكْثَرَ حَدِيثِ النَّفْسِ وَ أَقَلِّ الْكَلَامِ.

وَ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ اسْتَقْبَلَ جَنَازَةً أَوْ رَأَاهَا فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ صَدَقَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيمَانًا وَ تَسْلِيمًا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَعَزَّرَ بِالْقُدْرَةِ وَ قَهَرَ الْعِبَادَ بِالْمَوْتِ لَمْ يَبْقَ فِي السَّمَاءِ مَلَكٌ إِلَّا بَكَى رَحْمَةً لِمَوْتِهِ.

وَ كَانَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا رَأَى جَنَازَةً يَقُولُ- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ الْمُخْتَرَمِ.

بيان: تعزز أى صار عزيزا غالبا بالقدره الكامله أو أظهر عزته بقدرته الجليله بإيجاده الأشياء و إفنائها و إحياء الناس و إماتتهم و السواد يطلق على الشخص و على القرية و المخترم الهالك و المستأصل و الظاهر أن المراد هنا الجنس أى لم يجعلنى من الجماعه الهالكين فيكون شكرا لنعمه الحياه و لا ينافى حب لقاء الله فإن معناه حب الموت و عدم الامتناع منه على تقدير رضا الله به فلا ينافى لزوم شكر نعمه الحياه و الرضا بقضاء الله فى ذلك و قيل حب لقاء الله إنما يكون عند معانيه منزلته فى الجنه كما ورد فى الخبر.

أو المراد بالمخترم الهالك بالهلاك المعنوى إما لأن غالب أهل زمانه عليه السلام كانوا منافقين فلما رأى جنازتهم و علم ما أصابهم من العذاب شكر الله على نعمه الهدايه أو لأن عند معانيه الموتى ينبغى تذكر أحوال الآخرة فينبغى الشكر على ما هو العمده فى تحصيل السعادات الأخرويه أعنى الإيمان و على الأخير لا يختص بمشاهده جنازه المنافق و إن كان المراد بالسواد القرية كان المراد بها القرية الهالكه أهلها بالهلاك المعنوى أى جعلنى فى بلاد المسلمين. و يمكن أن يراد بالسواد عامه الناس كما هو أحد معانيه اللغويه فالمعنى

لم يجعلنى من عامه الناس الذين يموتون على غير بصيره و لا استعداد للموت قال فى الذكرى السواد الشخص و المخترم الهالك أو المستأصل و المراد هنا الجنس و منه قولهم السواد الأعظم أى لم يجعلنى من هذا القبيل.

و لا ينافى هذا حب لقاء الله لأنه غير مقيد بوقت فيحمل على حال الاحتضار و معانيه ما يحب كَمَا رُوِيَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ رَوَوْهُ فِي الصَّحَاحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَ مَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ فَقِيلَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ فَقَالَ لَيْسَ ذَلِكَ وَ لَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَ كَرَامَتِهِ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ فَأَجِبَ لِقَاءَ اللَّهِ وَ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَ إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهُ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ فَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَ بَقِيَهُ عُمْرِ الْمُؤْمِنِ نَفِيسَتُهُ.

و يجوز أن يكنى بالمخترم عن الكافر لأنه الهالك على الإطلاق بخلاف المؤمن أو يراد بالمخترم من مات دون أربعين سنه و إذا أريد به المستأصل فالجمع أظهر.

«25»- الدَّعَوَاتُ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَقُولُ مَنْ يَحْمِلُ الْجَنَازَةَ بِسْمِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَ لِلْمُؤْمِنِينَ.

وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: شَارِبُ الْخَمْرِ إِنْ مَرَضَ فَلَا تَعُوذُوهُ وَ إِنْ شَهِدَ فَلَا تَقْبَلُوهُ وَ إِنْ ذُكِرَ فَلَا تُرْكُوهُ وَ إِنْ حَطَبَ فَلَا تُرَوِّجُوهُ وَ إِنْ حَدَّثَ فَلَا تُصَدِّقُوهُ وَ إِنْ مَاتَ فَلَا تَشْهَدُوهُ.

بيان: لعل كراهه الشهود مختص بما إذا شهد جماعه و سقط عنه الوجوب إذ يجب الصلاه على المسلم و إن كان فاسقا.

«26»- الدَّعَوَاتُ،: يُسْتَلَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ رَجُلٍ يُدْعَى إِلَيْهِ وَلِيْمَةٍ وَ إِلَى جَنَازَةٍ فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ وَ أَيُّهُمَا يُجِيبُ قَالَ يُجِيبُ الْجَنَازَةَ فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ الْآخِرَةَ وَ لِيَدْعِ الْوَلِيْمَةَ فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ الدُّنْيَا الْفَانِيَةَ.

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ كُتِبَ لَهُ أَرْبَعُ قَرَارِيطَ قِيرَاطٍ بِاتِّبَاعِهِ إِيَّاهَا وَ قِيرَاطٍ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَ قِيرَاطٍ بِالِاتِّظَارِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ دَفْنِهَا وَ قِيرَاطٍ لِلتَّغْزِيَةِ.

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْقِيرَاطُ مِثْلُ جَبَلٍ أُحْدٍ.

«27»- نهج، [نهج البلاغه] قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ قَدْ تَبِعَ جَنَازَةَ قَسِمِعَ رَجُلًا يَضْحَكُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانََ الْمَوْتُ فِيهَا عَلَى غَيْرَتَا كُتِبَ وَ كَانََ الْحَقُّ فِيهَا عَلَى غَيْرَتَا وَ وَجَبَ وَ كَانََ الَّذِي تَرَى مِنَ الْأَمْوَاتِ سَفَرٌ عَمَّا قَلِيلٍ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ تُبَوِّئُهُمْ أَجْدَانَهُمْ وَ تَأْكُلُ تُرَاتُهُمْ كَأَنَّا مُخَلَّدُونَ بَعْدَهُمْ قَدْ تَسَيَّنَّا كُلَّ وَاعِظٍ وَ وَاعِظِهِ وَ رُمِينَا بِكُلِّ جَائِحَةٍ (1) طَوْبَى لِمَنْ دَلَّ فِي نَفْسِهِ وَ طَابَ كَسْبُهُ وَ صَلَحَتْ سَرِيرَتُهُ وَ حَسُنَتْ خَلِيقَتُهُ وَ انْفَقَ الْقَضَلُ مِنْ مَالِهِ وَ أَمْسَكَ الْقَضَلُ مِنْ لِسَانِهِ وَ عَزَلَ عَنِ النَّاسِ شَرُّهُ وَ وَسِعَتْهُ السَّيِّئَةُ وَ لَمْ يَنْسَبْ إِلَى يَدْعِهِ.

قال السيد و من الناس من ينسب هذا الكلام إلى رسول الله صلى الله عليه و آله (2)

أَقُولُ وَ رَوَاهُ الْكَرَّاجِيُّ فِي كَنْزِ الْقَوَائِدِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: وَ رَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ كُلِّ جَائِحَةٍ طَوْبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ غُيُوبِ غَيْرِهِ وَ أَبْقَى مَا اكْتَسَبَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَ رَحِمَ أَهْلَ الضَّعْفِ وَ الْمَسْكَنَةِ وَ خَالَطَ أَهْلَ الْعِفَّةِ وَ الْحِكْمَةِ.

بيان: قوله عليه السلام كأن الموت فيها أى فى الدنيا و الحق أوامر الله و نواهيه أو الموت و السفر بالفتح جمع مسافر و الأجداث القبور و التراث ما يخلفه الرجل لورثته كل واعظ و واعظه أى كل أمر و خصله يوجب العبرة و الاتعاظ و قوله و رمينا يحتمل الحاليه و قال فى النهايه الجائحه هى الآفه التى تهلك الثمار و الأموال و تستأصلها و كل مصيبه عظيمه و فتنه مبيره جائحه.

ص: 268

1- 1. نهج البلاغه تحت الرقم 122 من قسم الحكم.
2- 2. نهج البلاغه تحت الرقم 123 من قسم الحكم و ظاهر نسخه المؤلف
العلامه المجلسي أنهما كلام واحد.

«28»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: وَصَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَدَاءَهُ فِي جَنَازِهِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ قَدْ وَصَّعَتْ أُرْدِيَّتَهَا فَوَصَّعْتُ رَدَائِي (1).

«29»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شُقَيْرٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يُزْجَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْيَسَعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْيَسَعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمَرَ بِغُسْلِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ حِينَ مَاتَ ثُمَّ تَبِعَهُ بِلَا حِذَاءٍ وَلَا رَدَاءٍ فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ بِلَا حِذَاءٍ وَلَا رَدَاءٍ فَتَأَسَّيْتُ بِهَا (2).

«30»- إِكْمَالُ الدِّينِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ قَالَ: لَمَّا مَاتَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِلَا حِذَاءٍ وَلَا رَدَاءٍ (3).

«31»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَتَّبِعِي لِصَاحِبِ الْجَنَازَةِ أَنْ يُلْقَى رَدَاءَهُ حَتَّى يُعْرِفَ وَ يَتَّبِعِي لِجِرَانِهِ أَنْ يُطْعَمُوا عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (4).

بيان: تدل هذه الأخبار على أنه يستحب لصاحب المصيبة أن يكون بلا رداء بل بلا حذاء ليعرف (5)

و أما ترك الرداء لغير صاحب الجنازة فالمشهور الكراهة

ص: 269

-
- 1- 1. المحاسن ص 301 مع اختلاف.
 - 2- 2. أمالي الصدوق ص 231 في ضمن حديث، و رواه في العلل ج 1 ص 292، أيضا.
 - 3- 3. اكمال الدين ج 1 ص 161.
 - 4- 4. المحاسن ص 419.
 - 5- 5. كان الناس في عهد الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ و ما بعده الى زمن طويل يلبسون الشملة من دون خياطة، فكانوا يأتزرون بشمله و يسمونها

المئزر و الازار، و يرتدون باخرى و يسمونها الرداء لكونها ساترا للردء، و قد ورد في لباسه صلى الله عليه و آله أنه كان. عليه ازار و رداء، و ورد في النهج أنه عليه السلام قال: «ألا و إن امامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه و من طعمه بقرصيه» و هكذا ورد عن أبي ذر أنه قال: «جزى الله الدنيا عني مذمه بعد رغيفين من الشعير أتغذى بأحدهما و أتعيشى بالآخر و بعد شملتى صوف أتزر بأحدهما و أرتدى بالآخرى» و قد كانوا يلبسون الشملة الواسعه شمله الصماء، و يسمون هذه الشملة بالريطه. أما الازار، فكانوا لا يضعونه فى بيوتهم سترا للغوره، و أمّا الرداء، فأكثر ما كانوا يلبسونه للحشمه خارج الدار و فى الانديه، و أمّا داخل البيوت فقد يضعونه و قد لا يضعونه و هذا الرداء هو الذى وضعه رسول الله صلى الله عليه و آله عند تشييعه جنازه سعد بن معاذ فصار سنه من بعده، لا الكساء الذى يلبسه الناس فى أيامنا هذه فوق الاقبية و الستره. و لما كان الناس ملتزمون بالارتداء خارج البيوت الامن أعوزه من المساكين، كان وضعه فى تشييع الجنازه علامه لكونه صاحب المصيبه، لدلالته على ذهاب حشمته، و مثله وضع الحذاء و الخروج حافيا. و قد كان الناس فى زمان الصادق عليه السلام على تلك السنه و السيره فى لبس الرداء و الازار غالبا، و لذلك صنع الصادق عليه السلام فى وفاه إسماعيل ابنه كما صنع رسول الله فى فوت سعد بن معاذ، و أمّا بعد ذلك، فالمصرح به فى رواياتنا (كما فى الكافى ج 1 ص 326 إعلام الورى ص 351، الإرشاد للمفيد 316) أن أبا محمّد العسكرى قد شق جيبه فى فوت أخيه محمّد بن على، و هكذا فى وفاه أبيه أبى الحسن صاحب العسكر عليه السلام (كما جاء فى رجال الكشيّ ص 479 و 480). فما نقل عن ابن الجنيد أنّه يطرح بعض زيه بارسال طرف العمامه أو أخذ مئزر فوقها على الأب و الأخ، فلعل الاختصاص بالاب و الأخ لاجل ما ورد عن أبى محمّد عليه السلام فى أبيه و أخيه، و أمّا أخذ مئزر فوق العمامه فالظاهر من زمانه و هو القرن الرابع للهجره ترك الازار و الرداء- و لبس السراويل و الاقمصه و الاقبية كما فى زماننا هذا- و اختصاصهما بلباس الاحرام- و لبس العمائم فى الحضر و السفر بعد ما كان فى صدر الإسلام مختصا. بحال السفر و فى الغزوات شعارا للابطال الباسلين، و منه قول سحيم: أنا ابن جلا و طلاع الثنايا***متى أضع العمامه تعرفونى ففي مثل ذاك الزمان و يشبهه زماننا هذا من حيث ترك الرداء و الازار، لا بأس بالامتيار بأى وجه تداوله أبناء العصر و عقلاء القوم و الملّه، و ذلك لان من ترك الرداء و الازار رأسا و لبس القباء و الكساء و العمامه، قد خرج عن مورد السنه خروجاً موضوعياً و لا معنى للحكم عليه بوضع الرداء علامه لذهاب الحشمه، و هذا هو الوجه فى قول سائر الاصحاب بمطلق الامتيار، و لو كان بلبس الرداء- يعنون الكساء- اذا لم يكن مع غيره رداء كما سيأتى ذكره.

ص: 270

و يظهر من ابن حمزه تحريمه كما نسب إليه فى الذكرى و قال أما صاحب الجنازه فيخلعه لىتميز عن غيره ذكره الجعفى و ابن حمزه و الفاضلان و ذكر ابن الجنيد أيضا التمييز بطرح بعض زيه بإرسال طرف العمامه أو أخذ مؤزر من فوقها على الأب و الأخ و لا يجوز على غيرهما و ابن حمزه منع هنا مع تجويزه الامتياز فكأنه يخص التمييز فى غير الأب و الأخ بهذا النوع من الامتياز و أنكر ابن إدريس الامتياز بهذين لعدم الدليل عليهما و زعم أنه من خصوصيات الشيخ (1) و رده الفاضلان بأحاديث الامتياز و ظاهر أن الأخبار لا تتناوله ثم لم نقف على دليل الشيخ عليه و لا على اختصاص الأب و الأخ (2) و قال أبو الصلاح يتحفى و يحل أزراره فى جنازه أبيه و جده خاصه و يرده ما تقدم انتهى.

و ما فعله النبى صلى الله عليه و آله من خصائص تلك الواقعه و الخصوصيه ظاهره فيها فلا يتأسى فيه و ما ذكره الأصحاب من الامتياز بالرداء إذا لم يكن مع غيره

ص: 271

1- 1. لعله يعنى بالشيخ ابن الجنيد الاسكافى، و يكون المراد بقوله « لعدم الدليل عليهما » عدم الدليل على « ارسال طرف العمامه أو أخذ مؤزر من فوقها » و الا فدليل الامتياز بوضع الرداء و الحذاء موجود، و قد روى شطر منها فى التهذيب.

2- 2. قد عرفت وجه الاختصاص و أنه هو الاقتداء بأبى محمد العسكرى عليه السلام فى وفاه أخيه محمد و رحله أبيه الهادى عليهما السلام.

رداء(1) أو بعلامات آخر كما مر فلتعليل الوارد فى خبر ابن أبى عمير(2) عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ينبغى لصاحب المصيبة أن يضع رداءه حتى يعلم الناس أنه صاحب المصيبة. و لما رواه أبو بصير(3) عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ينبغى لصاحب المصيبة أن لا يلبس رداءه و أن يكون فى قميص حتى يعرف.

«32»- قُرْبُ الْإِسْتِدَارِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرْفِيفٍ عَنِ الْخُسَيْنِ بْنِ عُلوَانَ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَ جَالِسًا وَمَعَهُ أَصْحَابٌ لَهُ قَمَرٌ بِجَنَازِهِ فَقَامَ بَعْضُ الْقَوْمِ وَلَمْ يَقُمْ الْحَسَنُ فَلَمَّا مَضَوْا بِهَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَلَا قُمْتَ عَاقَاكَ اللَّهُ فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُومُ لِلْجَنَازَةِ إِذَا مَرُّوا بِهَا فَقَالَ الْحَسَنُ إِنَّمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَ ذَاكَ أَنَّهُ مَرَّ بِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ وَ كَانَ الْمَكَانُ ضَيِّقًا فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ كَرِهَ أَنْ تَغْلُو رَأْسُهُ (4).

بيان: رواه فى الكافى بسند فيه ضعف بسهل (5) بن زياد عن مثنى الحناط عن أبى عبد الله عليه السلام. و ذكر الحسين مكان الحسن و روى فى الصحيح (6) عن زراره: أن أبا جعفر عليه السلام لم يقم للجنازة و قال لا قام لها أحد منا. و يدل الصحيح على عدم استحباب القيام عند مرور الجنازة مطلقا و هذا الخبر على عدم استحبابه عند مرور جنازة المسلم و استحبابه عند مرور جنازة اليهودى أو مطلق الكافر

ص: 272

1- 1. هذا إذا كان المراد بالرداء: الكساء المتداول فى زماننا هذا، فان لابسه خارج عن السنه موضوعا، و أمّا إذا كان بمعنى الرداء المقابل للإزار، كما فى لباسى الاحرام ففيه أخذ خلاف السنه سنه، مع ما ورد من النهى عن ذلك فى أخبار كما مر.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 131، الكافى ج 3 ص 204.

3- 3. الكافى ج 3 ص 204، الفقيه ج 1 ص 111 ط نجف، التهذيب ج 1 ص 130 علل الشرائع ج 1 ص 289.

4- 4. قرب الإسناد ص 42 ط حجر ص 58 ط نجف.

5- 5. الكافى ج 3 ص 192.

6- 6. الكافى ج 3 ص 191.

لاشتراك العله مع إشرافها و ضيق الطريق و المشهور بين أصحابنا عدم استحباب القيام مطلقا.

و هو المشهور بين المخالفين أيضا و ذهب بعضهم إلى الوجوب و بعضهم إلى الاستحباب و اختلفت أخبارهم في ذلك قَالَ الْأَيْبِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تَخْلَفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ. و في روايه: إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ فَلْيَقُمْ حِينَ يَرَاهَا حَتَّى تَخْلَفَهُ. و في روايه: إِذَا تَبِعْتُمْ جَنَازَهُ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوَضَعَ. و في روايه: إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى تُوَضَعَ. و في روايه: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَصْحَابُهُ قَامُوا لَجَنَازِهِ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّهَا يَهُودِيَةٌ فَقَالَ إِنْ الْمَوْتُ فَرَعَ إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا وَ فِي رَوَايَةٍ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَصْحَابُهُ لَجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ حَتَّى تَوَارَتْ وَ فِي رَوَايَةٍ قِيلَ إِنَّهُ يَهُودِيٌّ فَقَالَ أَلَيْسَتْ نَفْسًا وَ فِي رَوَايَةٍ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ قَعَدَ وَ فِي رَوَايَةٍ رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَامَ فَقَمْنَا وَ قَعَدَ فَقَعَدْنَا(1).

قال القاضي اختلف الناس في هذه المسألة فقال مالك و أبو حنيفة و الشافعي القيام منسوخ و قال أحمد و إسحاق و ابن حبيب و ابن الماجشون المالكيان هو مخير ثم قال و المشهور من مذهبن أن القيام ليس مستحبا و قالوا هو منسوخ بحديث على و اختار المتولى من أصحابنا أنه مستحب و هذا هو المختار فيكون الأمر به للندب و القعود بيان للجواز و لا يصح دعوى النسخ في مثل هذا لأن النسخ إنما يكون إذا تعذر الجمع بين الأحاديث و لم يتعذر انتهى.

و قال العلامة ره في المنتهى إذا مرت به جنازه لم يستحب تشييعها و به قال الفقهاء و ذهب جماعه من أصحابهم كأبي مسعود السدرى و غيره إلى وجوب القيام لها و عن أحمد روايه بالاستحباب لنا ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه و آلِهِ أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تَرَكَ الْقِيَامَ لَهَا وَ فِي حَدِيثٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا

ص: 273

رأى النبي صلى الله عليه وآله قام للجنازة فقال يا محمد هكذا نصنع فترك
النبي صلى الله عليه وآله القيام لها.

و من طريق الخاصه رواه زراره انتهى.

و قال فى الذكرى لا يستحب القيام لمن مرت عليه الجنازه لقول على عليه
السلام: قام رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قعد. و لخبر زراره نعم لو
كان الميت كافرا جاز القيام لخبر المثنى و قول النبي صلى الله عليه وآله. إذا
رأيت الجنازه فقوموا. منسوخ انتهى.

أقول: لا يخفى ما فى القول بالجواز مستدلا بهذا الخبر إلا أن يكون مراده
الشرعيه و الاستحباب.

ثم اعلم أنه يظهر من هذا الخبر منشأ توهم العامه فيما رواه عن النبي
صلى الله عليه وآله فى ذلك و أكثر أخبارهم كذلك و لذا قالوا عليهم
السلام: أهل البيت أدري بما فى البيت.

و إنما أطنبت الكلام فى ذلك لتعلم حقيقه أخبارهم و أحكامهم.

«33»- الْعَلَلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَا جِيلَوِيهِ عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ وَهَيْبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا
عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ أَصْنَعُ إِذَا خَرَجْتُ مَعَ الْجَنَازَةِ أَمْشِي أَمَامَهَا أَوْ
خَلْفَهَا أَوْ عَنْ يَمِينِهَا أَوْ عَنْ شِمَالِهَا قَالَ إِنْ كَانَ مُخَالِفًا فَلَا تَمْشِ أَمَامَهُ فَإِنَّ
مَلَائِكَةَ الْعَذَابِ يَسْتَقْبِلُونَهُ بِالْوَانِ الْعَذَابِ (1).

المحاسن، عن وهيب بن حفص: مثله (2).

تبيين: اعلم أن المعروف من مذهب الأصحاب أن مشى المشيع وراء
الجنازه أو أحد جانبيها أفضل من المشى أمامها قال فى المنتهى يكره
المشى أمام الجنائز للماشى و الراكب بل المستحب أن يمشى خلفها أو
من أحد جانبيها و هو مذهب علمائنا أجمع و به قال الأوزاعى و أصحاب
الرأى و إسحاق و قال الثوري الراكب خلفها و الماشى حيث شاء و قال
أصحاب الظاهر الراكب خلفها أو بين

- 1-1. علل الشرائع ج 1 ص 287.
- 2-2. المحاسن ص 317.

جنبها و الماشى أمامها و قال الشافعى و ابن أبى ليلى و مالك المشى أمامها أفضل للراكب و الراحل و به قال عمر و عثمان و أبو هريره و القاسم بن محمد و ابن الزبير و أبو قتاده و شريح و سالم و الزهرى انتهى.

و نص فى المعتبر على أن تقدمها ليس بمكروه بل هو مباح و حكى الشهيد فى الذكرى عن كثير من الأصحاب أنه يرى كراهه المشى أمامها و قال ابن أبى عقيل يجب التأخر خلف جنازه المعادى لذى القربى لما ورد من استقبال ملائكة العذاب إياه و قال ابن الجنيد يمشى صاحب الجنازه بين يديها و الباقون وراءها لما

روى: من أن الصادق عليه السلام تقدم سرير ابنه إسماعيل بلا حذاء و لا رداء.

أقول: مقتضى الجمع بين الأخبار حمل أخبار النهى و المرجوحه على جنازه المخالف كما يدل عليه هذا الخبر و غيره لكن الأولى عدم المشى أمامها مطلقا لدعوى الإجماع و شهره خلافه بين العامة حتى أنهم نسبوا القول بذلك إلى أهل البيت عليهم السلام قال بعض شراح مسلم كون المشى وراء الجنازه أفضل من أمامها قول على بن أبى طالب عليه السلام و مذهب الأوزاعى و أبى حنيفة و قال جمهور الصحابه و التابعين و مالك و الشافعى و جماهير العلماء المشى قدامها أفضل و قال الثورى و طائفة هما سواء.

«34»- أَرْبَعِينَ الشَّهِيدَ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الشَّيْخِ عَنِ ابْنِ أَبِي جَدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَمِيرِيِّ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدْقَةَ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَمَرَهُمْ بِسَبْعِ بَعِيَادِهِ الْمَرْصَى وَ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَ إِبْرَارِ الْقَسَمِ وَ تَسْمِيَةِ الْعَاطِسِ وَ نُصْرَةِ الْمَظْلُومِ وَ إِفْشَاءِ السَّلَامِ وَ إِجَابَةِ الدَّاعِيِ الْخَبَرِ.

«35»- السَّرَائِرُ، نَقْلًا مِنْ جَامِعِ الْبَرْنُطِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: السُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْجَنَازَةَ مِنْ جَانِبِهَا الْأَيْمَنِ وَ هُوَ مِمَّا يَلِى يَسَارَكَ ثُمَّ تَصِيرُ إِلَى مُؤَخَّرِهِ وَ تَدُورُ عَلَيْهِ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى مُقَدِّمِهِ (1).

1- 1. السرائر: 469.

«36»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَتْرُكُ تَشْيِيعَ جَنَازِهِ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّ فِيهِ قِصْلًا كَثِيرًا وَ رَبْعَ الْجَنَازَةِ فَإِنَّ مَنْ رَبَعَ جَنَازَةَ مُؤْمِنٍ حُطَّ عَنْهُ خَمْسٌ وَ عِشْرُونَ كَبِيرَةً فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُرَبِّعَهَا قَابِذًا بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ فَخُذْهُ بِيَمِينِكَ ثُمَّ تَدَوِّرْ إِلَى الْمُؤَجَّرِ فَتَأْخُذْهُ بِيَمِينِكَ ثُمَّ تَدَوِّرْ إِلَى الْمُؤَخَّرِ الثَّانِي فَتَأْخُذْهُ بِيَسَارِكَ ثُمَّ تَدَوِّرْ إِلَى الْمُقَدَّمِ الْأَيْسَرِ فَتَأْخُذْهُ بِيَسَارِكَ ثُمَّ تَدَوِّرْ عَلَى الْجَنَازَةِ كَدَوِّرِ كَفَى الرَّحَى (1).

إيضاح كدور كفى الرحى أى الكفين الآخذتين بخشبه الرحى.

أقول: تحقيق هذه المسألة يتوقف على إيراد الأخبار الواردة فى كيفية التربيع و نقل الأقوال ثم بيان ما ترجح عندى منها.

أما الأخبار فقد رَوَى الْكُلَيْنِيُّ رَه بِسَنَدٍ مُرْسَلٍ لَا يَقْصُرُ عَنِ الْحَسَنِ (2) عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: السُّنَّةُ فِي حِمْلِ الْجَنَازَةِ أَنْ تَسْتَقْبِلَ جَانِبَ السَّرِيرِ بِشِقِّكَ الْأَيْمَنِ فَتَلْزِمَ الْأَيْسَرَ بِكَتِفِكَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ تَمُرَّ عَلَيْهِ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ وَ تَدَوِّرُ مِنْ خَلْفِهِ إِلَى الْجَانِبِ الثَّلَاثِ مِنَ السَّرِيرِ ثُمَّ تَمُرَّ عَلَيْهِ إِلَى الْجَانِبِ الرَّابِعِ مِمَّا يَلِى يَسَارِكَ.

و بسند فيه ضعف (3) على المشهور عن أبى جعفر عليه السلام قال: السنه أن تحمل السرير من جوانبه الأربع و ما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع. و بسند فيه إرسال (4)

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ تَرْبِيعِ الْجَنَازَةِ قَالَ إِذَا كُنْتَ فِي مَوْضِعٍ تَقِيهِ قَابِذًا بِالْيَدِ الْيُمْنَى ثُمَّ بِالرَّجْلِ الْيُمْنَى ثُمَّ ارْجِعْ إِلَى مَكَانِكَ إِلَى مَيَامِنِ الْمَيِّتِ - لَا تَمُرَّ خَلْفَ رِجْلَيْهِ الْبَنَةِ حَتَّى تَسْتَقْبِلَ فَتَأْخُذْ يَدَهُ الْيُسْرَى ثُمَّ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ثُمَّ ارْجِعْ مِنْ مَكَانِكَ لَا تَمُرَّ خَلْفَ الْجَنَازَةِ الْبَنَةِ حَتَّى تَسْتَقْبِلَهَا تَفْعَلْ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلًا فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَقِي فِيهِ فَإِنَّ تَرْبِيعَ الْجَنَازَةِ الَّتِي جَرَتْ بِهَ السُّنَّةُ أَنْ تَبْدَأَ بِالْيَدِ الْيُمْنَى ثُمَّ بِالرَّجْلِ الْيُمْنَى ثُمَّ بِالرَّجْلِ الْيُسْرَى حَتَّى تَدَوِّرَ حَوْلَهَا.

ص: 276

- 1- 1. فقه الرضا ص 17.
- 2- 2. الكافى ج 3 ص 168.
- 3- 3. الكافى ج 3 ص 168.

4-4. الكافي ج 3 ص 168.

وَبَسْتَدِ فِيهِ جَهَالَهُ (1) عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَّابٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: تَبْدَأُ فِي حَمْلِ السَّرِيرِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ تَمْرُّ عَلَيْهِ مِنْ خَلْفِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْأَخْرِ ثُمَّ تَمْرُّ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى الْمُقَدَّمِ كَذَلِكَ دَوْرَانُ الرَّحَى عَلَيْهِ.

و أما الأقوال فاعلم أن الأصحاب ذكروا أن حمل الميت واجب على الكفاية و أجمعوا على استحباب التربيع قال فى الذكرى و أفضله أن يبدأ بمقدم السرير الأيمن ثم يمر عليه إلى مؤخره ثم بمؤخر السرير الأيسر و يمر عليه إلى مقدمه دور الرحى و كذلك ذكر الشيخ فى المبسوط و النهايه و هو المشهور بين المتأخرين و قال فى الخلاف يحمل بميامنه مقدم السرير الأيسر ثم يدور حوله حتى يرجع إلى المقدم و ادعى عليه الإجماع و هذا أقوى عندى إذ التيامن مطلوب فى الأمور و رعايه يمين الميت أولى من رعايه يمين السرير مع أن أخذ يمين السرير باليمين لا يتيسر فى أكثر الجنائز إلا بمشقه و المشى بالقهقرى.

و لنرجع إلى الكلام فى الأخبار أما خبر السرائر فلم يرد فى هذا الباب خبر صحيح غيره و عندى أنه صحيح لأنه أخذه ابن إدريس من الجامع و كان الكتاب مشهورا متواترا و صاحبه ثقه و روى عن ابن أبى يعفور الثقه و أظن أنه لا ينافى ما اخترناه إذ كما أنه يحتمل أن يكون مما يلى يسارك بالنظر إلى الماشى فى جانب السرير يحتمل أن يكون بالنظر إلى الماشى خلف السرير و إن حمل على حاله استقباله السرير فحينئذ و إن كان يمين الميت يحاذى يمينه إذا قابله لكن إذا جاوزه مائلا إلى يمين الميت ليأخذ السرير فيمين الميت يلى يساره.

و كذا الشق الأيمن فى الفقه يحتمل أيمن الميت و أيمن السرير بل لو كان صريحا فى أيمن السرير يمكن أن يقال كما يمكن أن يعتبر السرير رجلا ماشيا و يعتبر يمينه و يساره بحسب ذلك التوهم كذلك يمكن أن يطلق اليمين و اليسار على جانبيه بحسب ما جاور من جانبي الميت بل يمكن أن يعتبر شخصا مستلقى على قفاه كالميت و الخبر الأول من أخبار الكافى كالصريح فيما اخترناه.

ص: 277

و الخبر الثانى يدل على الاكتفاء بالأخذ بالجوانب الأربعة كيفما اتفق و لا ينافى كون الهيئه المخصوصه أفضل و الخبر يحتمل وجوها الأول أن السنه النبويه جرت بحمل الجنازه من أربه جوانبها كيف اتفق و الزائد على الأربه تطوع الثانى أن رعايه الهيئات المخصوصه فى حملها تطوع الثالث أن يقال المعنى أن ما بعد ذلك كما و كيفا فهو تطوع الرابع أن يكون المراد بالحمل من جوانبه الأربه الهيئه المخصوصه المسنونه و بقوله ما بعد ذلك الزائد عنه أو الأعم منه و من النقص و مخالفه الكيفيه المسنونه الخامس أن يراد به أن السنه الأخذ بإحدى القوائم الأربع كيف اتفق و ما كان بعد ذلك من الزيادة فى الكميه أو الرعايه فى الكيفيه فهو تطوع و لعل الأول أظهر.

و روى الجمهور عن ابن مسعود أنه قال إذا تبع أحدكم الجنازه فليأخذ بجوانب السرير الأربه ثم ليتطوع بعد أو ليذر فإنه من السنه.

و اعلم أن السنه ما واطب عليه النبى صلى الله عليه و آله و التطوع ما صدر عنه و عن أوصيائه عليه السلام على جهه الاستحباب و لم يواظب صلى الله عليه و آله عليه رحمه للأمم و لىتميز ما هو المؤكد من المستحبات و ما ليس كذلك منها ليختار المكلف مع عدم القدره على الإتيان بالجميع ما هو أفضل و أكد.

ثم اعلم أن المشهور استحباب التربع على الهيئه المخصوصه كما عرفت بل ظاهر بعضهم تحقق الإجماع على ذلك و قال ابن الجنيد يرفع الجنازه من أى جوانبها قدر عليه و استدل له بهذا الخبر و قد عرفت أنه لا يدل على نفى استحباب التربع و وصف الجوانب بالأربع فى الحديث لعله بتأويل الناحيه و شبهها.

و الخبر الثالث صريح فيما اخترناه إذ اليد اليمنى المراد بها يد الميت اليمنى الكائنه على أيسر السرير و قوله عليه السلام ثم ارجع من مكانك أى من موضع الرجل اليمنى إلى ميامن الميت أى الجانب الذى فرغت منه و عبر عنه بميامن الميت فهذا صريح فى أن المراد يمين الميت لا يمين السرير و هذا الخبر يدل على أن الفرق بيننا و بين المخالفين إنما هو فى الترتيب لا فى الابتداء.

و قال فى شرح السنه من تأليفات العامه حمل الجنازه من الجوانب الأربع فيبدأ بياسره السرير المتقدمه فيضعها على عاتقه الأيمن ثم بياسرته المؤخره ثم بيامنته المتقدمه فيضعها على عاتقه الأيسر ثم بيامنته المؤخره انتهى.

و قال الشيخ فى الخلاف صفه التربيع أن يبدأ بيسره الجنازه و يأخذها بيمينه و يتركها على عاتقه و يربع الجنازه و يمشى إلى رجليها و يدور دور الرحي إلى أن يرجع إلى يمينه الجنازه فيأخذ ميامن الميت بمياسره و به قال سعيد بن جبير و الثورى و إسحاق و قال الشافعى و أبو حنيفه يبدأ بمياسر مقدم السرير فيضعها على عاتقه الأيمن ثم يتأخر فيأخذ مياسر مؤخره فيضعها على عاتقه الأيمن ثم يعود إلى مقدمه فيأخذ ميامن مقدمه فيضعها على عاتقه الأيسر ثم يتأخر فيأخذ ميسره مؤخره فيضعها على عاتقه الأيسر و أما الرابع فتوجيهه قريب مما ذكرنا فى خبر الفقه.

فظهر بما قررنا أن ما اختاره الشيخ و ادعى عليه الإجماع هو أقوى و أظهر من الأخبار إذ الأخبار الداله عليه صريحه و ما دل على خلافه على تقدير تسليم الظهور فيه قابله لتأويل غير بعيد فينبغى حملها عليه لرفع التنافى بين الأخبار و ما استدل به الشهيد ره فى الذكرى بقوله عليه السلام فى الخبر الأخير دوران الرحي و أنه لا يتصور إلا على البدء بمقدم السرير الأيمن و الختم بمقدمه الأيسر فلا يخفى وهنه إذ ظاهر أن التشبيه لمجرد الدوران و عدم الرجوع كما تفعله العامه و قد أشار الشيخ فى الخلاف إلى ذلك و يمكن حمل كلام الشيخ فى الكتابين على ما ذكره فى الخلاف لئلا يكون فيهما مخالفا لإجماع ادعاه و إن كان ذلك منه قدس سره غير عزيز لأنه ذكر فى الكتابين عبارته هذا الخبر و يمكن تأويله على نحو ما ذكرنا فى تأويل الخبر.

و يظهر من علامه فى المنتهى أنه أول الخبر و كلام الشيخ بما ذكرنا لأنه لم يتعرض فيه لخلاف بل قال المستحب عندنا أن يبدأ الحامل بمقدم السرير ثم يمر معه و يدور من خلفه إلى الجانب الأيسر فيأخذ رجليه اليسرى و يمر معه إلى أن يرجع إلى المقدم كذلك دور الرحي.

و حاصل ما ذكرناه أن يبدأ فيضع قائمه السرير التي تلى اليد اليمنى للميت فيضعها على كتفه الأيسر ثم ينتقل فيضع القائمه التي تلى رجله اليمنى على كتفه الأيسر ثم ينتقل فيضع القائمه التي تلى رجله اليسرى على كتفه الأيمن ثم ينتقل فيضع القائمه التي تلى يده اليسرى على كتفه الأيمن و هكذا انتهى.

و لقد أحسن فى التعبير لكن كان الأحسن أن يقول كتفه الأيمن مكان كتفه الأيسر و بالعكس كما عرفت و كذا يدل على ما ذكرنا ما نقله الشهيد ره عن الراوندى أنه حكى كلام النهايه و الخلاف و قال معناهما لا يتغير و إن جعله الشهيد مؤيدا لما اختاره و مع ذلك كله لا يبعد القول بالتخير بين الوجهين لظهور بعض الأخبار فى الجملة فيما اختاره المتأخرون و الله يعلم و حجه الكرام عليهم السلام حقائق الأحكام.

«37»- دَعَاؤُ الرَّاَوْنِدِيِّ: جَرَّحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي جَنَازِهِ مَا شِئَا قِيلَ أَلَا تَرَكَّبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَرْكَبَ وَ الْمَلَائِكَةُ يَمْشُونَ قَابِي أَنْ يَرْكَبَ.

توضيح: رواه الشيخ فى الصحيح (1) على الظاهر عن أبي عبد الله عليه السلام و ظاهره عدم اختصاص الحكم به صلى الله عليه و آلِهِ و لا بالجنازه المخصوصه بل يعم التعليل و يؤيده مَا رَوَاهُ الْعَامَّةُ (2) عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: حَرَّجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي جَنَازِهِ فَرَأَى نَاسًا رُكَبَانًا فَقَالَ أَلَا تَسْتَحْيُونَ إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ وَ أَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ. و قال فى المنتهى يستحب المشى مع الجنازه و يكره الركوب و هو قول العلماء كافه.

«38»- دَعَاؤُ الرَّاَوْنِدِيِّ، عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: حَضَرَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَنَازَةَ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَ أَنَا مَعَهُ وَ كَانَ عَطَا فِيهَا فَصَرَّحْتُ صَارِحَهُ فَقَالَ عَطَا لَتَسْكُنَنَّ أَوْ لَتَرْجَعَنَّ قَالَ فَلَمْ تَسْكُنْ فَارْجَعْ عَطَا قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ

ص: 280

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 89، الكافي ج 3 ص 170.
 - 2- 2. رواه فى مشكاة المصابيح ص 146، و قال: رواه الترمذى و ابن ماجه و روى أبو داود نحوه و قال الترمذى؛ و قد روى عن ثوبان موقوفا.

عليه السلام إِنَّ عَطَا قَدْ رَجَعَ قَالَ وَ لِمَ قُلْتُ كَانَ كَذَا وَ كَذَا قَالَ امْضِ بِنَا
 قَلَوْ أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا شَيْئًا مِّنَ الْبَاطِلِ تَرَكْنَا الْحَقَّ لَمْ نَقْضِ حَقَّ مُسْلِمٍ قَلَمًا صَلَّى
 عَلَى الْجَنَازَةِ قَالَ وَلَيْهَا لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ انْصَرَفَ مَا جُورًا رَحِمَكَ اللَّهُ
 فَإِنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ قَابَى أَنْ يَرْجِعَ قَالَ فَقُلْتُ قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي الرُّجُوعِ
 وَ لِي حَاجَةٌ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهَا فَقَالَ امْضِ فَلَيْسَ بِأَذْنِهِ جِنًّا وَ لَا بِأَذْنِهِ تَرْجِعُ
 إِنَّمَا هُوَ فَضْلٌ طَلَبْنَاهُ فَيَقْدِرُ مَا يَتَّبِعُ الرَّجُلُ يُوجِرُ عَلَى ذَلِكَ.

إيضاح رواه فى الكافى (1) بسند حسن و عطا هو ابن أبى رباح و كان بنو
 أميه يعظمونه جدا حتى أمروا المنادى ينادى لا يفتى الناس إلا عطا و إن لم
 يكن فعبد الله بن أبى نجیح و كان عطا أعور أفتس أعرج شديد السواد
 ذكره ابن الجوزي فى تاريخه و فى القاموس الصرخه الصيحه الشديده و
 كغراب الصوت أو شديده و الصارخ المغيث و المستغيث ضد انتهى أى
 صاحت بالنوح و الجزع امرأه و قال الشيخ البهائى قدس الله روحه يستفاد
 من هذا الحديث أمور الأول تأكد كراهه الصراخ على الميت حيث جعله عليه
 السلام من الباطل و لعل ذلك بالنسبه إلى المرأه إذا سمع صوتها الأجانب
 إن لم نجعل مطلق إسماع المرأه صوتها الأجانب محرما بل مع خوف الفتنة
 لا بدونه كما ذكره بعض علمائنا.

الثانى أن رؤيه الأمور الباطله و سماعها لا ينهض عذرا فى التقاعد عن قضاء
 حقوق الإخوان.

الثالث أن موافقتهم بامتنال ما يستدعونه من الاقتصار على اليسير من
 الإكرام و تأديه الحقوق ليس أفضل من مخالفتهم فى ذلك بل الأمر
 بالعكس.

الرابع أن تعجيل قضاء حاجه المؤمن ليس أهم من تشييع الجنازه بل

ص: 281

الأمر بالعكس و لعل عدم سؤال زرارته حاجته من الإمام عليه السلام فى ذلك المجمع و إرادته أن يرجع ليسأله عنها لأنها كانت مسأله دينيه لا يمكنه إظهارها فى ذلك الوقت لحضور جماعه من المخالفين فأراد أن يرجع عليه السلام ليخلو به و يسأله عنها انتهى كلامه رفع مقامه.

و قال العلامة فى المنتهى لو رأى منكرا مع الجنازه أو سمعه فإن قدر على إنكاره و إزالته فعل و أزاله و إن لم يقدر على إزالته استحب له التشيع و لا يرجع لذلك خلافا لأحمد.

«39»- الْمُسَلِّسَاتُ، لِلشَّيْخِ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُمِّىِّ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْوَزِيرِ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْخَضْرَمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي تَاجِيَةَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ الرَّهْزِيُّ حَدَّثَنِيهِ وَ مَعْمَرُ أَتْبَنِيهِ أَخَذْتُهُ مِنْ قَلْقٍ فِيهِ يُعِيدُهُ وَ يُبْدِيهِ عَنْ سِبَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ السَّرِيرِ.

«40»- رَغَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِيْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَسْرَّ إِلَى قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَنَّهَا أُولَى مَنْ يَلْحَقُ بِهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَلَمَّا قُبِضَ وَ تَالَهَا مِنَ الْقَوْمِ مَا تَالَهَا لَزِمَتْ الْفِرَاشَ وَ تَحَلَّ جِسْمُهَا وَ دَابَّ لَحْمُهَا وَ صَارَتْ كَالْخِيَالِ وَ عَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا سَبْعِينَ يَوْمًا فَلَمَّا اخْتَضِرَتْ قَالَتْ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ كَيْفَ أَحْمَلُ عَلَى رِقَابِ الرِّجَالِ مَكْشُوفَةً وَ قَدْ صِرْتُ (1) كَالْخِيَالِ وَ جَفَّ جِلْدِي عَلَى عَظْمِي قَالَتْ أَسْمَاءُ يَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ إِنْ قَضَى اللَّهُ عَلَيْكَ بِأَمْرٍ فَسَوْفَ أَصْنَعُ لَكَ شَيْئًا رَأَيْتُهُ فِي بَلَدِ الْحَبَشَةِ قَالَتْ وَ مَا هُوَ قَالَتْ النَّعْشُ يَجْعَلُونَهُ مِنْ فَوْقِ السَّرِيرِ عَلَى الْمَيِّتِ يَسْتُرُهُ قَالَتْ لَهَا أَفَعَلَى فَلَمَّا قُبِضَتْ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا صَنَعْتُهُ لَهَا أَسْمَاءُ فَكَانَ أَوَّلَ نَعْشٍ عُمِلَ لِلنِّسَاءِ فِي الْإِسْلَامِ (2).

ص: 282

1- 1. فى المصدر المطبوع: و قد صرت عظما ليس عليه الا جلده، و كيف ينظر الرجال الى جثتى على السرير إذا حملت قالت لها أسماء إلخ.
2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 232.

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَهَى أَنْ يُوصَعَ الْحُتُوطُ عَلَى النَّعْشِ (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى نَعْشِ رُيْطَلْتٍ عَلَيْهِ خُلَّتَانِ حَمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ زَيْنَ بِهِمَا فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِمَا فَنَزَعَتَا وَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ أَوَّلُ عَذَلِ الْآخِرَةِ الْقُبُورُ لَا يُعْرَفُ فِيهَا غَنِيٌّ مِنْ فَقِيرٍ (2).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى قَوْمٍ مَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ فَقَامُوا قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا (3).

وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ مَشَى مَعَ جَنَازَةٍ فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ فَذَهَبُوا لِيَقُومُوا فَتَنَاهُمْ فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْقَبْرِ وَقَفَ يَتَحَدَّثُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ حَتَّى وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ فَلَمَّا وُضِعَتْ جَلَسَ وَجَلَسُوا (4).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ فِي جَنَازَةٍ مَا أَدْرَى أَيُّهُمْ أَكْبَرُ أَلَمْ يَمْشِ مَعَ الْجَنَازَةِ بِغَيْرِ رِدَاءٍ أَمْ الَّذِي يَقُولُ ارْقُوعُوا رَفَقَ اللَّهُ بِكُمْ أَمْ الَّذِي يَقُولُ اسْتَغْفِرُوا لَهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ (5).

وَعَنْ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: أَسْرِعُوا بِالْجَنَائِزِ وَلَا تَدْبُوا بِهَا (6).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ حَمْلِ الْجَنَازَةِ أَوْاجِبٌ هُوَ عَلَى مَنْ شَهِدَهَا قَالَ لَا وَلَكِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ شَاءَ أَحَدٌ وَ مِنْ شَاءَ تَرَكَ (7).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ رَخَّصَ فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ عَلَى الدَّابَّةِ هَذَا إِذَا لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَحْمِلُهَا أَوْ مِنْ عُذْرٍ فَأَمَّا السُّنَّةُ أَنْ يَحْمِلَهَا الرَّجَالُ (8).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَلَّمَ يَسْتَجِيبُ لِمَنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُعِينَ فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ أَنْ يَبْدَأَ بِتَاسِرِهِ السَّرِيرِ فَيَأْخُذَهَا مِمَّنْ هِيَ فِي يَدَيْهِ يَمِينِهِ ثُمَّ يَدُورُ بِالْجَوَانِبِ الْأَرْبَعَةِ (9).

ص: 283

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 233.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 233.

3-3. المصدر نفسه و زاد بعده: هذا فى القوم تمر عليهم الجنازة و لا يريدون اتباعها فأما من أراد ذلك قام و مشى و لم يجلس حتى يوضع السرير.

4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 233.

5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 233.

6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 233.

7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 233.

8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 233.

9-9. دعائم الإسلام ج 1 ص 233.

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: اتَّبِعُوا
الْجَنَازَةَ وَ لَا تَتَّبِعُكُمْ خَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ.

وَ إِنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ خَيْرٌ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَمْشِ
وَرَاءَ جَنَازَةٍ وَ لَمْ يَعُدْ مَرِيضًا (1).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ سَأَلَهُ عَنِ الْمَشْيِ مَعَ الْجَنَازَةِ
أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمَامَهَا أَمْ خَلْفَهَا فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ مِثْلَكَ يَسْأَلُ عَنْ هَذَا
قَالَ إِي وَ اللَّهُ لِمَنْ لِي يَسْأَلُ عَنْهُ قَالَ عَلِيٌّ إِنَّ فَضْلَ الْمَاشِي خَلْفَهَا عَلَى
الْمَاشِي أَمَامَهَا كَفَضْلِ صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى التَّطَوُّعِ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَعَنْ
نَفْسِكَ تَقُولُ هَذَا أَمْ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ بَلْ
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُهُ (2).

وَ عَنْهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي خَلْفَ الْجَنَازَةِ خَافِيًا يَتَّبِعِي بِذَلِكَ
الْقَصْلَ (3).

وَ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَشَى مَعَ جَنَازَةٍ فَتَنَظَّرَ إِلَى امْرَأَةٍ
تَتَّبِعُهَا فَوَقَّفَ وَ قَالَ رُدُّوا الْمَرْأَةَ فَرُدَّتْ وَ وَقَفَ حَتَّى قِيلَ قَدْ تَوَارَتْ بِجُدُرِ
الْمَدِينَةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَضَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ (4).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَ آلِهِ قَالَ: إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى الْجَنَائِزِ فَاسْرِعُوا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ (5).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُدْعَى إِلَى جَنَازَةٍ وَ وَلِيَمَهُ
أَبْنَاهُ يُجِيبُ قَالَ يُجِيبُ الْجَنَازَةَ فَإِنَّ حُضُورَ الْجَنَازَةِ يُذَكِّرُ الْمَوْتَ وَ الْآخِرَةَ وَ
حُضُورَ الْوَلَائِمِ يُلْهِى عَنْ ذَلِكَ (6).

بيان: قال فى القاموس الخيال و الخياله ما تشبه لك فى اليقظه و الحلم
من صورته و كساء أسود ينصب على عود يخيل به للبهائم و الطير فيظنه
إنسانا.

ص: 284

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 234.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 234.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 234.

- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 220 و 221.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 220 و 221.
- 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 220 و 221.

«1»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ حَمْدَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ وَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ وَاسِ بْنِ الْيَسَّابُورِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنْ حَمْدَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْمَخْلُوقَ لَا يَمُوتُ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْهُ النُّطْفَةُ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مِنْهَا مِنْ فِيهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ (1).

«2»- وَ مِنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقُرُونِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ لِأَيِّ عَلَيْهِ يُغْسَلُ وَ لِأَيِّ عَلَيْهِ يُغْتَسَلُ الْغَائِلُ قَالَ يُغْسَلُ الْمَيِّتُ لِأَنَّهُ جُنُبٌ وَ لِتَلَاقِيهِ الْمَلَائِكَةُ وَ هُوَ طَاهِرٌ وَ كَذَلِكَ الْغَائِلُ لِتَلَاقِيهِ الْمُؤْمِنِينَ (2).

«3»- وَ مِنْهُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارٍ الْبَصْرِيِّ عَنْ عُبَادِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ مَا بَالُ الْمَيِّتِ يُغْسَلُ قَالَ النُّطْفَةُ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا يَرْمَى بِهَا (3).

«4»- وَ مِنْهُ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَصْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَيِّتِ لِمَ يُغْسَلُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْلَى وَ أَخْلَصُ

ص: 285

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 283.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 283.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 284.

مِنْ أَنْ يَبْعَثَ الْأَشْيَاءَ بِيَدِهِ إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَلَائِكِينَ (1)

خَلَّاقِينَ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا أَمَرَ أُولَئِكَ الْخَلَائِقِينَ فَأَخَذُوا مِنَ التُّرْبَةِ الَّتِي قَالَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ - مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَ فِيهَا نُعِيدُكُمْ وَ مِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى (2) فَعَجَّنُوهَا بِالنُّطْفَةِ الْمُسَكَّيَةِ فِي الرَّحِمِ فَإِذَا عُجِنَتِ النُّطْفَةُ بِالتُّرْبَةِ قَالَا يَا رَبِّ مَا تَخْلُقُ قَالَ قُبُوحِي اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَا يُرِيدُ مِنْ ذَلِكَ ذِكْرًا أَوْ أَنْتَبِي مُؤْمِنًا أَوْ كَافِرًا أَسْوَدَ أَوْ أَبْيَضَ بَشَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا فَإِنْ مَاتَ سَأَلْتُ مِنْهُ تِلْكَ النُّطْفَةُ بِعَيْنِهَا لَا غَيْرَهَا فَمِنْ تَمَّ صَارَ الْمَيِّتُ يُغَسَّلُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ (3).

بيان: قال الوالد قدس الله روحه لا يستبعد أن يكون النطفه أو بعضها محفوظه أو المراد بالنطفه الروح الحيوانى و المراد أنه لما خرج منه صار نجسا فيجب تطهيره بالغسل أو أنه لما كان إنسانا بالروح النفيسه اللطيفه فلما فارقت البدن وجب تداركه بالغسل حتى يصير قابلا للصلاه عليه و قربه من رحمه الله.

أقول: الأظهر أن المراد أن الماء الغليظ الذى يخرج من عينه لما كان شبيها بالنطفه فلذا يغسل غسل الجنابه (4)

و قد مضى بعض الأخبار فى باب علل

ص: 286

1- 1. الملائكه خ ل.

2- 2. طه: 55.

3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 284.

4- 4. أما فى يومنا هذا فقد ظهر بالابحاث العلميه بل و رئى بالمكبرات أن المنى الذى يدفعه الرجل فى كل مره من جنابته مركب من ملايين نطفه ذات حياه تسمى كل واحده منها عند الاصطلاح الجديد اسپرماتوزيد و أمّا المرأه فليس فى منيها شىء من هذه النطف و لا من غير جنسها، و الذى تدفعه المرأه حين وصالها انما هو مائع غليظ كالمنى الذى يدفعه الرجل العقيم من دون أن يكون فيها نطفه ذات حياه، و لكن المرأه تجود ببضتها فى كل شهر متناوبا بنطفه واحده تسمى فى اصطلاحهم اول ليس فى داخل غشائها الا ماء الحياه التى سموها پروتوپلاسما و هى التى تلاقىها نطفه واحده من ملايين نطف الموجوده فى منى الرجل فيخلق من لقاحهما و اجتماعهما علقه صغيره تكون أصل الجنين. فشخصيه الجنين و حقيقه

نفسيته من النطفه التى يدفعها الرجل و ادامة حياته ممّا فى نطفه المرأه من ماء الحياه، و الى ذلك تشير قوله تعالى « أَلَمْ يَكُنْ نُطْقَةً مِنْ مِّنَىِّ يُمْنَىٰ * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ * فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَ الْأُنْثَىٰ » القيامة: 37-39. و هى التى تسمى فى الآيات و الروايات بالنفس، فإذا نام الإنسان قبضها الله و توفّاها عارياً ناقصه، ثمّ إذا مات قبضها و توفّاها كامله بته. و إليه يشير قوله تعالى « اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَ الَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَ يُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ » الزمر: 32. فكما أن الجنابه تحصل بخروج واحده من تلك الأنفس الكثيره عند الجماع و الاحتلام مثلا، كذلك تحصل بخروج نفسه عند الموت الا أن الحى يغتسل من جنابته بنفسه، و الميت يغسله وليه المسلم.

الأغسال.

«5»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ (1)، وَ مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ التَّهْدِيُّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَيُّمَا مُؤْمِنٍ غَسَلَ مُؤْمِنًا فَقَالَ إِذَا قَلْبُهُ اللَّهُمَّ هَذَا بَدَنُ عَبْدِكَ الْمُؤْمِنِ وَقَدْ أَخْرَجْتَ رُوحَهُ مِنْهُ وَ قَرَرْتَ بَيْنَهُمَا فَعَفُوكَ عَفُوكَ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ دُثُوبَ سَنَةِ إِلَّا الْكَبَائِرَ (2).

بيان: الضمير في له راجع إلى الغاسل و إرجاعه إلى الميت بعيد و سنه بالفتح و التخفيف و ربما يقرأ بالكسر و التشديد أى عمره و هو مخالف للظاهر و المضبوط فى النسخ.

«6»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا مُؤْمِنًا قَادَى

ص: 287

-
- 1- 1. ثواب الأعمال ص 177.
 - 2- 2. أمالى الصدوق ص 322.

فِيهِ الْأَمَانَةُ عُفِّرَ لَهُ قِيلَ وَ كَيْفَ يُؤَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةُ قَالَ لَا يُخْبِرُ بِمَا يَرَى (1).

ثواب الأعمال، عن محمد بن علي ماجيلويه عن علي بن إبراهيم: مثله (2).
المقنع و الهدايه، مرسلا: مثله (3). بيان الروايه هكذا في الكافي و التهذيب (4). أيضا و زاد في الفقيه (5).

و حده إلى أن يدفن الميت و كأنها من الصدوق أو أخذها من خبر آخر و على تقديره يحتمل التشديد أي حد الإخفاء إلى الدفن أو حد الرؤية أي ينبغي أن لا يخبر بكل ما رآه منه إلى الدفن من العيوب و الأمور التي توجب شينه و يحتمل التخفيف أيضا أي كلما كان من عيوبه مستورا و رآه و حده و لم يره معه غيره سواء كان حال الغسل أو قبله بأن كان مشهورا به فأما ما كان كذلك فإن ذكره لا ينافي الأمانه.

«7»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَيِّتِ يُغْسَلُ فِي الْقَضَاءِ قَالَ لَا بَأْسَ وَ إِنِ سَتَرْتَهُ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ (6).

بيان: و إن سترته أي من السماء بأن يكون تحت سقف أو خيمه كما فهمه الأصحاب أو سترت عورته أو جسده بثوب و الأول أظهر قال في الذكرى استحباب غسله تحت سقف اتفاق علمائنا و قال المحقق في المعتمد و لعل الحكمه كراهه أن يقابل السماء بعورته.

«8»- فِيهِ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ غُسْلُ الْمَيِّتِ مِثْلُ غُسْلِ الْحَيِّ مِنَ الْجَنَابَةِ إِلَّا

ص: 288

-
- 1- 1. أمالي الصدوق ص 323.
 - 2- 2. ثواب الأعمال: 177 و 178.
 - 3- 3. المقنع 19، الهدايه: 24 ط الإسلاميه.
 - 4- 4. الكافي ج 3 ص 164، التهذيب ج 1 ص 127.
 - 5- 5. الفقيه ج 1 ص 85 ط نجف.
 - 6- 6. قرب الإسناد ص 85 ط حجر ص 111 ط نجف.

أَنْ غُسِّلَ الْحَيَّ مَرَّةً وَاحِدَةً يَتْلِكَ الصَّفَاتِ وَ غُسِّلَ الْمَيِّتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى تِلْكَ الصَّفَاتِ تَبْدِي يَغْسِلُ الْيَدَيْنِ إِلَى نِصْفِ الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ثُمَّ الْفَرْجَ ثَلَاثًا ثُمَّ الرَّأْسَ ثَلَاثًا ثُمَّ الْجَانِبَ الْأَيْمَنَ ثَلَاثًا ثُمَّ الْجَانِبَ الْأَيْسَرَ ثَلَاثًا بِالمَاءِ وَ السِّدْرِ ثُمَّ يُغَسِّلُهُ مَرَّةً أُخْرَى بِالمَاءِ وَ الْكَافُورِ عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ ثُمَّ بِالمَاءِ الْفَرَّاحَ مَرَّةً ثَالِثَةً فَيَكُونُ الْغُسْلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ مَرَّةٍ خَمْسَ عَشْرَةَ صَبَّةً وَ لَا يَقْطَعُ المَاءَ إِذَا ابْتَدَأَ بِالْجَانِبَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْقَدَمَيْنِ فَإِنْ كَانَ الْإِتَاءُ يَكْبُرُ عَنْ ذَلِكَ وَ كَانَ المَاءُ قَلِيلًا صَبَّتْ فِي الْأَوَّلِ مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى الْيَدَيْنِ وَ مَرَّةً عَلَى الْفَرْجِ وَ مَرَّةً عَلَى الرَّأْسِ وَ مَرَّةً عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْمَنَ وَ مَرَّةً عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْسَرَ بِإِقْصَاهُ لَا يُقْطَعُ المَاءُ مِنْ أَوَّلِ الْجَانِبَيْنِ إِلَى الْقَدَمَيْنِ ثُمَّ عَمِلَتْ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْغُسْلِ فَيَكُونُ غُسْلُ كُلِّ غُضُو مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ وَ يَكُونُ الْغَاسِلُ عَلَى يَدَيْهِ خِرْقَةً وَ يُغَسِّلُ الْمَيِّتَ مِنْ وَرَاءِ تَوْبٍ أَوْ يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ بِخِرْقَةٍ (1).

«9»- وَ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ثُمَّ صَعَهُ عَلَى مُغْتَسِلِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْزِعَ قَمِيصَهُ أَوْ تَصْعَ عَلَى فَرْجِهِ خِرْقَةً وَ لَيْسَ مَقَاصِلُهُ ثُمَّ تُفْعِدُهُ فَتَغْمِرُ بَطْنَهُ غَمْرًا رَفِيقًا وَ تَقُولُ وَ أَتَيْتَ تَمْسُحُهُ اللَّهُمَّ إِنِّي سَأَلْتُكَ حُبَّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي بَطْنِهِ فَاسْلُكْ بِهِ سَبِيلَ رَحْمَتِكَ وَ يَكُونُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَ يُغَسِّلُهُ أُولَى النَّاسِ بِهِ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ وَ تَجْعَلُ بَاطِنَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَ هُوَ عَلَى الْمُغْتَسِلِ وَ تَنْزِعُ قَمِيصَهُ مِنْ تَحْتِهِ أَوْ تَتْرُكُهُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ تَقْرَعَ مِنْ غُسْلِهِ لِيَسْتُرَ بِهِ عَوْرَتَهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقَمِيصُ أَلْقَيْتَ عَلَى عَوْرَتِهِ شَيْئًا مِمَّا تَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ وَ ثَلَاثِينَ أَصَابِعُهُ وَ مَقَاصِلُهُ مَا قَدَرْتَ بِالرَّفْقِ وَ إِنْ كَانَ يَصْغُبُ عَلَيْكَ قَدْعُهَا وَ تَبْدَأُ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ ثُمَّ تُطَهِّرُ مَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهِ وَ يَلْفُ غَاسِلُهُ عَلَى يَدَيْهِ خِرْقَةً وَ يَصُبُّ غَيْرُهُ المَاءَ مِنْ فَوْقِ سُرَّتِهِ ثُمَّ تُصْجِعُهُ.

وَ يَكُونُ غُسْلُهُ مِنْ وَرَاءِ تَوْبِهِ إِنْ اسْتَطَاعَتْ ذَلِكَ وَ تُدْخِلُ يَدَكَ تَحْتَ التَّوْبِ وَ تَغْسِلُ

ص: 289

قُبْلَهُ وَ دُبْرَهُ بِثَلَاثِ حُمِدِيَّاتٍ (1) وَ لَا تَقْطَعِ الْمَاءَ عَنْهُ ثُمَّ تَغْسِلُ رَأْسَهُ وَ لِحْيَتَهُ بِرَعْوِهِ السِّدْرِ وَ تُبْعُهُ بِثَلَاثِ حُمِدِيَّاتٍ وَ لَا تُفَعِّدُهُ إِنْ صَعِبَ عَلَيْكَ ثُمَّ أَقْلِبْهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرَ لِيَبْدُوَ لَكَ الْأَيْمَنُ وَ مَدَّ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ إِلَى حَيْثُ يَبْلُغُ ثُمَّ اغْسِلْهُ بِثَلَاثِ حُمِدِيَّاتٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ فَإِذَا بَلَغَتْ وَرَكَهُ فَأَكْثِرْ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ وَ إِيَّاكَ أَنْ تَتْرُكَهُ ثُمَّ أَقْلِبْهُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ لِيَبْدُوَ لَكَ الْأَيْسَرُ وَ صَعَّ بِيَدِكَ الْيُسْرَى (2) عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرَ وَ اغْسِلْهُ بِثَلَاثِ حُمِدِيَّاتٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ وَ لَا تَقْطَعِ الْمَاءَ عَنْهُ ثُمَّ أَقْلِبْهُ إِلَى ظَهْرِهِ وَ امْسَحْ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا وَ اغْسِلْهُ مَرَّةً أُخْرَى بِمَاءٍ وَ شَيْءٍ مِنَ الْكَافُورِ وَ اطْرَحْ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْحَنُوطِ مِثْلَ غُسْلِهِ الْأَوَّلِ ثُمَّ خَصَّخْ الْأَوَانِي الَّتِي فِيهَا الْمَاءُ وَ اغْسِلْهُ الثَّالِثَةَ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ وَ لَا تَمْسَحْ بَطْنَهُ فِي ثَالِثِهِ وَ قُلْ وَ أَنْتَ تُغَسِّلُهُ عَفْوَكَ عَفْوَكَ فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهَا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ.

وَ عَلَيْكَ بِأَدَاءِ الْأَمَانَةِ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا مُؤْمِنًا فَأَدَّى إِلَيْهِ الْأَمَانَةَ غُفِرَ لَهُ قِيلَ وَ كَيْفَ يُؤَدَّى الْأَمَانَةَ قَالَ لَا يُخِيرُ بِمَا يَرَى فَإِذَا فَرَعْتَ مِنَ الْغُسْلِ الثَّالِثَةِ فَأَغْسِلْ يَدَيْكَ مِنَ الْمِرْقَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِكَ وَ أَلْقِ عَلَيْهِ تَوْبًا يُنْشَفُ بِهِ الْمَاءُ عَنْهُ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءُ مَا يَنْصَبُ عَنْ الْمَيِّتِ مِنْ غُسْلِهِ فِي كَيْفٍ وَ لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي بَلَالِيعَ لَا يُبَالُ فِيهَا أَوْ فِي حَفِيرِهِ وَ لَا تُقْلَمَنَّ أَظَافِيرُهُ وَ لَا تَقُصَّ شِبَارِبُهُ وَ لَا شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ فَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ جِلْدِهِ فَاجْعَلْهُ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ وَ لَا تُسَخِّنْ لَهُ مَاءً إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَاءً بَارِدًا جَدًّا فَيُوقَى الْمَيِّتَ مِمَّا يُوقَى مِنْهُ نَفْسَكَ وَ لَا يَكُونُ الْمَاءُ حَارًّا شَدِيدًا وَ لِيَكُنْ قَاتِرًا قَالَ وَ لَا بَأْسَ أَنْ تُغَسِّلَهُ فِي قَصَاءٍ وَ إِنْ سَتَرْتَ بِشَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ إِنْ

ص: 290

-
- 1- 1. كان اناء كبيرا ينسب الى حميد، و لعله كان رجلا فخارا يصنع الاناء الكبير، أو صانعا من الصناعات.
 - 2- 2. و مد يده اليسرى خ ل.

حَصَرَكَ قَوْمٌ مُخَالِفُونَ فَاجْهَدُ أَنْ تُغَسِّلَهُ غُسْلَ الْمُؤْمِنِ وَأَخْفِ عَنْهُمْ الْجَرِيدَةَ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ فَلَا تُعِدُّ غُسْلَهُ وَلَكِنْ اغْسِلْ مَا أَصَابَ مِنَ الْكَفَنِ إِلَى أَنْ تَصْعَهُ فِي لَحْدِهِ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي لَحْدِهِ لَمْ يَغْسِلْ كَفَنَهُ وَلَكِنْ قَرَصَتْ مِنْ كَفَنِهِ مَا أَصَابَ مِنَ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ وَمَدَدَتْ أَحَدَ التُّوبَيْنِ عَلَى الْآخِرِ وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُغَسِّلَ مَيِّتًا وَأَنْتَ جُنُبٌ فَتَوَضَّأْ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اغْسِلْهُ فَإِذَا أَرَدْتَ الْجَمَاعَ بَعْدَ غَسْلِكَ الْمَيِّتِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَغْتَسِلَ مِنْ غُسْلِهِ فَتَوَضَّأْ ثُمَّ جَامِعْ وَإِنْ مَاتَ مَيِّتٌ بَيْنَ رَجَالٍ بَصَارَى وَنِسْوَةٍ مُسْلِمَاتٍ غَسَّلَهُ الرِّجَالُ النَّصَارَى بَعْدَ مَا يَغْتَسِلُونَ وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ امْرَأَةً مُسْلِمَةً بَيْنَ رَجَالٍ مُسْلِمِينَ وَنِسْوَةٍ نَصْرَانِيَةٍ اغْتَسَلَتِ النَّصْرَانِيَةُ وَغَسَّلَتْهَا وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مَجْدُورًا أَوْ مُحْتَرِقًا فَخَشِيتُ إِنْ مَسِسْتَهُ سَقَطَ مِنْ جُلُودِهِ شَيْءٌ فَلَا تَمَسَّهُ وَلَكِنْ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا فَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ فَاجْمَعْهُ فِي أَكْفَانِهِ وَإِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مُحْرَمًا غَسَّلْتَهُ وَعَطَيْتَ وَجْهَهُ وَعَمِلْتَ بِهِ مَا عَمِلَ بِالْحَلَالِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقَرَّبُ إِلَيْهِ كَافُورٌ(1).

تبيين: قال فى الدروس يستحب غسل يدي الميت إلى نصف الذراع ثلاثا و قال فى المعتبر يبدأ بغسل يديه قبل رأسه ثم يغسل رأسه يبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر و يغسل كل عضو ثلاثا فى كل غسله و هو مذهب فقهاءنا أجمع و أما غسل الفرج ثلاثا فقد روى الأمر به فى الأخبار و فى بعضها بماء الصدر و الحرض (2).

و ذكره الأكثر فى المستحبات لكن نقلوا الإجماع على وجوب إزاله النجاسه العرضيه عن بدنه قبل الغسل.

ثم المشهور بين الأصحاب أنه يجب تغسيل الميت ثلاثا بالصدر و الكافور و القراح و حكى عن سلالر أنه يجب مره واحده بالقراح و الأول أظهر و الأشهر وجوب النيه فيه و حكى عن المرتضى عدم الوجوب و أنه غسل لإزاله

ص: 291

1- 1. فقه الرضا: 21.
2- 2. الحرض بالضم: الأثنان.

الخبث و تردد فى المعتبر و هل يعتبر فى كل منها نيه أم تكفى واحده للجميع قولان و الأحوط تقديم نيه الجميع مع تخصيص غسل الصدر ثم تجديد النيه لخصوص غسل الكافور و القراح.

و اختلف أيضا فى أن الغاسل حقيقه هو الصاب أو المقلب و الأشهر الأول و تظهر الفائدة فى النيه و غيرها و الأحوط فى النيه إتيانهما جميعا بها.

ثم المشهور وجوب الترتيب بين الغسلات و حكى فى الذكرى عليه الإجماع و كذا الترتيب بين الأغسال المشهور وجوبه و حكى عن ابن حمزه الاستحباب و ذكر جماعه الاكتفاء بالارتماس هنا و فيه إشكال و المشهور أنه يكفى فى الصدر و الكافور مسماه و يحكى عن المفيد تقدير الصدر برطل و عن ابن البراج رطل و نصف و عن بعضهم اعتبار سبع ورقات و الظاهر الاكتفاء بالمسمى بحيث يطلق عليه أنه ماء صدر أو ماء كافور و هل يعتبر كون الصدر مطحونا أو ممروسا فيه قولان أقربهما نعم و لو كان الخليط قليلا لا يصدق معه الاسم لم يجز.

و لو خرج بالخليط عن الإطلاق ففى جواز التمسيل به قولان و ظاهر أكثر الأخبار الجواز و نقل فى الذكرى اتفاق الأصحاب على جواز ترغيه الصدر و هو مؤيد للجواز و هل المعتبر فى القراح مجرد كونه مطلقا و إن كان فيه شىء من الخليطين أو يشترط فيه الخلو عنهما أم يعتبر فيه الخلو عن كل شىء حتى التراب فيه أقوال و لعل الأوسط أقوى و مع تعذر الخليطين يحتمل الواحد و الثلاث و الثانى أحوط.

و لا خلاف فى رجحان لف الغاسل خرقة على يده عند غسل فرج الميت و قال فى الذكرى و هل يجب يحتمل ذلك لأن المس كالنظر بل أقوى و من ثم ينشر حرمة المصاهرة دون النظر أما باقى بدنه فلا يجب فيها الخرقة قطعاً و هل يستحب كلام الصادق عليه السلام يشعر به و هل الأفضل تجريده من

القميص و تغسيله عاريا مستور العوره أو تغسيله فى قميصه الأظهر من الأخبار الثانى و ظاهرها طهاره القميص و إن لم يعصر كما صرح به جماعه و نقل فى المعبر الإجماع على استحباب تليين الأصابع و حكى عن ابن أبى عقيل القول بالمنع لقوله عليه السلام فى خبر(1)

طلحه بن زيد و لا تغمز له مفصلا و نزله الشيخ على ما بعد الغسل.

و قال فى المعبر و يمسح بطنه أمام الغسلتين الأوليين إلا الحامل و المقصود بالمسح خروج ما لعله بقى مع الميت و إنما قصد ذلك لئلا يخرج بعد الغسل ما يؤذى و لا يمسح أمام الثالثه و هو إجماع فقهاءنا و المشهور استحباب الاستقبال بالميت حاله الغسل بل قال فى المعبر إنه اتفاق أهل العلم و نقل عن ظاهر الشيخ فى المبسوط القول بالوجوب و اختاره فى المنتهى و رجه المحقق الشيخ على و هو أحوط.

و أما أنه يغسله أولى الناس به فقد رواه الشيخ عن الصادق عن أبيه عن على عليهم السلام (2) و فسرته الأكثر بالأولى بالميراث أى الوارث أولى من غير الوارث و قال بعض المتأخرين و لا يبعد أن يراد أشد الناس به علاقته.

أقول: و يحتمل أن يكون المراد الأولويه من جهة المذهب.

و ذكر الأكثر أن الرجال فى كل مرتبه من مراتب الإرث أولى من النساء فى تلك المرتبه من غير فرق بين أن يكون الميت رجلا أو امرأه و ذكروا أن الميت لو كان امرأه لا يمكن للولى الذكر مباشره تغسيلها أذن للمماثل فلا يصح بدون ذلك و قيل باختصاص الحكم بالرجال و أما النساء فالنساء أولى بغسلهن و ذكروا أن الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها فى كل أحكام الميت لروايه إسحاق (3).

و ما ذكره من كيفيه الأغسال الثلاثه مطابق لما ذكره الصدوق فى

ص: 293

-
- 1- 1. راجع الكافى ج 3 ص 156، التهذيب ج 1 ص 92.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 122، و رواه فى الفقيه ج 1 ص 86.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 93.

الفقيه (1)

و قال فى الذكرى يستحب تقديم غسل يديه و فرجيه مع كل غسله كما فى الخبر و فتوى الأصحاب و تثليث غسل أعضائه كلها من اليدين و الفرجين و الرأس و الجنين بالإجماع و حصرها الجعفى فى كل غسله خمس عشره صبه لا تنقطع و ابن الجنيد و الشيخ قالا بعدم الانقطاع أيضا حتى يستوفى العضو و الصدوق ذكر ثلاث حمديات و كأنه إناء كبير و لهذا مثل ابن البراج الإناء الكبير بالإبريق الحميدى انتهى.

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن غسل رأسه أولا برغوه الصدر مستحب قبل الشروع فى غسل الصدر و ليس داخلا فيه و الظاهر من أكثر الأخبار أنه محسوب من غسل الصدر الواجب و رغوه اللبن مثله زبده.

و قوله من قرنه إلى قدمه موافق لعباره الفقيه و يدل كبعض الأخبار على إعادته غسل شقى الرأس مع شقى البدن إلا أن ياول بأن المراد من منتهى قرنه أو بعض قرنه من باب المقدمه أو من أول قرنه استحبابا لزياده التنظيف.

و المشهور بين الأصحاب كراهه إقعاد الميت و نقل الشيخ فى الخلاف إجماع الفرقه عليه و قد ورد الأمر بالإقعاد فى عدة روايات و حملها الشيخ على التقيه و المحقق مال إلى العمل بمضمونها و الخخصه تحريك الماء و نحوه.

و أما غسل الغاسل يديه و تنشيف بدن الميت و سائر ما يأتى بعد ذلك ذكره الصدوق رحمه الله فى الفقيه و قال فى المعتبر يستحب أن يغتسل الغاسل أمام التكفين أو يتوضأ وضوء الصلاه ذكره الشيخ و إن اقتصر على غسل يديه إلى ذراعيه جاز و يستحب إذا فرغ الغاسل أن ينشف الميت بثوب لئلا يبل أكفانه و يكره إرسال ماء الغسل فى الكنيف و لا بأس بالبالوعه انتهى و ظاهر الفقه كالفقيه حرمه الأخير و حمل على الكراهه و أما النهى عن تقليم الأظافر و جز الشعر فهو محمول عند الأكثر على الكراهيه فقالوا يكره حلق رأسه و عانته و تسريح لحيته و قلم أظفاره و حكم

1-1. الفقيه ج 1 ص 90 و 91.

ابن حمزه بالتحريم و هو مقتضى ظاهر النهى و نقل الشيخ الإجماع على أنه لا يجوز قص أظفاره و لا تنظيفها من الوسخ بالخلال و لا تسريح لحيته و ربما حمل كلامه على تأكد الكراهه و أما جعل ما يسقط فى كفه فإجماعى كما نقله فى التذكرة.

و أما تسخين الماء للميت فقد حكى فى المنتهى الإجماع على كراهته و قال الشيخ و لو خشى الغاسل من البرد انتفت الكراهه و قيده المفيد بالقله فقال يسخن قليلا و تبعهما فى الاستثناء جمع من الأصحاب و الصدوقان أيضا استثنيا حاله شده البرد لكن الظاهر من كلامهما أن ذلك لرعايه حال الميت لا الغاسل.

قال فى الفقيه (1)

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُسَخَّنُ الْمَاءُ لِلْمَيِّتِ، وَ رَوَى فِي حَدِيثٍ آخَرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَتَاءً بَارِدًا فَتَوَقَّى الْمَيِّتَ مِمَّا تَوَقَّى مِنْهُ نَفْسُكَ أَنْتَهِى وَ لَمْ أَرْ هَذِهِ الرَّوَايَةَ إِلَّا فِي الْفَقْهِ وَ يُمْكِنُ حَمْلُ الرَّوَايَةِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ تَوَقَّى نَفْسِكَ وَ تَوَقَّى الْمَيِّتَ بِتَبْعِيهِ تَوَقَّى نَفْسِكَ لَا أَنَّ الْمَيِّتَ يَتَضَرَّرُ بِذَلِكَ وَ تَوَقِّيهِ مِنْهُ.

و لو خرج منه نجاسه بعد الغسل فلاقت بدنه فالمشهور أنه يغسل و لا يجب إعادته الغسل و قال ابن أبى عقيل بوجوب إعادته الغسل.

و إن خرج منه شىء و أصاب الكفن فذهب الأكثر إلى أنه يجب غسله ما لم يطرح فى القبر و قرضه بعده و نقل عن الشيخ أنه أطلق وجوب قرض المحل و الأخبار بعضها يدل على الغسل مطلقا و بعضها على القرض مطلقا و لا يدل على التفصيل روايه إلا عبارته الفقه و نقلها الصدوق فى الفقيه (2)

و تبعه الأصحاب و لا بأس به إذ مثل هذا يكفى مرجحا للجمع بين الأخبار و ربما يجمع بينها بالقول بالتخيير مطلقا.

قوله و مددت أحد الثوبين أى بعد قرض الكفن لستر ما انكشف بسببه من

ص: 295

1- 1. الفقيه ج 1 ص 86.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 92.

البدن قوله عليه السلام و إذا أردت أورد هذا الحكم و الذى بعده إلى قوله ثم جامع الصدوق في الفقيه (1) و يدل على الحكمين حسنه شهاب بن عبد ربه المذكوره في الكافي و التهذيب (2)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْجُنُبِ يُغَسِّلُ الْمَيِّتَ أَوْ مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا لَهُ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فَقَالَ سَوَاءٌ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ جُنُبًا غَسَّلَ يَدَهُ وَ تَوَضَّأَ وَ غَسَّلَ الْمَيِّتَ وَ إِنْ غَسَّلَ مَيِّتًا تَوَضَّأَ ثُمَّ أَتَى أَهْلَهُ وَ يُجْزِيهِ غُسْلٌ وَاحِدٌ لَهُمَا.

و لا يخفى أن ظاهر الخبر استحباب الوضوء لمريد غسل الميت إذا كان جنبا و لمن عليه غسل المس إذا أراد الجماع قبله و إن لم يكن جنبا كما يدل عليه عبارته الفقيه و الفقه.

و قال السيد في المدارك في سياق ما يستحب من الوضوء و جماع غاسل الميت و لما يغتسل إذا كان الغاسل جنبا و تبعه بعض من تأخر عنه و لا يخفى ما فيه من الغفلة و يدل على جواز مباشره الجنب غسل الميت و منع الجعفى من مباشره الجنب و الحائض للغسل كما ذكره في الدروس و قال و هو نادر.

و أما تغسيل النصرانى و النصرانيه المسلم و المسلمه مع فقد المماثل المسلم فرواه الشيخ في الموثق عن عمار (3)

و عمل بها الشيخان و أتباعهما و قال في الذكرى لا أعلم لذلك مخالفا من الأصحاب إلا المحقق في المعتبر محتجا بتعذر النيه من الكافر مع ضعف السند و جوابه منع النيه هنا و الاكتفاء بنيه الكافر كالعق و الضعف منجبر بالعمل و للتوقف فيه مجال لنجاسه الكافر في المشهور فكيف يفيد غيره الطهاره انتهى و لا يخفى أن هذا مما يؤيد طهاره أهل الكتاب.

قوله فلا تمسه يوهم وجوب ذلك حال الاختيار كما نسب إلى ابن الجنيد و قال في المعتبر و لو خيف من تغسيله تناثر جلده يمم و يستحب إمرار يد

ص: 296

1- 1. الفقيه ج 1 ص 98.
2- 2. الكافي ج 3 ص 250، التهذيب ج 1 ص 127.

3-3. التهذيب ج 1 ص 97.

الغاسل على جسد الميت فإن خيف من ذلك لكونه مجدورا أو محترقا اقتصر الغاسل على صب الماء من غير إمرار و لو خيف من الصب لم يغسل و يمم ذكر ذلك الشيخان و ابن الجنيـد و قال فى الذكرى يلوح من الاكتفاء بالصب الاجتزاء بالقراح لأن الآخرين لا تتم فائدتها بدون ذلك غالبا و حينئذ الظاهر الاجتزاء بالمره لأن الأمر لا يدل على التكرار.

قوله عليه السلام إلا أنه لا يقرب إليه كافور أى لا فى غسل و لا حنوط كما ذكره الأصحاب فيغسل بالسدر و بقراح واحد و قيل بقراحين و المشهور أنه يغطى رأسه و وجهه و قال ابن أبى عقيل لا يغطى رأسه و وجهه و لا فرق فى عدم تقريب الطيب بين الإحرامين و لا بين موته قبل الحلق أو التقصير أو بعده قبل طواف الزيارة و يحتمل اختصاص الحكم بالأول لخروج الثانى عن صورته المحرمين بلبسه و أكله ما لا يلبسه و يأكله المحرم و لو مات بعد الطواف فى تحريم الطيب نظر.

«10»- العِيُونُ (1)، وَ الْعِلَلُ، فِى عِلَلِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَلَيْهِ غُسْلُ الْمَيِّتِ أَنَّهُ يُغَسَّلُ لِيُطَهَّرَ وَ يُنْظَفَ مِنْ أَدْنَى أَمْرَاضِهِ وَ لَمَّا أَصَابَهُ مِنْ ضُنُوفٍ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَلْقَى الْمَلَائِكَةَ وَ يُبَاشِرُ أَهْلَ الْآخِرَةِ فَيُسْتَحَبُّ إِذَا وَرَدَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَقِيَ أَهْلَ الطَّهَارَةِ وَ يُمَاسُّونَهُ وَ يُمَاسُّهُمْ أَنْ يَكُونُوا طَاهِرًا نَظِيفًا مُوَجَّهًا بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ لِيُطَلَّبَ وَجْهُهُ وَ لِيُشْفَعَ لَهُ وَ عَلَيْهِ أُخْرَى أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُ الْمَنِيُّ الَّذِى مِنْهُ خُلِقَ فَيُجَنَّبُ فَيَكُونُ غُسْلُهُ لَهُ (2).

«11»- الْمُخْتَلَفُ، نَقْلًا عَنْ ابْنِ أَبِي عَقِيلٍ أَنَّهُ قَالَ تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ غَسَّلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي قَمِيصِهِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ (3).

«12»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الصَّقَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

ص: 297

-
- 1- 1. عيون الأخبار ج 2 ص 89.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 283.
 - 3- 3. المختلف ص 44.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ فِيمَا تَأْتِي بِهِ مُوسَى رَبُّهُ قَالَ يَا رَبِّ مَا لِمَنْ غَسَلَ الْمَوْتَى فَقَالَ اغْسِلْهُ مِنْ دُؤْبِهِ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ (1).

«13»- وَ مِنْهُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي خُطْبَةٍ طَوِيلَةٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا قَادَى فِيهِ الْأَمَانَةُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنْهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ وَ رُفِعَ لَهُ مِائَةُ دَرَجَةٍ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ كَيْفَ يُؤَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةُ قَالَ يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ وَ يَسْتُرُ شَيْئَهُ وَ إِنْ لَمْ يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ وَ يَسْتُرْ شَيْئَهُ حَبِطَ أَجْرُهُ وَ كُشِفَتْ عَوْرَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ (2).

«14»- الْمُعْتَبَرُ، تَقْلًا مِنْ شَرْحِ الرَّسَالَةِ لِلْسَّيِّدِ الْمُرْتَضَى أَنَّهُ رَوَى فِيهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّهْيَ عَنْ تَغْسِيلِ الْمُسْلِمِ قَرَابَتَهُ الدِّمِّيَّ وَ الْمُشْرِكَ وَ أَنْ يُكْفَنَ وَ يُصَلَّى عَلَيْهِ (3) وَ يَلُودَ بِهِ.

إيضاح قال في المعتبر لا يغسل الكافر و لا يكفن و لا يدفن بين المسلمين و به قال الثلاثة هذا إذا كان أجنبيا و أجازاه الشافعي و لو كان ذا قرابه فعندنا لا يجوز لذي قرابته تغسيله و لا تكفينه و لا دفنه و قال علم الهدى في شرح الرسالة فإن لم يكن من يواريه جاز مواراته لئلا يضيع و به قال مالك و قال أبو حنيفة و الشافعي يغسله و يتبعه و يدفنه و لم يفصلا ثم ذكر هذه الرواية في جملة ما احتج به.

«15»- الْإِحْتِجَاجُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ لِلْحُسَيْنِ هَلْ بَلَغَكَ مَا صَنَعْنَا بِحُجْرِ بْنِ عَدِيٍّ وَ أَصْحَابِيهِ شِيعَةٍ أَيْكَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مَا صَنَعْتَ بِهِمْ قَالَ قَتَلْنَاهُمْ وَ كَفَّيْنَاهُمْ وَ صَلَّيْنَا عَلَيْهِمْ فَصَحَّحَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ خَصَمَكَ الْقَوْمُ يَا مُعَاوِيَةُ لَكِنَّا لَوْ قَتَلْنَا شِيعَتَكَ لَمَّا كَفَّيْنَاهُمْ وَ لَا غَسَلْنَاهُمْ وَ لَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِمْ وَ لَا

ص: 298

-
- 1- 1. ثواب الأعمال ص 176.
 - 2- 2. ثواب الأعمال ص 260.
 - 3- 3. المعتبر ص 89.

دَقَّنَاهُمْ (1).

بيان: يدل على عدم وجوب تغسيل المخالف و عدم رجحانه و المشهور وجوب غسل من عدا الخوارج و الغلاة و النواصب و المجسمه من فرق المسلمين و قال المفيد لا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفا للحق في الولايه و لا يصلى عليه إلا أن يدعوه ضروره إلى ذلك من جهه التقيه و هو المنقول عن ابن البراج و ظاهر ابن إدريس و يمكن أن يقال أصحاب معاويه كانوا من النواصب بل من الخوارج فهم خارجون عن محل النزاع.

«16»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُقْصِلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ عَسَلَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَالَ ذَاكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَأَنَّمَا اسْتَفْظَعْتُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ

فَقَالَ لِي كَأَنَّكَ ضِغْتُ بِمَا أَحْبَبْتُكَ فَقُلْتُ قَدْ كَانَ ذَلِكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَقَالَ لَا تَضِيقَنَّ فَإِنَّهَا صَدِيقُهُ لَمْ يَكُنْ يُعَسِّلُهَا إِلَّا صَدِيقٌ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَرْيَمَ لَمْ يُعَسِّلُهَا إِلَّا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَدِيثُ (2).

المناقب، لابن شهرآشوب عن أبي الحسن الخزاز القمي بإسناده إليه عليه السلام: مثله (3) بيان استفظعت الشئ أى وجدته فظيعا شنيعا و فى بعض النسخ استعظمت.

«17»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَسَلَتْ أُمُّرَأَتُهُ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (4).

«18»- كَشَفُ الْعُمَمِ، ثَقَلًا مِنْ كِتَابِ أَخْبَارِ فَاطِمَةَ لَابْنِ بَابَوَيْهِ عَنِ الْحَسَنِ

ص: 299

1- 1. الاحتجاج: 161.

2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 176.

3- 3. مناقب آل أبي طالب ج 3 ص 364.

4- 4. قرب الإسناد ص 43 ط حجر، 59 ط نجف.

بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيًّا غَسَلَ قَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (1).

وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ قَالَتْ: أَوْصَتْنِي قَاطِمَةُ أَنْ لَا يُغَسَّلَهَا إِلَّا أَنَا وَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَسَلْتُهَا أَنَا وَ عَلِيٌّ (2).

وَعَنْ أَسْمَاءَ فِي حَدِيثٍ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَهَا فَعَسَلَتْ قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَ أَمَرَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ يُدْخِلَانِ الْمَاءَ وَ دَقَّتْهَا لَيْلًا وَ سَوَى قَبْرِهَا (3). قَالَ وَ رَوَى: أَنَّهَا أَوْصَتْ عَلِيًّا وَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ أَنْ يُغَسَّلَاَهَا (4).

«19»- فَلَاحُ السَّائِلِ، وَ قَدْ رَوَيْنَا بِإِسْنَادِنَا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ بَابُوئِهِ فِيمَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُغَسَّلُ مَيِّتًا مُؤْمِنًا فَيَقُولُ وَ هُوَ يُغَسِّلُهُ رَبُّ عَفْوَكَ عَفْوَكَ إِلَّا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ (5).

«20»- وَوَجَدْتُ بِحَظِّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْجُعْفِيِّ تَقْلًا مِنْ حَظِّ الشَّهِيدِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُمَا قَالَ: لَمَّا غَسَّلَ عَلِيٌّ قَاطِمَةَ صَلَّوْا اللَّهُ عَلَيْهِمَا قَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَغَسَلْتَ قَاطِمَةَ قَالَ أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ هِيَ رَوْجَتُكَ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ.

قال الشهيد ره فذا التعليل يدلک علی انقطاع العصمه بالموت فلا يجوز للزوج التغسيل.

بيان: اعلم أن الأصحاب اختلفوا في تغسيل كل من الزوجين الآخر فذهب الأكثر إلى جواز ذلك اختياراً فمنهم من لم يشترط كون التغسيل من وراء الثياب و هو المنقول عن السيد المرتضى في شرح الرسالة و ابن الجنيد و الجعفي و ظاهر الشيخ في الخلاف و المبسوط و منهم من اشترط ذلك و هو المنقول عن

ص: 300

-
- 1- 1. كشف الغمّه ج 2 ص 66.
 - 2- 2. كشف الغمّه ج 2 ص 61.
 - 3- 3. كشف الغمّه ج 2 ص 62.
 - 4- 4. كشف الغمّه ج 2 ص 67.
 - 5- 5. فلاح السائل: 78.

الشيخ فى النهايه و ابن زهره و اختاره غير واحد من المتأخرين و ذهب الشيخ فى كتابى الأخبار إلى اختصاص ذلك بحال الاضطرار و هو أحوط و إن كان الأول أقوى.

و أما كون التمسيل من وراء الثياب فقد دلت عليه أخبار لكن أكثر الأخبار دلت على كون تمسيل الزوج للزوجه من وراء الثياب لا بالعكس و لم يفرق الأصحاب بينهما مع اشتغال أكثرها على الفرق و قد وردت أخبار بجواز تمسيلها مجردة و لا يبعد حمل الأخبار الأوله على الكراهه و أخبار تمسيل أمير المؤمنين فاطمه عليهما السلام يشكل الاستدلال بها على الجواز مطلقا لاشتغال أكثرها على التعليل المشعر بالاختصاص.

و اعلم أن إطلاق النصوص و الفتاوى يقتضى عدم الفرق فى الزوجه بين الدائمه و المنقطعه(1) و الحره و الأمه قالوا و المطلقه رجعيه زوجة بخلاف البائنه.

«21»- فَعُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ وَ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ وَ لَا نِسَاءٌ تُدْفَنُ كَمَا هِيَ فِي ثِيَابِهَا وَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَ لَيْسَ مَعَهُ ذَاتُ مَحْرَمٍ وَ لَا

ص: 301

1- 1. بل الظاهر من الاخبار و هكذا الآيات الكريمه أن الزوجيه باقيه بعد وفاه أحد الزوجين فى الدائمه، و لذلك يحكم على الزوجه بالحداد و العده و يثبت بينهما التوارث على الزوجيه، و قد سماها الله عز و جل فى كتابه زوجة فى موارد منها قوله تعالى « وَ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ » البقره: 240، « وَ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ » الآيه البقره: 234. و هكذا فى آيات الارث. و أمّا المنقطعه، فلما كانت النكاح بينهما يفسخ بموت أحدهما كالاجاره، تنقطع العصمه و الزوجيه بينهما، فلا توارث بينهما و لا أولويه، فترجع الولايه من الزوج الى الأقرب فالأقرب من مواليتها و أمّا الإمام، فالولايه بين الأمه و مالکها باقيه حيا و ميتا حتى فى الاعقاب، و هو واضح بحمد الله.

رَجَالٌ يُدَقِّنُ كَمَا هُوَ فِي ثِيَابِهِ.

وَتَرَوِي أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ لَمَّا أُنْ مَاتَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقَدْ كُنْتُ أَكْرَهُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى عَوْرَتِكَ فِي حَيَاتِكَ فَمَا أَنَا بِالَّذِي أَنْظُرُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَوْتِكَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ وَغَسَلَ جَسَدَهُ ثُمَّ دَعَا أُمَّ وَلَدٍ لَهُ فَأَدْخَلَتْ يَدَهَا فَغَسَلَتْ مَرَاقَهُ وَكَذَلِكَ فَعَلْتُ أَنَا بِأَبِي (1)

وَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُغَسِّلُنِي غَيْرُكَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ يُتَاوَلُنِي الْمَاءَ وَإِنَّكَ رَجُلٌ ثَقِيلٌ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْلَبَكَ فَقَالَ جَبْرِئِيلُ مَعَكَ يُعَاوَنُكَ وَ يُتَاوَلُكَ الْقَصْلُ الْمَاءَ وَ قُلْ لَهُ فَلْيُعْطَ عَيْنِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَرَى أَحَدًا عَوْرَتِي غَيْرُكَ إِلَّا انْفَقَاتُ عَيْنَاهُ.

قَالَ كَانَ الْقَصْلُ يُتَاوَلُهُ الْمَاءُ وَ جَبْرِئِيلُ يُعَاوَنُهُ وَ عَلِيٌّ يُغَسِّلُهُ فَلَمَّا أَنْ قَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ وَ كَفَّيْهِ أَتَاهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ يَا عَلِيُّ إِنَّ النَّاسَ قَدْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَذْفُونَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي بَقِيعِ الْمُصَلَّى وَ أَنْ يُؤَمَّهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَخَرَجَ عَلِيٌّ إِلَى النَّاسِ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِمَامًا حَيًّا وَ مَيِّتًا وَ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَعَنَ مَنْ جَعَلَ الْقُبُورَ مُصَلًى وَ لَعَنَ مَنْ يَجْعَلُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا وَ لَعَنَ مَنْ كَسَرَ رَبَاعِيَّتَهُ وَ شَقَّ لِسْتَهُ قَالَ فَقَالُوا الْأَمْرُ إِلَيْكَ قَاصِّنُ مَا رَأَيْتَ قَالَ وَ إِنِّي أَذْفِنُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْبُقْعَةِ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا ثُمَّ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ أَمَرَ النَّاسَ عَشْرَةَ عَشْرَةَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَخْرُجُونَ (2).

توضيح: لو لم يوجد المماثل أصلا و لا ذو الرحم فالمشهور بين الأصحاب أنه لا يغسل و نقل في المعتبر الإجماع عليه و صرح الشيخ في عده من كتبه بسقوط التيمم أيضا و به قطع المحقق كما يدل عليه هذا الخبر و فيه قول بوجوب التغسيل من وراء الثياب و هو المحكى عن المفيد و عن ابن زهره أنه

ص: 302

1- 1. فقه الرضا ص 21.

2- 2. فقه الرضا ص 21.

شرط تغميض العينين و فى روايه المفضل أنه يغسل منها ما أوجب الله عليها التيمم يغسل كفيها ثم وجهها ثم ظهر كفيها و المشهور أقوى ثم الظاهر من الروايه جواز تغسيل كل من الرجل و المرأة الآخر إذا كان محرما كما هو المشهور و هل يشترط فى ذلك تعذر المماثل ذهب الأكثر إلى الاشتراط و ذهب ابن إدريس و العلامة فى المنتهى إلى جوازه اختيارا من فوق الثياب و هو الأقوى لكن وجوب كونه من وراء الثياب مما ذهب إليه الأكثر و ظاهر الأخبار العدم و الأشهر أحوط.

و قال فى النهايه فى حديث الغسل إنه بدأ بيمينه فغسلها ثم غسل مرقاها بشماله المرق ما سفل من البطن فما تحته من المواضع التى ترق جلودها واحدها مرق قاله الهروى و قال الجوهرى لا واحد لها و منه الحديث أنه أطلى حتى إذا بلغ المرق ولى هو ذلك بنفسه انتهى و المشهور بين الأصحاب أنه يجوز للسيد تغسيل أمته غير المزوجه و المعتده و مدبرته و أم ولده لأنهن فى حكم الزوجه دون المكاتبه و فى تغسيل الأمه للسيد أقول أحدها الجواز لاستصحاب حكم الملك و ثانيها المنع لانتقالها إلى الورثه و ثالثها تخصيص الجواز بأم الولد كما تدل عليه هذه الروايه و لما رواه إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن على بن الحسين عليه السلام أوصى أن تغسله أم ولد له إذا مات فغسلته و الظاهر أن الوصيه للتقيه لأن المعصوم لا يغسله إلا معصوم و كان المقصود باطنا المعاونه كما دلت عليه هذه الروايه و ظاهرا دفع الضرر عن الباقر عليه السلام و عدم اشتراك الغير معه فى الغسل و الله يعلم.

و يقال انفقات عينه أى انشقت و يدل على مرجوحه إيقاع صلاه الجنازه فى المقابر و الظاهر أن الصلاه الواقعه هى التى كان عليه السلام أتى بها مع أهل بيته و خواص أصحابه خفيه لئلا يصل على الله عليه و آله الملعونان و لئلا يتقدما عليه فى تلك الصلاه بل كانوا يدخلون و يصلون عليه بالقول و يخرجون كما مر فى باب وفاته صلى الله عليه و آله.

«22»- الطَّرْفُ، لِلسَّيِّدِ بْنِ طَاوُسٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عِيسَى بْنِ الْمُسْتَقَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا عَلِيُّ أَصَمُّتَ دِينِي تَقْضِيهِ عَنِّي قَالَ نَعَمْ قَالَ اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ ثُمَّ قَالَ يَا عَلِيُّ غَسِّلْنِي وَلَا يُغَسِّلْنِي غَيْرُكَ فَيَغْمَى بَصَرُهُ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ جَبْرَائِيلُ عَنْ رَبِّي إِنَّهُ لَا يَرَى عَوْرَتِي غَيْرُكَ إِلَّا عَمِيَ بَصَرُهُ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَيْفَ أَقْوَى عَلَيْكَ وَخَدِي قَالَ يُعِينُكَ جَبْرَائِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَإِسْرَافِيلُ وَ مَلَكُ الْمَوْتِ وَ إِسْمَاعِيلُ صَاحِبُ سَمَاءِ الدُّنْيَا قُلْتُ فَمَنْ يُتَاوَلِنِي الْمَاءَ قَالَ الْقَصْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى شَيْءٍ مِنِّْي فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ وَ لَا لِعَیْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ النَّظَرُ إِلَى عَوْرَتِي وَ هِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ فَإِذَا قَرَعْتَ مِنْ عُسْلِي فَضَعْنِي عَلَى لَوْحٍ وَ أَفْرِغْ عَلَيَّ مِنْ بَرِي بِرِ عَرَسِ أَرْبَعِينَ ذَلُوا مُفْتَحَةَ الْأَفْوَاهِ قَالَ عِيسَى أَوْ قَالَ أَرْبَعِينَ قَرَبَةً شَكَّتُ أَنَا فِي ذَلِكَ (1).

«23»- مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُلُوبِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضِيلِ الطَّائِيِّ وَ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنِ الْأَزْهَرِيِّ بْنِ تَطَامٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عِيسَى بْنِ الْمُسْتَقَادِ: مِثْلُهُ وَ قَالَ كَانَ فِي الصَّحِيفَةِ الْمَخْتُومَةِ الَّتِي تَرَلَّتْ مِنَ السَّمَاءِ يَا عَلِيُّ غَسِّلْنِي وَ لَا يُغَسِّلْنِي غَيْرُكَ قَالَ فَقُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَا بَابِي أَنْتَ وَ أُمِّي أَنَا أَقْوَى عَلَى عُسْلِكَ وَخَدِي قَالَ يَدَا أَمْرَنِي جَبْرَائِيلُ وَ يَدَا أَمْرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ فَقُلْتُ فَإِنْ لَمْ أَقْوِ عَلَيْكَ فَاسْتَعِينْ بِغَيْرِي يَكُونُ مَعِيَ فَقَالَ جَبْرَائِيلُ يَا مُحَمَّدُ قُلْ لِعَلِّي إِنْ رُبَّكَ يَا مُرُكَ أَنْ تُغَسَّلَ إِنْ عَمَّكَ فَإِنَّمَا السُّنَّةُ أَنْ لَا يُغَسَّلَ الْأَنْبِيَاءُ إِلَّا أَوْصِيَاؤُهُمْ وَ إِنَّمَا يُغَسَّلُ كُلُّ نَبِيٍّ وَصِيَّهُ مِنْ بَعْدِهِ وَ هِيَ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ فِيمَا قَدْ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ قَطِيعِهِ مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ.

ص: 304

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَاعْلَمُوا يَا عَلِيُّ أَنَّ لَكَ عَلَى غُسْلِي أَعْوَانًا هُمْ نِعَمُ الْأَعْوَانِ وَقَالَ عَلِيٌّ فَقُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنْ يَا أَبِي أَنْتَ وَآمِّي قَالَ جَبْرِئِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَإِسْرَافِيلُ وَمَلَكُ الْمَوْتِ وَإِسْمَاعِيلُ صَاحِبُ سَمَاءِ الدُّنْيَا أَعْوَانًا لَكَ قَالَ عَلِيٌّ فَخَرَرْتُ لِلَّهِ سَاجِدًا وَقُلْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ لِي أَعْوَانًا وَإِخْوَانًا هُمْ أَمَنَاءُ اللَّهِ تَعَالَى.

بيان: فى القاموس بئر غرس بالمدينه و منه الحديث غرس من عيون الجنه و غسل صلى الله عليه و آله منها.

«24»- مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ: أَنَّ قَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حِينَ تَقُلْتُ فِي مَرَضِهَا أَوْصَتْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَتْ إِنِّي أَوْصِيكَ أَنْ لَا يَلِيَ غُسْلِي وَ كَفَنِي سِوَاكَ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَتْ وَ أَوْصِيكَ أَنْ تَذْفِنَنِي وَ لَا تُؤَدِّنَ بِي أَحَدًا.

«25»- الطُّرْفُ، وَ مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَيْسَى بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ الْكَأْظِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: غَسَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَا وَخَدِي وَهُوَ فِي قَمِيصِهِ فَذَهَبَتْ أَنْزِعُ عَنْهُ الْقَمِيصَ فَقَالَ جَبْرِئِيلُ يَا عَلِيُّ لَا تُجَرِّدْ أَحَاكَ مِنْ قَمِيصِهِ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُجَرِّدْهُ وَ تَأَيَّدَ فِي الْغُسْلِ فَأَنَا أَشْرَكَكَ فِي ابْنِ عَمِّكَ بِأَمْرِ اللَّهِ فَغَسَلْتُهُ بِالرُّوحِ وَ الرَّيْحَانِ وَ الْمَلَائِكَةُ الْكَرَامُ الْأَبْرَارُ الْأَخْيَارُ تُبَشِّرُنِي وَ تُمَسِّكُ وَ أَكَلُمُ بِسَاعَةٍ بَعْدَ سَاعَةٍ وَ لَا أَقْلِبُ مِنْهُ عُضْوًا يَا أَبِي هُوَ وَ آمِّي إِلَّا انْقَلَبَ لِي قَلْبًا إِلَى أَنْ قَرَعْتُ مِنْ غُسْلِهِ وَ كَفَنْتُهُ وَ وَضَعْتُهُ عَلَى سَرِيرِهِ وَ أَخْرَجْتُهُ كَمَا أَمَرْتُ فَاجْتَمَعَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ مَا بَدَأَ الْخَافِقِينَ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَّبُّهُ وَ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَ حَمَلَهُ الْعَرْشُ الْكَرُوبِيُّونَ وَ مَا سَبَّحَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ أَنْقَذْتُ جَمِيعَ مَا أَمَرَنِي بِهِ ثُمَّ وَارَيْتُهُ فِي قَبْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (1).

«26»- الذِّكْرَى، فِي جَامِعِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ: إِذَا كَانَتْ بِنْتُ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ دُفِنَتْ وَ لَمْ تُغَسَّلْ وَ إِنْ كَانَتْ بِنْتُ أَقَلِّ مِنْ خَمْسٍ غُسِّلَتْ قَالَ وَ أَسَدُ الصَّدُوقُ فِي

ص: 305

كِتَابِ الْمَدِينَةِ مَا فِي الْجَامِعِ إِلَى الْحَلِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (1).

توضيح: ذكر الصدوق في الفقيه (2).

ما في الجامع نقلا منه ثم قال و ذكر عن الحلبي حديثا في معناه عن الصادق عليه السلام.

و اعلم أن الأصحاب استثنوا من عدم جواز تغسيل غير المماثل الصبي و الصبيه دون ثلاث سنين فجوز تغسيلهما مجردا اختيارا جماعه من الأصحاب و شرط الشيخ في النهايه عدم المماثل و شرط في المبسوط عدم المماثل في الصبيه دون الصبي و جوز المفيد في المقنعه تغسيل ابن خمس سنين مجردا و إن كان ابن أكثر من خمس سنين غسلته من وراء الثياب و اعتبر في البنت ثلاث سنين و تبعه سائر و جوز الصدوق تغسيل بنت أقل من خمس سنين مجردة و منع المحقق في المعتبر من تغسيل الرجل الصبيه مطلقا و جوز للمرأه تغسيل ابن الثلاث اختيارا و اضطرارا و نقل العلامة في النهايه و المنتهى إجماعنا على جواز تغسيل الرجل الصبيه.

إذا تمهد هذا فاعلم أنه لا ريب في جواز تغسيل المرأه الصبي ثلاث سنين و في غير ذلك إشكال و لكن التحديد بالخمس لا يخلو من قوه.

«27»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ عَلِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَوْصَاهُ بِأَنْ يَتَوَلَّى غُسْلَهُ فَكَانَ هُوَ الَّذِي وَلِيَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ فَلَمَّا أَخَذْتُ فِي غُسْلِهِ سَمِعْتُ قَائِلًا مِنْ جَانِبِ الْبَيْتِ يَقُولُ لَا تَنْزِعِ الْقَمِيصَ عَنْهُ فَغَسَلْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَمِيصِهِ وَ إِنِّي لَأَغْسِلُهُ وَ أَحْسَنُ يَدًا مَعَ يَدِي يَتَرَدَّدُ عَلَيْهِ وَ إِذَا قَلْبَتُهُ أَعْنَتْ عَلَى تَقْلِيهِهِ وَ لَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَكْبَهُ لَوَجْهِهِ فَأَغْسِلَ ظَهْرَهُ فَنُودِيْتُ لَا تُكْبَهُ فَقَلْبَتُهُ لِحَنِيهِ وَ غَسَلْتُ ظَهْرَهُ (3).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أَوْصَى إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ أَغْسِلُهُ وَ لَا يُغْسِلَهُ مَعِيَ أَحَدٌ غَيْرِي قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ رَجُلٌ ثَقِيلُ الْبَدَنِ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ

ص: 306

- 2-2. الفقيه ج 1 ص 94.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 277.

أَقْلَبَكَ وَجَدِي فَقَالَ لِي إِنَّ جَبْرِئِيلَ مَعَكَ يَتَوَلَّانِي قُلْتُ فَمَنْ يُتَوَلَّانِي الْمَاءَ قَالَ يُتَوَلَّكَ الْفَضْلُ وَقُلْ فَلْيُعْطَ عَيْتِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَى عَوْرَتِي أَحَدٌ غَيْرَكَ إِلَّا ذَهَبَ بَصْرُهُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَانَ الْفَضْلُ يُتَوَلَّهُ الْمَاءَ وَ قَدْ عَصَبَ عَيْتِيهِ وَ عَلَى وَ جَبْرِئِيلُ يُعَسِّلَانِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ (1)

قَالَ وَ عَسَلَهُ ثَلَاثَ عَسَلَاتٍ عَسَلَةً بِالْمَاءِ وَ الْخُرْصِ وَ السِّدْرِ وَ عَسَلَهُ بِمَاءٍ فِيهِ دَرِيرَةٌ وَ كَافُورٌ وَ عَسَلَهُ بِالْمَاءِ مَحْضًا وَ هِيَ آخِرُهَا (2).

وَ عَنْ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ عَسَلَ أَخًا لَهُ مُسْلِمًا قَلَمَ يُقَدِّرُهُ وَ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى عَوْرَتِهِ وَ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهُ سُوءًا ثُمَّ شَيَعَهُ وَ صَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ جَلَسَ حَتَّى يُوَارِيَ فِي قَبْرِهِ إِلَّا خَرَجَ عُطْلًا مِنْ دُوبِهِ (3).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْجُنُبُ وَ الْحَائِضُ لَا يُعَسِّلَانِ مَيِّتًا (4).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: عَسَلَ عَلِيٌّ قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَ كَانَتْ أَوْصَتْ بِذَلِكَ إِلَيْهِ (5).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: أَوْصَتْ إِلَيَّ قَاطِمَةُ أَنْ لَا يُعَسِّلَهَا غَيْرِي وَ سَكَبَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ (6).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ هَلْ يُعَسِّلُهَا رَوْجُهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَ لِيُعَسِّلَهَا مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ (7).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: وَ الْمَرْأَةُ تُعَسِّلُ رَوْجَهَا إِذَا مَاتَتْ وَ لَا تَتَعَمَّدُ النَّظَرَ إِلَى الْفَرْجِ (8).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقَدْ كُنْتُ أَكْرَهُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى عَوْرَتِكَ فِي حَيَاتِكَ فَمَا أَنَا بِالَّذِي أَنْظُرُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَوْتِكَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ فَعَسَلَهُ وَ دَعَا أُمَّ وَلَدِهِ فَأَدْخَلَتْ يَدَهَا مَعَهُ فَعَسَلَتْهُ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ كَذَلِكَ فَعَلْتُ أَنَا بِأَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ (9).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ بَيْنَ النِّسَاءِ لَا مَحْرَمَ لَهُ مِنْهُنَّ وَ الْمَرْأَةُ

- 1-1. دعائم الإسلام ج 1 ص 228.
- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 228.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 228.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 228.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 228.
- 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 228.
- 7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 229.
- 8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 229.
- 9-9. دعائم الإسلام ج 1 ص 229.

كَذَلِكَ تَمُوتُ بَيْنَ الرَّجَالِ فَلَا يُوجَدُ مَنْ يُعَسِّلُهُمَا قَالَ يُدَقَّتَانِ بِغَيْرِ عُسْلٍ (1).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْعَرِيقُ يُعَسَّلُ (2).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ مَاتَ وَهُوَ جُنُبٌ أَجْرًا عَنْهُ عُسْلٌ وَاحِدٌ وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ (3).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: عُسِلَ الْمَيِّتُ ثَلَاثَ عَسَلَاتٍ عَسَلَهُ بِالْمَاءِ وَالسِّدْرِ وَعَسَلَهُ بِالْمَاءِ وَالكُافُورِ وَالثَّالِثَةُ بِالْمَاءِ مَخْضًا وَكُلُّ عَسَلَةٍ مِنْهَا كَعُسْلِ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ قِيُوضُ كَوْضُوءِ الصَّلَاةِ ثُمَّ يُمَرُّ الْمَاءُ عَلَى جَسَدِهِ كُلِّهِ وَ يُقْلَبُهُ لِحَنْبِهِ وَ لَا يُجْلِسُهُ فَإِنَّهُ إِذَا أَجْلَسَهُ ائْتَقَ ظَهْرُهُ وَ لَكِنْ يُقْلَبُهُ لِحَنْبِهِ وَ يُعَسِّلُ ظَهْرُهُ وَ هُوَ كَذَلِكَ وَ يُمَرُّ يَدَيْهِ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ كَمَا يَفْعَلُ الْجُنُبُ إِذَا اغْتَسَلَ (4).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُجْعَلُ عَلَى الْمَيِّتِ حِينَ يُعَسَّلُ إِرَارٌ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَ يُمَرُّ الْمَاءُ مِنْ تَحْتِهِ وَ يَلْفُ الْعَاسِلُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً وَ يُدْخِلُهَا مِنْ تَحْتِ الْإِرَارِ فَيُعَسِّلُ قَرْجَهُ وَ سَائِرَ عَوْرَتِهِ الَّتِي تَحْتَ الْإِرَارِ (5).

بيان: قال في النهايه يقال قذرت الشىء أقذره إذا كرهته و اجتنبته قوله عليه السلام عطلا من ذنوبه أى خاليا قال فى القاموس عطل من المال و الأدب خلا فهو عطل بضمه و بضمتين و قوس عطل بلا وتر انتهى.

«28»- الَهْدَايَةُ: يُعَسِّلُ الْمَيِّتَ أُولَى النَّاسِ بِهِ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ فَإِذَا قَرَعَ مِنْ أَمْرِ الْكَفَنِ وَصَعَ الْمَيِّتَ عَلَى الْمُعْتَسِلِ وَ جَعَلَ بَاطِنَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقَبْلَةِ وَ يَنْزِعُ الْقَمِيصَ مِنْ قَوْقُ إِلَى سُرَّتِهِ وَ يَتْرُكُهُ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ مِنْ عُسْلِهِ لِيَسْتُرَ بِهِ عَوْرَتَهُ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَمِيصٌ أَلْقَى عَلَى عَوْرَتِهِ مَا يَسْتُرُهَا بِهِ وَ يُلِيْنُ أَصَابِعَهُ بِرِفْقٍ فَإِنْ تَصَعَّبَتْ عَلَيْهِ فَلْيَدْعُهَا وَ يَمَسِّحْ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ مَسْحًا رَفِيقًا (6)

ص: 308

- 1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 229.
- 2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 229.
- 3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 230.
- 4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 230.

- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 230.
- 6-6. الهدايه ص 24.

وَقَالَ أَبِي رَوْهٍ فِي رَسُولَتِهِ إِلَى ابْنِ أَبِي بَكْرٍ فَاعْسِلْهُمَا بِثَلَاثِ حُمِدِيَّاتٍ بِمَاءٍ
الْبُسْدُرِ ثُمَّ تَلَفْ عَلَى يَدِكَ الْيُسْرَى خِرْقَةً تَجْعَلْ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الْخُرْصِ وَهُوَ
الْأَشْنَانُ وَتُدْخِلْ يَدَكَ تَحْتَ الثَّوْبِ وَيَصُبُّ عَلَيْكَ الْمَاءُ مِنْ قَوْقُ إِلَى
سُرَّتِهِ وَتَغْسِلُ قُبْلَهُ وَدُبْرَهُ وَ لَا تَقْطَعِ الْمَاءَ عَنْهُ ثُمَّ تَغْسِلُ رَأْسَهُ وَ لَحْيَتَهُ
بِرَغْوَةِ السُّدْرِ وَ بَعْدَهُ بِثَلَاثِ حُمِدِيَّاتٍ وَ لَا تُفْعِدُهُ ثُمَّ تُقَلِّبُهُ إِلَى الْجَانِبِ الْاَيْسَرِ
لِيَبْدُوَ لَكَ الْاَيْمَنُ وَ تَمُدُّ يَدَهُ الْاَيْمَنَى عَلَى جَنْبِهِ الْاَيْمَنِ إِلَى حَيْثُ بَلَغَتْ ثُمَّ
تُغْسِلُهُ بِثَلَاثِ حُمِدِيَّاتٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ وَ لَا تَقْطَعِ الْمَاءَ عَنْهُ ثُمَّ تُقَلِّبُهُ إِلَى
جَانِبِهِ الْاَيْمَنِ لِيَبْدُوَ لَكَ الْاَيْسَرُ وَ تَمُدُّ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى جَنْبِهِ الْاَيْسَرِ إِلَى حَيْثُ
بَلَغَتْ ثُمَّ تُغْسِلُهُ بِثَلَاثِ حُمِدِيَّاتٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ وَ لَا تَقْطَعِ الْمَاءَ عَنْهُ ثُمَّ
اقْبِلْهُ إِلَى ظَهْرِهِ وَ امْسَحْ بَطْنَهُ مَسِيحًا رَفِيقًا وَ اغْسِلْهُ مَرَّةً أُخْرَى بِمَاءٍ وَ شَيْ
ءٍ مِنْ جَلَالِ الْكَافُورِ مِثْلَ الْغَسْلَةِ الْاُولَى وَ خَصِّصِ الْاَوَانِي الَّتِي فِيهَا الْمَاءُ وَ
اغْسِلْهُ الثَّلَاثَةَ بِمَاءٍ قَرَاحٍ وَ لَا تَمْسَحْ بَطْنَهُ ثَالِثَةً (1)

وَقُلْ وَ أَنْتَ تُغْسِلُهُ اللَّهُمَّ عَفْوَكَ عَفْوَكَ فَإِنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ (2)
وَالْمَجْدُورُ وَ الْمُجْتَرِقُ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ غُسْلُهُمَا صُبَّ عَلَيْهِمَا الْمَاءُ صَبًّا يُجْمَعُ مَا
سَقَطَ مِنْهُمَا فِي أَكْفَانِهِمَا (3).

«29»- مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَسَّلَ قَاطِمَةَ ثَلَاثًا وَ خَمْسًا وَ جَعَلَ فِي الْغَسْلَةِ
الْخَامِسَةِ الْآخِرَةِ شَيْئًا مِنَ الْكَافُورِ وَ أَشْعَرَهَا مِثْرًا سَابِغًا دُونَ الْكَفَنِ وَ كَانَ
هُوَ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ مِنْهَا وَ هُوَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّهَا أَمْتُكَ وَ بِنْتُ رَسُولِكَ وَ صَفِيكَ وَ
خَيْرَتِكَ مِنْ خَلْقِكَ اللَّهُمَّ لَقِّنْهَا حُجَّتَهَا وَ أَعْظِمْ بُرْهَانَهَا وَ أَعْلِلْ دَرَجَتَهَا وَ اجْمَعْ
بَيْنَهَا وَ بَيْنَ أَبِيهَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: غَسَّلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ وَ غَسَّلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنُ وَلَدُهُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ثُمَّ قَالَ زَيْدُ بْنُ أَبِي
أُمَى مَنْ تَوَلَّى الْمَلَائِكَةَ غُسْلَهُ قَالَ يَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْخُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ص: 309

-
- 1- 1. الهداية ص 24.
 - 2- 2. الهداية ص 24.
 - 3- 3. الهداية ص 25.

وَقَالَ رَيْدٌ تَحْنُ الْمُؤْتُورُونَ وَ تَحْنُ الْمَظْلُومُونَ قَوْلٌ لِمَنْ جَهَلَ أَمْرَنَا وَ طُوبَى لِمَنْ عَرَفَ حَقَّنَا.

«30»- كِتَابُ دَلَائِلِ الْإِمَامَةِ لِلطَّبْرِيِّ الْإِمَامِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَشَابِيِّ عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَأَتْ قَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ رُؤْيَا طَوِيلَةً بَشَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِاللَّحُوقِ بِهِ وَ أَرَاهَا مَنَزِلَهَا فَلَمَّا انْتَبَهَتْ قَالَتْ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا تُوفِّيتُ لَا تُعْلِمُ أَحَدًا إِلَّا أُمَّ سَلَمَةَ وَ أُمَّ أَيَمَنَ وَ فَصَّةَ وَ مِنَ الرِّجَالِ ابْنَتِي وَ الْعَبَّاسَ وَ سَلْمَانَ وَ عَمَّارًا وَ الْمُقَدَّادَ وَ أَبَا دَرٍّ وَ جُدَيْقَةَ وَ قَالَتْ إِنِّي أَخْلَلْتُكَ أَنْ تَرَانِي بَعْدَ مَوْتِي فَكُنْ مِنَ النَّسْوَةِ فِيمَنْ يُغَسِّلُنِي وَ لَا تَدْفِنَنِي إِلَّا لَيْلًا وَ لَا تُعْلِمُ أَحَدًا قَبْرِي تَمَامَ الْحَدِيثِ (1).

«31»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى التَّلْعُكَبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ رَفَعَهُ قَالَ: لَمَّا قُبِضَتْ قَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ غَسَّلَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَمْ يَخْضُرْهَا غَيْرُهُ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ زَيْنَبُ وَ أُمَّ كُلثُومُ وَ فَصَّةُ جَارِيَّتُهَا وَ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ الْخَبَرِ (2).

«32»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخَرَّاسَانَ وَ كَانَ الْعَبَّاسُ يَحْجُبُهُ فَدَعَانِي وَ إِذَا عِنْدَهُ شَيْخٌ أَعُورٌ يَسْأَلُهُ فَخَرَجَ الشَّيْخُ فَقَالَ لِي رُدَّ عَلَيَّ الشَّيْخُ فَخَرَجْتُ إِلَى الْحَاجِبِ فَقَالَ لَمْ يَخْرُجْ عَلَيَّ أَحَدٌ فَقَالَ الرِّضَا أَتَعْرِفُ الشَّيْخَ فَقُلْتُ لَا فَقَالَ هَذَا رَجُلٌ مِنَ الْجَنِّ سَأَلَنِي عَنْ مَسَائِلَ وَ كَانَ فِيهَا سَأَلَنِي عَنْهُ مَوْلُودَانِ وَ لِدَا فِي بَطْنٍ مُلتَزِمَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ قُلْتُ يُنْشَرُ الْمَيْتُ عَنِ الْحَيِّ (3).

ص: 310

1- 1. دلائل الإمامة ص 44.

2- 2. دلائل الإمامة ص 46.

3- 3. دلائل الإمامة ص 194.

«1»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَنْفُضُ يَكُمَّهُ الْمِسْكَ عَنْ الْكَفَنِ فَيَقُولُ لَيْسَ هَذَا مِنَ الْخُطُوطِ فِي شَيْءٍ (1).

بيان: يدل على مرجوحه التحنط بالمسك و ما روى من تحنط النبی صلی الله عليه و آله به إما محمول على التقية أو مخصوص به صلى الله عليه و آله و ظاهر الأكثر كراهه غير الكافور و الذريره من الطيب مطلقا قال فى الذكرى و أما المسك ففى خبرين أرسلهما الصدوق (2).

أحدهما أن النبی صلی الله عليه و آله حنط بمثقال من مسك سوى الكافور و الآخر عن الهادى عليه السلام أنه سوغ تقريب المسك و البخور إلى الميت و يعارضهما مسند محمد بن مسلم (3) و نقل ما سيأتى و قال خبر غياث بن إبراهيم (4) عن الصادق عليه السلام: أن أباه كان يجمر الميت بالعود. ضعيف السند.

«2»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَلْبَسُ إِلَّا الْبَيَاضَ أَكْثَرَ مَا يَلْبَسُ وَ يَقُولُ فِيهِ تَكْفِينُ الْمَوْتَى (5).

«3»- وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الرَّشَّ عَلَى الْقُبُورِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ كَانَ يُجْعَلُ الْجَرِيدُ الرَّطْبُ عَلَى الْقَبْرِ حِينَ يُدْفَنُ الْإِنْسَانُ

ص: 311

1- 1. قرب الإسناد ص 75 ط حجر ص 99 ط نجف.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 93.

3- 3. تراه فى العلل و الخصال تحت الرقم 9.

4- 4. أورده فى التهذيب ج 1 ص 84.

5- 5. قرب الإسناد ص 93 ط نجف، ص 71 ط حجر.

فِي أَوَّلِ الزَّمَانِ وَ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِلْمَيِّتِ (1).

بيان: لا خلاف ظاهرا في استحباب كون الكفن أبيض إلا الحبره.

«4»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا يَرْفَعُهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَحِيدُوا أَكْفَانَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهَا زِينَتُهُمْ (2).

ثواب الأعمال، عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد: مثله (3).
فلاح السائل، من كتاب مدينه العلم مرسلًا: مثله (4).

«5»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَوْصَانِي أَبِي بِكَفْنِهِ قَالَ لِي يَا جَعْفَرُ اشْتَرِ لِي بُرْدًا وَ جُودَةً فَإِنَّ الْمَوْتَى يَتَبَاهَوْنَ بِأَكْفَانِهِمْ (5).

«6»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ رَفَعَهُ قَالَ: السُّنَّةُ فِي الْخُئُوطِ ثَلَاثَةٌ عَشْرَ دِرْهَمًا وَ ثَلَاثُ مِائَةِ مَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ وَ رَوَوْا أَنَّ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله بِخُئُوطٍ وَ كَانَ وَزْنُهُ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَقَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ جُزْءٌ لَهُ وَ جُزْءٌ لِعَلِيٍّ وَ جُزْءٌ لِقَاطِمَةَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ (6).

بيان: المشهور بين الأصحاب تحقق الخنوط بمسماه و قال الشيخان و الصدوق أقله مثقال و أوسطه أربعة دراهم و أكمل منه وزن ثلاثة عشر درهما و ثلث و قال الجعفي أقله مثقال و ثلث قال و يخلط بتربه مولانا الحسين عليه السلام و قال ابن الجنيد أقله مثقال و أوسطه أربعة مثاقيل و قدر ابن البراج أكثره بثلاثة

ص: 312

1- 1. قرب الإسناد ص 68، ط حجر ص 90 ط نجف.

2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 285.

3- 3. ثواب الأعمال ص 178.

4- 4. فلاح السائل ص 96.

5-5. علل الشرائع ج 1 ص 285.
6-6. علل الشرائع ج 1 ص 285.

عشر درهما و نصف و قد وردت الروايات بالمثقال و بالمثقال و النصف و بأربعة مثاقيل و بثلاثة عشر درهما و ثلث و الكل حسن و ما زاد منها أحسن و الظاهر عدم مشاركته الغسل للحنوط فى تلك المقادير و قيل بالمشاركته.

«7»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ يَابْنَ السَّمَاكِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْخَزَّازِ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: قَالَ خَيْرُ تَيَابِكُمْ الْبَيَاضُ فَلْيَلْبَسْهُ أَحْيَاؤُكُمْ وَ كَفُّوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ (1).

«8»- الإِخْتِجَاجُ، وَ عَيْبَةُ الشَّيْخِ: فِيمَا كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَمِيرِيُّ إِلَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنْ طِينِ الْقَبْرِ يَوْضَعُ مَعَ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْضَعُ مَعَ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ وَ يَخْلُطُ بِخُوطِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (2).

وَ سَأَلَ وَ رُوِيَ لَنَا عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى إِزَارِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِهِ- إِسْمَاعِيلَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ هَلْ يَجُوزُ لَنَا تَكْتُبُ مِثْلَ ذَلِكَ بِطِينِ الْقَبْرِ أَوْ غَيْرِهِ فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجُوزُ ذَلِكَ (3).

«9»- الْعِلَلُ، وَ الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْيَقُطِينِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تُجَمِّرُوا الْأَكْفَانَ وَ لَا تَمَسُّحُوا مَوْتَاكُمْ بِالطَّيْبِ إِلَّا الْكَافُورَ فَإِنَّ الْمَيِّتَ يَمْنَزِلُهُ الْمُحْرِمَ (4).

بيان: نقل فى المعتبر إجماع علمائنا على كراهه تجمير الكفن و قال الصدوق يكره أن يجمر أو يتبع بمجمره و لكن يجمر الكفن و لا يبعد حمل الأخبار الواردة بالجواز على التقية.

«10»- الْخِصَالُ (5)، عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ مَعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ أَحْمَدَ

ص: 313

- 2-2. الاحتجاج ص 274، غيبة الشيخ الطوسي.
3-3. الاحتجاج ص 274، غيبة الشيخ الطوسي.
4-4. علل الشرائع ج 1 ص 290، الخصال ج 1 ص 159.
5-5. قد كان في الأصل و هكذا الكمبانيّ العلل، لكنه من سهو القلم.

بْنِ إِدْرِيسَ مَعَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بِرَفْعِهِ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُبَاكَسُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ فِي الْأَصْحِيَّةِ وَالْكَفَنِ وَتَمَنِ النَّسَمَةِ وَالْكَرَى إِلَى مَكَّةَ (1).

و روى فى وصايا النبى صلى الله عليه و آله لعلى عليه السلام: مثله كما مر بإسناده (2).

«11»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا أَعَدَّ الرَّجُلُ كَفَنَهُ كَانَ مَأْجُورًا كُلَّمَا نَظَرَ إِلَيْهِ (3).

«12»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّيْفَارِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ مِنَ الْأَنْصَارِ فَشَهِدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ قَالَ خَصَّرُوهُ فَمَا أَقَلَّ الْمُتَخَصِّرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَيُّ شَيْءٍ التَّخْصِيرُ قَالَ تُؤْخَذُ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ قَدَرُ ذِرَاعٍ وَ تُوضَعُ هُنَا وَ أُشَارَ بِيَدِهِ إِلَى تَرْفُوتِهِ ثَلْفٌ مَعَ نَيْابِهِ.

و قال الصدوق رحمه الله جاء هذا الخبر هكذا و الذى يجب استعماله أن يجعل للमित جريدتان من النخل خضراوين رطبتين طول كل واحدة قدر عظم الذراع تجعل إحداهما من عند الترقوه تلتصق بجلده و عليه القميص و الأخرى عند وركه ما بين القميص و الإزار فإن لم يقدر على جريده من نخل فلا بأس أن تكون من غيره من بعد أن تكون رطبا (4).

ص: 314

-
- 1- 1. الخصال ج 1 ص 117.
 - 2- 2. رواه فى الخصال ج 1 ص 117، و تراه فى ج 77 من البحار ص 58 المكرر نقلا عن مكارم الأخلاق.
 - 3- 3. أمالى الصدوق ص 197.
 - 4- 4. معانى الأخبار ص 348.

توضيح: اعلم أنه لا خلاف بين أصحابنا في استحباب الجريدتين للميت و قال الشهيد الثانى رحمه الله الجريده العود الذى يجرّد عنه الخوص و لا يسمى جريدا ما دام عليه الخوص و إنما يسمى سعفا و قال المفيد و سلار و جماعه يستحب أن يكون من النخل فإن لم يوجد فمن الخلاف و إلا فمن السدر و إلا فمن شجر رطب و ذهب جماعه منهم الشيخ فى النهايه و المبسوط و المحقق فى الشرائع إلى تقديم السدر على الخلاف و ذهب الصدوق و الشيخ فى الخلاف و الجعفى إلى أنه مع تعذر النخل تؤخذ من شجر رطب و هو اختيار ابن البراج و ابن إدريس و الشهيد فى الدروس و البيان ذكر بعد الخلاف قبل الشجر الرطب شجر الرمان و لا يبعد التخيير بعد النخل بين السدر و الخلاف ثم الرمان.

ثم اختلفوا فى مقدارها فقال أكثر علمائنا منهم الشيخان يكون طولهما قدر عظم الذراع و قال الصدوق طول كل واحده قدر عظم الذراع قال و إن كانت قدر الذراع فلا بأس و إن كانت قدر شبر فلا بأس و قال ابن أبى عقيل مقدار كل واحده أربع أصابع إلى ما فوقها قال فى الذكرى و الكل جائز لثبوت الشرعيه مع عدم القاطع على قدر معين و الأظهر التخيير بين الذراع و الشبر و عظم الذراع لورود الروايه بكل منها.

و اختلفوا أيضا فى محلها فالمشهور بينهم أنه يجعل إحداهما من جانبه الأيمن من ترقوته يلصقها بجلده و الأخرى من الأيسر بين القميص و الإزار ذهب إليه الصدوق فى المقنع و الشيخان و جمهور المتأخرين و قال على بن بابويه و الصدوق فى الفقيه كما ذكر هنا و قال ابن أبى عقيل واحده تحت إبطه الأيمن و قال الجعفى إحداهما تحت إبطه الأيمن و الأخرى نصف مما يلى الساق و نصف مما يلى الفخذ و لعل المشهور أقوى و مع التعذر للتفيه توضع حيث يمكن و لو فى القبر و استحباب الشق كما ذكره بعض الأصحاب غير ثابت و كذا

استحباب وضع القطن عليهما لم أر به نصا و قد ذكره بعض الأصحاب.

ثم اعلم أن هذا الخبر رواه في الفقيه (1) عن يحيى بن عباد المكي أنه قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا جعفر عن التخضير فقال إن رجلا من الأنصار هلك و ذكر نحوه.

و قال في المنتهى (2) روى الجمهور أن سفيان الثوري سأل عبد الله بن يحيى بن عباد المكي عن التخضير و ذكر نحوه.

«13»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَرَأَيْتَ الْمَيِّتَ إِذَا مَاتَ لَمْ تُجْعَلْ مَعَهُ الْجَرِيدَةُ قَالَ تَجَافَى عَنْهُ الْعَذَابُ وَ الْحِسَابُ مَا دَامَ الْعُودُ رَطْبًا إِنَّمَا الْحِسَابُ وَ الْعَذَابُ كُلُّهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ قَدَرٍ مَا يُدْخَلُ الْقَبْرُ وَ يَرْجِعُ النَّاسُ عَنْهُ فَإِنَّمَا جُعِلَ السَّعْفَتَانِ لِذَلِكَ وَ لَا عَذَابُ وَ لَا حِسَابُ بَعْدَ جُفُوفِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (3).

بيان: قوله عليه السلام إنما الحساب و العذاب إلى آخره ينافى بظاهره ما تضمنه كثير من الأخبار من اتصال نعيم القبر و عذابه إلى يوم القيامة إلا أن يجعل اتصال العذاب مختصا بالكفار أو يكون الحصر باعتبار الأشديه أو المعنى أن ابتداء الحساب و العذاب إنما يكون في الساعة الأولى و اليوم الأول فإذا مضى فلا يبتدأ بعده فيهما.

«14»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ثُمَّ تَصَعُّهُ فِي أَكْفَانِهِ وَ اجْعَلْ مَعَهُ جَرِيدَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ تَرْفُوتِهِ ثَلَاثُفُفَهَا يَجْلِدُهُ ثُمَّ تَمُدُّ عَلَيْهِ قَمِيصَهُ وَ الْأُخْرَى عِنْدَ وَرِكِهِ (4).

ص: 316

-
- 1- 1. الفقيه ج 1 ص 88.
 - 2- 2. منتهى المطلب ج 1 ص 461.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 285.
 - 4- 4. فقه الرضا ص 17.

وَرُوي: أَنَّ الْجَرِيدَتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِقَدْرِ عِظَمِ ذِرَاعٍ تَصْعُ وَاحِدَةً عِنْدَ رُكْبَتَيْهِ
تُلْصِقُ إِلَى السَّاقِ وَ إِلَى الْفَخِذَيْنِ وَ الْأُخْرَى تَحْتَ إِبْطِهِ الْأَيْمَنِ مَا بَيْنَ
الْقَمِيصِ وَ الْإِزَارِ وَ إِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى جَرِيدَةٍ مِنْ تَخْلِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ مِنْ
غَيْرِهِ بَعْدَ أَنْ تَكُونَ رَطْبًا وَ تَلْقُهُ فِي إِزَارِهِ وَ حَبْرَتِهِ وَ تَبْدَأُ بِالشَّقِّ الْأَيْسَرِ وَ
تَمُدُّ عَلَى الْأَيْمَنِ ثُمَّ تَمُدُّ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ وَ إِنْ شِئْتَ لَمْ تَجْعَلِ الْحَبْرَةَ مَعَهُ
حَتَّى تُدْخِلَهُ الْقَبْرَ فَتُلْقِيهِ عَلَيْهِ (1)

ثُمَّ تُعَمِّمُهُ وَ تُحْكِيهِ فَتَشِي عَلَى رَأْسِهِ بِالتَّذْوِيرِ وَ تُلْقِي فَضْلَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ
عَلَى الْأَيْسَرِ وَ الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ ثُمَّ تَمُدُّ عَلَى صَدْرِهِ ثُمَّ تُلْقِي اللَّفَاقَةَ وَ
إِيَّاكَ أَنْ تُعَمِّمَهُ عِمَّةَ الْأَعْرَابِيِّ وَ تُلْقِي طَرَفِي الْعِمَامَةِ عَلَى صَدْرِهِ وَ قَبْلَ أَنْ
تَلْبِسَهُ قَمِيصَهُ تَأْخُذُ شَيْئًا مِنَ الْفُطْنِ وَ تَجْعَلُ عَلَيْهِ حَنُوطَهُ وَ تَحْشُو بِهِ دُبْرَهُ وَ
تَصْعُ شَيْئًا مِنَ الْفُطْنِ عَلَى قُبْلِهِ وَ تَجْعَلُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْحَنُوطِ وَ تَضُمُّ رِجْلَيْهِ
جَمِيعًا وَ تَشُدُّ فَخْذَيْهِ إِلَى وَرِكَهِ بِالْمِنْزَرِ شَدًّا جَيِّدًا لِأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ (2)

فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ كَفْنِهِ حَنَظَّتُهُ يَوْزَنَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَ ثُلُثَ مِنَ الْكَافُورِ وَ
تَبْدَأُ بِجَبْهَتِهِ وَ تَمْسَحُ مَقَاصِلَهُ كُلَّهَا بِهِ وَ تُلْقِي مَا بَقِيَ مِنْهُ عَلَى صَدْرِهِ وَ فِي
وَسْطِ رَاحَتِهِ وَ لَا يُجْعَلُ فِي قِمِهِ وَ لَا مَنْخَرِهِ وَ لَا فِي عَيْنَيْهِ وَ لَا فِي مَسَامِعِهِ وَ
لَا عَلَى وَجْهِهِ قُطْنٌ وَ لَا كَافُورٌ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى هَذَا الْمِقْدَارِ كَافُورًا فَأَرْبَعَهُ
دِرَاهِمَ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ فَمِنْقَالٌ لَا أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ لِمَنْ وَجَدَهُ (3).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِذَا فَرَعْتَ مِنْ غُسْلِهِ حَنَظَّتْ بِثَلَاثَةِ عَشَرَ
دِرْهَمًا وَ ثُلُثَ كَافُورًا تَجْعَلُ فِي الْمَقَاصِلِ وَ لَا تُقَرِّبُ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ وَ تَجْعَلُ
فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَ أَدْنَى مَا يُجْزِيهِ مِنَ الْكَافُورِ مِنْقَالٌ وَ نِصْفٌ ثُمَّ يُكْفَنُ
بِثَلَاثِ قِطْعٍ وَ خَمْسٍ وَ سَبْعٍ فَأَمَّا الثَّلَاثَةُ فَمِنْزَرٌ وَ عِمَامَةٌ وَ لِفَاقَةٌ وَ الْخَمْسُ
مِنْزَرٌ وَ قَمِيصٌ وَ عِمَامَةٌ

ص: 317

1- 1. فقه الرضا: 17.

2- 2. فقه الرضا: 17.

3- 3. فقه الرضا: 17.

وَلِقَاقَتَانِ (1).

وَرُوي: أَنَّهُ لَا يُقَرَّبُ الْمَيِّتُ مِنَ الطَّيِّبِ شَيْئًا وَلَا الْبُخُورِ إِلَّا الْكَافُورُ فَإِنَّ سَبِيلَهُ سَبِيلُ الْمُحْرِمِ (2).

وَرُوي: إِطْلَاقُ الْمِسْكِ فَوْقَ الْكَفَنِ وَ عَلَى الْجَنَازَةِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَكْرِمَةً الْمَلَائِكَةِ فَمَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُقْبَضُ رُوحُهُ إِلَّا تَحْضُرُ عِنْدَهُ الْمَلَائِكَةُ (3).

وَرُوي: أَنَّ الْكَافُورَ يُجْعَلُ فِيهِ وَ فِي مَسَامِعِهِ وَ بَصَرِهِ وَ رَأْسِهِ وَ لِحْيَتِهِ وَ كَذَلِكَ الْمِسْكُ وَ عَلَى صَدْرِهِ وَ قَرْجِهِ وَ قَالَ الرَّجُلُ وَ الْمَرْأَةُ سَوَاءٌ قَالَ غَيْرَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُتَجَمَّرَ وَ يُتَبَعَ بِالْمِجْمَرِ وَ لَكِنْ يُجَمَّرُ الْكَفَنُ (4).

وَ قَالَ تُوْخَذُ خَرْقُهُ فَيَشُدُّهَا عَلَى مَفْعَدَتِهِ وَ رِجْلَيْهِ قُلْتُ الْإِرَارُ قَالَ إِنَّهَا لَا تُعَدُّ شَيْئًا وَ إِنَّمَا أَمْرٌ بِهَا لِكَيْلَا يَظْهَرَ مِنْهُ شَيْءٌ وَ ذَكَرَ أَنَّ مَا جُعِلَ مِنَ الْقُطْنِ أَفْضَلُ مِنْهُ (5).

وَ قَالَ: يُكْفَنُ ثَلَاثَةَ أَتْوَابٍ لِقَافِهِ وَ قَمِيصٌ وَ إِرَارٌ وَ ذَكَرَ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ غَسَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي قَمِيصٍ وَ كَفَّنَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَتْوَابٍ تَوْبَتَيْنِ صُخَارِيَّتَيْنِ وَ تَوْبَ جَبَرَةَ يَمِينِيَّةٍ وَ لَحَدَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ ثُمَّ خَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ وَ دَخَلَ عَلَى الْقَبْرِ فَبَسَطَ يَدَهُ فَوَضَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَيْهَا فَأَدْخَلَهُ اللَّحْدَ (6).

وَ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَنْ غَسَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ قَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ نَظَرَ فِي عَيْنَيْهِ فَرَأَى فِيهَا شَيْئًا فَأَنكَبَّ عَلَيْهِ فَأَدْخَلَ لِسَانَهُ فَمَسَحَ مَا كَانَ فِيهَا فَقَالَ يَا أَبَى أَنْتَ وَ أُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ طِبْتَ حَيًّا وَ طِبْتَ مَيِّتًا (7).

وَ قَالَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ كَتَبَ أَبِي فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ أُكْفَنَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَتْوَابٍ أَحَدُهَا رِداءٌ لَهُ جَبَرَةُ وَ كَانَ يُصَلِّي فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ تَوْبٌ آخَرُ وَ قَمِيصٌ فَقُلْتُ لِأَبِي لِمَ تَكْتُبُ هَذَا فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ النَّاسُ يَقُولُونَ كَفَّنَهُ يَارُبْعَهُ أَتْوَابٍ أَوْ خَمْسَهُ فَلَا تَقْبَلُ قَوْلَهُمْ وَ عَصَبْتُهُ بَعْدَ بَعْمَامَةٍ وَ لَيْسَ تُعَدُّ الْعِمَامَةُ مِنَ الْكَفَنِ إِنَّمَا يُعَدُّ مِمَّا يُلْفَ بِهِ الْجَسَدُ وَ شَقَقْنَا لَهُ الْقَبْرَ شَقًّا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا بَدِينًا

- 1- 1. فقه الرضا ص 20.
- 2- 2. فقه الرضا ص 20.
- 3- 3. فقه الرضا ص 20.
- 4- 4. فقه الرضا ص 20.
- 5- 5. فقه الرضا ص 20.
- 6- 6. فقه الرضا ص 20.
- 7- 7. فقه الرضا ص 20.

وَأَمَرَنِي أَنْ أَجْعَلَ ارْتِفَاعَ قَبْرِهِ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ مُقَرَّرَاتٍ (1).

وَعَنْ أَبِيهِ قَالَ: إِذَا مَاتَ الْمُحَرِّمُ فَلْيَغْسَلْهُ وَلْيُكَفِّنْهُ كَمَا يُغْسَلُ الْحَلَالُ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُقَرَّبُ طَيِّبًا وَلَا يُحَنَّنُ وَلَا يُعْطَى وَجْهُهُ وَالْمَرْأَةُ تُكَفَّنُ بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ دِرْعٍ وَخِمَارٍ وَلِقَافَةٍ وَتُدْرَجُ فِيهَا وَخُوطُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ سَوَاءٌ (2).

توضيح: و تنقيح قوله عليه السلام و تبدأ بالشق الأيسر المشهور بين الأصحاب استحباب تلك الهيئه و اعترف الأكثر بعدم النص فيه قيل و لعل وجهه التيمن باليمين.

أقول: الظاهر أن الصدوق أخذه من هذا الكتاب و أورده في الفقيه (3) و تبعه الأصحاب لاعتمادهم عليه و الأحوط العمل به إذ لا قول بتعين خلافه.

ثم اعلم أن المشهور بين أصحابنا أن الواجب في الكفن ثلاثة أثواب بل قال في المعتبر إنه مذهب فقهاءنا أجمع عدا سلا ر فإنه اقتصر على ثوب واحد (4) و لعل الأشهر أقوى و أظهر ثم الأشهر بينهم تعيين القميص و ذهب ابن الجنيد و المحقق في المعتبر و بعض المتأخرين إلى التخيير بين الأثواب الثلاثة و بين القميص و الثوبين و لعل الأخير أرجح و ذكر الشيخان و أتباعهما في الثياب الواجبه الثلاثة المنزرة و لم أجد في الروايات المعتبره ما يدل عليه بل الظاهر منها إما القميص و الثوبان الشاملان للبدن أو ثلاثة أثواب شامله (5) نعم يظهر المنزرة

ص: 319

1- 1. فقه الرضا ص 20.

2- 2. فقه الرضا ص 20.

3- 3. فقيه من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 92.

4- 4. و قد ورد به حديث زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: العمامه للميت من الكفن هي؟ قال: لا، انما الكفن المفروض ثلاثة أثواب، أو ثوب تام لا أقل منه يوارى فيه جسده كله، فما زاد فهو سنه الى أن يبلغ خمسة، فما زاد فمبتدع، و العمامه سنه، الحديث: راجع ج 1 ص 83 من التهذيب.

5- 5. بل الظاهر ممّا ورد في تكفين النبيّ صلى الله عليه و آله أنّه كفن في ثوبي احرامه ثمّ لف. عليه صلى الله عليه و آله ببرد حبره، و لا معنى لذلك الا أنّه البس الثوبان بهيئته الازار و الرداء كما كان دأبه صلى الله عليه

و آله فى ملبسه فى حياته، و الازار هو المئزر نفسه كالمحف و اللحاف. و
هذا هو السنه.

من هذا الخبر و موثقه عمار(1)

الساباطى و الأحوط الجمع بين القميص و المئزر و اللفاتين عملا بالأقوال و الأخبار جميعا و يظهر من بعض كلمات الصدوق فى الفقيه أنه حمل المئزر على الخرقه التى تلف على الفخذين كما يحتمله هذا الخبر أيضا.

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب استحباب إضافه خبره على الأثواب الواجبه و يظهر من أكثر الأصحاب أنه يستحب أن يكون أحد الأثواب الثلاثه المتقدمه خبره كما ذهب إليه ابن أبى عقيل و أبو الصلاح و هو أقوى.

ثم المشهور أنه يلف فى خبره و يظهر من هذا الخبر التخيير بينه و بين طرحه عليه فى القبر كما ذكر الصدوق فى الفقيه و روى الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن سنان (2) عن أبى عبد الله عليه السلام قال: البرد لا يلف و لكن يطرح عليه طرحا و إذا أدخل القبر وضع تحت خده و تحت جنبه.

و قال فى الذكرى و ذهب بعض الأصحاب إلى أن البرد لا يلف و لكن يطرح عليه طرحا فإذا أدخل القبر وضع تحت خده و تحت جنبه و هو روايه ابن سنان انتهى.

و لا يبعد القول بالتخيير و لا خلاف فى استحباب العمامه للرجل العامه مع التحنيك و قال فى المبسوط عمه الأعرابى بغير حنك و ظاهر الأخبار أن عمه الأعرابى هى التى لم يكن لها طرفان بل الظاهر منها أن المراد بالتحنيك إداره طرفى العمامه من خلفه و إخراجهما من تحت حنكه و إلقاؤهما على صدره لأشدهما تحت اللحيين و يشهد لذلك العمل المستمر بين أشراف المدينه من زمنهم عليهم السلام إلى هذا الزمان و أما إلقاء طرفى العمامه على الوجه المذكور فهو

ص: 320

1- 1. التهذيب ج 1 ص 87.
2- 2. التهذيب ج 1 ص 129 و 123.

المشهور بين الأصحاب و دلت عليه روايه يونس (1) و روى يلقى فضلها على وجهه (2).

و فى بعض الروايات و اطرح طرفيها على ظهره و فى بعضها يرد فضلها على رجله و لعل الأولى العمل بالمشهور و كذا إعمال القطن مما ذكره الأصحاب و وردت فى الروايات و شد الخرقه أيضا لا خلاف فى استحبابه و لا خلاف فى وجوب التحنيط و المشهور وجوب تحنيط المساجد السبعة و نقل الشيخ فى الخلاف إجماع الفرقه عليه و أضاف المفيد طرف الأنف و الصدوق السمع و البصر و الفم و المغابن و هى الآباط و أصول الأفخاذ و اختلف الروايات فى هذا الباب و لا يبعد القول باستحباب تحنيط المفاصل و الأخبار فى المسامع مختلفه و جمع الشيخ بينها بحمل أخبار الجواز على جعله فوقها و أخبار النهى على إدخاله فيها و لعل الترك أولى لشهره الاستحباب بين العامه و كذا روايه المسك الظاهر أنها محموله على التقية كما عرفت.

قال فى المختلف المشهور أنه يكره أن يجعل مع الكافور مسك و روى ابن بابويه استحبابه انتهى و كذا تجميع الكفن و إن ذكره الصدوق مطابقا لما فى الكتاب محمول على التقية أيضا كما عرفت.

و أما الأثواب الزائده على الواجب فاختلف فيها كلام القوم قال فى الذكرى قال كثير من الأصحاب تزداد المرأة نمطا و هو لغه ضرب من البسط و لعله مراد أو هو ثوب فيه خطط مأخوذ من الأنماط و هى الطرائق و ابن إدريس جعله الحبره لدلاله الاسمين على الزينه.

و المفيد تزداد المرأة ثوبين و هما لفافتان أو لفافه و نمط و فى النهايه نهايته خمسه أثواب و هى لفافتان إحداهما حبره و قميص و إزار و خرقه و المرأة تزداد لفافه أخرى و نمطا و فى المبسوط مثل النهايه ثم قال و إن كانت امرأه زیدت لفافتين فيكمل لها سبعة فظاهره هنا مشاركه المرأة فى الخمسه الأول.

ص: 321

1- 1. التهذيب ج 1 ص 88 و ترى فيها سائر الروايات المشار إليها فى المتن.
2- 2. راجع الفقيه ج 1 ص 93.

و زيادتها لفافتين و فى الخلاف تزداد المرأه إزارين.

و قال الجعفى الخمسه لفافتين و قميص و عمامه و منزر و قال و قد روى سبع منزر و عمامه و قميصان و لفافتان و يمينيه و ليس تعد الخرقه التى على فرجه من الكفن و قال و روى ليس العمامه من الكفن المفروض و قال أبو الصلاح يكفنه فى درع و منزر و لفافه و نمط و يعممه قال و الأفضل أن تكون الملاف ثلاثا إحداهن حبره يمينيه و يجرى واحده و هذه العبارة تدل على اشتراك الرجل و المرأه فى اللفائف و النمط و لم يذكر البصروى النمط و سمى الإزار الواجب حبره. و قال على بن بابويه ثم اقطع كفته تبدأ بالنمط و تبسطه و تبسط عليه الحبره و تبسط الإزار على الحبره و تبسط القميص على الإزار و تكتب على قميصه و إزاره و حبره و ظاهره مساواه الرجل و المرأه و ابنه الصدوق لما ذكر الثلاث الواجبه و حكم بأن العمامه و الخرقه لا تعدان من الكفن قال من أحب أن يزيد زاد لفافتين حتى يبلغ العدد خمسہ أثواب و قال فى المقنع بقول أبيه بلفظ الخبر و سلار ذكر الحبره و الخرقه للرجل ثم قال و يستحب أن تزداد للمرأه لفافتان قال و أسبغ الكفن سبع قطع ثم خمس ثم ثلاث و يظهر منه زياده اللفائف و مساواه الرجل للمرأه.

و قال ابن أبى عقيل ره الفرض إزار و قميص و لفافه و السنه ثوبان عمامه و خرقه و جعل الإزار فوق القميص و قال السنه فى اللفافه أن تكون حبره يمينيه فإن أعوزهم فثوب بياض و المرأه تكفن فى ثلاثه درع و خمار و لفافه.

و قال ابن البراج فى الكامل يسن لفافتان زياده على الثلاثه المفروضه إحداهما حبره يمينيه فإن كان الميت امرأه كانت إحدى اللفافتين نمطا فهذه الخمس هى الكفن و لا تجوز الزياده عليها و يتبع ذلك و إن لم يكن من الكفن خرقه و عمامه و للمرأه خرقه للتدبين قال و إن لم توجد حبره و لا

نمط جاز أن يجعل بدل كل واحده منهما إزار و نحوه.

قال فى التهذيب و صرح بثلاث أزر أحدها الحبره و هو ظاهر ابن زهره أيضا و ابن الجنيد لم يفرق بين الرجل و المرأة فى ثلاثه أثواب يدرج فيها أو ثوبين و قميص قال و لا بد من العمامه و يستحب المئزر و الخمار للإشعار فظهر أن النمط مغاير للحبره فى

كلام الأكثر و أن بعض الأصحاب على استحباب لفافتين فوق الإزار الواجب للرجل و المرأة و إن كانت تسمى إحداهما نمطا و أن الخمسه فى كلام الأكثر غير الخرقه و العمامه و السبعه للمرأة غير القناع انتهى كلامه رفع الله مقامه.

و قال فى النهايه

فى الحديث: كفن رسول الله صلى الله عليه و آله فى ثوبين صحاريين.

صحار قريه باليمن نسب الثوب إليها و قيل هو من الصحره و هى حمرة خفيه كالغبره يقال ثوب أصحر و صحارى و قال فى الذكرى هما منسوبان إلى صحار بضم الصاد و هى قصبه عمان مما يلى الجبل.

قوله و قال العالم أقول رواه الكلينى و الشيخ عن الصادق عليه السلام بسند حسن (1) و فى القاموس البادن و البدين الجسيم.

أقول: وجه التعليل أن الجسيم يحتاج إلى توسيع اللحد ليسعه و فى الأراضى الرخوه لا يتيسر ذلك.

قوله عليه السلام إذا مات المحرم هذا الحكم مروى فى عده أخبار و عمل بها الأصحاب فلا يجوز تحنيطه بالكافور و لا وضعه فى ماء غسله و اختلف فى أنه يغسل بقراحين أحدهما بدل الكافور أو يسقط غسل الكافور رأسا و الأخير أظهر و إن كان الأول أحوط ثم فى سائر الأحكام بحكم الحلال على المشهور و حكى عن ابن أبى عقيل أنه أوجب كشف رأسه و وجهه و الأخبار تدفعه و لا فرق فى الحكم المذكور بين الإحرامين و لا بين موته قبل الحلق أو التقصير أو

1-1. راجع التهذيب ج 1 ص 83 الكافي ج 3 ص 144: و رواه في الفقيه ج 1 ص 13 مرسلًا.

بعدهما قبل طواف الزيارة و ربما احتمل اختصاص الحكم بالأول و هو ضعيف و لو مات بعد الطواف ففي تحريم الطيب نظر من إطلاق اسم المحرم عليه و حل الطيب له حيا فهنا أولى و رجح العلامة في النهاية الثانية و فيه إشكال.

«15»- الْعُيُونُ، وَ الْعِلَّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّمَا أَمَرَ أَنْ يُكْفَنَ الْمَيِّتُ لِيَلْقَى رَبَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ طَاهِرَ الْجَسَدِ وَ لَيْلًا تَبْدُو عَوْرَتُهُ لِمَنْ يَحْمِلُهُ أَوْ يَدْفِنُهُ وَ لَيْلًا يَطْهَرُ النَّاسُ عَلَى بَعْضِ خَالِهِ وَ قُبْحِ مَنْظَرِهِ وَ لَيْلًا يَفْسُقُ الْقَلْبُ مِنْ كَثَرَةِ النَّظَرِ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ لِلْعَاهَةِ وَ الْفَسَادِ وَ لِيَكُونَ أَطْيَبَ لِأَنْفُسِ الْأَحْيَاءِ وَ لَيْلًا يُبْغِضُهُ حَمِيمُهُ فَيُلْغَى ذِكْرُهُ وَ مَوَدَّتُهُ فَلَا يَحْفَظُهُ فِيمَا خَلْفَ وَ أَوْصَاهُ بِهِ وَ أَمَرَهُ بِهِ وَ أَحَبَّ (1).

«16»- مَعْرِقَةُ الرِّجَالِ لِلْكَشِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يُبَّانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَتَّبِعَنِي إِلَى بَقْمِصٍ مِنْ قُمْصِهِ أَعِدَّةً لِكَفْنِي فَبَعَثَ إِلَيَّ بِهِ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ كَيْفَ أَصْنَعُ بِهِ فَقَالَ أَنْزِعْ أَرْزَارَهُ (2).

بيان: يدل على أن كراهه الأكمام إنما هي في الأكفان المبتدأه كما ذكره الأصحاب و على رجحان نزع الأزرار و طاهر الأصحاب الاستحباب و على استحباب أخذ القميص من الإمام عليه السلام للكفن تبركا بل من مطلق الصلحاء أيضا.

«17»- كَشَفُ الْعُغْمَةِ، قَالَ رُوِيَ أَنَّ قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَالَتْ: إِنَّ جَبْرِئِلَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا خَصَرَتْهُ الْوَقَاهُ بِكَافُورٍ مِنَ الْجَنَّةِ فَقَسَمَهُ أَثَلَاثًا ثُلْثًا لِنَفْسِهِ وَ ثُلْثًا لِعَلِيٍّ وَ ثُلْثًا لِي وَ كَانَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا (3).

«18»- الطَّرْفُ، لِلْسَّيِّدِ بْنِ طَاوُسٍ وَ مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا الْأَخْيَارِ

ص: 324

1- 1. عيون الأخبار ج 2 ص 114، علل الشرائع ج 1 ص 254.
2- 2. رجال الكشي ص 212، تحت الرقم 122.
3- 3. كشف الغمّه ج 2 ص 62 في حديث.

بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَيْسَى بْنِ الْمُسْتَقَادِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَ فِي الْوَصِيَّةِ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى الْخَنُوطِ فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَبْلَ وَقَاتِهِ بِقَلِيلٍ فَقَالَ يَا عَلِيُّ وَ يَا قَاطِمَهُ هَذَا خَنُوطِي مِنَ الْجَنَّةِ دَفَعَهُ إِلَيَّ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هُوَ يُقَرِّئُكُمْ السَّلَامَ وَ يَقُولُ لَكُمْ أَقْسِمًا وَ اعْزَلًا مِنْهُ لِي وَ لَكُمْ فَقَالَتْ قَاطِمَةُ يَا أَبَتَاهُ لَكَ ثَلَاثَةٌ وَ لَيْكِنِ النَّاطِرُ فِي الْبَاقِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ صَمَّمَهَا إِلَيْهِ فَقَالَ مُوَفَّقُهُ رَشِيدُهُ مَهْدِيَّةُ مُلْهَمَةٍ يَا عَلِيُّ قُلْ فِي الْبَاقِي قَالَ نِصْفُ مَا بَقِيَ لَهَا وَ النِّصْفُ لِمَنْ تَرَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ هُوَ لَكَ فَاقْبِضْهُ وَ قَالَ كَانَ فِيمَا أَوْصَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ وَ يُكَفَّنَ بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَحَدَهَا يَمَانِيٌّ وَ لَا يَدْخُلَ قَبْرَهُ غَيْرُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (1).

«19»- الْمُفْنِغَةُ، قَالَ رُوِيَ: أَنَّ آدَمَ لَمَّا أَهْبَطَهُ اللَّهُ مِنْ جَنَّتِهِ إِلَى الْأَرْضِ اسْتَوْحَشَ فَسَلَّلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُؤَيِّسَهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَشْجَارِ الْجَنَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ النَّخْلَةَ فَكَانَ يَأْتِسُ بِهَا فِي حَيَاتِهِ فَلَمَّا حَصَرَتْهُ الْوَقَاةُ قَالَ لِوَلَدِهِ إِنِّي كُنْتُ آتِسُ بِهَا فِي حَيَاتِي وَ إِنِّي لَأَرْجُو الْأَنْسَ بِهَا يَغْدَ وَ قَاتِي قَادًا مِتُّ فَخَذُّوا مِنْهَا جَرِيدًا وَ شَفَوْهُ بِنِصْفَيْنِ وَ صَعَوْهُمَا مَعِيَ فِي أَكْفَانِي فَقَعَلَ وَلَدُهُ ذَلِكَ وَ قَعَلَتْهُ الْأَنْبِيَاءُ بَعْدَهُ ثُمَّ أَنْدَرَسَ ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَحْيَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ قَعَلَهُ وَ صَارَ سُنَّةً مُتَّبَعَةً (2).

«20»- مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ لِلْكَشِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يَسْهَلِ بْنِ زَادَوِيهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَفَّنَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فِي بُرْدٍ أَحْمَرَ جَبَرَهُ (3).

ص: 325

1- 1. الطرف ص 41.

2- 2. المقنعة: 12.

3- 3. رجال الكشي ص 40 الرقم 9، و قال في التنقيح ج 1 ص 109 ما ملخصه أن الامام السبط الحسن الزكي توفي سنة 49 و قد مات أسامه سنة 54 من الهجرة و لعل. الصحيح الحسين بدل الحسن، و قال في قاموس الرجال: قد روى الكافي الخبر و نسخه مختلفه في الحسن و الحسين. و ليس التحريف منحصرًا به فسهل بن زادويه في سنده محرف

سهل بن زياد، بشهادة روايه الكافى له (أقول: راجع ج 3 ص 159 من الكافى).

«21»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَقَّارِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَفَّنَ سَهْلَ بْنَ حُثَيْفٍ فِي بُرْدٍ أَحْمَرَ حَبْرَهُ (1).

بيان: يدل الخبران على استحباب البرد الأحمر و قال فى الذكرى يستحب التكفين فى القطن الأبيض إلا الحبره.

«22»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْرُورٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَبْدِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبَّادِ بْنِ رَبِيعٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: فِي حَدِيثٍ وَقَاهُ قَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدٍ أُمُّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ خُذْ عِمَامَتِي هَذِهِ وَ خُذْ تَوْبَتِي هَذِينَ فَكَفَّنَهَا فِيهِمَا وَ مِرَ النَّسَاءَ فَلْيُحْسِنَنَّ غُسْلَهَا.

وَ سَيَأْتِي تَمَامُهَا فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ (2).

«23»- الْعِلَلُ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فِي حَدِيثٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ دَفَنَ قَاطِمَةَ بِنْتُ أَسَدٍ وَ كَفَّنَهَا فِي قَمِيصِهِ وَ تَرَلَّ فِي قَبْرِهَا وَ تَمَرَّغَ فِي لَحْدِهَا (3).

«24»- وَ مِنْهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَدِّهِ يَعْقُوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ قَالَ: إِنَّ قَاطِمَةَ بِنْتُ أَسَدٍ أَوْصَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَبِلَ وَصِيَّتَهَا فَلَمَّا مَاتَتْ تَرَعَ قَمِيصَهُ وَ قَالَ كَفَّنُوهَا فِيهِ (4).

ص: 326

-
- 1- 1. رجال الكشي ص 38، الرقم: 5.
 - 2- 2. أمالى الصدوق ص 189 فى حديث.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 154.
 - 4- 4. علل الشرائع ج 2 ص 155.

أَقُولُ وَ قَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْإِخْتِصَارِ: أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَتَبَ فِي خَاشِيَتِهِ
كَفَنَ إِسْمَاعِيلَ ابْنِهِ - إِسْمَاعِيلُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (1).

«25»- إِكْمَالُ الدِّينِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ
عُثْمَانَ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ قَالَ: حَضَرْتُ مَوْتَ إِسْمَاعِيلَ وَ رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَدْ سَجَدَ سَجْدَةً فَأُطَالَ السُّجُودَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ثُمَّ
سَجَدَ سَجْدَةً أُخْرَى أَطْوَلَ مِنَ الْأُولَى ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَ قَدْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ
فَعَمَّصَهُ وَ رَبَطَ لِحْيَتِهِ وَ عَطَى عَلَيْهِ الْمِلْحَقَةَ ثُمَّ قَامَ وَ رَأَيْتُ وَجْهَهُ وَ قَدْ دَخَلَهُ
مِنْهُ شَيْءٌ اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ ثُمَّ قَامَ وَ دَخَلَ مَنْزِلَهُ فَمَكَثَ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا
مُدَّهِنًا مُكْتَجِلًا

عَلَيْهِ ثِيَابٌ غَيْرُ ثِيَابِهِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ وَ وَجْهُهُ غَيْرُ الَّذِي دَخَلَ بِهِ قَامَرٍ وَ تَهَى
فِي أَمْرِهِ حَتَّى إِذَا قَرَعَ دُعَى بِكَفْنِهِ فَكَتَبَ فِي خَاشِيَتِهِ الْكَفَنَ إِسْمَاعِيلُ يَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (2).

بيان: ذكر الأصحاب أنه لم يرد في كتابه الكفن غير هذه الرواية لكن
الأصحاب زادوا أشياء كما و كيفا و مكتوبا به و مكتوبا عليه للعمومات و
بعض المناسبات قال الشهيد في الذكرى يستحب أن يكتب على الخبره و
اللفافه و القميص و العمامه و الجريدتين فلان يشهد أن لا إله إلا الله لخبر
أبي كهمس و زاد ابن الجنيد و أن محمدا رسول الله و زاد الشيخ في
النهايه و المبسوط و الخلاف أسماء النبي صلى الله عليه و آله و الأئمه و
ظاهره في الخلاف دعوى الإجماع عليه و العمامه ذكرها الشيخ في
المبسوط و ابن البراج لعدم تخصيص الخبر.

و لتكن الكتابه بتربه الحسين عليه السلام و مع عدمها بطين و ماء و مع
عدمه بالإصبع و في العزیه للمفيد بالتربه أو غيرها من الطين و ابن الجنيد
بالطين و الماء و لم يعين ابن بابويه ما يكتب به و الظاهر اشتراط التأثير
في الكتابه لأنه المعهود و يكره بالسواد قال المفيد و بغيره من الأصباغ و لم
ينقل استحباب كتابه شيء

ص: 327

1- 1. راجع ص 239 فيما سبق و قد أخرجه عن اكمال الدين ج 1 ص 161.
2- 2. اكمال الدين ج 1 ص 162.

على الكفن سوى ذلك فيمكن أن يقال بجوازه قضيه للأصل و بالمنع لأنه تصرف لم يعلم إباحه الشرع له انتهى.

أقول: قد مر استحباب الكتابه بالتربه فى توقيع الناحيه المقدسه و ربما يؤيد تعميم المكتوب حديث الجوشن و حديث لوح محمد بن عثمان كما سيأتى فى باب الدفن.

«26»- الْعُيُونُ، عَنِ ابْنِ عُبْدُوسَ عَنِ ابْنِ قُتَيْبَةَ عَنْ حَمْدَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّيْرَفِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تُؤْفَى مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي يَدَيَّ سِنْدِيَّ بْنِ شَاهَكَ فَحُمِلَ عَلَى تَعَشٍ وَ تُودَى عَلَيْهِ هَذَا إِمَامُ الرَّافِضَةِ فَسَمِعَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الصِّيَّاحَ وَ تَرَلَّ عَنْ قَصْرِهِ وَ حَصَرَ جَنَازَتَهُ وَ غَسَلَهُ وَ حَتَّطَهُ بِخُوطٍ قَاجِرٍ وَ كَفَّنَهُ بِكَفْنٍ فِيهِ جَبَرَةُ اسْتُعْمِلَتْ لَهُ بِالْقَيْنِ وَ خَمْسِمَائَةٍ دِيَّارٍ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ كُلُّهُ وَ اخْتَفَى وَ مَشَى فِي جَنَازَتِهِ مُتَسَلِّبًا مَشْفُوقَ الْجَيْبِ إِلَى مَقَابِرِ قُرَيْشٍ فَدَفَنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُنَاكَ (1).

بيان: الاستدلال بهذا الخبر على استحباب كتابه القرآن فى الكفن بعيد إذ ليس من فعل المعصوم و لا تقرير منه فيه إلا أن يقال ورد فى الروايه حضور الرضا عليه السلام فيتضمن تقريره و لا يخفى ما فيه.

«27»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ أَجَمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْقَضَلِ بْنِ يُونُسَ الْكَاتِبِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يَمُوتُ وَ لَمْ يَتَرَكْ مَا يُكْفَنُ بِهِ أَوْ فَاشْتَرَى لَهُ كَفَنَةً مِنَ الرِّكَاهِ قَالَ فَقَالَ أَعْطِ عِيَالَهُ مِنَ الرِّكَاهِ قَدْرَ مَا يُجَهِّزُونَهُ فَيَكُونُونَ هُمْ الَّذِينَ يُجَهِّزُونَهُ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ لَا أَحَدٌ يَقُومُ بِأَمْرِهِ أَوْ فَاجْهَرُهُ أَتَا مِنَ الرِّكَاهِ قَالَ فَقَالَ كَانَ أَبِي يَقُولُ إِنَّ حُرْمَةَ عَوْرَةِ الْمُؤْمِنِ وَ حُرْمَةَ بَدَنِهِ وَ هُوَ مَيِّتٌ كَحُرْمَتِهِ وَ هُوَ حَيٌّ قَوَارِ عَوْرَتِهِ وَ بَدَنَهُ وَ جَهْرُهُ وَ كَفْنُهُ وَ حَتَّطُهُ وَ اخْتَسَبَ بِذَلِكَ مِنَ الرِّكَاهِ.

ص: 328

1- 1. عيون أخبار الرضا عليه السلام ج 1 ص 99 و 100، و رواه فى اكمال الدين و اتمام النعمه ج 1 ص 118، أيضا.

قُلْتُ فَإِنْ اتَّجَرَ عَلَيْهِ (1) بَعْضُ إِخْوَانِهِ يَكْفَنُ آخَرَ وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ يُكْفَنُ يَوَاحِدٌ وَيَقْضَى بِالْآخِرِ دَيْنُهُ قَالَ فَقَالَ هَذَا لَيْسَ مِيرَاثًا تَرَكَهُ وَإِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ صَارَ إِلَيْهِمْ بَعْدَ وَقَاتِهِ فَلْيُكْفُوهُ بِالَّذِي اتَّجَرَ عَلَيْهِمْ بِهِ وَلْيَكُنِ الَّذِي مِنَ الرَّكَاهِ لَهُمْ يُصْلِحُونَ بِهِ شَأْنَهُمْ (2).

بيان: ذكر جماعه من الأصحاب أنه يجوز تكفين الميت من الزكاه مع احتياجه إلى ذلك بل صرح بعضهم بالوجوب و توقف فيه بعض المتأخرين لضعف السند و قال الجزري في حديث الأضاحي كلوا و ادخروا و اتجروا أى تصدقوا طالبين الأجر و لا يجوز فيه اتجروا بالإدغام لأن الهمزه لا تدغم فى التاء و إنما هو من الأجر لا من التجاره و قد أجازة الهروى فى كتابه و استشهد عليه بقوله فى حديثه الآخر أن رجلا دخل المسجد و قد قضى النبى صلى الله عليه و آله صلاته فقال من يتجر فيقوم فيصلى معه و الروايه إنما هى يأتجر و إن صح فيها يتجر فيكون من التجاره لا الأجر كأنه بصلاته معه قد حصل لنفسه تجاره أى مكسبا و منه حديث الزكاه و من أعطاه مؤتجرا بها.

«28»- فَلَاحُ السَّائِلِ، مِنْ كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ بِإِسْتَادِهِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: تَتَوَقَّوْا فِي الْأَكْفَانِ فَإِنَّكُمْ تُبْعَثُونَ بِهَا (3).

و قَالَ وَجَدْتُ فِي تَارِيخِ نَيْسَابُورَ فِي تَرْجَمَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيِّهْلٍ بِإِسْتَادِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: خَيْرُ نِيَّائِكُمُ الْبَيَاضُ قَلِيلُ نَسْهًا أَحْيَاؤُكُمْ وَ كَفُّوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ نِيَّائِكُمْ (4).

و مِنْ كِتَابِ سِيرِ الْأَيْمَةِ بِإِسْتَادِهِ إِلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْصَانِي عِنْدَ الْمَوْتِ فَقَالَ يَا جَعْفَرُ كَفِّ فِي تَوْبِ كَذَا وَ كَذَا وَ تَوْبِ كَذَا وَ كَذَا فَإِنَّ الْمَوْتَى يَتَبَاهَوْنَ بِأَكْفَانِهِمُ الْخَبَرَ (5).

ص: 329

-
- 1- 1. و لعله مصحف و كان «أنجز» من الانجاز و هو القضاء و الاعطاء.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 175 ط نجف ص 130 ط حجر، و رواه الشيخ فى التهذيب ج 1 ص 445 ط نجف ص 126 ط حجر.
 - 3- 3. فلاح السائل ص 69.
 - 4- 4. فلاح السائل ص 69.
 - 5- 5. فلاح السائل ص 69.

وَمِنْ كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ كَانَ كَفَنُهُ فِي بَيْتِهِ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ وَكَانَ مَاجُورًا كُلَّمَا نَظَرَ إِلَيْهِ (1).

و من المعجم الكبير للطبراني في مسند حذيفه بن اليمان قال بعث حذيفه من يتاع له كفنا فابتاعوا له كفنا بثلاثمائة درهم فقال حذيفه ليس أريد هذا ولكن ابتاعوا ريطتين بيضاوين خشتين (2).

و رُوِيَ فِي كِتَابِ دَلَائِلِ الْأَيِّمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَحْبَابُ كَثِيرَةٌ: بِأَنَّهُمْ هَيَّئُوا أَكْفَانَ جَمَاعَةٍ مِنْ شِيعَتِهِمْ قَبْلَ وَقَاتِهِمْ وَ تَقَدُّوا الْأَكْفَانَ إِلَيْهِمْ (3).

بيان: قال الفيروزآبادي النواق راض الأمور و مصلحها و تنيق في مطعمه و ملبسه تجود و بالغ كتنوق.

أقول: عمل حذيفه لا حجه فيه لا سيما مع معارضه الأخبار المعتبره.

«29»- إِرْشَادُ الْقُلُوبِ، قَالَ سِنْدِيُّ بْنُ شَاهَكَ: كُنْتُ سَأَلْتُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَأْذَنَ لِي فِي أَنْ أَكْفَنَهُ قَابِي وَ قَالَ إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ مُهُورٌ نِسَائِنَا وَ حُجٌّ صُرُورَتِنَا وَ أَكْفَانُ مَوْتَانَا مِنْ طَاهِرِ أَمْوَالِنَا وَ عِنْدِي كَفْنِي (4).

«30»- دَعَوَاتُ الرَّائِدِي، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَجِيدُوا أَكْفَانَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهَا زِينَتُهُمْ (5).

«31»- الْمَكَارِمُ، عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَيْسَ مِنْ لِبَاسِكُمْ شَيْءٌ أَحْسَنُ مِنَ الْبَيَاضِ قَالَبْسُوهُ وَ كَفَّنُوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ (6).

و عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُحْرِمُ الرَّجُلُ فِي الثُّوبِ

ص: 330

-
- 1- 1. فلاح السائل ص 72.
 - 2- 2. فلاح السائل ص 72.
 - 3- 3. فلاح السائل ص 72.
 - 4- 4. إرشاد المفيد ص 283.

- 5- 5. دعوات الراونديّ مخطوط، و قد أخرجہ السيّد في فلاح السائل ص 69 من كتاب مدينه العلم أيضا.
- 6- 6. مكارم الأخلاق ص 119.

الْأَسْوَدَ فَقَالَ لَا يَجُوزُ فِي الثَّوْبِ الْأَسْوَدِ وَلَا يُكْفَنُ بِهِ الْمَيِّتُ (1).

«32»- جُنَّةُ الْأَمَانِ، لِلْكَفَعِيِّ عَنِ السَّجَّادِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: تَزَلَّ جَبْرِئِيلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي بَعْضِ عَزَوَاتِهِ وَ عَلَيْهِ جَوْشَنُ تَقِيلُ أَلَمَهُ ثِقْلُهُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ رَبُّكَ يُفَرِّقُكَ السَّلَامَ وَ يَقُولُ لَكَ اخْلَعْ هَذَا الْجَوْشَنَ وَ اقْرَأْ هَذَا الدُّعَاءَ فَهُوَ أَمَانٌ لَكَ وَ لَأَمَّتِكَ وَ سَأَقِ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ وَ مَنْ كَتَبَهُ عَلَى كَفَنِهِ اسْتَحْيَا اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُ بِالنَّارِ وَ سَأَقِ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ قَالَ الْقُتَيْبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْصَانِي أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحِفْظِ هَذَا الدُّعَاءِ وَ تَعْظِيمِهِ وَ أَنْ أَكْتُبَهُ عَلَى كَفَنِهِ وَ أَنْ أَعْلِمَهُ أَهْلِي وَ أَحْتَهُمْ عَلَيْهِ ثُمَّ ذَكَرَ الْجَوْشَنَ الْكَبِيرَ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الدُّعَاءِ (2).

أَقُولُ

رَوَاهُ فِي التَّلَدِ الْأَمِينِ (3)

أَيْضاً بِهَذَا السَّنَدِ وَ رَادَ فِيهِ: وَ مَنْ كَتَبَ فِي جَامِ يَكَاظُورٍ أَوْ مِسْكِ ثُمَّ عَسَلَهُ وَ رَشَهُ عَلَى كَفَنٍ مَيِّتٍ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَبْرِهِ أَلْفَ نُورٍ وَ آمَنَهُ مِنْ هَوْلٍ مُنْكَرٍ وَ تَكْيِيرٍ وَ رَفَعَ عَنْهُ عَذَابَ الْقَبْرِ وَ يَدْخُلُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِلَى قَبْرِهِ يُبَشِّرُونَهُ بِالْجَنَّةِ وَ يُوسِّعُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ مَدَّ بَصَرِهِ.

و من الغرائب أن السيد بن طاوس قدس الله روحه بعد ما أورد الجوشن الصغير المفتوح بقوله إلهي كم من عدو انتضى على سيف عداوته

فِي كِتَابِ مُهَجِ الدَّعَوَاتِ (4)، قَالَ خَبَرْتُ دُعَاءَ الْجَوْشَنِ وَ فَضْلَهُ وَ مَا لِقَارِيهِ وَ حَامِلِهِ مِنَ الثَّوَابِ بِحَدْفِ الْأُسْتَاذِ عَنْ مَوْلَانَا وَ سَيِّدِنَا مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ: وَ ذَكَرَ تَخَوُّاً مِمَّا رَوَاهُ الْكَفَعِيُّ فِي قَصْلِ

ص: 331

1- 1. مكارم الأخلاق ص 119، و رواه في الكافي و لفظه « قال: لا يحرم في الثوب الأسود » الخ.

2- 2. راجع ج 94 ص 382-384، و متن الدعاء من ص 384-397.

- 3-3. البلد الأمين ص 402-411، متن الدعاء فقط، راجع شرح ذلك ج 94
ذيل الصفحة 384.
- 4-4. مهج الدعوات ص 271-281.

الْجَوْشَنُ الْكَبِيرُ وَ سَاقَ الْحَدِيثِ إِلَى أَنْ قَالَ:

قَالَ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ لَوْ كَتَبَ إِنْسَانٌ هَذَا الدُّعَاءَ فِي جَامٍ
بِكَافُورٍ وَ مِسْكِ وَ غَسَلَهُ وَ رَشَّ ذَلِكَ عَلَى كَفَنٍ مَيِّتٍ أَهْرَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ
مِائَةَ أَلْفٍ نُورٍ وَ يَذْقَعُ اللَّهُ عَنْهُ هَوْلَ مُنْكَرٍ وَ تَكْوِيرٍ وَ يَأْمَنُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَ
يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي قَبْرِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ مَعَ كُلِّ مَلَكٍ طَبَقٌ مِنَ النُّورِ
يَشْرُوتُهُ عَلَيْهِ وَ يَحْمِلُونَهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَ يَقُولُونَ لَهُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَمَرَنَا
بِهَذَا وَ نُؤَيِّسُكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ يُوسِّعُ اللَّهُ عَلَيْهِ قَبْرَهُ مَدَّ بَصَرَهُ وَ يَفْتَحُ لَهُ
بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ وَ يُوسِّدُونَهُ مِثْلَ الْعُرُوسِ فِي حَجَلَتِهَا مِنْ حُرْمَةِ هَذَا الدُّعَاءِ وَ
عَظَمَتِهِ وَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى إِنِّي أَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدٍ يَكُونُ هَذَا الدُّعَاءُ عَلَى كَفْنِهِ
وَ سَاقَهُ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا أَوْصَانِي أَبِي
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصِيَّةً عَظِيمَةً بِهَذَا الدُّعَاءِ وَ قَالَ لِي يَا بُنَيَّ اكْتُبْ
هَذَا الدُّعَاءَ عَلَى كَفْنِي وَ قَالَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلْتُ كَمَا أَمَرَنِي أَبِي
عَلَيْهِ السَّلَامُ (1).

أقول: ظهر لي من بعض القرائن أن هذا ليس من السيد قدس الله روحه و
ليس هذا إلا شرح الجوشن الكبير و كان كتب الشيخ أبو طالب بن رجب هذا
الشرح من كتب جده السعيد تقى الدين الحسن بن داود لمناسبه لفظه
الجوشن و اشتراكهما في هذا اللقب في

حاشية الكتاب فأدخله النساخ في المتن و على أي حال الأحوط لمن عمل
بذلك أن لا يتعدى عن الكافور لما عرفت من أن الأفضل أن لا يقرب الميت
غير الكافور من الطيب.

«33»- الْبَلَدُ الْأَمِينُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: مَنْ جَعَلَ هَذَا
الدُّعَاءَ فِي كَفْنِهِ شَهِدَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ أَنَّهُ وَفَى بِعَهْدِهِ وَ يُكْفَى مُنْكَرًا وَ تَكْوِيرًا وَ
تَحْفُهُ الْمَلَائِكَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَ شِمَالِهِ بِالْوِلْدَانِ وَ الْخُورِ وَ يُجْعَلُ فِي أَعْلَى عَلَيَّيْنِ
وَ يُبْنَى لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ مِنْ لَوْلُوهِ بَيْضَاءُ يُرَى بَاطِنُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا وَ ظَاهِرُهَا
مِنْ بَاطِنِهَا لَهَا مِائَةُ أَلْفِ بَابٍ وَ يُعْطَى مِائَةُ أَلْفِ مَدِينَةٍ إِلَى آخِرِ مَا سَيَاتِي وَ
هُوَ هَذَا الدُّعَاءُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

ص: 332

الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ وَدُودٌ شَكُورٌ كَرِيمٌ وَفِيَّ مَلِيٌّ إِلَى آخِرِ مَا سَيَأْتِي
فِي كِتَابِ الدَّعَاءِ.

«34»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَا سَقَطَ مِنَ
الْمَيِّتِ مِنْ عَظْمٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ جُعِلَ فِي كَفَنِهِ وَ دُفِنَ بِهِ (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا فُرِعَ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ تُشَفَّ فِي تَوْبٍ وَ جُعِلَ
الْكَافُورُ وَ الْحَنُوطُ فِي مَوَاضِعِ سُجُودِهِ جَبْهَتِهِ وَ أَنْفِهِ وَ يَدَيْهِ وَ رُكْبَتَيْهِ وَ رِجْلَيْهِ
وَ يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي مَسَامِعِهِ وَ فِيهِ وَ لَحْيَتِهِ وَ صَدْرِهِ وَ حَنُوطِ الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ
سَوَاءً (2).

وَ عَنْهُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالْمِسْكِ
فِي الْحَنُوطِ بَأْسًا (3).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يُحَنِّطُ الْمَيِّتُ بَرَعَفَرَانِ وَ لَا وَرْسٍ وَ كَانَ لَا يَرَى
بِتَجْمِيرِ الْمَيِّتِ بَأْسًا وَ تَجْمِيرِ كَفَنِهِ وَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَغْسَلُ فِيهِ وَ يُكْفَنُ (4).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُحْرِمِ يَمُوتُ مُحْرِمًا قَالَ
يُعْطَى رَأْسُهُ وَ يُصْنَعُ بِهِ مَا يُصْنَعُ بِالْجِلِّ خَلَا أَنَّهُ لَا يُقَرَّبُ بِطِيبٍ (5).

وَ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَفَّنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي ثَلَاثَةِ
أَنْوَافٍ تَوْبَتَيْنِ صُحَارَتَيْنِ لَهُ وَ تَوْبٍ يَمَنِيَّةٍ وَ إِزَارٍ وَ عِمَامَةٍ (6).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: نَعَمْ الْكَفَنُ ثَلَاثَةُ أَنْوَافٍ قَمِيصٌ
غَيْرُ مَرْزُورٍ وَ لَا مَكْفُوفٍ وَ لِقَافَةٍ وَ إِزَارٌ وَ قَالَ أَوْصَى أَبِي أَنْ أَكْفَنَهُ فِي ثَلَاثَةِ
أَنْوَافٍ أَحَدُهَا رِدَاءٌ حَبْرُهُ كَانَ يُصَلَّى فِيهَا الْجُمُعَةُ وَ تَوْبٌ آخَرُ وَ قَمِيصٌ (7).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ إِزَارٍ وَ عِمَامَةٍ وَ لَا يُعَدَّانِ فِي
الْكَفَنِ (8).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُغَسِّلُ الْمَوْتَى سَأَلَهُ كَيْفَ
يُعَمَّمُ الْمَيِّتَ قَالَ لَا تُعَمَّمُهُ عِمَّةَ الْأَعْرَابِيِّ وَ لَكِنْ حُذِ الْعِمَامَةُ مِنْ وَسْطِهَا ثُمَّ
انْشُرْهَا عَلَى رَأْسِهِ

- 1-1. دعائم الإسلام ج 1 ص 230.
- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 230.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 231.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 231.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 231.
- 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 231.
- 7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 231.
- 8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 231.

وَرُدَّهَا مِنْ تَحْتِ لِحْيَتِهِ وَغَمَّمَهُ وَارْخَ دَبْلَيْهَا مَعَ صَدْرِهِ وَاشْدُدَّ عَلَى حَقْوَيْهِ [خِرْقَةً كَالْإِرَارِ] وَانْعَمَ شَدَّهَا وَافْرَشَ الْقُطْنَ تَحْتَ مَقْعَدَتِهِ لَيْلًا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَيْسَتْ الْعِمَامَةُ وَلَا الْخِرْقَةُ مِنَ الْكَفَنِ وَإِنَّمَا الْكَفَنُ مَا لَفَّ بِهِ الْبَدَنُ (1).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَهَى أَنْ يُكَفَّنَ الرِّجَالُ فِي ثِيَابِ الْحَرِيرِ (2).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يُجَعَلُ الْقُطْنُ فِي مَقْعَدِهِ الْمَيِّتِ لَيْلًا يَبْدُو مِنْهُ شَيْءٌ وَ يُجَعَلُ مِنْهُ عَلَى قَرْجِهِ وَ بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَ يُحْمَرُ رَأْسُ الْمَرْأَةِ بِخَمَارٍ وَ تَعَمَّمُ الرَّجُلُ (3).

وَرُويَا عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَفَّنَ حَمْرَةً فِي تَمْرِهِ سَوْدَاءَ (4).

وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ كَفَّنَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فِي بُرْدٍ أَحْمَرَ (5).

وَرُويَا عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: أَوَّلُ مَا يُبْدَأُ بِهِ مِنْ تَرِكَةِ الْمَيِّتِ الْكَفَنُ ثُمَّ الدِّينُ ثُمَّ الْوَصِيَّةُ ثُمَّ الْمِيرَاثُ (6).

بيان: قوله عليه السلام أن يكفن الرجال يشعر بجواز تكفين المرأة في الحرير و المشهور بين الأصحاب عموم التحريم كما هو مدلول أكثر الأخبار و إثبات الجواز بمثل هذا الخبر مشكل مع أن في دلالة أيضا ضعفا و احتمل العلامة في النهاية كراهته للمرأة لإباحته لها في حال الحياة و لا يخفى وهنه.

«35- الهَدَايَةُ»: وَ يَقْطَعُ غَاسِلُ الْمَيِّتِ كَفَنَهُ يَبْدَأُ بِالْبِطْمِ فَيَبْسُطُهُ وَ يَبْسُطُ عَلَيْهِ الْجَبْرَةَ وَ يَنْشُرُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الذَّرِيرَةِ وَ يَبْسُطُ الْإِرَارَ عَلَى الْجَبْرَةِ وَ يَنْشُرُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الذَّرِيرَةِ وَ يُكْتَبُ عَلَيْهِ قَمِيصُهُ وَ إِرَارُهُ وَ جَبْرَتُهُ وَ الْجَرِيدَةُ فَلَا يُشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ يَلْفُهَا جَمِيعًا وَ يُعَدُّ مَنَزَرًا وَ يَأْخُذُ جَرِيدَتَيْنِ مِنَ النَّخْلِ خَصْرَاوَيْنِ

ص: 334

- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 232.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 232.
- 5-5. المصدر نفسه، وفيه «و عن الحسين بن علي عليهما السلام» و قد
عرفت أنه الصحيح.
- 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 232.

رَطَّبَيْنِ طُولُ كُلِّ وَاحِدِهِ قَدْرُ عَظْمِ الذَّرَاعِ (1).

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: السُّنَّةُ فِي الْكَافُورِ لِلْمَيِّتِ وَزُنْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَثُلُثٌ وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَوْقِيَّةِ كَافُورٍ مِنَ الْجَنَّةِ فَجَعَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثَلَاثَةَ أَثْلَافٍ ثُلُثًا لَهُ وَثُلُثًا لِعَلِيِّ وَثُلُثًا لِفَاطِمَةَ فَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَزْنِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَثُلُثٍ كَافُورًا حَنَظَ الْمَيِّتُ بِأَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَمِنْقَالٍ وَاحِدِهِ لَا أَقْلَ مِنْهُ لِمَنْ وَجَدَهُ (2).

«36»- مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَفَّنَتْ فِي سَبْعَةِ أَنْوَافٍ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَفَّنَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ فِي سَبْعَةِ أَنْوَافٍ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ فَاطِمَةَ الْوَفَاةُ دَعَتْ بِمَاءٍ فَاعْتَسَلَتْ ثُمَّ دَعَتْ بِطِيبٍ فَتَحَنَّنَتْ بِهِ ثُمَّ دَعَتْ بِأَنْوَافٍ كَفَّنَهَا فَأَتَيْتُ بِأَنْوَافٍ غَلَاطٍ حَشِيَّةٍ فَتَلَفَعْتُ بِهَا ثُمَّ قَالَتْ إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَذْفُونِي كَمَا أَنَا وَلَا تُعَسِّلُونِي فَقُلْتُ هَلْ شَهِدَ مَعَكَ ذَلِكَ أَحَدٌ قَالَ نَعَمْ شَهِدَ كَثِيرٌ بِنِ عُبَّاسٍ وَكَتَبَ فِي أَطْرَافِ كَفْنِهَا كَثِيرٌ بِنِ عُبَّاسٍ تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (3).

ص: 335

1- 1. الهداية ص 23 ط الإسلاميه.

2- 2. الهداية ص 25.

3- 3. روى مثله الشيخ في أماليه ج 2 ص 15 عن ابن حمويه قال: حدَّثنا أبو الحسين قال: حدَّثنا أبو خليفه قال: حدَّثنا العباس بن الفضل قال: حدَّثنا محمد بن أبي رجاء أبو سليمان، عن إبراهيم بن سعد، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الله بن علي بن أبي رافع عن أبيه، عن سلمى امرأة أبي رافع قالت: مرضت فاطمه عليها السلام فلما كان اليوم الذي ماتت فيه قالت: هيئي لي ماء، فصبيت لها فاغتسلت كأحسن ما كانت تغتسل، ثم قالت: اتنني بتياب جدد، فليستها، ثم أتت البيت الذي كانت فيه فقالت: افرشي لي في وسطه ثم اضطجعت و استقبلت القبلة و وضعت يدها تحت خدها و قالت: اني مقبوضه الآن، فلا أكشفن فاني قد اغتسلت، قالت: و ماتت،

فلما جاء عليّ عليه السلام أخبرته، فقال: لا تكشف، فحملها يغسلها عليها السلام، انتهى. و لعلّ الظاهر من لفظ الحديث في آخره أن المراد من قولها صلوات الله عليها « فلا أكشفن فاني قد اغتسلت » أن لا يكشف عنها ثيابها، فيبدو جثتها النحيفه الناحله، و لذلك حملها عليّ عليه السلام و غسلها من وراء الثياب، و قد أخرج المؤلف العلامة المجلسيّ هذا الحديث في تاريخها ج (43 ص 172 البحار الحديثه) و قال في بيانه: لعلها عليها السلام انما نهت عن كشف العوره و الجسد للتنظيف، و لم تنه عن الغسل. انتهى. و روى ابن شهر آشوب في المناقب ج 3 ص 364 عن ابن حمويه و ابن حنبل و ابن بطله بأسانيدهم قالت سلمى امرأه أبي رافع: اشتكت فاطمه شكواها التي قبضت فيها و كنت أمرضها فأصبحت يوما أسكن ما كانت فخرج عليّ عليه السلام الي بعض حوائجه، فقالت: اسكبي لي غسلا فسكبت، فقامت و اغتسلت أحسن ما يكون من الغسل ثم لبست أثوابها الجدد ثم قالت: افرشي فراشي وسط البيت ثم استقبلت القبله و نامت و قالت: أنا مقبوضه، و قد اغتسلت فلا يكشفني أحد، ثم وضعت خدها على يدها و ماتت. و نقله ابن بابويه على ما في كشف الغمّه ج 2 ص 64 قال: روى مرفوعا الى سلمى أم بنى رافع- و ساق الحديث الى قولها- ثم قالت عليها السلام: انى قد فرغت من نفسى فلا أكشفن انى مقبوضه الآن ثم توسدت يدها اليمنى و استقبلت القبله و قضت، فجاء على عليه السلام و نحن نصيح، فسأل عنها فأخبرته، فقال: إذا و الله لا تكشف، فاحتملت في ثيابها فغيبت. و قال الاربلى بعد نقل الحديث: أقول: ان هذا الحديث قد رواه ابن بابويه- ره- كما ترى، و قد روى أحمد بن حنبل في مسنده عن سلمى قالت- و ساق الحديث الى قولها « فجاء على فأخبرته » ثم قال: و اتفاقهما من طرق الشيعة و السنه على نقله، مع كون الحكم على خلافه عجيب، فان الفقهاء من الطريقين لا يجيزون الدفن الا بعد الغسل الا فى مواضع ليس هذا منه، فكيف. روى هذا الحديث و لم يعلاّه و لا ذكرا فقهه و لا نبها على الجواز و لا المنع، و لعلّ هذا أمر يخصها عليها السلام، و انما استدللّ الفقهاء على أنّه يجوز للرجل أن يغسل زوجته، بأن عليا غسل فاطمه عليهما السلام و هو مشهور. أقول: هذا الحديث مع كونه مرفوعا يناقض الاخبار القطعيه من أن عليّا عليه السلام غسلها و دفنها فى البيت، و لا يجرى فيه ما ذكرناه قبلا فى حديث الأمالى كما لا يجرى فى حديث المتن المنقول من مصباح الأنوار. بل و يظهر من قولها « فاحتملت فى ثيابها فغيبت » فى حديث ابن بابويه، أن قولها فى حديث الأمالى « فحملها يغسلها » مصحف عن قولها « فحملها فغيبها » و المراد أنّه عليها السلام حملها الى البقيع و دفنها، و الا فلا معنى لحملها من وسط البيت الى خارج البيت لتغسل و لم يكن لهما الا بيت واحد. و ممّا يسلم هذا هو حديث المصباح حيث قال: « فاغتسلت ثم دعت بطيب فتحنطت به ثم دعت بأثواب

كفنها فتلفقت بها ثم قالت: إذا أنامت فادفوني كما أنا و لا تغسلوني» الخ فلو كان المراد بالغسل النظافه لئلا يكشف قميصها فما معنى الحنوط و أثواب الكفن و قولها « ادفنوني كما أنا و لا تغسلوني»؟. و عندى أن هذا الحديث و سائر ما قيل فى كيفية غسلها و دفنها من أساطير القصاصيين. حيث كان تجهيزها خفيه بحيث لم يشعر بذلك أحد الا بعد غد، و كل من سئل عن كيفية ذلك- و لم يكن ليعترف بجهله- اختلق حديثا و رواه للناس، فبعض ذكر أسماء بنت عميس زوجة أبى بكر، و قد عرفت ما فيه ص 250- 252 و بعض ذكر سلمى امرأة أبى رافع و أتى بهذه العجيبه: و هى وصيتها أن لا تكشف و توارى كما هى، و حاشا فاطمه صلوات الله عليها أن تجهل أن الغسل إنما يجب بسبب الموت و فيضان النفس، و حاشا عليا صلوات الله عليه أن يوارىها من دون دفن، و يخالف بذلك سنه رسول الله صلى الله عليه و آله. و راوى المصباح زاد على ذلك الحنوط، و أن كثير بن عباس كتب فى اطراف كفنها صلوات الله عليها أنها « تشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله » و قد ذهب عليه أن كثيرا. ابن العباس ولد قبل وفاه النبى صلى الله عليه و آله بأشهر فى سنه عشر من الهجره، نص على ذلك ابن عبد البر فى الاستيعاب و ابن الأثير فى أسد الغابه، فكيف كان كاتباً و لم يكن له عند وفاتها الا سنه؟. فبعد ما صح أن عليا عليه السلام غسلها و دفنها فى بيتها ليلا حفيه من الناس لا عبره بهذه الأحاديث المختلفه و ما شابهها، و لا حاجه لتوجيهها و تأويلها، و لا حول و لا قوه الا بالله العلى العظيم.

ص: 336

ص: 337

«37»- كِتَابُ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ سَلَامِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلَ عَبَّادُ الْبَصْرِيِّ
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ فِي
تَوْبَتَيْنِ صَحَّارِيَيْنِ وَ بُرْدِ حَبْرَةٍ الْحَبَرِ.

«38»- كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ ذَرِيحِ
الْمُخَارِبِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَرَّ عَلَى قَبْرِ قَيْسِ بْنِ قَهْدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَهُوَ يُعَذِّبُ فِيهِ
فَسَمِعَ صَوْتَهُ فَوَضَعَ عَلَى قَبْرِهِ جَرِيدَتَيْنِ فَقِيلَ لَهُ لِمَ وَضَعْتَهَا قَالَ يُخَفِّفُ مَا
كَانَتْ حَصْرًاوَيْنِ.

ص: 338

«1- العِلَلُ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُهَاجِرِ عَنْ أُمِّهِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ فَصَحِبْتَنِي أَمْرَاهُ مِنَ الْمُزَجَّجَةِ فَلَمَّا أَتَيْنَا الرَّبْدَةَ أَخْرَمَ النَّاسُ وَ أَخْرَمْتُ مَعَهُمْ فَأَخَرْتُ إِخْرَامِي إِلَى الْعَقِيقِ فَقَالَتْ يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ تُخَالِفُونَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُحْرِمُ النَّاسُ مِنَ الرَّبْدَةِ وَ تُخْرِمُونَ مِنَ الْعَقِيقِ وَ كَذَلِكَ تُخَالِفُونَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ يُكَبِّرُ النَّاسُ أَرْبَعًا وَ تُكَبِّرُونَ خَمْسًا وَ هِيَ تَشْهَدُ عَلَى اللَّهِ أَنَّ التَّكْبِيرَ عَلَى الْمَيِّتِ أَرْبَعٌ قَالَتْ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقُلْتُ لَهُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ صَحْبَتِي أَمْرَاهُ مِنَ الْمُزَجَّجَةِ فَقَالَتْ كَذَا وَ كَذَا فَأَخْبَرْتُهُ بِمَقَالَتِهَا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا صَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ كَبَّرَ فَتَشْهَدُ ثُمَّ كَبَّرَ فَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ دَعَا ثُمَّ كَبَّرَ وَ اسْتَغْفَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ كَبَّرَ فَدَعَا لِلْمَيِّتِ ثُمَّ يُكَبِّرُ وَ يَنْصَرِفُ فَلَمَّا نَهَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُتَأَفِّقِينَ كَبَّرَ فَتَشْهَدُ ثُمَّ كَبَّرَ فَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ كَبَّرَ فَدَعَا لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ وَ أَنْصَرَفَ وَ لَمْ يَدْعُ لِلْمَيِّتِ (1).

تحقيق و تفصيل اعلم أن الشيخ فى التهذيب (2)

روى هذا الخبر بإسناد فيه أيضا جهاله عنه عليه السلام من قوله كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا صلى على ميت إلى آخر الخبر و

ص: 339

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 286.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 308.

فيه ثم كبر و صلى على الأنبياء و فى الثانيه على النبيين و فى الأولى أيضا و دعا للمؤمنين.

ثم إنه اختلف الأصحاب فى أنه هل تجب الصلاة على غير المؤمن من فرق المسلمين فذهب الشيخ فى جملة من كتبه و ابن الجنيد و المحقق إلى الوجوب و قال المفيد فى المقنعه و لا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفا للحق فى الولايه و لا يصلى عليه إلا أن يدعوه ضروره إلى ذلك من جهه التقيه و إليه ذهب أبو الصلاح و ابن إدريس و لا يخلو من قوه.

و يشكل الاستدلال بهذا الخبر على الوجوب لأن فعله صلى الله عليه و آله أعم منه و أيضا يمكن أن يكون صلاته عليهم لإظهارهم الإسلام و كونهم ظاهرا من المسلمين و التكبير عليهم أربعا بأمر الله تعالى لتبين نفاقهم لا ينافى لزوم الصلاة عليهم ظاهرا بل يتعين أن يكون كذلك لأن الله تعالى نهاه عن الصلاة على الكافرين و لم تكن واسطه بين الإيمان و الكفر إلا بالنفاق و إصرار الكفر و مع إصرار الكفر كان يلزمه الصلاة عليهم بظاهر الإسلام كسائر الأحكام.

و أما ما دل عليه الخبر من كون الصلاة على المؤمن خمس تكبيرات فقد أجمع أصحابنا على وجوبها و أخبرنا به مستفيضه بل متواتره و ذهب الفقهاء الأربعة من المخالفين و جماعه أخرى منهم إلى أن التكبير أربع و أما كون الصلاة على غير المؤمن أربعا فهو المقطوع به فى كلامهم و يظهر لك من أمثال هذا الخبر أن منشأ اشتباه العامه لعنهم الله فى الأربع هو فعل النبى صلى الله عليه و آله ذلك أحيانا و لم يفهموا جهه فعله بل أعماهم الله تعالى عن ذلك ليتيسر للشيعة العمل بهذا فى الصلاة عليهم لكونهم من أئمتنا المنافقين لعنه الله عليهم أجمعين.

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى وجوب الأدعيه بين التكبيرات و استحبابها و الأشهر الوجوب و ربما يستدل عليه بهذا الخبر للتأسى مع أن قوله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا صلى على الميت كبر ظاهره المواظبه عليه و هذا مما

يؤكد التأسي و فيه كلام ليس المقام موضع تحقيقه و قد أومأنا إليه سابقا.

ثم اختلفوا فى أنه هل يجب فيها لفظ مخصوص أم لا و الأشهر العدم و ربما يستدل على الوجوب بنحو ما مر من التقريب و قد عرفت ما فيه عن قريب.

ثم المشهور بين القائلين بالتعيين العمل بهذا الخبر و بين القائلين بعدمه أفضليته لكن الأكثر لم يتعرضوا للصلاه على الأنبياء مع دلاله الخبر عليه على ما فى التهذيب و إليه كان رجوعهم غالبا و الأحوط ضم الصلاه عليهم إلى الصلاه عليه و آله صلوات الله عليه و عليهم قال فى الذكرى تضمن خبر أم سلمه الصلاه على الأنبياء من فعل النبى صلى الله عليه و آله فتحمل على الاستحباب ثم قال نعم تجب الصلاه على آل محمد إذا صلى عليه كما تضمنت الأخبار انتهى.

و مقتضى كلام ابن أبى عقيل أن الأفضل جمع الأذكار الأربعه عقيب كل تكبيره و لا يعلم مستنده.

ثم اختلف فى أنه على تقدير وجوب الصلاه على المنافق و وجوب الأدعيه هل يجب الدعاء عقيب الرابعه على الميت أم لا فظاهر هذا الخبر سقوطه حيث قال ثم كبر الرابعه و انصرف و إن احتمل أن يكون المراد بالانصراف الانصراف عن التكبير و قوله و لم يدع للميت لا ينافى الدعاء عليه لكنه بعيد جدا قال فى الذكرى و الظاهر أن الدعاء على هذا القسم غير واجب لأن التكبير عليه أربع و بها تخرج عن الصلاه و اعترض عليه بأن الدعاء للميت أو عليه لا يتعين وقوعه بعد الرابعه و قد ورد بالأمر بالدعاء على المنافق روايات.

أقول: و يرد عليه أيضا أن الخروج بالتكبيره الرابعه غير مسلم إذ يمكن أن يكون الخروج بإتمام الدعاء الرابع.

قوله عليه السلام فصلى على النبى صلى الله عليه و آله و دعا أى للنبي صلى الله عليه و آله أو للميت أو الأعم و تركه فى الصلاه على المنافق ربما يؤيد الثانى قوله عليه السلام فلما نهاه الله عز و جل عن الصلاه على المنافقين أى الدعاء لهم لأنه ذكر

بعد ذلك الصلاة و قال و لم يدع للميت و إن احتمل أن يكون المراد به النهى عن الصلاة الكاملة المعهودة التي كان يأتي بها للمؤمنين بل أمره بنقصها لكنه بعيد كما لا يخفى.

و اعلم أن الظاهر من الأخبار و كلام الأصحاب أن المراد بالمنافق غير الإمامي لإطلاقه في مقابله المؤمن.

«2»- الخِصَالُ، وَ الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَنْ ابْنِ الْوَلِيدِ عَنْ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَا بَا بَكْرُ تَذَرِي كَمِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ قُلْتُ لَا قَالَ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ قَالَ قَتِّدِرِي مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ قُلْتُ لَا قَالَ أَخَذْتَ الْخَمْسُ مِنَ الْخَمْسِ صَلَوَاتٍ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ تَكْبِيرَةً (1).

المحاسن، عن علي بن الحكم: مثله (2).

«3»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ الْقُضَلِيِّ عَنْ عَامِرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ اللَّهَ قَرَضَ مِنَ الصَّلَاةِ خَمْسًا وَ جَعَلَ لِلْمَيِّتِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ تَكْبِيرَةً (3).

المقنع، مرسلًا: مثله (4).

بيان: اعلم أن الظاهر من كلام أكثر المتأخرين أن التكبيرات فيها ركن تبطل الصلاة بتركها عمدا و سهوا و ربما يستدل عليه بأمثال هذا الخبر فإن الظاهر منها كونها مأخوذة من التكبيرات الإحرامية و هي ركن.

ص: 342

1- 1. الخصال ج 1 ص 135، علل الشرائع ج 1 ص 285.

2- 2. المحاسن ص 317.

3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 286.

4- 4. المقنع: 6؛ ط حجر، ص 20 ط الإسلاميه.

و فيه نظر من وجهين الأول عدم صراحه الأخبار فى كون المأخوذ منها التكبيرات الإحراميه إذ لعل المعنى أنه جعل بإزاء كل صلاه هنا تكبيره لكن سيأتى فى علل الفضل ما يدل على أنها مأخوذه من التكبيرات الإحراميه.

و الثانى أنه على تقدير تسليم كونها مأخوذه من التكبيرات الإحراميه لا يلزم من كونها فى المأخوذ منها ركنا كونها فى تلك الصلاه أيضا ركنا نعم يمكن أن يتمسك بأنه لو أخل بواحد منها لم يأت بالهيئة المأثوره فلم يتحقق الامتثال المقتضى للأجزاء.

«4»- الْعَلَلُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَمْرَانَ عَنْ عَمِّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَأَيِّ عَلِيٍّ تُكَبِّرُ عَلَى الْمَيِّتِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ وَ يُكَبِّرُ مُحَالِفُونَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ قَالَ لِأَنَّ الدَّعَائِمَ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ خَمْسُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْوَلَايَةُ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَجَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ كُلِّ دَعَاةٍ تَكْبِيرَةً وَ إِنَّكُمْ أَقْرَبُتُمْ بِالْخَمْسِ كُلِّهَا وَ أَقْرَبَ مُحَالِفُوكُمْ بِأَرْبَعٍ وَ أَنْكُرُوا وَاحِدَةً فَمِنْ ذَاكَ يُكَبِّرُونَ عَلَى مَوْتَاهُمْ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ وَ يُكَبِّرُونَ خَمْسًا (1).

«5»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يُكَبِّرُ عَلَى قَوْمٍ خَمْسًا وَ عَلَى قَوْمٍ أَرْبَعًا فَإِذَا كَبَّرَ عَلَى رَجُلٍ أَرْبَعًا اتَّهَمَ الرَّجُلُ (2).

«6»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلَوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعِصَّارِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَيْثَمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَطَّابٍ الْحَلَالِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ: خَرَجْنَا مِنْ مَكَّةَ فَدَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَذَكَرَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَائِزِ فَقَالَ كَانَ يُعْرِفُ الْمُؤْمِنُ وَ الْمُتَافِقُ بِتَكْبِيرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

ص: 343

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 286.

2- 2. علل الشرائع ج 1 ص 286.

عَلَى الْمُؤْمِنِ خَمْسًا وَ عَلَى الْمُتَافِقِ أَرْبَعًا(1).

«7»- الْعِيُونُ، وَ الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّغَارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ النَّضْرِ قَالَ قَالَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا الْعِلَّةُ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْمَيِّتِ خَمْسٌ تَكْبِيرَاتٍ قُلْتُ رَوَوْهَا أَنِّي قَدْ اشْتَقْتُ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ فَقَالَ هَذَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ قَامًا بَاطِنُهُ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ خَمْسَ قَرَائِصَ الصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ وَ الصَّيَّامِ وَ الْحَجِّ وَ الْوَلَايَةِ فَجَعَلَ لِلْمَيِّتِ مِنْ كُلِّ قَرِيبَتِهِ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً فَمَنْ قَبِلَ الْوَلَايَةَ كَبَّرَ خَمْسًا وَ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْوَلَايَةَ كَبَّرَ أَرْبَعًا فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ تُكَبَّرُونَ خَمْسًا وَ مَنْ خَالَفَكُمْ يُكَبَّرُ أَرْبَعًا(2).

«8»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْجَوَّارِ قَالَ: الْأَغْلَفُ لَا يَوْمُ الْقَوِّمِ وَ إِنْ كَانَ أَقْرَاهُمْ لِأَبْنَيْهِ صَبَّحَ مِنَ السُّنَّةِ أَعْظَمَهَا وَ لَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ وَ لَا تُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ ذَلِكَ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ(3).

بيان: عدم وجوب الصلاة على الأغلف لم أر قائلا به و ظاهر الأصحاب اتفاقهم على وجوب الصلاة على أرباب الكبائر و الخبر ضعيف موقوف (4) و يمكن حمله على أنه لا يلزم الاهتمام في الصلاة عليه فإذا صلى بعضهم عليه لا يستحب للباقيين الإتيان بها أو لا يتأكد استحبابه.

«9»- الْعِلَلُ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ عَنْ أَحَدِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ

ص: 344

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 287.

2- 2. عيون الأخبار ج 2 ص 82، علل الشرائع ج 1 ص 287.

3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 17.

4- 4. لا بأس به من حيث الوقوف، فان الشيخ رواه في التهذيب ج 1 ص 254 بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء، عن الحسين ابن علوان، عن عمرو بن خالد؛ عن زيد بن علي، عن آبائه عن علي عليهم السلام.

صلى الله عليه وآله مات رجلاً و عليه ديناران فأخبر النبي صلى الله عليه وآله قأبى أن يصلى عليه و إنما فعل ذلك لِكَيْلَا يَجْتَرُّوا عَلَى الدِّينِ وَ قَالَ قَدْ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله و آله و عليه دينٌ وَ مَاتَ الْحَسَنُ عليه السلام و عليه دينٌ وَ قُتِلَ الْحُسَيْنُ عليه السلام و عليه دينٌ (1).

بيان: يفهم من آخر الخبر أن ترك الصلاة إنما كان لأنه كان مستخفاً بالدين و لا ينوى قضاءه تأديباً و لا ينافى ذلك وجوب الصلاة عليه لأنه لم ينه الناس عن الصلاة عليه و مع فعل غيره كانت تسقط عنه و لعل مثل هذا من خصائص النبي و الإمام عليه السلام أو مطلق الولاه على احتمال.

«10»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْرَمٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: صَلَّ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ وَ حِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ (2).

«11»- الْخِصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ الْقَطَّانِ عَنِ الْحَسَنِ السُّكْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَحَقُّ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ رَوْحُهَا وَ إِذَا مَاتَتْ الْمَرْأَةُ وَقَفَ الْمُصَلِّي عَلَيْهَا عِنْدَ صَدْرِهَا وَ مِنَ الرَّجُلِ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ عِنْدَ رَأْسِهِ وَ إِذَا ادْخَلَتِ الْمَرْأَةُ الْقَبْرَ وَقَفَ رَوْحُهَا فِي مَوْضِعٍ يَتَنَاولُ وَرَكْعَتَهَا وَ لَا شَفِيعَ لِلْمَرْأَةِ أَنْجَحَ عِنْدَ رَبِّهَا مِنْ رِضَا رَوْحِهَا وَ لَمَّا مَاتَتْ قَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَامَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي رَاضٍ عَنْ ابْنَةِ نَبِيِّكَ اللَّهُمَّ إِنَّهَا قَدْ أَوْحِشَتْ فَأَنْسِهَا اللَّهُمَّ إِنَّهَا قَدْ هَجَرَتْ فَصَلِّهَا اللَّهُمَّ إِنَّهَا قَدْ طَلِمَتْ فَأَحْكُمْ لَهَا وَ أَنْتَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ (3).

ص: 345

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 215 و مثله فى باب النوادر آخر الكتاب تحت الرقم 37 ج 2 ص 277.
 - 2- 2. أمالى الصدوق ص 131.
 - 3- 3. الخصال ج 2 ص 143 فى حديث.

بيان: ما اشتمل عليه الخبر من كون الزوج أولى من سائر الأقارب هو المعروف من مذهب الأصحاب و وردت بعض الروايات بأن الأخ أولى من الزوج و حملها الشيخ و غيره على التقية لكونه أشهر بين العامة و إن وقع الخلاف بينهم أيضا و أما الموضع الذى يقف فيه المصلى فقال الشيخ فى المبسوط و المفيد و أبو الصلاح يقف الإمام فى الجنازة عند وسط الرجل و صدر المرأة و عليه معظم الأصحاب لا سيما المتأخرين منهم و قال فى الخلاف يقف عند رأس الرجل و صدر المرأة كما هو مدلول الخبر و به قال على بن بابويه و قال ابنه فى المقنع إذا صليت على الميت فقف عند صدره و كبر ثم قال و إذا صليت على المرأة فقف عند صدرها.

و للشيخ فى الاستبصار قول ثالث أنه يقف عند رأس المرأة و صدر الرجل و القول بالتخير بين هذا القول و القول الأول لا يخلو من قوة لورود الأخبار المعتبرة بهما كما هو ظاهر المنتهى و لا يمكن حمل إحداهما على التقية لاختلاف الأخبار و الأقوال بينهم أيضا.

«12»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى وَ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَيْسَنِ بْنِ قِصَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السَّمِيطِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَمَّا قُبِضَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَسَّيْنَتُهُ الْمَلَائِكَةُ ثُمَّ وُضِعَ فَتَقَدَّمَ هَبُّهُ اللَّهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ وَ الْمَلَائِكَةُ خَلَعَهُ وَ أَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَيْهِ أَنْ يُكَبِّرَ عَلَيْهِ خَمْسًا وَ أَنْ يَسْأَلَهُ وَ أَنْ يُسَوِّىَ قَبْرَهُ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا فَاصْنَعُوا بِمَوْتَاكُمْ (1).

«13»- الْخِصَالُ، وَ الْعُيُونُ، وَ تَفْسِيرُ الْإِمَامِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَسْتَرَّابَادِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا أَتَاهُ جَبْرَائِيلُ يَنْعِي النَّجَاشِيَّ بَيَّكَى بُكَاءَ حَزِينٍ عَلَيْهِ وَ قَالَ إِنَّ أَحَاكُمُ أَصْحَمَهُ مَاتَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْجَنَّةِ وَ صَلَّى عَلَيْهِ وَ كَبَّرَ سَبْعًا فَخَفَّضَ

ص: 346

اللَّهُ لَهُ كُلُّ مُرْتَفِعٍ حَتَّى رَأَى جِنَارَتَهُ وَهُوَ بِالْحَبَشَةِ (1).

بيان: لا خلاف بين أصحابنا في عدم جواز الصلاة على الغائب و لعل هذا الحكم مخصوص بتلك الواقعة كعدد التكبيرات قال في المنتهى و لا يصلى على الغائب عن بلد المصلى ذهب إليه علماؤنا و به قال أبو حنيفة و مالك و قال الشافعى يجوز و عن أحمد

روايتان ثم قال احتج الجمهور بما روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه نعى النجاشى صاحب الحبشه اليوم الذى مات فيه و صلى بهم فى المصلى و كبر أربعاً.

و الجواب أن الأرض زويت للنبى صلى الله عليه و آله فصلى عليه و هو حاضر عنده بخلاف غيره و لأنه حكاية فعل فلا يقتضى العموم و لأنه يمكن أن يكون دعا له لا أنه صلى عليه و أطلق على الدعاء اسم الصلاة بالنظر إلى الحقيقة الأصلية و قد ورد هذا فى أخبار أهل البيت عليهم السلام رَوَى الشَّيْخُ (2) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ قَالَ: قُلْتُ لَهُ قَالَتِ النَّجَاشِيُّ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَ لَا إِنَّمَا دَعَا لَهُ.

«14»- الْعُيُونُ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنٍ عَنْ ابْنِ قُتَيْبَةَ عَنْ الْقَضْلِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ الرَّصَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِيمَا كَتَبَ لِلْمَأْمُونِ مِنْ شَرَائِعِ الدِّينِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ فَمَنْ تَقَصَّ فَقَدْ خَالَفَ وَ الْمَيِّتُ يُسَلُّ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ وَ يُرْفَقُ بِهِ إِذَا أُدْخِلَ قَبْرُهُ (3).

«15»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَا جِيلَوْنِي عَنْ عَمِّهِ عَنْ أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُصَلَّى عَلَى الْجَنَائِزِ إِلَّا أُوجِبَ اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُنَافِقًا أَوْ عَاقًا الْخَبَرُ (4).

ص: 347

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 11، عيون الأخبار ج 1 ص 279 تفسير الإمام العسكري عليه السلام :
2- 2. التهذيب ج 1 ص 312.
3- 3. عيون الأخبار ج 2 ص 123.

4-4. أمانى الصدوق ص 117.

«16»- وَ مِنْهُ، فِي خَبَرِ الْمَنَاهِي قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ وَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ دَنِيهِ فَإِنْ أَقَامَ حَتَّى يُدْفَنَ وَ يُحْتَمَى عَلَيْهِ التُّرَابُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ قَدَمٍ تَقَلَّهَا قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ وَ الْقِيرَاطُ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ (1).

«17»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ يُصَلِّيَهَا الرَّجُلُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ صَلَاةٌ فَاتَتْكَ قَمَتِي ذَكَرْتُهَا أَدَّتْهَا وَ صَلَاةٌ رَكَعَتِي طَوَّافِ الْقَرِيبَةِ وَ صَلَاةٌ الْكُشُوفِ وَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ هَؤُلَاءِ يُصَلِّيهِنَّ الرَّجُلُ فِي السَّاعَاتِ كُلِّهَا (2).

«18»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الْخُسَيْنِ بْنِ عُلوَانَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى عَلَى جَنَازِهِ فَلَمَّا قَرَعَ مِنْهَا جَاءَ قَوْمٌ لَمْ يَكُونُوا أَذْرَكُوهَا فَكَلَّمُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا فَقَالَ لَهُمْ قَدْ قَصَيْتُ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا وَ لَكِنْ ادْعُوا لَهَا (3).

«19»- وَ مِنْهُ، عَنِ السَّيِّدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى عَلَى جَنَازِهِ فَلَمَّا قَرَعَ جَاءَهُ نَاسٌ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ نُذَرِكِ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا فَقَالَ لَا تُصَلُّوا عَلَى جَنَازِهِ مَرَّتَيْنِ وَ لَكِنْ ادْعُوا لَهَا (4).

«20»- تَهْجُ الْبَلَاغَةِ، وَ الْإِحْتِجَاجُ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِيمَا كَتَبَ فِي جَوَابِ مُعَاوِيَةَ مِنَ الْمُفَاحَرَةِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ قَوْمًا اسْتَشْهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ لِكُلِّ فَضْلٍ حَتَّى إِذَا اسْتَشْهَدَ شَهِيدًا قِيلَ سَيِّدُ الشَّهَدَاءِ وَ حَصَّهُ رَسُولُ اللَّهِ بِسَبْعِينَ

ص: 348

1- 1. أُمَالِي الصَّدُوق ص 259.

2- 2. الْخِصَالُ ج 1 ص 118.

3- 3. قُرْبُ الْإِسْنَادِ ص 43 ط حجر ص 58 ط نجف.

4- 4. قُرْبُ الْإِسْنَادِ ص 63، ط حجر ص 84 ط نجف.

تَكْبِيرَةً عِنْدَ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ (1).

«21»- الْعُيُونُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الشَّاهِ عَنْ أَبِي يَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْسَابُورِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الطَّائِيِّ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخُزَيْمِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيِّ وَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْثَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَهْرَوَيْهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ جَمِيعًا عَنْ الرَّضَا عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَام عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَام أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَبَّرَ عَلَى حَمْرَةٍ سَبْعَ (2).

تَكْبِيرَاتٍ وَ كَبَّرَ عَلَى الشُّهَدَاءِ بَعْدَ حَمْرَةٍ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ فَلَحِقَ حَمْرَةَ سَبْعُونَ تَكْبِيرَةً (3).

توضيح: اعلم أن الأصحاب اختلفوا في تكرار الصلاة على الجنازة الواحد فقال العلامة قدس سره في المختلف المشهور كراهه تكرار الصلاة على الميت و قيد ابن إدريس بالصلاة جماعه لتكرار الصحابه الصلاة على النبي صلى الله عليه و آلِهِ فرادى و قال الشيخ في الخلاف من صلى على جنازه يكره له أن يصلى عليها ثانيا و هو يشعر باختصاص الكراهه بالمصلى المتحد و ربما ظهر من كلامه في الاستبصار استحباب التكرار من المصلى الواحد و غيره و ظاهرهم الاتفاق على الجواز و الأخبار في ذلك مختلفه.

ثم اعلم أنه يحتمل بعض الأخبار كون الصلاة على حمزه سبعين تكبيره و يكون من خصائصه عليه السلام و لكن يظهر من أكثرها أنها كانت في الصلوات المتعدده كما يظهر من خبر العيون قال في التذكرة لا ينبغي الزيادة على الخمس لأنها منوطه بقانون الشرع و لم تنقل الزيادة و ما روى عن النبي صلى الله عليه و آلِهِ من أنه كبر على حمزه سبعين تكبيره و عن علي عليه السلام أنه كبر على سهل بن حنيف خمسا

و عشرين تكبيره إنما كان في صلوات متعدده و قال في المختلف إن حديث سهل بن حنيف مختص بذلك الشخص إظهارا لفضله كما خص النبي صلى الله عليه و آلِهِ عمه

- 1- 1. نهج البلاغه تحت الرقم 28 من قسم الكتب و الرسائل. الاحتجاج ص 95 و 96.
- 2- 2. خمس خ ل.
- 3- 3. العيون ج 2 ص 45.

حمزه بسبعين تكبيره و فى كلام أمير المؤمنين عليه السلام فى نهج البلاغه ما يدل على ذلك انتهى ثم إن المشهور فى الجمع بين الأخبار حمل أخبار المنع على الكراهه و ربما يحمل أخبار المنع على المنافاه للتعجيل و يحمل قوله لا تصلوا على جنازه مرتين على أن المعنى لا تجب الصلاه عليها مرتين و لا يبعد القول برجحان تكرار الصلاه فى صورته عدم المنافاه للتعجيل ممن لم يدرك الصلاه و للإمام مطلقا و ربما يخص الأخير بما إذا كان للميت مزيه و شرف فى الدين.

و الأظهر عندى حمل أخبار المنع على التقية لاشتهاره بين العامه قال فى المنتهى و لو صلى على جنازه قال الشيخ كره له أن يصلى عليها ثانيا و به قال على عليه السلام و ابن عمر و عائشه و أبو موسى و ذهب إليه الأوزاعى و أحمد و الشافعى و مالك و أبو حنيفة انتهى فظهر أن المشهور بينهم الكراهه و إن نسبوه إلى على عليه السلام و يؤيده أن أكثر رواه أخبار المنع عاميون و الله يعلم حقائق الأحكام.

«22»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْرُورٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَمَّازِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَبْدِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَاكِياً وَ هُوَ يَقُولُ إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَا عَلِيُّ فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَتَأَمَّى قَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدٍ قَالَتْ قَبِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَحِمَ اللَّهُ أُمَّكَ يَا عَلِيُّ أَمَا إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ لَكَ أُمًّا فَقَدْ كَانَتْ لِي أُمًّا خُذْ عِمَامَتِي هَذِهِ وَ خُذْ تَوْبَتِي هَذَيْنِ فَكَفَّتْهُمَا فِيهِمَا وَ مَرَّ النَّسَاءَ فَلْيُحْسِنَنَّ غُسْلَهَا وَ لَا تُخْرِجْهَا حَتَّى أَجِيَّ قَالَتْ أَمَرَهَا قَالَ وَ أَقْبَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَعْدَ سَاعَةٍ وَ أَخْرَجَتْ قَاطِمَةَ أُمَّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَاةً لَمْ يُصَلَّ عَلَى أَحَدٍ قَبْلَهَا مِثْلَ تِلْكَ الصَّلَاةِ ثُمَّ كَبَّرَ

عَلَيْهَا أَرْبَعِينَ تَكْبِيرَةً ثُمَّ دَخَلَ إِلَى الْقَبْرِ فَتَمَدَّدَ فِيهِ فَلَمْ يُسْمَعْ لَهُ أُنِينَ وَلَا حَرَكَهَ ثُمَّ قَالَ يَا عَلِيُّ ادْخُلْ يَا حَسَنُ ادْخُلْ فَدَخَلَ الْقَبْرَ فَلَمَّا فَرَعَ مِمَّا اخْتَجَ إِلَيْهِ قَالَ لَهُ يَا عَلِيُّ اخْرُجْ يَا حَسَنُ اخْرُجْ فَخَرَجَا.

ثُمَّ رَحَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى صَارَ عِنْدَ رَأْسِهَا ثُمَّ قَالَ يَا قَاطِمَةُ أَنَا مُحَمَّدٌ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ فَإِنْ أَتَاكَ مُنْكَرٌ وَتَكْوِيْرٌ فَسَأَلَاكَ مَنْ رَبُّكَ فَقُولِ لِلَّهِ رَبِّي وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّي وَالْإِسْلَامُ دِينِي وَالْقُرْآنُ كِتَابِي وَابْنِي إِمَامِي وَوَلِيِّي ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ تَبِّتْ قَاطِمَةَ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ قَبْرِهَا وَحَتَّى عَلَيْهَا حَتَيَاتٍ ثُمَّ صَرَبَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَتَقَصَّهْمَا ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَقَدْ سَمِعْتُ قَاطِمَةَ تَضْفِيقَ يَمِينِي عَلَى شِيبَالِي فَقَامَ إِلَيْهِ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ فَقَالَ فِذَاكَ أَبِي وَآمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ عَلَيْهَا صَلَاةً لَمْ تُصَلَّ عَلَيَّ أَحَدٌ قَبْلَهَا مِثْلَ تِلْكَ الصَّلَاةِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَا أَبَا الْيَقْظَانِ وَ أَهْلُ ذَلِكَ هِيَ مِنِّي لَقَدْ كَانَ لَهَا مِنْ أَبِي طَالِبٍ وَلَدٌ كَثِيرٌ وَ لَقَدْ كَانَ خَيْرُهُمْ كَثِيرًا وَ كَانَ خَيْرَنَا قَلِيلًا فَكَانَتْ تُشْبِعُنِي وَ تُجِيعُهُمْ وَ تَكْسُونِي وَ تُعْرِيبُهُمْ وَ تُدَهِّنُنِي وَ تُشَعِّتُهُمْ قَالَ فَلِمَ كَثُرَتْ عَلَيْهَا أَرْبَعِينَ تَكْبِيرَةً يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَعَمْ يَا عَمَّارُ التَّقْتُ عَنْ يَمِينِي فَتَنْظَرْتُ إِلَى أَرْبَعِينَ صَفًّا مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَكَثُرْتُ لِكُلِّ صَفٍّ تَكْبِيرَةً قَالَ فَتَمَدَّدَكَ فِي الْقَبْرِ فَلَمْ يُسْمَعْ لَكَ أُنِينَ وَلَا حَرَكَهَ قَالَ إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرَاةً فَلَمْ أَرَلْ أَطْلُبُ إِلَى رَبِّي عَزَّ وَ جَلَّ أَنْ يَبْعَثَهَا سَتِيرَةً وَ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِيَدِهِ مَا خَرَجْتُ مِنْ قَبْرِهَا حَتَّى رَأَيْتُ مُصْبَاحَيْنِ مِنْ نُورٍ عِنْدَ رَأْسِهَا وَ مُصْبَاحَيْنِ مِنْ نُورٍ عِنْدَ يَدَيْهَا وَ مُصْبَاحَيْنِ مِنْ نُورٍ عِنْدَ رِجْلَيْهَا وَ مَلَكَئِهَا الْمُؤَكَّلِينَ بِقَبْرِهَا يَسْتَغْفِرَانِ لَهَا إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ (1).

بيان: يظهر من الخبر أن هذا العدد من التكبير كان من خصائصها لفضلها

ص: 351

فلا يتعدى إلى غيرها.

«23»- فَعُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَاعْلَمُ أَنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ الْوَلِيُّ أَوْ مَنْ قَدَّمَ الْوَلِيَّ فَإِذَا كَانَ فِي الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ إِذَا قَدَّمَهُ الْوَلِيُّ فَإِنْ تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقَدَّمَهُ الْوَلِيُّ فَهُوَ غَاصِبٌ (1).

فَإِذَا صَلَّيْتَ عَلَى جَنَازِهِ مُؤْمِنٌ فَقِفْ عِنْدَ صَدْرِهِ أَوْ عِنْدَ وَسْطِهِ وَارْفَعْ يَدَيْكَ بِالتَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ وَكَبِّرْ وَقُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ وَالْجَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ وَالْبَعْثَ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ثُمَّ كَبِّرِ الثَّانِيَةَ وَقُلْ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ أَفْضَلَ مَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَرَحِمْتَ وَتَرَحَّمْتَ وَسَلَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ثُمَّ تُكَبِّرُ الثَّالِثَةَ وَتَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ تَابِعْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ بِالْخَيْرَاتِ إِنَّكَ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ وَوَلِيُّ الْحَسَنَاتِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ثُمَّ تُكَبِّرُ الرَّابِعَةَ وَتَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَيْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ تَزَلْ بِسَاحَتِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ إِحْسَانًا وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَاعْفُ لَنَا وَلَهُ اللَّهُمَّ اخْشُرْهُ مَعَ مَنْ كَانَ يَتَوَلَّاهُ وَيُحِبُّهُ وَأَبْعُدْهُ مِمَّنْ يَتَبَرَّؤُهُ وَيُبْغِضُهُ اللَّهُمَّ الْجَفَّةُ بَيْنِكَ وَغَرَفُ بَيْنِهِ وَبَيْنَهُ وَارْحَمْنَا إِذَا تَوَفَّيْتَنَا يَا إِلَهَ الْعَالَمِينَ ثُمَّ تُكَبِّرُ الْخَامِسَةَ وَتَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ وَلَا تُسَلِّمْ وَلَا تَنْزِلْ مِنْ مَكَانِكَ حَتَّى تَرَى الْجَنَازَةَ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ (2) وَإِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مُخَالِفًا فَقُلْ فِي تَكْبِيرِكَ الرَّابِعَةَ- اللَّهُمَّ أَخْرِ عَبْدَكَ وَ

ص: 352

1- 1. فقه الرضا: 19.

2- 2. فقه الرضا: 19.

إِنَّ عَبْدَكَ هَذَا اللَّهُمَّ أَضْلَهُ تَارَكَ اللَّهُمَّ أَذِقْهُ أَلِيمَ عَذَابِكَ وَ شَدِيدَ عُقُوبَتِكَ وَ أَوْرَدَهُ تَارًا وَ أَمْلَأْ حَوْفَهُ تَارًا وَ صَيِّقْ عَلَيْهِ لَحْدَهُ فَإِنَّهُ كَانَ مُعَادِيًا لِأَوْلِيَائِكَ وَ مُتَوَالِيًا لِأَعْدَائِكَ اللَّهُمَّ لَا تُخَفِّفْ عَنْهُ الْعَذَابَ وَ أَصِيبْ عَلَيْهِ الْعَذَابَ صَبًّا فَإِذَا رُفِعَ جَنَازَتُهُ فَقُلِ اللَّهُمَّ لَا تَرْفَعْهُ وَ لَا تُرْكِهِ (1) وَ اعْلَمْ أَنَّ الطُّفْلَ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ حَتَّى يَعْقَلَ الصَّلَاةَ فَإِذَا حَضَرَتْ مَعَ قَوْمٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ فَقُلِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لِأَبَوَيْهِ وَ لَنَا دُخْرًا وَ مَزِيدًا وَ فَرَطًا وَ أَجْرًا (2) وَ إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى مُسْتَضْعَفٍ فَقُلِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَ اتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَ فِيهِمْ عَذَابُ الْجَحِيمِ (3) وَ إِذَا لَمْ تَعْرِفْ مَذْهَبَهُ فَقُلِ اللَّهُمَّ هَذِهِ النَّفْسُ الَّتِي أَحْيَيْتَهَا وَ أَنْتَ أَمَّتَهَا دَعَاكَ فَاجَابَكَ اللَّهُمَّ وَلَهَا مَا تَوَلَّيْتَ وَ أَحْشَرَهَا مَعَ مَنْ أَحَبَّتَ وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهَا (4)

فَإِذَا اجْتَمَعَ جَنَازَةُ رَجُلٍ وَ امْرَأَةٍ وَ غُلَامٍ وَ مَمْلُوكٍ فَقَدِّمِ الْمَرْأَةَ إِلَى الْقَبْلَةِ وَ اجْعَلِ الْمَمْلُوكَ بَعْدَهَا وَ اجْعَلِ الْغُلَامَ بَعْدَ الْمَمْلُوكِ وَ الرَّجُلَ بَعْدَ الْغُلَامِ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ وَ يَقِفُ الْإِمَامُ خَلْفَ الرَّجُلِ فِي وَسْطِهِ وَ يُصَلِّي عَلَيْهِمْ جَمِيعًا صَلَاةً وَاحِدَةً (5) وَ إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى الْمَيِّتِ وَ كَانَتِ الْجَنَازَةُ مَقْلُوبَةً فَسَوِّهَا وَ أَعِدِ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا مَا لَمْ يُدَقَّنْ فَإِذَا قَاتَكَ مَعَ الْإِمَامِ بَعْضُ التَّكْبِيرِ وَ رُفِعَتِ الْجَنَازَةُ فَكَبِّرْ عَلَيْهَا تَمَامَ الْجُمُوسِ وَ أَنْتَ مُسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةِ (6) وَ إِنْ كُنْتَ تُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ وَ جَاءَتِ الْآخَرَى فَصَلِّ عَلَيْهِمَا صَلَاةً وَاحِدَةً بِخَمْسِ تَكْبِيرَاتٍ وَ إِنْ شِئْتَ اسْتَأْنِفْ عَلَى الثَّانِيَةِ (7)

وَ لَا يَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُنُبُ عَلَى الْجَنَازَةِ وَ الرَّجُلُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ وَ الْحَائِضُ إِلَّا أَنْ الْحَائِضَ تَقِفُ تَاجِيَةً وَ لَا تُخْلَطُ بِالرِّجَالِ (8) وَ إِنْ كُنْتَ جُنُبًا وَ تَقَدَّمْتَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا فَتَيَمَّمْ أَوْ تَوَضَّأْ وَ صَلِّ عَلَيْهَا وَ قَدْ

ص: 353

- 1- 1. فقه الرضا ص 19.
- 2- 2. فقه الرضا ص 19.
- 3- 3. فقه الرضا ص 19.
- 4- 4. فقه الرضا ص 19.
- 5- 5. فقه الرضا ص 19.
- 6- 6. فقه الرضا ص 19.
- 7- 7. فقه الرضا ص 19.
- 8- 8. فقه الرضا ص 19.

أَكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ إِنْسَانٌ عَمْدًا لِلْجَنَازَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ التَّكْبِيرُ وَ الصَّلَاةُ هِيَ الَّتِي فِيهَا الرُّكُوعُ وَ السُّجُودُ (1)

وَ أَفْضَلُ الْمَوَاضِعِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ الصَّفُّ الْأَخِيرُ وَ لَا يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ يَنْعَلُ حَذْوً وَ لَا تَجْعَلُ مَيْتَيْنِ عَلَى جَنَازَةٍ وَاحِدَةٍ (2) فَإِنْ لَمْ تَلْحَقِ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ حَتَّى يُدْفَنَ الْمَيِّتُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ بَعْدَ مَا دُفِنَ وَ إِذَا صَلَّى الرَّجُلَانِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَقَفَ أَحَدُهُمَا خَلْفَ الْآخَرِ وَ لَا يَقُومُ بِجَنْبِهِ (3)

وَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ فَكَبِّرْ عَلَيْهِ خَمِيسَ تَكْبِيرَاتٍ يَقُومُ الْإِمَامُ عِنْدَ وَسْطِ الرَّجُلِ وَ صِدْرُ الْمَرْأَةِ يَرْفَعُ الْيَدَ بِالتَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ وَ يَقْنُتُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ وَ الْقُنُوتُ ذِكْرُ اللَّهِ وَ الشَّهَادَتَانِ وَ الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ هَذَا فِي تَكْبِيرِهِ بَعْدَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ وَ لَا تَسْلِمُ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ دُعَاءٌ وَ تَسْبِيحٌ وَ اسْتِغْفَارٌ (4) وَ سَبَاقُ الْحَدِيثِ إِلَى أَنْ قَالَ وَ تَقُولُ فِي التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِيِّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ - إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ - الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ الْمَوْتِ وَ الْحَيَاةِ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ أَهْلِ

بَيْتِهِ وَ جَزَى اللَّهُ مُحَمَّدًا عَنَّا خَيْرَ الْجَزَاءِ بِمَا صَنَعَ لِأُمَّتِهِ وَ مَا بَلَغَ مِنْ رِسَالَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَ ابْنُ أَمَّتِكَ تَاصِيْتُهُ بِيَدِكَ تَخْلِي عَنِ الدُّنْيَا وَ اخْتِاجَ إِلَى مَا عِنْدَكَ تَزِلُ بِكَ وَ أَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ وَ أَفْتَقَرُ إِلَى رَحْمَتِكَ وَ أَنْتَ غَنِيٌّ مِنْ عَذَابِهِ اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَ تَقَبَّلْ مِنْهُ وَ إِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْفُ لَهُ ذَنْبَهُ وَ ارْحَمْهُ وَ تَجَاوَزْ عَنْهُ بِرَحْمَتِكَ اللَّهُمَّ الْحَقُّ بِبَيْتِكَ وَ تَبَتُّهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ اللَّهُمَّ اسْلُكْ بَيْنَا وَ بَيْنَهُ سَبِيلَ الْهُدَى وَ اهْدِنَا وَ إِيَّاهُ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ

ص: 354

- 1- 1. فقه الرضا ص 19.
- 2- 2. فقه الرضا ص 19.
- 3- 3. فقه الرضا ص 20.
- 4- 4. فقه الرضا ص 20.

اللَّهُمَّ عَفُوكَ عَفُوكَ ثُمَّ تُكَبِّرُ النَّائِيَةَ وَ تَقُولُ مِثْلَ مَا قُلْتَ حَتَّى تَفْرَعَ مِنْ
خَمْسِ تَكْبِيرَاتٍ وَ قَالَ لَيْسَ فِيهَا التَّسْلِيمُ (1)

وَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ مَا كَانَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ
حَتَّى يَصْفَارَ الشَّمْسُ فَإِذَا اصْفَارَتْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا حَتَّى تَغْرُبَ وَ قَالَ لَا بَأْسَ
بِالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ حِينَ تَغِيبُ الشَّمْسُ وَ حِينَ تَطْلُعُ إِنَّمَا هُوَ اسْتِعْقَارٌ (2) وَ
سَاقِ الْكَلَامِ إِلَى أَنْ قَالَ (3) بَابُ آخِرٍ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ قَالَ تُكَبِّرُ ثُمَّ
تُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ ثُمَّ تَقُولُ اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَ
ابْنُ عَبْدِكَ وَ ابْنُ أَمَتِكَ - لَا أَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ
مُحْسِنًا قَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ وَ تَقَبَّلْ مِنْهُ وَ إِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْفُ لَهُ ذَنْبَهُ وَ افْسَحْ
لَهُ فِي قَبْرِهِ وَ اجْعَلْهُ مِنْ رُفَقَاءِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ تُكَبِّرُ النَّائِيَةَ
فَقُلِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ زَاكِيًا فَزَكِّهِ وَ إِنْ كَانَ خَاطِئًا فَاعْفُ لَهُ ثُمَّ يُكَبِّرُ الثَّالِثَةَ فَقُلِ
اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَ لَا تَفْتِنَاهُ بَعْدَهُ ثُمَّ تُكَبِّرُ الرَّابِعَةَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ اكْتُبْهُ عِنْدَكَ
فِي عَلِيِّينَ وَ اخْلُفْ عَلَى أَهْلِهِ فِي الْغَائِبِينَ وَ اجْعَلْهُ مِنْ رُفَقَاءِ مُحَمَّدٍ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ كَبَّرِ الْخَامِسَةَ وَ تَنْصَرِفُ (4)

وَ إِذَا كَانَ نَاصِبًا فَقُلِ - اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ عَدُوٌّ لَكَ وَ لِرِسُولِكَ اللَّهُمَّ
فَاخْشِ جَوْفَهُ تَارًا وَ قَبْرَهُ تَارًا وَ عَجِّلْهُ إِلَى النَّارِ فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ يَتَوَلَّى أَعْدَاءَكَ وَ
يُعَادِي أَوْلِيَاءَكَ وَ يُبْغِضُ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ اللَّهُمَّ صَيِّقْ عَلَيْهِ قَبْرَهُ وَ إِذَا رُفِعَ فَقُلِ
اللَّهُمَّ لَا تَرْفَعْهُ وَ لَا تُرْكِهِ وَ إِذَا كَانَ مُسْتَضْعَفًا فَقُلِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَ
اتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَ قَهْمُ عَذَابِ الْجَحِيمِ وَ إِذَا لَمْ تَذَرْ مَا خَالَهُ فَقُلِ - اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ
يُحِبُّ الْخَيْرَ وَ أَهْلَهُ فَاعْفُ لَهُ وَ ارْحَمْهُ وَ تَجَاوَزْ عَنْهُ (5).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ جَعْفَرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَلَّى عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى
سَهْلِ بْنِ حُثَيْفٍ وَ كَانَ

ص: 355

-
- 1- 1. فقه الرضا ص 20 و 21.
 - 2- 2. فقه الرضا ص 20 و 21.
 - 3- 3. فى المصدر المطبوع لم يسق بين الكلامين كلاما فلا معنى لقوله « و
ساق الكلام الى أن قال ».
 - 4- 4. فقه الرضا ص 21.
 - 5- 5. فقه الرضا ص 21.

بَذْرِيًّا فَكَبَّرَ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ مَشَى سَاعَةً فَوَضَعَهُ ثُمَّ كَبَّرَ عَلَيْهِ خَمْسًا أُخْرَى
فَصَنَعَ ذَلِكَ حَتَّى كَبَّرَ عَلَيْهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً (1).

إيضاح لعل المراد بالولى الوارث و لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب فى أنه
أولى من الأجانب و قالوا إن الأب أولى من الابن و الولد أولى من الجد على
المشهور و ذهب ابن الجنيد إلى أن الجد أولى من الأب و الابن و هو ضعيف
و الأخ من الأبوين أولى ممن يتقرب بأحدهما و فى تقدمه على الأخ من الأم
إشكال و الزوج أولى من كل أحد كما مر.

قوله فإذا كان فى القوم رجل يدل على ما ذكره الأصحاب من أن الهاشمى
أولى من غيره فى تلك الصلاة إن قدمه الولى و يستحب له تقديمه بل
أوجبه المفيد و ربما يحمل كلامه على إمام الأصل و إن كان بعيدا و إثبات
الحكم فى غيره لا يخلو من إشكال لضعف المستند و إن كان الأحوط العمل
به.

و قوله عند صدره أو وسطه ظاهره التخيير مطلقا و يمكن حمله على
التفصيل المشهور و يؤيده ما سيأتى و ما اشتمل عليه من رفع اليدين فى
التكبيره الأولى فقط مذهب المفيد و المرتضى و الشيخ فى النهايه و
المبسوط و ابن إدريس بل نسب إلى الأكثر و ذهب الشيخ فى كتابي الأخبار
إلى أنه مستحب فى الجميع و اختاره الفاضلان و جماعه من المتأخرين و
هو أقوى و الظاهر أن الأخبار الداله على عدم الاستحباب محموله على
التقيه كما دل عليه

حَبَّرَ يُؤْتَسَ (2).

قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ النَّاسَ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ
فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي التَّكْبِيرِ الْأُولَى وَ لَا يَرْفَعُونَ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ
فَأَقْتَصِرُ عَلَى التَّكْبِيرِ الْأُولَى كَمَا يَفْعَلُونَ أَوْ أَرْفَعُ يَدَيَّ فِي كُلِّ تَكْبِيرٍ فَقَالَ
أَرْفَعُ يَدَيَّ فِي كُلِّ تَكْبِيرٍ.

و أما رفع اليدين فى التكبيره الأولى فلا خلاف فى استحبابه و أما الصلاة

ص: 356

2-2. التهذيب ج 1 ص 310.

و معناها و فائدتها و وجه التشبيه بصلاه إبراهيم و آله صلوات الله عليهم
فقد بسطنا القول فيها فى كتاب الفوائد الطريفه بما لا مزيد عليه.

قوله عليه السلام لجميع المؤمنين قال الوالد ره يحتمل أن يكون المراد
بالمؤمن الإمامى الصالح و بالمسلم غيره أو بالعكس و يكون تقديم غير
الصالح لكون احتياجه إلى المغفره أكثر و يحتمل أن يكون المراد بالمؤمن
الإمامى مطلقا و بالمسلم المستضعف من غيرهم كما يظهر من الأخبار أن
المستضعفين فى المشيه إن شاء عذبهم بعدله و إن شاء رحمهم بفضله.

قوله تابع بيننا و بينهم قال فى النهايه أى اجعلنا نتبعهم على ما هم عليه
انتهى أقول و يحتمل أن يكون المعنى تابع و واطر بيننا و بينهم بسبب
الخيرات الصلاه و البركات و المثوبات أى نبعث إليهم شيئا فشيئا من
الصدقات و الدعوات و الصالحات.

قوله عليه السلام و أنت خير منزل به الضمير فى الظرف يحتمل إرجاعه
إلى اسم المفعول نفسه كما جوز الشيخ الرضى رضى الله عنه فى بحث
الصفه المشبهه فى قولهم حسن وجهه إرجاع الضمير إلى الصفه أو إلى
موصوف مقدر له أى أنت خير شخص منزل به كما قال المازنى فى
قولهم الممرور به زيد أن الضمير راجع إلى الموصوف المقدر و إن ذهب
الأكثر فى هذا المقام إلى أنه راجع إلى لام الموصول و يحتمل إرجاعه إلى
الذات المبهمة المأخوذه فى الصفات فإن قولنا منزل به فى قوه ذات ما
نزل به.

و يمكن إرجاعه إلى الضمير الذى وقع مبتدأ لأنك إذا قلت زيد مضروب
ففيه ضمير عائد إلى زيد و إذا قلت ممرور به فهذا الضمير البارز ينوب
مناب هذا الضمير المستتر و لذا يجرى عليه التذكير و التأنيث و التشبيه و
الجمع و فيه ما لا يخفى.

قوله اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا ربما يستشكل هاهنا بأن هذه كيفية للصلاه
على المؤمن برا كان أو فاجرا فكيف يجوز لنا هذا القول فيمن نعلم منه
الشرور و الفسوق؟

و يمكن أن يجاب عنه بوجه الأول أن يقال يجوز أن يكون هذا مما استثنى من الكذب سوغ لنا رحمه منه على الموتى ليصير سببا لغفرانهم كما جاز فى الإصلاح بين الناس بل نقول هذا أيضا كذب فى الصلاح و قد ورد فى الخبر أن الله يحب الكذب فى الصلاح و يبغض الصدق فى الفساد.

الثانى أن يخصص الخير و الشر بالعقائد لكن التردد المذكور بعده لا يلائمه.

الثالث أن يقال إن شرهم غير معلوم لاحتمال توبتهم أو شمول عفو الله أو الشفاعة لهم مع معلوميه إيمانهم.

فإن قيل كما أن شرهم غير معلوم بناء على تلك الاحتمالات فكذا خيرهم أيضا غير معلوم فما الفرق بينهما قلنا يمكن أن يقال بالفرق بينهما فى العلم الشرعى فإننا مأمورون بالحكم بالإيمان الظاهرى و باستصحابه بخلاف الشرور و المعاصى فإننا أمرنا بالإغضاء عن عيوب الناس و حمل أعمالهم و أقوالهم على المحامل الحسنه و إن كانت بعيدة فليس لنا الحكم فيها بالاستصحاب و قيل المراد بالخير الخير الظاهرى و بالشر الشر الواقعى و لا يخفى بعده.

الرابع أن يخصص هذا الدعاء بالصلاه على المستورين الذين لا يعلم منهم ذنب و هو بعيد جدا و قال العلامة رحمه الله فى المنتهى لو لم يعرف الميت لم يقل اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا لأنه يكون كذبا بل يقول ما رواه الشيخ (1)

عَنْ تَائِبِ بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِذَا بِجَنَازَةٍ لِقَوْمٍ مِنْ جِيرَتِهِ فَحَضَرَهَا وَ كُنْتُ قَرِيباً مِنْهُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّكَ خَلَقْتَ هَذِهِ النَّفُوسَ وَ أَنْتَ تُمِيتُهَا وَ أَنْتَ تُحْيِيهَا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِسَرَائِرِهَا وَ عَلَانِيَتِهَا مِنَّا وَ مُسْتَقَرِّهَا وَ مُسْتَوْدَعِهَا اللَّهُمَّ وَ هَذَا بَدَنُ عَبْدِكَ وَ لَا أَعْلَمُ مِنْهُ شَوْءاً وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ وَ قَدْ جِئْنَاكَ شَيْافِعِينَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَإِنْ كَانَ مُسْتَوْجِباً فَشَفِّعْنَا فِيهِ وَ احْشُرْهُ مَعَ مَنْ كَانَ يَتَوَلَّاهُ.

و كذلك من علم منه الشر لا يقول ذلك فى حقه لأنه يكون كذبا

ص: 358

انتهى و لعله رحمه الله أراد من لا يعرف منه الإيمان أو يعرف منه عدمه.

قوله فى إحسانه بالإضافة إلى المفعول أى فى إحسانك إليه و يحتمل أن يكون بالإضافة إلى الفاعل أى فى حسناته قوله و عرف بينه و بينه أى اجعله بحيث يرى النبى صلى الله عليه و آله و يعرف حقه و هو يشفع له و يعده من أتباعه و أوليائه و الدعاء بعد الخامسة مخالف للمشهور و يحتمل أن يكون مستحبا خارجا عن الصلاة و قال الشهيد فى الذكرى بعد إيراد روايه مشتمله على الدعاء بعد الخامسة و نحن لا نمنع جوازه فإن الدعاء حسن على كل حال.

و أما التسليم فالمقطوع به فى كلام الأصحاب عدم شرعيته فى تلك الصلوات قال فى الذكرى أجمع الأصحاب على سقوط التسليم فيها و ظاهرهم عدم مشروعيتها فضلا عن استحبابه قال فى الخلاف ليس فيها تسليم و احتج عليه بإجماع الفرقه و نقل عن العامه التسليم على اختلافهم فى كونه فرضا أو سنه و هو يفهم كونه غير سنه عنده و قال ابن الجنيد و لا أستحب التسليم فيها فإن سلم الإمام فواحده عن يمينه و هذا يدل على شرعيته للإمام و عدم استحبابه لغيره أو على جوازه للإمام من غير استحباب بخلاف غيره انتهى.

و أما عدم البراح من مكانه حتى يرى الجنازه على أيدى الرجال فالمشهور استحبابه مطلقا و خصه الشهيد بالإمام تبعا لابن الجنيد و لو قلنا بالتعميم و اتفق صلاه جميع الحاضرين استثنى منهم أقل ما يمكن به رفع الجنازه كما ذكره جماعه.

و أما الصلاه على الطفل فاختلف الأصحاب فى الحد الذى تجب فيه الصلاه عليه فالأكثر على أنه بلوغ ست سنين و نقل المرتضى و علامه فيه الإجماع و قال المفيد فى المقنعه و الصدوق فى المقنعه لا يصلى على الصبى حتى يعقل الصلاه و نحوه قال الجعفى و قال ابن الجنيد يجب على المستهل و قال ابن أبى عقيل لا يجب حتى يبلغ و الأقرب الأول و المشهور بينهم لا سيما المتأخرين استحبابها

عليه قبل ست سنين و ظاهر المفيد نفى الاستحباب و هو الظاهر من الكلىنى و الصدوق فى الكافى (1)

و الفقيه (2) و كلام المبسوط (3)

مشعر به و يظهر من الشيخ فى كتابى الأخبار نوع تردد فيه و ظاهر كثير من الأخبار أن الصلاة قبل ست سنين بدعه و ما وقع منهم عليهم السلام عليهم كان للتقيه و سيأتى بعضها.

قوله عليه السلام فإذا حضرت ظاهره أنه إذا كان لا يعقل الصلاة لا يصلى عليه لكن يدعو بهذا الدعاء و يمكن حمله على ما بعد الست فالمراد القول فى الصلاة كما فهمه الأصحاب.

و الذخر بالضم ما ادخرته ليوم حاجتك و قال الجوهرى الفرط بالتحريك الذى يتقدم الواردين فيهيئ لهم الأرسان و الدلاء و يملأ الحياض و يستقى لهم انتهى و إنما أطلق عليه الفرط لأن بذهابه يحصل الأجر فكأنه هياً لهم الرحمة أو لأنه يشفع لهم عند ورودهم القيامة قال فى النهاية اللهم اجعله لنا فرطاً أى أجراً يتقدمنا انتهى.

و المستضعف فسرّه ابن إدريس بمن لا يعرف اختلاف الناس فى المذاهب و لا يبغض أهل الحق على اعتقادهم و فى الذكرى بأنه الذى لا يعرف الحق و لا يعاند فيه و لا يوالى أحداً بعينه و حكى عن المفيد فى العزیه أنه عرفه بأنه الذى يعرف بالولاء و يتوقف عن البراءة و يظهر من بعض الأخبار أن المراد بهم ضعفاء العقول و أشباه الصبيان ممن لهم حيره فى الدين و ليست لهم قوه التميز و لا يعاندون أهل الحق.

ثم اعلم أن الظاهر من هذا الخبر و غيره قراءه الآیه فى كل تكبيره و خصها الأصحاب بالرابعه قوله عليه السلام ولها ما تولت و فى بعض الأخبار من

ص: 360

1- 1. راجع الكافى باب غسل الاطفال و الصبيان و الصلاة عليهم ج 3 ص 206.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 104.

3- 3. المبسوط ج 1 ص 180.

تولت أى اجعل ولى أمر هذه النفس من كانت تتولاه فى الدنيا و اتخذته وليها و إمامها أو أحبته من الأئمة الأبرار إن كان مؤمنا و أعداءهم إن كان مخالفا قال فى النهاية لنولينك ما توليت أى نكل إليك ما قلت و نرد إليك ما وليته نفسك و رضيت لها به انتهى و على روايه ما يمكن أن يكون استعملت موضع من و كثيرا ما تقع كقوله تعالى وَ السَّمَاءِ وَ ما بَنَاهَا(1) أو المراد به العقائد و المذاهب فيرجع إلى الأول و أما الأعمال فلا يناسب مقام الدعاء و الشفاعه.

و احشرها أى اجمعها كما هو معنى الحشر فى الأصل أو ابعتها فى القيامة معهم ليصيروا سببا لنجاته من أهوالها.

ثم اعلم أنه على ما يظهر من المنتهى لا خلاف فى جواز إيقاع الصلاه الواحده على ما زاد على الواحده من الجنائز و يجوز التفريق أيضا و قال لو اجتمعت جنازه الرجل و المرأة جعل الرجل مما يلي الإمام و المرأة مما يلي القبلة قاله علماؤنا ثم قال هذه الكيفيه و الترتيب ليس واجبا بلا خلاف.

قال الشهيد فى الذكرى و التفريق أفضل و لو كان على كل طائفه لما فيه من تكرار ذكر الله و تخصيص الدعاء الذى هو أبلغ من التعميم إلا أن يخاف حدوث أمر على الميت فالصلاه الواحده أولى فيستحب إذا اجتمع الرجل و المرأة محاذاه صدرها لوسطه ليقف الإمام موقف الفضيله و أن يلي الرجل الإمام ثم الصبى لست ثم العبد ثم الخنثى ثم المرأة ثم الطفل لدون ست ثم الطفله و جعل ابن الجنيد الخصى بين الرجل و الخنثى و نقل فى الخلاف الإجماع على تقديم الصبى الذى تجب عليه الصلاه إلى الإمام ثم المرأة ثم قال و أطلق الصدوقان تقديم الصبى إلى الإمام و فى النهاية أطلق تقدم الصبى إلى القبلة على المرأة انتهى.

و استشكل جماعه من الأصحاب الاجتزاء بالصلاه الواحده على الصبى الذى

ص: 361

لم تجب الصلاة عليه مع غيره ممن تجب عليه لاختلاف الوجه و صرح فى التذكرة بعدم جواز جمع الجميع بنيه واحده متحده الوجه ثم قال و لو قيل بإجزاء الواحده المشتمله على الوجهين بالتقسيت أمكن.

أقول: ما ذكره أخيرا موجه على القول بلزوم نيه الوجه و هو غير ثابت و قال الشهيد فى الذكرى: لو اجتمع الرجال صفوا مدرجا يجعل رأس الثانى إلى إليه الأول و هكذا ثم يقوم الإمام فى الوسط و لو كان معهم نساء جعل رأس المرأة الأولى إلى إليه الرجل الأخير ثم الثانى إلى إليه الأولى و هكذا ثم يقوم وسط الرجال و يصلى عليهم صلاه واحده و روى ذلك كله عمار عن الصادق عليه السلام.

أقول: روايه عمار فى الكافى (1)

أيضا هكذا و فى التهذيب (2) و المنتهى ثم يجعل رأس المرأة الأخرى إلى رأس المرأة الأولى و ما فى الكافى أضبط و أقوى لكن روايه عمار لا تصلح لمعارضه سائر الأخبار و كان الأصحاب فرقوا بين ما إذا كان الميت من كل صنف واحدا أو متعددا فعملوا فى الثانى بروايه عمار و فى الأول بالروايات المطلقة بأن يجعل صدر المرأة مثلا محاذيا لوسط الرجل و يقف الإمام محاذيا لوسط الرجل.

ثم إن الأصحاب فى الصورة الأولى التى يقف الإمام فيها فى وسط الصف المدرج لم يتعرضوا لأنه يقف قريبا من الجنازه التى أمامه فيقع بعض الجناز الكائنه عن يمينه خلفه أو يقف بحيث تكون جميع الجناز أمامه و إن بعد كثيرا عن الجنازه التى تحاذيه و الخبر أيضا فى ذلك مجمل و على تقدير العمل بالخبر القول بالتخير لا يخلو من قوه.

قوله و كانت الجنازه مقلوبه أى كان رأس الميت فى يسار المصلى و

ص: 362

1- 1. الكافى ج 3 ص 174.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 344.

رجلاه فى يمينه كما رواه

الْكَلْبِيِّ فِي الْمَوْثِقِ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سُئِلَ عَنْ مَيِّتٍ صَلَّى عَلَيْهِ فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَادًا الْمَيِّتَ مَقْلُوبٌ رَجُلَاهُ إِلَى مَوْضِعِ رَأْسِهِ قَالَ يُسَوَّى وَ تُعَادُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ حُمِلَ مَا لَمْ يَذْقَنْ فَإِنْ كَانَ قَدْ دُفِنَ فَقَدْ مَضَتْ الصَّلَاةُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَ هُوَ مَذْفُونٌ.

و عليه عمل الأصحاب قال فى المعتبر قال الأصحاب يجب أن يكون رأس الجنازة إلى يمين الإمام و هو السنه المتبعه قالوا و لو تبين أنها مقلوبه أعيدت الصلاه ما لم يدفن و احتجوا فى ذلك بروايه عمار و ما تضمنه الخبر من التسليم محمول على التقيه كما عرفت.

قوله فكبر عليها تمام الخمس عليه فتوى الأصحاب و قال الأكثر إن أمكن الدعاء يأتى بأقل المجزى و إلا يكبر ولاء من غير دعاء و ظاهر الروايات الواردة فى ذلك أنه يكبر ولاء من غير تفصيل و مال إليه بعض المتأخرين و لا يخلو من قوه و إن أمكن حملها على الغالب من عدم التمكن و هذه الروايه مجمله و ما سيأتى من خبر على بن جعفر يومى إلى الإتيان بما أمكن من الدعاء.

قوله فصل عليهما ظاهره القطع و الاستئناف كما هو ظاهر الفقيه حيث قال و من كبر على جنازه تكبيره أو تكبيرتين فوضعت جنازه أخرى معها فإن شاء كبر الآن عليهما خمسين تكبيرات و إن شاء فرغ من الأولى و استأنف الصلاه على الثانيه وَ رَوَى الْكَلْبِيُّ وَ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ (2) عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ كَبَرُوا عَلَى جَنَازِهِ تَكْبِيرَةً أَوْ ثَلَاثِينَ وَ وَضَعَتْ مَعَهَا أُخْرَى كَيْفَ يَصْنَعُونَ قَالَ إِنْ سَاءُوا تَرَكَوا الْأُولَى حَتَّى يَفْرَعُوا مِنَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْأَخِيرَةِ وَ إِنْ سَاءُوا رَفَعُوا الْأُولَى وَ أَتَمُّوا مَا بَقِيَ عَلَى الْأَخِيرَةِ كُلُّ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ.

و قال الشهيد ره فى الذكرى لو حضرت جنازه فى أثناء الصلاه على

ص: 363

1- 1. الكافى ج 3 ص 174، التهذيب ج 1 ص 344.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 345، الكافى ج 3 ص 109.

الأولى قال الصدوقان و الشيخ يتخير فى الإتمام على الأولى ثم يستأنف أخرى على الثانية و فى إبطال الأولى و استئناف الصلاة عليهما لأن فى كل من الطريقين تحصل الصلاة و لروايه على بن جعفر و هى قاصره عن إفاده المدعى إذ ظاهرها أن ما بقى من

تكبيره الأولى محسوب للجنائزتين فإذا فرغ من تكبيره الأولى تخيروا بين تركها بحالها حتى يكملوا التكبير على الأخيره و بين رفعها من مكانها و الإتمام على الأخيره و ليس فى هذا دلالة على إبطال الصلاة على الأولى بوجه هذا مع تحريم قطع العباده الواجبه.

نعم لو خيف على الجنائز قطعت الصلاة ثم استونف عليهما لأنه قطع لضروره إلا أن مضمون الروايه يشكل بعدم تناول النيه أولا للثانيه فكيف يصرف باقى التكبير إليها مع توقف العمل على النيه فأجاب بإمكان حمله على إحداث نيه من الآن لتشريك باقى التكبيرات على الجنائزتين.

ثم قال قال ابن الجنيد يجوز للإمام جمعهما إلى أن يتم على الثانية خمسا فإن شاء أوماً إلى أهل الأولى ليأخذوها و يتم على الثانية خمسا و هو أشد طباقاً للروايه و قد تأول

روايه جابر عن الباقر عليه السلام: أن رسول الله صلى الله عليه و آله كبر عشرا أو سبعا و ستا. بالحمل على حضور جنازه ثانيه و هكذا انتهى.

أقول: ما ذكره ره هو الظاهر من الخبر و يحتمل أن يكون المراد إتمام الصلاة على الأولى و استئناف الصلاة على الأخيره مع التخيير فى رفع الجنائزه الأولى حال الصلاة على الأخيره و وضعها بأن يكون المراد بقوله عليه السلام و أتموا إيقاع الصلاة تماماً و قوله ما بقى أى الصلاة الباقيه لا التكبيرات الباقيه كما ذكره بعض المتأخرين و لا يخفى بعده و أما ما فهمه القوم فلعلهم حملوا قوله تركوا الأولى على ترك الصلاة الأولى و قطعها و قوله حتى يفرغوا من التكبير على الأخيره أى على الأولى و الأخيره معا و إن شاءوا رفعوا أى بعد إتمام الصلاة عليها و أتموا ما بقى أى الصلاة الباقيه و لا يخفى ما فيه من التكاليف لكنه موافق لفهم الصدوق و لعله أخذ من الفقه الرضوى.

قوله و لا بأس أن يصلى أجمع علماؤنا على عدم اشتراط هذه الصلاه بالطهاره و أجمعوا على استحبابها و قد نقل الإجماع عليهما فى التذكره و المنتهى.

ثم اختلفوا فى أن إطلاق الصلاه على هذه حقيقه أو مجاز و يتفرع عليه إجراء الأحكام و الشرائط الواردة فى الصلاه مطلقا فيها و ظاهر الخبر عدم الحقيقه و إن احتمل أن يكون المراد ليس بالصلاه المعهوده المشتمله على الركوع و السجود المشروطه بالطهاره و لا خلاف بينهم ظاهرا فى وجوب الاستقبال و القيام مع قدره اتباعا للهيه المنقوله و فى وجوب الستر مع الإمكان قولان و جزم علامه بعدمه.

و كذا اختلفوا فى أنه هل يعتبر فيها الطهاره من الخبث فذهب أكثر المتأخرين إلى عدم تمسكا بمقتضى الأصل و إطلاق الإذن فى صلاه الحائض مع عدم انفكاكها من النجاسه غالبا و لا يخلو من قوه و كذا فى ترك ما يجب تركه فى اليوميه قال فى الذكرى و الأحوط ترك ما يترك فى ذات الركوع و الإبطال بما يبطل خلا ما يتعلق بالحدث و الخبث انتهى.

أقول: يمكن أن يفرع على الخلاف المذكور اشتراط العداله فى إمام تلك الصلاه و يؤيد عدم فوت فعل من الأفعال عن المأموم بسبب الإتمام.

و أما وقوف الحائض ناحيه فرواه

الْكَلْبِيُّ فِي الْمُؤْتَقِ (1)

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ تُصَلِّي الْحَائِضُ عَلَى الْجِنَّازِ قَالَ تَعَمْ وَ لَا تَصُفُّ مَعَهُمْ تَقُومُ مُنْفَرِدَةً.

و رواه فى الحسن أيضا (2)

و ليس فيه تقوم منفرده و يحتمل أن يكون المراد تأخرها عن صف الرجال فلا اختصاص له بالحائض بل هذا حكم مطلق النساء و يؤيده لفظ الرجال هنا و تذكير ضمير معهم فى الخبرين و أن يكون المراد عمن لم يتصف بصفته من النساء أيضا كما فهمه القوم و يكون التذكير للتغليب و يشعر به قوله عليه السلام تقوم منفرده.

-
- 1-1. الكافي ج 3 ص 179.
- 2-2. المصدر نفسه باب صلاه النساء على الجنائز تحت الرقم 4، عن محمد بن مسلم.

قال فى التذكرة و إذا صلوا جماعه ينبغى أن يتقدم الإمام و المؤتمون خلفه صفوفاً و إن كان فيهم نساء وقفن آخر الصفوف و إن كان فيهم حائض انفردت بارزته عنهم و عنهن و نحوه قال فى المنتهى و قال فى الذكرى و فى انفراد الحائض هنا نظر من خبر محمد بن مسلم فإن الضمير يدل على الرجال و إطلاق الانفراد يشمل النساء و به قطع فى المبسوط و تبعه ابن إدريس و المحقق انتهى.

أقول: الاستدلال بتلك الأخبار على تأخرها عن النساء لا يخلو من إشكال و أما استحباب التيمم للحائض و الجنب و المحدث و إن أمكن الغسل و الوضوء فهو مقطوع به فى كلام الأصحاب بل ظاهر العلامة أنه إجماعى لكن الشيخ فى التهذيب قيده بما إذا خاف أن تفوته الصلاة و أما الوضوء للجنب و الحائض فلم أره فى سائر الأخبار و لا كلام الأصحاب و قوله عمداً لعل المراد به أن يتوضأ بقصد الوجوب إذ لا خلاف فى استحبابه.

قوله و أفضل المواضع هذا مؤيد لما فهمه الصدوق من الخبر الآتى و يمكن حمله على صفوف الجنائز أو للنساء.

قوله بنعل حذو أقول رَوَى الْكَلَيْنِيُّ (1)

عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يُصَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ بِحِذَائِهِ وَ لَا بِأَسْفَلِ الْخُفِّ.

و قال الشهيد فى الذكرى يستحب نزع الحذاء لا الخف لخبر سيف بن عميرة قال فى المقنع روى: أنه لا يجوز للرجل أن يصلى على جنازه بنعل حذو.

و كان محمد بن الحسن يقول كيف تجوز صلاه الفريضة و لا تجوز صلاه الجنائز و كان يقول لا نعرف النهى من ذلك إلا من رواه محمد بن موسى الهمداني و كان كذاباً قال الصدوق و صدق فى ذلك إلا أنى لا أعرف عن غيره رخصه و أعرف النهى و إن كان من غير ثقه و لا يرد الخبر بغير خبر معارض.

قلت قد روى الكليني من غير طريق الهمداني إلا أن يفرق بين الحذاء

1-1. الكافى ج 3 ص 176 عن سيف بن عميره.

و نعل الحذو.

و احتج في المعتبر على استحباب الحفاء و هو عبارته ابْنُ الْبَرَّاجِ يَمَا رُوي عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُمَا اللَّهُ عَلَى النَّارِ.

و لأنه موضع اتعاظ يناسب التذلل بالحفاء قلت استحباب الحفاء يعطى استحباب نزع الخف و الشيخ و ابن الجنيد و يحيى بن سعيد استثنوه و الخبر ناطق به و في التذكرة اختار عدم نزع الخف و احتج بحجة المعتبر و هو تمام لو ذكر الدليل المخرج للخف عن مدلول الحديث انتهى و الظاهر أنه يثبت استحباب ترك الحذاء بهذا الخبر لمساهلتهم في مستند المستحبات و استدلالهم عليها بالأخبار الضعيفة بل العامية و الظاهر أن الحكم موضع وفاق أيضا بينهم و يحتمل أن يكون مرادهم بنعل الحذو و الحذاء غير النعال العربية بل النعال العجمية و الهنديه الساتره لظهر القدم أو أكثره بغير ساق و حينئذ فإن قيل بكون هذه الصلاة صلاه حقيقه و يشملها عموم ما ورد من الأحكام في مطلق الصلاة كما ذهب إليه جماعه يكون القول بالمنع من الصلاة فيها جاريا هاهنا إن قال المانعون بتلك المقدمه لكن الظاهر من كلام أكثرهم و بعض اللغويين أن الحذاء شامل لجميع النعال سوى الخف قال في النهاية الحذاء بالمد النعل و قال المحقق و غيره و ينزع نعليه و قال في المنتهى و يستحب التحفى و استدل بهذا الخبر و ما يفهم من كلام بعضهم من عدم استثناء الخف غير جيد لمخالفه الخبر الذى هو مستند الحكم.

قوله عليه السلام و لا تجعل ميتين على جنازه قال فى الذكرى قال الشيخ و جماعه من الأصحاب يكره حمل ميتين على سرير رجلين كانا أو امرأتين أو رجلا و امرأه حتى قال فى النهاية لا يجوز و هو بدعه و كذا ابن إدريس هذا مع الاختيار و ممن صرح بالكراهيه ابن حمزه و قال الجعفى لا يحمل

ميتان على نعش واحد و الذى فى مُكَاتَبِهِ الصَّغَارِ(1)

إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ سَأَلَهُ عَنْ جَوَازِ حَمْلِ مَيِّتَيْنِ عَلَى سَرِيرٍ وَاحِدٍ وَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمَا وَ إِنْ كَانَ الْمَيِّتَانِ رَجُلًا وَ امْرَأَةً مَعَ الْحَاجَةِ أَوْ كَثَرَةِ النَّاسِ - لَا يُحْمَلُ الرَّجُلُ مَعَ الْمَرْأَةِ عَلَى سَرِيرٍ وَاحِدٍ. وَ هُوَ أَخَصُّ مِنَ الدَّعْوَى وَ ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْجَوَازِ مَعَ الْحَاجَةِ انْتَهَى.

و ما فى الفقه مع تأيده بالشهره و استمرار العمل فى الأعصار ربما يصلح دليلا على الكراهه و أما إثبات الحرمة ففيه إشكال.

نعم الظاهر من الخبر جواز الصلاة على الميت بعد الدفن لمن لم يصل عليه و إن صلى عليه غيره و اختلف الأصحاب فيه فذهب الأكثر و منهم الشيوخ و ابن البراج و ابن إدريس و ابن حمزه و المحقق فى الشرائع و العلامة فى الإرشاد إلى جواز الصلاة على القبر يوما و ليلة لمن فاتته الصلاة عليه قبل الدفن و إطلاق كلامهم يقتضى جواز الصلاة عليه كذلك و إن كان الميت قد صلى عليه قبل الدفن و قال سلاسل صلى عليه إلى ثلاثة أيام و يظهر من كلام الشيخ فى الخلاف أن به روايه(2).

و قال ابن الجنيد صلى عليه ما لم يتغير صورته و لم أطلع على مستند لشيء من هذه التقديرات و اعترف الفاضلان بعدم الاطلاع عليه و قال الصدوق من لم يدرك الصلاة على الميت صلى على القبر و لم يقيد لها وقتا و قربه الشهيد فى البيان و أوجب فى المختلف الصلاة على من دفن بغير صلاة و منع من الصلاة على غيره و حكم فى المعتمد بعدم وجوب الصلاة بعد الدفن مطلقا قال و لا أمنع الجواز و قواه فى المنتهى.

ص: 368

1- 1. التهذيب ج 1 ص 128 ط حجر ص 454 ج 1 ط نجف، و لفظه قال: كتبت الى أبى محمد الحسن العسكري عليه السلام: أ يجوز أن يجعل الميتين على جنازه واحد فى موضع الحاجه و قله الناس؟ و ان كان الميتان رجلا و امرأه يحملان على سرير واحد و يصلى عليهما؟ فوقع عليه السلام: لا يحمل الرجل مع المرأة على سرير واحد.
2- 2. الخلاف ص 111 ط حجر.

و المسأله قويه الإشكال لتعارض الأخبار و وجود الاختلاف بين المخالفين أيضا و إن كان القول بالجواز أشهر عندهم روايه و فتوى و الأحوط فيمن صلى عليه ترك الصلاه و الاكتفاء بالدعاء و فيمن لم يصل عليه الصلاه مطلقا.

و أما وقوف المأموم خلف الإمام و إن كان واحدا فقد ورد في الأخبار و عمل به الأصحاب و الأولى عدم المخالفه و إن كان ظاهر الأكثر الاستحباب إذ ظاهر الأخبار الوجوب.

قوله عليه السلام تقول في التكبيره الأولى هذه الكيفيه مرويه في الكافي (1) بسند حسن كالصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام بأدنى تغيير.

قوله عليه السلام إِنَّا لِلَّهِ هذه كلمه أثنى الله سبحانه على قائلها عند المصائب لدلالاتها على الرضا بقضائه و التسليم لأمره فمعنى إِنَّا لِلَّهِ الإقرار له بالعبوديه أى نحن عبيد الله و ممالكه فله التصرف فينا بالحياه و الموت و الصحه و المرض و المالك على الإطلاق

أعلم بصلاح مملوكه و اعتراض المملوك عليه من جرأته و ضعف عقله وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ إقرار بالبعث و النشور و تسليه للنفس بأن الله تعالى عند رجوعنا إليه يثيبنا على ما يصيبنا من المكاره و الآلام أجزل الثواب كما وعدنا و ينتقم لنا ممن ظلمنا.

و فيه تسليه من جهه أخرى و هى أنه إذا كان رجوعنا إلى الله جميعا و إلى ثوابه فينبغى أن لا نبالى بافتراقنا بالموت و لا ضرر على الميت أيضا فإنه انتقل من دار إلى دار أحسن من الأولى و رجع إلى رب كريم هو رب الآخرة و الأولى.

و يدل على ما ذكرنا ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال إِنَّا لِلَّهِ إقرار على أنفسنا بالملك وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ إقرار على أنفسنا بالهلك.

قوله و ثبته في الكافي (2)

بالقول الثابت في الحياه الدنيا و فى الآخرة و هو إشاره إلى قوله تعالى يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ

1-1. الكافي ج 3 ص 184.

2-2. الكافي ج 3 ص 184.

الدُّنْيَا وَ فِي الْآخِرَةِ(1) قال البيضاوي بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ أى الذى ثبت بالحجه عندهم و تمكن فى قلوبهم فى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فلا يزالون إذا افتننوا فى دينهم كزكريا و يحيى و جرجيس و شمعون و الذين فتنهم أصحاب الأخدود وَ فِي الْآخِرَةِ فلا يتلعثمون إذا سئلوا من معتقدهم فى الموقف و لا يدهشهم أهوال القيامة انتهى.

أقول: يشكل ما ورد فى هذا الدعاء بأن حياته الدنيويه قد انقضت فما معنى الثبات له فى الحيوه الدنيا و يمكن أن يوجه بوجهين.

الأول أن يكون الظرف متعلقا بالثابت أى القول الثابت الذى لا يتبدل بتبدل النشاطين فإن العقائد الباطله التابعه للأغراض الدنيويه و الشهوات الدنيه تتبدل و تتغير فى النشأه الآخره لزوال دواعيها و فى الآيه أيضا يحتمل ذلك و إن لم يذكره المفسرون.

الثانى أن يكون المراد بالحياه الدنيا ما يقع قبل القيامة فيكون حياه القبر للسؤال داخلا فى الحياه الدنيا على أنه يحتمل أن يكون ذكره على سبيل التبعية استطرادا لذكره فى الآيه و لعل ثانى الوجهين أظهر.

قوله اللهم اسلك بنا أى اجعلنا سالكين سبيلا يهدينا إلى ما يوجب لنا درجات الجنان و اسلك به سبيلا يهديه و يوصله إلى الجنه فى المحشر فسلوك سبيل الهدى فى الدنيا موجب لسلوك سبيل الهدى فى الآخره كما روى فى تأويل قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ(2) الآيه رواه عبد الله بن الفضل الهاشمى عن الصادق عليه السلام و يحتمل أن يكون المراد بسبيل الهدى سبيل أهل الهدى بأن يقدر مضاف فبالنسبه إلينا يشمل النشاطين و بالنسبه إليه يختص بالآخره و كذا الكلام فى الفقره الثانيه أى اهدنا إلى الصراط المستقيم فى العقائد و الأعمال و اهدنا إلى صراط الآخره

ص: 370

1- 1. إبراهيم: 27.

2- 2. يونس: 9.

الموصل إلى الجنة و يحتمل في الفقرتين أن يكون المراد سبيل الهدى و الصراط المستقيم في الآخره بالنسبه إلينا و إليه معا فإن طلب هدايتنا في الآخره إلى ذلك السبيل و الصراط يستلزم طلب ما يوصل إليهما و يوجبهما في الدنيا.

قوله عفوكم عفوكم بالنصب أى أطلبه و قد يرفع بتقدير الخبر و أما ترك الكاظم عليه السلام (1) الصلاة على الميت حين اصفرار الشمس فلعله نوع تقيه منه بقرينه ما ذكر بعده.

قوله عليه السلام و افسح له فى القاموس فسح له كمنع وسع و فى النهايه و منه حديث على عليه السلام: اللهم افسح له مفسحا فى عدلك.

أى أوسع له سعه فى دار عدلك انتهى و المراد به إما رفع الضغطه أو كون روحه فى عالم البرزخ فى فسحه و نعمه و كرامه و جنات عاليه.

قوله إن كان زاكيا فزكه قال فى النهايه أصل الزكاه فى اللغه الطهاره و النماء و البركه و المدح و كل ذلك قد استعمل فى القرآن و الحديث ثم قال زكى الرجل نفسه إذا وصفها و أثنى عليها انتهى و قال فى الغريبن يزكون أنفسهم يزعمون أنهم أزكيا و نفسا زكيا طاهره لم تجن ما يوجب قتلها و ما زكى ما طهر و أوصاني بالصلاه و الزكاه أى الطهاره و ذَلِكَمُ أَرْكَى لَكُمْ أَي أُنْمَى و أعظم بركه و أَفْلَحَ مَنْ رَكَاهَا قَرَبَهَا إِلَى اللَّهِ وَ مَا عَلَيْكَ إِلَّا يَرْكَى أَنْ لَا يَسْلَمَ فَيَتَطَهَّرَ مِنَ الشَّرْكِ أَنْتَهَى.

فالمعنى أنه إن كان طاهرا من الشرك و الذنب أو ناميا فى الكمالات و السعادات فزكه أى أثن عليه كناية عن قبول أعماله أو قربه إليك أو طهره زائدا على ما اتصف به أو زد و بارك عليه فى ثوابه و اجعل عمله ناميا مضاعفا فى الأجر و الثواب.

ص: 371

1- 1. انما نسب الامر الى الكاظم عليه السلام على المبنى المشهور أن الكتاب من إملاء الرضا عليه السلام ، و حيث نسب الامر فى الكتاب الى أبيه كان هو الكاظم عليه السلام ، و ليس كذلك كما عرفت.

قوله لا تحرمنا أجره أى أجر ما أصابنا من مصيبه و لا تفتنا بعده فى القاموس الفتنة بالكسر الخبره كالمفتون و منه يَأْتِيَكُمُ الْمَفْتُونُ و إعجابك بالشئ ء فتنة يفتنه فتنا و فتونا و أفتنه و الضلال و الإثم و الكفر و الفضيحه و العذاب و إذابه الذهب و الفضة و الإضلال و الجنون و المحنه و المال و الأولاد و اختلاف الناس فى الآراء انتهى أى لا تجعلنا مفتونين بالدنيا بعد ما رأينا من مصيبته بل نبهنا بما أصابنا و اجعلنا زاهدين فى الدنيا تاركين لشهواتنا لتذكر الموت و أهواله و لا تمتحنا بعده بشده مصيبته فنجزع فيها و

نستحق بذاك سخطك بل هب لنا صبرا عليها و لعل الأول أظهر و يحتمل معانى أخرى تظهر مما نقلنا من معانى الفتنة لا نطيل الكلام بذكرها.

قوله عليه السلام اللهم اكتبه عندك فى عليين مأخوذ من قوله تعالى كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيَيْنَ (1) قال فى النهايه فيه أن أهل الجنه ليرثون أهل عليين عليون اسم للسماء السابعة و قيل اسم لديوان الملائكه الحفظه ترفع إليه أعمال الصالحين من العباد و قيل أراد أعلى الأمكنه و أشرف المراتب و أقربها إلى الله تعالى فى الدار الآخرة انتهى.

أقول: لعل المراد به هنا اكتب و قدر عندك أنه من أهل عليين أو اكتب اسمه فى عليين فإنه ديوان يكتب فيه أسماء الأبرار و المقربين و أعمالهم.

قوله عليه السلام و اخلف على أهله و فى أكثر الروايات على عقبه من الغابرين اخلف بضم اللام و كسرهما كما ذكره الجوهرى و فى النهايه يقال خلف الله لك بخير و أخلف عليك خيرا أى أبدلك بما ذهب منك و عوضك عنه و قيل إذا ذهب للرجل ما يخلفه مثل المال و الولد قيل أخلف الله لك و عليك و إذا ذهب له ما لا يخلفه غالبا كالأب و الأم قيل خلف الله عليك و قيل يقال خلف الله عليك إذا مات لك ميت أى كان الله خليفته عليك و أخلف الله عليك

ص: 372

أى أبذلك و منه حديث أبى الدرداء فى الدعاء للميت اخلف فى عقبه أى كن لهم بعده و قال فى غير قال الأزهرى يحتمل الغابر الماضى و الباقي فإنه من الأضداد قال و المعروف الكثير أن الغابر الباقي و قال غير واحد من الأئمة إنه يكون بمعنى الماضى انتهى و فى القاموس العقب الولد و ولد الولد كالعقب ككنف.

أقول: يحتمل أن يكون قوله فى الغابرين بدلا من قوله على أهله أو على عقبه أى كن خليفته من الباقيين من عقبه فاحفظ أمورهم و هيت لهم مصالحهم و لا تكلمهم إلى غيرك و أن يكون حالا من قوله عقبه أى كن خليفته عليهم كائنين فى الباقيين من الناس و أن يكون صفه للمصدر المحذوف أى اخلف عليهم خلافه كائنه فى أمر الباقيين من الناس بأن تميل قلوب الناس إليهم و تجعلهم مكرمين عندهم يراعونهم و ينفعونهم و على الاحتمال الثانى يمكن أن يكون المراد هذا كما لا يخفى.

و يحتمل أن يكون حالا عن الفاعل فى اخلف أى كن أنت الخليفه على عقبه بين سائر من بقي بعده و أن يكون حالا عن الضمير المجرور و يكون الغابر بمعنى الماضى أى حال كونه فى جملة الماضين من الموتى فيكون التقييد به لنوع من الاستعطاف.

و قال شيخنا البهائى قدس الله روحه لعل فى للسببيه و المراد الدعاء بجعل الباقيين من أقارب عقبه عوضا لهم عن الميت انتهى و لعل بعض ما خطر بالبال من الاحتمالات السالفه أظهر مما ذكره قدس سره.

قوله اللهم لا ترفعه أى بالرفعه المعنويه و قد مر معنى التزكيه و يدل الخبر على الفرق بين المستضعف و بين من لا يعرف حاله فى الدعاء و الظاهر أن المراد به من لا يعرف مذهبه و من كان فى بلاد الشيعة و مات و لا يعرف مذهبه فهل يحكم بإيمانه بناء على الغالب أو هو داخل فى هذا القسم فيه إشكال و لعل الأول أظهر.

«24»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِّيتَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ ذَكَرَ وَفَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لَمَّا غَسَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَفَّنَهُ أَتَاهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ يَا عَلِيُّ إِنَّ النَّاسَ قَدِ اجْتَمَعُوا لِيُصَلُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَرَأَوْا أَنْ يُدْفَنَ فِي الْبَقِيعِ وَأَنْ يُؤْمَهُمْ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَخَرَجَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ إِمَامَنَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَ إِنَّهُ لَمْ يُقْبَضْ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ فِي الْبُقْعَةِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا قَالُوا أَصْنَعْ مَا رَأَيْتَ فَقَامَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ وَ صَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَ قَدَّمَ النَّاسَ عَشْرَةَ عَشْرَةَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ وَ يَنْصَرِفُونَ (1).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَ حِينَ تَغْرُبُ وَ فِي كُلِّ حِينٍ إِنَّمَا هُوَ اسْتِغْفَارٌ (2).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى جَنَازِهِ فَقَالَ إِنَّا لَقَاعِلُونَ وَ إِنَّمَا يُصَلَّى عَلَيْهِ عَمَلُهُ (3).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَلَّى عَلَى الْمُؤْمِنِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ اجْتَهَدُوا فِي الدُّعَاءِ لَهُ اسْتُجِيبَ لَهُمْ (4).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا حَضَرَ السُّلْطَانُ الْجَنَازَةَ فَهُوَ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا مِنْ وَلِيِّهَا (5).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا اسْتَهَلَ الطِّفْلُ صَلَّى عَلَيْهِ (6).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِقَاسِهَا مِنَ الرِّتَى وَ عَلَى وَلَدِهَا وَ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْبَرِّ وَ الْفَاجِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (7).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا اجْتَمَعَتِ الْجَنَائِزُ صَلَّى عَلَيْهَا مَعَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَ يُجْعَلُ الرِّجَالُ مِمَّا يَلِيهِ وَ النِّسَاءُ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ (8).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى جَنَازِهِ

-
- 1-1. دعائم الإسلام ج 1 ص 234.
 - 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 235.
 - 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 235.
 - 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 235.
 - 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 235.
 - 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 235.
 - 7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 235.
 - 8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 235.

الرَّجُلِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ قَامَ بِحِدَاءٍ صَدْرِهِ فَإِذَا كَانَتْ امْرَأَةٌ قَامَ بِحِدَاءٍ رَأْسِهَا (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحْضُرُ الْجَنَازَةَ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضْوءٍ وَلَا يَجِدُ الْمَاءَ قَالَ يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي عَلَيْهَا إِذَا خَافَ أَنْ تَقْوَتْهُ (2).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَ يُكَبِّرُ عَلَيْهَا حَمْسًا (3).

وَعَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَائِزِ فَقَالَ حَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ أَخَذَ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ تَكْبِيرَةٌ (4).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ يُسَبِّحُ بَعْضَ التَّكْبِيرَاتِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فَلْيُكَبِّرْ وَلْيَدْخُلْ مَعَهُمْ وَ يَجْعَلْ ذَلِكَ أَوَّلَ صَلَاتِهِ فَإِذَا أَنْصَرَفُوا لَمْ يَنْصَرِفْ حَتَّى يَتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ (5).

وَرُويَا عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ: فِي الْقَوْلِ وَالدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ الْجَنَائِزِ وَجُوهًا يَكْتُرُ عَدُّهَا فَذَلِكَ عَلَى أَنْ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُوقِفٌ (6).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كُنْتَ لَا تَعْلَمُ مِنَ الْمَيِّتِ فَقُلْ- اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ قَوْلُهُ مَا تَوَلَّى وَ أَحْشَرُهُ مَعَ مَنْ أَحَبَ (7).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: وَ يُقَالُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمُسْتَضْعَفِ- رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ وَ رَحْمَةً وَ عِلْمًا فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَ اتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَ قِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ- رَبَّنَا وَ ادْخُلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَ مَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَ أَرْوَاجِهِمْ وَ ذُرِّيَّتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ- وَ قِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَ مَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَ ذَلِكَ هُوَ الْقَوْرُ الْعَظِيمُ (8).

وَرُويَا عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّاصِبِ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُعَادِي لَهُمْ يُدْعَى عَلَيْهِ وَ ذَكَرُوا فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ وَجُوهًا كَثِيرَةً ذَلِكَ عَلَى أَنْ

ص: 375

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 235.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 236.

- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 236.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 236.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 236.
- 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 236.
- 7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 236.
- 8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 236.

لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مُؤَقَّتٌ وَ لَكِنْ يُجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ عَلَى مِقْدَارِ مَا يُعْلَمُ مِنْ تَصِيهِ وَ عَدَاوَتِهِ (1).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ - اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا سَلَفًا وَ قَرِطًا وَ أَجْرًا (2).

«25»- كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ دَرِيحِ الْمُخَارِبِيِّ قَالَ: ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَهْلَ بْنَ حُثَيْفٍ فَقَالَ كَانَ مِنَ النَّبَإِ فَقُلْتُ لَهُ مِنْ نُبَإِ نَبِيِّ اللَّهِ الْأَشْثَى عَشَرَ فَقَالَ نَعَمْ ثُمَّ قَالَ مَا سَبَقَهُ أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَ لَا مِنْ النَّاسِ بِمَنْقَبِهِ وَ أَشْثَى عَلَيْهِ وَ قَالَ لَمَّا مَاتَ جَزَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَزَعًا شَدِيدًا وَ صَلَّى عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ.

«26»- كِتَابُ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي مَتَابِلِ عُمَرَ هُوَ صَاحِبُ عَهْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بِنِ سَلُولٍ حِينَ تَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ أَجَدَ بِتُوبِهِ مِنْ وَرَائِهِ وَ قَالَ لَقَدْ تَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَ لَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّمَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ كَرَامَةً لِابْنِهِ وَ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يُسَلِّمَ بِهِ سَبْعُونَ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَبِيهِ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ وَ مَا يُذَرِّيكَ مَا قُلْتُ إِنَّمَا دَعَوْتُ اللَّهَ عَلَيْهِ (3).

«27»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ فَخَصَرَ جَنَازَتَهُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالُوا اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى إِنِّي قَدْ أَجَزْتُ شَهَادَتَكُمْ وَ عَفَرْتُ لَهُ مَا عِلِمْتُ مِنْهَا لَا تَعْلَمُونَ (4).

ص: 376

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 237.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 237.

3- 3. كتاب سليم ص 127.

4- 4. الخصال ج 2 ص 110-111.

«28»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنِ ابْنِ قُؤْلُوبٍ عَنْ مُحَمَّدٍ
الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ عَنِ الْقَضَلِيِّ بْنِ عَبْدِ
الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَوَّلُ عُتْوَانٍ صَحِيفَةٍ الْمُؤْمِنِ بَعْدَ مَوْتِهِ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ إِنْ
خَيْرًا فَخَيْرًا وَ إِنْ شَرًّا فَشَرًّا وَ أَوَّلُ تُحَقِّهِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ وَ لِمَنْ تَبِعَ
جَنَارَتَهُ (1).

«29»- الْعُيُونُ (2)، وَ الْعِلَلُ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ
الْبَيْسَابُورِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنِ الْقَضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ فِيمَا رَوَاهُ مِنَ
الْعِلَلِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّمَا أَمُرُّوْا بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ لِيَشْفَعُوا
لَهُ وَ يَدْعُوا لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَفَتْ مِنَ الْأَوْقَاتِ أَحْوَجَ إِلَى
الشَّفَاعَةِ فِيهِ وَ الطَّلَبَةِ وَ الْإِسْتِغْفَارِ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ وَ إِنَّمَا جُعِلَتْ خَمْسَ
تَكْبِيرَاتٍ دُونَ أَنْ تَصِيرَ أَرْبَعًا أَوْ يَسَارًا لِأَنَّ الْخَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ إِنَّمَا أَخَذَتْ مِنَ
الْخَمْسِ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَ اللَّيْلَةِ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ تَكْبِيرَةٌ
مَقْرُوضَةٌ إِلَّا تَكْبِيرُهُ الْإِفْتِتَاحِ فَجُمِعَتِ التَّكْبِيرَاتُ الْمَقْرُوضَاتُ فِي الْيَوْمِ وَ
الَّيْلَةِ فَجُعِلَتْ صَلَاةٌ عَلَى الْمَيِّتِ فَإِنْ قَالَ قَلِمَ جَوَزْتُمْ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ
بَغَيْرِ وُضوءٍ قِيلَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَ لَا سُجُودٌ إِنَّمَا هِيَ دُعَاءٌ وَ مَسْأَلَةٌ وَ قَدْ
يَجُوزُ أَنْ تَدْعُوَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ تَسْأَلَهُ عَلَى أَيِّ حَالٍ كُنْتَ وَ إِنَّمَا يَجِبُ الْوُضُوءُ
فِي الصَّلَاةِ الَّتِي فِيهَا رُكُوعٌ وَ سُجُودٌ فَإِنْ قَالَ قَلِمَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رُكُوعٌ وَ لَا
سُجُودٌ قِيلَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ التَّدَلُّلَ وَ الْخُضُوعَ إِنَّمَا أُرِيدَ بِهَا
الشَّفَاعَةُ لِهَذَا الْعَبْدِ الَّذِي قَدْ تَخَلَّى عَمَّا خَلَفَ وَ اجْتَنَحَ إِلَى مَا قَدَّمَ (3) فَإِنْ
قَالَ قَلِمَ جَوَزْتُمْ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَ بَعْدَ الْفَجْرِ قِيلَ إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ
إِنَّمَا تَجِبُ فِي وَفْتِ الْخُضُوعِ وَ الْعِلَةِ وَ لَيْسَتْ هِيَ مُوقِفَةٌ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ وَ
إِنَّمَا هِيَ صَلَاةٌ تَجِبُ فِي وَفْتِ حُدُوثِ الْحَدِيثِ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ فِيهِ اخْتِيَارٌ وَ إِنَّمَا

ص: 377

-
- 1- 1. أُمَالِي الطُّوسِيِّ ج 1 ص 45.
 - 2- 2. عيون الأخبار ج 2 ص 113- 115 متفرقا.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 254.

هُوَ حَقٌّ يُؤَدَّى وَ جَائِزٌ أَنْ تُؤَدَّى الْحُقُوقُ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَقُّ مُؤَقَّتًا (1).

«30»- الْخِصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْهَيْثَمِ وَ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ السَّنَانِيِّ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْتَبِيِّ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّائِغِ وَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَرَّاقِ جَمِيعًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَكْرِيَّا عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ بَهْلُولٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي حَدِيثِ شَرَائِعِ الدِّينِ قَالَ: وَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ فَمَنْ نَقَصَ مِنْهَا فَقَدْ خَالَفَ السُّنَّةَ (2).

«31»- كَشَفُ الْعُمِّهِ، ثَقَلًا مِنْ كِتَابِ أَخْبَارِ قَاطِمَةَ لِابْنِ يَابَوَيْهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَ كَبَّرَ خَمْسًا وَ دَقَّتْهَا لَيْلًا (3).

وَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: مِثْلُهُ وَ أَنَّ قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ دُفِنَتْ لَيْلًا (4).

«32»- الْإِمْفِنَعَةُ، قَالَ رُوِيَ عَنِ الصَّادِقِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُمْ قَالُوا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يُصَلِّي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَ يُكَبِّرُ عَلَيْهِمْ خَمْسًا وَ يُصَلِّي عَلَى أَهْلِ النَّقَاقِ سِوَى مَنْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ فَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا قَرَفًا بَيْنَهُمْ وَ يَبْنِي أَهْلَ الْإِيمَانِ وَ كَانَتْ الصَّحَابَةُ إِذَا رَأَتْهُ قَدْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ وَ كَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا قَطَعُوا عَلَيْهِ بِالنَّقَاقِ (5).

وَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ صَلَّى عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ وَ كَبَّرَ خَمْسًا ثُمَّ التَفَّتْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ (6).

«33»- رَجَالُ الْكَشِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: كَبَّرَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ وَ كَانَ بَدْرِيًّا وَ قَالَ لَوْ كَبَّرْتُ عَلَيْهِ سَبْعِينَ لَكَانَ أَهْلًا (7).

ص: 378

1- 1. علل الشرائع ج 1 ص 255.

2- 2. الخصال ج 2 ص 151.

3- 3. كشف الغممة ج 2 ص 66.

- 4-4. كشف الغمّه ج 2 ص 66.
- 5-5. المقنعه: 38.
- 6-6. المقنعه: 38.
- 7-7. رجال الكشيّ ص 38، الرقم 5.

وَمِنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نُصَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَبَّرَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُثَيْفٍ وَكَانَ بَذْرِيًّا خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ مَشَى بِهِ سَاعَةً ثُمَّ وَضَعَهُ ثُمَّ كَبَّرَ عَلَيْهِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ آخَرَ يُضَعُّ بِهِ ذَلِكَ حَتَّى بَلَغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً (1).

«34»- إكمال الدين، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ قُصَالٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: إِنَّ آدَمَ لَمَّا مَاتَ قَبِلَ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ تَقَدَّمَ هَبَّةُ اللَّهِ فَصَلَّى عَلَى أَبِيهِ وَجَبْرِئِيلُ خَلَفَهُ وَجُنُودُ الْمَلَائِكَةِ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ تَكْبِيرَةً فَأَمَرَ جَبْرِئِيلُ فَرَفَعَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً وَالسَّنَةُ الْيَوْمَ فَيَا خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ وَ قَدْ كَانَ يُكَبِّرُ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ تِسْعًا وَ سَبْعًا (2).

بيان: لعل زياده التكبير كانت للتشريك بأن حضر جنازه قبل الخامسة على الأولى فيكبر على الثانية خمسة و على الأولى تسعه لحضورها حتى تتم الصلاة على الثانية أو لفضل بعضهم كان يكبر عليه أكثر فيكون من خصائص تلك الواقعة كما هو ظاهر خبر الحسن بن زيد في الصلاة على سهل و إن كان مخالفا لسائر الأخبار الواردة في الصلاة عليه.

«35»- كِتَابُ الطُّرْفِ، لِلْسَّيِّدِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ عِيسَى بْنِ الْمُسْتَقَارِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: كَانَ فِيمَا أَوْصَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهِ وَ يُكْفَنَ بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَحَدُهَا يَمَانٍ وَ لَا يَدْخُلَ قَبْرُهُ غَيْرُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ قَالَ يَا عَلِيُّ كُنْ أَنْتَ وَ قَاطِمَةُ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ وَ كَبِّرُوا خَمْسًا وَ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً وَ كَبَّرَ خَمْسًا وَ انْصَرَفَ وَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يُؤَدَّنَ لَكَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ عَلِيُّ وَ مَنْ يَأْدُنْ لِي بِهَا قَالَ جَبْرِئِيلُ يُؤَدِّنُكَ بِهَا ثُمَّ رَجُلٌ أَهْلَ بَيْتِي يُصَلُّونَ عَلَى

ص: 379

1- 1. رجال الكشي ص 38 و 39.

2- 2. إكمال الدين ج 1 ص 322.

فَوَجَا فَوَجَا ثُمَّ نَسَاوُهُمْ ثُمَّ النَّاسُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ قَالَ فَفُعِلْتُ (1).

«36»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِي سُمَيْئَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ: لَمَّا فُيِضَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَرَتْ فِي مَوْتِهِ ثَلَاثُ سُنِينَ أَمَّا وَاحِدُهُ فَإِنَّهُ لَمَّا فُيِضَ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ النَّاسُ إِنَّهَا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْمُنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَاشْتَبَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يَجْرِيَانِ بِأَمْرِهِ مُطِيعَانِ لَهُ- لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ قَادَا انْكَسَفَا أَوْ أَحَدُهُمَا صَلَّوْا ثُمَّ تَرَلَّ مِنَ الْمُنْبَرِ فَصَلَّى بِالنَّاسِ الْكُشُوفَ فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ يَا عَلِيُّ قُمْ فَجَهِّزْ ابْنِي قَالَ فَقَامَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَسَلَ إِبْرَاهِيمَ وَكَفَّهْ وَحَنَطَهُ وَمَضَى فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى انْتَهَى بِهِ إِلَى قَبْرِهِ فَقَالَ النَّاسُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَسَيَّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى ابْنِهِ لِمَا دَخَلَهُ مِنَ الْجَرَعِ عَلَيْهِ فَانْتَصَبَ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ إِنَّ جَبْرِئِيلَ أَتَانِي وَاجْتَبَرَنِي بِمَا قُلْتُمْ رَعِمْتُمْ أَنِّي تَسَيْتُ أَنْ أَصَلِّيَ عَلَى ابْنِي لِمَا دَخَلَنِي مِنَ الْجَرَعِ أَلَا وَ إِنَّهُ لَيْسَ كَمَا ظَنَنْتُمْ وَ لَكِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ قَرَضَ عَلَيْكُمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ وَ جَعَلَ لِمَوْتَاكُمْ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ تَكْبِيرَةً وَ أَمَرَنِي أَنْ لَا أَصَلِّيَ إِلَّا عَلَى مَنْ صَلَّى ثُمَّ قَالَ يَا عَلِيُّ انْزِلْ وَ الْجِدِ ابْنِي فَتَرَلَّ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَحَدَ إِبْرَاهِيمَ فِي لَحْدِهِ فَقَالَ النَّاسُ إِنَّهُ لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْزَلَ فِي قَبْرِ وَلَدِهِ إِذْ لَمْ يَفْعَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِابْنِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكُمْ بِحَرَامٍ أَنْ تَنْزِلُوا فِي قُبُورِ أَوْلَادِكُمْ وَ لَكِنْ لَسْتُ آمِنٌ إِذَا حَلَّ أَحَدُكُمْ الْكَفَنَ عَنْ وَلَدِهِ أَنْ يَلْعَبَ بِهِ الشَّيْطَانُ فَيُدْخِلَهُ عَنْ ذَلِكَ مِنَ الْجَرَعِ مَا يُخِيطُ أَجْرَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (2).

بيان: قوله صلى الله عليه وآله آيتان أى علامتان من علامه وجوده و قدرته و علمه و حكمته لا ينكسفان لموت أحد أى لمحض الموت بل إذا كان بسبب سوء فعال الأمه و استحقوا العذاب و التخويف أمكن أن ينكسفا لذلك كما فى

ص: 380

1- 1. الطرف: 45.

2- 2. المحاسن ص 313.

شهاده الحسين عليه السلام فإنها كانت بفعل الأمه الملعونه فاستحقوا بذلك التخويف و العذاب بخلاف وفاه إبراهيم عليه السلام فإنه لم يكن بفعلهم و لعل تقديم صلاه الكسوف هنا لتضييق وقته و توسعه وقت التجهيز على ما هو المشهور بين الأصحاب فى مثله قال فى القاموس جهاز الميت و العروس و المسافرين بالكسر و الفتح ما يحتاجون إليه و قد جهزه تجهيزا.

قوله زعمتم أى قلتم و يطلق غالبا على القول الباطل أو الذى يشك فيه قال فى القاموس الزعم مثله القول الحق و الباطل و الكذب ضد و أكثر ما يقال فيما يشك فيه انتهى.

قوله صلى الله عليه و آله إلا على من صلى أى لزم تمرينه بالصلاه كما يظهر من بعض الأخبار و يدل على عدم مشروعيه الصلاه على من لم يبلغ الست بانضمام روايات أخر.

قوله عليه السلام فألحد ابنى بفتح الحاء أو كسرهما فى القاموس لحد القبر كمنع و ألحده عمل له لحداً و الميت دفنه و يدل على شرعيه اللحد و عمومه للأطفال أيضا و على عدم كراهه نزول مطلق ذى الرحم كما ذكره الأكثر و يدل على كراهه نزول الوالد فى قبر الولد و عدم حرمة و على مطلوبيته حل عقد الكفن و على أن الجزع الشديد يحبط الأجر.

«37»- كِتَابُ التَّوْحِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الصَّقَّارِ عَنِ الْقَصْلِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى عَلَى ابْنِ لَجَعْفَرٍ صَغِيرٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ هَذَا وَ شَبَّهُهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَ لَوْ لَا أَنْ تَقُولَ النَّاسُ إِنَّ بَنِي هَاشِمٍ لَا يُصَلُّونَ عَلَى الصَّغَارِ مَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ (1).

«38»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُدْرِكُ تَكْبِيرَهُ أَوْ ثَنَّتَيْنِ عَلَى مَيِّتٍ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُتِمُّ

ص: 381

مَا بَقِيَ مِنْ تَكْبِيرِهِ وَ يُبَادِرُهُ دَفْعَةً وَ يُخَفِّفُ (1).

«39»- الْمُفْنَعُ، قَالَ: تَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى قَبْرِ أَوْ يُفَعِّدَ عَلَيْهِ أَوْ يُتَبَّى عَلَيْهِ (2).

بيان: ظاهره النهى عن السجده على القبر أو أن يصلى الفريضة أو النافله قائما على القبر لا عن الصلاة على الميت المدفون و إن احتمل ذلك.

«40»- الْخَلَّافُ لِلشَّيْخِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: أُخْرِجَتْ جَنَازَةُ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ عَلِيٍّ وَ ابْنَتَا زَيْدِ بْنِ عُمَرَ فِي الْجَنَازَةِ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَوَضَعُوا جَنَازَةَ الْعُلَامِ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ وَ الْمَرْأَةَ وَ رَاءَهُ وَ قَالُوا هَذَا هُوَ السُّنَّةُ (3).

«41»- عَيْبَةُ الشَّيْخِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيَّادٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ: أَنَّ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِيَحْيَى يَا أَبَا عَلِيٍّ أَتَا مَيْتٌ وَ إِنَّمَا بَقِيَ مِنْ أَجَلِي أَسْبُوعٌ فَكَيْفَ مَوْتِي وَ أَتَيْتَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ الرَّوَالِ وَ صَلَّيْتُ عَلَى أَنْتَ وَ أَوْلِيَائِي فَرَادَى الْحَدِيثُ (4).

بيان: لعل الأمر بالصلاه فرادى لئلا يتوهم أن إمامهم وصي له فيتوهم فيه الإمامه و لقد أوقع الرضا عليه السلام الصلاه خفيه جماعه أو فردا و يحتمل أن يكون فى هذا الوقت إمامهم و هم لا يرونه.

«42»- تُخَفُّ الْعُقُولُ، عَنْ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي كِتَابِهِ إِلَى الْمَأْمُونِ قَالَ وَ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ وَ لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْجَنَائِزِ تَسْلِيمٌ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ فِي صَلَاةِ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ وَ لَيْسَ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ رُكُوعٌ وَ لَا سُجُودٌ وَ يُرَبِّعُ قَبْرَ الْمَيِّتِ

ص: 382

1- 1. المسائل المطبوع فى البحار ج 10 ص 253.

2- 2. المقنع ص 6 ط حجر.

3- 3. الخلاف: 110 ط حجر.

4- 4. غيبة الشيخ ص 22.

وَلَا يُسْتَمُّ (1).

«43»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ قَوْمٍ كَسَرَتْ بِهِمْ سَفِينَتُهُمْ فِي الْبَحْرِ وَ خَرَجُوا غُرَاةً لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَنَادِيلٌ مُتَرَدِّدِينَ بِهَا قَادًا هُمْ بِرَجُلٍ مَيِّتٍ غُرَيَانِ وَ لَيْسَ عَلَى الْقَوْمِ قَضَلٌ تَوْبُ يُوَارُونَ بِهِ الرَّجُلَ وَ كَيْفَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ وَ هُوَ غُرَيَانُ فَقَالَ إِذَا كَانُوا كَذَلِكَ فَلْيُخَفِّفُوا قَبْرَهُ وَ لِيَضَعُوهُ فِي لَحْدِهِ وَ يُوَارُوا عَوْرَتَهُ بِلَبْنٍ أَوْ حِجَارَةٍ أَوْ تُرَابٍ وَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ وَ يُوَارُونَهُ فِي قَبْرِهِ قُلْتُ وَ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَ هُوَ مَذْفُونٌ قَالَ لَا وَ لَوْ جَارَ ذَلِكَ لَجَارَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يُصَلَّى عَلَى الْمَذْفُونِ وَ لَا الْغُرَيَانِ (2).

بيان: روى مضمونه فى الكافى بسند موثق عن عمار الساباطى (3) عن أبى عبد الله عليه السلام و يستفاد منه أحكام.

الأول شرعيه اللحد الثانى وجوب ستر عوره الميت عند الصلاة عليه و هذا مقطوع به فى كلامهم الثالث تقديم الكفن على الصلاة و لا خلاف ظاهرا بين العلماء فى ذلك و فى دلاله الخبر عليه خفاء قال فى المعتبر لا يصلى عليه إلا بعد تغسيله و تكفينه الرابع أنه لو لم يكن له كفن جعل فى القبر و سترت عورته و صلى عليه بعد ذلك و هذا أيضا مقطوع به فى كلامهم قال فى الذكرى إن أمكن ستره بثوب صلى عليه قبل الوضع فى اللحد و يمكن المناقشه فى وجوب ذلك الخامس تقديم الصلاة على الدفن و لا خلاف فى وجوبه أيضا السادس عدم جواز الصلاة بعد الدفن و قد مر الكلام فيه السابع عدم تحقق الدفن بمجرد الوضع فى اللحد

بل إما بستر جميع بدنه باللبن و غيره أو بطم القبر و لم يتعرض له الأصحاب و تظهر الفائده فى مواضع الثامن عدم استحباب الإيثار فيما يحتاج إليه المالك لأمر واجب و فيه كلام.

ص: 383

-
- 1- 1. تحف العقول ص 440 ط الإسلاميه.
 - 2- 2. المحاسن ص 303، و رواه فى التهذيب ج 1 ص 345.
 - 3- 3. الكافى ج 3 ص 214.

«44»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ شَبَّعَ جَنَارَهُ فَلَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَتَّى يَرْجِعَ مِائَةُ أَلْفٍ حَسَنَةٍ وَ يُمَحَى عَنْهُ مِائَةُ أَلْفٍ سَيِّئَةٍ وَ يُرْفَعُ لَهُ مِائَةُ أَلْفٍ دَرَجَةٍ فَإِنْ صَلَّى عَلَيْهَا شَبَّعَهُ فِي جَنَارَتِهِ مِائَةُ أَلْفٍ مَلَكٍ كُلُّهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا وَكَلَّ أُولَئِكَ الْمِائَةَ أَلْفٍ مَلَكٍ بِهِ كُلُّهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يُبْعَثَ مِنْ قَبْرِهِ وَ مَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ صَلَّى عَلَيْهِ جَبْرَائِيلُ وَ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ وَ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَ إِنْ أَقَامَ عَلَيْهِ حَتَّى يَذْفِنَهُ وَ حَتَّى عَلَيْهِ التُّرَابُ انْقَلَبَ مِنَ الْجَنَارَةِ وَ لَهُ بِكُلِّ قَدَمٍ مِنْ حَيْثُ تَبِعَهَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ وَ الْقِيرَاطُ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ يَلْقَى فِي مِيزَانِهِ مِنَ الْأَجْرِ (1).

«45»- الْمُفْنَعُ، وَ رُوِيَ: إِذَا اجْتَمَعَ مَيِّتَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ مَوْتَى أَوْ عَشْرَةٌ فَصَلَّى عَلَيْهِمْ جَمِيعًا صَلَاةً وَاحِدَةً تَضَعُ مَيِّتًا وَاحِدًا ثُمَّ تَجْعَلُ الْأَجَرَ إِلَى إِلَيْهِ الرَّجُلِ الْأَوَّلِ ثُمَّ تَجْعَلُ الثَّالِثَ إِلَى إِلَيْهِ الثَّانِي شَبَّعَ الْمُدْرَجَ تَجْعَلُهُمْ عَلَى هَذَا مَا بَلَغُوا مِنَ الْمَوْتَى وَ قُمْ فِي الْوَسْطِ وَ كَبِّرْ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ تَفْعَلُ كَمَا تَفْعَلُ إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى وَاحِدَةٍ (2).

«46»- كِتَابُ الرُّهْدِ، لِلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ عَابِدٌ فَأَعْجَبَ بِهِ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَوْحَى اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى إِلَيْهِ لَا يُعْجِبُكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ مُرَاءٍ قَالَ فَمَاتَ الرَّجُلُ فَأَتَى دَاوُدُ فَقِيلَ لَهُ مَاتَ الرَّجُلُ قَالَ اذْفِنُوا صَاحِبَكُمْ قَالَ فَأُتِيَ ذَلِكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَ قَالُوا كَيْفَ لَمْ يَحْضُرْهُ قَالَ فَلَمَّا غُسِّلَ قَامَ خَمْسُونَ رَجُلًا فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ إِلَّا خَيْرًا فَلَمَّا صَلُّوا عَلَيْهِ قَامَ خَمْسُونَ رَجُلًا فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ إِلَّا خَيْرًا قَالَ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَشْهَدَ فُلَانًا قَالَ الَّذِي أَطْلَعَنِي عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِهِ قَالَ إِنْ كَانَ لَكَ ذَلِكَ وَ لَكِنْ شَهِدَهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ الرُّهْبَانِ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ مَا يَعْلَمُونَ إِلَّا خَيْرًا فَأَجَزْتُ شَهَادَتَهُمْ عَلَيْهِ وَ غَفَرْتُ لَهُ

ص: 384

-
- 1- 1. ثواب الأعمال ص 260.
2- 2. المفتح ص 21 ط الإسلاميه ص 6 ط حجر.

عَلِمَى فِيهِ.

«47»- مَجَالِسُ الْمُفِيدِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ قَصَّالٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ تَصْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَسْعُودِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَلَمَةَ الْبُتَائِيِّ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَابُلِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: لَمَّا قَرَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ تَغْسِيلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَتَخْنِيطِهِ أَذِنَ لِلنَّاسِ وَ

قَالَ لِيَدْخُلْ مِنْكُمْ عَشْرَةُ عَشْرَةٍ لِيُصَلُّوا عَلَيْهِ فَدَخَلُوا وَوَقَّامَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَنِيَّهُ وَبَنِيَهُمْ وَقَالَ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا وَكَانَ النَّاسُ يَقُولُونَ كَمَا يَقُولُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهَكَذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ (1).

توضيح: الظاهر أن أمير المؤمنين عليه السلام كان صلى على النبي صلى الله عليه وآله قبل ذلك و اكتفى في صلاه سائر الناس عليه بذلك إما لعدم تقدم أبي بكر للصلاه أو لغير ذلك.

و يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ سُلَيْمٌ بْنُ قَيْسٍ (2) عَلَى مَا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِهِ وَ رَوَاهُ عَنْهُ الطَّبْرِسِيُّ فِي الْإِحْتِجَاجِ (3).

أَيْضًا عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يُغَسِّلُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ قَدْ كَانَ أَوْصَى أَنْ لَا يُغَسَّلَهُ غَيْرُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَخْبَرَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يُقَلَّبَ مِنْهُ عُضْوًا إِلَّا قُلَّبَ لَهُ وَ قَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنْ يُعِينُنِي عَلَى غُسْلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَمَّا غَسَّلَهُ وَ كَفَّنَهُ أَدَخَلَنِي وَ أَدَخَلَ أَبَا دَرٍّ وَ الْمُقْدَادَ وَ قَاطِمَةَ وَ حَسَنًا وَ حُسَيْنًا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَتَقَدَّمَ وَ صَفَّقْنَا خَلْفَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ وَ غَائِشُهُ فِي الْحَجَرِ لَا تَعْلَمُ قَدْ أَخَذَ جَبْرِئِيلُ يَبْصَرَهَا ثُمَّ أَدَخَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ عَشْرَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ فَيُصَلُّونَ وَ يَخْرُجُونَ حَتَّى لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ.

ص: 385

1- 1. أمالي المفيد ص 27.
2- 2. كتاب سليم بن قيس ص 66 و 70.

3-3. الاحتجاج ص 52.

وَقَدْ مَرَّ سَائِرُ الْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ فِي أَبْوَابِ وَقَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (1).

«48»- دَعَا ثُ الرَّاوْنِدِيُّ: صَلَّى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جَنَازِهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ كُنْتُ مَغْفُورًا فَطُوبَى لَنَا نُصَلِّيَ عَلَى مَغْفُورٍ لَهُ وَ إِنْ كُنَّا مَغْفُورِينَ فَطُوبَى لَكَ يُصَلِّيَ عَلَيْكَ الْمَغْفُورُونَ.

«49»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَيْبِائِلِ، بِسَنَدَيْهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا أَحْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَمْ تَصْلُحُ قَالَ لَا صَلَاةَ إِلَّا وَقْتُ صَلَاةٍ قَائِدًا وَجَبَتْ الشَّمْسُ فَصَلَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ صَلَّ عَلَى الْجَنَازَةِ (2).

بيان: لا خلاف بين أصحابنا في جواز إيقاع صلاة الجنازة في جميع الأوقات ما لم تراحم صلاة حاضره و لا كراهه لها أيضا و إن كانت في الأوقات المكروهة قال في المعتبر يصلى على الجنازة في الأوقات الخمسة المكروهة ما لم تتضيق فريضه حاضره و به قال الشافعى و أحمد و قال الأوزاعى يكره في الأوقات الخمسة و قال أبو حنيفة و مالك لا يجوز عند طلوع الشمس و غروبها و قيامها و قال في التذكرة و يصلى على الجنازة في الأوقات الخمسة المكروهة ذهب إليه علماؤنا أجمع انتهى فالرواية محمولة على التقية لأخبار كثيرة مر بعضها.

و روى هذا الخبر في التهذيب (3) هكذا قال لا صلاة في وقت صلاة و قال إذا وجبت و لعله سقط الاستثناء من الشيخ أو من النساخ و على تقديره فلعل المعنى أن الصلاة على الجنازة إنما تكره إذا كان وقت صلاة و عند احمرار الشمس لم يدخل وقت الصلاة بعد فلا بأس بالصلاة فيها و يكون قوله إذا وجبت الشمس بيانا لحكم آخر و يحتمل أن يكون المراد بوقت الصلاة قرب وقتها فيكون محمولا على التقية أيضا.

ص: 386

-
- 1- 1. راجع ج 22 ص 503- 550 من هذه الطبعة.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 99 ط حجر ص 103 ط نجف.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 343.

«50»- الهدايه: الصَّلَاةُ الَّتِي تُصَلَّى فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا إِنَّ فَاتِكَ صَلَاةً
فَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرْتَ وَ صَلَاةُ الْكُشُوفِ وَ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ وَ رَكَعَتِي الْإِحْرَامِ وَ
رَكَعَتِي الطَّوَافِ (1).

«51»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْتَبِيِّ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ
الْقَاسِمِ الْعَلَوِيِّ عَنْ جَعْفَرِ الْقَزَارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الزِّيَّاتِ عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ جَفْصِ الْمَرْزُوقِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ:
سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ عَلِيٍّ دَفْنِهِ لِقَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَيْلًا فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّهَا كَانَتْ سَيَّاحِطَةً عَلَى قَوْمٍ
كَرِهَتْ حُضُورَهُمْ جَنَازَتَهَا وَ حَرَامٌ عَلَى مَنْ يَتَوَلَّاهُمْ أَنْ يُصَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْ
وُلَدِهَا (2).

«52»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّوْقَلِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ
مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ قَالَ: خَيْرُ الصُّفُوفِ فِي الصَّلَاةِ الْمُقَدَّمُ وَ خَيْرُ الصُّفُوفِ فِي الْجَنَائِزِ
الْمُؤَخَّرُ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ لِمَ قَالَ صَارَ سُتْرَةً لِلنِّسَاءِ (3).

توضيح و تنقيح

أقول من رأيت من أصحابنا رضوان الله عليهم كلامهم حملوا هذا الخبر على
أن المعنى خير صفوف المصلين في سائر الصلوات الصف المقدم و خير
صفوف المصلين في الصلاة على الجنائز الصف المؤخر قال في المنتهى
الصف الأخير في الصلاة على الجنائز أفضل من الصف الأول و استدل بهذه
الرواية و نحوه قال في التذكرة و قال في الذكرى أفضل الصفوف المؤخر
لخبر السكوني ثم قال و جعل الصدوق سبب الخبر ترغيب النساء في التأخر
منعاً لهن عن

ص: 387

-
- 1- 1. الهدايه ص 38.
 - 2- 2. أمالي الصدوق ص 390 و 391.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 289.

الاختلاط بالرجال فى الصلاه كما كن يصلين على عهد النبى صلى الله عليه و آله و يتقدمن و إن كان الحكم بالأفضليه عاما لهن و للرجال.

و قال الصدوق ره فى الفقيه و أفضل المواضع فى الصلاه على الميت الصف الأخير و العله فى ذلك أن النساء كن يختلطن بالرجال فى الصلاه على الجنائز فقال النبى صلى الله عليه و آله أفضل المواضع فى الصلاه على الميت الصف الأخير فتأخرن إلى الصف الأخير فبقى فضله على ما ذكره عليه السلام انتهى.

أقول: لا يخفى بعد ما فهموه من الخبر لفظا و معنى بوجوه.

الأول من جهة التعبير عن سائر الصلوات بالصلاه مطلقا من غير تقييد.

الثانى ارتكاب الحذف و التجوز ثانيا بحمل الجنائز على صلاه الجنائز.

الثالث تخصيص التعليل بالشق الأخير مع جريانه فى الأول أيضا إلا أن يقال النساء كن لا يرغبن فى سائر الصلاه إلى الصف الأول و هو أيضا تكلف لابتناء الحمل على أمر لا يعلم تحققه بل الظاهر خلافه.

الرابع عدم استقامه التعليل فى الأخير أيضا إذ لو بنى على أنه صلى الله عليه و آله قال ذلك توريه لرغبه النساء إلى الأخير فلا يخفى سخافته و بعده عن منصب النبوه لاشتماله على الحيله و الخديعه فى أحكام الدين و لو قيل إن ذلك صار سببا لتقرر هذا الحكم و جريانه فهذا أيضا تكلف إذ كان يكفى لتأخر النساء بيان أن ذلك خير لهن مع أن الأفضل متعلق بالرجال فى جميع الأمور و لو قيل إن المراد أن الأفضل للنساء الصف المؤخر فلا اختصاص له بتلك الصلاه.

و الذى نفهم من الروايه و هو الظاهر منها لفظا و معنا أن المراد بالصفوف فى الصلاه صفوف جميع الصلوات الشامله لصلاه الجنازه و غيرها و المراد بصفوف الجنائز صفوف نفس الجنائز إذا وضعت للصلاه عليها و المعنى أن خير الصفوف فى الصلاه الصف المقدم أى ما كان أقرب إلى القبله و خير الصفوف فى الجنائز المؤخر أى ما كان أبعد عن القبله و أقرب (1) من الإمام و لما كان الأشرف فى جميع المواضع متعلقا بالرجال صار كل من الحكمين سببا لستره النساء

1-1. ما بين العلامتين ساقط من طبعه الكمبانيّ.

لأن تأخرهن في الصفوف ستره لهن و تأخر جنازهن لكونه سببا لبعدهن عن الرجال المصلين ستره لهن فاستقام التعليل في الجزئين و سلم الكلام عن ارتكاب الحذف و المجاز و صار الحكم مطابقا لما دلت عليه سائر الأخبار.

و العجب من الأصحاب كيف ذهّلوا عن هذا الاحتمال الظاهر و ذهبوا إلى ما يحتاج إلى تلك التكلفات البعيدة الركيكة فحذوا ما أتيتك و كن من الشاكّرين.

«53»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِسَنَدَيْهِمَا الْمُتَقَدِّمَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يُصَلِّي أَلَهُ أَنْ يُكَبِّرَ قَبْلَ الْإِمَامِ قَالَ لَا يُكَبِّرُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ فَإِنْ كَبَّرَ قَبْلَهُ أَغَادَ التَّكْبِيرَ (1)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ الصَّبِيِّ يُصَلِّي عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ وَ هُوَ ابْنُ خَمْسٍ سِنِينَ فَقَالَ إِذَا عَقَلَ الصَّلَاةَ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ (2).

«54»- الْهَدَايَةُ: إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى مَيِّتٍ فَقِفْ عِنْدَ رَأْسِهِ وَ كَبِّرْ وَ قُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَ نَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ ثُمَّ كَبِّرِ الثَّانِيَةَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ أَرْحَمْ مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ وَ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ كَأَفْضَلِ مَا صَلَّيْتَ وَ بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَ آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ثُمَّ كَبِّرِ الثَّالِثَةَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ الْمُسْلِمِينَ وَ الْمُسْلِمَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَ الْأَمْوَاتِ ثُمَّ كَبِّرِ الرَّابِعَةَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا عَبْدُكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ وَ ابْنُ أَمَتِكَ تَزَلَّ بِكَ وَ أَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا قَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ وَ إِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عِنْدَكَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ وَ اخْلُفْ عَلَى أَهْلِهِ فِي الْعَابِرِينَ وَ أَرْحَمْهُ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ثُمَّ كَبِّرِ الْخَامِسَةَ وَ لَا تَبْرَحْ مِنْ مَكَانِكَ حَتَّى تَرَى الْجَنَازَةَ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ (3)

ص: 389

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 130 ط نجف ص 99 ط حجر.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 130 ط نجف ص 99 ط حجر.
 - 3- 3. الهداية ص 25.

وَ إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقِفْ عِنْدَ صَدْرِهَا (1)

وَ إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى الْمُسْتَضْعَفِ فَقُلِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَ اتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَ قَهْمُ عَذَابِ الْجَحِيمِ (2) وَ إِذَا لَمْ تَعْرِفْ مَذْهَبَ الْمَيِّتِ فَقُلِ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِهِ النَّفْسَ أَنْتَ أَحْيَيْتَهَا وَ أَنْتَ أَمَتَهَا اللَّهُمَّ وَلَهَا مَا تَوَلَّيْتُ وَ أَحْشُرْهَا مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ (3) وَ إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى تَاصِبٍ فَقُلِ بَيْنَ التَّكْبِيرِ الرَّابِعِ وَ الْخَامِسَةِ - اللَّهُمَّ أَخْرِ عَبْدَكَ فِي عِبَادِكَ وَ بِلَادِكَ اللَّهُمَّ أَصْلِهِ أَشَدَّ تَارِكٍ اللَّهُمَّ أَزْفُهُ حَرَّ عَذَابِكَ فَإِنَّهُ كَانَ يُوَالِي أَعْدَاءَكَ وَ يُعَادِي أَوْلِيَاءَكَ وَ يُبْغِضُ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ فَإِذَا رُفِعَ فَقُلِ اللَّهُمَّ لَا تَرْفَعُهُ وَ لَا تُرْكِهِ (4)

وَ الطِّفْلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ حَتَّى يَعْقَلَ الصَّلَاةَ فَإِنْ حَصَرْتَ مَعَ قَوْمٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ فَقُلِ - اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لِأَبَوَيْهِ وَ لَنَا قَرَطًا (5).

«55»- مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ كَيْفَ كَبَّرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَقَالَ كَانَ يُكَبِّرُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَكْبِيرَةً فَيُكَبِّرُ جَبْرَيْلُ تَكْبِيرَةً وَ الْمَلَائِكَةُ الْمُهَرَّبُونَ إِلَى أَنْ كَبَّرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ وَ أَيْنَ كَانَ يُصَلِّي عَلَيْهَا قَالَ فِي دَارِهَا ثُمَّ أَخْرَجَهَا.

وَ مِنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى عَلَى قَاطِمَةَ فَكَبَّرَ عَلَيْهَا خَمْسًا وَ عَشْرِينَ تَكْبِيرَةً.

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى عَلَى قَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ وَ كَبَّرَ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ.

بيان: لعل التكبيرات الواجبه كانت خمساً و الباقيه مستحبه من خصائصها صلوات الله عليها.

«56»- مِصْبَاحُ الْأَنْوَارِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَتْ قَاطِمَةُ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَوْصِيكَ فِي نَفْسِي وَ هِيَ أَحَبُّ الْأَنْفُسِ إِلَيَّ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا أَتَا مِتُّ فَغَسِّلْنِي بِبِدِكَ وَ حَنْطِنِي وَ كَفِّنِي وَ اذْفِنِي لَيْلًا وَ لَا يَشْهَدْنِي فُلَانٌ وَ فُلَانٌ وَ اسْتَوْدِعْكَ

ص: 390

- 2-2. الهدايه ص 26.
- 3-3. الهدايه ص 26.
- 4-4. الهدايه ص 26.
- 5-5. الهدايه ص 26.

اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى أَلْقَاكَ جَمَعَ اللَّهُ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ فِي دَارِهِ وَ قُرْبِ جَوَارِهِ.

و عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَام قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ قَاطِمَةَ
الْوَقَاهُ بَكَتْ فَقَالَ لَهَا لَا تَبْكِي قَوْ اللَّهِ إِنَّ ذَلِكَ لَصَغِيرٌ عِنْدِي فِي دَاتِ اللَّهِ قَالَ
وَ أَوْصَتْهُ أَنْ لَا يُؤْذِنَ بِهَا الشَّيْخَيْنِ فَفَعَلَ.

و عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ:
قَالَتْ قَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَام لِعَلِّيٍّ عَلَيْهِ السَّلَام إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً يَا أَبَا الْحَسَنِ
فَقَالَ تُقْصِي يَا بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ فَقَالَتْ تَشِدُّنَا بِاللَّهِ وَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَ لَا عُمَرُ.

بيان: هذه الأخبار تدل على أن منع حضور الكفار و المنافقين بل الفساق
في الجنازة و عند الصلاة مطلوب.

«57»- الْخَرَائِجُ لِلرَّائِدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ
عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَاعِدًا فَسَأَلَهُ
رَجُلٌ مِنَ الْقُمِيِّينَ أ تُصَلِّيُ النِّسَاءَ عَلَى الْجَنَائِزِ فَقَالَ إِنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي
الْعَاصِ ادَّعَى أَنَّهُ رَمَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ وَ
شَقَّ شَفَتَيْهِ وَ كَذَبَ وَ ادَّعَى أَنَّهُ قَتَلَ حَمْرَةَ وَ كَذَبَ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْحَنْدَقِ
صُِرْبَ عَلَى أُذُنَيْهِ فَتَامَ فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ حَتَّى أَصْبَحَ فَخَشِيَ أَنْ يُؤْخَذَ فَتَكَرَّرَ وَ تَقَنَّعَ
بِتَوْبِهِ وَ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِ عُثْمَانَ يَطْلُبُهُ وَ تَسَمَّى بِاسْمِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ كَانَ
يَجْلِبُ إِلَى عُثْمَانَ الْخَيْلَ وَ الْعِثَمَ وَ السَّمْنَ فَجَاءَ عُثْمَانُ فَأَدْخَلَهُ فِي مَنْزِلِهِ وَ
قَالَ وَيْحَكَ مَا صَنَعْتَ ادَّعَيْتَ أَنَّكَ رَمَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ
ادَّعَيْتَ أَنَّكَ شَقَقْتَ شَفَتَيْهِ وَ كَسَرْتَ رِبَاعِيَّتَهُ وَ ادَّعَيْتَ أَنَّكَ قَتَلْتَ حَمْرَةَ
فَأَخْبَرَهُ بِمَا لَقِيَ وَ أَنَّهُ صُِرْبَ عَلَى أُذُنَيْهِ فَلَمَّا سَمِعَتْ ابْنَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِمَا صَنَعَ بِأَبِيهَا وَ عَمَّهَا صَاحَتْ فَأَسْكَنَهَا عُثْمَانُ ثُمَّ خَرَجَ عُثْمَانُ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فَاسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ
وَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آمَنْتَ عَمِّي الْمُغِيرَةَ وَ كَذَبَ فَصَرَفَ عَنْهُ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

وَجْهَهُ ثُمَّ اسْتَقْبَلَهُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَخْرِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آمَنْتَ عَمِّي
الْمُغِيرَةَ وَكَذَبَ فَصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَجْهَهُ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ
آمَنَّا وَاجْلَنَاهُ ثَلَاثًا فَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَعْطَاهُ رَاحِلَةً أَوْ رَحْلاً أَوْ قَتَبًا أَوْ سِقَاءً أَوْ
قُرْبَةً أَوْ دَلُوءًا أَوْ حُفًّا أَوْ تَعْلًا أَوْ زَادًا أَوْ مَاءً قَالَ عَاصِمٌ

هَذِهِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ فَأَعْطَاهَا كُلُّهَا عُثْمَانُ فَخَرَجَ فَسَارَ عَلَى تَاقِيهِ فَتَقَبَّتْ ثُمَّ
مَشَى فِي حُفِّيهِ فَتَقَبَّتَا ثُمَّ مَشَى فِي تَعْلِيهِ فَتَقَبَّتَا ثُمَّ مَشَى عَلَى رُجْلَيْهِ فَتَقَبَّتَا
ثُمَّ مَشَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَتَقَبَّتَا فَأَتَى شَجَرَةً فَجَلَسَ تَحْتَهَا فَجَاءَ الْمَلِكُ فَأَخْبَرَ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَكَانِهِ فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ زَيْدًا وَ الزُّبَيْرَ فَقَالَ لَهُمَا ائْتِيَاهُ فَهُوَ فِي مَكَانٍ كَذَا وَ كَذَلِكَ فَأَقْبَلَاهُ
فَلَمَّا أَتِيَاهُ قَالَ زَيْدٌ لِلزُّبَيْرِ إِنَّهُ ادَّعَى أَنَّهُ قَتَلَ أَخِي وَ قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَخِي بَيْنَ حَمْرَةٍ وَ زَيْدًا فَأَتْرَكْنِي أَقْبَلُهُ فَتَرَكُهُ الزُّبَيْرُ فَقَتَلَهُ
فَرَجَعَ عُثْمَانُ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ إِنَّكِ أَرْسَلْتِي
إِلَى أَبِيكَ فَأَعْلَمْتَنِي بِمَكَانِ عَمِّي فَخَلَفْتُ لَهُ بِاللَّهِ مَا فَعَلْتُ فَلَمْ يُصَدِّقْهَا فَأَخَذَ
خَشَبَةً الْقَتَبِ فَصَرَبَهَا صَرْبًا مُبَرِّحًا فَأَرْسَلَتْ إِلَى أَبِيهَا تَشْكُو ذَلِكَ وَ تُخْبِرُهُ بِمَا
صَنَعَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنِّي لَأَسْتَحْيِي لِلْمَرَاهِ أَنْ لَا تَرَايَ تَجُرِّي دُيُولَهَا تَشْكُو رَوْجَهَا
فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ قَتَلَنِي فَقَالَ لِعَلِّي عَلَيْهِ السَّلَامُ خُذِ السَّيْفَ ثُمَّ أَتِ بِنْتَ
عَمِّكَ فَخُذِي بِيَدِهَا فَمَنْ خَالَ بَيْنَكَ وَ بَيْنَهَا فَاصْرُبِيهِ بِالسَّيْفِ فَدَخَلَ عَلَى قَاخِذٍ
بِيَدِهَا فَجَاءَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَارْتُطِطَ ظَهْرُهَا فَقَالَ أَبُوهَا قَتَلَهَا
قَتَلَهُ اللَّهُ فَمَكَثَتْ يَوْمًا وَ مَاتَتْ فِي الثَّانِي وَ اجْتَمَعَ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا فَخَرَجَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ بَيْنِهِ وَ عُثْمَانُ جَالِسٌ مَعَ الْقَوْمِ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنْ أَلَمَّ بِجَارِيَتِي اللَّيْلَةَ فَلَا يَشْهَدُ جَنَازَتَهَا
قَالَهَا مَرَّتَيْنِ وَ هُوَ سَاكِتٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِيَقُومَنَّ أَوْ
لِنُسَمِّيَنَّهُ بِأَسْمِهِ وَ أَبْنَمَ أَبِيهِ فَقَامَ يَتَوَكَّأُ عَلَى مَهِينٍ قَالَ فَخَرَجَتْ قَاطِمَةُ فِي
نِسَائِهَا فَصَلَّتْ عَلَى أُخْتِهَا.

بيان: رواه في الكافي (1)

بسند آخر عن يزيد بن خليفة مع اختلاف ما

ص: 392

قوله ضرب على أذنيه أى استولى عليه النوم كما قال تعالى قَصَرْنَا عَلَى آذَانِهِمْ (1) قال البيضاوى أى ضربنا عليهم حجابا يمنع السماع بمعنى أنماهم إنامه لا تنبههم فيها الأصوات فحذف المفعول كما حذف فى قولهم بنى على امرأته و قال الجوهرى نقب البعير بالكسر إذا رقت أخفافه و أنقب الرجل إذا نقب بغيره و نقب الخف الملبوس تخرق و ألم بجاريتيه أى قاربها و واقعها.

و فى الكافى أنه لعنه الله زنى بجاريه رقيه فى تلك الليلة و لعله عليه السلام نسبها إليه سترأ عليه أو كان جاريته فصحف و يدل على استحباب صلاه النساء على الجنازه و يمكن تخصيصه بمن كانت من أقربائها جمعا بين الأخبار أو يحمل أخبار النهى على اللاتى يخرجن للتنزه لا للصلاه و متابعه للسنة.

«58»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ سِنْدِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ فَخَرَجَ الْخُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَمْشِي قَلَقَى مَوْلَى لَهُ فَقَالَ أَيْنَ تَذْهَبُ فَقَالَ أَفِرُّ مِنْ جَنَائِهِ هَذَا الْمُنَافِقِ أَنْ أَصَلَّى عَلَيْهِ قَالَ قُمْ إِلَيَّ جَنِّبِي فَمَا سَمِعْتَنِي أَقُولُ فَقُلْ قَالَ فَرَفَعَ يَدَهُ وَ قَالَ- اللَّهُمَّ الْعَنْ عَبْدَكَ الْفَاحِشَ الْمُخْتَلِفَ اللَّهُمَّ أَخْرِ عَبْدَكَ فِي بِلَادِكَ وَ عِبَادِكَ اللَّهُمَّ أَصْلِهِ حَرَّ تَارِكَ اللَّهُمَّ أَذِقْهُ أَشَدَّ عَذَابِكَ فَإِنَّهُ كَانَ يُوَالِي أَغْدَاكَ وَ يُعَادِي أَوْلِيَاءَكَ وَ يُبْغِضُ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ (2).

بيان: قوله من المنافقين أى من أهل الخلاف و الضلال فإنهم منافقون يظهرون الإسلام و لترك ولايه الأئمه عليهم السلام باطنا من أخبت المشركين و الكفار و يمكن أن يكون المراد بعض بنى أميه و أشباههم من الذين كانوا لم يؤمنوا بالله و رسوله أصلا و كانوا يظهرون الإسلام للمصالح الدنيويه.

قوله عليه السلام مولى له أى معتقه أو شيعته و محبه قوله فرفع يده أى للتكبير و يحتمل أن يكون صلوات الله عليه اكتفى بالرفع تقيه و لم يكبر قوله

ص: 393

1- 1. الكهف: 11.

2- 2. قرب الإسناد ص 29 ط حجر.

عليه السلام مختلفه أى أنواعا مختلفه مشتمله على أنواع العذاب و الخزى و فى الكافى ألف لعنه مؤتلفه غير مختلفه فالمعنى مؤلفه فى الشده و الكثره غير مختلفه بأن يكون بعضها أخف من بعض أو المراد به الائتلاف فى الورد أى يرد جميعها عليه معا لا على التعاقب قال فى النهايه اللعن الطرد و الإبعاد من الله تعالى و من الخلق السب و الدعاء و قال الجوهرى خزى بالكسر يخزى خزيا أى ذل و هان و قال ابن السكيت وقع فى بليه و أخزاه الله.

أقول: يمكن أن يكون المراد إذلاله و خزيه و عذابه بين من مات من العباد و لا محاله يقع عذابه فى البرزخ فى بلده من البلاد أو يقدر مضاف أى أهل بلادك و يحتمل أن يراد به الخزى فى الدنيا بعد موته بظهور معاييه على الخلق و اشتهاره بينهم بالكفر و العصيان.

«59»- مُنْتَهَى الْمَطْلَبِ: قَالَ ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ يُكَبِّرُ وَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ أَعْلِ دَرَجَتَهُ وَ بَيِّضْ وَجْهَهُ كَمَا بَلَغَ رِسَالَتَكَ وَ جَاهِدْ فِي سَبِيلِكَ وَ تَصَحَّ لِأُمَّتِهِ وَ لَمْ يَدْعُهُمْ سُذَى مُهْمَلِينَ بَعْدَهُ بَلْ تَصَبَّ لَهُمُ الدَّاعِي إِلَى سَبِيلِكَ الدَّالَّ عَلَى مَا التَّبَسَّ عَلَيْهِمْ مِنْ خِلَالِكَ وَ حَرَامِكَ دَاعِيًا إِلَى مُوَالَاتِهِ وَ مُعَادَاتِهِ- لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْتِهِ وَ يَخْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْتِهِ وَ عَبْدُكَ حَتَّى آتَاهُ الْيَقِينُ فَصَلِّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ الطَّاهِرِينَ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَ الْأَمْوَاتِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ تَخَلَّى مِنَ الدُّنْيَا وَ اخْتَجَّ إِلَى مَا عِنْدَكَ تَزَلَّ بِكَ وَ أَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ أَفْتَقَرَ إِلَى رَحْمَتِكَ وَ أَنْتَ عِنِّي مِنْ عَذَابِهِ اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا فَإِنْ كَانَ مُحْسِنًا قَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ وَ إِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْفُ لَهُ ذُنُوبَهُ وَ ارْحَمْهُ وَ تَجَاوَزْ عَنْهُ اللَّهُمَّ الْحَقُّهُ بِبَيْتِهِ وَ صَالِحِ سَلَفِهِ اللَّهُمَّ عَفُوكَ عَفُوكَ ثُمَّ يُكَبِّرُ وَ يَقُولُ هَذَا فِي كُلِّ تَكْبِيرِهِ.

أقول: إنما أوردت هذا مع عدم التصريح بالروايه لبعد اختراع مثل ذلك

من غير روايه لا سيما من القدماء.

«60»- الهداية: المَواطِنُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا دُعَاءُ مُوقَّتٍ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ وَ الْقُبُورِ وَ الْمُسْتَجَارِ وَ الصَّغَا وَ الْمَرْوَةُ وَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ وَ رَكَعَتِي [رَكَعَتَا] الطَّوَافِ (1).

«61»- العِلَلُ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: عِلَّةُ التَّكْبِيرِ عَلَى الْمَيِّتِ خَمْسًا أَنَّهُ أَخَذَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ فَرِيضَةٍ تَكْبِيرَةً لِلْمَيِّتِ مِنَ الصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ وَ الْحَجِّ وَ الصَّوْمِ وَ الْوَلَايَةِ وَ الْعِلَّةُ فِي تَرْكِ الْعَامَّةِ تَكْبِيرَةً أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا الْوَلَايَةَ وَ تَرَكُوا تَكْبِيرَهَا.

«62»- الهداية، لِلْحُسَيْنِ بْنِ حَمْدَانَ عَنْ عَيْسَى بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَ الْحُسَيْنُ بْنُ غِيَاثٍ وَ الْحَسَنُ بْنُ مَسْعُودٍ وَ الْحُسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ أَحْمَدُ بْنُ حَسَّانٍ وَ طَالِبُ بْنُ حَاتِمٍ وَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْخَضِيبِ إِلَى سُرْمَنِ رَأَى فِي بَيْتِهِ تِسْعَ وَ خَمْسِينَ وَ مِائَتَيْنِ لِلتَّهْنِيَةِ بِمَوْلِدِ الْمَهْدِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَدَخَلْنَا عَلَى سَيِّدَتَا أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ نَحْنُ ثِيَفٌ وَ سَبْعُونَ رَجُلًا فَهَتَّيْنَاهُ وَ يَكُنَّا فَقَالَ إِنَّ الْبُكَاءَ مِنَ السُّرُورِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى مِثْلَ الشُّكْرِ لَهَا فَطَيُّبُوا أَنْفُسًا وَ قَرُّوا أَعْيُنًا وَ سَاقِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنْ قَالَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ فِي أَنْفُسِكُمْ مَا لَمْ تَسْأَلُوا عَنْهُ وَ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِهِ وَ هُوَ التَّكْبِيرُ عَلَى الْمَيِّتِ كَيْفَ يَكُونُ تَكْبِيرُتَا خَمْسًا وَ تَكْبِيرُ غَيْرَتَا أَرْبَعًا فَقُلْنَا يَا سَيِّدَتَا هَذَا الَّذِي أَرَدْنَا أَنْ نَسْأَلَكَ عَنْهُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلُ مَنْ ضَلَّى عَلَيْهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنَّا (2)- حَمْرُهُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَسَدُ اللَّهِ وَ أَسَدُ رَسُولِهِ فَإِنَّهُ لَمَّا قُتِلَ قَلِقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلهِ وَ حَزَنَ وَ قَلَّ صَبْرُهُ عَلَيْهِ فَقَالَ وَ كَانَ قَوْلُهُ حَقًّا لَا قُتِلَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنْ عَمِّي حَمْرَةَ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى- وَ إِنَّ عَاقِبَتَكُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَ لَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (3) وَ إِنَّمَا أَحَبَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ سُنَّةً فِي الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَتَلَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنْ حَمْرَةَ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَا كَانَ يَكُونُ فِي قَتْلِهِمْ حَرْجٌ.

ص: 395

1- 1. الهداية: 40.

2- 2. عمنا خ ل.

3- 3. النحل: 126.

وَأَرَادَ دَفْنَهُ وَ أَحَبَّ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ مُصْرَجًا بِدِمَائِهِ وَ كَانَ قَدْ أَمَرَ اللَّهَ أَنْ يُغَسَّلَ
مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ فَدَفَنَهُ بِثِيَابِهِ فَصَارَ سُتَّةً لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يُغَسَّلَ شَهِدُهُمْ وَ
أَمَرَ اللَّهَ أَنْ يُكَبَّرَ عَلَيْهِ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً وَ يَسْتَغْفَرَ لَهُ مَا بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ مِنْهَا
فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنِّي قَدْ فَضَّلْتُ عَمَّكَ حَمْرَةَ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً لِعَظَمَتِهِ
عِنْدِي وَ كَرَامَتِهِ عَلَيَّ وَ كَبَّرَ خَمْسًا عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِمَةٍ فَإِنِّي أَفْرَضُ عَلَى
أُمَّتِكَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ أَرْوَدُهُ تَوَابَهَا وَ أَثْبِتُ لَهُ أَجْرَهَا فَقَامَ
رَجُلٌ مِنَّا فَقَالَ يَا سَيِّدَتَا قَمْنِ صَلَى الْأَرْبَعَةَ فَقَالَ مَا كَبَّرَهَا تَيْمُمٌ وَ لَا عَدْوًى وَ
لَا تَالِثُهُمَا مِنْ بَنِي أُمِّيَّةٍ وَ لَا ابْنُ هِنْدٍ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَ أَوَّلُ مَنْ كَبَّرَهَا وَ سَنَّهَا فِيهِمْ
طَرِيدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ هُوَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ لَعَنَهُ اللَّهُ لِأَنَّ
اللَّعِينَ مُعَاوِيَةَ وَصَّى ابْنَهُ يَزِيدَ لَعَنَهُ اللَّهُ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ فَكَانَ مِنْهَا أَنَّهُ قَالَ إِنِّي
خَائِفٌ عَلَيْكَ يَا يَزِيدُ مِنْ أَرْبَعَةٍ (1)

أَنْفُسٍ مِنْ ابْنِ عُمَرَ وَ مِنْ ابْنِ عُثْمَانَ وَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
الزُّبَيْرِ وَ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَ وَبَلَكَ يَا يَزِيدُ مِنْ هَذَا يَغْنَى الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَ أَمَّا مَرْوَانُ فَإِذَا مِتُّ وَ جَهَرْتُ مُوْنِي وَ وَصَعْتُ مُوْنِي عَلَى نَعْشِي لِلصَّلَاةِ
فَسَيَقُولُونَ لَكَ تَقَدَّمَ فَصَلِّ عَلَى أَبِيكَ فَقُلْ مَا كُنْتُ لِأَعِصِي أَبِي فِيمَا أَوْصَانِي
بِهِ وَ قَدْ قَالَ لِي إِنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى إِلَّا شَيْخٍ مِنْ بَنِي أُمِّيَّةٍ وَ هُوَ عَمِّي مَرْوَانُ
بْنُ الْحَكَمِ فَقَدَّمَهُ وَ تَقَدَّمَ إِلَى نَقَاتِ مَوَالِينَا وَ هُمْ يَحْمِلُونَ سِلَاحَهُمْ مُجَرَّدًا
تَحْتَ أَتَوَابِهِمْ فَإِذَا تَقَدَّمَ لِلصَّلَاةِ فَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ فَاسْتَعَلَّ بِدُعَاءِ الْخَامِسَةِ
فَقَبَّلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَلْيَقُولُوا فَإِنَّكَ تُرَاحُ مِنْهُ وَ هُوَ أَعْظَمُهُمْ عَلَيْكَ فَنَمَى الْخَبْرُ
إِلَى مَرْوَانَ لَعَنَهُ اللَّهُ فَاسْتَرَّهَا فِي نَفْسِهِ وَ تَوَقَّى مُعَاوِيَةَ وَ حُمِلَ سَرِيرُهُ
لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ فَقَالُوا لِيَزِيدَ تَقَدَّمَ فَقَالَ لَهُمْ مَا أَوْصَانِي مُعَاوِيَةُ إِلَّا أَنْ مَرْوَانَ بْنَ
الْحَكَمِ يُصَلَّى عَلَيْهِ فَعِنْدَهَا قَدَّمُوا مَرْوَانَ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا وَ خَرَجَ عَنِ الصَّلَاةِ قَبْلَ
دُعَاءِ الْخَامِسَةِ وَ اسْتَعَلَّ النَّاسُ إِلَيَّ أَنْ كَبَّرُوا الْخَامِسَةَ وَ أَفَلَتَ مَرْوَانُ لَعَنَهُ
اللَّهُ فَقَالُوا إِنَّ التَّكْبِيرَ عَلَى الْمَيِّتِ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ

ص: 396

لَلَّا يَكُونُ مَرْوَانُ مُبْدِعاً فَقَالَ قَائِلٌ مِنَّا يَا سَيِّدَنَا فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تُكَبِّرَ أَرْبَعاً تَقِيَّةً
فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا هِيَ خَمْسٌ لَا تَقِيَّةَ فِيهَا.

بيان: لعل المعنى أن لا حاجة إلى التقية فيها إذ يمكن الإتيان بالتكبير إخفاتاً
من غير رفع اليد.

ص: 397

تصوير

1- صورہ فتوغرافيه من الصفحه الأولى من نسخه الأصل ينطبق على ص
25

ص: 399

تصوير

2- صورة فتوغرافيه أُخرى من هذه النسخه ينطبق على ص 74

ص: 400

تصوير

3- صورہ فتوغرافيه من آخر هذه النسخه ينطبق على ص 387

ص: 401

ص: 402

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على رسوله محمد و آله الطاهرين.

و بعد: فهذا هو الجزء الثانى من كتاب الطهارة: المجلد الثامن عشر حسب تجزئه المؤلف العلامة و قد انتهى رقمه حسب تجزئتنا إلى الواحد و الثمانين و قد قابلناه على طبعه الكمباني المشهوره بطبع أمين الضرب ثم على نسختين:

أحدهما نسخه الأصل الذى هو بخط يد المؤلف العلامة المجلسي قدس سره يبتدىء من باب جوامع أحكام الأغسال (ص 25 فى طبعتنا هذه) و ينتهى خاتمه أواسط باب وجوب الصلاة على الميت الرقم 51 (ص 387 من طبعتنا هذه) و لولا هذه النسخه لم يكن لنا تصحيح بياناته و إيضاحاته المعلقه على الأحاديث خصوصا ممّا كان فى طبعه الكمباني سقطا أو محرّفا.

و ثانيها نسخه ثمينه كتبت فى حياه المؤلف رحمه الله و قوبلت على نسخته يبتدء من أواسط باب وجوب الصلاة على الميت (ص 354 س 8 من طبعتنا هذه) و سياى فى مقدّمه الثانى و الثمانين تعريف بهذا النسخه أبسط و أوضح إن شاء الله تعالى.

و هاتان النسختان كلتاهما لخزانه كتب الفاضل البحّاث الوجيه الموفق المرزا فخر الدين النصيرى الأمينى زاده الله توفيقا لحفظ كتب سلفنا الصالحين أودعها سماحته عندنا للعرض و المقابله خدمه للدين و أهله فجزاه الله عنا و عن المسلمين خير جزاء المحسنين.

و إليكم فيما يلى أربع صور فتوغرافيه من النسخه الأولى التى هى بخط العلامة المجلسي قدس سره.

محمد الباقر البهبودی

ص: 404

بسمه تعالى

انتهى الجزء الثانى من المجلد الثامن عشر من كتاب بحار الأنوار الجامعه
لدرر أخبار الأئمة الأطهار صلوات الله عليهم ما دامت الليل و النهار، و هو
الجزء الواحد و الثمانون حسب تجزئتنا فى هذه الطبعة النفيسه الرائقه.

و قد بذلنا جهدنا فى تصحيحه و مقابلته فخرج بحمد الله و مشيئته نقيًا من
الأغلاط إلا نزرًا زهيدًا زاغ عنه البصر و كلّ عنه النظر لا يكاد يخفى على
القارىء الكريم و من الله نسأل العصمه و هو ولىّ التوفيق.

السيد إبراهيم الميانجى محمد الباقر البهردى

ص: 405

ص: 406

فهرس ما فى هذا الجزء من الأبواب

عناوين الأبواب/ رقم الصفحة

أبواب الأغسال و أحكامها

«38»- باب علل الأغسال و ثوابها و أقسامها و واجبها و مندوبها و جوامع أحكامها 1-24

«39»- باب جوامع أحكام الأغسال الواجبه و المندوبه و آدابها 25-32

«40»- باب وجوب غسل الجنابه و علله و كيفيته و أحكام الجنب 33-73

«41»- باب غسل الحيض و الاستحاضه و النفاس عللها و آدابها و أحكامها 74-121

«42»- باب فضل غسل الجمعة و آدابها و أحكامها 122-130

«43»- باب التيمم و آدابه و أحكامه 131-169

أبواب الجنائز و مقدّماتها و لواحقها

«44»- باب فضل العافيه و المرض و ثواب المرض و علله و أنواعه 201-170

«45»- باب آداب المريض و أحكامه و شكواه و صبره و غيرها 202-212

ص: 407

«46»- باب نادر فى الطاعون و الفرار منه و ممّن ابتلى به و موت الفجأه
213

«47»- باب ثواب عياده المريض و آدابها و فضل السعى فى حاجته و كيفيّه
معاشره أصحاب البلاء 214- 229

«48»- باب آداب الاحتضار و أحكامه 230- 246

«49»- باب تجهيز الميت و ما يتعلّق به من الأحكام 247- 256

«50»- باب تشييع الجنازه و سننه و آدابه 257- 284

«51»- باب وجوب غسل الميت و علله و آدابه و أحكامه 285- 310

«52»- باب التكفين و آدابه و أحكامه 311- 338

«53»- باب وجوب الصلاه على الميت و عللها و آدابها و أحكامها 339- 397

ص: 408

رموز الكتاب

ب: لقرب الإسناد.

بشا: لبشاره المصطفى.

تم: لفلاح السائل.

ثو: لثواب الأعمال.

ج: للإحتجاج.

جا: لمجالس المفيد.

جش: لفهرست النجاشي.

جع: لجامع الأخبار.

جم: لجمال الأسبوع.

جُنه: للجُنه.

حه: لفرحه الغري.

ختص: لكتاب الإختصاص.

خص: لمنتخب البصائر.

د: للعَدَد.

سر: للسرائر.

سن: للمحاسن.

شا: للإرشاد.

شف: لكشف اليقين.

شى: لتفسير العياشى

ص: لقصص الأنبياء.

صا: للإستبصار.

صبا: لمصباح الزائر.

صح: لصحيفه الرضا عليه السلام

ضا: لفقہ الرضا عليه السلام

ضوء: لضوء الشهاب.

ضه: لروضه الواعظين.

طا: للصراط المستقيم.

طا: لأمان الأخطار.

طب: لطبّ الأئمه.

ع: لعلل الشرائع.

عا: لدعائم الإسلام.

عد: للعقائد.

عده: للعدّه.

عم: لإعلام الورى.

عين: للعيون و المحاسن.

غر: للغرر و الدرر.

غط: لغيبه الشيخ.

غو: لغوالى اللئالى.

ف: لتحف العقول.

فتح: لفتح الأبواب.

فر: لتفسير فرات بن إبراهيم.

فس: لتفسير عليّ بن إبراهيم.

فض: لكتاب الروضه.

ق: للكتاب العتيق الغرويّ

قب: لمناقب ابن شهر آشوب.

قبس: لقبس المصباح.

قضا: لقضاء الحقوق.

قل: لإقبال الأعمال.

قيه: للدُّروع.

ك: لإكمال الدين.

كا: للكافي.

كش: لرجال الكشيّ.

كشف: لكشف الغمّه.

كف: لمصباح الكفعميّ.

كنز: لكنز جامع الفوائد و تأويل الآيات الظاهره معا.

ل: للخصال.

لد: للبلد الأمين.

لى: لأمالى الصدوق.

م: لتفسير الإمام العسكري عليه السلام

ما: لأمالى الطوسى.

محص: للتمحيص.

مد: للعمده.

مص: لمصباح الشريعة.

مصبا: للمصباحين.

مع: لمعانى الأخبار.

مكا: لمكارم الأخلاق.

مل: لكامل الزياره.

منها: للمنهاج.

مهج: لمهج الدعوات.

ن: لعيون أخبار الرضا عليه السلام

نبه: لتنبيه الخاطر.

نجم: لكتاب النجوم.

نص: للكفايه.

نهج: لنهج البلاغه.

نى: لغيبه النعمانى.

هد: للهدايه.

يب: للتهذيب.

يج: للخرائج.

يد: للتوحيد.

ير: لبصائر الدرجات.

يف: للطرائف.

يل: للفضائل.

ين: لكتابي الحسين بن سعيد او لكتابه و النوادر.

يه: لمن لا يحضره الفقيه.

ص: 409

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: 9

المقدمة:

تأسس مركز القائمة للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام 1426 الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمة للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى توفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوي تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازل العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها
في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحث للمصادر والمعلومات
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في
الأمكنة الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية
افتتاح موقع القائمة الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...
الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية
والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب
كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين
إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب
والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على 8 أنظمة؛

JAVA.1

ANDROID.2

EPUB.3

CHM.4

PDF.5

HTML.6

CHM.7

GHB.8

إعداد 4 الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها
على الأنظمة التالية

ANDROID.1

IOS.2

WINDOWS PHONE.3

WINDOWS.4

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة
نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز،
المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق
أهدافنا وعرض المعلومات علينا.
عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد
محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir
البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir
هاتف المكتب المركزي 03134490125
هاتف المكتب في طهران 88318722 - 021
قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.